



کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

# الموسوعة الفقهية

الجزء الثالث

إرادة - استظهار









الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى  
١٤٠٣ هـ = ( ١٩٨٢ م )  
مطبعة الموسوعة الفقهية

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء الثالث

إرادة - استظهار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً . فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ  
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ  
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

( سورة التوبة آية ١٢٢ )

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

( أخرجه البخاري ومسلم )

ورضاه ، وكذلك تفرقة الفقهاء بينها في باب الإكراه وغيره .

### ج - الاختيار :

٤ - الاختيار لغة : تفضيل الشيء على غيره .  
واصطلاحاً : القصد إلى أمر متردد بين الوجود والعدم بترجيح أحد الجانبين على الآخر . فالفرق بينه وبين الإرادة أنها تتجه إلى أمر واحد .

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :

٥ - أ - لا تعتبر الإرادة صحيحة إلا إذا صدرت عن ذي أهلية .

وقد تناول الفقهاء ذلك في كتاب الحجر ، عندما حكموا بفساد تبرعات الصغير والمجنون ، والسفيه والمفلس ونحوهم ، واعتبروا إرادتهم الصادرة بذلك لاغية لصدورها عن غير ذي أهلية ، أو عن مقيد الأهلية ، أو ناقصها .

ب - الأصل في الإرادة أن تصدر عن الأصيل ، ولكن قد تنوب عن إرادة الأصيل إرادة غيره ، كما في الوكالة، حيث تنوب إرادة الوكيل عن إرادة الموكل ، كما هو مفصل في كتاب الوكالة في كتب الفقه .

وقد تنوب إرادة غير الأصيل عن الأصيل جبراً كالولاية أو الوصاية فيلزم الأصيل بها أمضاه ذلك الغير من تصرفات<sup>(١)</sup> في الجملة، وقد سبق الكلام عنه في مصطلح (إجبار) .

ما يعبر به عن الإرادة :

٦ - الأصل أن يعبر عن الإرادة باللفظ الصادر عن

(١) مواهب الجليل ٤/٢٤٨

## إرادة

التعريف :

١ - الإرادة في اللغة المشيئة .  
ويستعملها الفقهاء بمعنى القصد إلى الشيء والاتجاه إليه .<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النية :

٢ - إذا كانت الإرادة ما سبق ، فإن النية عند الشافعية قصد الشيء مقترناً بفعله ،<sup>(٢)</sup> وعند الأئمة الثلاثة : عقد القلب على إيجاد الفعل جزماً .<sup>(٣)</sup> وعلى هذا فإنه يلحظ في النية ارتباطها بالعمل ، وهي بغير هذا الارتباط لا تسمى نية ، بينما لا يلاحظ ذلك في الإرادة .

ب - الرضا :

٣ - الرضا هو الرغبة في الفعل والارتياح إليه، فلا تلازم بين الإرادة والرضا ، فقد يريد المرء شيئاً مع أنه لا يرضاه - أي لا يرتاح إليه ولا يجه - ومن هنا كان تفريق علماء العقيدة بين إرادة الله تعالى

(١) المقنع ٣/١٤٣ طبع المطبعة السلفية ، والبحر الرائق ٣/٣٢٢ طبع المطبعة العلمية ، وحاشية البجيرمي على منيع الطلاب

٤/٥ ، طبع المكتبة الإسلامية ديار بكر - تركيا .

(٢) نهاية المحتاج ١/١٤٣ ، طبع مصطفى محمد .

(٣) حاشية الطميطاوي على مراقي الفلاح ص ١١٧ ، طبع المطبعة

المشائية ، وحاشية الصفي على الجواهر الزكية ص ٤٧ و ٤٨

طبع مصطفى البابي الحلبي ، والمفني مع الشرح الكبير ٣/٢٦

٨ - إن إرادة العاقدین تنشئ العقد ، والإرادة المنفردة تنشئ التصرفات غير العقدية . أما أحكام العقود وآثارها فإنها من ترتيب الشارع لا العاقد .<sup>(١)</sup>

٩ - إذا وقع في تصرف مّا الغلط أو التغرير أو التدليس أو الإكراه كان هذا التصرف قابلاً للإبطال في الجملة ، بإثبات الخيار لمن وقع ذلك في إرادته .<sup>(٢)</sup>

## إراقة

التعريف :

١ - الإراقة في اللغة : الصب ، يقال : أراق الماء أي صبه .<sup>(٣)</sup> ويستعمل الفقهاء كلمة «إراقة» استعمالاً متعدداً ، كلها تعود لمعنى الصب ، فيقولون : إراقة الخمر ، وإراقة الدم ، وكلها بمعنى .

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :  
أ - إراقة الدم :

٢ - اعتبر الشارع إراقة دم الأنعام قرينة بذاتها في الهدي والأضحية والعقيقة ، قال ابن القيم : «والذبايح التي هي قرينة لله تعالى وعبادة ثلاثة : الهدي والأضحية والعقيقة» .<sup>(٤)</sup> وقال المرغيناني :

(١) حاشية ابن عابدين ١٢٣/٤

(٢) المبسوط ١٢/١٣ - ١٣

(٣) المغرب في ترتيب المغرب .

(٤) زاد المساد في هدي خير العباد ٢٤٥/١ طبع مصطفى البايي الحلبي سنة ١٣٢٩

أهله ، وتقوم مقامه الإشارة من العاجز عن اللفظ ، أو الرسالة ، أو السكوت ، أو التعاطي ، أو القرائن القرينة .<sup>(٥)</sup> وذلك مثنوي في كتب الفقه في أبواب شتى : كالطلاق ، والنكاح ، والبيع ، ومن هنا اعتبر الفقهاء إشارة الأخرس كعبارته في كثير من الأمور .

الإرادة والتصرفات :

٧ - هناك تصرفات لا تنتج آثارها إلا بمطابقة القبول للإيجاب ، كالعقد ، لأن العقد مأخوذ من عقد طرفي الحبل ، وقد شبه الفقهاء العقد بالحبل ، لاحتياجه إلى طرفين ، وبالتالي إلى إرادتين ، نذكر من ذلك البيع ، والإجارة ، والرهن ، والصلح ، والشركة ، والمضاربة ، والمزاوعة ، والنكاح ، والخلع ، ونحو ذلك . وهناك تصرفات تنتج آثارها بالإرادة المنفردة وهي على نوعين :

النوع الأول : ما لا ترد فيه الإرادة بالرد كالوقوف وتفصيل ذلك في أبوابه من كتب الفقه .

النوع الثاني : ما ترد فيه الإرادة بالرد ، كالإقرار ،<sup>(٦)</sup> وتفصيل ذلك في أبوابه من كتب الفقه أيضاً .

(١) بدائع الصنائع ٥/١٣٥ و ٢٧٠ طبع شركة المطبوعات العلمية بمصر ، وحاشية ابن عابدين ١٣/٤ طبعة بولاق الأولى ، وحاشية المنسوقي ٣/٣ طبع عيسى الباني الحلبي ، ونهاية المحتاج ٦/٤٢٩ والكافي ٢/٨٠٢ الطبعة الأولى ، وفتح القدير ٥/٢٧ طبع بولاق ١٣١٦ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم بحاشية المحمدي ص ١٨٤ وما بعدها طبع دار الطباعة العامرة ، والمبسوط ١٥٠/١١

(٢) انظر المبسوط ١٣/١٢ - ١٣ وانظر المدخل الفقهي للزرقا ف/١٨٣ وما بعدها ومصادر الحق في الفقه الإسلامي للسبهوري ١٠٣/٢ طبع لجنة البيان العربي .

الذبايح .

واعتبر الشارع إراقة الدم مباحة لدفع صيال إنسان على إنسان ،<sup>(١)</sup> أو لحصوله على ما يدفع عنه الموت ، إن لم يمكن الحصول عليه إلا بإراقة دم من يمنعه ما يبغي به نفسه مما هو فائض عن حاجته ،<sup>(٢)</sup> كما تباح إراقة دم الحيوان المؤذي .<sup>(٣)</sup> وقد تحدث الفقهاء عن ذلك في أبواب متعددة ، كالصيال ، والجنايات ، والحج عند حديثهم على ما يجوز للمحرم قتله من الحيوان .

ب - إراقة النجاسات :

٣ - إراقة النجاسة إلتاف لها ، وهو مطلوب في الجملة إن لم تكن ثمة حاجة أو اضطراب إليها ، وجميع الأحكام التي ترد على إراقتها ترد على إلتافها ، وقد سبق الكلام عنه تحت مصطلح : « إلتاف » .

ج - إراقة المني :

٤ - يعبر الفقهاء عن إراقة المني بخارج الفرج عند الوطء بالعزل . وهو جائز عن الحرية بإذنها ، ولا يحتاج إلى الإذن عن الأمة في الجملة .<sup>(٤)</sup> وتفصيل ذلك في مصطلح : « عزل » . وقد تحدث الفقهاء عنه في كتاب النكاح .

(١) انظر جواهر الإكليل ٢/٢٩٧ طبع مطبعة عباس ، وحاشية قليوبي ٢/٢٠٦ طبع مصطفى الباني الحلبي ، وحاشية ابن عابدين ٥/٣٥١ ط بولاق الأولى ، والمفني ٨/٣٢٩ وما بعدها .  
(٢) المفني ٨/٦٠٢ وما بعدها .

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/٢٤٩ ، وموطأ الإمام مالك ١/٣٥٣ ، ونيل الأوطار ٥/٢٧ طبع المطبعة المشيانية المصرية ، وصمدة القاري شرح البخاري في كتاب الصيد ، باب ما يقتل المحرم من الدواب .

(٤) المفني ٧/٢٣ - ٢٤ ط الرياض .

« لا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا ، لأنه قرينة تعلقت بإراقة الدم » .<sup>(١)</sup>

ويرتب على ذلك أنه لا يقوم مقام الإراقة غيرها ، حتى لو تصدق بالأضحية أو الهدى أو شاة العقيقة قبل ذبحها لم يجزئه ذلك عن الأضحية أو الهدى أو العقيقة .<sup>(٢)</sup> وقد تحدث الفقهاء عن ذلك في كتاب الأضاحي ، وفي الحج .

كما اعتبر الشارع إراقة الدم قرينة عندما تكون وسيلة لتحقيق الخير ، كما هو الحال في وجوب قتال الكافرين والبيعة ، وقتلهم إزالة لطغيانهم ، وإعلاء لكلمة الله في الأرض ، حتى إذا ما تحقق ذلك الخير بغير إراقة الدماء وجب ألا يلجأ إليه ، ولذلك يتمتع القتال والقتل إذا ما أجابوا أهل الحق إلى الانضواء تحت راية الإسلام .

وقد فصل الفقهاء ذلك في كتابي الجهاد والبيعة .

وكما هو الحال في إراقة الدم قصاصاً أو حداً ، ليرتدع الناس عن الطغيان وانتهاك حرمت الله ، قال تعالى : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ » .<sup>(٣)</sup>

واعتبر الشارع إراقة الدم حراماً إذا كانت بغير حق ، ولم تكن لغرض مشروع ، ولذلك حرم قتل المسلم أو الذمي ظلماً ، وحرم ذبح الحيوان غير المؤذي لغير مأكلة . وحرم ذبح الحيوان المأكول إذا أكل به لغير الله ،<sup>(٤)</sup> كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب

(١) الهداية ١/١٨٥ طبع مصطفى الباني الحلبي .

(٢) البدائع ٥/٢٦ مطبعة أمّية بمصر سنة ١٣٢٨

(٣) سورة البقرة / ١٧٩

(٤) جواهر الإكليل ١/٢٠٩ وما بعدها ، وحاشية ابن عابدين ٥/١٦٩

شهوة ، وإما لفقد المعرفة ، وإما للفقر والمسكنة ، فعلى هذه الوجوه الثلاثة اختلف العلماء فقال بعضهم : هم الفقراء الذين بهم الفاقة وقال بعضهم : المعتوه والأبله والصبي ، وقال بعضهم : الشيخ ، وسائر من لا شهوة له ، ولا يمتنع دخول الكل في ذلك . على أنه لا ينبغي - كما قال أبو بكر بن العربي - أن يشمل ذلك (الصبي) ، لأنه أفرد بحكم يخصه . وهو قوله تعالى : ( مِنْ الرِّجَالِ وَالْغُلَامِ الَّذِينَ لَمْ يَطْهَرُوا عَلَىٰ عُرُوفِ النِّسَاءِ ) .<sup>(١)</sup>

## أراك

انظر : استياك

## إربة

التعريف :

١- الإربة لغة : الحاجة، والجمع الإرب . يقال : أرب الرجل إلى الشيء إذا احتاج إليه فهو أرب .<sup>(١)</sup> واصطلاحاً : الحاجة إلى النساء .<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

غير أولي الإربة :

٢- قال الفخر الرازي : قيل : هم الذين يتبعونكم ليتألفوا من فضل طعامكم، ولا حاجة بهم إلى النساء ، لأنهم به لا يعرفون من أمرهن شيئاً ، أو شيوخ صلحاء إذا كانوا معهن غضوا أبصارهم . ومعلوم أن الحصري والعنيد ومن شاكلهما قد لا يكون له إربة في نفس الجماع ، ويكون له إربة قوية فيها عداه من التمتع ، وذلك يمنع من أن يكون هو المراد . فيجب أن يحمل المراد على مَنْ المعلوم منه أنه لا إربة له في سائر وجوه التمتع ، إما لفقد

الحكم الإجمالي :

٣- الرأي الراجح عند الحنفية أن الحصري والمجبوب والشيخ والعبد والفقير والمخنث والمعتوه والأبله في النظر إلى الأجنبية كالفحل (أي كصاحب الإربة) لأن الحصري قد يجامع ويثبت نسب ولده، والمجبوب يتمتع وينزل ، والمخنث فحل فاسق ، وأما المعتوه والأبله ففيهما شهوة ، وقد يحكيان ما يريانه .<sup>(٣)</sup> وقال المالكية والشافعية والحنابلة ، وهو رأي للحنفية : حكم غير أولي الإربة حكم المحارم في النظر إلى النساء ، يرون منهن موضع الزينة مثل الشعر والذراعين ، وحكمهم في الدخول عليهن مثل المحارم أيضاً لقوله تعالى : (أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ) .<sup>(٤)</sup>

(١) تفسير الفخر الرازي ٢٣/٢٠٨ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٣/١٣٦٢ والأية من سورة النور ٣١

(٢) ابن عابدين ٥/٢٢٩ ط بولاق الأولى ، والطحطاوي على الدر ٤/١٨٦ ط المعرفة ، وروح المعاني ١٨/١٤٤ ط المتبرية .

(٣) حاشية الطحطاوي على الدر ٤/١٨٦ ، والمحطاب ١/٥٠٠ -

٥٠١ ط ليبيا ، والجيزيني على الحفط ٣/٣١٤ ط المعرفة ،

والغني ٧/٤٦٢ ط الأولى المنار . والأية من سورة النور / ٣١

(١) لمصباح المنير ولسان العرب مادة (أرب)

(٢) تفسير الفخر الرازي ٢٣/٢٠٨ ط عبد الرحمن محمد .



شهيدا في حكم الدنيا ، فلا تجري عليه أحكام الشهداء .

وهو إن لم يكن شهيدا في حكم الدنيا فهو شهيد في حق الثواب ، حتى أنه ينال ثواب الشهداء وهذا باتفاق فيمن مات بعد المعركة مع الكفار .

أما المرتث من البغاة ، أو أهل العدل في المعارك بينهم ، ففيه خلاف الفقهاء من حيث الغسل والصلاة .<sup>(١)</sup> ر : بغاة .

مواطن البحث :

٣ - يذكر الفقهاء أحكام المرتث في باب الجنائز وفي باب البغاة .

## ارتداد

انظر : ردة

## ارتزاق

انظر : رزق

## ارتفاق

التعريف :

١ - من معاني الارتفاق لغة : الاتكاء . وارتفق

## أرث

انظر : أُلثغ

## ارثاث

التعريف :

١ - الارثاث في اللغة : أن يحمل الجريح من المعركة وهو ضعيف قد أُلثخته الجراح<sup>(١)</sup> يقال : ارث الرجل - على ما لم يسم فاعله - أي حمل من المعركة وثبأ أي جرحا وبه رمق ، ويزيد الفقهاء في تعريفه بعض القيود ، فهو عندهم : الخروج عن صفة القتلى والصبر إلى حال الدنيا ، والمرتث هو من حمل من المعركة مستقر الحياة ، بأن تكلم ، أو أكل أو شرب ، أو نام ، أو باع أو ابتاع ، أو طال بقلوه عرفا ، ثم مات بعد ذلك .<sup>(٢)</sup>

الحكم الإجمالي :

٢ - المرتث يُغسل ويصل عليه ، لأنه لا يعتبر

(١) لسان العرب وفتح العروس .

(٢) بدائع الصنائع ١/٣٢١ ط شركة المطبوعات العلمية ، وساحية السنوني مع الشرح الكبير ١/٤٢٥ ط حبي الحلي ، والمفني مع الشرح الكبير ٢/٤٠٣ ط لئار الأولى ، ونبهة للحاج ٢/٤٩٠ ط مصطفى الحلي .

(١) للراجع السابقة .

واصطلاحاً : وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه .<sup>(١)</sup>

ج - الحقوق :

٤ - الحقوق جمع حق ، والحق لغة : الأمر الثابت الموجود .

واصطلاحاً يستعمله الفقهاء فيها ثبت لإنسان بمقتضى الشرع من أجل صالحه . وبما فرق به بين الحقوق والمرافق فيها يتعلق بالعقار مانقله ابن نجيم عن جامع الفصولين وما يذكر في دعوى العقار من قوله بحقوقه ومرافقه : فحقوقه عبارة عن مسيل الماء وطريق غيره وفاقا ، ومرافقه عند أبي يوسف منافع الدار ، وفي ظاهر الرواية المرافق : هي الحقوق .<sup>(٢)</sup>

فعلى قول أبي حنيفة المرافق والحقوق سواء ، وعلى قول أبي يوسف المرافق أهم ، لأنها توابع الدار عما يرتفق به ، كالمسوض ، والمطبخ كما في القهستاني ، وحق الشيء تابع لأبسط له منه ، كالطريق والشرب فهو أخص .<sup>(٣)</sup>

صفته ( الحكم التكليفي ) :

٥ - الحكم الأصلي للارتفاع الإباحة ، ما لم يكن على المرتفق ضرر ، أو ما لم يتعين لدفع ضرر ، أما الإرفاق فهو مندوب لحضه عليه الصلاة والسلام عليه ، حيث قال : « لا يمنع أحدكم جاره أن

بالشيء انتفع به . ومرافق الدار مصاب الماء ونحوهما ، كالمطبخ والكنيف<sup>(٤)</sup>

وفي الاصطلاح : عرفه الحنفية بأنه حق مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر . وعرفه المالكية بأنه تحصيل منافع تتعلق بالعقار<sup>(٥)</sup> ، فالارتفاق عندهم أعم منه عند الحنفية ، لأنه يشمل انتفاع الشخص بالعقار فضلاً عن انتفاع العقار بالعقار .

والذي يستفاد مما أورده الشافعية والحنابلة في صور الارتفاق أنهم يتفقون مع المالكية في ذلك .<sup>(٦)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاختصاص :

٢ - الاختصاص مصدر اختصاصه بالشيء فاختص هو به<sup>(٧)</sup> ، ومتى اختص شخص بشيء فقد امتنع على غيره الانتفاع به إلا بإذن منه ، فالفرق ، عدا شرط الإذن ، هو أن الارتفاق تنصو فيه المشاركة في الانتفاع ، خلافاً للاختصاص ، كما أن الارتفاق تغلب عليه الديمومة ، أما الاختصاص فيغلب عليه عدمها .

ب - الحياة أو الحوز :

٣ - من معاني الحياة أو الحوز لغة : الجمع والضم .

(١) القاموس والمصباح .

(٢) البهجة شرح النخبة ٢/ ٢٥١ ، ٢٥٢ ط الحلبي ، والبحر الرائق ٦/ ١٤٨ ، ١٤٩ ط العلمية .

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٧ ، ولا يعل على ص ٢٠٨ ، وجامع الفصولين ١/ ٦٥

(٤) المصباح

(١) البهجة على النخبة ٢/ ٢٥٢

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٧ ، ولا يعل على ص ٢٠٨ ، وجامع الفصولين ١/ ٦٥ ، والبحر الرائق ٦/ ١٤٨ ط العلمية .

(٣) حاشية ابن عابدين ٤/ ٢٩٢ ط بولاق

يغرر خشبة في جداره» <sup>(١)</sup> وقال رحمه الله : « لا يدخل لجنة من خاف جاره بوائقه » . <sup>(٢)</sup>

أنواعه من حيث قابلية رجوع المرفق :

٦ - الإرفاق إما أن يكون محدوداً بزمان كسنة ، أو عشرين سنين ، أو إلى الأبد فإن كان كذلك اتبع ، وكان لازماً للمرفق ، ليس له الرجوع قبل المدة المحددة ، وإما أن يكون الإرفاق مطلقاً غير مقيد بأجل ، وحينئذ يعتبر في ذلك قدر ما يعد ارتفاقاً بين الجيران ، بأن يترك مدة ينتفع فيها عادة أمثاله ، ويستوي في ذلك الإرفاق بالغرر ، أوفتح باب ، أو سقي ماء وغير ذلك ، كإعادة عرصه للبناء . <sup>(٣)</sup>

ويأتي تفصيل أحكام الرجوع في ( ف ٢٤ )

أسباب الارتفاق :

٧ - ينشأ الارتفاق عن إذن الشارع ، وهو بالنسبة للأموال العامة ، أو المباحات كإحياء الموات وغيره ، أو إذن المالك بالنسبة للأموال الخاصة ، أو باقتضاء التصرف بشئ الارتفاق كما في الإجارة والوقف ، ولو لم يشترط الانتفاع بحقوق الارتفاق ، وقد ثبت باستصحاب الحال دون معرفة سبب نشوئه ، وذلك بمضي المدة عليه .

الارتفاق بالمنافع العامة والأولية فيه :

٨ - صرح الحنابلة بأنه : يجوز الارتفاق بالقعود في الواسع من الشوارع والطرق والرحاب بين العمران للبيع والشراء على وجه لا يضيق على أحد ، ولا يضر بالمارة ، لاتفاق أهل الأمصار في جميع الأعصار على إقرار الناس على ذلك من غير إنكار ، ولأنه ارتفاق مباح من غير إضرار ، فلم يمنع منه كالاجتياز . قال أحمد في السابق إلى دكاكين السوق ( أي الأماكن المعدة للبيعة غير الدائمين ) غدوة : فهو له إلى الليل . وكان هذا في سوق المدينة فيما مضى . وقد قال النبي ﷺ : « منى مناخ من سبق » <sup>(١)</sup> وله أن يظل على نفسه بها لا ضرر فيه . . . . فإن قام وترك متاعه فيه لم يجر لغيره إزالته ، لأن يد الأول عليه ، وإن نقل متاعه كان لغيره أن يقعد فيه ، لأن يده قد زالت ، وإن قعد وأطال منع من ذلك ، لأنه يصير كالمتملك ، ويختص بنفع يساويه فيه غيره في استحقاقه . ويحتمل أنه لا يزال ، لأنه سبق إلى مالم يسبق إليه مسلم . وإن استبق أثنان إليه احتمل أن يقرر بينهما ، واحتمل أن يقدم الإمام من يرى منها . وإن كان الجالس يضيق على المارة لم يحل له الجلوس فيه ، ولا يحل للإمام تمكينه بموضع ولا غيره . <sup>(٢)</sup>

وينحو ذلك صرح الشافعية قال الرملي : ( ومن ألف من مسجد أو مدرسة موضعاً يفتي فيه الناس ،

(١) أخرجه البخاري - فتح الباري ١١٠/٥ - ط السلفية وسلم (٣/ ١٢٣٠ - ط عيسى الحلبي) واللفظ لحلم .

(٢) أخرجه أحمد - ط (المنية) وقال الهيثمي في الجمع (٨/ ١٦٩ - ط مكتبة القدسي) : « رجاله رجال الصحيح »

(٣) البيهقي على الصفحة ٢٥١/٢ ، ٢٥٢

(١) حديث : « منى مناخ من سبق » أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٠٠٠ - ط عيسى الحلبي) والترمذي (٣/ ٢٢٨ - ط عيسى الحلبي)

(٢) المنهاج ٥٧٦/٥ ، ٥٧٧ - ط مكتبة الرياض

الشوارع ، وحريم الأمصار ، ومنازل الأسفار فتقسم ثلاثة أقسام : قسم يختص الارتفاق فيه بالصحابي والفلوات ، وقسم يختص الارتفاق فيه بأفنية الأملاك ، وقسم يختص بالشوارع والطرق .

والقسم الأول ضريان : أحدهما أن يكون لاجتياز السابلة واستراحة المسافرين فيه فلا نظر للسلطان فيه لبعده عنه وضرورة السابلة فيه . والذي يختص السلطان به من ذلك إصلاح عورته « خلله » وحفظ مياهه ، والتخليفة بين الناس ونزوله ، ويكون السابق إلى المنزل أحق بحلوله من المسبوق حتى يرتحل . فإن وردوه على سواء وتنازعوا فيه ، نظري التعديل بينهم بما يزيل تنازعهم . وكذلك البادية إذا انتجعوا أرضا طلبا للكلأ وارتفاقا بالمرعى وانتقلا من أرض إلى أرض كانوا فيها تركوه وارتحلوا عنه كالسابلة لا اعتراض عليهم في تنقلهم ورحيلهم .

والضرب الثاني . أن يقصدوا بنزولهم بها الإقامة والاستيطان ، فللسلطان في نزولهم بها نظري راعى فيه الأصحح فإن كان مضراً بالسابلة منعوا منها قبل النزول وبعده ، وإن لم يضر بالسابلة راعى الأصحح في نزولهم بها أو منعهم منها ونقل غيرهم إليها ، كما فعل عمر حين مصر البصرة والكوفة . نقل إلى كل واحدة من المصرين من رأى المصلحة فيه ، لئلا يجتمع فيه المسافرون ، فيكون سببا لانتشار الفتنة وسفك الدماء ، كما يفعل في إقطاع الموات ما يرى ، فإن لم يستأذنوه حتى نزلوا فيه لم يمنعهم منه . كما لا يمنع من أحيا مواتا بغير إذنه . ويديرهم بما يراه صلاحا لهم ، ونهاهم عن إحداث زيادة من بعد ،

أويقرىء فيه قرآنا ، أو علما شرعيا ، أو آلة له ، أو لتعلم ما ذكر كسجاع درس بين يدي مدرسه فهو كالجالس في الشارع لمعاملة ، لكن ذلك مشروط بأن يفيد أو يستفيد . بل هو أولى ممن يجلس في الشارع لمعاملة ، لأن له غرضا في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس . وحديث النبي عن اتخاذ المساجد وطنا . . . . . مخصوص بما عدا ذلك ، ولا يشترط في ذلك إذن الإمام ، وإذا غاب المدرس فلغيره الجلوس في مكانه ، حتى لا تتعطل منفعته .

ولو سبق رجل إلى موضع من رباط مسبل<sup>(١)</sup> وانطبق عليه شرطه ، أو فقه إلى مدرسة ، أو متعلم قرآن إلى مابني له ، أو صوفي إلى خانقاه<sup>(٢)</sup> لم يزعم ولم يبطل حقه منه بخروجه لشراء حاجة ونحوه من الأعدار ، ولو لم يترك متاعا ولا نائبا . ومتى عين الواقف مدة للإقامة فليس للمرتفق الزيادة عليها ، إلا إذا لم يوجد في البلد من ينطبق عليه شرط الواقف ، لأن العرف يشهد بأن الواقف لم يرد خلو المدرسة ، وكذا يعمل بالعرف في كل شرط شرطه الواقف ، ولا يزداد في رباط مدة على ثلاثة أيام ما لم تدع ضرورة<sup>(٣)</sup>

٩ - هذا وقد فصل كل من الماوردي وأبي يعلى بيان الارتفاق بالمنافع العامة ولاسيما من حيث الحاجة إلى إذن السلطان أو عدمها فقالا : وأما الإرتفاق فهو من ارتفاق الناس بمقاعدا الأسواق ، وأفنية

(١) نهاية المحتاج ٣٤٥/٥ . ينصرف يسير.

(٢) الفخاري البرازانية هامش الفخاري المنجية ١١٤/٦ - ١١٦

والبهجة في شرح النسخة ٣٣٥/٢ - ٣٤٢

(٣) نهاية المحتاج ٣٤٥/٥

كالشرب ومسيل الماء والطريق والمرور والمجرى والجوار ، وأن أبا يوسف خص الارتفاع بمنافع الدار . ولكل من المرافق المذكورة مصطلح خاص به ، ولذلك فيكفي هنا أن يعرف كل واحد من هذه المرافق ، ويبين حكمه ، على أن يترك التفاصيل للمصطلحات الخاصة .

الشرب :

١١ - الشرب : لغة النصب من الماء .<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح : هو النصب من الماء للأراضي لا غيرها .

وركنه الماء لأنه يقوم به .

وشرط حله أن يكون ذا حظ من الشرب .

وحكمه الإرواء ، لأن حكم الشيء ما يفعل

لأجله .<sup>(٢)</sup>

مسيل الماء :

١٢ - المسيل : المجرى ومسيل الماء مجراه<sup>(٣)</sup> ، وإذا

كان لشخص مجرى ماء جار أو سياق ماء بحق قديم

في ملك شخص آخر فليس لصاحبه منعه .<sup>(٤)</sup>

وإذا كان لدار مسيل مطر على دار جار من قديم

فليس للجار منعه ، وصورة حق المسيل أن يكون

لرجل أرض لها مجرى ماء في أرض أخرى .<sup>(٥)</sup>

حق التسييل :

١٣ - صورته أن تكون لشخص دار لها حق تسييل

إلا عن إذنه . روى كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده قال : ( قدما مع عمر بن الخطاب في عمرته سنة سبع عشرة ، فكلمه أهل المياه في الطريق أن يبنوا منازل فيما بين مكة والمدينة لم تكن قبل ذلك فأذن لهم ، واشترط أن ابن السبيل أحق بالماء والظل ) .

القسم الثاني : وهو ما يختص بأفنية الدور والأماكن . ينظر فإن كان مضرا بأربابها منع المرتفع منها ، وإن كان غير مضربهم ففي إباحة ارتفاعهم به من غير إذن قولان :

أحدهما : أن لهم الارتفاع بها وإن لم يأذن أربابها ، لأن الحریم مرفق إذا وصل أهله إلى حقهم منه ساوهم الناس فيها عداه .

والقول الثاني : أنه لا يجوز الارتفاع بحریمهم إلا عن إذنه ، لأنه تبع لأملأهم فكانوا به أحق وبالتالي صرف فيه أخص .

وأما حریم المساجد والجوامع فينظر ، فإن كان الارتفاع بها مضرا بأهل الجوامع والمساجد منعوا منه ، ولم يجز للسلطان أن يأذن فيه ، لأن المصلين بها أحق ، وإن لم يكن مضرا جاز ارتفاعهم بحریمها .

والقسم الثالث : وهو ما يختص بأفنية الشوارع والطرق فكانا فيهما لا يخرج عما سبق .<sup>(١)</sup>

حقوق الارتفاع عند الخفية :

١٠ - تبين مما سبق أن الخفية يطلقون الارتفاع على ما يرتفع به ، ويختص بما هومن التواضع ،

(١) الأحكام السلطانية للباوردي ص ١٨٧ وما بعدها ط الحلبي ،  
ولأبي يعلى ص ٢٠٨ وما بعدها ط الحلبي .

(١) المصباح  
(٢) الفتاوى الهندية ٥/ ٣٩٠ ط الإسلامية .

(٣) المصباح  
(٤) مجلة الأحكام (٦)  
(٥) حاشية ابن عابدين ١٨٣/ ٤

ضرر للمارة فإن ضرره يرفع ولا اعتبار لقدمه .  
وفي شرح المائدة قال الأتاسي : ( وكذا لا اعتبار  
لقدمه إذا كان غير مشروع ، وإن كان ضرره  
خاصا . كما إذا كان لرجل كوة تشرف على مقر  
نساء جاره فإنه يجب إزالة الضرر ، وإن كان  
قديما ، كما أفتى في الحامدية قائلا : ولا فرق بين  
القديم والحادث حيث كان الضرر بينا ، فلو كان  
مشروعا كما إذا ثبت بالبينة الشرعية أن الجار أحدث  
البناء بعد أن كانت الكوة تشرف على أرض سبخة  
لا يجب عليه إزالة الضرر .<sup>(١)</sup>

#### حق التعلي :

١٦ - نصت المادة (١٩٨) من المجلة على أن  
(كل أحد له التعلي على حائطه الملك وبناء ما  
يريد ، وليس لجاره منعه ما لم يكن ضرا فاحشا) .  
وقال الأتاسي في شرح المادة : (ولا عبرة بزعمه  
أنه يسد عنه الريح والشمس ، كما أفتى به في  
الحامدية ، لأنه ليس من الضرر الفاحش . وفي  
الأنقروية : له أن يبني على حائط نفسه أزيد مما  
كان ، وليس لجاره منعه وإن بلغ عنان السماء) .  
أقول : هذا مسلم إذا كان التعلي يسد الريح  
والشمس عن مثل ساحة دار الجار . أما إذا كان  
يسدما عن سطح بيته المسقف بالخشب فالظاهر أنه  
يمنع منه على ما أفتى به المتأخرون .

#### حق الجوار :

١٧ - نصت المادة (١٢٠١) من المجلة على أن :  
(منع المنافع التي ليست من الحوائج الأصلية ، كسد

الماء على أسطح دار أخرى ، أو على أرض دار  
أخرى<sup>(١)</sup>

#### الطريق :

١٤ - في حاشية ابن عابدين أن الطرق ثلاثة :  
طريق إلى الطريق الأعظم ، وطريق إلى سكة غير  
نافذة ، وطريق خاص في ملك إنسان ،<sup>(٢)</sup>  
وبسبب أحكام التصرف فيها .

#### حق المرور :

١٥ - هو أن يكون لشخص حق المرور في أرض  
شخص آخر .

والحكم فيه مانعت عليه المادة (١٢٢٥) من  
مجلة الأحكام : « إذا كان لأحد حق المرور في  
عرصة آخر ، فليس لصاحب العرصة أن يمنعه من  
المرور والعبور » .

وقد نصت المادة (١٢٢٤) على حكم عام  
يتعلق بشيوت الحقوق في المرافق ، هو : « يعتبر  
القدم في حق المرور وحق المجرى وحق المسيل .  
يعني ترك هذه الأشياء وتبقى على وجهها القديم  
الذي كانت عليه ، لأن الشيء القديم يبقى على  
حاله بحكم المادة (٦) ولا يتغير إلا أن يقوم الدليل  
على خلافه . أما القديم المخالف للشرع فلا  
اعتبار له . يعني إذا كان الشيء المعسول به غير  
مشروع في الأصل فلا اعتبار له وإن كان قديما ،  
ويزال إن كان فيه ضرر فاحش . مثلا إذا كان لدار  
مسيل قدر في الطريق العام ولو من القديم وكان فيه

(١) المصدر السابق ١٨٣/٤

(٢) حاشية ابن عابدين ١٨٠/٤

(١) شرح مجلة الأحكام العدلية ١٦٧/٤ ط حصص .

### التصرف في حقوق الارتفاق :

٢٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الطريق نوعان : نافذ، وغير نافذ. فالطريق النافذ مباح لا يملك لأحد من الناس، فلكل منهم فتح باب ملكه فيه كيف شاء، فللعامة التصرف فيه بما لا يضر المارة. وأما غير النافذ فهو ملك من نفلت أبوابهم إليه، لا من لاصقه جدرانهم من غير نفوذ أبوابهم إليه، فمن نفلت أبوابهم إليه فهم الملاك وهم شركاء في ذلك، وليس لغيرهم إشراع جناح فيه، أو باب للاستطراق إلا برضاهم. وهذا في المذهب الثلاثة المالكية والشافعية والحنابلة.

٢١ - وقد أجاز المالكية والشافعية والحنابلة بيع الشرب، أو بعضه، وبيع حقوق الأملاك، كحق المرور، وحق المجري، وحق التعلي، لمسيس الحاجة، وجوزوا العقد على المنافع وإن كانت معدومة، إرفاقاً بالناس، لكن اشترطوا في حق إجراء الماء على السطوح وإجارته وإعارته أن تعرف السطوح التي يجري عليها ومنها، كما أجازوا إعارة العلون جدارونحوه للبناء عليه، وإجارته لذلك كسائر الأعيان التي تعار وتؤجر، فإن باعه حق البناء أو العلون المعلوم استحق المشتري البناء عليه. (١)

٢٢ - أما الحنفية فقد جاء في حاشية ابن عابدين أن الطرق ثلاثة :

طريق إلى الطريق الأعظم، وطريق إلى سكة غير نافذة، وطريق خاص في ملك إنسان، فالأخير لا يدخل في البيع بلا ذكره أو ذكر الحقوق أو

الماء والنظارة، أو منع دخول الشمس ليس بضرر فاحش، لكن سد الضياء بالكلية ضرر فاحش. فإذا أحدث رجل بناء فسد بسببه شباك بيت جاره، وصار بحال لا يقدر على القراءة معها من الظلمة، فله أن يكلف رفعه للضرر الفاحش، ولا يقال الضياء من الباب كاف، لأن باب البيت يحتاج إلى غلقه للبرد وغيره من الأسباب. وإن كان لهذا المحل شباكان فسد أحدهما بإحداث ذلك البناء فلا يضر ضرراً فاحشاً. (١)

والعلة في المنع هو تحقق الضرر الفاحش، فإذا تحقق منع العمل وإلا أبيع.

تلك هي حقوق الارتفاق عند الحنفية.

١٨ - ويمكن إنشاء حقوق ارتفاق أخرى غيرها حسبما يجري العرف واستعمال الناس، فإن حدثت حقوق ارتفاق أخرى بالاستعمال تطبق عليها الأحكام السابقة، ففي وسائل المواصلات العامة مثلاً كالقطارات والطيارات والسيارات، والمقاعد في الأماكن العامة وغيرها، إما أن يخصص مقعد معين لكل راكب أولاً، فإن خصص لكل راكب مقعد معين فلا يجوز لغيره أن يجلس فيه إلا بإذنه. وأما إذا لم تعين المقاعد للراكبين. فلكل راكب أن يجلس في المقعد الذي سبق إليه، وهكذا الأمر في كل ما كان من هذا القبيل.

١٩ - وهذا وقد أورد فقهاء المالكية والحنابلة أحكام المرافق السابقة، لكن تحت عناوين أخرى غير الارتفاق، حيث أوردوها المالكية في باب (نفي الضرر وسد الدرائع)، وأوردوها الشافعية في باب (تزامم الحقوق) وأوردوها الحنابلة في باب (الصلح)

(١) مجلة الأحكام العدلية

(١) تبصرة المحكم ٣/٣٦٦، والمدينة ٦/١٩٢، وأسنى المطالب والرملي ٢/٢١٩-٢٢٦، والمغني ٤/٥٤٧

وحده وصححه أبو الليث.

ولا يجوز بيع حق الشرب إلا تبعا وهو الصحيح كما في الفتوح، وظاهر كلامهم أنه باطل، قال في الخاتمية: وينبغي أن يكون فاسدا لا باطلا، لأن بيعه يجوز في رواية، وبه أخذ بعض المشايخ.<sup>(١)</sup>

أحكام رجوع المرفق وأثره على الارتفاق:

٢٤ - المعتمد في الارتفاق بالغرض أنه لا رجوع فيه بعد الإذن، طال الزمان أو قصر، عاش أو مات (المرتفق)، إلا أن ينهدم الجدار فلا يعيد الغرض إلا بإرفاق جديد، وأما إعادة العرصه للبناء فالراجع أن له الرجوع حيث لم يقيد بأجل، ولو قبل أن يمضي ما يرفق ويعارثلته في العادة، ولكن على المرفق دفع ما أنفق المرتفق أو قيمته.

والفرق بين العرصه والجدار أن بعض أهل العلم يرى القضاء بإعادة الجدار إذا امتنع صاحبه متى لم يكن عليه في الإعادة ضرر، وهو قول الإمام الشافعي وابن كنانة وابن حنبل.

وما ذكر بالنسبة للعرصة من جواز الرجوع هو مذهب المدونة.

وجعل ابن رشد وابن زرقون حكم العرصه جاريا في الجدار أيضا، لأن كلا منهما منفعة، ورجحه ابن رجاال فقال: قد يتبين أن المذهب لا فرق بين الجدار والعرصة في أن لكل من صاحبيها الرجوع حيث لم يقيد بأجل بعد أن يعطي المرفق كلا منهما ما أفقسه، وإلا فليس له الرجوع إلا بعد مدة يرتفق فيها المعار، فهناك إذن رأيان في جواز الرجوع في العرصه<sup>(٢)</sup>

المرفق. والأولان يدخلان بلا ذكر. والمراد بيع رقة الطريق لا حق المرور، فإذا كانت داره داخل دار رجل، وكان له طريق في دار ذلك الرجل إلى داره، فإذا أن يكون له فيها حق المرور فقط، وإما أن يكون له رقة الطريق، فإذا باع رقة الطريق صح، فإن حد فظاها، وإلا فله بقدر عرض الباب العظمى.

والفرق بين هذا الطريق والذي يكون في سكة غير نافذة أن الطريق الأول ملك للبائع، والثاني مشترك بين جميع أهل السكة، وفيه أيضا حق للعامة.<sup>(١)</sup>

ولا يباع الشرب ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به إلا تبعا للأرض، لأنه ليس بهال متقوم في ظاهر الرواية، وعليه الفتوى، ونقل عن شرح الوهبانية أن بعضهم جوز بيعه، ثم قال: وينفذ الحكم بصحة بيعه.<sup>(٢)</sup>

٢٣ - أما حق المسيل فإذا كان محددًا ببيان المقدار الذي يسيل فيه الماء فبيعه جائز، وإذا كان غير مبين فلا يجوز للجهالة. أما بيع الرقة فيجوز من غير بيع حق المسيل معه، لكن يشترط تحديده، ويصح بيع حق المرور تبعا للأرض بلا خوف، ويصح بيعه وحده في رواية، وبه أخذ عامة المشايخ، قال السائحاني: وهو الصحيح وعليه الفتوى.

ولا يجوز بيع حق التعلي، والفرق بينه وبين حق المرور، أن حق المرور يتعلق برقة الأرض وهي مال هوعين، أما حق التعلي فمتعلق بالهواء، وهو ليس بعين، وفي رواية أخرى أنه لا يصح بيع حق المرور:

(١) حاشية ابن عابدين ٤/ ١٨٢ - ١٨٣

(٢) البهجة على الصفة ٣/ ٢ ط الإسلامية.

(١) حاشية ابن عابدين ٤/ ١٨٠

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/ ١٨٣ ط الأميرية



## أهمية الإرث :

٢ - معرفة الفرائض من أهم العلوم بعد معرفة أركان الدين . وقد حث الرسول ﷺ على تعليمها وتعلمها . فقد روى ابن مسعود رضي الله عنه . أن النبي ﷺ قال : ( تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فإني امرؤ مقبوض ، وسيقبض هذا العلم من بعدي حتى يتنازع الرجلان في فريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ) .<sup>(١)</sup>

وقد كان أكثر مذاكرة أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم إذا اجتمعوا في علم الفرائض ومدحوا على ذلك .

## علاقة الإرث بالفقه :

٣ - والفقهاء في المذاهب الإسلامية حين يتكلمون عن الميراث يمتنون لذلك في كتبهم بكتاب الفرائض .<sup>(٢)</sup> وقد أفرده كثير منهم بكتب مستقلة عن كتب الفقه . وأبتدأ ذلك من القرن الثاني للهجرة مع ابتداء تدوين الأحكام الفقهية .

ومن أول من ألف الكتب الخاصة بأحكام الفرائض في القرن الثاني والثالث ابن شبرمة وابن أبي ليلى وأبو ثور .

وكانت كتب الفقه المدونة في هذين القرنين خالية من أحكام الفرائض مثل المدونة لسحنون

## إرث

## التعريف :

١ - من معاني الإرث في اللغة : الأصل ، والأمر القديم توارثه الآخر عن الأول ، والبقية من كل شيء . وهنئذ أصلها واو .<sup>(١)</sup>

ويطلق الإرث ويراد منه انتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين .

ويطلق ويراد منه الموروث .<sup>(٢)</sup>

ويقاربه على هذا الإطلاق في المعنى التركية . وعلم الميراث - ويسمى أيضا علم الفرائض - هو علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل في التركية .<sup>(٣)</sup>

والإرث اصطلاحاً : عرفه الشافعية والقاضي أفضل الدين الخنوصجي من الحنايلة بأنه حق قابل للتجزئ يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك لقرابة بينها أو نحوها .<sup>(٤)</sup>

(١) حديث « تعلموا القرآن » أخرجه الحاكم ( ٤ / ٣٣٣ - ط دائرة المعارف العشانية ) ، وأخرجه الترمذي مختصراً ( ٦ / ٢٩٥ - تحفة الأحرار - نشر المكتبة السلفية ) وقال : « هذا حديث فيه اضطراب » .

(٢) الصلبي الفناض ١ / ٨ ، ونهاية المحتاج ٢ / ٩ نشر المكتبة الإسلامية ، والمغني ٦ / ١٦٥ ط الرياض .

(١) القاموس المحيط ١ / ١٦٧  
(٢) المدلب الفناض ١ / ١٦ ، وحاشية البكري ١٠  
(٣) السدر ، وحاشية ابن عابدين ٥ / ٤٩٩ ، والشرح الكبير ٤ / ٥٥٦ ، ونهاية المحتاج ٦ / ٢ ، والمدلب الفناض ١ / ١٦٢  
(٤) المدلب الفناض ١ / ١٦ ، وحاشية البكري ١٠

التدرج في تشريع الميراث :  
٥ - كان أهل الجاهلية يتوارثون بشيئين : النسب والسبب .

فأما ما يستحق بالنسب فلم يكونوا يورثون الصغار ولا الإناث ، وإنما يورثون من قاتل وحاز الغنيمة ، روي ذلك عن ابن عباس وسعيد بن جبير وآخرين إلى أن أنزل الله تعالى (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ) : إلى قوله تعالى : (وَاللَّسْتُفْتَعِينَ بَيْنَ الْوُلَدَانِ)<sup>(١)</sup> وأنزل الله تعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ)<sup>(٢)</sup> .

وقد كانوا بعد بعث النبي ﷺ على ما كانوا عليه في الجاهلية في المناكحات والطلاق والميراث إلى أن نقلوا عنه إلى غيره بالشريعة .  
قال ابن جريج : قلت لعطاء : أبلغك أن رسول الله ﷺ أقر الناس على ما أدركمهم من طلاق أو نكاح أو ميراث ؟ قال : لم يبلغنا إلا ذلك .<sup>(٣)</sup>  
وروي عن سعيد بن جبير قال : بعث الله محمدا ﷺ والناس على أمر جاهليتهم إلى أن يؤمروا بشيء أو ينهوا عنه ، ولا فهم على ما كانوا عليه من أمر جاهليتهم .

وكان السبب الذي يتوارثون به شيئين : أحدهما الخلف والمعاقدة ، والآخر التبني . ثم جاء الإسلام فتركوا برهة من الدهر على ما كانوا عليه ، ثم نسخ . فمن الناس من يقول : إنهم كانوا يتوارثون بالخلف والمعاقدة بنص التنزيل ثم نسخ ، وقال

والجامع الكبير والجامع الصغير لمحمد بن الحسن ، والأمام الشافعي .

وعلى الخلاف من ذلك كانت كتب السنة ، فقد شملت أحكام الفرائض مع أحكام الفقه كالموطا ومصنف ابن أبي شيبة ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم .

ولم تبدأ كتب الفقه تشمل أحكام الفرائض إلا في القرن الرابع ، مثل رسالة ابن أبي زيد من المالكية ومختصر القنذوري من الحنفية ، واستمر الأمر كذلك .

دليل مشروعيته :

٤ - الميراث مشروع بالكتاب والسنة والإجماع .  
أما الكتاب فأيات الموارث . وأما السنة فأحاديث مثل قوله ﷺ : (أحلقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر)<sup>(١)</sup> ومثل ثبوت ميراث الجدة لأم بشهادة المغيرة وابن سلمة لدى عمر بن الخطاب على أن النبي ﷺ ورثها ، ولم يرد تورثها في القرآن الكريم<sup>(٢)</sup> .

وأما الإجماع فمثل إرث الجدة لأب باجتهاد عمر رضي الله عنه الداخل في عموم الإجماع ، ولا مدخل للقياس في ذلك .

(١) حديث دلتوا الفرائض بأهلها . . . أخرجه البخاري (١١/١٢ - فتح الباري - ط السلفية) ومسلم (٣/٢٣٣ - ط عيسى الحلبي) .

(٢) حديث تورث الجدة لأم . . أخرجه أبو داود (٨١/٣) - ط الطبعة التصانيرية بدعلي ، والترمذي (٦/٢٧٧ - ٢٧٨ - تحفة الأحرفي - نشر المكتبة السلفية) وقد أحله ابن حجر وغيره بالانقطاع . (التلخيص الحبير ٨٢/٣) - ط شركة الطباعة الفنية للنمط بالقااهرة . وحاشية ابن عابدين ٤٩٩/٥ ط الأميرية الثالثة .

(١) صورة النسخ ١٢٧ /

(٢) صورة النسخ ١١ /

(٣) الجصاص ٩٠ / ٢

قبل الوفاة كالأعيان المرهونة، لأن المورث في حال حياته لا يملك التصرف في الأعيان التي تعلق بها حق الغير، فأولى ألا يكون له فيها حق بعد وفاته. فإذا كانت الشركة كلها مرهونة في دين فإن المورث (الميت) لا يجهز إلا بعد سداد الدين، أو فيما يفضل بعد سداذه، فإن لم يفضل شيء من الشركة بعد سداد الدين يكون تجهيزه على من كانت تحب عليه نفقته في حياته. (١)

وعند الحنابلة وغير المشهور عند الحنفية أنه إذا مات الإنسان بدىء بتكفينه وتجهيزه مقدماً على غيره، كما تقدم نفقة المفلس على ديون غرمائه، ثم بعد التجهيز والتكفين تقضى ديونه من جميع ما بقي من ماله. (٢)

٧ - لكن اختلف في الديون التي تقضى بعد التجهيز والتكفين:

فقال الحنفية: إن الدين إن كان للعباد فالباقى بعد تجهيز الميت إن وفى به فذاك، وإن لم يف فإن كان الغريم واحداً يعطى له الباقي. وما بقي له على الميت إن شاء عفا وإن شاء تركه إلى دار الجزاء.

وإن كان الغريم متعدداً، فإن كان الكل دين الصحة - وهو ما كان ثابتاً بالبيينة أو الإقرار في زمان صحة المدين - أو كان الكل دين المرض - وهو ما كان ثابتاً بإقراره في مرضه - فإنه يصرف الباقي إليهم على حسب مقادير ديونهم.

وإن اجتمع الدينان معاً يقدم دين الصحة لكونه أقوى، لأنه محجور عليه في مرض موته عن التبرع

(١) حاشية ابن عابدين ٤/٦٣، ٤٨٣، وشرح السراجية

ص ٤، والشرح الكبير ٤/٤٥٧، وبهاية المحتاج ٦/٧

(٢) الملعب الفاتح ١٣/١ ط مصطفى الحلبي.

شيبان عن قتادة في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ عَقَدَتْ<sup>(١)</sup> أَيْمَانُكُمْ فَاتِّسَرُوهُمْ نَصِيْبَهُمْ): كان الرجل في الجاهلية يعاقد الرجل فيقول: دمي دمك، وهدمي هدمك، وترثني وأرثك، وتطلب بي وأطلب بك. قال: فورثوا السدس في الإسلام من جميع الأموال، ثم يأخذ أهل الميراث ميراثهم، ثم نسخ بعد ذلك فقال الله تعالى: (وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ<sup>(٢)</sup>).

الحقوق المتعلقة بالتركة والترتيب بينها:

٦ - من إطلاقات الإرث لغة: التركة. (٣) وهي في الاصطلاح عند الجمهور: ما تركه الميت من أموال وحقوق. وعند الحنفية: هي ما تركه الميت من الأموال صافياً عن تعلق حق الغير بعين من الأموال، فالأصل عند الحنفية أن الحقوق لا يورث منها إلا ما كان تابعاً للمال أو في معنى المال، كحق التعلي وحقوق الارتفاق، أما حق الخيار وحق الشفعة وحق الانتفاع بالعين الموصى بها فلا تورث عند الحنفية، (٤) ويدخل في التركة اتفاقاً الدية الواجبة بالقتل الخطأ، أو بالصلح عن العمد، أو بانقلاب القصاص مآلاً يعفو بعض الأولياء فتقضى منه ديون الميت وتنفذ وصاياه.

وعند المالكية والشافعية والرواية المشهورة عند الحنفية أنه يبدأ من التركة بالديون المتعلقة بأعيانها

(١) سورة النساء/ ٣٣، وقرأ السبعة ما عدا صاحباً وحرة والكسائي (عادت) وقرأ الثلاثة المذكورون (عقدت) الجصاص ٢/٩٠ - ٩١ ط البهية.

(٢) سورة الأحزاب/ ٦ والمصدر السابق.

(٣) القاموس

(٤) مائة المحتاج ٦/٣، الملعب الفاتح ١٣/١، الشرح الكبير

٤٥٧/٤

لأنها حق واجب عليه، ويقدم دين الله تعالى كالزكاة وغيرها على دين الآدمي. وذلك فيما إذا تلف المال. فلو كان باقيا فقد تعلق به حق الزكاة فتخرج قبل التجهيز كما قال المالكية، وإن كانت الديون متعلقة بعين قدمت على التجهيز<sup>(١)</sup> كما سبق.

وقال الحنابلة: إنه بعد التجهيز والتكفين يوفى حق مرتبه لديه، ثم إن فضل للمرتبه شيء من دينه شارك الغرماء، لأنه ساوهم في ذلك، فإن فضل شيء من ثمن الرهن رد على المال ليقسم بين الغرماء، ثم بعدما سبق تسدد الديون غير المتعلقة بالأعيان وهي التي ثبتت في الدمة. ويتعلق حق الغرماء بالتركة كلها وإن لم يستغرقها الدين سواء أكان الدين لله تعالى كالزكاة والكفارات والحج الواجب، أم كان لآدمي كالقرض والضمن والأجرة، فإن زادت الديون عن التركة ولم تف بدين الله تعالى ودين الآدمي يتحاصون على نسبة ديونهم كمال المفلس، سواء أكانت الديون لله تعالى أم للآدميين أم مختلفة، ثم بعد الدين الوصية للأجنبي - وهو من ليس بوارث - من ثلث ما بقي من المال بعد الحقوق الثلاثة، فإن كانت الوصية لوارث فلا بد من إجازة باقي الورثة، وإن كانت لأجنبي فبا يزيد عن الثلث يتوقف على إجازة كل الورثة.<sup>(٢)</sup>

٨ - والفقهاء مجمعون - كما سبق - على أن الدين مقدم على الوصية، لما قاله علي: إن رسول الله ﷺ قضى أن الدين قبل الوصية، ولأن الدين تستغرقه حاجته فقدم كمشونه تجهيزه ثم تنفذ وصاياه.

بها زاد على الثلث، ففي إقراره حينئذ نوع ضعف. وأما إذا أقر في مرضه بدين علم ثبوته بطريق المعاينة، كالذي يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه فيكون ذلك من دين الصحة، إذ قد علم وجوبه بغير إقراره، فلذلك ساواه في الحكم.

وإن كان الدين من حقوق الله تعالى كالصوم والصلاة والزكاة وحجة الإسلام والنذر والكفارة، فإن أوصى به الميت وجب تنفيذه من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد، وإن لم يوص به لم يجب.<sup>(١)</sup> وقال المالكية: بعد التجهيز والتكفين تقضى ديون الميت التي لآدمي كانت بضامن أم لا. حالة كانت أو مؤجلة. لأن المؤجلة تحمل بالموت، ثم هذي تمتع إن مات بعد رمي العقبة أوصى به أم لا، ثم زكاة فطر فطر فيها، وكفارات فطر فيها، مثل كفارة اليمين والصوم والظهار والقتل إذا أشهد في صحته أنها بذمته، فإن كلا منها يخرج من رأس المال. سواء أوصى بإخراجها أم لم يوص، لأن المقرر عندهم أن حقوق الله متى أشهد في صحته بها خرجت من رأس المال، أوصى بها أم لا، فإن أوصى بها ولم يشهد فمن الثلث، ومثل الكفارات عندهم التي أشهد بها زكاة عين حلت وأوصى بها، وزكاة ماشية حلت ولا ساعي، ولم توجد السن التي تجب فيها، فإن وجد فهو كالدين المتعلق بحق فيجب لإخراجه قبل الكفن والتجهيز.<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية: إنه بعد التجهيز والتكفين تقضى الديون المتعلقة بذمة الميت من رأس المال سواء أكانت لله تعالى أم لآدمي أوصى بها أم لا،

(١) شرح السراجية ص ٥ وما بعدها من مصطفى الحلي.

(٢) حاشية النسوفي ٤/٤٠٨ ط دار الفكر.

(١) بداية المحتاج ٦/٣٦ وما بعدها.

(٢) الملعب الفاضل شرح عمدة القارص ١/١٣

الوصية زاد على الحقين، وإذا نقص نقص عنها، حتى إذا كان ماله حال الوصية ألفاً مثلاً فصار ألفين، فله ثلث الألفين. وإن انعكس فله ثلث الألف.<sup>(١)</sup>

ثم بعد التكفين والدين والوصية يقسم الباقي من مال الميت بين ورثته الذين ثبت إرثهم بالكتاب وهم المذكورون في الآيات القرآنية، أو الذين ثبت إرثهم بالسنة مثل قوله ﷺ: (أطعموا الجندات السلس)، أو الذين ثبت إرثهم بالإجماع كالجد وابن الابن وبنت الابن وسائر من علم تورثهم بالإجماع.<sup>(٢)</sup>

#### أركان الإرث :

١٢ - الركن لغة جانب الشيء الأقوى، وفي الاصطلاح عبارة عن جزء الماهية.<sup>(٣)</sup> وقد تقدم أن الإرث يطلق ويراد منه الاستحقاق وبهذا الإطلاق له أركان ثلاثة إن وجدت كلها تحققت الورثة، وإن فقد ركن منها فلا إرث. أولها: المورث وهو الميت أو الملحق بالأموات. وثانيها: الوارث وهو الحي بعد المورث أو الملحق بالأحياء.

وثالثها: الموروث (أي التركة) وهو لا يختص

٩ - وإنما قدمت الوصية في الذكر على الدين في الآية (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ زَيْنٍ<sup>(١)</sup>) لأنها تشبه الميراث، لكونها مأخوذة بلا عوض، فيشق إخراجها على الورثة، فكانت لذلك مظنة في التضييق فيها بخلاف الدين فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه، فقدم ذكرها حثاً على أدائها، وتنبهاً على أنها مثله في وجوب الأداء، أو المسارعة إليه، ولذلك جيء بينهما بكلمة التسوية، وأيضاً إذا كانت الوصية بالتبرعات وليس في التركة وفاء بالكل فتقديمه عليها ظاهر، لأن أداء الدين فرض عليه يجبر على أدائه في حال حياته، والوصية المذكورة تطوع، ولا شك أن الفرض أقوى.<sup>(٢)</sup>

١٠ - ثم بعد التكفين والدين تنفذ الوصايا من ثلث ما بقي وذلك في المذاهب الأربعة - عدا خواهر زاده من الحنفية - لا من أصل المال، لأن ما تقدم من التكفين وقضاء الدين قد صار مصرّوفاً في ضروراته التي لا بد له منها، فالباقى هو ماله الذي كان له أن يتصرف في ثلثه، وأيضاً ريباً استغرق ثلث الأصل جميع الباقي، فيؤدي إلى حرمان الورثة بسبب الوصية، وهذا سواء أكانت الوصية مطلقة أم معينة وهو الصحيح.

١١ - وقال شيخ الاسلام خواهر زاده من الحنفية: إن كانت الوصية معينة كانت مقدمة على الإرث. وإن كانت مطلقة كان يوصي بثلث ماله أربعة كانت في معنى الميراث لشيوعها في التركة، فيكون الموصى له شريكاً للورثة لا مقدماً عليهم، ويدل على شيوعه فيها حتى الوارث أنه إذا زاد المال بعد

(١) السراجية ص ٦، والشرح الصغير ٦١٨/٤، وحاشية اللسوقي ٤٥٨/٤، وبناية المحتاج ٧/٦، والمذهب الفاضل ١٥/١

(٢) المرجع السابق. «حديث أطعموا الجندات أورده الجرجاني في طرح السراجية ص ٧ ط مصطفى الخليلي، وأخرج به مالك وأحمد والأربعة من حديث الشيرة ومحمد بن مسلمة بلفظ «شهدت النبي ﷺ أعطاهم السلس وصحبه ابن حيان

والحاكم (نصب الرأية ٤/٤٢٨) والقميوس والمذهب الفاضل ١٦/١

(١) سورة النساء ١١

(٢) السراجية ص ٤، ٥

### أسباب الإرث :

١٤ - السبب لفئة ما يتوصل به إلى غيره .  
واصطلاحاً : ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه  
العدم لذاته .

أسباب الإرث أربعة ، ثلاثة متفق عليها بين  
الأئمة الأربعة ، والرابع مختلف فيه .

فالثلاثة المتفق عليها : النكاح ، والولاء ،  
والقربا ، ويعبر عنها الحنفية بالرحم ، والرابع  
المختلف فيه هو جهة الإسلام ، والذي يرث بهذا  
السبب - عند من قال به وهم المالكية والشافعية -  
هو بيت المال على تفصيل فيه .<sup>(١)</sup>

وكل سبب من الأسباب المذكورة يفيد الإرث  
على الاستقلال .<sup>(٢)</sup>

### موانع الإرث :

١٥ - المانع : ما يلزم من وجوده العدم .<sup>(٣)</sup>  
وموانع الإرث المتفق عليها بين الأئمة الأربعة  
ثلاثة : الرق ، والقتل ، واختلاف الدين ، واختلفوا  
في ثلاثة أخرى وهي : الردة ، واختلاف الدارين ،  
والدور الحكمي .

وعند المالكية من الموانع جهل تأخر موت الوارث  
عن موت المورث ، واللعان بين الزوجين عند بعض  
الشافعية ، وسيأتي بيان هذه الموانع كلها .<sup>(٤)</sup>

بالمال ، بل يشمل المال وغيره .

وعلى هذا فمن مات وله وارث ولا مال له فلا  
إرث ،<sup>(١)</sup> وكذلك من مات ولا وارث له فلا إرث  
أيضاً عند من لا يرى بيت المال وارثاً ، كما سيأتي .

### شروط الميراث :

١٣ - الشروط جمع شرط وهو لفظة العلامة .  
واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من  
وجوده وجود ولا عدم لذاته ،<sup>(٢)</sup> وهو خارج عن  
الماهية .

### وللإرث شروط ثلاثة :

أولها : تحقق موت المورث أو إحقاقه بالموتى حكماً  
كما في المفقود إذا حكم القاضي بموته ، أو تقديراً كما  
في الجنين الذي انفصل بجناية على أمه توجب  
غرة .

ثانيها : تحقق حياة الوارث بعد موت المورث ،  
أو إحقاقه بالأحياء تقديراً ، كحمل انفصل حياً حياة  
مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت ولو نقطة  
على تفصيل سيأتي في ميراث الحمل .

ثالثها : العلم بالجهة المقتضية للإرث من  
زوجية أو قرابة أو ولاء ، وتعين جهة القرابة من بنوة  
أو أبوة أو أمومة أو أخوة أو عمومة ، والعلم بالدرجة  
التي اجتمع الميت والوارث فيها .<sup>(٣)</sup>

(١) المذهب الفاضل ١/ ١٨ ، وشرح الرحيمة للبازي ص ١٨ ط  
صحيح

(٢) ابن عابدين ٥/ ٤٨٦ ط الأسيوية والتحفة ص ٤٩ وما بعدها  
والمذهب الفاضل ١/ ١٨ وما بعدها .

(٣) المذهب الفاضل ١/ ٢٣

(٤) شرح الرحيمة ص ٢٣

(١) ابن عابدين ٥/ ٤٨٢ ط بولاق الأولى ، والتحفة الخيرية  
( الشنوبية ) ص ٤٧ ط الحلبي ، والمذهب الفاضل ١/ ١٦  
ط الحلبي .

(٢) المذهب الفاضل ١/ ١٧

(٣) ابن عابدين ٥/ ٤٨٣ ط بولاق ، والتحفة ص ٤٧ ط الحلبي  
والمذهب الفاضل ١/ ١٧ ، ١٨ ط الحلبي .

الرق :

١٦ - اتفق الأئمة الأربعة على أن الرق الكامل يمنع من الميراث. وذلك لأن جميع ما في يده من المال فهو لولاه. فلورثناه من أقربائه لوقع الملك لسيده، فيكون توريثاً للأجنبي بلا سبب، وذلك باطل إجماعاً.<sup>(١)</sup>

القتل :

١٧ - اتفق الأئمة الأربعة على أن القتل الذي يتعلق به القصاص يمنع القاتل البالغ العاقل من الميراث إذا كان القتل مباشراً.<sup>(٢)</sup> واختلفوا في المراد بالقتل الذي يوجب القصاص، كما اختلفوا فيما إذا كان القاتل صبياً أو مجنوناً أو غير مباشر للقتل أو كان القتل خطأ. فذهب الأئمة الثلاثة وأبو يوسف وعمر بن محمد من الحنفية إلى أن القتل العدواني العمد الموجب للقصاص : هو أن يقصد الجاني من يعلمه آدمياً معصوماً فيقتله بما يغلب على الظن موته به.

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن القتل العمد الذي يوجب القصاص : ما يكون بضربة سلاح أو ما يجري مجراه في تفريق الأجزاء كالحسد من الخشب أو الحجر، وقال الحنفية : إن القتل شبه العمد والخطأ يمنع من الميراث، والقتل شبه العمد : كان يعتمد القاتل ضرب المقتول بما لا يقتل به غالباً، وموجبه عند جميع الحنفية الدية على العاقلة والإثم والكفارة.

والخطأ كان رمى إلى الصيد فأصاب إنساناً، أو

انقلب عليه في النوم فقتله، أو وطئته دابة وهو راكبا أو سقط من سطح عليه، أو سقط عليه حجر من يده فمات. وموجبه الكفارة والدية على العاقلة ولا إثم فيه. وفي الصور المذكورة كلها يحرم القاتل من الميراث عندهم إذا لم يكن القتل بحق.<sup>(٣)</sup>

وإذا كان القتل بالسبب دون المباشرة كحافر البشر أو أضع الحجر في غير ملكه، أو كان القاتل صبياً أو مجنوناً فلا حرمان عند الحنفية بالقتل في الصور المذكورة.<sup>(٤)</sup>

وذهب الحنابلة والمالكية في الأرجح إلى أن القاتل عمداً مباشراً أو متسبباً يمنع من الميراث من المال والدية ولو كان صبياً أو مجنوناً وإن أتى بشبهة تدفع القصاص كرمي الوالد ولده بحجر فمات.

وعند المالكية رأى آخر هو أن عمداً صبي والمجنون كالمخطئ، فيرث من المال دون الدية، وهذا هو الظاهر عندهم.<sup>(٥)</sup> وأما إذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن نفسه فلا يحرم من الميراث عند الحنفية والمالكية والحنابلة.<sup>(٦)</sup>

وذهب الشافعية إلى أن كل من له مدخل في القتل يمنع من الميراث، ولو كان القتل بحق كقتل قصاص، وإمام، وقاض، وجلاد بأمر الإمام والقاضي وشاهد ومزك. ويحرم القاتل ولو قتل بغير قصد ككنايم ومجنون وطفل ولو قصد به مصلحة كضرب الأب ابنه للتأديب، وفتح الحجر

(١) السراجية ص ١٨، والشرح الكبير ٤/ ٤٨٦، والمذهب الفاضل ١/ ٢٩

(٢) السراجية ص ١٨

(٣) حاشية السوقي ٤/ ٤٨٦

(٤) للراجع السابقة

(١) السراجية ص ١٨ ط الحلبي، والشرح الكبير ٤/ ٤٨٥ ط الحلبي، والتفتة ص ٥٧ ط الحلبي، والمذهب الفاضل ١/ ٢٣

(٢) السراجية ص ١٩، والمذهب الفاضل ١/ ٢٨

بقتل مورثه في بعض الصور، وهوما إذا قتله عمدا فاقتضت المصلحة حرمانه من الإرث، عملا بقاعدة: من استعجل بشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه، والاستعجال إنشاؤه بحسب ظنه، وبالنظر للظاهر وسد باب القتل في باقي الصور، وهوما إذا كان القتل بغير قصد كما في النائم والمجنون والطفل.

ولا مدخل للمفني في القتل ولو أخطأ في الإفتاء وإن كان على معين، لأن إفتاءه غير ملزم، ولا راوي الحديث، ولا القاتل بالعين، ولا من أتى لامراته بلحم فأكلت منه حية ثم أكلت منه الزوجة فهانت.

وأما من شهد على مورث بمقتضى جلد فجلد فبات للناظر فيه مجال، لكن ظاهر إطلاقهم منعه بذلك<sup>(١)</sup> اختلاف الدينين :

١٨ - ذهب جمهور الفقهاء وهو قول أبي طالب من الحنابلة وقول علي وزيد بن ثابت وأكثر الصحابة إلى أن الكافر لا يرث المسلم حتى ولو أسلم قبل قسمة التركة، لأن الموارث قد وجبت لأهلها بموت المورث، وسواء أكان الارتباط بين المسلم والكافر بالقرابة أم بالنكاح أم بالولاء.

وذهب الإمام أحمد إلى أنه إن أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث لقوله ﷺ : (من أسلم على شيء فهو له)<sup>(٢)</sup> ولأن في توريثه ترغيبا في الإسلام.

للمعاجة، وقالوا: لو قال المقتول: ورثوه فهو وصية.

ولو سقط متوارثان من علو إلى سفلى وأحدهما فوق الآخر فبات الأسفل لم يرثه الأعلى، لأنه قاتل. وإن مات الأعلى ورثه الأسفل لأنه غير قاتل له.<sup>(٣)</sup>

استدل الحنفية على ما ذهبوا إليه من عدم الحرمان بالقتل بالتسبب ومن عدم حرمان الصبي والمجنون بأن القاتل بالتسبب ليس بقاتل حقيقة، لأنه لو حضر بثرا في ملكه وقع فيها مورثه فبات فلا يؤاخذ على ذلك بشيء. والقاتل يؤاخذ بفعله سواء أكان في ملكه أم في غير ملكه كالرامي. وأيضا فإن القتل لا يتم إلا بمقتول وقد انعدم حال التسبب. فإن حفره مثلا قد اتصل بالأرض دون الحي، ولا يمكن أن يجعل قاتلا حال الوقوع في البئر إذ ربما كان الحافر حيثئذ ميتا. وإذا لم يكن قاتلا حقيقة لم يتعلق به جزاء القتل وهو الحرمان من الميراث والكفارة. والصبي والمجنون لا يجرمان من الميراث بالقتل، لأن الحرمان جزاء للقتل المحظور، وفعلها مما لا يصلح أن يوصف بالحظر شرعا، إذ لا يتصور توجه خطاب الشارع إليهما. وأيضا فإن الحرمان باعتبار التقصير في التحرز، ولا يتصور نسبة التقصير إليهما.<sup>(٤)</sup>

واستدل الشافعية بحديث (ليس للقاتل من الميراث شيء) وفسروه بأنه ليس لمن له مدخل في القتل شيء من الإرث.

والعلة في ذلك خوف استعجال الوارث للإرث

(١) التحفة ص ٥٦ وما بعدها.

(٢) حديث: من أسلم على شيء فهو له، أخرجه البيهقي (١١٣/٩) ط دائرة المعارف العشائية (وسعيد بن منصور في سننه رقم ١٨٩ مطبوعة علي بريس - الهند)

(١) التحفة الخيرية ص ٥٦

(٢) السراجية ص ١٩ وما بعدها



أحداً عن مجمعه وإياهم سبب من أسباب المراث، لا من المسلمين، ولا من أهل الدين الذي انتقل إليه، أو أي دين آخر خلافة، لأنه لا يقر على الدين الذي انتقل إليه، ولأنه صار في حكم الميت. وكذلك المرتدة لا ترث أحداً، لأن حكم الإسلام في المرتد إن كان رجلاً هو أن يتوب ويرجع إلى الإسلام أو يقتل إن أصر على ردة، وإن كان امرأة فإنها تحبس حتى تتوب أو يدرکہا الموت، وعلى ذلك فلا معنى مطلقاً لأن يقال بأنه يرث أحداً من المسلمين أو غير المسلمين.

أما كونه يورث فعند المالكية والشافعية وهو الرواية المشهورة عند الحنابلة - قال القاضي: هي الصحيح في المذهب - أن المرتد لا يرث أحد من المسلمين أو غيرهم عن انتقال إلى دينهم بل ماله كله - إن مات أو قُتل على ردة - يكون فيهما حقاً لبيت المال.

وذهب أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وهو رواية أخرى عن أحد إلى أن المرتد يرث ورثته من المسلمين، وهو قول أبي بكر، وعلي، وابن مسعود، وابن المسيب، وجابر بن زيد، والحسن، وعمر بن عبد العزيز والشعبي، والثوري، والأوزاعي، وابن شبرمة، واستبدل لهذا القول بفعل الخليفين الراشدين أبي بكر، وعلي، ولأن ردة يتنقل بها ماله فوجب أن ينتقل إلى ورثته المسلمين كما لو انتقل بالموت. (١)

وذهب أبو حنيفة إلى التفریق بين المرتد والمتردة، فالمرتدة يرثها أقاربها من المسلمين ويرثون

كما ذهب إلى أن الكافر يرث عتيقه المسلم. (٢) وذهب جمهور الفقهاء أيضاً إلى أن المسلم لا يرث الكافر.

وذهب معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومسروق إلى أن المسلم يرث الكافر. استدل الأئمة الأربعة على مذهبهم بقوله ﷺ: (لا يتوارث أهل ملل شتى) (٣) ولقوله عليه السلام: (لا يرث المسلم الكافر. ولا الكافر المسلم). (٤)

واستدل القائلون بتوريث المسلم من الكافر بقوله عليه الصلاة والسلام: (الإسلام يعلو ولا يعلى) (٥) ومن العلوان يرث المسلم الكافر. وفسر المانعون الحديث بأن نفس الإسلام هو الذي يعلو، على معنى أنه إن ثبت الإسلام على وجه ولم يثبت على وجه آخر فإنه يثبت ويعلو. أو أن المراد العلو بحسب الحاجة أو بحسب القهر والغلبة. أي النصر في العاقبة للمسلمين. (٦)

#### إرث المرتد:

١٩ - لا خلاف بين فقهاء المذاهب في أن المرتد - وهو من ترك الإسلام بإرادته واختياره - لا يرث

(١) الملعب الفاضل ٣١/١

(٢) حديث (لا يتوارث أهل ملل شتى) أخرجه أبو داود ٨٥/٣ - هو النمود - طبع المطبعة الأنصارية بدعلى (وابن ماجه رقم ٢٧٣١ ط عيسى الحلبي) وأحمد (١٧٨/٢) ١٩٥ - ط المينية) من حديث عبدالله بن عمرو.

(٣) رواه أحمد والبخاري ومسلم

(٤) حديث (الإسلام يعلو ولا يعلى) - أخرجه السنن والطبري (٢٥٢/٣ - ط دار المحاسن بمصر) والبيهقي (٢٠٥/٦ - ط دائرة المعارف العراقية) وحسنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢٢٠/٣ - ط السلفية)

(٥) السراجية ص ٧٤، ٧٥

(١) الفتح الكبير ٤/٤٨٦، والمتنفة ص ٦١، والملعب الفاضل ص ٣٤، والمغني ٦/٣٠٠ و١٢٨

السبب، مثل الزيادة التي تحدث في المبيع قبل القبض، إذ تجعل للموجود عند ابتداء العقد فتكون معقوداً عليها بالقبض، ويكون لها حصّة من الثمن، فكذاك الأمر هنا.

واعتبر الإمام محمد لحاق المرتد بدار الحرب بمنزلة موته، فتقسم تركته من حين اللحاق. واعتبر الإمام أبو يوسف من يكون وارثاً له حين قضاء القاضي بلحاظه، وترث منه امرأته إن ماتت حقيقة أو حكماً وهي في العدة على رأي الصاحبين، لأن النكاح بينها وبين المرتد وإن ارتفع بالردة لكنه فارعٌ ميراثها. وامرأة الفارّثت إذا كانت في العدة وقت موته.

وعلى رواية أبي يوسف عن الإمام ترث وإن كانت عند موته متقضية العدة، لأن سبب التوريث كان موجوداً في حقها عند رده إذ على هذه الرواية يعتبر قيام السبب عند أول الردة.<sup>(١)</sup>

اختلاف الدين بين غير المسلمين :

٢٠ - عند الحنفية وهو الأصح عند الشافعية ورواية عن الإمام أحمد أن الكفار يتوارثون فيما بينهم، لأنهم ملة واحدة، فيرث اليهودي النصراني والعكس، ويرث المجوسي وعابد الوثن النصراني واليهودي ويرثهما المجوسي وغيره.

ومقابل الأصح عند الشافعية أنهم ملل، فلا يتوارث أهل الملل بعضهم من بعض فلا يرث اليهودي النصراني ولا العكس.<sup>(٢)</sup>

وعند المالكية في قول مرجح ونسب إلى الإمام

كل مالها، سواء ما اكتسبته حال إسلامها أو حال ردها.

أما المرتد فإن ورثته المسلمين يرثون منه ما اكتسبه في زمان إسلامه. ولا يرثون ما اكتسبه في زمان رده. ويكون فينا للمسلمين<sup>(١)</sup>.

لكن هل يرثه ورثته المسلمون الذين كانوا موجودين وقت رده أو وقت موته أو لحاقه بدار الحرب؟ أو من كانوا موجودين وقت رده وقت موته؟

اختلفت الروايات عن الإمام أبي حنيفة في ذلك. فروى الحسن عنه أن الوارث للمرتد من كان وارثاً له وقت رده وبقي إلى موت المرتد، أما من حدثت له صفة الوراثية بعد ذلك فلا يرثه، فلو أسلم بعض قرابته بعد رده أو ولد له ولد من علوق حادث بعد رده، فإنه لا يرثه على هذه الرواية، لأن سبب التوريث هنا الردة، فمن لم يكن موجوداً عند ذلك لم ينعد له سبب الاستحقاق، وتقام الاستحقاق بالموت، فيشترط بقاء الوارث إلى حين تمام السبب.

وفي رواية أبي يوسف عنه أنه يعتبر وجود الوارث وقت الردة ولا يطل استحقاقه بموته قبل موت المرتد، لأن الردة في حكم التوريث كاللوم، ومن مات من الورثة بعد موت المورث قبل قسمة ميراثه لا يطل استحقاقه ويحل وارثه محله.

وفي رواية محمد عنه، وهو الأصح، أنه يعتبر من يكون وارثاً له حين مات أو قتل، سواء أكان موجوداً وقت الردة أم حدث بعده، لأن الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه يعتبر كالموجود عند ابتداء

(١) الميسوط ١٠٢/١٠٣ ط ٢ دار المعرفة بلبنان

(٢) الشنفرية وشرحها ص ٦٠

(١) السراجية ص ٧٥

في ذلك، واتفقوا على الإقرار بنسبة موسى عليه السلام وأتوارثه بخلاف المجوس فإنهم لا يعتقدون التوحيد ولا يقرون بنسبة موسى ولا بكتاب مترك، ولا يوافقهم اليهود والنصارى على ذلك فكانوا أهل ملتين، والدليل على ذلك حل الذبيحة والمناخاة فإن اليهود والنصارى في ذلك شيء واحد، إذ تحمل ذبائحهم للمسلمين بخلاف المجوس.

واستدل الحنفية ومن وافقهم بأن الله تعالى جعل الدين دينين، الحق والباطل فقال الله عز وجل (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) <sup>(١)</sup> وجعل الناس فريقين فقال: (فَرِيقٌ فِي الْخَيْرِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ). <sup>(٢)</sup> وفريق الجنة هم المؤمنون، وفريق السعير هم الكفار جميعهم، وجعل الخصم خصمين فقال تعالى: (هَٰذَا خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَيْبٍ) <sup>(٣)</sup> والمراد الكفار جميعا مع المؤمنين، وهم فيما بينهم ملل مختلفة ولكنهم عند مقابلتهم بالمسلمين أهل ملة واحدة، لأن المسلمين يقرون برسالة محمد ﷺ وبالنسبة التي ينكر ذلك، ويدانكلهم كفروا، فكانوا في حق المسلمين ملة واحدة في الشرك. ويشير إلى هذا قوله ﷺ: (لا يتوارث أهل ملتين) فإنه ﷺ فسر الملتين بقوله: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)، إذ في التنصيص على النوصف الغامض وهو الكفر بيان أنهم في حكم التورث أهل ملة واحدة. <sup>(٤)</sup>

أحد أن الكفر ثلاث ملل: النصارى ملة، واليهود ملة، ومن عداهما ملة، وهو قول القاضي وشريح وعطاء وعمر بن عبد العزيز والضحاك والحكم وشريك وابن أبي ليلى والحسن بن صالح ووكيع رحمهم الله تعالى.

وعند المالكية رأي آخر مرجح أيضا وهو ظاهر المدونة، وهو أن كلا من اليهود والنصارى ملة، وأن ما سواهما ملل مختلفة. وذكر في بعض كتب المالكية أن هذا هو المشهور في المذهب.

وعند ابن أبي ليلى أن اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم، ولا يرثهم المجوس ولا يرث اليهود ولا النصارى المجوس.

واستدل المانعون من الميراث فيما بين الكفار بقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يتوارث أهل ملتين شتى) <sup>(١)</sup> وهم أهل ملل مختلفة بدليل قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى) <sup>(٢)</sup> فقد عطف النصارى على الذين هادوا، والعطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، وقال تعالى: (وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ) <sup>(٣)</sup> واليهود لا ترضى إلا باتباع اليهودية معهم والنصارى كذلك، وذلك دليل على أن لكل من الفريقين ملة على حدة، ولأن النصارى يقرون بنسبة عيسى عليه السلام والإنجيل، واليهود يجهلون ذلك.

واستدل ابن أبي ليلى بأن اليهود والنصارى اتفقوا على دعوى التوحيد، وإنما اختلفت نحلهم

(١) سورة الكافرين ٦

(٢) سورة الشورى ٧

(٣) سورة الحج ١٩

(٤) المبسوط ٣٠/٣٠ وما بعدها ط السعادة. والحدث تقدم

(هاتش ف ١٨)

(١) تقدم (هاتش ف ١٨)

(٢) سورة البقرة ٦٣

(٣) سورة البقرة ١٢٠

غير المسلم مهما اختلف دولهم وجنسياتهم، إذ لا يوجد دليل على المنع من الميراث بعد تحقق سببه وشرطه<sup>(١)</sup>.

وعند الإمام أبي حنيفة وهو الراجح في مذهب الشافعية، وعند بعض الحنابلة، أن اختلاف السدارين يمنع من التوارث بين غير المسلمين، وعملوا ذلك بعدم وجود التناصر والموالة بينهما لا اختلاف دولة كل منهما، والموالة والتناصر أساس الميراث<sup>(٢)</sup>.

٢٢ - وهناك موانع أخرى في بعض المذاهب، وهي اللعان والزنى، ولكن هذين المانعين يدخلان في عدم ثبوت النسب، وفي انتفاء الزوجية باللعان.

#### الدور الحكمي :

٢٣ - عند الإمام الشافعي من موانع الإرث، الدور الحكمي، وهو أن يلزم من التوريث عدمه، وذلك بأن يقصر حائز المال في ظاهر الحال بمن يحجبه حرماناً، كما إذا أقر أخ لأب يصح إقراره بآب للتمتوى مجهول النسب، إذ في هذه الحالة يثبت نسب القرابة ولكن لا يرث. إذ يلزم من توريثه الدور الحكمي، لأنه لو ورث الابن لحجب الأخ. فلا يكون الأخ وارثاً فلا يصح إقراره، وإذا لم يصح إقراره لم يثبت النسب، وإذا لم يثبت النسب، لم يثبت الإرث. فإثبات الإرث يؤدي إلى نفيه، وما أدى بإثباته إلى نفيه انتفى من أصله، ولا يكون

اختلاف الدارين بين غير المسلمين :

٢١ - يقصد الفقهاء باختلاف الدارين اختلاف المنعة، وفسروا المنعة بالعسكر واختلاف الملك والسلطان، كأن يكون أحدهما بالهند وله دارو منعة والأخرى في الترك وله دار ومنعة أخرى وانقطعت بينهما العصمة حتى إن أحدهما يستحل قتل الآخر<sup>(١)</sup>.

ومن المتفق عليه بين الفقهاء أن المسلمين يتوارثون فيما بينهم مهما اختلفت ديارهم ودولهم وجنسياتهم، لأن ديار الإسلام كلها دار واحدة لقوله تعالى ( إِنَّا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ )<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ : ( المسلم أخو المسلم )<sup>(٣)</sup> ولأن ولاية كل مسلم هي للإسلام وتتأصلهم يكون به وله.

والعبرة في ذلك لاختلاف الدارين حكماً لا حقيقة، فإذا مات المسلم في دار الحرب ورثه أقاربه المسلمون الذين في دار الإسلام وإن وجد اختلاف الدارين حقيقة، لأن المسلم الذي في دار الحرب هو في دار الإسلام حكماً، لأنه دخل دار الحرب بأمان ليقتل غرضه ثم يعود إلى دار الإسلام فوجد اتحاد الدارين حكماً. والاختلاف الحقيقي إنما يعتبر إذا لم يعارضه اختلاف حكمي<sup>(٤)</sup>.

وكذلك لا يمنع اختلاف الدارين من الميراث بالنسبة لغير المسلمين عند المالكية وبعض الحنابلة وهو قول عند الشافعية، فيرث غير المسلم قريبه

(١) ابن عابدين ٤٨٩/٥

(٢) سورة الحجرات / ١٠

(٣) حديث ( المسلم أخو المسلم ) أخرجه البخاري (٩٧/٥) - صحيح الباري - ط السلفية ( ومسلم ١٩٩٦/٤ ) - ط عيسى الحلبي .

(٤) حاشية الفتاوى على السراجية ص ٧٩ وما بعدها .

(١) الشرح الكبير ٤٨٦/٤، والمغلب الفاضل ٣٧/١، وبهاية المحتاج ٣٧/٦

(٢) حاشية الفتاوى ص ٧٩، وبهاية المحتاج ٣٧/٦، والمغلب الفاضل ٣٧/١

- ٥ - مولى المولاة ، على خلاف وتفصيل فيه .  
٦ - المقر له بالنسب على الغير ، على خلاف وتفصيل .  
٧ - الموصي له بها زاد عن الثلث .  
٨ - بيت المال : <sup>(١)</sup>  
الفروض المقدرة :

٢٥ - الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة هي : النصف ، والربع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .

الأول : النصف : وقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع : نصيب البنت في قوله تعالى : ( وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ) <sup>(٢)</sup> ونصيب الزوج في قوله تعالى : ( وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ) <sup>(٣)</sup> ونصيب الأخت في قوله تعالى : ( إِنْ أَمْرُؤُكُمْ هَكَذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ) . <sup>(٤)</sup>

الثاني : الربع في موضعين : في قوله تعالى في ميراث الأزواج : ( فَإِنْ كَانَ لَمَنْ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ ) <sup>(٥)</sup> والزوجات في قوله تعالى : ( وَلَهُنَّ الرُّبْعُ بِمَا تَرَكَهُنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ) . <sup>(٦)</sup>

الثالث : الثلث : ذكر في قوله تعالى في نصيب الزوجات : ( فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّلُثُ ) . <sup>(٧)</sup>

(١) شرح السراجية ص ١١ ، وشرح الرحبية ص ١٠ ط محمد علي صبح

(٢) سورة النساء / ١١

(٣) سورة النساء / ١٢

(٤) سورة النساء / ١٧

(٥) سورة النساء / ١٢

(٦) سورة النساء / ١٢

(٧) سورة النساء / ١٢

الدور الحكمي إلا إذا كان المقر حائزا للمال وأقرب من يحجبه حرمانا وإلا فلا ، كما إذا أقربنون بآبن آخر أو إخوة بآخ آخر ، أو أعمام بعم آخر ، فإن نسب المقر به يثبت وكذلك إرثه ، لأن الإرث فرع النسب وقد ثبت ، ولو أقر أحد الابنين الحائزين بآبن ثالث وأنكره الابن الآخر لم يثبت نسب الابن الثالث المقر به إجماعا ، ولا يرث ظاهرا لعدم النسب ، ويشارك المقر به باطنا على الأظهر من قول الإمام الشافعي رحمه الله ، وقال الأئمة الثلاثة : أحمد وأبو حنيفة ومالك رحمهم الله تعالى : يشاركه ظاهرا مؤاخذه له بإقراره ، والقول الثاني من قول الإمام الشافعي لا يشاركه باطنا ولا ظاهرا ، وعلى الأظهر يشاركه في ثلث ما في يده في الأصح عند الشافعية ، وهو مذهب الحنابلة والمالكية ، لأنه الذي استفضله . والوجه الثاني وهو مقابل الأصح يشاركه في نصف ما في يده ، لأن مقتضى إقراره التسوية بينهما ، وهو قول الإمام أبي حنيفة ورواية عن الإمام أحمد . <sup>(١)</sup>

## ٢٤ - المستحقون للتركة :

- ١ - أصحاب الفروض .
- ٢ - العصبات النسبية . ثم العصبات السببية - عند الحنفية - على خلاف في الترتيب والتفصيل .
- ٣ - المستحقون بالرد ، على خلاف وتفصيل فيمن يرد عليه ومن لا يرد ، وفي الرد على أحد الزوجين .
- ٤ - ذور الأرحام ، على خلاف وتفصيل في أصل توريثهم وكيفية .

(١) الخطيب الشربيني مع حاشية البجيرمي ٣ / ٢٦١ - وفتح الجواد شرح الإرشاد ١ / ٤١١ ط الحلبي ، والمعلب الفائض ١ / ٣٨ ، ٣٩

رحمي، وهو من يدلي إلى الميت بأثني .  
ويسمى الزوج والزوجة أصحاب الفروض  
النسبية ، إذ أن ميراثها بسبب الزواج لا بسبب  
القرابة . يسمى من عداها وهم الأقارب  
أصحاب الفروض النسبية ، لأن القرابة تسمى  
نسبا .

وقد يجتمع الإرث بالفرض مع الإرث  
بالتعصيب .

وأصحاب الفروض يرثون إذا لم يوجد من  
يحببهم من الميراث حجب حرمان .

أحوال الأب في الميراث :

٢٧ - للأب في الميراث ثلاث حالات :

الأولى : أن يرث بطريق الفرض فقط ، وذلك إذا  
كان للميت فرع وارث مذكر ، وهو الابن وابن  
الابن وإن نزل ، وميراثه في هذه الحالة السدس .  
الثانية : أن يرث بالفرض وبالتعصيب معا ، وذلك  
إذا كان للميت فرع وارث مؤنث وهو البنت وبنت  
الابن معها نزل أبوها .

وإنما ورث الأب بطريق الفرض أولا ، ثم  
بطريق التعصيب ، لأنه لو ورث بطريق التعصيب  
فقط لم يبق له شيء في بعض الصور ، فكان لا بد  
من أن يرث أولا بطريق الفرض حتى يضمن  
السدس .

الثالثة : أن يرث بطريق التعصيب فقط ، وذلك إذا  
لم يكن للميت فرع وارث مطلقا ، فيأخذ التركة  
كلها ، أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض .  
والدليل على ما ذكر قوله تعالى : ( وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ  
وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ

الرابع : الثالثان : ذكره الله تعالى في نصيب  
البنات بقوله : ( فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا  
مَاتَرَكَ ) .<sup>(١)</sup>

الخامس : الثالث وقد ذكره الله في موضعين في قوله  
تعالى : ( فَلِأُمِّ الْوَلَدِ )<sup>(٢)</sup> وفي أولاد الأم بقوله  
تعالى ( فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي  
الْثُلُثِ ) .<sup>(٣)</sup>

والسادس : السدس : وقد ذكره الله تعالى في  
ثلاثة مواضع في قوله تعالى : ( وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ  
مِّنْهُمَا السُّدُسُ )<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى : ( فَإِنْ كَانَ لَهُ  
إِخْوَةٌ فَلِأُمِّ السُّدُسِ )<sup>(٥)</sup> وفي قوله تعالى : ( وَإِنْ  
كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ  
فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ) .<sup>(٦)</sup>

أصحاب الفروض :

٢٦ - يستحق الفروض السابقة اثنا عشر شخصا ،  
أربعة من الرجال ، وثمانية من النساء .

فالرجال هم : الأب ، والجد . الصحيح  
( أبوالأب ) وإن علا ، والأخ لأم ، والزوج .

والنساء هن : الزوجة ، والبنت ، وبنت الابن  
وإن نزلت ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأب ،  
والأخت لأم ، والأم ، والجدلة الصحيحة ، وهي  
التي لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد فاسد أي

(١) سورة النساء / ١١

(٢) سورة النساء / ١١

(٣) سورة النساء / ١٢

(٤) سورة النساء / ١١

(٥) سورة النساء / ١١

(٦) سورة النساء / ١٢

## ميراث الأم :

٢٨ - للأم في الميراث ثلاث حالات :

أولها : أن ترث بطريق الفرض ويكون فرضها السدس . وذلك إذا كان للميت فرع يرث بطريق الفرض أو التعصيب أو جمع من الإخوة .

والدليل على ذلك قوله تعالى : ( وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ) (١)

ولفظ الولد يتناول الذكر والأنثى ولا قرينة تخصه بأحدهما ، كما يتناول الواحد والجمع ، وفي حكم

الولد ولد الابن وإن نزل ، لأن لفظ الولد يتناوله ، ولأن الإجماع على أن ولد الابن يقوم مقام ولد

الصلب في توريث الأم ، والمراد من الإخوة الاثنان من الإخوة أو الأخوات فأكثر من أي جهة كانا من

جهة الأبوين أو من جهة الأب أو من جهة الأم ولو محجوبين ، لقوله تعالى : ( فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ) (٢)

ولفظ الإخوة يتناول الكل للاشتراك في الأخوة ، وإلى هذا ذهب أكثر الصحابة ومجهور

الفقهاء ، خلافا لابن عباس فإنه يجعل الثلاثة من الإخوة والأخوات حاجة للأم دون الاثنين ، فلها

معها الثلث عنده ، بناء على أن الآية نصت على أن الذي يحجب الأم من الثلث إلى السدس هم

الإخوة وهو جمع يطلق على الثلاثة فصاعدا ولا يطلق على الاثنين . وحجة الجمهور :

أولا : أن حكم الاثنين في الميراث حكم الجميع بدليل أن البنتين ترثان الثلثين كالجمع من البنات ،

والأختين ترثان الثلثين كالأخوات فيكون الاثنان من الإخوة كالجمع في الحجب .

يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ . فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ) . (١)

فإن الآية صريحة في أن نصيب كل من الأب والأم السدس في تركة المتوفى إن كان له معها ولد

سواء أكان ذكرا أم أنثى ، فإن كان هذا الولد ابنا كان له الباقي بعد الأبوين ، لأنه أقرب العصبات

وأحقهم بميراث الباقي بعد سهام ذوي الفروض ، وذلك لقوله ﷺ : ( ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر ) (٢) وعلى ذلك

يكون ميراث الأب هو السدس فرضا ، وهذه هي الحالة الأولى من حالات الأب .

وإن كان ولد المتوفى بنتا ، أوبنت ابن وإن نزل ولم يكن معها فرع ذكر يعصبها كان الباقي - بعد

نصيب البنت أوبنت الابن - للأم مع السدس الذي هو فرضه . وذلك باعتباره أقرب العصبات

إلى المتوفى ، وهذه هي الحالة الثانية .

وإن لم يكن للمتوفى ولد مطلقا وورثه أبواه فقط ولم يكن له إخوة كان لأمه في هذه الحالة الثلث ،

ويكون الباقي وهو الثلثان للأب بطريق التعصيب وهي الحالة الثالثة ، لأن الآية ذكرت فرض الأم

وهو الثلث عند عدم وجود الإخوة ، والسدس عند وجود الإخوة ، ولم تذكر فرضا للأب عند عدم

الإخوة ، فكان مدلول ذلك أن الأب يرث الباقي بعد نصيب الأم ، لأن ذلك شأن العصبات ،

والأحكام المذكورة محل اتفاق بين فقهاء المذاهب الأربعة . (٣)

(١) سورة النساء / ١١

(٢) الحديث تقدم ( هامش ف ٤ )

(٣) الفناي على السراجية ٨٩ وما بعدها

(١) سورة النساء / ١١

(٢) سورة النساء / ١١

ترك إن كان له ولد . فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلاهما الثلث (١).

الحالة الثالثة : أن ترث بطريق الفرض ويكون فرضها هوثلث الباقي من التركة بعد فرض أحد الزوجين وليس ثلث التركة كلها ، وذلك إذا توفي الميت عن الأم والأب وأحد الزوجين ولم يوجد جمع من الإخوة .

وتسمى الحالة الثالثة بصورتها بالمسألتين العمريتين ، لأن عمر بن الخطاب هو الذي قضى فيها بما سبق .

وتسمى أيضا الغراوية أي المشهورة نظرا لشهرتها . (٢)

وتسمى أيضا بالغريبة . حالات الجدة الصحيح : أ - عند عدم الإخوة : ٢٩ - الجدة الصحيح هو الذي لا تدخل في نسبتة إلى الميت أم كأي الأب ، وأبي أبي الأب مهما علا . وهو من أصحاب الفروض ومن العصبات . ويحجب بالأب فلا يرث مع وجوده فإن لم يوجد الأب حل الجدة عمله ، وورث باعتباره أبا ، وكان له نفس حالات الأب الثلاث السابقة : السدس عند وجود الفرع المذكور فرضا ، والفرض مع التعصيب عند وجود فرع مؤث للمتوفى ، والتعصيب فقط ، فيأخذ التركة أو ما بقي منها إذا لم يوجد فرع وارث مطلقا .

والدليل على ميراثه في هذه الحالات هو نفس دليل توريث الأب . فهو أب في الميراث وفي بعض

ثانيا : أن الجمع قد يطلق على المثنى وقد جاء ذلك في القرآن الكريم ( وَمَلَ أَنْكَ نَبَأَ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ، إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصَصْنَا لَكَ الْغَنَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ) (١) فقد تكرر عود الضمير - وهو جمع - على المثنى وهما الخصمان .

وكذلك عبر بالجمع عن المثنى في قوله تعالى : ( إِنَّ تَوْبَتَنَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ) (٢) وروي أن ابن عباس دخل على عثمان فقال له : لم صار الأخوان يردان الأم إلى السدس ؟ وقد قال الله تعالى : ( فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ) والأخوان في لسان قومك ليسا بإخوة فقال عثمان : هل أستطيع نقض أمر كان قبلي وتوارثه الناس ومضى في الأمصار . (٣) وروي عن معاذ بن جبل والحسن البصري أن الأم لا تحجب بالإنث فقط ، فلا تحجب من الثلث إلى السدس إلا بالإخوة الذكور أو السدس مع الإنث ، لأن ( إخوة ) في قوله تعالى : ( لِمَنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ) جمع ذكور فلا يدخل فيه الإنث وحدهن . وقال المخالفون : إن لفظ الإخوة يشمل الأخوات المفردات من باب التغليب .

الحالة الثانية : أن ترث بطريق الفرض ويكون فرضها هوثلث التركة كلها ، وذلك إذا لم يكن للميت فرع وارث ، ولا عدد من الإخوة ، وليس في الورثة أحب الزوجين ، ولم يكن معها إلا الأب لقوله تعالى : ( وَلَآبُوهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا

(١) سورة النساء / ١١

(٢) التلحة ص ٨٥ وما بعدها ط الحلي ، والسراجة ص ١٢٧ وما بعدها ط الكردى

(٣) حاشية الفخاري على السراجة ص ٨٩ وما بعدها

(١) سورة ص / ٢١ ، ٢٢

(٢) سورة التحريم / ٤

(٣) حاشية الفخاري ص ١٢٨ ، والتلحة ص ٨٣



المباشر في أسفل العمود ، وكل منها يدلي إلى الميت بدرجة واحدة . والفقهاء متفقون على أن ابن الابن يجتنب الإخوة فيجب أن يكون الجدة كذلك .

كما استدلوا بقول الرسول ﷺ : ( الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر )<sup>(١)</sup> والجدة أقرب إلى الميت من الأخ . إذ له قرابة ولاء وجزئية كالأب ، ولا يحجبها عن الإرث سوى الأب . بخلاف الإخوة والأخوات ، فإنهم يحجبون بثلاثة : بالأب والابن وابن الابن ، والجدة يرث بالفرض والتعصيب كالأب ، والإخوة ينفردون بواحد منها .

واستدل القائلون بتوريث الإخوة مع الجدة بأدلة هي :

أولاً : أن ميراث الإخوة أشقاء أولاد قد ثبت بقوله تعالى : ( وَإِنْ كُنَّا لَكُمْ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ )<sup>(٢)</sup> ولم يرد نص يمنعهم الإرث ولم يرق دليل على المنع .

ثانياً : أن الجدة والإخوة يتساوون في درجة القرب من الميت . فإن كلا من الجدة والإخوة يدلي إلى الميت بدرجة واحدة ، فكل منهما يتصل به عن طريق الأب ، فالجدة أبو الأب ، والأخ ابن الأب ، وقرابة البنوة لا تقل عن قرابة الأبوة .

ثالثاً : أن الجدة لا يرقم مقام الأب في كل حال بل يختلف عنه في بعض الأحكام ، فالصغير لا يكون مسلماً بإسلام الجدة .

الأحكام الأخرى . وقد ساء الله تعالى أبا في قوله تعالى : ( كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ )<sup>(١)</sup> وهما آدم وحواء ، وقوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام : ( وَأَتَيْتُ مِلَّةَ آبَائِي لِإِثْرِهِمْ وَاسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ )<sup>(٢)</sup> .

ومثال هذا من السنة ( ارموا بني اسماعيل فإن أباكم كان رامياً )<sup>(٣)</sup> .

وهذه الأحكام ، إذا لم يوجد مع الجدة إخوة للميت .

### ٣٠ - ب - الجدة مع الإخوة :

اتفق الفقهاء على عدم توريث الإخوة أو الأخوات لأم مع الجدة . أما بالنسبة للإخوة الأشقاء أو لأب فإن الأئمة : مالكا والشافعي وأحمد وصاحب أبي حنيفة ذهبوا إلى توريث الإخوة الأشقاء أو لأب مع الجدة .

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن الجدة يأخذ حكم الأب فيحجب الإخوة ، ووافقه على ذلك ابن جرير الطبري والمزني وأبو ثور من أصحاب الشافعي ، واستثنى الإمام أبو حنيفة من إقامة الجدة مقام الأب مسألتين يأتي ذكرهما ( ف / ٣٢ ) .

واستدل أبو حنيفة ومن وافقه بأن الجدة أب ، فيقوم مقامه عند عدم وجوده ، ويحجب الإخوة كما يحجبهم الأب ، وقد سمي في القرآن والسنة أبا ، وهو يأخذ حكم الأب في كثير من الأحكام ، فيكون بمنزلة الأب في حجب الإخوة ، ولأن الجدة المباشرة في أعلى عمود النسب بالنسبة للميت ، وابن الابن

(١) سورة الأعراف / ٢٧

(٢) سورة يوسف / ٣٨

(٣) حديث ( ارموا بني اسماعيل . . . أخرجه البخاري ( ٩١ / ٦ ) . فتح الباري - ط السلفية ) .

(١) حديث ( الحقوا الفرائض . . . ) تقدم ( هامش ف ٤ )

(٢) سورة النساء / ١٧٦

يعطى الثلث من جميع المال لأن الثلث والمقاسمة سواء . فإن نقصوا عن ذلك فالثلث أحظ له فقامس به لا غير ، وإن زادوا فالثلث خير له ، فأعطه إياه وسواء أكانوا من أب أم أبوين .

ومذهب عبد الله بن مسعود : أن حكم الجدد مع الأخوات المنفردات عن أخ أو فرع وارث يعصبهن أنه يرث الباقي باعتباره عصبه بعد أنصبه الأخوات وأنصبه من يوجد معهن من أصحاب الفروض ، لكن على ألا يقل نصيبه عن الثلث ، على معنى أنه إن كان نصيبه في هذه الحالة أقل من الثلث أعطي الثلث .

وحجته على ذلك أن نصيب الجدد مع بنات المشوف وحدهن لا يقل عن الثلث ، فينبغي أن يكون كذلك إذا توفي عن جد وإخوة ، لأن قرابة الفرع لها صلة أقوى من قرابة الأخ لأخيه .

ومادام الفرع لا ينقص نصيب الجدد عن الثلث فبالأولى يكون الثلث نصيبه مع الإخوة .<sup>(١)</sup>

٣٢- والمسألان اللتان استثناهما الإمام أبو حنيفة من إقامة الجدد مقام الأب في الميراث والحجب هما : أولاهما : زوج وأم وجد . فإنه قال : إن للأم في هذه المسألة ثلث جميع المال . ولو كان مكان الجدد أب كان لها ثلث مابقي .

وثانيتها : زوجة وأم وجد ، فللأم ثلث جميع المال . وذكر أصحاب الإملاء عن أبي يوسف أن على قول أبي بكر الصديق للأم في هذين الموضوعين ثلث مابقي أيضا . وهذا ما رواه أهل الكوفة عن ابن مسعود . وروى أهل البصرة عن

نصيب الجدد مع الإخوة :

٣١- لم يرد نص في الكتاب ولا في السنة في مقدار ميراث الجدد مع الإخوة ، وإنما ثبت الحكم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم .

فمذهب الإمام علي في المشهور عنه أن للجد الباقي بعد فرض الأخوات إن لم يكن معهن أخ مالم ينقص عن السدس ، وإلا قاسم مالم تنقصه المقاسمة عن السدس ولم يكن ثمة أحد من البنات أو بنات الابن . فإن نقصته عنه أو كان الباقي بعد فرض الأخوات أقل منه ، أو كان معه أحد من البنات أو بنات الابن فرض له السدس . وعنه أنه كواحد منهم أبدا .

ومذهب زيد بن ثابت أن نصيب الجدد يجب ألا ينقص عن ثلث التركة إن كان ميراثه بالمقاسمة باعتباره عاصبا مع الإخوة والأخوات ، إذ عنده أن الجدد يعصب الإخوة والأخوات مطلقا ، سواء أكانوا ذكورا فقط ، أم ذكورا وإناثا ، أم إناثا فقط .

فإن كان مع إخوة أشقاء قاسمهم على أنه شقيق ، وإن كان مع إخوة لأب قاسمهم على أنه أخ لأب ، على ألا يقل نصيبه في أي حال عن الثلث ، وهذا ما ذهب إليه الأئمة : مالك ، وأحمد بن حنبل ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحنفية ، وقيد الشافعية ذلك بما إذا لم يكن معه صاحب فرض ، فإن كان معه صاحب فرض ، فله خير ثلاثة أمور : إما المقاسمة ، وإما ثلث الباقي ، وإما ثلث جميع المال .

ويضرب ابن قدامة مثلا لما ذهب إليه الحنابلة ومن معهم فيقول : إن كان مع الجدد اثنين من الإخوة أو أربع أخوات أو أخ واختان . فإن الجدد

(١) النسخة الخيرية ص ١٣٠ وما بعدها ط الحلبي ، والمفني

ذات القرابة الواحدة اشتركتا في السدس مناصفة بينهما عند أبي يوسف، وهو الصحيح في مذهب الشافعية، والقياس في مذهب مالك. لأن تعدد جهة القرابة في الجدة ذات القرابتين لم يكسبها اسما جديدا ترث به، بل هي في القرابتين جدة.

وذهب محمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد من الحنفية، والشافعية في مقابل الصحيح: إلى أن السدس يقسم بينهما أثلاثا: الثلثان لذات القرابتين. وثلاثة لذات القرابة الواحدة، لأن استحقاق الإرث مترتب على وجود سببه. فإذا اجتمع في شخص سببان، وإن كانا متفقين ورث بهما، كالجدة ذات القرابتين، وكانت الجدة الواحدة كأنها جدتان، وهي وإن كانت واحدة في شخصها حقيقة فإنها متعددة حكما ومعنى، فتستحق بالسببين بمقتضى هذا التعدد. وهذا مثل ما إذا اجتمع في شخص واحد سببان مختلفان للإرث فإنه يرث بهما اتفاقا، كما إذا توفيت امرأة عن زوج هو ابن عمها الشقيق فإنه يأخذ النصف فرضا باعتباره زوجا، والباقي تعصيا باعتباره ابن عم شقيق. (١)

الحالة الثانية للجدّة: حجب الجدات كلهن بالأم، سواء أكن لأب أمّ أمّ لام، أما الأميات فلاهن يدلن بالأم. وأما الأبويات فلاهن مثل الجدات لام، بل هن أضعف، ولهذا تقدم الجدة من قبل الأم على الجدة لأب في الحضنة.

والجدات الأبويات يسقطن بالأب، وهو قول عثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم. ونقل عن

عبدالله بن عباس أن للزوج النصف، والباقي بين الجد والأم نصفين. وروي عن زيد بن هارون عن ابن عباس: أن للمرأة الربع، والباقي بين الأم والجد نصفين، وقد غلط الرواة كلهم زيدا في هذه الرواية، فقالوا: إنما قال عبدالله بن عباس هذا في: زوج وأم وجد. (١)

ميراث الجدات:

٣٣ - الجدات نوعان: جدات صحيحات، وجدات غير صحيحات.

فالجدّة الصحيحة: هي التي لا يدخل في نسبتها إلى الميت أب، أو هي التي تدلي بعصبة أو صاحبة فريضة كأم الأم.

وغير الصحيحة: هي التي تدلي بمن ليس بعصبة، ولا صاحبة فريضة كأم أبي الأم.

وميراث الجدة لم يرد في القرآن الكريم، وإنما ثبت بالسنة المشهورة، وهو مارواه المغيرة بن شعبة وغيره أن النبي ﷺ أعطاهما السدس، كما ثبت بإجماع الصحابة والسلف والخلف.

والجدة الصحيحة من أصحاب الفروض.

والجدة غير الصحيحة من ذوي الأرحام.

٣٤ - وللجدة الصحيحة في الميراث حالتان:

الأولى: أن ترث بطريق الفرض، ويكون فرضها السدس، تستقل به الجدة الواحدة، وتشترك فيه الجدات المتعددات، سواء أكانت الجدة من جهة الأم كأم الأم، أم من جهة الأب كأم الأب، أم من الجهتين معا كأم الأم التي هي أم أبي الأب أيضا. وإذا اجتمعت الجدة ذات القرابتين مع الجدة

(١) المبسوط ٢٩/١٦٥ وما بعدها ط السعادة، والمعلب الفاضل ١/٦٦، والصفحة الحجرية ص ٩٨، ٩٩ ط الحلبي.

(١) المبسوط ٢٩/١٨٠ ط السعادة

فالآية تين أن كلا من الزوجين لا يرث إلا بطريق الفرض وأن لكل حالتين :

#### أحوال الزوج :

٣٦ - أ - يرث الزوج نصف ميراث زوجته بطريق الفرض ، إذا لم يكن لها فرع وارث بطريق الفرض أو التعصيب ، وهو الابن وابن الابن وإن نزل ، والبنت وبنت الابن وإن نزل ، سواء أكان هذا الفرع الوارث من الزوج أم من غيره ، وتشمل هذه الحالة ما إذا لم يكن للزوجة فرع أصلاً وما إذا كان لها فرع غير وارث بطريق الفرض أو التعصيب وهو بنت البنت أو ابن البنت .

ب - أن يرث الربع بطريق الفرض ، وذلك إذا كان للزوجة فرع وارث بطريق الفرض أو التعصيب ، سواء أكان هذا الفرع الوارث من هذا الزوج أم من غيره .

#### حالات الزوجة :

لا ترث الزوجة إلا بطريق الفرض ، ولها حالتان :  
٣٧ - ( الأولى ) أن يكون فرضها الربع ، وذلك إذا لم يكن لزوجها فرع وارث بطريق الفرض أو التعصيب ، وهو الابن وابن الابن وإن نزل والبنت وبنت الابن وإن نزل ، سواء أكان هذا الفرع الوارث ولداً له من هذه الزوجة أم ولداً له من غيرها .

فيدخل في هذه الحالة ما إذا لم يكن للزوج فرع أصلاً ، وما إذا كان له فرع غير وارث بطريق الفرض أو التعصيب وهو بنت البنت أو ابن البنت .

( الحالة الثانية ) أن يكون فرضها الثمن ، وذلك

عمر وابن مسعود وأبي مسعود : أن أم الأب ترث مع الأب ، واختاره شريح والحسن وابن سيرين ، لما رواه ابن مسعود من أنه ﷺ أعطى أم الأب السدس مع وجود الأب .

والجدة القربى من أي جهة كانت من قبل الأم أو من قبل الأب تحجب البعدي من أي جهة كانت البعدي . وهذا مذهب علي وإحدى الروايتين عن زيد بن ثابت ، وهو مذهب الحنفية . وفي رواية أخرى عن زيد : أن القريب إن كانت من قبل الأب والبعدي من قبل الأم فهما سواء ، والقولان منصوص عليهما في كتب الشافعية . والصحيح عندهم أن القريب من جهة الأب لا تسقط البعدي من جهة الأم . وعلى الرواية الأولى يكون الحجب في أربعة أقسام ، وعلى الثانية يكون الحجب في ثلاثة ، وعلى هذه الرواية مذهب مالك ، والشافعي في الصحيح من قوله ، ومذهب الإمام أحمد .<sup>(١)</sup>

#### ميراث الزوجين :

٣٥ - ميراث الزوجين نص عليه القرآن الكريم في قوله تعالى : ( وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ . فَإِنْ كَانَ هُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ . وَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ . فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ) .<sup>(٢)</sup>

(١) حاشية الفناي على السراجية ص ١٤٠ ، ١٤١ ط الكروبي والتفتة الحبرية ص ١٠٠ ط الحلبي .

(٢) سورة النساء ١٢

### أحوال البنات :

٣٩ - جمعت أحكام ميراث بنات المتوفى في قوله تعالى : ( يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ . فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ . وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ) .<sup>(١)</sup>

فقد دلت الآية على أن أحوال البنات الصليات ثلاث :

الأولى : أن يكون معهن ابن صلي أو أبناء ، ففي هذه الحالة يكون الجميع عصبة للذكر مثل حظ الأنثيين ، ويأخذون التركة كلها إن لم يكن للمورث أصحاب فرض ، أو الباقي بعد أصحاب الفروض .

الثانية : أن يكون للميت بنتان فأكثر وليس معهن ابن للميت ، فحينئذ يكون لهن ثلثا التركة بالتساوي .

أما البنتان فاستحقاقهما الثلثان ، ودليل ذلك أنه لما استشهد سعد بن الربيع رضي الله عنه يوم أحد<sup>(٢)</sup> وكان خلف ابنتين وزوجة ، فاستولى أخوه على ماله ، فجاءت امرأته إلى رسول الله ﷺ وقالت : إن سعدا قتل معك وخلف ابنتين ، وقد غلب عمهما على مالهما ولا يرغب في النساء إلا بهال ، وفي رواية : ولا ينكحان إلا ولهما مال ، فقال رسول الله ﷺ : ( لم ينزل الله تعالى في ذلك شيئا ) . ثم ظهر آثار الوحي على رسول الله ﷺ فلما سري عنه قال : ( فقوا مال سعد ، فقد أنزل الله تعالى في ذلك ما إن بينه لي بيته لكم ، وتلا

إذا كان للزوج فرع وارث منها أو من غيرها .

٣٨ - ويشترط للميراث الزوجية شرطان : أحدهما : أن تكون الزوجية صحيحة . فإن كان العقد فاسدا فلا توارث ولو استمرت العشرة بمقتضاه إلى الوفاة ، وهذا مذهب الأئمة أبي حنيفة والشافعي وأحمد .

وقال الإمام مالك : إن سبب الفساد إن كان متفقا عليه كنزوح خامسة وفي عصمته أربع ، أو تزوج المحرمة رضاعا جاهلا بسبب التحريم فإنه لا توارث ، سواء أemat أحدهما قبل المتاركة والفسخ ، أم مات بعدها ، وإن كان السبب الموجب للفساد غير متفق عليه كعدم الولي في النكاح في زواج البالغة العاقلة ، ففي هذه الحالة وأماها إن كانت الوفاة بعد الفسخ فلا توارث ، لعدم قيام السبب الموجب للميراث ، إذ انتهت الزوجية . وإن كانت الوفاة قبل الفسخ فيكون الميراث ثابتا ، لقيام الزوجية على رأي من يرى صحة الزواج .

ثانيهما : أن تكون الزوجية قائمة وقت الوفاة حقيقة ، أو أن تكون قائمة حكما وذلك بأن تكون الزوجة مطلقة طلاقا رجعيا وهي في العدة .

أما إذا كان الطلاق بائنا فإنه لا توارث ولو كانت الوفاة في حال العدة ، إلا إذا كان من تولى سبب الفرقة قد اعتبر فارا من الميراث ، وذلك إذا كان مريضا مرض الموت .

وتنفرد الواحدة بالربيع والظمن ويشترك فيه الأكثر من واحدة : اثنتان أو ثلاث أو أربع .<sup>(٣)</sup>

(١) سورة النساء / ١١

(٢) ( قتل يوم أحد ) هكذا جاء في رواية الترمذي وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه ( تحفة الأحوذني ٦ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ط الفجالة ) .

(١) حاشية ابن عابدين ٥ / ٤٩١ ط بولاق ، وإلخريشي ٥ / ٤٤٢ ط الشرقية ، والنخبة ص ٧٨ ط الحلبي ، والمطب الفاضل ١ / ٥١



حق البنات على الثلثين والله سبحانه لم يجعل لمن إلا الثلثين . وحجة من عدا ابن مسعود أن الله تعالى جعل الثلثين للبنات بطريقة الفرض ، واستحقاق بنات الابن بطريق التعصيب فهما مختلفان ، فلا يضم أحد الحقين إلى الآخر فلا زيادة على الثلثين .

الحالة الثالثة : لا ترث شيئا ، واحدة كانت أو أكثر ، معها معصب ، أو ليس معها معصب ، وذلك إذا وجد معها ابن أو ابن ابن أعلى درجة وهذه الحالات هي ما ذهب إليه عامة الصحابة عدا ابن مسعود في الحالة الثانية .<sup>(١)</sup>

#### أحوال الأخوات الشقيقات :

٤٢ - للأخوات الشقيقات خمسة أحوال . وهذه الأحوال منها ماثبت بالكتاب ، ومنها ماثبت بالسنة ، ومنها ماثبت بالإجماع .

الحالتان الأولى والثانية : النصف للواحدة إذا انفردت وليس في الورثة من يعجبها ، أو أخ شقيق . والثلاثان للثنتين فأكثر إذا لم يكن معها أخ شقيق . ودليل ذلك قوله تعالى : ( يَسْتَقْبِلُكَ أَهْلُ اللَّهِ بِقُبُحَتِكُمْ فِي الْكَفَلَةِ . إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ . وَهِيَ بِرِثَتِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ . فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثُ مِمَّا تَرَكَ . وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَيْنِ ) .<sup>(٢)</sup>

فإن المراد بالأخوات في الآية : الشقيقات ، أو لأب ، وذلك لأنهن اللاتي يرثن بطريق التعصيب

فإذا قامت مقام البنت الصلبية كانت لها الحالات الثلاث الآتية :

الحالة الأولى : أن ترث النصف بطريق الفرض ، وذلك إذا كانت واحدة وليس معها من يعصبها .  
الحالة الثانية : أن ترث بنات الابن الثلثين بطريق الفرض ، وذلك إذا كن أكثر من واحدة ولم يكن معهن عاصب .

الحالة الثالثة : أن ترث بطريق التعصيب ، وذلك إذا كان معها أو معهن من يعصب .

٤١ - فإذا لم تقم بنت الابن مقام البنت الصلبية بأن وجد معها فرع وارث للمتوفى أقرب درجة منها كانت لها الأحوال الثلاثة الآتية :

الحالة الأولى : أن تأخذ السدس فرضا تكملة للثلثين ، سواء أكانت واحدة أم أكثر ، وذلك إذا كان معها بنت أعلى منها درجة ، صلبية ، كانت أم غير صلبية ، بشرط ألا يوجد مع بنت الابن من يعصبها ، فإن كان معها من يعصبها ورثت بطريق التعصيب لا بطريق الفرض .

الحالة الثانية : ألا يبقى لها شيء من فرض البنات ، وذلك إذا وجد معها اثنتان فأكثر من البنات الصليات أو من بنات الابن الأعلى درجة ، على أنها في هذه الحالة ترث بطريق التعصيب إن وجد معها من يعصبها ، فإن لم يوجد فلا شيء لها . وذهب ابن عباس إلى أن بنت أو بنات الابن تأخذ أو يأخذن السدس تكملة للثلثين ، لأن البنتين عنده حكمهما حكم الواحدة . وقال ابن مسعود : إن بنات الابن مع البنتين لا يرثن مع ابن الابن أو أبنائه ، بل يكون الباقي لابن الابن ، لأنه لو أعطى بنات الابن لزداد

(١) شرح السراجية ص ١٠٩ ط الكردى

(٢) سورة النساء / ١٧٦

الشقيقات يأخذن الباقي باعتبارهن عصبه ، لقوله ﷺ : ( اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه ) . <sup>(١)</sup> وهذا ما أفتى به عبدالله بن مسعود . وقال : إنه قضاء رسول الله ﷺ . <sup>(٢)</sup> الحالة الخامسة : الحرمان وذلك إن ترك الميت فرعاً وارثاً ذكراً أو أباً ، وفي ميراثهن مع الجدة خلاف وتفصيل .

#### أحوال الأخوات لأب :

٤٣ - للأخوات لأب سبع حالات :

- ١ ( النصف للواحدة إذا لم يوجد معها أخت شقيقة أو أخ لأب يعصبها .
- ٢ ( الثلثان للأختين فأكثر إذا لم يوجد معهن أخت شقيقة أو أخ لأب يعصبهن . ودليل هاتين الحاليتين آية الكلاله آخر سورة النساء ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ) .
- ٣ ( السدس للواحدة أو أكثر مع الأخت الشقيقة الواحدة تكملة للثلثين ، لأن فرض الشقيقة النصف ، والأخت لأب معها كبت الابن مع البنت ، فتأخذ السدس تكملة للثلثين ، إلا إذا كان معها في هذه الحالة أخ لأب فإنه يعصبها ، وهي الحالة الرابعة الآتية ، ويسقطان معا « الأخ والأخت لأب » لو استغرقت الفروض التركية ، لأن حق الأخوات الثلثان لقوله تعالى : ( فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ) .

في بعض الحالات . والأخوات لأب يرثن بالفرض فقط ، وقد بين الله ذلك في آية الكلاله أوائل السورة ، كما بين في الآية الأخيرة من السورة نصيب الأخوات الشقيقات أولاً ب .

وإذا زادت الأخوات عن اثنتين فلهن الثلثان ، ودليله قوله تعالى في بيان نصيب الأولاد : ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين . فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك ) لأنه إذا كانت البنات الثلاث فأكثر يرثن الثلثين وقرابتهن بالموتى أكثر ، فمن باب أولى ألا تأخذ الأخوات الشقيقات أكثر من الثلثين ، ولم ينص في الآية على نصيب الأكثر من اثنتين من الأخوات لدلالة الآية الخاصة بنصيب الأولاد عليه .

الحالة الثالثة : أن يكون مع الأخت الشقيقة أو الأخوات الشقيقات أخ شقيق فيكون لهن معه الباقي بعد أصحاب الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين ، لأنهن يصرن عصبه به وهذا ما دل عليه قوله تعالى : ( وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ) وذهب المالكية والحنابلة إلى أن الأخت الشقيقة أو لأب تصير عصبه بالجدة ، من باب العصبه بالغير إذا لم يوجد أخ يعصبها ، ويكون له ضعف نصيبها . <sup>(١)</sup>

الحالة الرابعة : أن تكون الأخت الشقيقة أو الأخوات الشقيقات عصبه مع الغير ، وذلك إذا كان للميت أخت شقيقة أو أخوات شقيقات وليس معهن أخ شقيق وقد ترك الميت فرعاً وارثاً مؤنثاً ، فإن الفرع الوارث يأخذ نصيبه والأخت أو الأخوات

(١) حديث ( اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه ) جملة البخاري عنواناً ( باب ميراث الأخوات مع البنات عصبه ) . الفتح ٤٤٨/٨ ، والمذهب القاطن ٩١/١

(٢) البسوط ١٥١/٢٩ وشرح الرحبة ص ٣٢ ومبايعها

(١) النسوي ٤/٤٥٩ ، المواق ٦/٤١٠ ، المذهب ١/٩٠



ولهم ثلاث حالات :

الأولى : السدس فرضاً للواحد منهم ، ذكرراً كان أو أنثى ، وذلك إذا لم يكن للمتوفى فرع وارث ذكرراً كان أو أنثى ، أو أصل مذكر وارث كالأب والجد وإن علا .

الثانية : الثلث فرضاً إذا كانوا أكثر من واحد ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين يقسم بينهم بالسوية ، وذلك إذا لم يكن للمتوفى فرع وارث أو أصل مذكر .

الثالثة : أنهم يحبسون بالابن وابن الابن وإن نزل ، والبنت وبنت الابن وإن نزل ، وبالأب والجد وإن علا .

ودليل ما ذكر قوله تعالى : ( وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس )<sup>(١)</sup>

إذ المراد منه أولاد الأم إجماعاً . ويدل عليه قراءة أبيّ وسعد بن أبي وقاص ( وله أخ أو أخت من الأم ) .

ودليل التسوية بين الذكر والأنثى وأن نصيبهم لا يزيد على الثلث قوله تعالى : ( فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ) لأن الشركة عند الإطلاق تقتضي المساواة وقد حصرت الآية نصيب الأكثر من الواحد في الثلث . ولأن إلقاء أولاد الأم إلى الميت هو بالأم ، ففرض للواحد منهم أقل فرضها وهو السدس ، وفرض للأكثر من واحد أكثر فرضها وهو الثلث . ولم يفرض لهم أكثر من ذلك كيلا يؤدي إلى تفضيل نصيب المدني على نصيب المدني به . وسوّي بين ذكورهم وإناثهم قسمة

٤ ) التعصيب بالأخ لأب فيعطى الذكر ضعف الأنثى .

٥ ) الإرث بالتعصيب مع البنات أو بنات الابن وإن نزل أو معهما ، فتأخذ الباقي بعدهن من التركة بالعصوية ، واحدة أو أكثر ، وتسقط إذا استغرقت الفروض التركة فلا تأخذ شيئاً .

٦ ) تحجب بالأختين الشقيقتين إلا إذا كان معها أخ لأب ، فيأخذان الباقي تعصياً للمذكر مثل حظ الأنثيين .

٧ ) تحجب بالأب ، والابن ، وابن الابن وإن نزل ، وبالأخ الشقيق ، والأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع البنت أو بنت الابن ، سواء أكان مع الأخت لأب أخ يعصبها أم لا . لأن الأخت الشقيقة في هذه الحالة كأنها أخ شقيق في كونها عصبة أقرب إلى الميت .<sup>(١)</sup>

ميراث أولاد الأم :

٤٤ - المراد بأولاد الأم ، إخوة المتوفى وأخواته من جهة أمه فقط .

وأولاد الأم يرثون دائماً بطريق الفرض ، ولا يرثون بالتعصيب ولو كان الموجود منهم أحداً ، لأنهم ليسوا عصبة لإدلائهم إلى المتوفى بقربا الأم وحدها ، ولا يصيرون عصبة بالغير ولا مع الغير . وذكرهم وإناثهم سواء في الميراث عند الانفراد وعند الاجتماع ، فلا يفضل الذكر على الأنثى .

(١) المبسوط ١٥٦/٢٩ والشرح الكبير ٤/٤٥٩ - ٤٦٠ ،

والمذهب الفاضل ٩١/١

(١) سورة النساء / ١٢

والعصبة النسبية أقسام ثلاثة : عصبة بنفسه ،  
وعصبة بغيره ، وعصبة مع غيره .  
٤٨ - والعصبات بأنفسهم أربعة أصناف :  
الأول : جزء الميت ، والثاني أصله ، والثالث جزء  
أبيه ، والرابع جزء جده .

فيقدم في هذه الأصناف والمندرجين فيها الأقرب  
فالأقرب ، أي يرجحون بقرب الدرجة . فأولاهم  
بالميراث بنوالميت ، ثم بنوهم وإن سفلوا ، ثم  
أصل الميت أي الأب ، ثم أبوه وإن علا . وقدم  
البنون على الأب ، لأنهم فروع الميت والأب  
أصله ، واتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال  
الأصل بفرعه . فإن الفرع يتبع أصله ويصير  
مذكورا بذكره دون العكس ، فإن البناء والأشجار  
يدخلان في بيع الأرض وإن لم يذكر في عقد البيع ،  
ولا يدخلان في بيعها إلا بالنص عليهما . وقدم بنو  
البنين وإن سفلوا على الأب ، لأن سبب  
استحقاقهم أيضا البنوة المتقدمة على الأبوة .  
وكون الأب أقرب من الجد ظاهر كظهوره فيما بين  
الابن وابن الابن ، وإذا أريد بالجد أبوالأب  
فيخرج عنه أبو الأم ، ثم يقدم بعد من ذكروا جزء  
الأب أي الإخوة ثم بنوهم وإن سفلوا . وهذا (أي  
تأخير الإخوة عن الجد ) عند الإمام أبي حنيفة  
خلافًا للمصاحين ، ثم جزء جده أي الأعمام ، ثم  
بنوهم وإن سفلوا .

وذهب الصاحبان والحنابلة إلى أن جهات  
العصوبة ست : البنوة ثم الأبوة ثم الجدوة مع  
الإخوة ثم بنو الإخوة ثم العمومة ثم الولاء ، وعند  
الإمام أبي حنيفة رحمه الله خمس جهات فقط :  
البنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم الولاء ،

واستحقاقا ، لأن تفضيل الذكر على الأنثى إنما هو  
باعتبار العصوبة وهي منتقية في قرابة الأم ، فلا  
يفضل الذكر منهم على الأنثى لا في القسمة ولا في  
الاستحقاق<sup>(١)</sup> .

الإرث بالعصوبة :

٤٥ - عصبة الرجل لغة : بنوه وقرابته لأبيه ، سموا  
بذلك ، لأنهم عصبوا به ، أي أحاطوا به . والأب  
طرف والابن طرف . والعم جانب والأخ  
جانب<sup>(٢)</sup> .

ويسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث  
للفلغة . وقالوا في مصدرها العصوبة . والذكر  
يعصب الأنثى أي يجعلها عصبية<sup>(٣)</sup> .

٤٦ - والعاصب بنفسه في الاصطلاح : هو من يرث  
المال كله إذا انفرد أو الباقي بعد الفرض ، وهو الذي  
يراد عند الإطلاق<sup>(٤)</sup> .

وعرفه صاحب السراجية : بأنه كل ذكر لا  
تدخل في نسبه إلى الميت أنثى ، فإن من دخلت  
الأنثى في نسبه إليه لم يكن عصبية كأولاد  
الأم<sup>(٥)</sup> .

٤٧ - والعصبة نوعان ، عصبة نسبية وهي ماسبق  
تعريفه .

وعصبة سببية ويراد بها المعتق وعصبته الذكور .

(١) الفتاوى على السراجية ص ٩٤ وما بعدها ، والمذهب الفاضل  
ص ٥٤ - ٦٣ ، والشرح الكبير ٤/ ٤١١ ، والصفحة مع  
الشرابي ١٧/ ٦

(٢) مختار الصحاح ص ٤٣٥ ط دار الكتاب .

(٣) السراجية ص ١٤٦ ، والمذهب الفاضل ١/ ٧٤

(٤) الشرح الكبير ٤/ ٤١٤ ، والصفحة مع المحاشية ٦/ ٢٨ ،  
والمذهب الفاضل ١/ ٧٥

(٥) السراجية ص ١٤٦

العصبة بالغير :

٤٩ - وهن النساء اللاتي يصرن عصبة بالغير وهن أربع :

بنت الصلب ، وبنت الابن إذا لم توجد البنت ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأب عند عدم الشقيقة ، فإن هؤلاء الأربع يصرن عصبة بإخوتهن الذين في قوتهن ، ويعصب بنات الابن أيضا ببني عمهن الذين في درجاتهن ، ويعصب كذلك ببني إخوتهن وبني أبناء عمهن إذا احتجن إليهم في التوريث .

وزعب المالكية إلى أن الأخت الشقيقة أولأب تعصب أيضا بالجدة وتكون عصبة بالغير .<sup>(١)</sup> وكذلك الخنابلة إذا لم يوجد أخ يعصبها . ومن لا فرض لها منهن يعصبها أيضا من دونها من بني الابن .

والأصل في هذا قوله تعالى : ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) .<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ( وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ) .<sup>(٣)</sup>

ومن لا فرض لها وأخوها عصبة لا تصير عصبة بأخيها ، وذلك لأن النص الوارد في صيرورة الإنسان بالذكر عصبه إنما هو في الموضعين : البنات بالبنين ، والأخوات بالإخوة ، والإناث في كل منهما ذوات فروض . فمن لا فرض لها من الإناث كبنت الأخ مع أخيها ، والعمة مع العم ، لا يتناولها النص ، والأخ ينقل أخته من فرضها حالة

بإدخال الجد وإن علا في الأبوة وإدخال بني الإخوة وإن نزلوا بمحض الذكورة في الإخوة .

وعند المالكية والشافعية الجهات سبع : البنة ثم الأبوة ثم الجدودة مع الإخوة ثم بنو الإخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال<sup>(١)</sup>

وما تقدم يعلم أن العصبة إذا كان واحدا من أي جهة فإنه يستحق كل التركة إذا لم يوجد صاحب فرض ، فإن وجد كان له الباقي ، فإن لم يكن باق فلا شيء له .

وإذا تعددت العصبات وتعددت جهاتهم ، فإنه يقدم من كان من جهة البنة كما سبق . فإذا تعددوا وكانوا من جهة واحدة قدم أقربهم درجة ، فيقدم الابن على ابن الابن ، والأب على الجد ، ويقدم فروع الجد الأول مهبا نزلوا على فروع الجد الثاني مهبا علوا ، لأنهم أقرب درجة .

وإن اتحدت الجهة واتحدت الدرجة قدم الأقوى قرابة ، وهو من تكون قرابته لأبوين ، فإنه يقدم على من تكون قرابته لأب فقط ، فيقدم الأخ الشقيق على الأخ لأب ، وابن الأخ الشقيق على ابن الأخ لأب وهكذا .

وإن تعددت العصبات وكانوا جميعا من جهة واحدة ، وفي درجة واحدة ، وقوة قرابتهم واحدة ، استحقوا جميعا في الميراث ، إذ لا تفاوت بينهم ولا وجه لترجيح بعضهم على بعض ، فيكونون في التعصيب سواء .

(١) المواق ١٠/٦ ، واللمب ٤٠٩/٤ ، والمغيب الفاضل ٩٠/١

(٢) سورة النساء ١١

(٣) سورة النساء ١٧٦

(١) السراجية ص ١٤٦ وما بعدها ، والمغيب الفاضل ٧٥/١ وما بعدها ، والشرح الكبير ٤١٤/٤ وما بعدها ، والتلحفة مع الخاتبة ٢٨/٦

الانفراد إلى العصبية ، كيلا يلزم تفضيل الأنثى على الذكر أو المساواة بينهما .

#### العصبة مع الغير :

٥٠ - وهي كل أنثى تصبح عصبية مع أنثى غيرها ، وهي الأخت الشقيقة أو لأب مع البنت سواء أكانت صلبية أم بنت ابن ، وسواء أكانت واحدة أم أكثر ، لقوله عليه الصلاة والسلام : ( اجعلوا الأخوات مع البنات عصبية ) <sup>(١)</sup> والمراد من الجمعين ( الأخوات ) و ( البنات ) هو الجنس واحدا كان أو متعددا .

والفرق بين العصبية بالغير والعصبية مع الغير ، أن المعصب لغيره يكون عصبية بنفسه ، فتتعدى بسببه العصبية إلى الأنثى . وفي العصبية مع الغير لا يكون ثمة عاصب بالنفس أصلا . <sup>(٢)</sup>

#### الإرث بالعصبية السببية :

٥١ - أجمع الفقهاء على أن العتيق رجلا أو امرأة يرث جميع مال من اعتقه أو الباقي منه إذا اتفقا في السدين ، ولم يخلف العتيق من يرثه ، أو خلف من يرث البعض . أما إذا اختلفا في الدين فالجمهور على أنه لا توارث بينهما ، وذهب الحنابلة في الأصح إلى أن المسلم يرث عتيقه الكافر بالولاء وعكسه . <sup>(٣)</sup>

#### ولاء الموالاة :

٥٢ - عقد الموالاة سبب من أسباب الإرث عند الحنفية مرتبته بعد مولى العتاقة .

فمن أسلم على يدي رجل وولاه وعاقده ثم مات ولا وارث له غيره فميراثه له .

وقد روي ذلك عن عمرو بن مسعود والحسن وإبراهيم النخعي .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ( وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحُهُمْ ) وعلى قراءة نافع ( عَاقَدَتْ ) فالآية ثابتة الحكم مستعملة على ماقتضيه من إثبات الميراث عند فقد ذوي الأرحام .

وقد ورد الأمر عن النبي ﷺ بثبوت هذا الحكم ويقائه عند عدم ذوي الأرحام ، فقد روي عن ثميم الداري أنه قال : يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين ؟ فقال : ( هو أولى الناس بمحياه ومماته ) فقلوه : هو أولى الناس بمماته يقتضي أن يكون أولاهم بميراثه ، إذ ليس بعد الموت بينهما ولاية إلا في الميراث . وقال مالك والشافعي وأحمد وابن شبرمة والثوري والأوزاعي : ميراثه للمسلمين .

وقال يحيى بن سعيد : إذا جاء من أرض العدو فأسلم على يدي رجل فإن ولاه لمن ولاه . ومن أسلم من أهل الذمة على يدي رجل من المسلمين فولأؤه للمسلمين عامة .

واستدل المالكية ومن معهم بقوله ﷺ : ( إنما الولاء لمن أعتق ) ولأن أسباب الإرث محصورة في رحم ونكاح وولاء ، وليس هذا منها ، والآية منسوخة بآية الموارث ، ولذلك لا يرث مع ذي

(١) تقدم ( هامش ف ٤٢ )

(٢) السراجية ص ١٥٤ ، ١٥٦ ، والصلب النفاث ٨٨/١ - ٩٣ والشرح الكبير ٤/٤١٤ ، والتمهذه على الحاشية ٢٧/٦

(٣) منتهى الإرادات ٢/٦٢٥

بوطنه أو غيره . فإذا لم يكن له وطن فقيل : المعتبر الوطن الذي به المال ، وقيل الذي مات به ، وهم يعدلون بيت المال عاصبا فهو كوارث ثابت النسب ، وذلك هو المشهور عندهم ، سواء كان منتظما أم غير منتظم .

وقيل : إنه حائز للأموال الضائعة لا وارث ، وهو شاذ ، ويترتب على هذا القول : أنه يجوز للإنسان أن يوصي بجميع ماله ، إذا لم يكن له وارث من النسب ، كما يجوز الإقرار بوارث ولو لم يكن له وارث ، بخلاف القول بأن بيت المال وارث فلا يجوز الوصية بكل المال ولا الإقرار بوارث .<sup>(١)</sup>

والشافعية كالمالكية في أن بيت المال يلي العصة النسبية والسببية ، وأنه يرث كل المال أو الباقي منه وإن لم يكن منتظما ، بأن كان المتوفي عليه جائرا أو غير أهل للقيام عليه ، لأن الإرث لجهة الإسلام ، ولا ظلم من المسلمين فلم يبطل حقهم بجور الإمام ، وهذا هو الأصل عندهم .

وأفتى المتأخرون : بأنه إذا لم ينتظم أمر بيت المال ، بأن فقد الإمام أو بعض شروط الإمامة ، كان جار ، فإنه يرد على أصحاب الفروض ، لانحصار مصرف التركة فيهم وفي بيت المال ، فإذا تعذر بيت المال تعينوا .

الحجيب :

٥٤ - الحجيب في اللغة : المنع ، بابه قتل ، ومنه قيل للمسترح حجاب ، لأنه يمنع المشاهدة ، وقيل للبواب حجاب ، لأنه يمنع من الدخول .<sup>(٢)</sup>

(١) حاشية الدسوقي ١٦/٤  
(٢) المصباح

رحم شيئا ، وقوله تعالى : ( والذين عقدت أيمانكم ) منسوخ .

وقال الحسن : نسختها ( وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) وقال مجاهد : ( فأتوهم نصيبهم ) أي من العقل - الدية - والنصرة والسرفادة . وليس هذا بوصية ، لأن الوصي لا يشارك في دية ، فله الرجوع<sup>(١)</sup>

بيت المال :

٥٣ - بيت المال هو الجهة التي يؤول إليها كل مال استحققه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم ، كالفيء<sup>(٢)</sup> ويطلق عليه الشافعية جهة الإسلام أيضا<sup>(٣)</sup>

ومذهب الحنفية والحنابلة وقول للمالكية - وهو شاذ - أن بيت المال ليس وارثا ، وإنما تؤول إليه التركة أو ما يبقى منها باعتباره مالا لا مستحق له ، فيأخذه بيت المال كما يأخذ كل مال ضائع لا ملك فيه لأحد كاللقطة ، ويصرفه في المصلحة العامة ، ووافقهم على ذلك المزني وابن سريج من الشافعية .

ومذهب المالكية والشافعية أن بيت المال من العصة ورثته تلي رتبة المعتق .

وعند المالكية أن المقصود ببيت المال : بيت مال وطنه ، مات فيه أو غيره من البلاد ، كان ماله

(١) المبسوط ٤٣/٣٠ - ٤٦ ، وأحكام القرآن للجصاص ١٨٦/٢ ط دار الكتاب ، والبهجة شرح التلخفة ص ٥٩٣ ، وشرح المنجلي ١٣٧/٣ ، هامش قليوبي وصميرة ، ولفظي ٣٨١ ط الرياض .

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٥

(٣) التلخفة هامش الشرواني ٨/٦

والإخوة الكفار والأرقاء والقاتلين ، وتبعه داود الظاهري في الثلاثة ، والحسن البصري والحسين بن صالح وابن جرير الطبري في القاتل خاصة .

فإن مات شخص عن ابنه الكافر وزوجة وأخ شقيق ، فللزوجة الربع والباقي للأخ الشقيق باتفاق الأئمة الأربعة .

والمحجوب حجج حرمان قد يحجب غيره حجج نقصان . فإذا توفي شخص عن أم وأب وإخوة ، فإن الإخوة وإن كانوا محجوبين بالأب يصيرون نصيب الأم إلى السدس .

٥٥ - وقد وضع الفقهاء قواعد يقوم عليها الحجب هي :

الأولى : أن من يدلي إلى الميت بوارث يحجب حجج حرمان عند وجود ذلك الوارث ، لأنه إذا اجتمع هو ومن يدلي بسببه كان هو أولى بالميراث منه ، لأنه أقرب إلى الميت ، ولأن البعيد إنما اتصل بالميت بسبب ذلك القريب ولقيامه مقامه ، وحيث وجد الأصل لا يستحق من كان بدلا عنه .

وهذه القاعدة تسري على العصبات من غير استثناء ، فالأب يحجب الجسد ، والأخ الشقيق يحجب ابنه وهكذا .

وتسري هذه القاعدة على كثير من أصحاب الفروض ، فالأب يحجب الجد عن فرضه ، والأم تحجب أم الأم ، ولا تسري هذه القاعدة في بعض أحوال أصحاب الفروض كأولاد الأم بالنسبة للأم ، فإنهم يرثون مع وجودها ، لكنهم محجوبون حجج نقصان إذا تعددوا ، ويحجبهم الأب والجد مع أنهم لا يدلون بها ، لأن النص قيد ميراثهم بأن

وفي الاصطلاح عرفه صاحب السراجية : بأنه منع شخص معين عن ميراثه إما كله أو بعضه بوجود شخص آخر ، <sup>(١)</sup> ولا تخرج التعريفات في المذاهب الأخرى عن هذا التعريف . والحجب مطلقا قسمان :

حجب بوصف ، وهو الذي يعبر عنه علماء الميراث بالمنازع ، كمنع القاتل من الميراث . وحجب بشخص ، وهو المراد عند الإطلاق . وهو قسمان :

حجب حرمان ، وهو أن يسقط الشخص غيره بالكلية . وهو لا يدخل على ستة من الورثة إجماعا ، وهم : الأبوان والزوجان والولدان ( الابن والبنت ) وضابطهم كل من أدلى بنفسه إلى الميت إلا المعتق .

والثاني حجج نقصان . وهو : حجج عن سهم أكثر إلى سهم أقل ، وهو خمسة من الورثة ، للزوجين ، إذ الزوج يحجب من النصف إلى الربع ، والزوجة من الربع إلى الثمن بوجود الولد أو ولد الابن ، والأم تحجب من الثلث إلى السدس بالسولد ، أو ولد الابن ، أو الاثنين من الإخوة والأخوات ، وبنت الابن مع بنت الصلب من النصف إلى السدس تكمة للثلاثين ، والأخت لأب تحجب الشقيقة من النصف إلى السدس .

والمحرم ( المنوع ) من الميراث ، لوجود وصف مانع به لا يحجب غيره ، لا حرمانا كاملا ولا ناقصا عند جمهور الفقهاء ، ومنهم الأئمة الأربعة ، لأن وجوده كالعدم ، خلافا لابن مسعود رضي الله عنه في حجج الزوجين والأم حجج نقصان بالولد

(١) السراجية ص ١٧١

فرضاً ، وللام الثلث فرضاً ، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً ، ففي هذه الحالة قد زادت الفروض عما تنقسم إليه التركة المعبر عنها بالواحد الصحيح .

وهذه المسألة كانت أول مسألة عالت في الإسلام - وقيل : إن أول مسألة عالت هي امرأة توفيت عن زوج وأختين - وقد وقعت في صدر خلافة عمر ، فاستشار الصحابة في ذلك وقال : والله ما أدري أيكم قدم الله وأيكم أخسر ؟ ولما إن بدأت بالزوج فأعطيته حقه كاملاً لم يبق للأختين حقهما ، وإن بدأت بالأختين فأعطيتهما حقهما كاملاً لم يبق للزوج حقه . فأشار عليه بالعدل العباس بن عبد المطلب على المشهور ، أو علي بن أبي طالب ، أو زيد بن ثابت في روايات أخرى . ويروي أن العباس قال : يا أمير المؤمنين أرايت لو مات رجل وترك ستة دراهم ، لرجل عليه ثلاثة ، وآخر عليه أربعة كيف تصنع ؟ أليس تجعل المال سبعة أجزاء قال : نعم ، قال العباس : هو ذلك ففرض عمر بالعدل .

ويروي عن عبد الله بن عباس أنه قال : أول من أفعال الفرائض عمر لما ألتفت عليه الفرائض ودافع بعضها بعضاً ، فقال : ما أدري أيكم قدمه الله ولا أيكم أخره ، وكان امرأة ورعاً ، فقال : ما أجد شيئاً أوسع لي من أن أقسم التركة عليكم بالحصص ، وأدخل على كل ذي حق ما دخل عليه من عول الفريضة ، ولم يخالف في ذلك أحد حتى انتهى أمر الخلافة إلى عثمان ، فأظهر ابن عباس خلافه في ذلك وقال : لو أنهم قدموا من قدم الله وأخروا من أخر الله ما عالت فريضة قط . فقيل

يكون الميث كلالة ليس له والد ولا ولد .

الثانية : أن الأقرب يجب الأبعد إذا كان يستحق بوصفه ونوعه . وهذه القاعدة أعم من السابقة ، لأنها تشمل البعيد الذي يدلي بأقرب منه ، ومن لا يدلي به ، فالابن يجب ابن الابن وإن لم يكن أباه ، والبناتان تحجبان بنت الابن في الاستحقاق بالفرض ، والأخ يجب العم ولو كان لا يدلي به ، والقريبى تحجب البعدى من الجندات وإن كانت لا تدلي بها ، وهذه القاعدة تتحقق في العصبات وأصحاب الفروض على السواء .

الثالثة : أن الأقوى قرابة يجب الأضعف منه ، فالأخ الشقيق يجب الأخ لأب ، والأخت لأب لا تأخذ النصف مع الأخت الشقيقة ، وهكذا في كل الأحوال التي تتحدد فيها الدرجة وتختلف قوة القرابة ، فإن اتحدت الدرجة اعتبر الحجب بقرابها .<sup>(١)</sup>

العول :

٥٦ - من معاني العول في اللغة : الزيادة ، وعالت الفريضة في الحساب زادت . والفعل عال ومضارعه يعول وتعمل .<sup>(٢)</sup>

٥٧ - وفي الاصطلاح : زيادة سهام الفروض عن أصل المسألة ، بزيادة كسورها عن الواحد الصحيح . ويرتب عليه نقصان أنصبا الورثة في التركة بنسبة هذه الزيادة ، كما إذا ماتت امرأة عن زوج وأم وأخت شقيقة ، فإن للزوج النصف

(١) السراجية ص ١٧١ - ١٨٠ ، والمعلب المختصر

٩٣ - ١٠٠ والشرح الكبير ٤/ ٤١٥ ، والنظرة على

الشرواني ١٨/ ٦ - ٢٢

(٢) القاموس ٢٣/ ٤

٥٩ - فما أصله ستة قد يعول إلى سبعة وإلى ثمانية وإلى تسعة وإلى عشرة .

فالأول، كزوج وأختين شقيقتين : فإن الزوج يأخذ النصف وهو ثلاثة أسهم ، والأختين الثلثين وهو أربعة ، فالمجموع سبعة .

ومثال العول إلى ثمانية : زوج ، وأختان لأب ، وأم ، فإن الزوج يأخذ النصف ثلاثة أسهم ، وتأخذ الأختان الثلثين أربعة أسهم ، والأم السدس سهماً ، فالمجموع ثمانية .

ومثال العول إلى تسعة : زوج ، وأختان شقيقتان ، وأخوان لأم ، فإن للزوج النصف ثلاثة ، وللأختين الشقيقتين الثلثين أربعة ، وللأخوين لأم الثلث سهمين ، فيكون المجموع تسعة .

ومثال العول إلى عشرة : زوج ، وأخت شقيقة ، وأخت لأب ، وأخوان لأم ، وأم ، فللزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة ، وللأخت لأب السدس سهم ، وللأخوين لأم الثلث سهران ، وللأم السدس سهم ، فالمجموع عشرة .

٦٠ - وإذا كان أصل المسألة اثني عشر فقد تعول إلى ثلاثة عشر، كزوجة وأم وأخت لأب ، فإن للزوجة الربع ، وللأم الثلث ، وللأخت لأب النصف ، فاصل المسألة : اثنا عشر، للزوجة ثلاثة أسهم ، وللأخت ستة ، وللأم أربعة .

وقد تعول إلى خمسة عشر، كزوج ، وبنتين ، وأم ، وأب ، للزوج الربع ثلاثة ، وللبنتين ثمانية ، ولكل من الأب والأم اثنان ، فيكون المجموع خمسة عشر .

له : من قدمه الله ومن أخره الله ؟ فقال : قدم الله الزوج والزوجة والأم والجدلة ، وأما من أخره الله فالبنات ، وبنات الابن ، والأخوات الشقيقات ، والأخوات لأب .

وفي رواية أخرى أنه قال : من أهبه الله من فرض إلى فرض فهو الذي قدمه ، ومن أهبه الله من فرض إلى غير فرض فهو الذي أخره .

احتج من قال بالعول بأن الورثة تساوا في سبب الاستحقاق ، وذلك يوجب المساواة فيه فيأخذ كل واحد منهم جميع حقه إن اتسع المحل ، فإن ضاق تحاصوا - كالغرماء - في التركة ، ولا يصح إسقاط حق واحد من الورثة ، لأنه استحق نصيبه بنص ثابت . وهذا هو رأي الأئمة الأربعة .<sup>(١)</sup>

ويحتج ابن عباس بأن الحقوق في الأموال غير متساوية ، فإذا تعلق بها حق لا يفي بها يقدم منها ما كان أقوى ، ففي تركة الميت يقدم التجهيز ، والدين ، والوصية ، والميراث ، فإذا ضاقت التركة عن الفروض يقدم الأقوى . ولا شك أن من ينقل من فرض مقدراً إلى فرض آخر مقدراً يكون صاحب فرض من كل وجه ، فيكون أقوى ممن ينقل من فرض مقدراً إلى فرض آخر غير مقدراً ، لأنه صاحب فرض من وجه وعصبة من وجه آخر . فإذا حال النقص عليه أو الحرمان أولى ، لأن ذوي الفروض مقدمون على العصبات .

٥٨ - ولقد وجد بالاستقراء أن أصول المسائل التي تعول هي : ما كان أصله ستة ، واثني عشر ، وأربعة وعشرين .

(١) السراجية ص ١٩٥ - ١٩٦ ، والمبسوط ٢٩ / ١٦١ - ١٦٢ ط دار المعرفة ، والمطب الفاضل ١ / ١٦٥



الإرث بالرد :

٦٣ - من معاني الرد في اللغة : الرجوع . يقال : رجعت بمعنى رددت . ومنه رددت عليه الوديعة ورددته إلى منزله فارتد إليه .<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح : دفع مافضل من فروض ذوي الفروض النسبية إليهم بقدر حقوقهم ، عند عدم استحقاق الغير .<sup>(٢)</sup> فالرد لا يتحقق إلا إذا ثبت أمران :

أولهما : ألا تستغرق الفروض التركية ، إذ لو استغرقتها لم يبق شيء حتى يرد .

ثانيهما : ألا يوجد عاصب نسبي أو سببي على الخلاف في ذلك . فلو وجد عاصب نسبي ولو كان من أصحاب الفروض وهو الأب أو الجد أخذ الباقي تعصيا بعد الفرض .

٦٤ - والرد محل خلاف بين الصحابة . فقد انقسموا فيه إلى فريقين ، وتبع كل فريق جماعة من التابعين والأئمة المجتهدين .

٦٥ - فذهب فريق من الصحابة إلى الرد على ذوي الفروض ، وتبعهم في ذلك الإمامان : أبوحنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه ، لكنهم اختلفوا فيمن يرد عليهم .

فذهب الإمام علي إلى : أنه إذا لم يوجد مع ذوي الفروض عصبة من النسب ولا من السبب يرد على ذوي الفروض بقدر أنصابتهم إلا الزوجين ، وهو ما ذهب إليه الحنفية . وهو الأصح عند الحنابلة .

وذهب عثمان إلى أنه يرد على الزوجين أيضا ،

وقد تعول إلى سبعة عشر ، كزوجة ، وأم ، وأختين لأب ، وأخوين لأم . للزوجة الربع ثلاثة ، وللأم السدس اثنان ، وللأختين لأب الثلثان ثمانية ، وللأخوين لأم الثلث أربعة ، فيكون المجموع سبعة عشر .

٦١ - وإذا كان أصل المسألة أربعة وعشرين ، فلها لا تعول إلا إلى سبعة وعشرين ، وذلك كزوجة ، وبنتين ، وأم ، وأب ، للزوجة الثمن ثلاثة ، وللبنتين الثلثان ستة عشر ، ولكل من الأب والأم السدس أربعة أسهم ، فيكون المجموع سبعة وعشرين .

٦٢ - وما عدا ما ذكر من أصول المسائل فلا تعول ، وهي الاثنان ، والثلاثة ، والأربعة ، والثمانية ، فلا عول في الاثنين ، لأن المسألة إنما تكون من اثنين إذا كان فيها نصفان ، كزوج وأخت شقيقة ، أو نصف وما بقي ، كزوج وأخ شقيق .

كما لا عول في الثلاثة ، لأن الخارج منها إما ثلث ومباقي ، كأم وأخ لأب وأم ، وإما ثلثان وما بقي ، كبنتين وأخ لأب ، وإما ثلث وثلثان ، كأختين لأم وأختين شقيقتين .

ولا عول في الأربعة ، لأن ما يخرج منها ، إما ربع ومباقي ، كزوج وابن ، أو ربع ونصف ومباقي ، كزوج وبنت وأخ شقيق ، أو ربع وثلث ومباقي ، كزوجة وأبوين .

ولا عول في الثمانية ، لأن الخارج منها إما ثمن ومباقي ، كزوجة وابن ، أو ثمن ونصف ومباقي ، كزوجة وبنت وأخ لأب وأم .<sup>(١)</sup>

(١) المصالح الميراثية ( رد ) .

(٢) الفتاوى على السراجية ص ٢٢٨

(١) السراجية ص ١٩٧ - ١٩٨

على أن ذوي الرحم يستحقون جميع الميراث بصلته  
الرحم . والمتبادر من المسيرات المراد في الآية  
مجموعه . وإرادة البعض خلاف الظاهر . وعلى  
ذلك فلا يرد أن الأولوية المفهومة من الآية تحصل  
بإعطاء كل ذي فرض فرضه ، لأن إعطاء الفرض  
حصل من آية أخرى هي آية النساء ، وحمل آية  
الأنفال على التأسيس وإفادة حكم جديد أولى من  
حملها على تأكيد مافي آية الفرض ، فيجب العمل  
بها في الآيتين ، ومن أجل ذلك فلا يرد على  
الزوجين ، لانعدام الرحم في حقها .

ثانياً : أن النبي ﷺ لما دخل على سعد بن أبي  
وقاص يعوده في مرضه قال سعد : أما إنه لا يرثني  
إلا ابنة لي ، أفأوصي بجميع مالي ؟ إلى أن قال  
عليه الصلاة والسلام : ( الثلث خير . والثلث  
كثير ) .<sup>(١)</sup> لقد ظهر أن سعداً اعتقد أن البنت  
ترث جميع المال ، ولم ينكر عليه النبي عليه الصلاة  
والسلام ، ومنعه عن الوصية بما زاد عن الثلث ،  
مع أنه لا وارث له إلا ابنة واحدة ، فدل ذلك على  
صحة القول بالرد . إذ لو لم تكن ابنته تستحق ما زاد  
على فرضها - وهو النصف بطريق الرد - لجوز له  
الرسول ﷺ الوصية بالنصف .

ثالثاً : أن الرسول عليه الصلاة والسلام ورث  
الملاعة لجميع مال ولدها ، ولا يكون ذلك إلا  
بطريق الرد .

وفي حديث وثالة بن الأسقع أنه عليه الصلاة  
والسلام قال : ( تهرز المرأة ميراث لقيطها وعتيقها

وهو قول جابر بن عبدالله . واحتج عثمان للرد على  
الزوجين بأن الغنم بالغرم ، فكما أن بالعلو تنقص  
سهامها ، فيجب أن تزداد بالرد .

وقال عبدالله بن مسعود : يرد على ذوي  
الفروض إلا على ستة : الزوجين ، وابنة الابن مع  
ابنة الصلب ، والأخت لأب مع الأخت الشقيقة ،  
وأولاد الأم مع الأم ، والجدلة مع ذوي سهم أيا  
كان ، وفي رواية أخرى عن الإمام أحمد أنه استثنى  
جهة الرد على الزوجين ، وأولاد الأم مع الأم ،  
والجدلة مع ذوي سهم فقط .

وعن عبدالله بن عباس أنه يرد على أصحاب  
الفروض إلا ثلاثة : الزوجين والجدلة .<sup>(٢)</sup>

وقد أجمع متأخرو فقهاء الشافعية ، وهم من بعد  
الأربعاءة ، على أنه يرد على ذوي الفروض  
ويورث ذؤ الأرحام إذا كان بيت المال غير  
منتظم ، وذلك بالأ يكون هناك إمام أصلاً ، أو  
وجد وفقد بعض شروطه ، وقال بعضهم ، إذا فقد  
الإمام بعض الشروط لكن توفرت فيه العدالة ،  
وأوصل الحقوق إلى أصحابها ، كان بيت المال  
منتظماً .

أدلة القائلين بالرد :

٦٦ - استدل القائلون بالرد على غير الزوجين :  
أولاً : بقوله تعالى : ( وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى  
بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> فإن معناها بعضهم  
أولى بمسيرات بعض بسبب الرحم ، فقد دلت

(١) حديثه الثالث غير ... أخرجه البخاري (فتح الباري  
١٦٤/٣ ، ٤٩٧/٩ ط السلسلة) ومسلم (١٢٥٣/٣ - ط  
حسب الحلي)

(١) السراجية ص ٢٢٩ ، والمبسوط ١٩٢/٢٩ ط دار المعرفة  
والمنهاج ٢٩٦/٦ ، وحاشية الشرواني ١٢/٦

(٢) سورة الأنفال ٧٥

يكن عدلا فإنه يرد على أصحاب الفروض ، فإن لم يوجدوا فليت المال . وهم يعتبرون بيت المال عاصبا يلي في الرتبة العاصب النسبي والسبي .<sup>(١)</sup>

٦٨ - استدل المانعون من الرد :

أولا : بآية الموارث ، فإن الله تعالى بين فيها نصيب كل وارث من أصحاب الفرائض .  
والتقدير الثابت بالنص يمنع الزيادة عليه . لأن في الزيادة مجاوزة الحدد الشرعي ، وقد قال الله تعالى بعد آية الموارث : ( وَمَنْ يُعْصِرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَتَعَدَّ حُدُودَهُ )<sup>(٢)</sup> الآية ، فقد ألحق الوعيد بمن جاوز الحد المشروع .

ثانيا : أن الزائد على الفروض مال لا مستحق له ، فيكون لبيت المال ، كما إذا لم يترك وارثا أصلا ، لأن الرد إما أن يكون باعتبار الفرضية ، أو العسوية أو الرحم ، ولا يجوز أن يكون باعتبار الفرضية ، لأن كل ذي فرض قد أخذ فرضه ، ولا باعتبار العسوية ، لأن باعتبارها يقدم الأقرب فالأقرب ، ولا باعتبار الرحم ، لأنه في إرث ذوي الأرحام يقدم الأقرب أيضا . فإذا بطلت هذه الوجوه بطل القول بالرد .<sup>(٣)</sup>

#### أقسام مسائل الرد :

٦٩ - مسائل الرد أقسام أربعة ، وذلك لأن الموجود في المسألة إما صنف واحد ممن يرد عليه ما فضل ،

(١) حاشية الدسوقي ٤/١٦٤

(٢) سورة النساء/ ١٤

(٣) السراجية ص ٢٣٩ ، ٢٤٠

والابن الذي لو عنت به .<sup>(١)</sup>

رابعا : إن أصحاب الفروض قد شاركوا المسلمين في الإسلام ، وترجعوا على غيرهم بالقرابة ، ويجرد القرابة في أصحاب الفروض وإن لم تكن علة العسوية لكن يثبت بها الترجيح ، بمنزلة قرابة الأم في حق الأخ لأب وأم ، فإن قرابة الأم وإن لم توجب بانفرادها العسوية إلا أنه يحصل بها الترجيح . ولما كان هذا الترجيح بالسبب الذي استحقوا به الفريضة كان مبنيا على الفريضة ، فإرد الباقي كله عليهم بنسبة أنصبتهم ، وكما يسقط اعتبار الأقرب والأقوى في أصل الفريضة يسقط أيضا في اعتبار الرد .<sup>(٢)</sup>

٦٧ - وذهب فريق آخر إلى أنه لا يرد على أحد من أصحاب الفروض ، فإذا لم تستغرق الفروض التركية ، وبقي منها شيء ، ولم يوجد في الورثة عاصب يرث الباقي ، فإنه يكون لبيت المال ، لأن هذا الفريق لا يرى توريث ذوي الأرحام ، ولا الرد على ذوي الفروض ، وقد ذهب إلى ذلك زيد بن ثابت ، وبه أخذ عروة والزهرري والإمامان مالك والشافعي .

وقيد بعض أئمة المالكية الدفع لبيت المال ، إذا لم يوجد عاصب نسبي أو سببي بما إذا كان الإمام عدلا ، يصرف المال في مصارفه الشرعية ، فإن لم

(١) حديث « محرز المرأة ميراث لقطعتها . . . » ورد بلفظ : « المرأة محوز لثلاثة موارث : حقيقتها وقيطتها وولدها الذي لا تحت منه » . أخرجه الترمذي ( تحفة الأحويث ٦/٢٩٨ - ٢٩٩ - نشر المكتبة السلفية ) وأبو داود ( ٣/٨٤ - طبع المطبعة الأنصارية بدمشق ) ، والبيهقي ( ٦/٢٤٠ - طحطاوة المعارف المنيانية ) وقال البيهقي : « هذا خبر ثابت » .

(٢) شرح السراجية ص ٢٣٩ ، ٢٤١

وذلك كزوج وثلاث بنات ، فإن أصل المسألة بالنسبة لمن لا يرد عليه من أربعة ، يعطى الزوج واحدا منها ، والباقي للبنات بالتساوي .

وإن لم يستقم الباقي ، فيضرب عدد رموس من يرد عليهم في أصل المسألة بالنسبة لمن لا يرد عليه إن وافق رموسهم ذلك الباقي ، فما حصل تصح منه المسألة ، كزوج وست بنات . فإن أقل أصل للمسألة بالنسبة لمن لا يرد عليه أربعة ، يبقى منها ثلاثة بعد نصيب الزوج ، فلا تنقسم على عدد رموس البنات الست ، لكن بينها موافقة بالثلث ، فيضرب وفق عدد الرموس وهو اثنان في الأربعة ، فيبلغ ثمانية ، للزوج منها اثنان وللبنات ست .

وإن لم يوافق الباقي عدد الرموس ، فيضرب كل عدد رموسهم في أصل مسألة من لا يرد عليه ، فالبلغ هو الحاصل من ضرب وفق عدد الرموس في ذلك الأصل على تقدير التوافق ، أو من ضرب كل عدد الرموس على تقدير التباين ، وذلك كزوج وخمس بنات . فأصل المسألة من اثني عشر ، لاجتماع الربيع والثلثين ، لكن مثلها يرد إلى الأربعة التي هي أقل أصل فرض من لا يرد عليه ، فإذا أعطى الزوج واحدا يبقى ثلاثة ، فلا تنقسم على خمس بنات ، فيضرب الأصل أربعة في عدد رموس البنات ، فيصير المجموع عشرين ، فتصح المسألة ، ويضرب نصيب الزوج وهو واحد في خمسة ، فيصير نصيبه خمسة ، ويقسم الباقي وهو خمسة عشر على عدد رموس البنات ، فتأخذ كل واحدة ثلاثة .

٧٣ - رابعها : أن يوجد أكثر من نوع من أصحاب الفروض ممن يرد عليه ومعهم من لا يرد عليه ، وفي

وإما أكثر من صنف ، وعلى التقديرين : إما أن يكون في المسألة من لا يرد عليه ، أولا يكون ، فإنحصرت الأقسام في أربعة : (١)

٧٠ - أولها : أن يكون في المسألة جنس واحد ممن يرد عليه مازاد على الفروض ، عند عدم من لا يرد عليه ، فيكون أصل المسألة عدد رموسهم ، لأن جميع المال لهم فرضا ورثا ، وذلك كما إذا ترك الميت بنتين ، أو أختين ، أو جدتين ، فتكون المسألة من اثنين ، وتعطى كل واحدة نصف التركة ، لتساويهما في الاستحقاق .

٧١ - ثانيها : أن يكون في المسألة جنسان أو ثلاثة ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه ، وقد دل الاستقراء على أن أجناس من يرد عليهم لا تزيد عن ثلاثة ، فيكون في هذه الحالة أصل المسألة مجموع سهام المجتمعين . فإذا كان في المسألة سدسان ، كجدة وأخت لأم ، فالمسألة حينئذ من ستة ، ولكل منها السدس فرضا ، فيجعل الاثنان أصل المسألة ، ويقسم المال مناصفة بين الجدة والأخت لأم ، لتساوي نصيبهما .

وإذا كان في المسألة ثلث وسدس ، كولدي الأم مع الأم ، فأصل المسألة ستة ، وبمجموع سهام الورثة ثلاثة ، فتجعل أصل المسألة ، وتقسم التركة أثلاثا ، لولدي الأم الثلثان ، ولأم الثلث .

٧٢ - ثالثها : أن يكون مع الجنس الواحد ممن يرد عليه ، من لا يرد عليه كالزوج أو الزوجة ، وحينئذ يعطى فرض من لا يرد عليه من أقل أصل للمسألة ، ويقسم الباقي على عدد رموس من يرد عليه ، إن استقام الباقي على عدد الرموس ،

٧٥- وفي توريث ذوي الأرحام اختلاف بين الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم ، فمنهم من قال بتوريثهم ، ومنهم من منع ذلك . فمن قال بتوريثهم من الصحابة علي وابن مسعود وابن عباس في أشهر الروايات عنه ، ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وأبو عبيدة بن الجراح ، ومن التابعين شريح والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد .

ومن قال بعدم توريثهم : زيد بن ثابت ، وابن عباس في رواية عنه ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، ومنهم من روى ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان . ولكن هذا غير صحيح . فإنه حكى أن المعتضد سأل أبا حازم القاضي عن هذه المسألة فقال أبو حازم : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ غير زيد بن ثابت على توريث ذوي الأرحام ، ولا يعتد بقوله بمقابلة إجماعهم .

وأما الفقهاء فمن قال بتوريثهم : الحنفية والإمام أحمد ، ومتأخرو المالكية والشافعية وعيسى بن أبان ، وأهل التنزيل رحمهم الله . ومن قال بأنهم لا يرثون : سفيان الثوري ومتقدمو المالكية والشافعية .

أدلة المانعين :

٧٦- استدل من لا يقول بتوريث ذوي الأرحام بما يلي :  
أولاً : أن الله تعالى نص في آيات الموارث على بيان أصحاب الفرائض والعصبات ، ولم يذكر لذوي الأرحام شيئاً ، ( وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا )<sup>(١)</sup>

هذه الحالة يكون أصل المسألة هو مخرج فرض أحد الزوجين ، فيعطى نصيبه منه ، ثم يقسم الباقي على أصحاب الفروض الذين يرد عليهم بنسبة فروضهم ، فإذا احتاج الأمر إلى تصحيح المسألة صححت على نحو ما سبق . فإذا مات شخص عن زوجة وأم وأخوين لأم ، فإن أصل المسألة أربعة ، للزوجة منها الربع سهم ، وللأم والأخوين لأم الثلاثة الأسهم الباقية . للأم سهم فرضاً ورداً وللأخوين لأم سهان فرضاً ورداً .

وإذا مات شخص عن زوجة وأم وبنتي ابن ، فيكون أصل المسألة ثمانية ، للزوجة منها سهم ، والباقي - وهو سبعة أسهم - يقسم على بنتي الابن والأم بنسبة  $\frac{2}{3}$  إلى  $\frac{1}{6}$  أي ٤ إلى ١ فيكون المجموع خمسة ، والسبعة لا تنقسم على خمسة ، فيصح أصل المسألة بضرب خمسة في ثمانية فيصير أربعين ، للزوجة منها خمسة ، وللأم سبعة ، ولبنتي الابن ثمانية وعشرون .<sup>(١)</sup>

ميراث ذوي الأرحام :

٧٤- الرحم لغة : بيت منبت الولد ووعاؤه ، والقرباية ، أو أصلها وأسبابها ، وجمعها أرحام ،<sup>(٢)</sup> وشرعاً : كل قريب .

وفي عرف الفرضيين : كل قريب ليس بذی فرض مقدر في كتاب الله تعالى ، أو سنة رسوله ﷺ ، أو إجماع الأمة ، ولا عصبة تخرز المال عند الانفراد .<sup>(٣)</sup>

(١) السراجية ص ٢٤١-٢٤٨

(٢) القاموس

(٣) السراجية ص ٢٦٥ ، والعلب الفاض ١٥/٢

(١) سورة مريم/ ٦٤

وأدنى ما في الباب أن يكون توريث ذوي الأرحام زيادة على كتاب الله ، وذلك لا يثبت بخبر الواحد أو القياس .  
ثانيا : أن رسول ﷺ سئل عن ميراث العمة والحالة فقال : ( نزل جبريل عليه السلام وأخبرني ألا ميراث للعمة والحالة ) .<sup>(١)</sup>

أدلة القائلين بتوريث ذوي الأرحام :  
٧٧ - واستدل من قال بتوريث ذوي الأرحام بما يأتي :  
أولا : بقوله تعالى : ( وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ )<sup>(٢)</sup>  
إذ معنى الآية بعضهم أولى من بعض ، فقد أثبتت استحقاق ذوي الأرحام بوصف عام ، هو وصف الرحم ، فإذا انعدم الوصف الخاص ، وهو كونهم أصحاب فروض أو عصباء ، استحقوا بالوصف العام ، وهو كونهم ذوي رحم ، ولا منافاة بين الاستحقاق بالوصف العام والاستحقاق بالوصف الخاص ، فلا يكون ذلك زيادة على كتاب الله .  
ثانيا : أن النبي ﷺ قال : ( إله ورسوله مولى من لا مولى له ، والحساب وارث من لا وارث له ) .<sup>(٣)</sup> وفي حديث آخر ( الحلال وارث من لا

(١) حديثه نزل جبريل عليه السلام وأخبرني . . . أخرجه السدرا قطبي ٨٠ / ٤ - ط دار المحاسن بالقاهرة ) والحاكم ٣٤٣ / ٤ - ط دائرة المعارف الشيعية ) وذكره ابن حجر في التلخيص ٨١ / ٣ ط شركة الطباعة الفنية بالقاهرة ) وضعف طرقه .

(٢) سورة الأنفال ٧٥  
(٣) حديثه الله ورسوله مولى . . . أخرجه الترمذي ٢٨١ / ٦ - نشر المكتبة السلفية ) وابن ماجة ( ٩١٤ / ٢ ) - ط حسي الحلبي ) وابن حبان ( رقم ١٢٢٧ من زوائده - ط السلفية )

وارث له ، يرثه ويعقل عنه )<sup>(١)</sup>  
وذهب بعض أئمة المالكية إلى أن ذوي الأرحام يرثون إذا لم يكن هناك أصحاب فروض ولا عصباء ، ولم يكن الإمام عدلا .<sup>(٢)</sup>  
وأجمع متأخرو الشافعية على أنه إذا كان بيت المال غير منتظم فإن ذوي الأرحام يرثون إذا لم يوجد أصحاب فروض أو عصباء . والمراد بعدم انتظامه ألا يصرف الإمام التركة في مصارفها الشرعية .  
٧٨ - والمالكية والشافعية كالحنفية والحنابلة ، يقدمون الرد في حال وجود أصحاب فروض لم يستغرقوا التركة على توريث ذوي الأرحام ، فإن لم يكونوا ، ورث ذوو الأرحام بالقيود السابق .<sup>(٣)</sup>  
ومن انفرد من ذوي الأرحام أخذ جميع التركة ذكرا كان أو أنثى ، أما إذا تعددوا ، فقد اختلف في كيفية توريثهم عند القائلين به على ثلاثة مذاهب :

- ١ - مذهب أهل القربة .
- ٢ - مذهب أهل الرحم .
- ٣ - مذهب أهل التنزيل .

٧٩ - وأهل القربة هم الذين يعتبرون قوة القربة في توريث ذوي الأرحام ، فيقدمون الأقرب فالأقرب كما هو الحال في إرث العصباء ، وهذا هو السبب في تسميتهم بأهل القربة .

فكسا أن للعصباء النسبية جهات أربعة ،

(١) حديثه والحال وارث . . . أخرجه أبو داود ( ٨٢ / ٣ ) - طبع المطبعة الأنصارية بدهلي ) وابن حبان ( رقم ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ من زوائده - ط المطبعة السلفية ) وأحمد ( ١٣١ / ٤ ) - ط الميمنية )  
(٢) الشرح الكبير ٤١٦ / ٤  
(٣) حاشية البكري على الرحيبة ص ١١

### كيفية التوريث بين الأصناف :

٨١ - اختلفت الرواية عن الإمام أبي حنيفة في تقديم بعض هذه الأصناف على بعض . فروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن أقرب الأصناف إلى الميت وأولاهم بالتقديم في الورثة عنه هو الصنف الثاني ، وهم الرحميون من الأجداد والجدات وإن علوا ، ثم الصنف الأول وإن نزلوا ، ثم الصنف الثالث وإن نزلوا ، ثم الصنف الرابع وإن بعدوا بالعلو والنزول . وتابعه في ذلك عيسى بن أبان عن محمد عن أبي حنيفة .

وروى أبو يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة ، وابن ساعة عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة : أن أقرب الأصناف وأولاهم بالتقديم إلى الميت في الميراث الصنف الأول ، ثم الثاني ، ثم الثالث ، ثم الرابع ، كترتيب العصبات ، إذ يقدم منهم الابن ، ثم الأب ، ثم الجد ، ثم الإخوة ثم الأعمام ، وهو المأخوذ للفتوى .

ووفق بين الروایتين بأن ما رواه أبو سليمان عن محمد هو قول أبي حنيفة الأول ، وما رواه أبو يوسف هو قوله الثاني .

وعند أبي يوسف ومحمد أن الصنف الثالث ، وهم أولاد الأخوات ، وبنات الإخوة ، وبنو الإخوة لأم ، مقدم على الجد أبي الأم ، وإن كان قياس مذهبيهما في الجد أبي الأب - وهو مقاسمة الإخوة والأخوات ما دامت القسمة خير أله من ثلث جميع المال - يقتضي ألا يقدم الصنف الثالث على الجد أبي الأم .

وتوجيه الروایتين عن أبي حنيفة : أن الأولى جرى فيها على قياس مذهبه في العصبات ، حيث

فكذلك ذور الأرحام ، لأن القريب الذي ليس صاحب فرض ولا عاصبا ، إما أن يكون من فروع الميت ، أو من أصوله ، أو من فروع أبويه ، أو من فروع أجداده وجداته .

وتقديم الأقرب هو مذهب الحنفية . وهو رواية عن الإمام أحمد ، وبه قطع من الشافعية البغوي والمتولي .

### ٨٠ - وذو الأرحام عندهم أصناف أربعة :

الصنف الأول : من يتسبب إلى الميت ، وهم أولاد البنات وإن نزلوا ، وأولاد بنات الابن كذلك .

الصنف الثاني : من يتسبب إليهم الميت ، وهم الأجداد الرحميون وإن علوا ، كأبي أم الميت وأبي أبي أمه ، والجدات الرحميات وإن علون ، كأبي أم الميت ، وأم أم أبي أمه .

الصنف الثالث : من يتسبب إلى أبوي الميت أو أحدهم . وهم أولاد الأخوات وإن نزلوا ، سواء أكانوا ذكورا أم إناثا ، وسواء أكان الأخوات لأب وأم ، أم لأب ، أم لأم ، وبنات الإخوة وإن نزلوا ، سواء أكانت الأخوة من الأبوين ، أم من الأب ، أم من الأم ، وبنو الإخوة لأم وإن نزلوا .

الصنف الرابع : من يتسبب إلى جدي الميت ، أو أحدهما ، وهما أي جد الميت أبوالأب ، وأبو الأم ، أو يتسبب إلى جديته أو إحداهما ، وهما أم الأب ، وأم الأم ، ويشمل ذلك العبات على الإطلاق ، والأعمام لأم ، وبنات الأعمام والأخوال والخالات وإن تباعد هؤلاء ، وأولادهم وإن نزلوا .

إننا فقط تساوا في القسمة . وإن كانوا ذكورا  
وإننا فللذكر مثل حظ الأنثيين . ولا يعتبر في  
القسمة حال أصولهم من الذكورة والأنوثة . وهو  
رواية شاذة عن أبي حنيفة .

ويعتبر محمد أشخاص الفروع إن انفقت صفة  
الأصول في الذكورة أو الأنوثة ، ويعتبر الأصول إن  
اختلفت صفاتهم ، ويعطي الفروع ميراث  
الأصول . وهو القول الأول لأبي يوسف وأشهر  
الروايتين عن أبي حنيفة .

وجهة قول أبي يوسف : أن استحقاق الفروع  
إنما يكون لمعنى فهم ، وهو القرابة ، لا لمعنى في  
غيرهم ، فقد انحدرت الجهة وهي الولادة ،  
فيتساوى الاستحقاق فيما بينهم ، وإن اختلفت  
الصفة في الأصول . ونظير ذلك أن صفة الكفر أو  
الرق غير معتبرة في المدلى به ، وإنما الذي يعتبر  
صفة المدلى ، فكذا تعتبر فيه صفة الذكورة أو  
الأنوثة فقط .

وجه قول محمد : أن الميت لترك عمة  
وخالة ، فإن للعممة الثلثين ، وللخالة الثلث باتفاق  
الصحاب ، ولو كانت العمة بأشخاص الفروع  
لكان المال بينها نصفين ، وبذلك يكون المعتبر في  
القسمة صفة الأصل المدلى به ، وهو الأب في  
العمة ، والأم في الخالة .

٨٤- ولترك بنت ابن بنت ، وابن بنت بنت ،  
فالمال عند أبي يوسف والحسن أثلاثا ؛ ثلثه لابن  
بنت البنت ، لكونه ذكرا ، وثلثه للبنت .

وعند محمد يكون المال بين الأصول ( البطن  
الثاني ) ، وهو أول ما وقع فيه الاختلاف بالذكر  
والأنوثة ، وهوبنت البنت وابن البنت أثلاثا :

قدم ها هنا الجد أبا الأم الذي هو في درجة الجد أبي  
الأب على أولاد أبي الميت ، فلا يرثون معه ، أما  
الثانية وهي تقديمه أولاد الميت في ذوي الأرحام  
على الجد أبي الأم فهي جارية على مذهبه في  
العصبات ، حيث كان فيها ابن الابن مقدما على  
الجد أبي الأب .

كيفية توريث كل صنف :

٨٢- الصنف الأول : وهو أولاد البنات وأولاد  
بنات الابن ، أولاهم بالميراث أقرهم إلى الميت ،  
كبنت البنت ، فإنها أولى بالميراث من بنت بنت  
الابن ، لأن بنت البنت تدلي إلى الميت بواسطة  
واحدة ، والثانية بواسطة اثنتين .

وإن استروا في الدرجة ، بأن يدلوا كلهم إلى  
الميت بدرجتين أو ثلاث ، فحيثما يقدم ولد الوارث  
على ولد ذي الرحم ، كبنت بنت الابن ، فإنها  
أولى من ابن بنت البنت ، لأن الأولى ولد بنت  
الابن ، وهي صاحبة فرض ، والثانية ذات رحم ،  
وسبب هذه الأولوية أن ولد الوارث أقرب حكما ،  
والترجيح يكون بالقرب الحقيقي إن وجد ، وإلا  
فبالقرب الحكمي .

٨٣- وإن استوت درجاتهم في القرب ، ولم يكن  
فيهم ولد وارث كبنت ابن البنت ، وابن بنت  
البنت ، أو كانوا كلهم يدلون بوارث ، كابن البنت  
وبنت البنت ، فعند أبي يوسف والحسن بن زياد  
يعتبر أشخاص الفروع المتساوية الدرجات ،  
ويقسم المال عليهم باعتبار حال ذكورتهم  
وأنوثتهم ، سواء أكان أصولهم متفقين في الذكورة أو  
الأنوثة أم لا . فإن كانت الفروع ذكورا فقط ، أو



## الصف الثاني :

٨٦- وهم السرحيون من الأجداد والجيدات ،  
والجكم في توريثهم أن أولاهم بالميراث أقربهم إلى  
الميت من أي جهة كان ، من جهة الأب أو الأم ،  
فأبو الأم أولى من أبي أم الأم .

وعند الاستواء في درجات القرب يقدم من يدي  
بوارث على من لا يدي بوارث عند أبي سهل  
الفرضي وأبي فضل الجفاف وعلي بن عيسى  
البصري ، إذ عندهم يكون أبو أم الأم أولى من  
أبي أبي الأم ، لأنها يستويان في الدرجة ، لكن أبا  
أم الأم يدي بوارث ، وهي الجدة الصحيحة ( أم  
الأم ) والثاني يدي بغير وارث ، وهو الجد الرحي  
أبو الأم ، وهو لا يرث مع الأم .

وعند أبي سليمان الجوزجاني وأبي علي السبكي لا  
تفضل لمن يدي بوارث على من لا يدي بوارث ،  
ويقسم المال في الصورة المذكورة اثلاثاً : ثلثه لأبي .  
أبي الأم ، وثلثه لأبي أم الأم ، محتجين بأن  
الترجيح في هؤلاء بالإدلاء بوارث يؤدي إلى جعل  
الأصل - وهو الجد والجدة - تابعاً للفرع ، وهو  
خلاف المعقول .

٨٧- وإن استوت درجاتهم في القرب والبعد ،  
وليس فهم مع ذلك من يدي بوارث كأبي أبي أم  
الأب ، وأم أبي أم الأب ، أو كانوا كلهم يبدلون  
بوارث ، كأبي أم أبي أبي الأب ، وأبي أم أم  
الأب ، واتفقت صفة من يبدلون بهم في الذكورة  
والأنوثة ، فإن الجد والجدة في هذه الحالة متحدان  
فيمن يبدلان به ، فلا يتصور اختلاف في صفة  
الملكي به ، فتكون القسمة حيثئذ على أشخاصهم  
للمذكر مثل حظ الأنثيين ، فيكون لأبي أبي أم

لبنت ابن البنت ثلثاه ، لأنه نصيب أبيها ، وثلثه  
لأبن بنت البنت ، لأنه نصيب أمه . وكما اعتبر  
عند محمد حال الأصول في البطن الثاني ، فكذلك  
يعتبر عنده حال الأصول المتعددة ، إذا كان في أولاد  
البنات المتساوية في الدرجة بطون مختلفة ، فحيثئذ  
يقسم المال على أول بطن يختلف في الأصول  
بالذكورة والأنوثة : للمذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم  
يجعل المذكور من أول بطن يختلف فيه على حدة ،  
والإناث أيضاً طائفة أخرى على حدة ، بعد  
القسمة على الذكور والإناث ، فما أصاب الذكور  
من أول بطن وقع فيه الاختلاف يجمع ويعطى  
فروعهم بحسب صفتهم إن لم يكن فيما بينهم وبين  
فروعهم من الأصول اختلاف في الذكورة  
والأنوثة ، بأن يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا  
فقط أو إناثا فقط .

٨٥- وإن كان ما توسط بينهما فيه اختلاف ، بأن  
كانوا ذكورا وإناثا يجمع ما أصاب الذكور ويقسم  
على أعلى أول درجة تختلف فيها ذكورة وأنوثة في  
أولادهم ، ويجعل الذكور طائفة والإناث طائفة  
أخرى حسبما سبق ، وكذلك ما أصاب الإناث  
يعطى فروعهن ، إن لم تختلف الأصول البني  
بينها ، فإن اختلفت يجمع ما أصابهن ويقسم على  
نحو ما سبق وهكذا يكون الحال .

هذا وإن مشايخ بخارى أخذوا بقول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى في مسائل ذوي الأرحام لأنه  
أيسر .<sup>(١)</sup>

(١) السراجية ص ٢٧٤ - ٢٨٢

الأب الثلثان، ولأبي أبي أم الأب الثالث .  
وإن استوت الدرجة واختلفت صفة من يدلون بهم في الذكورة والأنوثة ، كأبي أم أبي أبي الأب وأبي أم أم أم الأب ، يقسم المال على أول بطن يختلف فيه ، كما في الصنف الأول ، فيجعل للذكر مثل ضعف نصيب الأنثى ، ويتبع ما اتبع في توريث الصنف الأول بعد الاختلاف .

٨٨ - وإن اختلفت قرابتهم مع استواء درجاتهم ، كما إذا ترك أم أبي أم أبي الأب ، وأم أبي أبي الأم ، فالثلثان لقرابة الأب وهونصيب الأب ، والثلث لقرابة الأم ، لأن الذين يدلون بالأب يقومون مقامه ، والذين يدلون بالأم يقومون مقامها ، فيجعل المال أثلاثا ، كأنه ترك أبا وأما . ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم ، كما لو اتحدت قرابتهم ، على معنى أنه يقسم الثلثان على قرابة الأب ، والثلث على قرابة الأم . والضابط أنه إما أن يكون هناك استواء في الدرجة أولا . فإن لم يكن استواء فالأقرب من الأولى بالميراث ، وإن وجد استواء في الدرجة فإما أن تتحد القرابة أو تختلف ، فإن اختلفت يقسم المال أثلاثا . وإن اتحدت : فإن اتفقت صفة الأصول فالقسمة على أشخاص الفروع . وإن لم تتفق يقسم المال على الخلاف كما في الصنف الأول .

#### الصنف الثالث :

٨٩ - وهم أولاد الأخوات ، وبنات الإخوة مطلقا ، وبنو الإخوة لأم .  
والحكم فيهم أن أولاهم بالميراث أقربهم درجة إلى الميت ، فبنت الأخوت أولى من ابن بنت

الأخ ، لقربتها ، وإن استوا في درجة القرب فولد العصبة أولى من ولد ذوي الأرحام ، كبنت ابن الأخ ، وابن بنت الأخوت ، سواء أكان كلاهما لأب وأم ، أم لأب ، أم مختلفين ، فالمال كله لبنت ابن الأخ ، لأنها ولد العصبة . وإن كانت المسألة بنت ابن الأخ ، وابن بنت الأخ لأم ، كان المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين عند أبي يوسف باعتبار الأشخاص . لأن الأصل في الموارث تفضيل الذكر على الأنثى ، وإن ترك هذا الأصل في أولاد الأم بالنص على خلاف القياس وهو قوله تعالى : ( فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ )<sup>(١)</sup> وما كان مخصوصا عن القياس لا يلحق به ما ليس في معناه من جميع الوجوه . وليس أولاد هؤلاء في معناهم من كل وجه ، إذ لا يرثون بالفرضية شيئا ، فيجري فيهم ذلك الأصل وهو أن للذكر ضعف الأنثى ، وأيضا فإن توريث ذوي الأرحام بمعنى العصبية ، فيفضل فيه الذكر على الأنثى ، كما في حقيقة العصبية .

وعند الإمام محمد : المال بينها مناصفة باعتبار الأصول ، وهو ظاهر الرواية ، والوجه فيه أن استحقاقهما للميراث بقرابة الأم ، وبهذا الاعتبار لا تفضيل للذكر على الأنثى أصلا ، بل ربما تفضل الأنثى عليه ، فإن أم الأم صاحبة فرض بخلاف أبي الأم ، فإن لم تفضل الأنثى هنا فلا أقل من التساوي .

٩٠ - وإن استوا في القرب وليس بعضهم ولد العصبية ، وبعضهم ولد ذوي الأرحام ، كان يكون الكل أولاد العصبية ، كبنت أخ شقيق ، وبنت أخ

(١) سورة النساء / ١٢

العلات ، ثم بين فروع بني الأخياف ، للذكر مثل حظ الأنثيين أرباعا ، باعتبار أبدان الفروع وصفاتهم ، فيعطي بنت الأخ لأبوين النصف ، وبنت الأخت لأبوين الربع ، فإن لم يوجد فروع بني الأعيان ، يقسم على فروع بني العلات<sup>(١)</sup> .

أرباعا أيضا باعتبار أبدانهم ، لابن الأخت من الأب النصف ، ولبنت الأخ من الأب الربع ، ولبنت الأخت من الأب الربع . فإن لم يوجد فروع بني العلات يقسم المال على فروع بني الأخياف أرباعا أيضا باعتبار الأبدان ، وقدم أولاد بني العلات على أولاد بني الأخياف ، لأن قرابة الأب أقوى من قرابة الأم ، فاصل المسألة على رأيه من أربعة ومنها تصح . وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم ثلث المال بين فروع بني الأخياف على السوية أثلاثا ، لاستواء أصولهم في القسمة ، فإذا اعتبر عدد الفروع في الأخت ، صارت كأنها أختان لأم ، فتأخذ هي ثلثي المال وتأخذ الأخ لأم ثلثه ،

ثم ينتقل ما أصاب الأخ وهو تسع المال لبنته ، وما أصاب الأخت وهو تسع المال إلى ابنها وابنتها بالسوية ، وثلثا المال يقسم بين بني الأعيان أنصافا ، باعتبار عدد الفروع في الأصول ، نصفه لبنت الأخ نصيب أبيها ، والنصف الآخر بين ولدي الأخت المقدرة بأختين أثلاثا ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، باعتبار الأبدان ، ولا شيء لفروع بني العلات ، لأنهم محجوبون ببني الأعيان كما

(١) أولاد الإخوة الأمهات هم : الإخوة الأشقاء متعدي الأب والأم .

أولاد الإخوة الأخياف هم : الإخوة من أم واحدة وآباء غفلين .  
أولاد العلات هم الإخوة من أب واحد وأمهات شتى (المصباح المتبرع مادة حين ، خيف ، حل ، يتصرف .

لأب ، أو يكون الكل أولاد أصحاب الفروض ، كثلثة أولاد ثلاث أخوات متفرقات ، أو يكون الكل أولاد ذي الرحم كبنت بنت أخ ، وابن بنت أخ آخر ، أو يكون البعض ولد العصبية ، والبعض الآخر ولد صاحب الفرض ، كثلث بنات ثلاثة إخوة متفرقين ، فأبويوسف رحمه الله تعالى يعتبر الأقوى في القرابة ، فعنده يجعل المال أولا لأولاد بني الأعيان ، ثم لأولاد بني العلات إن لم يوجد أولاد بني الأعيان ، ثم لأولاد بني الأخياف إن لم يوجد أولاد بني العلات ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

٩١ - وإن لم يوجد الأقوى بأن يتساووا في القوة ، يقسم المال بين أبدانهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، ومحمد رحمه الله تعالى يقسم المال على الإخوة والأخوات ، كما لو كانوا هم الورثة دون فروعهم ، مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول ، وهو الظاهر من قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ثم يقسم ما أصاب كل فريق من تلك الأصول بين فروعهم ، كما تقرر في المصنف الأول ، مثال ذلك : لو ترك ثلاث بنات إخوة متفرقين وثلاث بنين وثلاث بنات من أخوات متفرقات بهذه

الصورة :

ميت

- ١ - بنت أخ لأبوين
- ٢ - ابن وبنت أخت لأبوين
- ٣ - بنت أخ لأب
- ٤ - ابن وبنت أخت لأب
- ٥ - بنت أخ لأم
- ٦ - ابن وبنت أخت لأم

عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقسم كل المال بين فروع بني الأعيان ، ثم بين فروع بني

الحال والخاله واحد وهو الأم . ومتى اتفق الأصل فالعبرة في القسمة بالأشخاص عند الجميع .

٩٤ - وإن اختلفت جهة قرابتهم ، بأن كانت قرابة بعضهم من جانب الأب ، وقرابة بعضهم من جانب الأم فلا اعتبار لقوة القرابة . فإذا ترك الميت عمة شقيقة وخاله لأم ، أو خالا شقيقا وعمه لأم ، فالثلثان - وهو نصيب الأب - لقرابة الأب ، والثلث - وهو نصيب الأم - لقرابة الأم .

كيفية توريث أولاد الصنف الرابع :

٩٥ - الحكم السابق في توريث الصنف الرابع لا يسري على أولادهم ، لأن أولى الأولاد بالميراث أقربهم إلى الميت من أي جهة كان ، فبنت العمة أو ابنتها أولى من بنت بنت العمة وابن بنتها ، لأنها أقرب إلى الميت .

وإن استوتوا في القُرب إلى الميت ، وكانت جهة قرابتهم متحدة ، بأن تكون قرابة الكل من جانب أبي الميت ، أو من جانب أمه ، فمن كان له قوة القرابة فهو أولى بالإجماع عن ليس له قوة القرابة ، فإذا ترك الميت ثلاثة أولاد عمت متفرقات ، كان المال كله لولد العمة الشقيقة ، فإن لم يوجد فلولد العمة لأب ، فإن لم يوجد فلولد العمة لأم ، والحكم كذلك في أولاد أخوال متفرقين ، أو خالات متفرقات .

٩٦ - وإن استوتوا في القرابة بحسب الدرجة وقوة القرابة ، وكانت جهة القرابة متحدة ، بأن يكونوا كلهم من جهة أبي الميت أو جهة أمه ، فولد العمة أولى من غيره ، كبنت العم وابن العمة الشقيقة ، أو لأب ، أو لأم ، فالسالم كله لبنت

سبق ، فتصح هذه المسألة عند محمد رحمه الله تعالى من تسعة ، ثلاثة منها لفروع بني الأخياض الثلاثة بالسوية ، وثلاثة لبنت الأخ لأبوين ، وثلاثة لولدي الأخت لأبوين ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

الصنف الرابع :

٩٧ - هو الذي ينسب إلى أحد جددي الميت أو جدتيه ، وهم العمت على الإطلاق ، والأصام لأم ، والأخوال والخالات مطلقا .

والحكم فيهم : أنه إذا انفرد واحد منهم استحق المال كله ، لعدم المزاحم . فإذا ترك الميت عمة واحدة ، أو عمًا واحدًا لأم ، أو خالا واحدًا ، أو خالة واحدة ، كان المال كله للواحد المنفرد كما هو الحكم في كل الأصناف .

فإذا اجتمعوا ، وكانوا من جانب واحد ، كالأصام لأم ، والعمات ( فإنهم من جانب الأب ) ، أو الأخوال والخالات ( فإنهم من جانب الأم ) ، فالحكم فيهم : أن الأقوى منهم في القرابة أولى بالميراث إجماعا ، فمن كان شقيقا فهو أولى من كان لأب . ومن كان لأب فهو أولى من كان لأم . ولا فرق بين أن يكون الأقرب ذكرا أو أنثى ، فعمة شقيقة أولى من عمة لأب أو عمة لأم أو عم لأم ، لقوة قرابتها ، وكذا الحال أو الخالة لأب وأم أولى بالميراث .

٩٨ - وإن كانوا ذكورا وإنثاء ، واتحدت جهة القرابة ، واستوت قرابتهم في القوة ، بأن يكونوا كلهم أشقاء أو لأب أو لأم ، كان للذكر مثل حظ الأنثيين ، كعم وعمة كلاهما لأم . أو خال وخاله كلاهما شقيق ، أو لأب ، أو لأم ، لأن العم والعمة متحدان في الأصل الذي هو الأب ، وكذلك أصل

كما هو الحال في الصنف الأول وهكذا .<sup>(١)</sup>  
هذه هي أحكام توريث ذوي الأرحام في  
مذهب أهل القربة .

#### مذهب أهل التنزيل :

٩٨ - معنى التنزيل : أن من أدلى من ذوي  
الأرحام إلى الميت يوارث قام مقام ذلك الوارث ،  
فولد البنات ، وولد بنات الابن ، وولد الأخوات  
مطلقا كأمهاتهم . وبنات الإخوة وبنات الأعمام  
الأشقاء ، أولاد ، وبنات بنهم ، وأولاد الإخوة  
من الأم ، وأولاد الأعمام لأم آبائهم . ومن  
القائلين به علقة الشعبي ومسروق ونعيم بن حماد  
وأبو نعيم وأبو عبيدة القاسم بن سلام .

وقد ذهب إليه الإمام الشافعي والإمام أحمد في  
الرواية الأخرى عنه ، واستثنيا من هذا الأصل  
مسائلتين :

١ - إنها نزلت الحال والحالة ولو من جهة الأب منزلة  
الأم على الأصح ، ونزلا جد الميت لأم منزلة الأم  
على الأصح .

٢ - نزلا الأعمام لأم والعمة مطلقا منزلة الأب على  
الأصح .

وقد رجح الإمامان مذهب أهل التنزيل ، لأنه  
مذهب الصحابة ومن بعدهم من القائلين بتوريث  
ذوي الأرحام ، فلوترك الميت بنت بنت ، وبنت  
بنت ابن ، فعلى مذهب أهل التنزيل المال بينهما :  
ثلاثة أرباعه لبنت البنت ، وربعه لبنت بنت الابن  
فرضا ورثا .

العم ، لأنها ولد العصة ، دون ابن العمة ، لأنه  
ولد رحم .

وإن كان العم أو العمة شقيقا ، والآخر لأب ،  
كان المال كله لبنت العم الشقيق ، لقوة القربة ،  
فلوترك الميت ابن عمة شقيقة ، وبنت عم لأب ،  
فالمال كله لابن العمة الشقيقة في ظاهر الرواية عند  
الحنفية ، لقوة قرابته دون بنت العم ، وإن كانت  
بنت وارث .

وقال بعض مشايخ الحنفية ، بناء على رواية  
غير ظاهرة ، المال كله في الصورة المذكورة لبنت  
العم لأب ، لأنها ولد العصة ، بخلاف ابن  
العمة ، فإنه ولد ذات رحم .

٩٧ - وإن استسروا في القرب ، واختلفت جهة  
قرابتهم ، بأن كان بعضهم من جهة الأب ،  
وبعضهم من جهة الأم ، فلا اعتبار لقوة القربة ولا  
لولد العصة في ظاهر الرواية ، فلا يكون ولد العمة  
الشقيقة أولى من ولد الحال الشقيق أو الحال  
الشقيقة ، لعدم اعتبار قوة قرابة ولد العمة . وكذا  
بنت العم الشقيق ليست أولى من بنت الحال أو  
الحالة الشقيقة ، لعدم اعتبار كون بنت العم ولد  
عصة ، لكن يقسم الميراث باعتبار الثلثين لقرابة  
الأب ، والثلث لقرابة الأم ، لقيام قرابة الأب  
مقامه وقرابة الأم مقامها .

ثم عند أبي يوسف ما أصاب كل فريق من جهة  
الأب أو جهة الأم ، يقسم على أشخاص فروصهم  
مع اعتبار عدد الجهات في الفروع .

وعند محمد يقسم المال على أول بطن يختلف  
فيه ، مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول

(١) السراجية ص ٢٦٥ ، ٣٠٠ ، والمذهب الفاضل ١٥/٢ وما  
يتمعا .

وينت ابن أخ، فالميراث بينهما سواء، وذلك لأن السبب الموجب للميراث هو الرحم، وهي متحققة في الجميع من غير تفرقة، وتحققها في الجميع بقدر مشترك، فثبت الميراث للجميع بالتساوي. ولقد كان من أنصار هذا الرأي حسن بن ميسرون بن ذراح، ولم يأخذ هذا الرأي أحد من أصحاب المذاهب المشهورة. <sup>(١)</sup>

إرث ذوي الأرحام مع أحد الزوجين :

١٠١ - لا خلاف بين من ورثوا ذوي الأرحام في أنهم إذا اجتمعوا مع أحد الزوجين فلكل منها نصيبه كاملاً، فلا يحجب الزوج من النصف إلى الربع، ولا تحجب الزوجة من الربع إلى الثمن بأحد من ذوي الأرحام. وذلك لأن فرض الزوجين ثبت بالنص، وإرث ذوي الأرحام غير منصوص عليه فلا يمارسه. وسابقي بعد فرض أحد الزوجين يكون للوي الأرحام.

١٠٢ - لكن اختلف في كيفية توزيعهم : فقال أهل القرابة : يخرج نصيب الزوج أو الزوجة أولاً، ثم يقسم الباقي على ذوي الأرحام، كما يقسم على الجميع لو انفردوا.

ولأهل التنزيل مذهبان : أصحابهما ما قاله أهل القرابة : روي عن الإمام أحمد : أنهم يرثون ما فضل كما يرثون المال إذا انفردوا، وهذا قول أبي عبيد ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤي وعامة من ورثهم.

والمذهب الثاني : أن الباقي بعد فرض أحد الزوجين يقسم بينهم على نسبة سهام الذين يدلي

٩٩ - ومذهب أهل التنزيل كمذهب أهل القرابة في أن من انفرد من ذوي الأرحام يأخذ جميع التركة، ذكراً كان أو أنثى.

لكن الفرق بين المذهبين يظهر في اجتماع ذوي الأرحام، فأهل التنزيل حينئذ يجعلون الفروع قائمين مقام أصولهم، ويأخذون أنصبتهم. فإن أدلوا بعاصب أخذوا نصيبه تعصياً. وإن أدلوا بذئ فرض أخذوا نصيبه فرضاً ورداً، ويقسم على الجميع بالتساوي بين الذكر والأنثى عند الإمام أحمد، لأنهم يرثون بالرحم المجرد، فيستون كأولاد الأم. ومذهب الإمام الشافعي إلى أن الذكر يأخذ مثل حظ الأنثيين.

ففي بنت بنت، وابن، وبنت من بنت أخرى، إذا رفعوا درجة صاروا في منزلة بنتين، فتكون التركة منصفة، تأخذ بنت البنت نصفها، ويأخذ الابن والبنت النصف الآخر، فتصح المسألة من أربعة على مذهب الإمام أحمد. وعند الإمام الشافعي تصح من ستة، لأن أصل المسألة ثلاثة. وذلك في غير أولاد الأم لأنهم متساوون في النصيب بالنص. <sup>(١)</sup>

مذهب أهل الرحم :

١٠٠ - هم الذين يسوون بين ذوي الأرحام في التوريث، فلا يفرقون بين صنف وصنف، ولا بين درجة ودرجة، ولا بين قرابة قوية وأخرى ضعيفة.

فلو كان للمتوفى بنت أخت، وبنت بنت، فإن الميراث بينهما على السواء، ولو ترك ابن أخت،

(١) الملأب القاطن ١٨/٢ وما بعدها.

(١) البسوط ٣٠/٤ ط دار المعرفة.

بأنقواهما . فإذا ماتت امرأة عن ابن ، هو ابن ابن عم . فإن التركة تكون له باعتباره ابناً ولا شيء له بالقرابة الأخرى ، لأن البنية مقدمة على العمومة .

فإذا اختلفت جهتا إرث تقتضي كل منهما الميراث ، ورث بالجهتين . فإذا مات شخص عن أخوين لأم ، أحدهما ابن عم شقيق . فإن للأخوين لأم الثلث فرضاً مناصفة بينهما ، والباقي ينسرد به الأخ لأم الذي هو ابن عم شقيق باعتباره عاصباً فيأخذ الباقي .

وقد يحجب الشخص عن الميراث بإحدى الجهتين فيرث بالأخرى ، لعدم وجود حاجب له فيها ، كما إذا توفي عن بنت ، وابني عم شقيق أحدهما أخ لأم ، فإن للبنت النصف فرضاً ، والباقي لابني العم الشقيق تعصيباً مناصفة بينهما ، ولا شيء لابن العم الثاني باعتباره أخاً لأم ، لأنه محجوب بالبنت .

#### ميراث الخنثى :

١٠٤ - الخنثى لغة : من له ما للرجال والنساء جميعاً ، جمعه خنثاء وخنث . والخنث ككتف من فيه انخنث ، أي تكسر وتثن . وقد خنث كفرح وانخنث<sup>(١)</sup> .

وفي الاصطلاح : من له آلة الرجال وآلة النساء معاً . أو ليس له شيء منها أصلاً ،<sup>(٢)</sup> فقد سئل الشعبي عن ميراث مولود ليس له شيء من الألتين ويخرج من ممرته شبه بول غليظ ، فاعتبره أنثى .

بهم ذوو الأرحام من الورثة مع أحد الزوجين ، وهذا قول يحيى بن آدم وضارر . ويعرف القائلون بالأول بأصحاب : ( اعتبار ما بقي ) . والقائلون بالثاني بأصحاب : ( اعتبار الأصل ) . ولا خلاف في التوريث إذا كان ذوو الأرحام يدلون بلذي فرض فقط ، أو بعصبة فقط ، وإنما يقع الخلاف إذا كان بعضهم يدلي بعصبة ، وبعضهم يدلي بلذي فرض . فلو ماتت امرأة ، عن زوج ، وبنت بنت ، ونحالة ، وبنت عم شقيق أولاب . فعند أهل القرابة : للزوج النصف ، والباقي لبنت البنت وحدها . وعلى قول أهل التنزيل : للزوج النصف ، ولبنت البنت نصف الباقي ، وللنحالة سدس الباقي ، ولبنت العم الباقي . فتصح المسألة من اثني عشر : للزوج منها ستة ، ولبنت البنت ثلاثة ، وللنحالة واحد ، ولبنت العم اثنان . وعلى القول الثاني : إذا نزلوا حصل مع الزوج أم ، وعم ، وبنت بالتنزيل ، وهي في الحقيقة بنت ابن وهي كالبنات في التنزيل لا في الحجب ، فتكون المسألة من اثني عشر . يخرج نصيب الزوج أولاً الربع ، ثلاثة ، ثم يخرج تمام نصيب النصف للزوج لعدم الحجب الحقيقي ، فيبقى ستة ، تقسم على التسعة ، فتصح المسألة من ثمانية عشر ، للزوج تسعة ، ولبنت البنت ستة ، وللنحالة اثنان ، ولبنت العم واحد .<sup>(١)</sup>

#### الميراث من جهتين :

١٠٣ - قد يكون لأحد الورثة جهتان للميراث . فإذا كانت الجهتان معاً من طريق العصوبة ورث

(١) القاموس المحيط .  
(٢) شرح السراجية ص ٣٠٣ والمذهب الفاضل ٥٣/٢ ، والمغني ١١/٤ ط النار الأولى ، والرحية ص ٤١

(١) المذهب الفاضل ٥٠/٢ ، ٥١ ، والمغني ٩٣/٧ ط لنار الأولى .

أكثر ، وحكي ذلك عن الأوزاعي وأبي يوسف ومحمد . وتوقف في ذلك الإمام أبوحنيفة . ولم يعتبره الإمام الشافعي في أحد الوجهين عنه ، وإن استوى المقدار الخارج من المحلين فقال أبو يوسف ومحمد : لا علم لنا بذلك ، وقال الحنابلة : في هذه الحالة يكون مشكلا .

١٠٦ - فإن مات له من يرثه . فقال جمهور الفقهاء : يوقف الأمر حتى يبلغ ، فيتبين فيه علامات الرجال من نبات اللحية ، وخروج المني من ذكره ، وكونه مني رجل ، أو علامات النساء من الحيض ، والحبل ، وتفلك الثديين . وقد نص على ذلك الإمام أحمد في رواية الميموني .

فإن احتيج إلى قسمة الميراث أعطي هو بوقية الورثة اليقين ، ووقف الباقي إلى حين بلوغه ، فتعمل المسألة على أنه ذكر ثم على أنه أنثى ، ويدفع إلى كل وارث أقل النصيبين ، ويوقف الباقي حتى يبلغ .

١٠٧ - وإن مات قبل بلوغه ، أو بلغ مشكلا فلم تظهر فيه علامة ، ورث نصف ميراث ذكر ، ونصف ميراث أنثى عند الحنابلة ، وهو قول ابن عباس والشعبي وابن أبي ليلى وأهل المدينة ومكة والثوري والأوزاعي وشريك والحسن بن صالح وأبي يوسف وميموني بن آدم وضرار بن جرد ونعيم بن حماد . وورثه أبوحنيفة بأسوأ حالاته ، وأعطى الباقي لساير الورثة ، وأعطاه الإمام الشافعي ومن معه اليقين ، ووقف الباقي حتى يتبين الأمر أو يصطلح الورثة ، وبه قال أبو ثور

وهو ينقسم إلى مشكل وغير مشكل . فالذي يتبين فيه علامات الذكورية أو الأنوثة ، فيعلم أنه رجل أو امرأة فليس بمشكل ، إنما هو رجل فيه خلقة زائدة ، أو امرأة فيها خلقة زائدة .

١٠٥ - وحكمه في إرثه وسائر أحكامه : حكم ما ظهرت علاماته فيه . ويعتبر بمباله في قول الفقهاء ، قال ابن المنذر : أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن الخثي يورث من حيث يبول . فإن بال من حيث يبول الرجل فهو رجل ، وإن بال من حيث تبول المرأة فهو امرأة ، ومن روي عنه ذلك : علي ومعاوية وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأهل الكوفة وسائر أهل العلم .

وروي عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل عن مولود له قبل وذكر : من أين يورث ؟ قال : من حيث يبول . وروي أنه عليه السلام ( أتى بختي من الأنصار ) فقال : ( ورثوه من أول ما يبول منه ) . (١)

ولأن خروج البول أعم العلامات ، لوجودها من الصغير والكبير . وسائر العلامات إنما توجد بعذ الكبر مثل نبات اللحية ، وتفلك الثدي ( استدارته ) ، وخروج المني ، والحيض ، والحبل ، وإن بال منها جميعا اعتبر أسبقها عند جمهور الفقهاء .

فإن خرجا معا ولم يسبق أحدهما ، فقال الإمام أحمد في رواية : يرث من المكان الذي ينزل منه

(١) حديث « ورثوه من أول ... » من حديث ابن عباس ، أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس . وعنه البيهقي في سننه (٦/٢٦١) . ط حيدر أباد الدكن ( وقال : « الكلبي لا يصح به » . ولورده ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢٣٠) نشر المكتبة السلفية ) .



سنتين ولو بملكة مغزل » . <sup>(١)</sup> ومثل هذا لا يعرف قياسا بل سماعا من رسول الله ﷺ <sup>(٢)</sup>

ودليل الشافعية في أقصى المدة الاستقراء ، وأن عمر قال في امرأة المفقود : تبرص أربع سنين ، ثم تعتد بعد ذلك . وسبب التقدير بالأربع أنها نهاية مدة الحمل . <sup>(٣)</sup>

وقال ابن رشد : ( وهذه المسألة مرجوع فيها إلى العادة والتجربة . وقول ابن عبدالحكم أقرب إلى المعتاد . والحكم إنما يجب أن يكون بالمعتاد لا بالناذر ولعله أن يكون مستحيلا ) . <sup>(٤)</sup>

١١٠ - وإذا مات الإنسان عن حمل يرثه ، وقف الأمر حتى يتبين ، فإن طالب الورثة بالقسمة لم يعطوا كل المال بغير خلاف . ولكن يدفع إلى من لا ينقصه الحمل كل ميراثه ، ويدفع إلى من ينقص الحمل نصيبه أقله ، ولا يدفع إلى من يسقطه الحمل شيء .

١١١ - ويرث الحمل إذا ولد لأقل مدة الحمل . وكذلك يرث إذا ولد لأقصى مدة الحمل على الخلاف السابق . فإن ولد بعدها فلا يرث إلا باقرار الورثة .

(١) حديث « قالت عائشة رضي الله عنها : لا يبقى الولد في رحم أمه ... » أخرجه الدارقطني ٣/٣٢٢ - ط دار المعائن بالقاهرة ( بلفظ : « ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين ولا قدر ما يتحول ظل حود هذا المغزل » . وأخرجه الدارقطني بلفظ مقارب له وصححه البيهقي ٧/٤٤٣ - ط دائرة المعارف المطبوعة )

(٢) السراجية ص ٣١٤ ، ٣١٥

(٣) شرح الروض ٣/٣٩٣ ط المكتبة الإسلامية

(٤) ابن رشد ٢/٣٥٨ ط الحلبي . واللجنة ترى أن رأى ابن عبدالحكم أقرب إلى ما يقرره الطب ، ومثل هذه الأمور يرجع إلى أهل الخبرة .

وداود وابن جرير . وهناك أقوال شاذة غير هذه . <sup>(١)</sup>

١٠٨ - وإذا أخبر الحثي بحيض ، أو مني ، أو ميل إلى الرجال أو النساء ، فإنه يقبل قوله ، ولا يقبل رجوعه بعد ذلك إلا أن يظهر كذبه يقينا ، مثل أن يخبر بأنه رجل ، ثم تلد ، فإنه حينئذ يترك العمل بقوله السابق . <sup>(٢)</sup>

#### ميراث الحمل :

١٠٩ - الحمل من جملة الورثة إذا علم بأنه كان موجودا في البطن عند موت المورث وانفصل حيا . ويعلم وجوده في البطن إذا جاءت به لأقل مدة الحمل ، وهي ستة أشهر منذ موت المورث ، إذا كان النكاح قائما بين الزوجين ، لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر عند جميع الفقهاء .

وإن كانت معتدة ، وجاءت به لأقل من سنتين منذ وقوع الفرقة بموت أو طلاق بائن فهو من جملة الورثة ، وهذا هو مذهب الحنفية ، ورواية عن الإمام أحمد . وفي الأصح عنده أن أكثر مدة الحمل أربع سنين ، وذلك مذهب الإمام الشافعي ، وأحد قولين عند المالكية ، والقول الثاني عندهم : أن أكثر مدة الحمل خمس سنين . وقال محمد بن عبدالحكم من المالكية : سنة .

ودليل الحنفية في أكثر مدة الحمل حديث عائشة فإنها قالت : « لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من

(١) المغني ٧/١١٣ - ١١٥ ط المنار ، والسراجية ص ٣٠٤ وما بعدها ، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٤٣٥ وشرح

الرجية ص ٤١

(٢) السراجية ص ٣٠٦

واشترط الأئمة الثلاثة أن تتم ولادته كله حيا .  
وتعترف حياته بالاستهلال صارخا . واختلف  
الفقهاء فيما سوى الاستهلال . فقالت طائفة : لا  
يرث حتى يستهل ، ولا يقوم غيره مقامه . ثم  
اختلفوا في الاستهلال ماهو ؟ فقالت طائفة : لا  
يرث حتى يستهل صارخا ، وهو المشهور عن الإمام  
أحمد ، وروي عن كثير من الصحابة والتابعين ،  
مستدلين بأن مفهوم قول النبي ﷺ : ( إذا استهل  
المولود ورث ) <sup>(١)</sup> أنه لا يرث بغير الاستهلال ،  
ولأن الاستهلال لا يكون إلا من حي . والحركة  
تكون من غير حي . وروي عن الإمام أحمد أنه  
قال : يرث السقط ويورث إذا استهل . فقيل له ما  
استهلاله ؟ قال : إذا صاح أو عطس أو بكى ،  
فعلى هذا كل صوت يوجد منه تعلم به حياته فهو  
استهلال ، وهذا قول الزهري والقاسم بن محمد ،  
لأنه صوت علمت به حياته فأشبهه الصراخ . وعن  
أحمد رواية ثالثة : إذا علمت حياته بصوت أو حركة  
أو رضاع أو غيره ورث وثبت له أحكام المستهل ،  
لأنه حي . وبهذا قال الثوري والأوزاعي والشافعي  
وأبو حنيفة وأصحابه . <sup>(٢)</sup>

الشرط الثاني : أن تأتي به في أثناء العدة ، فإن  
أقرت بانقضاء العدة ، وأنت به لأقل من ستة أشهر  
كذبت ، وورث ، وتبين أنها كاذبة في دعوى انقضاء  
العدة ، وإن لم تقر بانقضاء العدة وأنت به لتام أكثر  
مدة الحمل ، أو لأقل من ذلك ورث ، لأنه تبين أنها  
كانت عاقلة قبل الموت .

وإن آنت به لأكثر من تمام مدة الحمل - على

١١٢ - ويرث الحمل بشرطين :

الشرط الأول : أن يولد حيا ، حتى تعتبر حياته  
عند الولادة امتدادا لحياته في بطن أمه وديلا  
عليها . يقول الرموز عليه الصلاة والسلام : ( إذا  
استهل المولود ورث ) <sup>(١)</sup> وروي سعيد بن  
السيب عن جابر بن عبد الله والمسور بن غرمة  
قولهما : ( قضى رسول الله ﷺ : لا يرث الصبي  
حتى يستهل ) . <sup>(٢)</sup>

فإذا ولد ميتا بغير جنابة على أمه . ولم يكن  
هناك دليل على حياته فيها قبل ، لا يكون وارثا  
باتفاق الفقهاء ، لأن شرط الميراث حياة الوارث .  
وإذا نزل من بطن أمه بجنابة عليها فلا يرث أيضا  
عند جمهور الفقهاء ، لعدم وجود دليل على حياته ،  
وهذه الخفية إلى أنه يرث ، لأن الشارع اعتبره  
حيا قبل الجنابة ، إذ أوجب على الجاني ( الغرة )  
ووجوبها للجنابة على الحي دون الميت ، وكذلك  
يرث عندهم مورثه الذي مات ، وهو في بطن أمه ،  
ثم يرثه ورثته .

١١٣ - ويكفي عند الخنفية أن يخرج أكثر الحمل  
حيا . فإذا ابتدأ نزوله مستقيما برأسه وبقي حيا  
حتى خرج صدره كله ، أو ابتدأ نزوله منكوسا  
برجليه واستمر حيا حتى ظهرت سرتة ثم مات بعد  
ذلك ورث عندهم ، لأن للأكثر حكم  
الكل . <sup>(٣)</sup>

(١) حديث : إذا استهل المولود ورث ، أخرجه أبو داود ( ٨٧/٣ )  
- ط المطبعة الأنصارية بدلي ) ورواه البيهقي ( ٢٥٧/٦ ) - ط  
دائرة المعارف الشافعية .

(٢) حديث : لا يرث الصبي حتى يستهل ، أخرجه ابن ماجه  
( رقم ٢٧٥١ - ط عيسى الحلبي ) . من حديث جابر  
والمسور بن غرمة .

(٣) السراجية ص ٣٢١ ، ٣٢٢

(١) الحديث تقدم تقريره هامش ( ف ١١٣ )

(٢) المغني ١٩٧/٧ - ٢٠٠ ط لولي .

في الجملة ، وهو ولادة اثنين . وروى الخصاف عن أبي يوسف أنه يوقف نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما أكثر ، وعليه الفتوى . وذلك لأن المعتاد الغالب ألا تلد المرأة في بطن واحد إلا ولدا واحدا فينبى عليه الحكم ما لم يعلم خلافه .

١١٥ - وذكر في فتوى أهل سمرقند : أن الولادة إن كانت قريبة توقف القسمة لوجود الحمل ، إذ لو عجلت فربما لغت بظهور الحمل على خلاف ماقدّر ، وإن كانت بعيدة لم توقف ، لأن في ذلك إضراما لباقي الورثة ، ولم يعين للقرب مدة بل أحيل على العادة . وقيل : هو مادون الشهر . وعلى رواية أبي يوسف يأخذ القاضي من الورثة كفيلا على ما إذا كان الحمل أكثر من واحد .<sup>(١)</sup>

ومذهب الإمام أحمد وهو إحدى الروايتين عن كل من أبي يوسف ومحمد - كما تقدم - أنه يوقف للحمل نصيب ذكرين أو اثنتين أيهما أكثر . ولعل ذلك بأن ولادة التوأمين كثيرة معتادة ، وما زاد عليها فنادر لا يبنى عليه حكم . والقاعدة بالنسبة لحجز نصيب ذكرين أو اثنتين أيهما أكثر . أنه متى زادت الفروض على الثلث فميراث الإناث أكثر ، لأنه يفرض لهن الثلثان ، ويدخل النقص على الكل بالمحاصة ، وإن نقصت عنه كان ميراث الذكور أكثر ، وإن استوت كابوين وحمل ، استوى ميراث الذكور والأنثيين .

الخلاف المتقدم - فلا يرث ، لأنه تبين أنها علقت به بعد الوفاة .

١١٤ - وإذا أريد تقسيم تركه الميت الذي في ورثته حمل ، أوقف له عند أبي حنيفة نصيب أربعة بنين أو نصيب أربع بنات أيهما أكثر . ويعطى بقية الورثة أقل الأنصباء . وهو مذهب المالكية ، ومقابل الأصح عند الشافعية ، إذ الأصح أنه لا ضبط له . ومثال أكثرية نصيب البنين : إذا مات عن زوجة حامل وعم أو أخ . ومثال أكثرية نصيب البنات : إذا مات الميت عن زوجة حامل وأبوين ، فإن المسألة تكون من أربعة وعشرين ، فللزوجة الثمن ، وللأبوين السدس ، فيبقى ثلاثة عشر ، وذلك للعصبات إذا قدر أربعة بنين ، وإذا قدرت أربع بنات فلهن الثلثان ( ستة عشر ) .

فإذا ظهر الحمل ، وزال الاشتباه ، فإن كان الحمل مستحقا لجميع الموقوف أخذه ، وانتهى الأمر . وإن كان مستحقا للبعض ف يأخذ الحمل هذا البعض ، ويقسم الباقي بين الورثة ، فيعطى لكل واحد منهم ما كان موقوفا من نصيبه .

ومذهب أبي حنيفة ومن معه هو مذهب شريك النخعي ، فقد قال : رأيت بالكوفة لأبي إسماعيل أربعة بنين في بطن واحد . ولم ينقل عن المتقدمين أن امرأة ولدت أكثر من ذلك .

وعند محمد يوقف نصيب ثلاثة بنين أو ثلاث بنات أيهما أكثر . رواه عنه الليث بن سعد . وفي رواية أخرى عنه ، أنه يوقف نصيب ابنين أو بنتين أيهما أكثر ، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف . وذلك لأن ولادة أربعة في بطن واحد في غاية الندرة ، فلا يبنى عليه حكم بل يبنى على ما عتاد

(١) السراجية ص ٣١٧ ، ٣١٨ ، والرمهوني ٣٤٣/٨ ط بولاق ، وروضة الطالبين ٣٩/٦ ، والمطب الفاتح ٨٩/٢ .

ميراث المفقود :

١١٦ - المفقود لغة : هو المعلوم <sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح : هو الغائب الذي انقطع خبره ، ولا يدري حياته من موته . <sup>(٢)</sup> وفسره شمس الأئمة بأنه : اسم لموجود هوجي باعتبار أول حاله ، ولكنه كالميت باعتبار مآله . <sup>(٣)</sup> وقيل : إن هذا أحسن تعريف .

١١٧ - والحكم في ميراثه : أنه حي في حق ماله ، فلا يرث منه أحد ، وميت في مال غيره فلا يرث من أحد . وذلك لأن الأصل ثبوت حياته ما لم يظهر خلافه ، فاعتبر حيا استصحابا لحاله ، واستصحاب الحال حجة تدفع الاستحقاق ، ولذلك فلا يستحق أحد في ميراثه ، لاعتباره حيا ، ولا يستحق هو في ميراث غيره . ويوقف ماله حتى يصح موته ، أو يمضي عليه مدة لا يحيا إلى مثلها مثله ، وهذا مذهب مالك . والشافعي ، وأحد رأيين للحنفية .

١١٨ - واختلفت روايات الحنفية في المدة التي يحكم بعدها بموت المفقود . ففي ظاهر الرواية عندهم أنه إذا لم يبق أحد من أقرانه في بلده ، وقيل أقرانه في جميع البلاد . لكن الأول أصح ، لأن في العمل بالقول الثاني حرجا عظيما ، كما أن الأعمار تتفاوت بتفاوت الأقاليم .

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولادة المفقود . وقال محمد : مائة وعشر سنين . وقال أبو يوسف : مائة

وخمس سنين . وروى عنه مائة سنة . وقال بعضهم : تسعون سنة ، لأن الزيادة عليها في غاية الندرة فلا تنطبق بها الأحكام الشرعية ، لأنها تبنى على الأغلب . قال الإمام التمرثاشي : وعليه الفتوى . وذهب بعضهم إلى أنها سبعون سنة ، لما ورد في الحديث المشهور في أعمار هذه الأمة ( أعمار أمي مابين ستين إلى سبعين ) . <sup>(١)</sup> وقال بعضهم : مال المفقود موقوف إلى اجتهاد الإمام . ونقل عن شرح الفرائض العثمانية أن الإمام أبا حنيفة لم يقدر في ذلك تقديرا ، وفوض المدة إلى اجتهاد القاضي في كل عصر يحكم بموته في أي مدة يرى فيها مصلحة باجتهاده ، ويقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت وعليه الفتوى . <sup>(٢)</sup>

ولم يحدد المالكية مدة معينة بل قالوا : ( لا يقسم ورثة المفقود ماله حتى يأتي عليه من الزمن مالا يحيا إلى مثله ) . <sup>(٣)</sup>

وكذلك الشافعية ، فقد نصوا على أن : ( من أسر أو فقد وانقطع خبره ، ترك ماله حتى تقوم بينة بموته ، أو تمضي مدة يظن أنه لا يعيش فوقها ، ولا تتقدر بشيء على الصحيح ، فيجتهد القاضي ويحكم بموته ) ( وقيل تقدر ) بسبعين وثمانين وتسعين وبمائة وعشرين ) . <sup>(٤)</sup>

١١٩ - أما الحنابلة فقالوا : ( إن المفقود نوعان :

(١) حديث « أصهار أمي ... » أخرجه الترمذي ( ٦٧٣/٦ ) و ٥٣٧/٩ - نشر المكتبة السلفية ( وقال : حسن قريب » . وحسنه ابن حجر في فتح الباري ( ١١/٢٤٠ - ط السلفية ) .

(٢) السراجية وحاشية الفتاوى ص ٣٢٦ - ٣٢٨

(٣) الخطب ٢٣/٦ ط مكتبة النجاش

(٤) الشرواني على التحفة ٤٧/٦ ، ٤٣ ، بتصرف يسير .

(١) القلموس

(٢) السراجية ص ٣٢٦

(٣) حاشية الفتاوى ص ٣٢٦

يعلم خبره ، رد الموقوف إلى ورثة موروث المفقود .  
واتفق الفقهاء على أنه لا يرث المفقود إلا  
الأحياء من ورثته يوم قسم ماله ، لا من مات قبل  
ذلك ولو بيووم .

١٢١ - واختلفوا فيمن مات وفي ورثته مفقود ،  
فمذهب الإمام أحمد وأكثر الفقهاء : أنه يعطى كل  
وارث من ورثته نصيبه المتيقن ، ويوقف الباقي  
حتى يتبين أمره ، أو تمضي مدة الانتظار . وذلك  
إذا كان وجود المفقود ينقص أنصبه الورثة  
الأخرين ، فإن كان يحجبهم حجب حرمان فلا  
يعطى أحد منهم شيئاً من التركة ، بل توقف كلها  
حتى يتبين موته أو حياته .<sup>(١)</sup>

ميراث الأسير :

١٢٢ - الأسير لغة : الأخيذ والمقيد  
والمسجون .<sup>(٢)</sup>

وفي الاصطلاح : يطلق على كل من أخذ سواء  
شد أو لم يشد .<sup>(٣)</sup>

١٢٣ - والحكم فيه أنه إذا علمت حياته فإنه  
يرث .<sup>(٤)</sup>

فإن فارق دينه فحكمه حكم المرتد ، إذ لا فرق  
بين أن يرتد في دار الإسلام ، ثم يلحق بدار  
الحرب ، وبين أن يرتد في دار الحرب ، ويقيم  
فيها ، فهو في الحالين يصير حريباً .  
فإذا لم تعلم رده ولا حياته ولا موته فحكمه

النوع الأول : من كان الغالب من حاله الهلاك ،  
وهو من يفقد في مهلكة كالذي يفقد بين الصفيين ،  
أو في مفازة يهلك فيها الناس ، أو يفقد من بين  
أهله ، أو يخرج لصلاة العشاء أو غيرها من  
الصلوات ، أو لحاجة قريبة فلا يرجع ولا يعلم  
خبره ، فهذا ينتظر به أربع سنين ، فإن لم يظهر له  
خبر قسم ماله ، واعتدت امرأته عدة الوفاة ،  
وحلت للأزواج . ونص عليه الإمام أحمد ، وهو  
اختيار أبي بكر . وذكر القاضي : أنه لا يقسم ماله  
حتى تمضي عدة الوفاة بعد أربع سنين . لأنه  
الوقت الذي يساح لمرأته التزوج فيه ، والأول  
أصح ، لأن العدة إنما تكون بعد الوفاة . فإذا  
حكم بوفاته فلا وجه للموقف عن قسم ماله .

النوع الثاني : من ليس الغالب من حاله  
الهلاك ، كالمسافر لتجارة ، أو طلب علم ، أو  
سياحة ونحو ذلك ، ولم يعلم خبره ، ففيه روايتان :  
إحدهما : لا يقسم ماله ، ولا تتزوج امرأته ،  
حتى يتيقن موته ، أو يمضي عليه مدة لا يعيش  
لمثلها ، وذلك مرجعه اجتهاد الحاكم . قال  
صاحب المغني : ( لأن الأصل حياته ، والتقدير لا  
يصار إليه إلا بتوقيف ، ولا توقيف هنا ، فوجب  
التوقف عنه ) .

الرواية الثانية : أنه ينتظر به تمة تسعين سنة  
منذ ولد ، لأن الغالب أنه لا يعيش أكثر من  
هذا .<sup>(٥)</sup>

١٢٠ - ويوقف للمفقود حصته من مال موروثه  
الذي مات في مدة الانتظار ، فإن مضت المدة ، ولم

(١) السراجة ص ٣٢٩ ، والمطاب ٦/٢٣٣ ، والتحفه

٤٤/٦ ، والمغني ٦/٢٠٥ - ٢٠٨

(٢) القاموس

(٣) السراجة ص ٣٣٥

(٤) المغني ٧/١٣١ ط التار .

(٥) مطالب أولي النهى ٤/٦٣٠ ، وكشاف الفتاوى ٤/٣٩١

موت صاحبه ، وذلك مشكوك فيه ، فلا يثبت الحرمان بالشك إلا فيما ورث كل واحد منهما من صاحبه لأجل الضرورة ، لأنه إذا أعطينا أحدهما ميراث صاحبه فقد حكمنا بحياته فيما ورث من صاحبه ، ومن ضرورته الحكم بموت صاحبه قبله ، ولكن الثابت بالضرورة لا يعدو موضع الضرورة ، وقد تحققت الضرورة فيما ورث كل منها من صاحبه ، وفيما سوى ذلك يتمسك بالأصل ، وذلك عملاً بالقاعدة القائلة : ( إن اليقين لا يزول بالشك ) . وهي أصل لأحكام كثيرة .

ووجه قول المانحين من الميراث أن سبب استحقاق كل منهما ميراث صاحبه غير معلوم يقينا ، والاستحقاق ينبي عن السبب ، فلم يتيقن السبب لا يثبت الاستحقاق ، وفي الفقه أصل كبير : أن الاستحقاق لا يثبت بالشك .<sup>(١)</sup>

ميراث ولد الزنى :

١٢٥ - ولد الزنى : وهو الولد الذي تأتي به أمه نتيجة ارتكابها الفاحشة . والحكم : فيه ثبوت نسبه من أمه ويرث بجهتها فقط ، لأن صلته بها حقيقة مادية لا شك فيها ، أما نسبه إلى الزاني فلا يثبت عند جمهور الفقهاء ولو أقرب بنوته له من الزنى ، لأن النسب نعمة ، فلا يترتب على الزنى الذي هو جريمة ، فإذا لم يصرح بأنه ابنه من الزنى ، وكانت أم الولد غير متزوجة ، وتحققت شروط الإقرار ثبت نسبه منه حملاً لحاله على الصلاح ، وعملاً بالظاهر . وإذا مات أحدهما ورثه الآخر .<sup>(٢)</sup>

حكم المفقود ، على التفصيل والخلاف الذي سبق ( ف / ١٢١ ) . فإن ادعى ورثته أنه ارتد في دار الحرب لم يقبل ذلك إلا بشهادة مسلمين عدلين ، لأن إسلامه كان معلوماً باستصحاب الحال ، فلا يحكم عليه بعدمه بشهادة غير المسلم ، لأن شهادة غير المسلم على المسلم لا تقبل في الأمور الجزئية ، فعدم قبولها في أمر الدين الذي هو أعظم الأمور من باب أولى . فإن جاء بعد القضاء برده ، وأنكر الردة فلا ينقض القاضي حكمه ، فلا يرد عليه امرأته ولا ماله إلا ما كان قائماً بعينه في يد وارثه ، كما في المرتد المعروف إذا جاء ثانياً .<sup>(١)</sup>

ميراث الغرقى والحرقى والغدقى :

١٢٤ - قال السرخسي : اتفق أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم في الغرقى والحرقى إذا لم يعلم أيم مات أولاً أنه لا يرث بعضهم من بعض ، وإنما يجعل ميراث كل واحد منهم لورثته الأحياء ، وبذلك قضى زيد في قتلى الیسامة ، وفيمن مات في طاعون عمواس ، وفي قتلى الحرة ، ونقل عن الإمام علي في قتلى الجمل وصفين ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وبه أخذ جمهور الفقهاء .

وروي عن علي وابن مسعود في رواية أخرى : أن بعضهم يرث من بعض إلا فيما ورث كل واحد منهم من صاحبه ، لأن سبب استحقاق كل واحد منهم ميراث صاحبه معلوم ، وهو حياته ، وصيب الحرمان مشكوك فيه ، فيجب التمسك بحياته حتى يأتي يبين آخر ، وسبب الحرمان موته قبل

(١) المبسوط ٢٧/٣٠ - ٢٨ ط دار للمجلة بتصرف يسير

(٢) تبين الحقائق ٢٤١/٦

(١) السراجية ص ٣٣٥ - ٣٣٧

وذهب إسحاق بن راهويه ، وابن تيمية وغيرهما إلى ثبوت نسب ولد الزنى من الزاني بغير صاحبة فراش الزوجية ، لأن زناه حقيقة ثابتة ، فكما ثبت نسبه من الأم يثبت نسبه من الزاني ، كيلا يضيع نسب الولد ، ويصيبه الضرر والعار بسبب جريمة لم يرتكبها ، والله تعالى يقول : ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) .<sup>(١)</sup> ومقتضى هذا الرأي أن التوارث يثبت بينهما ، لأن التوارث فرع ثبوت النسب ، وهم يشترطونه على الوضع المذكور .

ميراث ولد اللعان والمتلاعنين :

١٢٦ - ولد اللعان لا توارث بينه وبين الملاعن عند الحنفية وباقي المذاهب الأربعة . قال ابن قدامة : إذا لاعن الرجل امرأته ، ونفى ولدها ، وفرق الحاكم بينهما ، انتفى ولدها عنه ، وانقطع تمصيه من جهة الملاعن ، فلم يرثه هو ولا أحد من عصبته ، وترثه أمه ، وذوو الفروض منه فروضهم ، وينقطع التوارث بين الزوجين ، ولا نعلم بين أهل العلم في هذا خلافا .

وأما إن مات أحدهم قبل تمام اللعان الزوجية ، ورثه الآخران في قول الجمهور .

وقال الشافعي رحمه الله : إذا أكمل الزوج لعانه لم يتوارثا . وقال مالك : إن مات الزوج بعد لعانه . فإن لاعنت المرأة لم ترث ولم تحم . وإن لم تلacen ورثت وحدها . وإن ماتت هي بعد لعان الزوج ورثها في قول جميعهم إلا الشافعي .

وإن تم اللعان بينهما فمات أحدهما قبل تفريق

الحاكم بينهما ففيه روايتان :

أحدهما : لا يتوارثان . وهو قول مالك وزفر ، وروي نحو ذلك عن الزهري وربيعة والأوزاعي ، لأن اللعان يقتضي التحريم المؤبد ، فلم يعتبر في حصول الفقرة به التفريق بينهما كالرضاع . والرواية الثانية : يتوارثان ما لم يفرق الحاكم بينهما ، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه ، لأن النفي ﷻ فرق بين المتلاعنين ، ولو حصل التفريق باللعان لم يحتج إلى تفريقه .

وإن فرق الحاكم بينهما قبل تمام اللعان لم تقع الفقرة ، ولم ينقطع التوارث في قول الجمهور .

وقال أبوحنيفة وصاحبه : إن فرق بينهما بعد أن تلacen ثلاثا وقعت الفقرة ، وانقطع التوارث ، لأنه وجد منها معظم اللعان ، وإن فرق بينهما قبل ذلك لم تقع الفقرة ولم ينقطع التوارث .<sup>(١)</sup>

وروي عن الشيخ أبي محمد من الشافعية أن التوارث لا ينقطع باللعان بين الولد والملاعن .

استحقاق المقر له بالنسب على الغير :

١٢٧ - إذا لم يوجد أحد من الورثة السابق ذكرهم بترتيبهم ، فإن المال يشول إلى بيت المال على رأي ، أو إلى المقر له بالنسب على الغير ، أو الموصى له بأكثر من الثلث حسب الخلاف السابق ذكره .

١٢٨ - والإقرار بالنسب قسمان ، الأول : إقرار بنسب على المقر ، وهو الإقرار بأصل النسب :

(١) المغني ١/٢١١ - ١٢٢ ، والمبسوط ٢٩/١٩٨ ط دار المعرفة ، وروضة الطالين ٦/٤٣ ط المكتب الإسلامي ، ومنع الجليل ٤/٧٥٢

كان لا يثبت نسبه فلا يرث . والقول الآخر إنه يلزمه ، والقدر الذي يجب عليه دفعه ديانة فيه الرجحان السابقان .

١٢٩ - وإذا ترك المتوفى ابنا واحدا فأقرباؤه له فلا يثبت نسب المقر له بالإقرار ، لأن نصاب الشهادة لم يتم ، ولكن يشاركه في الميراث ، وعليه أن يدفع له نصف ما في يده . وعن الشافعي قولان : أحدهما أنه لا يثبت النسب ولا يجب الميراث . والثاني يثبت النسب ويجب الميراث . والضابط عند الشافعية أن من يستحق المال كله ميراثا يثبت بإقراره النسب ويتبعه الميراث في الحكم .<sup>(١)</sup>

الموصى له بأكثر من الثلث ولا وارث له :

١٣٠ - إذا لم يوجد وارث للمتوفى حسبما سبق ، أو مقر له بالنسب على الغير ، كانت تركته كلها للموصى له بجميع المال عند الحنفية والحنابلة ، لأنهم يقدمونه هنا على بيت المال ، وإنما أجازوا الوصية في هذه الحالة ، لأن عدم تنفيذ الوصية فيما زاد عن الثلث كان لحق الورثة ، فإذا لم يوجد أحد منهم فقد زال المنع . أما المالكية والشافعية فلم ينهوا في هذه الحال لا يميزون الوصية بأكثر من الثلث لعدم وجود من له حق الإجازة .<sup>(٢)</sup>

البنوة والأبوة والأمومة مباشرة . فهذا النوع من الإقرار متى توافرت فيه الشروط التي ذكرها الفقهاء لصحته صح الإقرار ويثبت نسب المقر له بالبنوة أو الأبوة للمقر ، فيرثه بعد وفاته كسائر أبنائه ، ولا يجوز له الرجوع فيه .

الثاني : إقرار بنسب على غير المقر ، وهو الإقرار بقرابة يكون فيها واسطة بين المقر والمقر له ، كإقرار شخص لأخيه بأنه أخوه أو عمه أو جده ، فهذا النوع من الإقرار لا يثبت به النسب ، ويجوز الرجوع عنه ، ولكن يعامل المقر بمقتضى إقراره ، فيصح في حق نفسه في الأمور المالية متى تحققت شروط صحته ، إذ ليس فيه إلحاق ضرر بالغير .

فإذا توفي الميت عن ابنين ، وأقر أحدهما بثلث وأنكر الثاني . فقد قال مالك وأبو حنيفة وأحمد : إن للمقر له حقا على المقر ، فيشاركه في ميراثه ، لكن اختلفوا في القدر الذي يجب على المقر إعطاؤه للمقر له ، فقال مالك وأحمد : عليه أن يعطيه ما زاد عن نصيبه فيما لو ثبت نسب المقر له أي ثلث ما في يده . وقال الإمام أبو حنيفة : يعطيه نصف ما في يده ، لأن المقر بمقتضى إقراره يقول للمقر له : أنا وأنت سواء في ميراث أبينا ، وما أخذته المنكر ، فكانه تلف أو أخذته يد معتدية ، فنستوي فيما بقي وهو الذي بيدي .

واحتج مالك وأحمد بأن المقر أقر بالزائد عن ميراثه ، فلم يلزمه أكثر مما أقربه كما لو أقر له بشيء معين .

وذهب الشافعي إلى أنه لا يلزم المقر شيء قضاء . وهل يلزمه ديانة ؟ قولان : أصحهما لا يلزمه ، لأنه لا يثبت نسبه بهذا الإقرار ، وإذا

(١) ابن عابدين ٩٦٩/٢ ط أولى ، بداية المجتهد لابن رشد ٢٥٦/٢ ط الحلبي ، والروضة ٤٢٣/٤ ط المكتب الإسلامي والمغني ١٤٤/٧ - ١٤٦ ، والمذهب للشنكليزي ٣٥٣/٢ .

(٢) السراجية ص ٥٨ ، وبداية المجتهد ٣٣٦/٢ ط الحلبي ، ٣ ، وشرح روض الطالب ٣٣/٣ ط المكتبة الإسلامية ، ابن عابدين ٤١٧/٥ ، ٤١٨ ، ومتن الإرادات ٣٧/٢ ط دار العروبة .



التخارج :

١٣١ - التخارج لغة : أن يأخذ بعض الشركاء الدار، وبعضهم الأرض مثلاً .<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح : أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم ، سواء أكان الشيء المعلوم من تركة المورث أم من غيرها .

١٣٢ - حكمه : أنه جائز عند الحنفية والمالكية والشافعية في جميع الأحوال .

وأما الحنابلة فيجيزونه في الموارث القديمة ، أما في التركات الحاضرة ، فقد صرح الإمام أحمد بأنه يجوز إذا علم للطرفين ، أما إذا جهل صاحب الحق المتصالح عليه فيمتنع .

١٣٣ - وإذا كان في التركة ذهب وفضة ، أوهما معا فلا بد من مراعاة أحكام الصرف ، من وجوب التقابض في المجلس والمساواة إن تعينت . كما أنه عند التخارج تغتفر الجهالة فيه ، لأنه مبني على المسامحة .

وتفصيل أحكامه والخلاف فيه وتخريج مسائله في مصطلحه .<sup>(٢)</sup>

المناسخة :

١٣٤ - التناسخ لغة : التتابع والتداول ، ومنه تناسخ الورثة ، لأن الميراث لا يقسم على حكم

الميت الأول ، بل على حكم الثاني ، وكذا مابعده .<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح : انتقال نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة إلى من يرث منه .

١٣٥ - فإذا مات إنسان ولم تقسم تركته بين ورثته حتى مات بعضهم . فلا يخلو الحال من أحد أمرين :

إما أن يكون ورثة الثاني هم ورثة الأول . أو يكون من بينهم من لم يكن وارثاً للأول ، فإذا كان ورثة الثاني هم ورثة الأول فيكتفى بقسمة التركة بين الورثة الموجودين ، باعتبار أن المتوفى الثاني لم يكن حياً حين وفاة المتوفى الأول ، ولا داعي لقسمة التركة بين ورثة الأول ، ثم ورثة الثاني ، لأنهم لم يتغيروا .

١٣٦ - فلو مات شخص عن بنين وبنات من زوجة واحدة ، ثم مات أحدهم قبل قسمة التركة ، ولا وارث له سوى إخوانه الباقين ، فيكتفى بقسمة واحدة بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

١٣٧ - وأما إذا كان من ورثة المتوفى الثاني من لم يكن وارثاً للأول ، فإنه يجب قسمة تركة المتوفى الأول بين ورثته ، ثم يقسم نصيب الثاني بين ورثته حسب أحكام الميراث . وذلك كأن يموت إنسان عن ابنه وبنته ، ثم قبل قسمة التركة بينهما مات الابن عن : بنت وأخت ، فإن تركة الأول تقسم بين الابن والبنت ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم يقسم نصيب الابن بين بنته وأخته مناصفة بينهما ، وهكذا يكون الحكم في المناسخات .<sup>(٢)</sup>

(١) المصباح المنير  
(٢) السراجية ص ٢٥٩

(١) القاموس  
(٢) البصر الرائق ١٩٠/٥ ط العلمية ، المدوني ٤٦٨/٤ ، ٣١٥/٣ ، ونهاية المحتاج ٣٧٥/٤ ، والقليوبي ١٣٧/٣ ، والمغني ٥٤٤/٤ ط الرياض . والسراجية ٢٣٦-٢٣٧ ، والمبسوط ١٣٥/١٥ و ٦٠/٢

١٤١ - وإذا وجد واحد من أصحاب الفروض مع غيره من العصبات النسبية . فأصل المسألة مقام الكسر الاعتيادي الدال على فرض صاحب الفرض ، ولما كانت الفروض لا تتعدى الكسر الآتية :

النصف ، الربع ، الثمن ، الثلثان ، الثلث ، السدس  
 $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{8}$  ،  $\frac{2}{3}$  ،  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{6}$

فلا يخرج أصل المسألة في هذه الصورة عن مقامات هذه الكسور .

١٤٢ - وإذا وجد أصحاب فروض مختلفة وحدهم ، أومع غيرهم من العصبات النسبية ، فأصل المسألة المضاعف البسيط لمقامات الكسر الاعتيادية الدالة على الفروض ، وقد دل الاستقراء على أن المضاعف البسيط لمقامات الكسور في أي مسألة لا يخرج أولاً عن سبعة أعداد ، وهي : ( ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ ) .

١٤٣ - وإذا تبين أن المسألة عاتلة ، أو فيها رد ، يخرج أصل المسألة عن هذه الأعداد ، والخمسة الأولى من هذه الأعداد مأخوذة من مقامات الكسور الاعتيادية الدالة على الفروض ، والعدد ( ١٢ ) مأخوذة من اختلاط  $\frac{1}{4}$  بالنوع الثاني من الفروض وهو :

الثلثان      الثلث      السدس  
 $\frac{2}{3}$        $\frac{1}{3}$        $\frac{1}{6}$

حساب الموارث :

١٣٨ - إذا استحق التركة وارث واحد فلا حاجة إلى تقسيمها ، سواء أكان عاصباً ، أم صاحب فرض ، أم ذا رحم .

أما إذا تعدد الورثة فلا بد من تقسيم التركة بينهم ، فيأخذ كل وارث نصيبه الذي يستحقه منها ، ويلزم لتقسيم التركة على الورثة الأمور الآتية :

١٣٩ - أولاً : معرفة الفروض التي يستحقها أصحاب الفروض من الورثة في المسألة المعروضة . وتتوقف معرفتها على معرفة أحوال ذوي الفروض في الميراث مع غيرهم من الورثة .

١٤٠ - ثانياً : معرفة أصل المسألة المعروضة ، وهو أقل عدد يمكن أن تؤخذ منه سهام الورثة بدون كسر ، وهذا يختلف باختلاف من يوجد من الورثة . فإما أن يكون من العصبات النسبية ، أو من أصحاب الفروض ، أو مشتركاً . فإذا وجد عصب فقط يعتبر عدد رؤوسهم أصل المسألة ، فتقسم التركة عليهم بحسب عدد الرؤوس . ففي ثلاثة أبناء ، أو ثلاثة إخوة أشقاء ، أو لأب ، أصل المسألة ثلاثة ، وتقسم عليهم أثلاثاً ، يأخذ كل واحد ثلث التركة ، وكذلك إذا كانوا أكثر من ذلك . وإذا وجدت معهم أنثى معصية بهم ، عد كل ذكر بـ اثنتين من الإناث ، وتقسم التركة على عدد رؤوسهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، ففي ابنتين وثلاث بنات أصل المسألة سبعة ، لكل ابن سبعة ، ولكل بنت سبع . وفي ثلاثة إخوة أشقاء وأربع أخوات شقيقات . أصل المسألة عشرة ، لكل أخ عشرين ، ولكل أخت عشر .

١٤٦ - خامساً : معرفة مقدار نصيب كل وارث من التركة ، وهو النتيجة المقصودة من التركة . وهو الناتج من ضرب مقدار السهم الواحد من التركة في عدد سهام كل وارث .

ثم إذا جمعت سهام الورثة بعد معرفة عدد سهام كل وارث من أصل المسألة حسب الطريقة السابقة ، وقارنت مجموع تلك السهام بأصل المسألة ، فلا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة :

أ - أن يكون مجموع السهام مساوياً لأصل المسألة ، وحينئذ تكون المسألة عادلة ، لأن كل واحد من الورثة يأخذ نصيبه من التركة بلا زيادة ولا نقص ، كما في زوج ، وأخت شقيقة .

ب - أن يكون مجموع أصحاب الفروض أكثر من أصل المسألة ، وحينئذ تكون المسألة عاتلة ، كما في زوج ، وأختين شقيقتين ، أولاب .

ج - أن يكون مجموع سهام الفروض أقل من أصل المسألة ولم يوجد عاصب نسبي يستحق الباقي من التركة بعد سهام أصحاب الفروض ، ويقال للمسألة حينئذ فيها رد .

والأمران : الثاني والثالث ، وهما العول والرد ، بيانهما فيما سبق .

الملقبات من مسائل الميراث :

في الفرائض مسائل اشتهرت بألقاب خاصة لما تقرّر من القواعد والأحكام . منها ما اتفق الفقهاء على حكمها ، ومنها ما اختلفوا فيه :

١٤٧ - أولاً : المشتركة ، أوالخيارية ، أوالحجرية ، أواليمية :

وصورتها : امرأة ماتت وتركت زوجاً وأماً

وأما النوع الأول من الفروض فهو :

النصف	الربع	الثلث
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$

والعدد ( ٢٤ ) مأخوذ من اختلاط  $\frac{1}{8}$  بالنوع الثاني المذكور .

ويغني عما تقدم اعتبار العدد ( ٢٤ ) أصلاً لمسائل الموارث ، فذلك أيسر وأسهل .

ولا بد من معرفة أصل المسألة المعروضة ، حتى يمكن معرفة سهام كل وارث من الورثة المستحقين للتركة .

١٤٤ - ثالثاً : معرفة عدد سهام كل وارث من الورثة المستحقين للتركة . فإذا كان الوارث صاحب فرض ، فعدد سهامه من التركة هو الناتج من ضرب أصل المسألة في الكسر الدال على فرضه ، فإذا كان في المسألة أب وأم ، فإن الأم تستحق الثلث ، ويكون أصل المسألة هو ثلاثة ، وإذا كان عاصباً وبقي له شيء من التركة . فعدد سهامه هو الباقي من أصل المسألة بعد طرح مجموع أصحاب الفروض من أصل المسألة . فإن كان الورثة زوجة وأباً ، فأصل المسألة يكون أربعة ، لأن الزوجة لها الربع ، فيكون لها سهم ، وللاب الباقي ثلاثة أسهم .

١٤٥ - رابعاً : معرفة مقدار السهم الواحد من التركة ، وهو الناتج من قسمة التركة على أصل المسألة إن كان مجموع السهام مساوياً لأصل المسألة . ففي زوج ، وابن ، وبنت ، يكون أصل المسألة من أربعة : للزوج سهم ، وللبنت سهم ، وللابن سهمان .

بالتشريك : وهو « أي القول بالتشريك » المعنى الفقهي . فإن استحقاق الميراث باعتبار القرب والإدلاء . وقد استوتوا في الإدلاء إلى الميت بالأم ورجح الإخوة لأم وأب بالإدلاء إليه بالأب . فإن كانوا لا يتقدمون بهذه الزيادة ، فلا أقل من أن يستووا بهم ، وإنما لم يتقدموا لأن الإدلاء بالأب بسبب العصوية . واستحقاق العصابات متأخر عن الأب في حقهم . وإنما يبقى الإدلاء بقربة الأم ، وهم في ذلك سواء .

والقاتلون بالتشريك سواء في الميراث بالنسبة لأولاد الأم ، ولأولاد الأب والأم بين الذكر والأنثى ، لأن الميراث ثبت لهم باعتبارهم أولاد أم . والحكم فيهم المساواة . وذلك بعد قسمة الثلث بين الفريقين مناصفة .

١٤٩ - واستدلوا للقول بالتشريك بأدلة منها :

أولا : أنه لو كان بعض ولد الأم ابن عم يشارك بقربة الأم وإن سقطت عصوبته ، فبالأولى الأخ من الأبوين .

ثانيا : أنها فريضة جمعت ولد الأبوين وولد الأم ، وهم من أهل الميراث . فإذا ورث ولد الأم ورث ولد الأبوين كما لو لم يكن فيها زوج .

ثالثا : أن الإرث مبني على تقديم الأقوى على الأضعف . وأدنى أسوال الأقوى مشاركته للأضعف ، وليس في أصول الميراث سقوط الأقوى بالأضعف ، وولد الأب والأم أقوى من ولد الأم .<sup>(١)</sup>

١٥٠ - واستدل القائلون بعدم التشريك بأدلة منها :

وأخوين لأم ، أوأختين لأم ، أوأخاً وأختاً لأم ، وأخوين شقيقين ، فقد اختلف فيها الصحابة وفقهاء المذاهب .

فمذهب الإمام علي ، وأبي موسى الأشعري وأبي بن كعب : أن للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللأخوين لأم الثلث ، ولا شيء للإخوة لأب وأم . وهذا هو ما ذهب إليه الحنفية ، والإمام أحمد في الأصح عنه .

ومذهب عثمان وزيد : أنه يشرك بين الإخوة لأم والأشقاء ، فيقسم الثلث بين الجميع بالسوية ، كما يسوى بين الذكر والأنثى في النصيب . وهذا ما ذهب إليه شريح ، والثوري ، ومالك ، والشافعي .

وكان عمرو رضي الله عنه في رأيه الأول ينفي التشريك ، ثم رجع إليه ، وعن ابن عباس روايتان أظهرهما التشريك ، وعن ابن مسعود روايتان أظهرهما عدم التشريك .

١٤٨ - وتسمى هذه المسألة مسألة التشريك ، لمشاركة أولاد الأب والأم لأولاد الأم في الميراث . كما تسمى الحسارية والحجرية واليمنية أيضا . لأنه روي أنه لما استفتي عمر في المسألة ، أفتى بعدم مشاركة الإخوة لأب وأم للإخوة لأم في الميراث ، فقال له الإخوة لأب وأم : هب أن أبانا كان حمارا ، وفي رواية حجرا ملقى في اليم . ألسنا من أم واحدة ؟ فرجع عن رأيه الأول ، وأفتى بالتشريك . وقيل له : لقد أفتيت سابقا على غير ذلك . فقال : تلك على ما قفينا ، وهذه على ما نقضي .

قال صاحب المنسوط بعد أن أورد الرأي

(١) السراجية ص ٢٤١ - ٢٤٨

الغراوان ، أو الغريمتان ، أو الغريبتان ، أو العمريتان :

١٥١ - صورتها امرأة توفيت عن : زوج وأم وأب ، أو رجل توفي عن : زوجة وأم وأب .

فقد اتفق الأئمة الأربعة في الأولى على : أن للزوج نصف التركة ، وللأم ثلث الباقي بعد فرض الزوج . وفي الثانية : للزوجة الربع ، وللأم ثلث الباقي بعد فرض الزوجة ، وللأب في كل منها الباقي ، بعد فرض الزوج أو الزوجة وفرض الأم . ووجه ذلك : أن كل ذكر وأنتى يأخذان المال أثلاثا يجب أن يأخذ الباقي بعد فرض الزوجة كذلك ، كالأخ والأخت لغير أم . وبأن الأصل أنه إذا اجتمع ذكور وأنتى من درجة واحدة ، أن يكون للذكر ضعف ما للأنتى ، فلو جعل للأم ثلث كل التركة مع الزوج ، لفضلت على الأب ، ومع الزوجة لم يكن نصيب الأب ضعف نصيب الأم ، ولا يرد ما قاله بعضهم من أنها إذا اجتمعا مع الابن تساويا ، لأنهم إذا قالوا : الأصل كذا . فذلك لا ينافي خروج فرض عنه لدليل ، كما خرج عنه الإخوة لأم في تساوي نصيب الذكر بنصيب الأنتى .

وخالف ابن عباس فقال : للأم في الصورتين الثلث كاملا . واحتج بقوله تعالى : « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ » <sup>(١)</sup> ويقول : « ( الحفوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر ) » <sup>(٢)</sup> والأب في الصورة عصبه ، فله ما بقي بعد أصحاب الفروض . قال صاحب المغني - كما نقل عنه

أولا : قوله تعالى : ( وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَاةً أَوْ امْرَأَةً وَهُمَا أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ) <sup>(١)</sup> .

إذ لا خلاف في أن المراد بالآية أولاد الأم على الخصوص ، كما أجمع على ذلك المفسرون . ويدل عليه قراءة أبي وسعد بن أبي وقاص ( وله أخ أو أخت من أمه ) . فتشريك الأشقاء مع أولاد الأم مخالف لظاهر الآية ، ويلزم منه مخالفة الآية الأخرى ( فإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ) . <sup>(٢)</sup> ، إذ المراد من الإخوة في الآية كل الإخوة ، ماعدا إخوة الأم . وقد جعل الله فيها حظ الذكر مثل حظ الأنثيين . ولكن القائلين بالتشريك يسوون بين الذكر والأنتى وفي ذلك مخالفة لها .

ثانيا : قوله ﷺ : ( ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر ) <sup>(٣)</sup> وإلحاق الفرائض بأهلها يقتضي أن يكون لأولاد الأم في المسألة كل الثلث ، لأنهم من أصحاب الفروض ، فمشاركة الإخوة لأب وأم فيها مخالفة للحديث :

ثالثا : أن الإجماع انعقد على أنه لو كان في المسألة واحد من أولاد الأم ، وعدد كثير من الإخوة الأشقاء ، فإن رُسِدَ الأم يأخذ السدس ، وكل الإخوة يأخذون الثلث .

فإذا كان الواحد يفضلهم هذا الفضل ، فلم لا يجوز للأنثيين إسقاطهم .

(١) سورة النساء / ١٢

(٢) سورة النساء / ١٧٦

(٣) حديث تقدم ( هامش ف ٤ )

(١) سورة النساء / ١١

(٢) حديث تقدم ( هامش ف ٤ )

تقدم ذكرها، وهاتان المسألتان سبق ذكرهما أيضا لكن بغير تفصيل، مما دعا إلى إفرادهما ولاهيتهما .

الحرقاء :

١٥٤ - صورتها : أم وجد وأخت ، سميت خرقاء . لأن أقاويل الصحابة رضي الله تعالى عنهم تحقرتها . قال أبو بكر : للام الثلث ، والباقي للجد ، وقال زيد : للام الثلث ، والباقي بين الجد والأخت أثلاثا . وقال علي : للام الثلث ، وللأخت النصف ، والباقي للجد . وعن ابن عباس روايتان : في رواية للأخت النصف والباقي بين الأم والجد نصفان ، وفي رواية وهو قول عمر للأخت النصف ، وللأم الثلث ، والباقي للجد .

وتسمى عثمانية ، لأن عثمان انفرد فيها بقول خرق الأجماع فقال : للام الثلث ، والباقي بين الجد والأخت نصفان قالوا : وبه سميت خرقاء .

وتسمى مثلثة عثمان ، ومربعة ابن مسعود ، وخمسة الشعبي رضي الله تعالى عنهم ، لأن الحجاج سأله عنها فقال : اختلف فيها خمسة من الصحابة ، وإذا أضيف إليهم قول الصديق كانت مسدسة .

المروانية :

١٥٥ - صورتها : ست أخوات متفرقات وزوج ، للزوج النصف ، وللأختين لأبوين الثلثان ، وللأختين لأم الثلث ، وسقط أولاد الأب ، أصلها من ستة ، وتعود إلى تسعة ، سميت مروانية ، لوقوعها في زمن مروان بن الحكم ، وتسمى الغراء ، لاشتهارها بينهم .

صاحب العذب الفائق : والحجة مع ابن عباس لولا انعقاد الإجماع من الصحابة على خلافه فيها .

١٥٢ - ولو كان مكان الأب في الصورتين جد ، لكان للام ثلث جميع المال ، وهو مذهب ابن عباس وإحدى الروايتين عن أبي بكر الصديق . وروى ذلك أهل الكوفة عن ابن مسعود في صورة الزوج .

وقال أبو يوسف : إن للام مع الجد ثلث الباقي أيضا ، كما مع الأب ، وهو الرواية الأخرى عن أبي بكر . فعلى هذه الرواية جعل الجد كالأب . والوجه على الرواية الأولى هوت ترك ظاهر قوله تعالى : ( فلامه الثلث ) في حق الأب كيلا يلزم تفضيلها عليه مع تساويها في القرب . وأما بالنسبة للجد فابقي النص على ظاهره ( وورثه أبواه فلامه الثلث ) لعدم تساوي الأم والجد في القرب .

١٥٣ - وتسمى المسألة المذكورة بالغراوين ، لشهرتها كالكوكب الأضر « المضي » ، وبالفريمتين لأن كلا من الزوجين كالغريم صاحب الدين ، والأبوان كالورثة يأخذان مافضل بعد فرض كل منهما ، وبالفريمتين لغرابتهما بين مسائل الفرائض ، وبالعمرتين ، لأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أول من قضى فيها للام ثلث الباقي ، ووافقه جمهور الصحابة ومن بعدهم .<sup>(١)</sup> وهناك مسائل أخرى مستثناة ،

(١) السراجية ١٣٢ - ١٣٤ ، والمذهب الفائق ١ / ٥٥ ، والشرح الكبير ٤ / ٤١٠ ، ٤١١ ط دار الفكر ، والحقفة مع الشرواني ٤ / ٥ .

الحمزية :

١٥٦ - صورتها : ثلاث جدات متحاضيات ، وجد ، وثلاث أخوات متفرقات ، قال أبو بكر وابن عباس : للجدات السدس ، والباقي للجد .

أصلها من ستة ، وتصح من ثمانية عشر . وقال علي وابن مسعود : للأخت من الأبوين النصف ، ومن الأب السدس تكملة للثلاثين ، وللجدات السدس ، وللجد السدس . وعن ابن عباس رواية شاذة : للجددة أم الأم السدس ، والباقي للجد . وقال زيد : للجدات السدس ، والباقي بين الجسد والأخت لأبوين والأخت لأب على أربعة ، ثم ترد الأخت من الأب ما أخذت على الأخت من الأبوين ، أصلها من ستة ، وتصح من اثنين وسبعين ، وتعود بالاختصار إلى ستة وثلاثين ، للجدات ستة ، وللأخت من الأبوين نصيبها ونصيب أختها خمسة عشر ، وللجد خمسة عشر . سميت حمزية ، لأن حمزة الزيات سئل عنها فأجاب بهذه الأجوبة .

الدينارية :

١٥٧ - صورتها : زوجة ، و جدة وبتان واثنا عشر أختا وأخت واحدة لأب وأم ، والتركبة بينهم ستائة دينار ، للجددة السدس مائة دينار ، وللبنتين الثلاثان أربعائة دينار ، وللزوجة الثمن خمسة وسبعون ديناراً ، يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل أخ ديناران ، وللأخت دينار ، ولذلك سميت الدينارية ، وتسمى الداودية ، لأن داود الطائي سئل عنها ، فقسمها هكذا ، فجاءت الأخت إلى أبي حنيفة فقالت : إن أخي مات وترك ستائة

دينار ، فما أعطيت منها إلا ديناراً واحداً ، فقال : من قسم التركية ؟ فقالت : فليترك داود الطائي فقال : هو لا يظلم ، هل ترك أخوك جدة ؟ قالت : نعم ، قال : هل ترك بنتين ؟ قالت : نعم ، قال : هل ترك زوجة ؟ قالت : نعم ، قال : هل ترك معك اثني عشر أختاً ؟ قالت : نعم ، قال : إذن حقتك دينار . وهذه المسألة من المعاينة فيقال : رجل خلف ستائة دينار وسبعة عشر وارثاً ، ذكورا وإناثاً فأصاب أحدهم ديناراً واحداً .

الامتحان :

١٥٨ - صورتها : أربع زوجات ، وخمس جدات ، وسبع بنات ، وتسع أخوات لأب . أصلها من أربعة وعشرين ، للزوجات الثمن ثلاثة ، وللجدات السدس أربعة ، ولبنات الثلاثان ستة عشر ، وللأخوات ما بقي سهم ، ولا موافقة بين السهام والرؤوس ، ولا بين الرؤوس والرؤوس ، فيحتاج إلى ضرب الرؤوس بعضها في بعض ، فأضرب أربعة في خمسة يكن عشرين ، ثم اضرب عشرين في سبعة يكن مائة وأربعين ، ثم اضرب مائة وأربعين في تسعة يكن ألفاً ومائتين وستين ، فأضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين يكن ثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين ، منها تصح المسألة . وجه الامتحان أن يقال : رجل خلف أصنافاً ، عدد كل صنف أقل من عشرة ، ولا تصح مسائلته إلا بما يزيد على ثلاثين ألفاً .

المأمونية :

١٥٩ - صورتها : أبوان وبتان ، ماتت إحدى البنتين وخلفت من خلفت . سميت المأمونية لأن

الفتن ، لأنه ينشأ عنه اضطراب بين الناس .<sup>(١)</sup>  
والإرجاف في استعمال الفقهاء : التماس  
الفتنة ، وإشاعة الكذب والباطل للاغتياب به .<sup>(٢)</sup>  
الألفاظ ذات الصلة :

#### أ - التخذيل :

٢ - التخذيل هو : تشييط الناس عن الغزو ،  
وتزهيدهم في الخروج إليه ، كقوله : الوقت حر  
شديد ، المشقة شديدة ، ونحو ذلك ، وعلى هذا  
فإن في التخذيل منع الناس من النهوض للقتال ،  
والإرجاف نشر الاضطراب بين المسلمين .  
فالإرجاف أعم من التخذيل .<sup>(٣)</sup>

#### ب - الإشاعة :

٣ - الإشاعة : لغة الإظهار ، واصطلاحاً : نشر  
الأخبار التي ينبغي سترها ، لشين الناس . ومنه  
الحديث : ( أيما رجل أشاع على رجل عورة ليشينه  
بها .. )<sup>(٤)</sup>

#### الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٤ - الإرجاف حرام ، وتركه واجب لما فيه من  
الإضرار بالمسلمين ، وفاعله يستحق التعزير .<sup>(٥)</sup>

المأمون أراد أن يولي قضاء البصرة أحدا ، فأحضر  
بين يديه يحيى بن أكنم فاستحقه ( أي لصغر  
سنه ) فسأله عن هذه المسألة ، فقال : يا أمير  
المؤمنين : أخبرني عن الميت الأول ، ذكرنا كان أو  
أنثى ، فعلم المأمون أنه يعلم المسألة فأعطاه  
العهد ، وولاه القضاء .

والجواب فيها يختلف بكون الميت ذكرًا أو  
أنثى ، فإن كان ذكرًا ، فالمسألة الأولى من ستة  
للبنتين الثلاث ، وللابوين السدسان ، فإذا ماتت  
إحدى البنتين فقد خلفت أختًا وجدًا صحيحا أبا  
أب ، وحنة صحيحة أم أب ، فالسدس للحنة  
والباقي للحنه ، وسقطت الأخت على قول أبي  
بكر . وقال زيد : للحنة السدس والباقي بين الحنه  
والأخت اثلاثا ، وصحح المناسخة . وإن كان الميت  
الأول أنثى ، فقد ماتت البنت عن أخت ، وحنة  
صحيحة أم أم ، وجد فاسد أبي أم ، فللحنة  
السدس وللأخت النصف ، والباقي يرد عليها ،  
وسقط الحنه الفاسد بالإجماع . كذا في الاختيار  
شرح المختار .<sup>(١)</sup>

## إرجاف

#### التعريف :

١ - الإرجاف في اللغة : الاضطراب الشديد ،  
ويطلق أيضا على : الخوض في الأخبار السيئة وذكر

(١) لسان العرب مادة : رجف .  
(٢) تفسير القرطبي ١٤ / ٢٤٥ ط دار الكتب في تفسير آية / ٦٠ من  
سورة الأحزاب ، وحاشية الجمل على شرح المنهاج ٤ / ٩٥ ،  
طبع دار إحياء التراث العربي - بيروت ، والملفني ٨ / ٣٥١ طبع  
مكتبة الرياض .  
(٣) لسان العرب مادة : ( تحليل ) ، وأحكام القرآن للجصاص  
٣ / ٥٨٨  
(٤) لسان العرب مادة : ( شيع ) .  
(٥) أحكام القرآن للجصاص ٣ / ٥٨ طبع المطبعة البهية المصرية ،  
وهة أرباب الفتوى ص ٨٢ ، طبع بولاق سنة ١٣٠٤ هـ



## أرحام

التعريف :

١ - الأرحام جمع رحم ، والرحم والرحم والرحم بيت منبت الولد ووفاؤه ، ومن المجاز : الرحم القرابة ، وفي التهذيب : بينها رحم : أي قرابة قريبة . وقال ابن الأثير : ذؤو الرحم : هم الأقارب .<sup>(١)</sup> والرحم يوصف به الواحد والجمع .<sup>(٢)</sup>

وعند الفقهاء - غير الفرضيين منهم - يراد بهم عند الإطلاق الأقارب ،<sup>(٣)</sup> غير أنه في فروع بعض المذاهب بين الأرحام والأقارب عموم وخصوص مطلق ، فمثلاً لا تدخل قرابة الأم في الوقف على القرابة عند الحنابلة ، بينما لو وقف على ذؤي رحمه يدخل الأقارب من الجهتين .<sup>(٤)</sup> وهم عند أهل الفرائض أخص من ذلك ، ويراد بهم « من ليسوا بذؤي سهم ولا عصة ، ذكؤرا كانوا أو إناثا » .<sup>(٥)</sup> والأرحام وذؤو الأرحام بمعنى واحد على السنة والفقهاء .<sup>(٦)</sup>

قال تعالى : ( لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُخَارِبُوكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ، مُلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا اجْتَدُوا وَقَتْلُوا ثَقِيلًا ) .<sup>(١)</sup>

قال القرطبي : لنغرينك بهم : لنسلطنك عليهم فتستأصلهم بالقتل .<sup>(٢)</sup>

وبلغ رسول الله ﷺ أن ناساً من المنافقين يثبطون الناس عنه في غزوة تبوك ، فبعث إليهم طلحة بن عبيدالله في نفر من أصحابه ، وأمرهم أن يحرقوا عليهم البيت ، ففعل طلحة ذلك .<sup>(٣)</sup>

٥ - ولا يجوز للأمير أن يستصحب معه إلى الجهاد مرجفاً ، وإن كان الأمير هو أحد المرجفين لم يستحب الخروج معه للجهاد<sup>(٤)</sup> ، لقوله تعالى ( وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ، لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا ، وَلَوْ وَضَعُوا لِحَالِكُمْ يَمُونُكُمْ بِالْفِتْنَةِ ) .<sup>(٥)</sup>

ولسوء مرجف مع الجيش لا يسهم له في الغنيمة ، ولا يرضخ له منها .<sup>(٦)</sup>

وقد ذكر الفقهاء أحكام الإرجاف في كتاب الجهاد ، وفي قصة الغنيمة .

(١) النهاية لابن الأثير .

(٢) شرح الرؤض ٥٢/٣

(٣) مهناوي ٥٨٩/٢ ، وشرح السراجية ص ٢٦٥ ، والحارثي

١٧٦/٨ ، وكشاف الطالب الرياني ٣٣٩/٢ ، وبيهري على

الخطيب ٢٦٣/٣ ، والمذهب الفاضل ١٥/٢

(٤) مطالب أولي النهى ٣٥٩/٤ ، ٣٦٠

(٥) شرح السراجية ص ٢٦٥ ، وبيهري على الخطيب ٢٦٣/٣ ،

والمذهب الفاضل ١٥/٢

(٦) البصر السرائق ٥٠٨/٨ ، وابن عابدين ٤٣٩/٥ ، وشرح

السراجية ص ٥٢ ، والناج والإكليل ٣٧٣/٦ ، وحاشية الرمي

على شرح الرؤض ٥٢/٣

(١) سورة الأحزاب / ٦٠ - ٦١

(٢) تفسير القرطبي ٢٤٦/١٤

(٣) معين الحكام ص ٢١٠ طبع المطبعة الميمنية . والحديث أخرجه

ابن هشام في السيرة ٥١٧/٢ ، ط مصطفى الحلبي .

(٤) حاشية قليوبي ١٩٢/٣ ، والمغني ٣٥١/٨ ، طبع مكتبة

الرياض الحديثة .

(٥) سورة التوبة / ٤٦ - ٤٧

(٦) المغني ٣٥١/٨ ، وحاشية الجبل على شرح المناج ٩٥/٤ ،

وحاشية قليوبي ١٩٣/٣

ودليل الوجوب قول الله سبحانه : « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ »<sup>(١)</sup>

وقوله ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت » .<sup>(٢)</sup> وفصل الشافعية بين الأبوين وغيرهما ، فاتفقوا مع غيرهم على وجوب بر الوالدين وأن عقوبتهما كبيرة ، وذهبوا إلى أن صلة غيرهما من الأقارب سنة . على أن الشافعية صرحوا بأن ابتداء فعل المعروف مع الأقارب سنة ، وأن قطعه بعد حصوله كبيرة<sup>(٣)</sup>

صلة الأبوين :

٤ - وصلة الأم مقدمة على صلة الأب بالإجماع لقول النبي ﷺ لرجل سألته من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ : « أمك ثم أمك ثم أمك ثم أبوك »<sup>(٤)</sup>

والتعبير الغالب للفقهاء عن الإحسان للأبوين بالبر ، وفي غيرهما من الأقارب بالصلة ، لكنه قد

(١) سورة النساء / ١ ، وانظر القرطبي في تفسيره هذه الآية ، وكفاية الطالب الرباني ٣٣٩ / ٢

(٢) حديث « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ... » أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٤٥ / ١) ط السلفية (ومسلم ٦٨ / ١ طبع عيسى الحلبي) من حديث أبي هريرة مرفوعا . وانظر الزاوي ٦٣ / ٢ ، ٦٧

(٣) الجسمل على المنهج ٥٩٩ / ٣ ، وبجبريمي على الخطيب ٢٢٩ / ٣ ، ٢٣٠

(٤) حديث « من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ ... » أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٠١ / ١) ط السلفية (ومسلم ١٩٧٤ / ٤) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (طبع عيسى الحلبي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وانظر كذلك البجبريمي ٢٢٨ / ٣ ، ونجفة المحتاج ٣٠٨ / ٦

٢ - الرحم نوعان :  
رحم محرم ، ورحم غير محرم .

وضابط الرحم المحرم : كل شخصين بينهما قرابة لو فرض أحدهما ذكرا والآخر أنثى لم يحل لهما أن يتناكحا ، كالأباء والأمهات والإخوة والأخوات والأجداد والجندات وإن علوا ، والأولاد وأولادهم وإن نزلوا ، والأعمام والعمت والأخوال والخالات ، ومن عدا هؤلاء من الأرحام فلا تتحقق فيهم المحرمية ، كبنات الأعمام وبنات العمت وبنات الأخوال وبنات الخالات<sup>(١)</sup>

الصفة (الحكم التكليفي) :

تتصل بالأرحام أحكام كثيرة تختلف بحسب متعلقها ، وبينها فيما يأتي :

أولا : صلة الأرحام .

٣ - الصلة هي فعل ما يعده الإنسان وأصلا ، قال ابن حجر الهيتمي : « الصلة إيصال نوع من الإحسان »<sup>(٢)</sup>

وصلة الرحم بالنسبة للأبوين وغيرهما واجبة عند الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ،<sup>(٣)</sup> وهو ما صوبه النووي من الشافعية .

(١) البدائع ١٢٢ / ٥ ، والفرق ١٤٧ / ١ ، وكفاية الطالب الرباني ٣٣٩ / ٢ ، وشرح السروض ١١٠ / ٣ ، والآداب الشرعية ٥٠٧ / ١ ، وفتاوى ابن تيمية ٢٨٢ / ٢٩ ، والفتاوى الهندية ٨٠٧ / ٢

(٢) البحر الرائق ٥٠٨ / ٨ ، وبهاية المحتاج ٤١٩ / ٥ ، ومغني المحتاج ٤٠٥ / ٢ ، وبجبريمي على المنهج ٢١٩ / ٣ ، والزاوي لابن حجر ٦٥ / ٢

(٣) ابن عابدين ٣٦٤ / ٥ ، وكفاية الطالب الرباني ٣٣٩ / ٢ ، وفتاوى ابن تيمية ١٨٦ / ٢٩ ، والآداب الشرعية ٥٠٧ / ١

من تطلب صلته من الأرحام :

٦ - للعلماء في الرحم التي يطلب وصلها رأيان :  
الأول : أن الصلة خاصة بالرحم المحرم دون غيره ، وهو قول للحنفية ، وغير المشهور عند المالكية ، وهو قول أبي الخطاب من الخنابلة ،<sup>(١)</sup> قالوا : لأنها لو وجبت لجميع الأقارب لوجب صلة جميع بني آدم ، وذلك متعذر ، فلم يكن يد من ضبط ذلك بقرباة نجب صلتها وإكرامها ويحرم قطعها ، وتلك قرابة الرحم المحرم .

وقد قال رسول الله ﷺ : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على بنت أخيها وأختها ، فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » .<sup>(٢)</sup>

الثاني : أن الصلة تطلب لكل قريب ، محرما كان أو غيره ، وهو قول للحنفية ، والمشهور عند المالكية ، وهو نص أحمد ، وهو ما يفهم من إطلاق الشافعية ، فلم يخصصها أحد منهم بالرحم المحرم .<sup>(٣)</sup>

يحدث العكس فيقولون : صلة الأبوين ، وير الأرحام ، ولما كانت أكثر أحكام صلة الوالدين معبرا عنها ببر الوالدين ، فإن موطن تفصيلها في ذلك المصطلح ، مع البيان هنا للتيسير الذي لا يمكن الاستغناء عنه مع التفصيل لأحكام بقية الأرحام<sup>(١)</sup>

صلة الأقارب :

٥ - ذهب الحنفية - في قولهم - إلى أن الأخ الأكبر كالأب بعد موته في حكم الصلة ، وكذا الجد وإن علا ، والأخت الكبيرة ، والخالدة كالأم في الصلة . وقريب من الحنفية ما اختاره الزركشي من الشافعية بالنسبة للعم والخالدة ، إذ يجعل العم بمثابة الأب ، والخالدة بمثابة الأم ، لما صح في الحديث أن الخالدة بمنزلة الأم ، وأن عم الرجل صنو أبيه .<sup>(٢)</sup>

لكن كلام الزركشي مخالف لأئمة الشافعية ، لأن الوالدين اختصا من الرعاية والاحترام والإحسان بأمر عظيم جدا وغاية رفيعة لم يصل إليها أحد من بقية الأرحام ، وأجابوا عما صح في الحديث بأنه يكفي التشابه في أمر ما كالخضانة بالنسبة للخالدة والأم ، والإكرام بالنسبة للأب والعم .<sup>(٣)</sup>

(١) الزواجر ٢/٦١ ، والفروق ١/١٤٧ ، وابن هبدين ٢٢٤/٥ ، وفناوي ابن تيمية ٣/٢٢٤

(٢) حديث « عم الرجل صنو أبيه » ... أخرجه مسلم ٢/٦٧٧ ط حسي الحلي ( وأبو داود ( عون المعبود ٢/٣٢٧ ط المطبعة الأنصارية بدعلي ) من حديث أبي هريرة . وحديث « الخالدة بمنزلة الأم » ... أخرجه البخاري ( فتح الباري ٥/٣٠٤ ط السلفية ) والترمذي ( ٤/٣١٣ - ط مصطفى الحلي ) من حديث البراء بن عازب .

(٣) ابن هبدين ٥/٢٦٤ ، والزواجر ٢/٦٦

(١) البحر الرائق ٨/٥٠٨ ، والطحاوي على الدرر ٤/٢٠٥ ،

والفواكه اللواتي ٢/٣٨٥ ، وكفاية الطالب الرباني ٢/٣٣٩ ،

والآداب الشرعية ١/٥٠٧

(٢) حديث « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها » ...

أخرجوه أبو داود ( عون المعبود ٢/١٨٣ ط المطبعة الأنصارية بدعلي ) بلفظ مقارب دون « فإنكم » ... ألغ الشطر الأخير

وأصله في الصحيحين . وأخرج الشطر الأخير منه الطبراني في المعجم الكبير ( ١١/٣٣٧ - نشر وزارة الأوقاف العراقية ) ،

وانظر الفرق للقراني ١/١٤٧

(٣) ابن هبدين ٥/٢٦٤ ، والطحاوي على الدرر ٤/٢٠٥ ،

والفواكه اللواتي ٢/٣٨٥ ، وكفاية الطالب الرباني ٢/٣٣٩ ،

والآداب الشرعية ١/٥٠٧ ، والبحري ٢/٢٢٩

### الصلة مع اختلاف الدين :

٧ - لا خلاف في أن صلة الأيمن المسلم لأيسوه الكافرين مطلوبة. <sup>(١)</sup> أما ما وراء ذلك من الأقارب الكفار فلا تطلب صلتهم من المسلم ، لقول الله سبحانه : « لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ » <sup>(٢)</sup> ودليل استثناء الأيمن قوله تعالى : « وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَيْهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا » <sup>(٣)</sup> ذهب إلى هذا الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، <sup>(٤)</sup> لكن نقل السمرقندي عن سحنون بن مهند أن التسوية بين المسلم والكافر في الصلة .

### درجات الصلة :

٨ - ذهب فقهاء الحنفية والشافعية إلى أن درجات الصلة تتفاوت بالنسبة للأقارب ، فهي في الوالدين أشد من المحارم ، وفيهم أشد من غيرهم . <sup>(٥)</sup> وليس المراد بالصلة أن تصلهم إن وصلوك ، لأن هذا مكافأة ، بل أن تصلهم وإن قطعوك . <sup>(٦)</sup> فقد روى البخاري وغيره « ليس الواصل بالمكافئ ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها » <sup>(٧)</sup>

- (١) الفروق ١/١٤٥ ، والزواجر ٢/٦٢ ، والآداب الشرعية ١/٤٨٧ ، وتبتيه الغافلين ص ٤٨ ، وصلة القاري ١٣/١٧٤
- (٢) سورة المجادلة ٢٢
- (٣) سورة لقمان ١٥
- (٤) الطحطاوي على الدر ٤/٢٥٥ ، والفواكه الدواني ٢/٢٨٦ ، وبيجيري على الخطيب ٤/٢٤٥ ، وتبتيه الغافلين ص ٤٨ ، والتميز ١٣/١٧٣ ، والآداب الشرعية ١/٤٨٧
- (٥) ابن عابدين ٥/٢٦٤ ، والزواجر ٢/٧٣
- (٦) ابن عابدين ٥/٢٦٤ ، وكفاية الطالب الرباني ٢/٣٣٩ ، والزواجر ٢/٧٦ ، وفقهي ابن تيمية ١٥/٣٤٩ ، ٣٥٠
- (٧) حديث « ليس الواصل بالمكافئ » ... أخرجه البخاري

### بم تحصل الصلة ؟

٩ - تحصل صلة الأرحام بأمور عديدة منها : الزيادة ، والمعاونة ، وقضاء الحوائج ، والسلام ، لقوله ﷺ : « بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ » <sup>(١)</sup> ولا يكفي مجرد السلام عند أبي الخطاب <sup>(٢)</sup>

كما تحصل الصلة بالكتابة إن كان غائبا ، نص على ذلك الحنفية والمالكية والشافعية ، وهذا في غير الأيمن ، أما هما فلا تكفي الكتابة إن طلبا حضوره . <sup>(٣)</sup>

وكذلك بذل المال للأقارب ، فإنه يعتبر صلة لهم ، لقوله ﷺ : « الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذي الرحم ثنتان : صدقة ، وصلة » <sup>(٤)</sup>

وظاهر عبارة الحنفية ، والشافعية أن الغني لا تحصل صلته بالزيارة لقربه المحتاج إن كان قادرا

(فتح الباري ١٠/٢٣٣ ط السلفية) وأبو داود (هون المعبود ٦١/٢ طبع المطبعة الأنصارية بدعلي) من حديث عبدالله بن عمر

(١) حديث « بلوا أرحامكم ولو بالسلم » أخرجه البزار والطبراني كما في مجمع الزوائد (٨/١٥٢) ط القدسي . وقال البخاري في المقاصد الحسنة : طرقه يقوي بعضها بعضها .

(٢) الطحطاوي على الدر ٤/٢٥٥ ، وكفاية الطالب الرباني ٢/٣٣٩ ، وبهاية المحتاج ٢/٧٦ ، والآداب الشرعية ١/٥٠٧ والفواكه الدواني ٢/٣٨٦

(٣) الطحطاوي على الدر ٤/٢٥٦ ، والفواكه الدواني ٢/٣٨٦ ، وكفاية الطالب الرباني ٢/٣٣٩ ، والبيجيري على الخطيب ٢/٢٢٩

(٤) حديث : « الصدقة على المسكين ... » أخرجه الترمذي (٣/٣٨) طبع مصطفى الحلبي ، وصحته ، وأحمد ٤/١٧ - ط الميمنية ، وأحكام ١/٥٧ ط حيدر آباد الدكن (وصححه ، من حديث كمال بن عامر .

على بذل المال له. <sup>(١)</sup> ويدخل في الصلة جميع أنواع الإحسان مما تنأى به الصلة <sup>(٢)</sup>

### حكمة تشريع الصلة :

١٠ - في صلة الرحم حكم جليلة ، عبر عن أهمها حديث رسول الله ﷺ : « من سره أن ييسر له رزقه ، أو ينسأ له في أمره فليصل رحمه » <sup>(٣)</sup> ومن الفوائد الكثيرة التي أشار إليها الفقهاء : رضي الله سبحانه وتعالى ، لأنه أمر بصلة الرحم ، وإدخال السرور على الأرحام .

ومنها زيادة المرومة ، وزيادة الأجر بعد الموت ، لأنهم يدعون له بعد موته كذا ذكروا إحسانه . <sup>(٤)</sup>

### قطع الرحم :

١١ - بين ابن حجر الهيتمي من الشافعية ما يكون به قطع الرحم ، ووافقه صاحب تهذيب الفروق من المالكية .

وقد أورد ابن حجر فيه رأيين :

أحدهما : الإساءة إلى الأرحام .

الثاني : يتعدى إلى ترك الإحسان ، فقطع المكلف ما ألفه قريبه منه من سابق الصلة والإحسان لغیر عذر شرعي يصدق عليه أنه قطع رحمه ، وقد عده بعضهم كبيرة كما سبق . <sup>(١)</sup> والأعذار تختلف بحسب نوع الصلة ، فعذر ترك الزيارة ضبطه الشافعية والمالكية بالعذر الذي تترك به صلاة الجمعة ، بجماع أن كلا منهما فرض عين وتركه كبيرة ، وإن كانت الصلة ببذل المال ، فلم يبذله لشدة حاجته إليه ، أو فقده ، أو قدم غير القريب امتثالاً لأمر الشرع ، كان ذلك علواً <sup>(٢)</sup> ، وعذر المراسلة والكتابة ألا يجد من يثق به في أداء الرسالة . <sup>(٣)</sup>

ومن الأعذار التي زادها المالكية تكبر القريب الغني على قريبه الفقير ، فلا صلة على الفقير حيثئذ . <sup>(٤)</sup>

### حكم قطع الرحم :

١٢ - قطع الرحم المأمور بوصلها حرام باتفاق <sup>(١)</sup> لقول الله سبحانه « وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللّٰهِ مِنْ

- (١) الزواجر ٢/ ٧٨ ، ٧٩ ، ومهذب الفروق ١/ ١٥٩ ، ونهضة المحتاج ٦/ ٣٠٨
- (٢) الزواجر ٢/ ٧٩ ، ومهذب الفروق ١/ ١٦٠ ، وما بعدها ، والطحاوي على الدر ٤/ ٢٠٥
- (٣) الزواجر ٢/ ٨٠ ، والفواكه الدواني ٢/ ٣٨٩ ، ومهذب الفروق ١/ ١٦٠
- (٤) الفواكه الدواني ٢/ ٣٨٩
- (٥) تنبيه الغافلين ص ٤٧ ، والفواكه الدواني ٢/ ٣٨٩ ، وحاشية الشربيني على شرح الهمزة ٣/ ٣٩٣ ، ومهذب الفروق ١/ ١٦٠ ، والزاوَجَر ٢/ ٦٢ ، وقضاوى ابن تيمية ٣/ ٤٢٥ ، وحاشية ابن عابدين ٥/ ٢٦٤

- (١) الطحاوي على الدر ٤/ ٢٠٥ ، والفواكه الدواني ٢/ ٣٨٥ ، وكفاية الطالب الرباني ٢/ ٣٣٩ ، وحاشية الجمل على المبعج ٣/ ٥٩٩ ، وبيجيري على الخطيب ٣/ ٢٢٩ ، والمفني مع الشرح الكبير ٢/ ٧٠٥ ، وكشاف القناع ٤/ ٢٥٢
- (٢) شرح روض الطالب ٢/ ٤٨٦ ، وكفاية الطالب ٢/ ٣٣٩ ، وابن عابدين ٥/ ٢٦٤
- (٣) حديث « من سره أن ييسر له رزقه ... » أخرجه مسلم ( ٤/ ١٩٨٢ ط - عيسى الحلبي ) من حديث أنس ، وأخرجه البخاري ( فتح الباري ١٠/ ٤١٥ ط السلفية ) من حديثه كذلك بلقب مقارب .
- (٤) ابن عابدين ٥/ ٢٦٤ ، وكفاية الطالب الرباني ٢/ ٣٣٩ ، وحاشية الطحاوي على الدر ٤/ ٢٠٦ ، وبيجيري على الخطيب ٣/ ٢٣٠ ، وتنبيه الغافلين ص ٤٩ ، والفروق للرافعي ١٤٧/ ١ ، والفواكه الدواني ٢/ ٢٧٦

ب - جواز الرجوع للأب ولسائر الأصول ، إذا بقي الموهوب في سلطة الموهوب له ، وهو قول الشافعية ، <sup>(١)</sup> للحديث الصحيح : « لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده » <sup>(٢)</sup>.

وفي شرح الروض كراهية ذلك ، إن سوى بين أولاده في العطية .

ج - جواز الرجوع بالنسبة للأب والأم دون غيرهما ، وهو قول المالكية ، غير أن الأم لا تعتصر ( ترجع ) إلا من الكبير البالغ ، ومن الصغير إن كان أبوه حيا ، فإن تيمت بعد الهبة ففي الرجوع وجهان ، وهذا ما لم يقل الواهب : هي لله تعالى ، أو يجعلها صلة رحم ، فإن كان كذلك امتنع الرجوع . <sup>(٣)</sup> وظاهر مذهب أحمد كالمالكية بالنسبة للأب ، وظاهر كلام الحنفي كذلك بالنسبة للأم ، لكن المنصوص عن أحمد أنه ليس لها الرجوع . <sup>(٤)</sup> وفي ذلك تفصيلات أخرى في أصل الحكم ومستثنياته يرجع إليها في ( الهبة ) .

بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم اللعنة وهم سوء الدار» <sup>(١)</sup>

تقديم الأرحام فيما يلزم الميت :

١٣ - أغلب الفقهاء على أن ذوي الأرحام يقدمون على غيرهم في الأمور التي تجب للميت من غسل وصلاة عليه ، ودفن . إلا أن بعضهم يقدم الزوجين على الأقارب ، ومنهم من يقدم الوصي عليهم ، <sup>(٢)</sup> وقد يختلف الحكم في الصلاة عليه وفي الغسل والدفن ، وتفصيل هذه الأحكام يذكره الفقهاء في مصطلح الجنائز .

الهبة للأرحام :

١٤ - لو هب إنسان لرحمه ، وأراد الرجوع فيما هبه بعد قبضه ، ففي غير الفروع يحتج الرجوع باتفاق ، أما الفروع فللعلماء فيها ثلاثة آراء : أ - منع الرجوع ، وهو قول الحنفية ، وهو رواية عن أحمد ، <sup>(٣)</sup> لحديث الحاكم مرفوعا : « إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها » وصححه وقال على شرط الشيخين . <sup>(٤)</sup>

(١) أهلية المحتاج ٤١٤/٥ ، ٤١٥ ، والشرايين على التحفة

٣٠٩/٦ ، وشرح الروض ٤٨٣/٢

(٢) حديث : « لا يحل لرجل أن يعطي عطية ... » أخرجه أبو داود ( عون المبرور ٣/٣١٥ - ط المطبعة الأنصارية بدهلي ) وابن ماجه ( ٢٢٣٧ - ط حسي الحلبي ) من حديث ابن عباس وعبد الله بن عمرو . وقال ابن حجر : « رجاله ثقات » (ضع الباري ٢١١/٥ - ط السلفية ) .

(٣) بلغه السالك ٣١٧/٢ ، واقتصر الرهوني والخرشي على المنع بالنسبة لليتيم ( الرهوني ٣٣١/٧ ، والخرشي ١١٣/٧ ، ١١٤ )

(٤) الفتاوى مع الشرح ٢٧١/٦ - ٢٧٣

(١) سورة الزمر ٢٥

(٢) انظر الفتاوى الهندية ١٦٠/١ وما بعدها ، وابن عابدين

٨٠٦/١ ، ومصابيح الجليل ٢١٢/٢ ، وسفي للمحتاج

٣٢٩/١ ، وكشاف القناع ١/٣٧٩

(٣) البحر ٣٢٠/٧ ، والنهاية على الهداية ١٣٤/٧ ، والفتاوى

الهدية ٥٨٢/٤ ، والمغني مع الشرح الكبير ٦/٢٧١

(٤) حديث : « إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها »

أخرجه البزار ( ٤٤/٣ - ط دار المحاسن بالقاهرة )

والحاكم ( ٥٢/٢ - ط حيدر آباد الدكن ) ، والبيهقي ( ١٨١/٦ )

- ط حيدر آباد الدكن ) من حديث مسخرة ، وقال البيهقي :

« لم نكتبه إلا بهذا الإسناد وليس بالقوي »

ويدخل الجسد مطلقاً عند الحنفية في ظاهر الرواية ، وعند المالكية والشافعية والحنابلة <sup>(١)</sup> غير أن القائلين بدخول الجسد اختلّفوا في حده وطعم في ذلك ثلاثة آراء :  
أ - دخول أقرب جد ينسب إليه الإنسان ، وهو قول الشافعية <sup>(٢)</sup>

ب - دخول جد الأب ، وهو قول الحنابلة ، وهو ما صرف إليه فقهاء الحنفية قول أبي يوسف ومحمد ، إذ قالوا : تصرف إلى أقصى جد له في الإسلام . وقال فقهاء الحنفية : قد كان ذلك في الزمان ، حين لم يكن في أقرباء الإنسان الذين ينسبون إلى أقرب أب له في الإسلام كثرة ، وأما في زماننا ففهم كثرة لا يمكن إحصاؤهم ، فتصرف الوصية إلى أولاد أبيه وجده وجد أبيه وأولاد أمه وجد أمه وجدته وجدة أمه ، ولا يصرف إلى أكثر من ذلك .

ج - تجاوز الجسد الرابع وهو رواية للحنابلة <sup>(٣)</sup> وأولاد من ذكر من الأجداد يدخلون في الأرحام <sup>(٤)</sup> .

والأحفاد كالأجداد عند الحنفية - على الخلاف السابق - والشافعية والحنابلة ، والظاهر من كلام

إرث الأرحام :

١٥ - الرّحم في الفرائض : هي كل قريب ليس بذوي فرض ولا عصبه <sup>(١)</sup> . ويرثون عند عدم وجود عاصب أو صاحب فرض يرد عليه ، ويقدمون على بيت المال عند الحنفية والحنابلة وهو ما أخذ به متأخرو كل من المالكية والشافعية إن لم ينتظم بيت المال <sup>(٢)</sup> .  
وللعلماء في توريثهم مذهبان مشهوران : مذهب أهل التنزيل ومذهب أهل القربة . وهناك مذهب ثالث يسمى أهل الرّحم ، وقد هجره الفقهاء . وكيفية توزيعهم ذكرت في مصطلح ( إرث ) <sup>(٣)</sup> .

الوصية للأرحام :

١٦ - الوصية لذوي الأرحام غير الوارثين جائزة اتفاقاً .

وذهب الجمهور إلى أن من أوصى لأرحامه غير الوارثين يدخل الوالدان والولد إذا كانوا ممنوعين من الميراث ، لأن الممنوع شرعاً هو الوصية للوارث . وعند الحنفية لا يدخلون ، لأن كلا من الوالدين والولد لا يطلق عليهم ( عرفاً ) أنهم أقارب ، ولو أطلق ذلك عليهم كان عقوقاً .

(١) ابن عابدين ٤٣٩/٥ ، والبحر الرائق ٥٠٨/٨ ، والمحطوب ٣٧٣/٦ ، الفسواك السدائي ٣٣١/٢ ، وشرح الروض ٥٢/٣ ، والشرواني على التحفة ٥٨/٧ ، والحرشي ٤١٨/٥ ، والطحاوي على الدرر ٣٣١/٤  
(٢) تحفة المحتاج مع حاشيتي الشرواني وابن قاسم المبادي ٥٨/٧  
(٣) المفتي مع الشرح الكبير ٥٤٩/٦ ، ٥٥٠ ، والبحر الرائق ٥٠٨/٨  
(٤) البحر الرائق ٥٠٨/٨ ، والحرشي ٤١٨/٥ ، وشرح الروض ٥٣/٣ ، والمفتي مع الشرح الكبير ٥٤٩/٦ ، ومطالب أولي النهى ٣٥٩/٤

(١) شرح السراجية ص ٢٦٥ ، والشرح الصغير ٤٣٠/٤ ، والنسوتي ٤٦٨/٤  
(٢) حاشية الجمل على النجاشي ١٠/٤ ، والجبري على المحطوب ٣٦٣/٣ ، وكتشاف الفتاوى ٣٨٣/٤ ، والمذهب الفاضل ١٥/٢ ، وشرح السراجية ص ٥٢ ، والنسوتي على الدرر ٤٦٨/٤ ، والشرح الصغير ٤٣٠/٤  
(٣) الجبري على المحطوب ٣٦٣/٣ ، والمذهب الفاضل ١٧/٢ ، ١٨ ، النسوتي على الدرر ٤٦٨/٤ ، والشرح الصغير ٤٣٠/٤

سعد بن أبي وقاص : « سعد خالي فليربي امرؤ خاله »<sup>(١)</sup>.

واستواء قرابة الأم قول الحنابلة أيضا ، إن كان يصلهم في حياته .

الثاني : المنع من دخول قرابة الأم . وهو قول ابن القاسم من المالكية إن وجدت قرابة للموصي من جهة الأب غير وارثة ، وهو الأصح عند بعض الشافعية بالنسبة لوصية العرب ، لأن العرب لا يفتخرون بالأب ، وهو قول الحنابلة إن كان يصلهم في حياته .<sup>(٢)</sup>

ولا يدخل الوارث بالفعل إن أوصى لأرحام نفسه ،<sup>(٣)</sup> وهذا عند الحنفية والمالكية والحنابلة ، وهو قول الشافعية ، وقيل يدخل ، لوقوع الاسم عليه ثم يظل نصيبه لتعذر إجازته لنفسه ، ويصيح الباقي لغيره ، وقيل يدخل ويعطى نصيبه ، فإن منع فلا يدخل أيضا عند الحنفية ، ويدخل عند المالكية والحنابلة ، وهو ما يفهم من كلام الشافعية السابق .<sup>(٤)</sup>

المالكية عدم دخولهم في الأرحام .<sup>(١)</sup>

١٧ - ويستوى في الوصية للأرحام - إن كانوا محصورين - الذكر والأنثى مع وجوب استيعابهم باتفاق ، أما إذا لم يكونوا محصورين ففي ذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه في الوصية .

ولا فرق فيها بين القريب والبعيد عند المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، ومحمد بن الحسن من الحنفية .

وقال أبو حنيفة : يقدم الأقرب فالأقرب من الرحم المحرم ، ولو عدم رحمه بطلت الوصية عنده ، ولو وجد واحد أخذ نصفها .

والغني كالفقير عند الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

وعند المالكية إن كان فيهم محتاج ، أو أحوج وجب إشارته ، أي زيادته على غيره وسواء أكان ذلك المحتاج أقرب أم أبعد .<sup>(٢)</sup>

١٨ - وإذا وجدت قرابة الأم مع قرابة الأب فالفقهاء في الاستواء وعدمه على رأيين :

الأول : استواءهما مع قرابة الأب ، وهو قول الحنفية ، وأشهب من المالكية ، وهو قول الشافعية بالنسبة لوصية غير العرب ، والمعتمد في كثير من كتبهم بالنسبة لوصية العرب ، لأن العرب يفتخرون بالأب ، فقد صرح أنه ﷺ قال عن

(١) ابن عابدين ٢٦٤/٥ ، والناج والإكليل ٣٧٣/٦ ، وشرح الروض ٥٣/٣ والمغني مع الشرح الكبير ٥٤٩/٦ ، ومطالب أولي النهي ٣٥٩/٤

(٢) الطحطاوي على الدرر ٣٣١/٤ ، والبحر الرائق ٥٠٨/٨ ، وبلغة السالك ٤٧٠/٤ ، والنسوتي على الدرر ٤٢٦/٤ ، ٤٣٢ ، وشرح الروض ٥٢/٣ ، وكشاف القناع ٢٤٣/٤ ، ابن عابدين ٤٣٩/٥ ، والمطلب ٣٧٣/٦ ، والشرح الصغير ٥٩٢/٤ ، والمغني مع الشرح الكبير ٥٣٣/٦ ، ٥٤٩ .

(١) حديث « سعد خالي ، فليربي امرؤ خاله » أخرجه الترمذي (تحفة الأحسن ٢٥٤/١٠ - ط مطبعة الاعتماد بمصر) والحاكم ٤٩٨/٣ - ط حيدر آباد الدكن - وصححه .

(٢) البحر الرائق ٥٠٨/٨ ، والنسوتي على الدرر ٤٣٢/٤ ، والشرواني على الصفحة ٥٨/٧ ، وشرح الروض ٥٢/٣ ، والمغني مع الشرح الكبير ٥٤٩/٦

(٣) طحطاوي على الدرر ٣٣٠/٤ ، والبحر الرائق ٥٠٧/٨ ، وابن عابدين ٤٣٩/٥ ، والخروشي ٤١٨/٥ ، والنسوتي على الدرر ٤٣٢/٤ ، وشرح الروض ٥٤/٣ ، ومطالب أولي النهي ٤٨٢/٤ ، وكشاف القناع ٣٠٦/٤ ، والشرواني على الصفحة ٥٧/٧ .

(٤) ابن عابدين ٤٣٩/٥ ، والخروشي ٤١٨/٥ ، والجمل على المنهج ٦١/٤ ، ومطالب أولي النهي ٤٨٢/٤ ، وكشاف القناع ٣٠٦/٤



وبقية أحكامها تأتي في مصطلح ( نفقة الأقارب ) .

النظر واللمس والخلوة بالنسبة للمحارم :

٢١ - الرحم غير المحرم كالأجنبي في النظر واللمس والخلوة ( ر : أجنبي ) .

أما المحارم من الأرحام فللفقهاء في نظر الرجال إلى النساء - ما لم يكن بشهوة - ثلاثة آراء :

أ - جواز النظر إلى جميع بدن المرأة ، هذا ما بين السرة والركبة ، وهو قول الشافعية ، وللحنابلة فيه قول ضعيف <sup>(١)</sup> .

ب - جواز النظر إلى الذراعين والشعر وما فوق النحر ، وأطراف القدمين وهو قول المالكية <sup>(٢)</sup> .

ج - جواز النظر إلى الوجه والرقبة واليد والقدم والرأس والساق ، وهو رأي الحنابلة ، <sup>(٣)</sup> ويكره عندهم النظر إلى الساق والصدر للتوقي لا للتحريم .

د - جواز النظر إلى الرأس والوجه والصدر والساق والعضد وهو رأي الحنفية . <sup>(٤)</sup>

أما بالنسبة لما يحرم على المرأة من الرجل فهو ما بين السرة والركبة . ولكل من المالكية والحنابلة قول آخر ، هو الصحيح عندهما ، أنها لا يجوز أن تنظر منه إلا ما يجوز للرجل أن ينظر إليه

المحرمات من الأرحام :

١٩ - القرابة سبب من أسباب تحريم النكاح في الجملة ويحرم على الرجل أقاربه إلا أربعة . بنات كل من أعمامه ، وأخواله ، وعياله ، وخالاته <sup>(١)</sup> .  
وبيان المحرمات تفصيلاً ، وأدلة التحريم يأتي ذكرها في ( نكاح ) المحرمات من النكاح .

نفقة الأرحام :

٢٠ - تجب نفقة الوالدين على الأولاد ، ونفقة الأولاد على الوالدين باتفاق ، وكذلك تجب للأجداد والجدات والأحفاد عند الحنفية والشافعية والحنابلة ، وقصرها المالكية على الوالد والولد فقط ، لأن الجسد ليس بأب حقيقي وكذلك ولد الولد . أما بقية الأرحام غير الأصول والفروع ، فلا تجب لهم نفقة ولا تلزمهم إلا عند الحنفية والحنابلة ، غير أن الحنفية أوجبوها للذي الرحم المحرم دون غيره ، وتوسع الحنابلة في ذلك فأوجبوها لكل وارث ، وفي غير الوارث روايتان ، هذا إن كانوا من غير ذوي الأرحام الذين لا يرثون بفرض ولا تعصيب ، فإن كان منهم فلا تجب له نفقة ، ولا تلزمه إلا عند أبي الخطاب من الحنابلة عند عدم العصبية وأصحاب الفروض <sup>(٢)</sup> .

وأدلة نفقة الأرحام وشروطها ومقدارها وسقوطها

(١) شرح الروض ٣/ ١١٠ ، ١١١ ، فتاوى ابن تيمية ٤٥٥/ ١٥ ، والمغني ٧/ ٤٥٥

(٢) الخطاب ١/ ٥٠٠

(٣) المغني مع الشرح الكبير ٧/ ٤٥٥ ، مطالب أولي النهى ١٢/ ٥

(٤) ابن عابدين ٥/ ٢٣٥ ، والبداية ٥/ ١٢٠

(١) فتاوى ابن تيمية ٢٩/ ٢٨٢ ، وابن عابدين ٢/ ٢٧٦ ، والخطاب ٤/ ٢١١

(٢) ابن عابدين ٢/ ٦٤٤ ، والخطاب ٤/ ٢١١ ، وبغلة السالك ١/ ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، والبيهقي على الخطيب ٤/ ٦٦ ، وكشاف القناع ٣/ ٣١٠ ، والمغني ٧/ ٥٨٢ وما بعدها نشر مكتبة الرياض .

شهادة ذوي الأرحام والقضاء لهم :

٢٤ - لا تقبل شهادة أصل لفرعه ، ولا فرع لأصله ، لأن كلا منهما يميل بطبعه للآخر ، ولحديث : « فاطمة بضعة مني » يريني ما أرابها » <sup>(١)</sup> .

أما بقية الأرحام فتقبل شهادتهم ، غير أن المالكية اشترطوا لقبول شهادة الأخ أن يكون مبرزا في العدالة ، وألا يكون في عيال من يشهد له ، وألا تكون الشهادة في جرح فيه قصاص <sup>(٢)</sup> . ولا يقضي القاضي لمن لا تجوز شهادته له ، نص على ذلك الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وهو الصحيح عند الحنابلة ، ويجوز قضاؤه لباقي أقاربه ، إلا أن المالكية قالوا : لا يقضي للمعم ، إلا إن كان مبرزا في العدالة <sup>(٣)</sup> .

ومقابل الصحيح عند الحنابلة جواز القضاء لمن يشهد له ، قاله أبو بكر . وقيل : يجوز بين والديه وولده <sup>(٤)</sup> .

عق الأرحام :

٢٥ - المذاهب الأربعة على أن الوالدين - وإن علوا - يعتقون على المسلموين بالتملك ، وأن المسلموين - وإن نزلوا - يعتقون على الوالدين ، وسواء في ذلك الذكر والأنثى ، والمسلم والكافر ،

من ذوات المحارم ، ويجوز النظر إلى مادون ذلك <sup>(١)</sup> .

وكل محرم نظره حرم مسه ، لأنه أبلغ في اللذة <sup>(٢)</sup> . وتجوز الخلوة بالمحارم باتفاق <sup>(٣)</sup> . وتفصيل هذه الأحكام تأتي في مصطلحاتها .

ولاية الأرحام للنكاح :

٢٢ - المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وعمد بن الحسن من الحنفية على أن الأرحام - غير العصبه - ليس لهم حق في ولاية النكاح . والأصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف أنهم يملون عقد النكاح عند عدم العصبه <sup>(١)</sup> . وبينهم وترتيبهم في الولاية يذكر في مصطلح نكاح ( ولايته ) .

الرحمة في الحدود والتعازير :

٢٣ - أحيانا تكون الرحمة سببا في تشديد العقوبة ، كما في قتل ذي الرحم المحرم وأحيانا تكون سببا في رفعها ، كما لو قتل الأب ولده أو قذفه ، ولتفصيل ذلك انظر : ( قصاص ، زنى ، قذف ، سرقة ) .

(١) البدائع ١/٢٢٢ ، وشرح الروض ٣/١١٠ ، ومطالب أولي النهى ٥/١٥٠ ، وبلغة السالك ١/١٠٦ ، والخطاب ١/٥٠١ ، والمغني ٦/٥٦٣ ط الرياض .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) بلغة السالك ١/١٠٦ ، وشرح الروض ٣/١١٠ ، ومطالب أولي النهى ٥/٢٢٢ .

(٤) ابن عابدين ٢/٣١٢ ، ٣١٣ ، والقواكه الدواني ٢/٣١ ، وكفاية الطالب الرياني ٢/٣٩ ، والبحريري على الخطيب ٢/٣٤٢ ، ومطالب أولي النهى ٥/٢٦١ .

(١) حديث « فاطمة بضعة مني » يريني ما أرابها ، أخرجه البخاري (فتح الباري ٩/٣٢٧ ط السلفية) .

(٢) ابن عابدين ٤/٣٨٠ ، والفتاوى الهندية ٣/٣٧٠ ، والسنسوقي ٤/١٦٨ ، ١٦٩ ، وعباية المحتاج ٨/٢٤٤ ، والمحرر ٢/٣٠٣ ، ومطالب أولي النهى ٦/٦٢٥ .

(٣) المراجع السابقة ، وبصرة الحكام ١/٨١ .

(٤) الإنصاف ١١/٢١٦ .

من هؤلاء بالملك ، وهذا هو مذهب المالكية .<sup>(١)</sup>  
الثالث : الاقتصاد على الأصول والفروع ،  
وهو مذهب الشافعية .<sup>(٢)</sup>

## إرداف

التعريف :

١ - الإرداف : مصدر أردف ، وأردفنه : أركبه  
خلفه . ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا  
المعنى .<sup>(٣)</sup>

الحكم الإجمالي :

٢ - يجوز إرداف الرجل للرجل ، والمرأة للمرأة إذا لم  
يؤد إلى فساد أو إثارة شهوة ، لإرداف الرسول ﷺ  
للفضل بن العباس .<sup>(٤)</sup>

ويجوز إرداف الرجل لامرأته ، والمرأة لزوجها ،  
لإرداف الرسول ﷺ لزوجته صفية رضي الله  
عنها .<sup>(٥)</sup> وإرداف الرجل للمرأة ذات الرحم المحرم  
جائز مع أمن الشهوة . وأما إرداف المرأة للرجل  
الأجنبي ، والرجل للمرأة الأجنبية فهو ممنوع ، سدا  
للزنا ، وإتقاءً للشهوة المحرمة .

لأنه حكم متعلق بالقرابة ، فاستوى فيه  
الجميع .<sup>(١)</sup> واستدلوا على وجوب إعتاق الوالدين  
بقول الله سبحانه : « وَخَفِضْ لَهَا جَنَاحَ الذَّلَالِ  
مِنَ الرَّحْمَةِ »<sup>(٢)</sup> الآية ، ولا يتأتى خفض الجناح  
مع الاسترقاق ، وعلى عتق المولودين بقول الله  
سبحانه : « وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يُتَّخَذَ وَلَدًا إِنْ كُلُّ  
مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ  
عَبْدًا »<sup>(٣)</sup> الآية .

ويقول سبحانه : « وَقَالُوا : اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ  
وَلَدًا »<sup>(٤)</sup> الآية ، دل كل منها على نفي اجتماع  
الولدية والعبدية .<sup>(٥)</sup>

أما بقية الأرحام غير الأصول والفروع فللعلماء  
في عتقهم عند تملكهم ثلاثة آراء .

الأول : عتق ذوي الرحم المحرم ، وهو مذهب  
الحنفية والحنابلة ، فمن ملك قريباً ذا رحم محرم  
عتق عليه . وصفة ذي الرحم المحرم أن يكون  
قريباً حرم نكاحه .<sup>(١)</sup> والمحرم بلا رحم كان يملك  
زوجة ابنه أو أبيه لا يعتق عليه ، وكذا الرحم بلا  
محرم ، كبنى الأعمام والأخوال .

الثاني : الاقتصاد على الإخوة والأخوات ، وأما  
ما عدا ذلك من أولاد الإخوة والأخوات والأعمام  
والعمات والأخوال والحالات ، فإنه لا يعتق أحد

(١) الفتاوى الهندية ٨/٢ ، والحري ٨/١٢١ ، وفي المحتاج  
٤/٤٩٩ ، ٥٠٠ ، وشرح الروض ٤/٤٤٦ ، ومطلب أدبي  
النبي ٤/٦٩٦

(٢) سورة الإسراء / ٢٤

(٣) سورة مريم / ٩٢ ، ٩٣

(٤) سورة مريم / ٨٨

(٥) شرح الروض ٤/٤٤٦

(٦) الفتاوى الهندية ٢/٨٠٧

(١) الحري ٨/١٢١

(٢) شرح الروض ٤/٤٤٦ ، وفي المحتاج ٤/٤٩٩ ، ٥٠٠

(٣) المصباح ولسان العرب (ردف)

(٤) حديث « إردافه الفضل » أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الحج

من صحيحهما (الذوئد والمرجان ص ٢٩٥)

(٥) حديث « إردافه صفية » أخرجه البخاري (فتح الباري

١٠/٥٦٩ ط السلفية)

نحو ذلك . والتخليص ، وذلك كإرسال المحرم ما تحت يده من صيد . والإهمال ، كإرسال الماء والنار والحيوان . والتسليط ، كإرسال الحيوان أو السهم على الصيد .

ويعنى عدم الإضافة وعدم الإطلاق ، ومثال ذلك ما أورده ابن نجيم فيسا إذا جرى الخلع بين الزوج والمرأة فإليها القبول ، سواء أكان البذل مرسلًا أم مطلقًا ، أم مضافًا إلى المرأة أو الأجنبي إضافة ملك أو ضمان . ومتى جرى الخلع بين الأجنبي والزوج ، فإن كان البذل مرسلًا ( أي معناه بغير الإضافة ) فالقبول إليها كقولها : أخلعتني على هذه السدار ، فإن قدرت على تسليمها سلمتها ، وإلا فائشل فيسا له مثل ، والقيمة في القيمي ، وتتمة هذا في الخلع .<sup>(١)</sup> والمطلق كقولها : خالعتني على ثوب . والمضاف كقولها : خالعتني على داري .<sup>(٢)</sup> ويستعمل علماء الأصول الإرسال في المصلحة المرسله ، لأنها كل مصلحة أطلقها الشارع فلم يعتبرها ولم يلغها .

والإرسال في الحديث له إطلاق خاص سياطي فيما يلي :

#### الإرسال في الحديث :

٢ - يطلق لفظ الإرسال عند جمهور المحدثين على ترك التابعي الواسطة التي بينه وبين الرسول ﷺ ، بأن رفع التابعي الحديث للرسول ﷺ ، سواء أكان

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ١٠١/٤ للعلامة زين الدين بن نجيم ، دار المعرفة . بيروت .

(٢) حاشية متحة الحقائق على البحر الرائق ١٠١/٤ للعلامة محمد أمين الشهير بابن هابدين .

#### الضمان بالإرداف .

٣ - إذا استأجر رجل دابة ليركبها ، وأردف خلفه آخر بغير إذن صاحبها ، فهلكت الدابة بسبب الإرداف ، ضمن نصف قيمتها عند الخففة ، وهو رأي للحنابلة ، ويضمن الكل عند المالكية والشافعية ، وهو الراجح عند الحنابلة .<sup>(١)</sup>

## إرسال

#### التعريف :

١ - الإرسال لغة : مصدر (أرسل) يقال : أرسل الشيء : أطلقه وأهمله ، ويقال : أرسل الكلام أي أطلقه من غير تقييد ، وأرسل الرسول : بعثه برسالة ، وأرسل عليه شيئا : سلطه عليه ، وفي القرآن الكريم قوله تعالى : « أَلَمْ تَرَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَثُّهُمْ أَرَّا »<sup>(٢)</sup> ويستعمل الفقهاء كلمة الإرسال بإطلاقات متعددة منها ما يلي :

الإرخاء ، كإرسال اليبدين في الصلاة ، وإرسال طرف العمامة ، وإرسال الشعر بعدم ربطه . والتوجيه ، كإرسال شخص إلى آخر بآل أو رسالة أو

(١) فتح القدير ١٦٩/٧ ط دار صادر ، ونحفة المحتاج ١٨٣/٦ - ١٨٤ ط دار صادر ، والإيضاح ٥٤/٦ ط حامد الفتحي ، وحاشية السنوسي ٣٧/٤ - ٣٨ ط دار الفكر ، والبخاري وشرحه فتح الباري ٣٧٧/١٠ ، والقرطبي ٢١٤/٥ ط دار الكتب ، وابن هابدين ٢٧٢/١ ط الأولى ، والقبلي ٨٢/٣ ، وابن هابدين ٢٣٥/٥ ، ٢٣٨ ، والمجموع للنووي ٢/٢٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥١٧ ، ١٥١٨ ، ١٥١

## الصحابة الكرام (١)

القسم الثاني : لإرسال القرن الثاني والثالث أي التابعين وتلاميذهم ، وقد اختلفت آراء العلماء في الاحتجاج به ، إذ أنه حجة عند الحنفية والمالكية وأشهر روايتي الحنابلة ، إذا كان المرسل عدلا .

أما الشافعي فلا يعتبره حجة إلا إذا تأيد بأية ، أو سنة مشهورة ، أو موافقة قياس صحيح ، أو قول صحابي ، أو تلقته الأمة بالقبول ، أو اشترك في إرساله عدلان ، بشرط أن يكون شيوخهما مختلفين ، أو ثبت اتصاله بوجه آخر ، بأن أسنده غير مرسله ، أو أسنده مرسله مرة أخرى .

وليثبت الاتصال بوجه آخر قبلت مراسيل سعيد بن المسيب ، لأنها بالتبعية وجدت مسندة ( أي متصلة مرفوعة إلى النبي ﷺ ) وأكثرها ما سمعه عن عمر بن الخطاب . وهذا ما ذكره الشافعي في احتجاجه بالمرسل أو عدمه . (٢)

وأما رأي الإمام أحمد فيتضح بها نقله صاحب شرح روضة الناظر ، ومفاده أن للإمام روايتين أشهرهما أنه حجة . (٣)

القسم الثالث : ما أرسله العدل من غير القرون الثلاثة : ويعتبر هذا النوع من المراسيل حجة عند أبي الحسن الكرخي ، لأن لإرسال العدل يقبل في كل عصر ، إذ أن العلة التي توجب قبول مراسيل

كبيراً أم صغيراً ، بأن قال : قال رسول ﷺ كذا ، أو فعل كذا ، أو فعل بحضرته كذا ، أو نحو ذلك . وبعضهم خصه برفع التابعي الكبير ، وهو الذي رأى جماعة من الصحابة ورجالهم كعبد الله بن عدي ، وسعيد بن المسيب وأمثالها .

أما إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي ، بأن كان فيه راولم يسمع من المذكورين فوقه ، فليس بمرسل عند الحاكم وغيره من أهل الحديث ، بل يسمى منقطعاً ، إن كان الساقط واحداً فحسب ، وإن كان أكثر سمي معضلاً ، وأما عند أهل الأصول فكل ذلك يسمى مرسلًا . وذهب إليه من المحدثين الخطيب وقطع به . (٤) وجاء في مسلم الثبوت : الأولى أن يقال : ما رواه العدل من غير إسناد متصل ليشمل المنقطع . وأما عند أهل الحديث فالمرسل قول التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم كذا ، والمفضل ماسقط من إسناده اثنان من الرواة والمنقطع ما سقط واحد منها ، والمعلق ما رواه من دون التابعي من غير سند ، والكل داخل في المرسل عند أهل الأصول ، ولم يظهر لكثير الاصطلاح والأسامي فائدة .

## أقسام وحكم الحديث المرسل :

٣ - ينقسم المرسل إلى أربعة أقسام هي :  
القسم الأول : ما أرسله الصحابي : حكمه أنه مقبول بالإجماع ، وذلك للإجماع على عدالة

(١) أنوار المحلك على شرح المنار لابن ملك ص ٦٤٤ لفتح الإسلام محمد بن إبراهيم الطهيري بآب الحلي / المطبعة المتأينة .

(٢) شرح المنار ص ٦٤٤ لمز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك / المطبعة المتأينة .

(٣) نزعة الحافظ المعاصر في شرح روضة الناظر وجنة المناظر ١/ ٣٣٣ لمجد القادر بن يدران الحنبلي / المطبعة السلفية .

(٤) حاشية الرملي على المنار ص ٦٤٤-٦٤٥ لحيي الرملي المصري / المطبعة المتأينة .

القرون الثلاثة وهي العدالة والضبط، تشمل سائر القرون. <sup>(١)</sup>

القسم الرابع : ما أرسل من وجه واتصل من وجه آخر، فهو مقبول عند الأكثر، لأن المرسل ساكت عن حال الراوي، والمسنند ناطق، والساكت لا يعارض الناطق، مثل حديث: (لا نكاح إلا بولي) رواه إسرائيل بن يونس مسندا، ورواه شعبة مرسلًا. وقال بعض العلماء: لا يقبل هذا النوع من المراسيل، لأن سكوت الراوي عن ذكر المروي عنه بمنزلة الجرح فيه، وإسناد الآخر بمنزلة التعديل، وإذا اجتمع الجرح والتعديل يعمل بالجرح. <sup>(٢)</sup>

أولا : الإرسال بمعنى الإرخاء

كيفية وضع اليدين في الصلاة :

٤ - اختلف العلماء في ذلك على أربعة أقوال :

الأول : أن يضع المصلي يده اليمنى على يده اليسرى، وهو اختيار جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة، وهو رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك، وقالوا: إنه السنة <sup>(٣)</sup> واستدلوا بما يلي :

أ - ما رواه سهل بن سعد قال : كان الناس يؤمرون أن يضع المصلي اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة . قال أبو حازم : لا أعلمه إلا ينمي <sup>(٤)</sup>

ذلك إلى النبي ﷺ. <sup>(١)</sup>

ب - ما روي عن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي ﷺ أنه وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرمع والساعد. <sup>(٢)</sup>

ج - ما روي عن عبدالله بن مسعود أنه قال : مربي النبي ﷺ وأنا واضع يدي اليسرى على اليمنى فأخذ بيدي اليمنى فوضعها على اليسرى. <sup>(٣)</sup>

الثاني : استحباب الإرسال وكراهية القبض في الفرض، والجواز في النفل، قيل : مطلقا، وقيل : إن طول . وهذه رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة، وإليه ذهب الشيخ خليل وشراح مته كالدردير والدسوقي، وعللت الكراهة في الفرض بأن القبض فيه اعتماد على اليدين فأشبه الاستناد، ولذلك قال الدردير : فلو فعله لا للاعتداد بل استنادا لم يكره، ثم قال : وهذا التعليل هو المعتمد، وعليه فيجوز في النفل مطلقا، بجواز الاعتقاد فيه بلا ضرورة.

الثالث : إباحة القبض في الفرض والنفل، وهو قول مالك في سماع أشهب وابن نافع .

وذكر الخطاب نقلا عن ابن فرحون : وأما إرسالها « أي اليدين » بعد رفعها فقال سند : لم أر فيه نصا ، والأظهر عندي أن يرسلها حال التكبير،

(١) كشف الأسرار ٧/٣

(٢) شرح المنار ص ٦٤٤

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٥٣٣/٢ للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني إخطي - مطبعة الإمام بالقاهرة، وموسى المحجاج ١٥٢/١ للنخبطي القسريين - دار الفكر بيروت، وكشاف القناع عن متن الإقناع ١/٣٣٣ للعلامة منصور بن يونس بن أدريس البهوتي، الناشر مكتبة النصر الحديثة الرياض.

(٤) أي يستند ذلك ويرفعه.

(١) صحيح البخاري ٢٩٦/١ للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري نشر دار الطباعة المنيرة/ بالقاهرة.

(٢) صحيح مسلم ٣٠١/١ للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري/ طبع دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي/ القاهرة، وقيل الأوطار ٢/٢٠٧، ٢٠٨ للشيخ محمد ابن علي الشوكاني/ مطبعة مصطفى الحلبي.

(٣) متن ابن ماجه ٣٦٦ للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني/ مطبعة عيسى الحلبي/ القاهرة.

وبالنسبة للحنفية فالمنصوص عليه أنه يندب إرسال ذنب العامة بين الكتفين إلى وسط الظهر، وقيل لموضع الجلوس، وقيل شبرا<sup>(١)</sup>. أما عند الحنابلة فلا خلاف في استحباب العامة المحنكة وكراهة الصباء، قال صاحب النظم: يحسن أن يرخي الثوباة خلفه ولو شبرا على نص أحمد. وقد ذكر السخاوي عن معجم الطبراني الكبير بسند حسن أنه ﷺ بعث عليا إلى خيبر فعممه بعمامة سوداء، ثم أرسلها من ورائه أو قال على كتفه الأيسر، وتروى روايه فيه، ورواها جزم بالثاني<sup>(٢)</sup>.

#### ثانيا : الإرسال بمعنى بعث الرسول الإرسال في النكاح :

٦ - اتفق الفقهاء في الجملة على صحة الإرسال في النكاح وترتب آثاره، وهناك تفرعات في المذاهب منها ما ذهب إليه الحنفية، أنه لو أرسل الرجل إلى امرأة رسولا، أو كتب إليها كتابا قال فيه: تزوجتك، فقبلت بحضرة شاهدين، سمعا كلام الرسول أو قراءة الكتاب جاز ذلك، لاتحاد المجلس من حيث المعنى، لأن كلام الرسول هو كلام المرسل لأنه ينقل عبارته، وكذا الكتاب بمنزلة الرسول، فكان سماع قول الرسول أو قراءة الكتاب سماع قول المرسل أو كلام الكاتب معنى. وإن لم يسمعا كلام الرسول أو قراءة الكتاب لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال

ليكون مقارنا للحركة، وينبغي أن يرسلها برفق<sup>(١)</sup>.

هذا، وقد ذكر عن الشافعية ما يؤيد قول المالكية إذ قال الشريبي مانصه: « والقصد من القبض المذكور - يعني قبض اليدين في الصلاة - تسكين اليدين فإن أرسلها ولم يعبث فلا بأس »<sup>(٢)</sup>.

الرابع : منع القبض فيها ، حكاه الباجي ، وتبعه ابن عرفة ، ولكن قال المسناوي : هذا من الشذوذ<sup>(٣)</sup>.

إرسال العذبة من العامة والتحنيك بها :<sup>(٤)</sup>  
٥ - أورد الخطاب نقلا عن المدخل لابن الحاج أن العامة بغير عذبة ولا تحنيك بدعة مكروهة ، فإن فعلها فهو الأكمل ، وإن فعل أحدهما فقد خرج به من المكروه ، وقد نقل عن عبد الحق الأشيبلي أنه قال : وسنة العامة بعد فعلها أن يرخي طرفها ويتحنك ، فإن كانت بغير طرف ولا تحنيك فيكره عند العلماء .

أما النووي فقد روي عنه أنه قال : لا كراهة في إرسال العذبة ولا عدم إرسالها ، إلا أن الشيخ الكيال ابن أبي شريف قد تعقبه بقوله : بأن ظاهر كلامه أنه من المباح المستوي الطرفين ، قال : وليس كذلك ، بل الإرسال مستحب وتركه خلاف الأولى .

(١) مواهب الجليل ١/ ٣٧ لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالخطاب . مكتبة النجاش - ليبيا .

(٢) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/ ١٣١ السلسولي ١/ ٢٥٠ ، والمبدئية ١/ ٧٤ ، وبداية الجهد ١/ ١٣٧ ، والمتنقى شرح الموطأ ١/ ٢٨١ ، والزرقاتي ١/ ٢١٤ .

(٣) التحنيك ، هو إدارة العامة من تحت الحنك .

(١) ابن عابدين ٥/ ٤٨١ ، والأدب الشرعي ٣/ ٥٣٦

(٢) مواهب الجليل ١/ ٤٤١

### الإرسال في الطلاق :

٨ - اتفق الفقهاء على أن الزوج إذا أرسل إلى زوجته كتاباً ضمنه قوله : أنت طالق ، فالحكم أنها تطلق في الحال ، سواء وصل إليها الكتاب أم لم يصل ، ويعتبر ابتداء عدتها من حين كتابته الكتاب .

أما إذا كتب إليها ما مفاده : إذا وصلك كتابي فأنت طالق ، فأتاهها الكتاب طلقت من تاريخ الوصول ، لأن شرط وقوع الطلاق هو وصول الكتاب إليها .<sup>(١)</sup>

### الإرسال في التصرفات المالية :

#### الإرسال في عقود المعاوضات :

٩ - اتفق الفقهاء على أنه لو أرسل شخص إلى غيره رسولا أو كتابا يطلب منه فيه أن يبيعه شيئا ما ، وقبل المرسل إليه خلال المجلس الذي تلى فيه الكتاب المرسل ، أو سماع أقوال الرسول فقد تم البيع بين المتعاقدين ، لأن الرسول سفير ومعبّر عن كلام المرسل ، ناقل كلامه إلى المرسل إليه ، فكأنه حضر بنفسه ، فأوجب البيع ، وقبل الآخر في المجلس .

وهذا الحكم في عقد البيع يسري على عقد الإجارة ، والمكاتب ،<sup>(٢)</sup> إلا أن المالكية يفرقون في

أبو يوسف : إذا قالت المرأة زوجت نفسي يجوز وإن لم يسمعا كلام الرسول أو قراءة الكتاب . بناء على أن قولها : زوجت نفسي شطر العقد عند أبي حنيفة ومحمد ، والشهادة في شطري العقد شرط ، لأنه يصير عقدا بالشطرين ، فإذا لم يسمعا كلام الرسول وقراءة الكتاب فلم يوجد شطر الشهادة على العقد . وقول الزوج بانفراده عقد عند أبي يوسف ، وقد حضر الشاهدان .<sup>(٣)</sup> هذا ، وقد وافق الشافعية والمالكية والحنابلة أبا حنيفة ومحمدا في قولها هذا .<sup>(٤)</sup>

### الإرسال لنظر المخطوبة :

٧ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى : أنه إذا لم يتيسر للرجل أن ينظر إلى المخطوبة فله أن يرسل من يثق بها من النساء لتنظر له المخطوبة ، ثم تصفها له بعد ذلك ، استدلالا بفعله ﷺ ، إذ روي أنه «بعث أم سليم إلى امرأة وقال : انظري عرقوبيها وشمي معاطفها» .<sup>(٥)</sup> رواه الحاكم وصححه . هذا ، وقد نقل عن الشبراملسي في حاشيته على نهاية المحتاج تعليقا على هذه الحالة قوله : لو أمكنه إرسال امرأة تنظرها له وتصفها له لا يجوز له النظر بعد ذلك ، وقد يتوقف ، إذ أن الخبر ليس كالبيان ، فقد يدرك الناظر من نفسه عند المعاينة ما تقصر العبارة عنه .<sup>(٦)</sup>

(١) بدائع الصنائع ٣/ ١٣٣٥ نظر ذكرها علي يوسف .

(٢) الأم ٥/ ٧٣ للإمام أبي حنيفة . محمد بن إدريس الشافعي - كتاب النكاح / الفاهر ، والمجلد الكبير ٤/ ٢٤ لإمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس رواية سحنون التنوخي / مطبعة المصنف / القاهرة ، وكشاف القناع ٥/ ١٠ .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ٦/ ١٢٥ .

(٤) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ١٩٣/ ٦ مطبعة مصطفى الحلبي .

(١) المفتح مع الشرح الكبير ٨/ ٤١٤ للإمام موفق الدين بن قدامة / دار الكتاب العربي - بيروت ، وفصح القدير ٣/ ٩٣ ، والبداية ٤/ ١٨٥٠ ، والجبري ٤/ ٩ ، ومواهب الجليل ٤/ ٩١ ، ٩٢ ، والناج والإكليل ٤/ ٩٨ .

(٢) كشاف القناع ٢/ ٤ ، وحاشية الجبري على شرح منبه الطالع ٢/ ١٦٩ ، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/ ٣٨٢ لأبي البركات سيدي أحمد الدردير - مطبعة عيسى الحلبي - وبدائع الصنائع ٦/ ٢٩٩٤ .



رسولا فقبضه له. <sup>(١)</sup>

#### ملكية الشيء المرسل :

١٠ - قرر الأئمة أن الشيء المرسل باق على ملك مرسله، حتى يقبضه المرسل إليه، وما دام لم يقبضه فهو باق على ملك مرسله، وقد عينه لإنسان فلم يجوز لغيره أخذه مطلقاً. <sup>(٢)</sup>

#### الضمان في الإرسال :

١١ - ذكر الدردير أنه إن زعم شخص أنه مرسل من زيد لاستعارة حلٍ له من بكر، فدفع له بكر ما طلب، وزعم الرسول أنه تلف منه، ضمنه زيد (المرسل) إن صدقه في الإرسال، وإن لم يصدقه حلف أنه لم يرسله ويرى، ثم حلف الرسول : لقد أرسلني وأنه تلف بلا تضييق مني ويرى أيضاً، وضاع الحل هكذا.

لكن السراج أن الرسول يضمن - ولا يبرأ بالخلف - إلا لبينة بالإرسال، فالضمان على المرسل. <sup>(٣)</sup>

أما قاضيخان فقد قال في فتاويه : رجل بعث رسولا إلى بزاز أن أبعث إلي ثوب كذا وكذا بثمن كذا وكذا، فبعث إليه البزاز مع رسوله أومع غيره، فضاع الثوب قبل أن يصل إلى الأمر، وتصادقا على ذلك وأقروا به، فلا ضمان على الرسول في شيء، وإن بعث البزاز مع رسول الأمر فالضمان على الأمر، لأن رسوله قبض الثوب على المساومة،

حكم الإرسال بالشراء تبعا للفظ الرسول، فإذا أسند الرسول الشراء لنفسه طوّل بالثمن، لكن إذا أقر المرسل بأنه أرسله كان للبائع غريم، فيتبع أيهما شاء، إلا أن يحلف المرسل أنه دفع الثمن للرسول فإنه يبرأ، ويتبع الرسول، أما إذا أسند الشراء لمن أرسله فإنه لا يطالب بالثمن، وإنما الذي يطالب به المرسل. <sup>(٤)</sup>

هذا، وقد ذكر الدردير في شرحه الكبير أن الرسول إذا قال : بعني فلان لتبيعه كذا بائة، أو ليشتري منك كذا بائة مثلاً، فرضي صاحب السلعة، لا يطالب الرسول بالثمن، فإن أنكر فلان هذا أنه أرسله فالثمن على الرسول. أما إذا قال : بعني فلان لأشتري له منك، فيطالب الرسول بالثمن، لأنه في الحالة الأولى أسند الشراء لغيره، وفي الحال الأخيرة أسند الشراء إلى نفسه. <sup>(٥)</sup>

كما أجمع الحنفية على أن الرسول بالشراء لا يملك إبطال الخيار، ولا تكون رؤيته رؤية المرسل، ويثبت الخيار للمرسل إذا لم يره. <sup>(٦)</sup> وقد عقب الإمام السرخسي في المبسوط على هذا الأمر بأن رؤية الرسول وقبضه لا يلزم المرسل المتناع، لأن المقصود علم العاقد بأوصاف العقود عليه ليم رضاه، وذلك لا يحصل برؤية الرسول، فأكثر ما فيه أن قبض رسوله كقبضه بنفسه، ولو قبض بنفسه قبل الرؤية كان بالخيار إذا رآه، فكذلك إذا أرسل

(١) حاشية الحسوقي على الفرح الكبير ٣/ ٣٨٢ للعلامة شمس الدين الشيخ محمد حرفة الحسوقي - مطبعة عيسى الحلبي.

(٢) الفرح الكبير للدردير ٣/ ٣٨٢

(٣) الفتاوى الهندية ٣/ ٦٥ تأليف العلامة الشيخ نظام جماعة من علماء الهند الأعلام / المكتبة الإسلامية بتركيا.

(٤) المبسوط ١٣/ ٧٣ لشمس الدين السرخسي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

(٥) الفتاوى الكبرى للفتاوى ٣/ ٣٧٠

(٦) حاشية الحسوقي ٣/ ٤٤١

قبل الوصول رجع الوديع في تركته، وإن مات بعد الوصول فلا رجوع وهي مصيبة على الوديع.<sup>(١)</sup>  
قال القاضي عبد الوهاب من المالكية: إن الوكيل والمودع والرسول مؤمنون فيما بينهم وبين الموكل والمودع والمرسل، فإذا ذكروا أنهم ردوا ما دفع إليهم إلى أربابهم قبل ذلك منهم، لأن أرباب الأموال قد ائتمنوهم على ذلك، فكان قولهم مقبولا فيما بينهم.<sup>(٢)</sup>

كما لو أرسل رسولا إلى رجل وقال: ابعث إليّ بعشرة دراهم قرضا، فقال: نعم، وبعث بها مع رسول الأمر، فالأمر ضامن لها إذا أقر بأن رسوله قد قبضها، وإن بعث بها مع غيره فلا ضمان على الأمر حتى تصل إليه. وكذلك لو أن رجلا له على رجل دين فبعث إلى المديون رسولا أن ابعث إليّ بالدين الذي لي عليك، فإن بعث به مع رسول الأمر فهو من مال الأمر.

أما لو بعث رجل إلى رجل بكتاب مع رسول أن ابعث إليّ ثوب كذا بثمن كذا، ففعل، وبعث به مع الذي أتاه بالكتاب، لم يكن من مال الأمر حتى يصل إليه، وفي هذا إنما الرسول رسول بالكتاب.<sup>(٣)</sup>

وإذا أرسل المودع (بفتح الدال) الوديعة للمودع (بكسر الدال) بإذنه صح هذا الإرسال، أما إن أرسلها بغير إذنه فتلفت أوضاع من الرسول فعليه ضمانها، إلا في حالة واحدة، هي فيما إذا عرضت للمودع إقامة طويلة في الطريق، كالسنة مثلا فالحق أن له أن يبعثها مع غيره - ولو بغير إذن -

وإن كان رسول رب الثوب معه. فإذا وصل الثوب إلى الأمر يكون ضمنا.<sup>(١)</sup>

قال الحنفية: ولو أرسل رجل رسولا إلى رجل آخر وقال له: ابعث إليّ بعشرة دراهم قرضا فقال: نعم، وبعث بها مع رسوله، كان الأمر ضمنا لها، إذا أقر أن رسوله قبضها.

ولو بعث رجلا ليستقرضه ألف درهم فأقرضه فضاع في يده، إن قال الرسول أقرض فلانا المرسل، فهي للمرسل وعليه الضمان، وإن قال الرسول: أقرضني فلان المرسل فأقرضه، وضاع في يده، فعلى الرسول الضمان. فحاصل المسألة أن التوكيل بالإقراض يجوز، وبلاستقراض لا يجوز، والرسالة بالاستقراض للأمر جائزة، وإن أخرج الوكيل بالاستقراض الكلام خرج الرسالة يقع القرض للأمر، وإن أخرجه مخرج الوكالة بأن أضاف إلى نفسه يصير مستقرضا لنفسه، ويكون ما استقرض من الدراهم له، وله أن يمنعها من الموكل.<sup>(٢)</sup>

وحاصل المسألة: أن الرسول إن كان رسول رب المال فالوديع يبرأ بالدفع إلى الرسول ولو مات الرسول قبل الوصول، ويرجع الكلام بين رب المال وورثة الرسول، فإن مات الرسول قبل الوصول كان الضمان في تركته، وإن مات بعد الوصول فلا رجوع، حملا على أنه أوصله لرب المال.

وإن كان الرسول رسول الوديع فلا يبرأ إلا بوصوله لرب المال ببيئة أو إقرار، فإن مات الرسول

(١) الدسوقي بتصرف يسير ٤/٢٧٧

(٢) مواهب الجليل ٥/٢٩٠

(٣) الفتاوى الحنفية بامش الحنفية ٣/٦٢

(١) هكذا، ولعل المراد ضمان الثمن، انظر الفتاوى الحنفية بامش الحنفية ٣/٦٢

(٢) الفتاوى الحنفية ٣/٢٠٦

حينئذ من ضمان الرسول لأنه غره وأخذ الدينار على أنه وكيل للمرسل . وإن قبض منه الدراهم التي أمر بقبضها فضاقت من الرسول فهي من ضمان صاحب الدين ، لأنها تلفت من يد وكيله .<sup>(١)</sup> وروي أيضا عن الإمام أحمد رضي الله عنه قوله في رجل له عند آخر دنائير وثياب ، فبعت إليه رسولا وقال : خذ دينارا وثوبا ، فأخذ دينارين وثوبين ، فضاقت ، فالضمان على الباعث ، يعني الذي أعطاه الدينارين والثوبين ، ويرجع به على الرسول ، يعني عليه ضمان الدينار والثوب الزائدين ، وإنما جعل عليه الضمان لأنه دفعهما إلى من لم يؤمر بدفعهما إليه ، ويرجع بهما على الرسول لأنه غره وجعل التلف في يده فاستقر عليه الضمان ، وللموكل تضمين الوكيل ، لأنه تعدى بقبض ما لم يؤمر بقبضه ، فإذا ضمنه لم يرجع على أحد ، لأن التلف حصل في يده فاستقر الضمان عليه .<sup>(٢)</sup>

**أثر الإرسال في قبول الشهادة للمرسل أو عليه :**  
١٢ - يتبين أثر الإرسال في قبول الشهادة للمرسل ، أو عليه من خلال ما ذكر عند الفقهاء من أقوال ، فالإمام الكاساني يبين ذلك بقوله : لو أن رجلا أرسل رسولا إلى امرأة يزيد الزواج منها فكتب إليها بذلك كتابا ، فقبلت بحضرة شاهدين سمعا كلام الرسول وقراءة الكتاب جاز ذلك ، لاتحاد المجلس من حيث المعنى ، لأن كلام الرسول كلام المرسل ،

ولا ضمان عليه إذا تلفت أو أخذها اللص ، بل بعثها إليه في مثل هذه الحالة واجب ويضمن إن حبسها ، أما إن كانت الإقامة التي عرضت له قصيرة كالأيام فالواجب عليه إبقاؤها معه ، فإن بعثها - بغير إذن - ضمنها إن تلفت ، وأما إن كانت الإقامة التي عرضت له متوسطة ، كالشهرين مثلا خير في إرسالها وفي إبقائها ، فلا ضمان عليه إن أرسلها وتلفت ، أو حبسها<sup>(٣)</sup> أي وتلفت . وكذلك الحكم في وصي رب المال ، إذا أرسل المال للورثة ، أو سافر هوبه إليهم من غير إذنهم ، فإنه يضمن المال إذا ضاع أو تلف .<sup>(٤)</sup> وكذا القاضي إذا بعث المال لمستحقه من ورثة أو غيرهم بغير إذن ، فضاقت أو تلف عليه الضمان عند ابن القاسم ، خلافا لقول أصبغ بعدم الضمان عليه . ونقل ابن قدامة عن الإمام أحمد قوله في رجل له على آخر دراهم ، فبعث إليه رسولا بقبضها ، فبعث إليه مع الرسول دينارا ، فضاقت من الرسول ، فهو من مال الباعث ، لأنه لم يأمره بمصارفته ، وإنما كان من ضمان الباعث لأنه دفع إلى الرسول غير ما أمره به المرسل . فإن المرسل إنما أمره بقبض ما له في ذمته ، وهي الدراهم ، ولم يدفعها ، وإنما دفع دينارا عوضا عن عشرة دراهم ، وهذا صرف يقتصر إلى رضى صاحب الدين وإذنه ولم يأذن ، فصار الرسول وكيلًا للباعث في تأديته إلى صاحب الدين ومصارفته به ، فإذا تلف في يد وكيله كان من ضمانه ، اللهم إلا أن يغير الرسول الغريم أن رب الدين أذن له في قبض الدينار عن الدراهم فيكون

(١) هذا الرأي ، إنما كان عندما كانت الرهبة في الدناير غير الرهبة في الدراهم ، والعكس ، أما الآن وقد استقرت النسبة بين الدرهم والدينار ، إذا كان النقد في بلد واحد ، فلا يختلف الحكم في قبض الدراهم بدلا عن الدناير ، والعكس .

(٢) المعنى لابن قدامة ٥ / ٣٣٠ - ٣٣١

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣ / ٤٢٤

(٢) المصدر السابق ٣ / ٤٢٥

فعلية الضمان، لأنها في يده، وعليه تعهدهما وحفظها، ولأنه إذا كان معها كان فعلها منسوباً إليه.

ولو كان معها سائق وقائد فالضمان عليهما نصفين، ولو كان معها سائق وقائد مع راكب فهل يختص الضمان بالراكب أو يجب أنثلاثاً؟ وجهان: أرجحهما الأول، ولو كان عليها راكباً فهل يجب الضمان عليهما أو يختص بالأول، دون الرديف؟ وجهان: أوجههما الأول لأن اليد لها. <sup>(١)</sup>

أما إذا أتلفت الدابة أموال الغير من غير أن يكون معها راكب فهنا ينظر إلى الزمن الذي وقع فيه الإتلاف، فإن كان نهاراً فلا ضمان على صاحبها، وإن كان ليلاً ضمن، لتقصيره بإرسالها ليلاً، بخلاف الإرسال نهاراً، للخبر الصحيح الذي رواه أبو داود وغيره. وهو على وفق العادة في حفظ الزرع ونحوه نهاراً والدابة ليلاً، ولو تعود أهل البلد إرسال الدواب وحفظ الزرع ليلاً دون النهار انعكس الحكم، فيضمن مرسلها ما أتلفته نهاراً دون الليل، اتباعاً لمعنى الخبر والعادة، ومن ذلك يؤخذ ما بحثه البلقيني أنه لو جرت عادة بحفظها ليلاً ونهاراً ضمن مرسلها ما أتلفته مطلقاً.

هذا، وقد استثنى الشافعية من الدواب التي يلزم الضمان بإتلافها الحسام وغيره من الطيور والنحل، إذ أنه لا ضمان بإتلافها مطلقاً بهذا الحكم حكاه في أصل الروضة عن ابن الصباغ، وعلمه بأن العادة إرسالها. <sup>(٢)</sup>

هذا، وقد وافق المالكية والحنابلة الشافعية في

لأنه ينقل عبارة المرسل. وكذا الكتاب بمنزلة الخطاب من الكاتب، فكان سماع قول الرسول وقراءة الكتاب سماع قول المرسل وكلام الكاتب معنى، وإن لم يسمعا كلام الرسول وقراءة الكتاب لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، بينما عند أبي يوسف إذا قالت: زوجت نفسي بجوز، وإن لم يسمعا كلام الرسول وقراءة الكتاب، إذ أن قول الزوج بانفراده عقد عنده وقد حضر الشاهدان. <sup>(١)</sup> فيتضح أن الشهادة هنا مأخوذة بها عند السماع لكلام المرسل. هذا وقد أيد النسوقي الكاساني في اعتبار الشهادة للمرسل، إذ ذكر في حاشية النسوقي على الشرح الكبير أن المودع يضمن الوديعة إن دفعها للرسول من غير إشهاد، لأنه لما دفع لغير اليد التي اتتمت عليه الإشهاد، فلما تركه صار مقرطاً، وأما إن دفع له بإشهاد فقد برئ، ويرجع المرسل إليه على الرسول عند عدم البينة. <sup>(٢)</sup>

### ثالثاً: الإرسال بمعنى الإهمال

حكم ضمان ما أتلفته الحيوانات والمواشي المرسلة: ١٣ - ذهب الشافعية في معرض بيانهم لحكم هذه المسألة إلى التفريق في حكم الضمان بين الدابة التي تتلف أموال الغير ومعها راكب، والدابة التي تتلفها من غير قائد.

وبناء على هذا التفريق فقد قالوا: إذا أتلفت الدابة مالا أو نفساً، ليلاً أو نهاراً، وكان معها راكبها

(١) بدائع الصنائع ٣/ ١٣٥ للصلاة على الدين أبي بكر الكاساني الحنفي مطبعة الإمام/ بالقاهرة

(٢) حاشية النسوقي على الشرح الكبير ٣/ ٢٦٦ للعلامة شمس الدين محمد حره النسوقي - مطبعة عيسى الحنفي/ بالقاهرة.

(١) الإفتاء ٢/ ٢٠١

(٢) الإفتاء ٢/ ٢٠١ - ٢٠٢

وهذا الرأي قد قال به الحنفية أيضا، <sup>(١)</sup> إلا أن لهم رأيا فيما يتعلق بإرسال الدابة والكلب أرى أنه لا يند من ذكره هنا، ومفاد هذا الرأي هو أنهم فرقوا بين الدابة والكلب عند الإرسال، حيث إنه إذا أرسل الكلب ولم يكن سائقا له فلا ضمان فيما يتلفه، وإن أصاب المتلف من فوره لأنه ليس بمتعد، إذ لا يمكنه اتباعه، والمتسبب لا يضمن إلا إذا تعدى، بينما إذا أرسل الدابة فأتلفت أموال الغير على الفور فعليه الضمان، لأنه متعد بإرسالها في الطريق مع إمكان اتباعها، إلا أن الإمام أبى يوسف لم يفرق في لزوم الضمان بين ما يتلفه الكلب بإرساله وما يتلفه الدابة بإرسالها. <sup>(٢)</sup>

هذا، وقد جاء في الدر المختار أن الرجل إذا أرسل طيرا ساقه (أي سار خلفه) أولا، أو أرسل دابة أو كلباً ولم يكن سائقا له، أو أتلفت دابة بنفسها فأصاب مالاً أو آدمياً نهاراً أو ليلاً فلا ضمان في الكل، لقول الرسول ﷺ (العجاء جبار) أي المتفلته هدر. <sup>(٣)</sup>

أما إذا كان المرسل ماء، فالحكم يختلف تبعاً لحالة الماء المرسل وطبيعة الأرض، فلو أرسل ماء في أرضه فخرج الماء إلى أرض غيره، فإن كان ما أرسله تحتمله أرضه فلا ضمان عليه. وإن أرسل ما لا تحتمله الأرض كان ضماناً. <sup>(٤)</sup> فإن سقى أرضه ثم أرسل الماء في النهر حتى جاوز عن أرضه وقد كان رجل أسفل منه طرح في النهر تراباً، فمال الماء عن النهر حتى غرق قصر إنسان، فلا ضمان

أن الضمان لازم في إتلاف الدواب إن كان ليلاً، أما إن كان نهاراً فلا ضمان فيه. <sup>(١)</sup> بينما للحنفية قول آخر نذكره بعد قليل بإذن الله.

هذا، وقد وافق المالكية الشافعية في قولهم بتضمين راعيها وقائدها وسائقها.

أما حكم ما أتلفه الحمام والنحل والدجاج فجاء عن المالكية فيه روايتان:

الأولى: توافق ما ذهب إليه الشافعية. والثانية: أن حكمهما كالماشية في الإتلاف، وهذه رواية ابن القاسم، إلا أن ابن عرفة قد قال بصواب الرواية الأولى. <sup>(٢)</sup> أما الباجي من المالكية فقد ذكر عنه أنه قال: في المواضع ضرب تنفرد فيه المزارع والحوادث، ليس بمكان سرح، فهذا لا يجوز إرسال المواشي فيه، وما أفسدت فيه ليلاً أو نهاراً فعلى أربابها الضمان. وضرب آخر جرت عادة الناس بإرسال مواشيهم فيه ليلاً أو نهاراً، فأحدث رجل فيه زرعاً فأتلفت المواشي، فلا ضمان فيه على أهل المواشي، سواء وقع الإتلاف ليلاً أو نهاراً. <sup>(٣)</sup>

ومن المفيد جداً أن نشير إلى ما ذكره مؤلف التاج والإكلیل إذ قال: بأن الرجل إذا أرسل في أرضه نارا أو ماء فوصل إلى أرض جاره فأتلف زرعها، ينظر في الأمر على ضوء قرب الأرض وبُعدها، فإن كانت الأرض قريبة فعليه الضمان، وإن كانت بعيدة إلا أن النار وصلتها بسبب ريح أو غيره فلا ضمان. <sup>(٤)</sup>

(١) الفتاوى الخاتمة على معاني الفتاوى المجلد ٣/ ٢٢١

(٢) حاشية ابن عابدين ٦٠٧/٦

(٣) الدر المختار بهامش حاشية ابن عابدين ٦٠٨/٦

(٤) الفتاوى الخاتمة على معاني الفتاوى المجلد ٣/ ٢٢١

(١) التاج والإكلیل ٣/ ٣٣٣ وكتاب القناع ٢/ ٤٣٨

(٢) التاج والإكلیل ٦/ ٣٢٤

(٣) التاج والإكلیل ٦/ ٣٣٣

(٤) التاج والإكلیل ٦/ ٣٢١

وقد خالف الحنابلة ما قال به المالكية فيما تقدم أن العادة تراعى في أحكام هذه المسألة، إذ قال الحارثي من الحنابلة: لو جرت عادة بعض أهل النواحي ربطها بنهار وإرسالها ليلا وحفظ الزرع ليلا، فالحكم هو وجوب الضمان على مالكها فيما أفسدته ليلا إن فرط في حفظها، لا نهارا. <sup>(١)</sup>

ثم استطرد الحنابلة في ضرب الأمثلة بقولهم: لو أن الرجل أرسل صيدا وقال: اعتنك، لم يزل ملكه عنه، كما لو أرسل البعير والبقرة، ونحوهما من البهائم المملوكة، إذ أن ملكه لا يزول عنها بذلك. <sup>(٢)</sup>

#### الإرسال في القبض والعزل :

١٤ - قال السرخسي: (إذا اشترى شيئا ثم أرسل رسولا بقبضه فهو بالخيار إذا رأى رؤيته الرسول وقبضه لا يلزمه الشاع) لأن المقصود علم العاقد بأوصاف الموقوف عليه، لئتم رضاه، وذلك لا يحصل برؤية الرسول، فأكثر ما فيه أن قبض رسوله كقبضه بنفسه، ولو قبض بنفسه قبل الرؤية كان بالخيار إذا رأى فذلك إذا أرسل رسولا فقبضه له، فأما إذا وكل وكيلًا بقبضه فرأه الوكيل وقبضه لم يكن للموكل فيه خيار بعد ذلك في قول أبي حنيفة رضي الله عنه. وقال أبو يوسف وعمر بن محمد رحمهما الله: له الخيار إذا رآه، لأن القبض فعل والرسول والوكيل فيه سواء، وكل واحد منهما مأمور بإحضار العين والحمل إليه والنقل إلى ضمانه بفعله، ثم خياره لا

على المرسل، لأنه أرسل الماء في النهر، وهو غير متعبد في ذلك، ويجب الضمان على من طرح التراب في النهر ومنع الماء عن السيلان، لأنه متعبد. ولو فتح فوهة النهر وأرسل ماء قدر ما يجتمعه النهر، فدخل الماء من فوهة في أرض غيره قبل أن يدخل في أرضه فلا ضمان عليه. <sup>(٣)</sup>

هذا، وما يجدر الإشارة إليه هو أن نذكر الدليل الذي اعتمده الحنابلة في موافقتهم للشافعية والمالكية في أن الضمان في المتلف ليلا لا نهارا، والدليل هورواية الإمام مالك عن الزهري عن حزام بن سعد بن عبيدة (أن ناقة للبراء دخلت حائط قوم فأفسدت - أي ما فيه من أموال - فقبض النبي ﷺ أن على أهل الأموال حفظها بالنهار، وما أفسدت فهو مضمون عليهم).

ولأن العادة من أهل المواشي إرسالها نهارا للرعي وحفظها ليلا، وصادة أهل الحوائط حفظها نهارا، فإذا أفسدت شيئا ليلا كان من ضمان من هي بيده إن فرط في حفظها، مثل ما إذا لم يضمها ونحوه ليلا، أو ضمها بحيث يمكنها الخروج. أما إذا ضمها من هي بيده ليلا فأخرجها غيره بغير إذنه أو فتح غيره عليها بابها فأتلفت شيئا، فالضمان على مخرجها أو فاتح بابها، لأنه السبب ولا ضمان على من كانت بيده لعدم تفرطه. ثم أضاف الحنابلة إلى ما تقدم، بأن الحكم في هذه المسألة محمول على المواضع التي فيها زرع ومراعي. أما القرى العاصرة التي لا مرعى فيها إلا بين مراحيب كساقية وطرق زرع فليس له إرسالها بغير حافظ، فإن فعل لزمه الضمان لتفرطه.

(١) كتاب الفتح ١٢٨/٤

(٢) المصدر السابق ١٣٤/٤ هذا ويؤخذ عما تقدم أن الفروع التي مثلها في المذاهب المختلفة ترجع كلها من حيث الضمان وعدمه إلى ثلاثة أمور: الإجماع، أو التصدي أو العرف.

(٣) المصدر السابق ٣/٢٢٧

أن صحت عبارته على أي صفة كان. <sup>(١)</sup>

#### الرجوع عن الإرسال :

١٥ - يرى الحنفية أن المرسل لو أرسل رسولا ثم رجع عن رأيه صح رجوعه، لأن الخطاب بالرسالة لا يكون وفق للمشافهة، وإذا احتمل للرجوع، فيها هنا أولى، وسواء أعلم المرسل رجوع المرسل أم لم يعلم به، بخلاف ما إذا وكل إنسانا ثم عزله بغير علمه، فإنه لا يصح عزله، لأن الرسول يحكي كلام المرسل وينقله إلى المرسل إليه، فكان سفيرا ومعبرا محضا، فلم يشترط علم الرسول بذلك، فأما الوكيل فإنه يتصرف عن تفويض الموكل إليه، فشرط علمه بالعزل، صيانة عن التفريغ. <sup>(٢)</sup>

وذكر ابن حجر الهيتمي عن ابن سريج أنه قال: لو أن شخصا أرسل صدقة مع رسوله، ثم بدا له فاستردها من الطريق كان له ذلك، وإذا مات المرسل قبل وصولها كانت تركته لورثته. <sup>(٣)</sup>

#### الإرسال بمعنى التسليم :

١٦ - إرسال كلب الصيد، أو ما في معناه من الحيوانات المألوفة، إن كان الحيوان ينطلق وراء الصيد بإرسال صاحبه ويقف بأمره، فيكون الصيد مباح الأكل ولو لم تدرك ذكاته. أما إذا انطلق الحيوان الصائد بنفسه فصاد حيوانا، فلا يؤكل إلا إذا أدركته تذكيته، لأن

يسقط برؤية الرسول فكذلك برؤية الوكيل، وكيف يسقط خياره برؤيته وهو لو أسقط الخيار نصا لم يصح ذلك منه لأنه لم يوكله به؟ فكذلك إذا قبض بعد الرؤية، وقاسا بخيار الشرط والمعيب فإنه لا يسقط بقبض الوكيل ورضاه به، فكذلك خيار الرؤية. وأبو حنيفة رضي الله عنه يقول: التوكيل بمطلق القبض يثبت للوكيل ولاية إنجام القبض، كالتوكيل بمطلق العقد يثبت للوكيل ولاية إنجازه، وإنما القبض لا يكون إلا بعد تمام الصفقة، ولا تتم مع بقاء خيار الرؤية، فيضمن التوكيل بالقبض إنابة الوكيل مناب نفسه في الرؤية السقطه لخياره، وبخلاف الرسول فإن الرسول ليس إليه إلا تبليغ الرسالة، فأما إنجام ما أرسل به فليس إليه، كالرسول بالعقد ليس إليه من القبض والتسليم شيء.

والدليل على الفرق بين الوكالة والرسالة أن الله تعالى أثبت صفة الرسالة لنبيه ﷺ، ونفى الوكالة بقوله تعالى (قُلْ لَسْتُ بِوَكِيلٍ). <sup>(١)</sup> وهذا بخلاف خيار المعيب فإن بقاءه لا يمنع تمام الصفقة والقبض، ولهذا ملك بعد القبض رد المعيب خاصة <sup>(٢)</sup>، ولو أرسل إلى وكيله رسولا بعزله فبلغ الرسالة وقال له: إن فلانا أرسلني إليك ويقول: إني عزلتك عن الوكالة، فإنه يعزل كائن ما كان الرسول، عدلا كان أو غير عدل، صغيرا كان أو كبيرا، بعد أن تكون عبارته معتبرة، إن بلغ الرسالة على الوجه الذي ذكرنا، لأن الرسول قائم مقام المرسل، معبر وسفير عنه، فتصح سفارته بعد

(١) يندلع الصنائع ٢٤٨٦/٧

(٢) يندلع الصنائع ٢٩٩٤/٦

(٣) الفتاوى الكبرى للفتحية للعلامة ابن حجر الهيتمي ٣/٣٦٧ - المكتبة الإسلامية بتركيا.

(١) سورة الأعمام ٦٦/

(٢) البسيط ١٣/٧٣ - ٧٤

الحيوان إنما صاده لنفسه لا لصاحبه. وتفصيل أحكام الصيد في مصطلحه. (١)

## أرض

التعريف :

١ - من معاني الأرض في اللغة : السدية والحديث ، وما نقص العيب من الثوب ، لأنه سبب للأرض . واصطلاحاً : هو المال الواجب في الجناية على ما دون النفس ، وقد يطلق على بدل النفس وهو السدية .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - حكومة العدل :

٢ - حكومة العدل : هي ما يجب في جناية ليس فيها مقدار معين من المال . وهي نوع من الأرض ، فالأرض أعم منها .

ب - السدية :

٣ - السدية : هي بدل النفس لسقوط القصاص بأسبابه ، وقد يسمى أرض ما دون النفس بالسدية .

الحكم الإجمالي :

٤ - جعل الشارع لكل نقص جبراً ، حتى لا تلعب الجناية هدراً ، فإذا لم يجب القصاص ، وذلك في حالي الجناية بالخطأ ، أوسقوط القصاص لسبب ما ، وجب الأرض بحسب نوع الجناية ، فإذا جاء فيه نص بسهم معين التزم فيه ذلك . من هذا ما جاء عن رسول الله ﷺ في كتابه إلى

رابعاً : الإرسال بمعنى التخلية

١٧ - اتفق الفقهاء على وجوب إرسال المحرم الصيد الذي في يده حقيقة إذا كان معه قبل الإحرام ، وكذلك غير المحرم إذا صاده في الحل ودخل به الحرم .

أما إذا كان في بيته فلا يجب إرساله ، وكذلك إذا كان الصيد في قفص معه ، خلافاً للحنفية في الصحيح عندهم . (٢) وتفصيل ذلك في الإحرام . وأما صاحب كتاب الهداية من الحنفية فإنه يذكر رأياً مخالفاً لما قاله الأئمة مما لهم من قول متقدم . إذ أنه قال بعدم إرسال الصيد بعد الإحرام فيها إذا كان في بيت المحرم ، أو في قفص معه ، واستدل على رأيه هذا بأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يجرمون وفي بيوتهم صيود ودواجن ، ولم ينقل عنهم إرسالها ، ثم أضاف قائلًا بأن من أرسل صيده في مغارة فهو على ملكه ، فلا يعتبر ببقاء الملك ، وقيل إذا كان القفص في يده لزمه إرساله لكن على وجه لا يضيع ، بأن يخلقه في بيته لأن إضاعة المال منهى عنه . (٣)

(١) بدائع الصنائع ٦/٢٨٩٨ ، والفتح والإكليل ٣/٧٢١٦ ، والإقناع ٢/٢٣٢ - ٢٣٣ ، وكشاف القناع ٦/٢٢٤

(٢) الهداية ٢/٢٧٨ ، والجسوط ٤/١٨٨ - ١٨٩ ، والمحرفي ٢/٣٦٤ - ٣٦٥ ، ومغني المحتاج ١/٥٢١ ، وكشاف القناع ٤٣٨/٢

(٣) الهداية ٢/٢٧٨



ووافقهم على ذلك كل من المالكية والحنابلة، إذا بلغ الأرض ثلث الدية أو أكثر، أما إذا كان أقل من الثلث فإنها تتساوى معه.<sup>(١)</sup>

#### ب - أرزش جراح الدمي :

٦ - ذهب الحنفية إلى تساوي المسلم والذمي في الأروش والدييات، وكذلك المستأمن. وقال المالكية: دية الذمي على النصف من دية المسلم. أما المجوسي والمعاهد والمردة، ففيه ثلث خمس دية المسلم. وقال الحنابلة: كل هؤلاء على النصف من دية المسلم. وقال الشافعية: كلهم على الثلث من دية المسلم.<sup>(٢)</sup>

#### تعدد الأروش :

٧ - الأصل عند أبي حنيفة والمالكية والشافعية والحنابلة: القول بتعدد الأروش بتعدد الجنايات، ولهم في ذلك تفصيلات، يرجع إليها في الدييات والمعاقل.<sup>(٣)</sup>

أهل اليمن: «في الرجل الواحدة نصف الدية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمسة عشر من الإبل، وفي كل أصبع من أصابع اليد أو الرجل عشرة من الإبل» وفي السن خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل» الحديث.<sup>(١)</sup>

فإذا كان الفاسد بالجناية جنس المنفعة على الكمال، أوزال بها جمال مقصود، كان الواجب فيها دية كاملة. فإذا تعدد العضومتين في جسم الإنسان كان في فوات منفعته نصف الدية، كاليدنين والرجلين، وإذا كان أكثر من ذلك كان الواجب فيه بحسابه، كالأصابع، لقول رسول الله ﷺ: «في كل أصبع عشرة من الإبل، وفي كل سن خمسة من الإبل، والأصابع سواء، والأسنان سواء».<sup>(٢)</sup>

وما لم يكن فيه نص مقدر من الشارع، ففيه حكومة عدل.

#### أنواع الأروش :

##### أ - أرزش جراح الحرة :

٥ - قال الحنفية والشافعية: إن ما يجب فيه دية كاملة في الحر يجب فيه نصف الدية في الحرة.

(١) حديث: «في الرجل الواحدة...» أخرجه النسائي، وهذا لفظه، وصححه كل من ابن حبان والحاكم والدارقطني، وأخرجه أبو داود في مراسله من حديث كتاب عمرو بن حزم، (الدرية ٢/ ٢٧٦، ونصب الراية ٢/ ٣٦٧، وجامع الأصول ٤/ ٤٢٢)، وانظر الدر المختار ٥/ ٣٧٠ ط بولاق الطبعة الأولى، والجملة ٥/ ٦٧ وما بعدها ط إحياء التراث، وكشاف القناع ٦/ ١٥ ط السنة للمحمدي، وفتح القدير على الهداية ٨/ ٢٦٨ - ٢٧٣ ط دار صادر، والفرح الكبير على خليل ٤/ ٢٣٨ - ٢٤٣ ط دار الفكر. (٢) حديث: «في كل أصبع عشرة...» رواه الخمسة إلا الترمذي، وتبيل الأوطار ٧/ ٧٢.

(١) الهداية وفتح القدير ٨/ ٣٠٦ ط دار صادر، والحر المختار ٥/ ٣٦٨، والبدائع ٧/ ٣٧٢ ط الجبالية، والنهاية ٧/ ٣٠٣ ط مصطفى الحلبي، والجملة ٥/ ٦٣، والشرح الكبير ٤/ ٢٨ وكشاف القناع ٦/ ١٥ (٢) الهداية وفتح القدير ٨/ ٢٨٢، والسننوني ٤/ ٢٨٦ ط دار الفكر، والنهاية ٧/ ٣٠٧ ط مصطفى الحلبي، وابن هابدين ٥/ ٣٦٩، وكشاف القناع ٦/ ١٥ ط أنصار السنة المحمدية. (٣) نفس المراجع السابقة

## إرشاد

والإرشاد يرادف النصح، ويرادف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا أن بعض الفقهاء جرى على التعبير بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما كان مجمعا على وجوبه أو تحريمه. أما ما اختلف فيه فقد جرى على التعبير فيه بالإرشاد. <sup>(١)</sup>

التعريف :

١ - الإرشاد لغة : الهداية والدلالة، يقال : أرشدته إلى الشيء وعليه : دله <sup>(١)</sup>. والأصوليون يذكرون الإرشاد باعتباره أحد المعاني المجازية التي يرد لها الأمر، وعرفوه بأنه : تعليم أمر ديني، ومثلوا له بقوله تعالى : (وَأَسْتَشْهِتُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ). <sup>(٢)</sup>

وهو قريب من الندب ، لا اشتراكها في طلب تحصيل المصلحة، غير أن الندب لمصلحة أخروية، والإرشاد لمصلحة دنيوية. <sup>(٣)</sup> ويستعمله الفقهاء بمعنى الدلالة على الخير، والإرشاد إلى المصالح، سواء أكانت دنيوية أم أخروية، ويستعملونه كذلك بالمعنى الأصولي، وهو تعليم أمر ديني. <sup>(٤)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

النصح :

٢ - النصح : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(١) لسان العرب مادة (رشد)

(٢) البقرة/١٨٢

(٣) كشف الأسرار ١/١٠٧ ط مكتب الصنائع، وجمع الجوامع ٣٧٨/١ ط الأزهرية، والأحكام للأمني ٩/٢ ط صحيح.

(٤) الفتح الصغير ٤/٧٤ ط دار المعارف، وحاشية الجمل على المصحح ٤/١١٦ ط دار إحياء التراث العربي، والفتح المبين ص ١٢٥ ط حسي الحلبي، وبهاية المحتاج ٨/٤٤ ط مصطفى الحلبي.

الحكم الإجمالي :

٣ - تناول الأصوليون الأمر الإرشادي من حيث الثواب وعلمه بالنسبة لمن فعل ما أرشد إليه، فذكروا : أنه ما دامت المصلحة فيه دنيوية فلا ثواب فيه، ما دام الشخص قد فعله لمجرد غرضه. فإن فعله لمجرد الامتثال والانقياد إلى الله تعالى أثيب عليه، لكن لأمر خارج، وإن قصد الامتثال وتحصيل المصلحة الدنيوية معا استحق ثوابا أنقص من ثواب محض قصد الامتثال. <sup>(١)</sup>

٤ - وأما الفقهاء فحكم الإرشاد عندهم - أي إرشاد الناس إلى الخير ودلائهم عليه ونصحهم - هو الوجوب، وذلك عملا بقوله تعالى : (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ) الآية <sup>(٢)</sup> وقول النبي ﷺ : والدين النصيحة <sup>(٣)</sup> على أن يكون الإرشاد بالرفق والقول اللين، لأنه أقرب إلى القبول، ومحل الوجوب إذا ظن الفاعلة، ولم يخف على نفسه أو

(١) الزرقاني على خليل ٣/١٠٨ نشر دار الفكر، والفرق للقرافي ٢٥٧/٤

(٢) كشف الأسرار ١/١٠٧، وجمع الجوامع ١/٣٧٨، والأحكام للأمني ٩/٢

(٣) سورة آل عمران/ ١٠٤

(٤) رواء مسلم ١/٧٤ ط حسي الحلبي.

ماله أو غيره. <sup>(١)</sup>

أولا :

الإرصاد بمعنى ( تخصيص بعض أراضي

بيت المال لبعض مصارفه ) :

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الوقف :

٢ - الوقف لغة : الحبس ، واصطلاحا : حبس العين والتصدق بالمنفعة . وللتفرقة بين الوقف والإرصاد ، يشار إلى أن في حقيقة الإرصاد اتجاهين .

الاتجاه الأول : اعتبار الإرصاد غير الوقف ، وقد صرح بذلك الحنفية ، وهو ما يفهم من كلام الشافعية أيضا ، لاختلال شرط من شروط صحة الوقف فيه ، وهو أن يكون الموقوف مملوكا للواقف حين الوقف ، والمرصد - بكسر الصاد - هو الإمام أو نائبه ، وهو لا يملك ما أرصده .

قال ابن عابدين : « والإرصاد من السلطان ليس بإيقاف البتة ، لعدم ملك السلطان ، بل هو تعيين شيء من بيت المال على بعض مستحقه . <sup>(١)</sup> فالفرق بين الإرصاد والوقف : أن العين الموقوفة كانت قبل الوقف ملكا للواقف ، وفي الإرصاد كانت لبيت المال .

الاتجاه الثاني : اعتبار الإرصاد وقفا في حقيقته ، لعدم اختلال شيء من شروط الوقف فيه ، فالسلطان الواقف لشيء من أموال بيت المال هو وكيل عن المسلمين ، فهو وكيل الواقف ، <sup>(٢)</sup> وعلى

(١) حاشية المسوقي ٨٤/٢ طبع دار الفكر - بيروت ، وحاشية كتون على شرح الزرقاني ١٣١/٧ جهاش الرهوني .  
(٢) حاشية ابن عابدين ٢٦٦/٢ ، وحاشية أبي السعود على ملا سكين ٥٠٥/٢ ، طبع جمعة المعارف .

مواطن البحث :

٥ - أحكام الأمر الإرشادي تأتي عند الأصوليين في مبحث الأمر ، وعند الفقهاء في مبحث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

## إرصاد

التعريف :

١ - الإرصاد في اللغة : الإعداد . يقال : أرصد له الأمر : أعدّه <sup>(١)</sup>

وهو عند الفقهاء : تخصيص الإمام غلة بعض أراضي بيت المال لبعض مصارفه . <sup>(٢)</sup>

ويطلق الحنفية الإرصاد أيضا على : تخصيص ريع الوقف لسداد ديونه التي ترتبت عليه لضرورة إيجاره . <sup>(٣)</sup>

(١) الفراهي اللغوي ٢/٣٨٥ ط مصطفى الحلبي ، والفتح الخمين ص ١٢٥ ط عيسى الحلبي ، والقسطنطيني ٤/٤٨ ، ١٦٥ ط دار الكتب المصرية والشرح الصغير ١/٧٤١ ط دار المعارف ، والأدب الشرعية لابن مفلح ١/١٧٤ ط المنار ، وابن عابدين ١/٢٣٤ ط بولاق .

(٢) لسان العرب ، وفتح المروس ، وأساس البلاغة ، والتهذيب مادة : ( رصد ) .

(٣) الفتاوى المهدية ٢/٦٤٧ طبع المطبعة الأزهرية ، وحاشية الجلس على مباحث الطلاب ٣/٥٧٧ طبع دار إحياء التراث في بيروت ، ومطلب أولي النهى ٤/٢٧٨ طبع المكتب الإسلامي .

(٤) حاشية ابن عابدين ٣٧٦/٣ طبع بولاق الأولى .

فالفارق بين الحمى والإرصاد أن الإرصاد تخصيص الإمام غلة بعض أراضي بيت المال لبعض مصارفه، والحمى هو تخصيص الإمام نفس أراضي الموات لحاجة غيره.

صفته ( حكمه التكليفي ) :

٥ - الإرصاد مشروع باتفاق العلماء،<sup>(١)</sup> إما لاعتباره وقفا (فتجري عليه أحكامه)، وأما لكونه يؤمن مصلحة عامة للمسلمين بطريق مشروع، لأن المرصد (يفتح الصاد) هو مال بيت مال المسلمين، وصل إلى المسلمين من غير قتال، ومصرفه كل ما تقوم به مصالح المسلمين، والمرصد عليهم من العلماء والقضاة ونحوهم هم عملة المسلمين الذين تقوم بهم مصالح المسلمين، فهم مصرف من مصارف بيت المال.<sup>(٢)</sup> وتأمين مصالح المسلمين واجب على الإمام، فإذا كانت هذه المصالح لا يمكن تأمينها إلا بالإرصاد، كان الإرصاد واجبا، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وقد سئل الشيخ علي العقلي الحنفي رحمه الله تعالى عن مشروعية الإرصاد فأجاب :

« لا شك في جوازها لما فيه من إيصال الحق إلى مستحقه فيكون جائزا، بل واجبا لما قلنا، وهذا مجمع عليه ».<sup>(٣)</sup>

أركان الإرصاد :

٦ - لا بد في الإرصاد من وجود مرصد (يكسر الصاد)، ومرصد (يفتح الصاد)، وجهة مرصد عليها، وصيغة.

هذا الاتجاه لا فرق بين الوقف والإرصاد من حيث سبق الملك، ويفترقان بأن الإرصاد لا يكون إلا من الإمام.

ب - الإقطاع :

٣ - الإقطاع في اللغة : من القطع بمعنى الفصل.<sup>(١)</sup> وهو في الشرع : ما يقطعه الإمام أي يعطيه من أراضي الموات - رغبة أو منعة - لمن له حق في بيت المال، فالإقطاع يكون تملكيا وغير تملك.<sup>(٢)</sup>

والفرق بين إقطاع التملك وبين الإرصاد، أن المقطع إليه يملك رغبة القطائع، ولا يترتب له شيء من هذا الملك في الإرصاد.

أما إقطاع المنفعة أو الخراج، فيفترق عن الإرصاد بأن الإرصاد له صفة التأبيد، ولا يكون لهذا النوع من الإقطاع صفة التأبيد، إذ يحق للإمام سلخ تلك القطائع عن جعلها له، وإعطائها لغيره، وعلى هذا فإن الإقطاع يحمل الصفة الفردية الشخصية، أما الإرصاد فيحمل صفة العموم ومصلحة الجماعة.

ج - الحمى :

٤ - الحمى في اللغة : المنع والدفع، وفي الشرع : أن يحمي الإمام مكانا خاصا من الموات، لحاجة غيره، كرحي نعم جزية وصدقة، وحاجة ضعفاء المسلمين.<sup>(٣)</sup>

(١) لسان العرب مادة (قطع).

(٢) ابن عابدين ٣/٣٩٢، والفرح الكبير للندوي ٤/٦٨، والمذهب ١/٤٣٣، والمغني ٦/١٦٦.

(٣) حاشية الندوي ٤/٦٩، والفتاوى ٣/٩٢، والمغني ١٦٦/٦.

(١) حاشية كتون على الزرقاني ٧/١٣١

(٢) الفتاوى للمهدي ٢/٦٤٧.

(٣) الفتاوى للمهدي ٢/٦٤٨.

قال علي كنون في حاشيته على الزرقاني: إن وقف الأئمة وقفا على جهة البر والمصالح العامة ونسبوه لأنفسهم فلا يصح.<sup>(١)</sup>

الثاني : المرصد ( بفتح الصاد ) :

٨ - يشترط في المال المرصد أن يكون حينما قد آلت إلى بيت مال المسلمين بالاتفاق،<sup>(٢)</sup> كالأراضي التي استولى عليها المسلمون عنوة، وآلت إلى بيت المال، ونحو ذلك، وبناء على ذلك فإنه لا يجوز للإمام أن يرصد شيئا من أراضي الخوز، لأن هذه الأراضي ملك أصحابها، وليست ملكا لبيت المال.

والمراد بأرض الخوز هنا : الأرض التي عجز أصحابها عن زراعتها، وأداءخراجها، فذفعها إلى الإمام لتكون منافعها جبرا للخراج.<sup>(٣)</sup>

الثالث : المرصد عليه :

٩ - يشترط في المرصد عليه أن يكون من مزارف بيت مال المسلمين على وجه الإجمال.<sup>(٤)</sup> فإن لم

ولكل واحد من هذه الأركان شروط لابد من توفرها فيه، ليكون الإرصاد صحيحا. وتفصيل ذلك فيما يلي :

الأول : المرصد : ( بكسر الصاد )

٧ - ويشترط في المرصد (بكسر الصاد) أن يكون جائز التصرف فيما أرصده، من مال بيت مال المسلمين.<sup>(١)</sup>

وجائز التصرف هذا لابد من أن يستجمع شروط أهلية التبرع، وأن يكون إماما أو أميراً،<sup>(٢)</sup> أو وزيرا فوض إليه تدبير مصالح المسلمين،<sup>(٣)</sup> أو رجلا له استحقاق من بيت مال المسلمين وجعلت له منفعة عقار معين من بيت مال المسلمين،<sup>(٤)</sup> وعلى هذا فإن المرصد عليه أن يرصده على غيره، وصرح المالكية باشتراط ألا ينسب المرصد (بكسر الصاد) الإرصاد إلى نفسه. لأن الأعيان المرصدة ليست ملكا له، بل هي ملك بيت مال المسلمين، وهذا النص وإن لم يصرح به بقية الفقهاء، فإنه لا يتناقض مع شيء مما ذهبوا إليه في الإرصاد.

فإن نسب المرصد الإرصاد إلى نفسه لم يصح إرصاده.

(١) مطالب أولي النهى ٧٧٨/٤، طبع المكتب الإسلامي بيروت .

(٢) حاشية الجمل ٥٧٧/٣ طبع دار إحياء التراث بيروت ، حاشية الشرواني على الصفحة ٣٩٢/٥ الطبعة المبدئية الأولى ١٣٠٦ ، وحاشية الجبيري على منبج الطلاب ٢٠٢/٣ طبع المكتبة الإسلامية بتركيا ، وبهاية الزين شرح قرعة العين ٢٦٨ طبع مصطفى البابي الحلبي ، وحاشية الدسوقي ٨٢/٤

(٣) الفتاوى المهدية ٦٤٧/٢  
(٤) الفتاوى المهدية ٦٤٦/٢

(١) حاشية كنون على شرح الزرقاني لمختصر خليل ١٣١/٧  
(٢) الفتاوى المهدية ٢٤٦/٢ ، وابن عابدين ٢٥٩/٣ ، وحاشية أبو السعود ٥٠٥/٢ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٣١٠/١ ، وحاشية الشرواني على نسخة المحالج ٣٩٢/٥ ، وحاشية الدسوقي ٨٢/٤ ، ومطالب أولي النهى ٢٧٨/٤ وبهاية الزين شرح قرعة العين ص : ٢٦٨

(٣) البصر الرائق ٢٠٣/٥ ، وهي تختلف عن أراضي الخوز التي يذكرها في الغنائم والخراج ، وهي ما ماتت أربابه بلا وارث وآل لبيت المال ، أو فتح عنوة وأبقي للمسلمين إلى يوم القيامة . انظر حاشية ابن عابدين ٢٥٦/٣ ، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار ٤٦٣/٢

(٤) الفتاوى المهدية ٦٤٧/٢ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ١٩٠/١ ، وابن عابدين ٢٦٦/٣ ، والشرواني على الصفحة ٣٩٢/٥

بأعيانهم، بشرط ظهور المصلحة في ذلك. (١)  
وأجاز ذلك ابن نجيم ومن تبعه من الحنفية،  
بشرط أن يجعل آخر الإرصاد لجهة عامة، كالفقراء  
والعلماء ونحوهم، نظراً للآل. (٢)

١١ - وينص الحنفية وبعض الشافعية ومنهم:  
السيوطي على أن المرصد عليه يستحق ما رسد له  
وإن لم يتم بعمله المشروط في الإرصاد، (٣) ويرى  
بعض الشافعية ومنهم الرملي أنه يجب على المرصد  
عليه العمل بشرط الإرصاد، ولا يستحق المعلوم  
المرصد عليه إلا إذا باشر العمل بنفسه أو نائبه. (٤)  
وينص الحنفية على أنه إن قصر المرصد (بفتح  
الصاد) عن كفاية جميع المستحقين، وكان الإرصاد  
على جهة، روعي في الاستحقاق صفة الأحقية من  
بيت المال، فيقدم الأحق في بيت المال على غيره،  
وإن كانوا جميعاً من أصحاب الأحقية من بيت  
المال، فإنه يقدم منهم من كان أكثر حاجة إليه،  
فيقدم المدرس على المؤذن، والمؤذن على الإمام،  
والإمام على المقيم. فإن استروا في الحاجة إليهم  
قدم منهم من كان أكبر سناً. (٥)

#### الرابع : الصيغة :

١٢ - يشترط في صيغة الإرصاد ما يشترط في  
الوقف. ويصح بلفظ الإرصاد كما يصح بلفظ

يكن له استحقاق من بيت المال لم يحل له الأكل من  
هذا الإرصاد، ولو أقره الناظر وباشر العمل فيها  
أرصد له المرصد، لأن هذا من بيت المال، وهو لا  
يتحول عن حكمه الشرعي بجعل أحد. (١)

فإذا أرصد على جهة معينة، تؤمن مصلحة  
عامة للمسلمين، كالمدارس والعلما والقضاة ونحو  
ذلك فأرصاده صحيح نافذ، (٢) لأن المصرف الأول  
لأموال بيت مال المسلمين تأمين المصالح العامة  
للمسلمين.

١٠ - واختلوا في الإرصاد على أشخاص معينين :  
فذهب جمهور الحنفية، ومنهم عبد البر بن  
الشمحنة، والمالكية، وبعض الشافعية ومنهم  
السيوطي والسبكي، إلى أنه لا يجوز الإرصاد على  
أشخاص بأعيانهم (٣) وإن كانوا يقومون بتفصيل  
عامة، أو لهم استحقاق من بيت المال، كوقف  
الإمام على أولاده ونحوهم. (٤)  
ولعلمهم منعوا ذلك سدا للذريعة، وقطعا لدابر  
تلاعب الفسقة من الأحكام بصرف أموال بيت مال  
المسلمين للمقرنين إليهم.

وذهب الحنابلة وجمهور الشافعية وأبو يوسف من  
الحنفية إلى جواز الإرصاد على أشخاص

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٣١١/١

(٢) الشرواني على تحفة المحتاج ٣٩٢/٥، وحاشية الجمل  
٧٧/٣، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ٢٥٩/٣،  
والفتاوى الهندية ٦٤٧/٢، ومطلب أولي النهى ٢٧٨/٤،  
وبهاية الزين شرح فرة المين من : ٢٦٨، والروصوني على  
الزرقاني ١٣٠/٧ - ١٣١

(٣) الشرواني على تحفة المحتاج ٣٩٢/٥، وحاشية الجمل  
٥٧٦/٣

(٤) الفتاوى الهندية ٦٤٨/٢

(١) بهاية الزين شرح فرة المين من : ٢٦٨، وحاشية الجمل  
٥٧٦/٣، وحاشية الشرواني ٣٩٢/٥، وحاشية كتون على  
الزرقاني ١٣١/٧، وحاشية ابن عابدين ٢٦٥/٣، ومجلد  
القواعد بيهام الفروق ١٠/٣، والزهوي ١٣٠/٧، ١٣١  
(٢) الفتاوى الهندية ٦٤٦/٢، ٦٤٨  
(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣١٠/١، والجمل ٥٧٧/٣  
(٤) حاشية الجمل ٥٧٧/٣  
(٥) الأشباه والنظائر ٣١١/١

الفتاوى المهدية : قال السيوطي : وهو الذي اتفقوا عليه بعينه ، قاله العز بن عبد السلام ، سلطان العلماء ، فكلام الفقهاء في هذه المسألة يوافق بعضه بعضا .<sup>(١)</sup>

ب - مدى الالتزام بالشروط فيه : يرى جمهور الحنفية أنه يجوز للإمام مخالفة شروط الإرصاد<sup>(٢)</sup> بمعنى أنه إذا رأى ولي الأمر المصلحة في زيادة فيه ، أو نقص في مصارف الوقف المذكور ، يسوغ له ذلك ، وليس المراد أن يصرفه عن الجهة التي عينت في الإرصاد ، كان يمنع من عين فيه ويصرف استحقاقه لغيره ، فحيث لا يصح العلول .<sup>(٣)</sup>

وعلى العلامة أبيوالسعود جواز مخالفة الإمام شروط الإرصاد ، بأن المرصد من بيت المال أو يرجع إليه .<sup>(٤)</sup>

ويرى المالكية وبعض الحنفية أنه تجب مراعاة شروط المرصد ، ولا تجوز مخالفتها ، إذا كانت على وفق الأوضاع الشرعية .<sup>(٥)</sup>

ثانيا :

الإرصاد بمعنى تخصيص ريع الوقف لسداد ديونه :

١٥ - يطلق الحنفية «الإرصاد» على تحويل جزء من ريع الوقف أو كله عن المستحقين لوفاء دين مشروع

السوقف ، وكثيرا ما يستعمل الفقهاء إحدى الصيغتين (الوقف ، الإرصاد) للتعبير عن الأخرى .

١٣ - للمرصد أن يشترط في إرصاده من الشروط المشروعة ما يشاء كالواقف . قال في الفتاوى المهدية : الواقف يتصرف في وقفه كيف شاء ، ومثله المرصد بإجماع المذاهب الأربعة .<sup>(١)</sup>

آثار الإرصاد :

١٤ - إذا أرصد الإمام أونائبه شيئا من أموال المسلمين ترتب على ذلك الآثار التالية :

أ - تأييد هذا الإرصاد واستمرار صرفه على المصرف الذي عينه المرصد . فلا يجوز لإمام يأتي بعده نقضه ولا إبطاله باتفاق الفقهاء<sup>(٢)</sup> ولا أدل على ذلك من تلك الحادثة التي حدثت في عهد السلطان برقوق ، فإنه في عام نيف وثمانين وسبعماية أراد أن ينقض الأرصاد لكونها أخذت من بيت مال المسلمين ، فعقد لذلك مجلسا حافلا حضره الشيخ سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعي ، والبرهان بن جماعة ، وشيخ الحنفية الشيخ أكمل الدين شراح الهداية ، وغيرهم ، فقال له الشيخ البلقيني : ما وقف على العلماء والطلبة لا سبيل إلى نقضه ، لأنهم في الخمس أكثر من ذلك ، وما رصد على فاطمة وخديجة وعائشة ينقض ، ووافقه على ذلك الحاضرون .<sup>(٣)</sup> قال في

(١) الفتاوى المهدية ٢/٤٤٨

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/٢٥٩ ، والفتاوى المهدية

٢/٦٤٧ ، وحاشية كتون على شرح الزرقاني ١٢٨ خايل

١٣١/٧

(٣) ابن عابدين ٣/٢٥٩ ، والفتاوى المهدية ٢/٤٤٧ ومابعدها .

(١) الفتاوى المهدية ٢/٦٤٨

(٢) حاشية أبيالسعود على ملاسكن ٢/٥٠٥ ، والفتاوى المهدية

٢/٦٤٦ - ٦٤٩ ، وحاشية ابن عابدين ٣/٢٥٩

(٣) حاشية أبيالسعود ٢/٥٠٥ ، وابن عابدين ٣/٢٥٩

(٤) حاشية أبيالسعود ٢/٥٠٦ ، وابن عابدين ٣/٢٥٩

(٥) ابن عابدين ٣/٢٥٩ ، وحاشية كتون على شرح الزرقاني

١٣١/٣

مؤنث. وهي اسم جنس، وجمعها: أراض وأروض وأروضون.<sup>(١)</sup>

### طهارة الأرض ، وتطهيرها ، والتطهير بها

طهارة الأرض :

٢- لا خلاف بين علماء المسلمين جميعا في أن الأصل طهارة الأرض. فتصح الصلاة على أي جزء منها، ما لم يتنجس، والأصل في ذلك ما رواه البخاري عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي» - إلى أن قال: - «وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، فأيما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل». وفي رواية لمسلم: «وجعلت تربتها طهورا». وهذا نص في طهارة الأرض.

### تطهير الأرض من النجاسة<sup>(٢)</sup>

٣- الأرض إذا تنجست ببائع، كالبول والخرير وغيرهما فتطهيرها أن يغمرها الماء بحيث يذهب لون النجاسة ويحجها، وما انفصل عنها غير متغير بها فهو طاهر. بهذا قال جمهور الفقهاء، وذلك لما رواه أنس قال: «جاء أعرابي فبال في طائفة (ناحية) من المسجد، فزجره الناس، فنهاهم رسول الله ﷺ، فلما قضى بوله أمر بذنوب من ماء فأهريق عليه». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>

(١) لسان العرب

(٢) الأم ٤٤/١ وما بعدها، وفتح القدير ١/١٤٠، وابن عابدين ٢٠٧/١، الاختصار ٤٦/١، والمغني ٥٤/٢، ٩٤، ٩٦، وبداية المجتهد ٧٦/١، وفتح الباري ٢٢٥/١، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٩٨، ٤٣٦ ط السلفية، ونيل الأوطار ٣٨/١، ومسلم

(٣) ٣٧١ ط عيسى الحلبي

(٤) أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٣٢٤ ط السلفية)

على الوقف، كما إذا بنى المستأجر للعقار الموقوف دكانا فيه، أو جدد بناءه المتداعي، ليكون ما أنفقته في ذلك دينا على الوقف إن لم يكن ثمة فاضل في ريع الوقف يقوم بذلك. ففي هذه الحالة يكون البناء للوقف، ويأخذ المستأجر ما دفعه على البناء أو على إصلاحه، ويكون حقه في استيفاء ما دفعه مقدما على حق الموقوف عليهم، والواجب عليه من الأجر بعد البناء هو أجر المثل للمستأجر (يفتح الجيم) بعد البناء، وأجاز البعض تأجيله إياه بدون أجر المثل، لأنه لو أراد آخر أن يستأجره ويدفع للأول ما صرفه على العمارة لا يستأجره إلا بتلك الأجرة القليلة.<sup>(١)</sup> ومحل تفصيل ذلك كله بحث (الوقف).

١٦- الفرق بين الإرصاد بهذا المعنى وبين الحكر (وهو في حقيقته استئجار أرض الوقف لمدة طويلة لإقامة بناء عليها) أن العمارة في الإرصاد تكون للوقف، وأن العمارة في الحكر تكون للمستأجر، وما يدفعه الوقف للمستأجر في الإرصاد هو دين على الوقف للمستأجر، وما يدفعه المستأجر للوقف في الحكر هو أجرة الأرض التي أقام عليها بناءه.

## أرض

التعريف :

١- الأرض : هي التي عليها الناس، ولفظها

(٢) حاشية ابن عابدين ٦/٥، ٣٧٦/٣



أجزاء النجاسة، وهذا ما لا خلاف فيه. <sup>(١)</sup>

### التطهير بالأرض

الاستحجار :

٦ - الاستحجار هو قلع النجاسة بالجدار، وهي الحجارة الصغار.

وكما يصح الاستحجار بالماء يصح بالأحجار، وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء. <sup>(٢)</sup>

تطهير النمل بالأرض :

٧ - اتفق العلماء على أنه إذا تنجست النمل وما في معناها بياض مثل البول والدم والحمر أنها لا تطهر إلا بالغسل، وعلى رواية المالكية القائلة بأن إزالة النجاسة سنة، تكون معقوا عنها.

وأما إذا كانت النجاسة ذات جرم، فإن كانت يابسة فالحنفية والمالكية والصحيح عند الحنابلة، أنها تطهر بالدلك أيضا، وأما إذا كانت النجاسة ذات جرم ورطبة فالمالكية وأبو يوسف من الحنفية، والمشهور عند الحنابلة أنها تطهر أيضا بالدلك.

والأصل في هذه المسألة الآثار التي وردت في طهارة النمل بالدلك. ومن ذلك ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا وطئ أحدكم الأرض ينعله فإن التراب له طهور». والمنقول في كتب الشافعية أن النجاسة عندهم

ومثل الغمر بالماء إذا أصابها المطر أو السيل وجرى عليها، فإنها تطهر، لأن تطهير النجاسة لا يعتبر فيه نية ولا فعل، فاستوى ما صبه الأدمي وما جرى بغير صب.

وقال أبو حنيفة: إذا كانت الأرض رخوة فطهورها بغمرها بالماء، كما قال الجمهور، وإن كانت الأرض صلبة فإنها لا تطهر حتى يفصل الماء، فيكون المنفصل عنها نجسا، لأن النجاسة انتقلت إليه.

وأما تطهير بحفرها، حتى يصل الحفر إلى موضع لم تصله النجاسة، أو يكسها بتراب ألقاه عليها، فزالت رائحة النجاسة.

٤ - إذا جفت النجاسة المائعة، فقال جمهور الفقهاء، لا تطهر إلا بالماء، لحديث الأعرابي السابق، وقال أبو حنيفة وصاحبه - في الأظھر - تطهر للصلاة عليها لا للتيمم منها، وقيل: تطهر لها، وذلك لما رواه البخاري وأبو داود عن ابن عمر قال: إن الكلاب كانت تبول، وتقبل وتدبر في المسجد، فلم يكن يرشون شيئا من ذلك.

وقال بعض الشافعية: إذا جفت الأرض في الظل فقد طهرت، وذلك لما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي قلابة أنه قال: إذا جفت الأرض فقد زكت <sup>(١)</sup>

٥ - أما إن كانت النجاسة غير مائعة، بأن كانت ذات أجزاء متفرقة كالرمة، والروث، والدم إذا جف، واختلطت بأجزاء الأرض لم تطهر بالغسل، بل تطهر بإزالة أجزاء المكان، حتى يتيقن زوال

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٥٧/١) الدار السلفية - بيباي

(١) فتح القدير ١/١٤٨، ١٥٠، والاختيار ١/٤٩، وبداية المجهد ١/٧٦، وحاشية للنسوتي على الشرح الكبير ١/١١٣، ١١٤، ومغني المحتاج ١/٤٣، وشرح الروض ١/٢١، والأم ١/١٨، ٤٤، والمغني ١/١٤٩ وما بعدها ١٥٧، ١٥٧، متنى الأخبار ٨٥/١

(٢) المراجع السابقة.

### الصلاة على الأرض :

١٠ - اتفق الفقهاء على صحة الصلاة على الأرض الطاهرة في جميع البقاع، واختلفوا في الصلاة على الأرض النجسة، فمنعها الجمهور وهو قول للمالكية، وذهب إلى صحة الصلاة عليها المالكية في المشهور عندهم.

وهناك أحكام خاصة لبعض المواضع كجوف الكعبة، والمقبرة، والحمام، والحش، ومعاطن الإبل، والأرض المغصوبة، وأرض العذاب، والبيع، والكنائس، والطريق المسلوكة، على خلاف وتفصيل ينظر في مصطلحاتها. <sup>(١)</sup>

### أرض العذاب :

١١ - هي الأرض التي عذب فيها قوم كذبوا رسلهم، كأرض بابل، وديار ثمود، كما جاء في قوله تعالى: (وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسِلِينَ... فَاتَّخَذْتُمُ الصَّيْحَةَ مُضْجِيحِينَ). <sup>(٢)</sup> ومن الأحكام التي تتصل بهذه الأرض ما يأتي :

### حكم دخول تلك المواضع :

١٢ - يكره دخول تلك المواضع، وإذا دخل الإنسان شيئاً منها فعلى الصفة التي أرشد إليها

لا تطهر إلا بالماء المطلق، وهذه أيضاً رواية أخرى عند الحنابلة. <sup>(١)</sup>

### الترتيب في تطهير نجاسة الكلب :

٨ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى وجوب استعمال التراب مع الماء في التطهير من نجاسة الكلب والخنزير وما تولد منهما، واستدلوا لذلك بما رواه أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (طهور إناء أحذكم إذا ولغ فيه الكلب أن يمسسه سبع مرات أولاًهن بالتراب). أخرجه مسلم وأحمد. وقد قاسوا الخنزير على الكلب.

وذهب الحنفية والمالكية، إلى أنه لا يجب استعمال التراب في ذلك. وتفصيل ذلك في مصطلح (كلب)

### التطهر بالتراب وغيره من أجزاء الأرض :

٩ - أجمع الفقهاء على أنه يستباح بالتييم - عند وجود مبيه - ما يستباح بالوضوء والغسل، والتييم يكون بالتراب الطهور إجماعاً، واختلفوا فيما عداه من أجزاء الأرض، على تفصيل موطنه مصطلح (تييم) <sup>(٢)</sup>

(١) الأم ١/ ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٢٠٧، ١٨٨/٧، ١٨٩، ٣٢٠ وحاشية الجمل ١/ ٤١٦، ٢/ ٩٩، والأختار ١/ ٥٩، ١١٨، والسوئي ١/ ٣٤، ٩٨، ١٥٥، وبداية المجتهد ١/ ٦٨، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، والمسنن ٢/ ٦٤، ٦٧، ٧٥، ٣٧٢، والمحلى ٤/ ٢٤-٣٤، ٨٠-٨٢، وفتح الباري ١/ ٢٥٦، ٢٥٧، ٢/ ٣٣٩، وقيل الأوطار ٢/ ١١١، ١١٨، ٢/ ٢٤٨، وفتح القدير ١/ ٤٧٩، ٤٨٠، وأبو داود ١/ ١٨٤، والجامع لأحكام القرآن ١٠-٥٤-٥٢

(٢) سورة الميعر/ ٨٠-٨٣

(١) الطحاوي ص ٨٤، وفتح القدير ١/ ١٣٥، والأختار ١/ ٤٥، والسوئي ١/ ٧٤، والجمل على المنهج ١/ ١٨٣، والمغني مع الفرح الكبير ١/ ٧٧٨

(٢) فتح القدير ١/ ١٣٥، ١٣٦، والأختار ١/ ٤٥، وحاشية السوئي على الفرح الكبير ١/ ٧٥، ٨٣، ٨٤، والمغني ١/ ٥٢، ٥٣، ٢/ ٨٤، والمحلى ٤/ ٩٤ وما بعدها، وقيل الأوطار ١/ ٣٩، ٨٣، ٨٤، ومعاني الآثار للطحاوي ١/ ١٣، وسنن الدارقطني ص ٢٤، ٢٥

### حكم الصلاة فيها :

١٦ - الصحيح المختار عند المالكية صحة الصلاة فيها، إلا أن تكون بها نجاسة، لأن الصلاة بكل موضع طاهر صحيحة. كذلك ذهب الحنابلة والحنفية إلى صحة الصلاة فيها مع الكراهة، لأنه موضع مسخوط عليه.

وذهب ابن العربي من المالكية وبعض العلماء إلى عدم صحة الصلاة فيها، وإنها مستثناة من قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدا»<sup>(١)</sup> وروي أن عليا رضي الله عنه كره الصلاة بخسف بابل.<sup>(٢)</sup>

### زكاة ما يخرج من الأرض

١٧ - أجمع الفقهاء على أن ما أنبتته الأرض من زروع وثمار فيه الزكاة، بشروط وتفصيل موطنه (زكاة)، وكذلك الحكم فيها يخرج من الأرض من معدن، أو ركاز على تفصيل موطنه (الزكاة والمعدن والركاز).<sup>(٣)</sup>

### التصرف في أرض المناسك

#### مكان الإحرام :

١٨ - الحرم يجوز إحياؤه، ويجوز للإمام إقطاعه، فمن أحياه فإن له أن يتصرف فيه ببيع وغيره، لأنه

(١) تقدم ترجمته في فقرة (٢)

(٢) القرطبي ٤٦/١ وما بعدها، وشرح منتهى الإرادات ١٥٨/١، وحاشية الطحطاوي على مرآة الفلاح ص ١٩٧، وفتح الباري ٥٣٠/١

(٣) الأم ٢٨/٢، ٢٩ وحاشية الجمل على المنهاج ٢٤٠/٢، وفتح القدير ٣/٢، والأخيهو ١٤٨/١، ١٤٩، والشرح الكبير حاشية النسوتي ٤٨٦/١، والمغني ٢/٢٩٠ وما بعدها، المحلى ٢٠٩/٥ وما بعدها، الدرر البهية ١١/٢ وما بعدها، والجمع لأحكام القرآن ٩٩/٧ وما بعدها، ونيل الأوطار ١٢١/٤

النبي ﷺ، من الاعتبار والخوف والإسراع، لما ورد من قول النسبسي ﷺ: (لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين، أن يصيبكم مثل ما أصابهم).<sup>(١)</sup>

### حكم التطهر والتطهير بمائها :

١٣ - ينظر في ذلك مصطلح : (آبار) ف ٣٢

### حكم الانتفاع بمائها في غير الطهارة :

١٤ - يمنع الانتفاع بماء آبار هذه الأرض بالنسبة للإنسان من طبخ وعجن، ويجوز الانتفاع به لغير الإنسان، لما ورد عن ابن عمر أن الناس نزلوا مع رسول الله ﷺ على الحجر أرض ثمود، فاستقوا من آبارها، وعجنوا به المعجن، فأمرهم رسول الله ﷺ أن ييريقوا ما استقوا من آبارها، ويعلفوا الإبل المعجن، وأمرهم أن يستقوا من البشر التي كانت تردها الناقة.<sup>(٢)</sup>

### حكم التيمم بترابها :

١٥ - يكره التيمم بتراب هذه الأرض، وذلك عند الحنفية والشافعية

وللمالكية رأيان، أحدهما يحرم التيمم، والثاني يجوز صححه التالي.<sup>(٣)</sup>

(١) القرطبي ٤٦/١ وما بعدها، وحديث: (لا تدخلوا... أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٣٠/١ ط السلفية).

(٢) المراجع السابقة، وحاشية الطحطاوي ص ١٩٧ وحديث ابن عمر أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٧٨/٦) ط السلفية (٣) الشرح الصغير ٢٩/١، ٣٠، والنسوتي ٣٤/١ وابن عابدين ٩٠/١، وتلويحي ٢٠/١

أصبح ملكه، ولا يضيق على المحرمين لاتساعه، وهذا بما لا خلاف فيه.

وعرفه ومزدلفة ومنى لا يجوز لأحد إحياؤها، ولا يجوز للإمام إقطاعها. وذلك لتعلق حق النسك بها، حتى وإن اتسعت ولم تضيق بالحجيج، قال الجمل في حاشية شرح المنهج: وهذا هو الظاهر من مذهب الشافعي، فلا تملك ولا يتصرف فيها، وقال الخزالي: الأظهر أنه إذا لم يضيق لم يمنع، ويدل لذلك الخبر الصحيح «قيل يارمول الله: ألا تبني لك بيتا بمنى يظلك؟ فقال: لا، منى مناخ من سبق»<sup>(١)</sup>.

وقيس على ذلك نمرة، لأنه يسن للحاج أن يستقر بها قبل الزوال من يوم عرفة، كما قيس بها المحصب، لأنه يسن للحجاج إذا نفروا من منى أن يبيتوا فيه. وعلى هذا فالتصرف في أرض المناسك لا يتأتى، لأنها لا تملك بالإحياء.<sup>(٢)</sup>

**ملكية الأرض :**  
١٩ - ملكية الأرض لها أسباب تشترك مع غيرها فيها، وهي العقود الناقلة للملكية، والإرث، ونحو ذلك، وهناك أسباب خاصة بتملك الأرض، وهي إحياء الموات، والإقطاع، ولكل سبب من هذه

حكم إجارة الأرض :  
٢١ - اختلف العلماء في جواز إجارة الأرض، فأكثرهم على جواز ذلك. وقد قال به من الصحابة رافع بن خديج وابن عمر وابن عباس، ومن التابعين سميد بن المسيب وعروة والقاسم وسالم، ومن الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه، ومالك والليث والشافعي وأحمد، وذلك لأنه لما سئل رافع بن خديج عن كراء الأرض قال: «أما بشيء معلوم مضمون فلا بأس». رواه مسلم وأبو داود. وذهب أبو بكر بن عبد الرحمن والحسن البصري وطاوس فيما رواه عنه ابن حجر في الفتح إلى كراهة تأجير الأرض، أي عدم جوازها، وذلك لما روى رافع بن خديج، أن النبي ﷺ (نهى عن كراء المزارع) متفق عليه. وروى مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار أن طاوسا يمنع الإيجار بالذهب والفضة وأجازها بالربع والثلث.

وقيس على ذلك نمرة، لأنه يسن للحاج أن يستقر بها قبل الزوال من يوم عرفة، كما قيس بها المحصب، لأنه يسن للحجاج إذا نفروا من منى أن يبيتوا فيه. وعلى هذا فالتصرف في أرض المناسك لا يتأتى، لأنها لا تملك بالإحياء.<sup>(٢)</sup>

**ملكية الأرض :**  
١٩ - ملكية الأرض لها أسباب تشترك مع غيرها فيها، وهي العقود الناقلة للملكية، والإرث، ونحو ذلك، وهناك أسباب خاصة بتملك الأرض، وهي إحياء الموات، والإقطاع، ولكل سبب من هذه

١) «الآيتي لك بيتا يظلك بمنى قال: لا، منى مناخ من سبق». رواه الترمذي (١١١/٤) المطبعة المصرية ١٣٥٠ هـ) بسنده عن مسيكة الملكية عن عائشة مرفوعا وقال: هذا حديث حسن، ورواه الحاكم في المستدرک (٤٦٧/١) ط دار الكتاب وقال صاحب تحفة الأحقافي (٢٢١/٣) مدار هذا الحديث على مسيكة الملكية وهي مجهولة.

٢) حاشية الجمل على شرح المنهج ٥٦٢/٣، ٥٦٣، والرجيز ٢٤٢/١

كان أجبرها بقمح وهي مزروعة قمحا، فقال مالك: لا يجوز، لما تقدم في الحديث السابق، وقد روي ذلك عن أحمد.  
وقال أبو حنيفة والشافعي وهو رواية عن أحمد: يجوز ذلك، لأن ما جازت إيجارته بغير المعلوم جازت إيجارته به كالدور، وإن أجبرها بجزء مما يخرج منها مشاعا كثلث أو نصف أريع، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وهو رواية عن أحمد: لا يجوز، وذلك لأنه إجارة بعوض مجهول، فلا يجوز، كما لو أجبرها بثلاث ما يخرج من غيرها.  
والظاهر من مذهب أحمد وأصحابه وهو قول الثوري والليث وأبي يوسف ومحمد وابن أبي ليلى والأوزاعي أنه يجوز، وسأيت بيان ذلك في المزاورة.<sup>(١)</sup>

#### الأرض المفتوحة

الأرض التي فتحت صلحا:

٢٤ - كل أرض صولح أهلها عليها فهي على ما صولحوا عليه. فإن صولحوا على أن تكون الأرض لهم، ويؤدوا عنها خراجا معلوما، أو يؤدوا خراجا غير موظف على الأرض، فهذه الأرض ملك لهم يتصرفون فيها كيف شاءوا، ولا تقسم على المقاتلين، وهذا بما لا خلاف فيه بين أهل العلم، وحكم هذا الخراج حكم الجزية يسقط بإسلامهم.

(١) الأم ٣/٢٣٩ - ٢٤١، للبيهق، وصاحبة الجمل ٣/٥٢٩، ٥٣١، الوجيز ١/٢٢٧، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٧/٤، وبداية المجتهد ٢/٢٠٨ - ٢١٠، وتكملة فتح البشير ٧/١٤٨، ١٤٩، ٣٢/٨، والاختيار ٢/٦٦، ٦٧، ٣٤٩، ٣٥٠، والمغني ٥/٣٩٤ - ٣٩٦، ونيل الأوطار وشرح منتهى الأخبار ٥/٣٢٦، ٣٢٧.

ما يكرى به (العروض)  
٢٢ - لا خلاف بين من قال بجواز الإجارة في أن الأرض تكرى بالذهب ومساير العروض، عدا ما تنبته الأرض، وذلك لما روى حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال: «نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض قال: فقلت: بالذهب والفضة، قال: إنما نهى عنها ببعض ما يخرج منها، أما بالذهب والفضة فلا بأس»، متفق عليه. ولأنها حين يمكن استيفاء المنفعة المباحة المقصودة منها مع بقائها، فجازت إيجارها بالأثمان، والحكم في العروض كالحكم في الأثمان.

كراؤها بالطعام وما تنبته الأرض:

٢٣ - إن أجبرها بطعام غير خارج منها، سواء كان من جنس ما يخرج منها أو ليس من جنسه، وكان العروض معلوما فقد أجاز ذلك أكثر العلماء، منهم سعيد بن جبير وعكرمة والنخعي، ومن الفقهاء أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو ثور، وذلك لما رواه مسلم عن رافع بن خديج، لما سئل عن كراء الأرض قال: «أما بشيء معلوم مضمون فلا بأس، ولأنه عوض معلوم مضمون فجازت إيجارته به كالأثمان».

وقال مالك: لا يجوز الإجارة بالطعام ولا بما تنبته ولو كان غير طعام، سواء كان من جنس ما يخرج منها، أو ليس من جنسه، وذلك لما رواه ابن ماجة وأبو داود عن رسول الله ﷺ أنه قال: (من كانت له أرض فلا يكرها بطعام مسمى). وقيس على الطعام غيره مما تنبته الأرض.  
وإن أجبرها بطعام معلوم من جنس ما يخرج منها

وقال الشافعي : إن الأرض تقسم بين المقاتلين ، كما يقسم المنقول إلا أن يتركوا حقهم منها بعموض ، كما فعل عمر مع جرير البجلي ، إذ أنه عوضه سهمه في أرض السواد .<sup>(١)</sup> أو بغير عوض ، وذلك لقوله تعالى : (وَأَعْلَمُوا أَنَّا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِّهِ حُسْه) <sup>(٢)</sup> فإنها عامة في المنقول والأرض . ويفهم منها أن أربعة أخماسها للمقاتلين ، وما قال الشافعي روي عن أحمد أيضا . ٢٦ - أما إذا لم تقسم الأرض وترك بايدي أهلها ، ينتفع المسلمون بخراجها ، فقد قال جمهور الصحابة والفقهاء : إنها أرض موقوفة ، لا يجوز بيعها ، ولا شراؤها ، ولا هبتها ، ولا تورث عن من وضع يده عليها من الكفار . وذلك لما روى الأوزاعي أن عمرو والصحابة رضي الله عنهم لما ظهروا على الشام أقروا أهل القرى في قراهم على ما كان بأبيسهم من أرضهم ، يعمرونها ويؤدون خراجها للمسلمين ، وكانوا يرون أنه لا يصح لأحد من المسلمين شراء ما في أيديهم من الأرض طوعا أو كرها .

وقال أبو حنيفة وصاحبه : إنما ملك لهم . لهم التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة ، ويتوارثها عنهم أقاربهم ، وذلك لما روى عبد الرحمن بن زيد أن ابن مسعود اشترى من دهقان أرضا على أن يكتفيه خراجها ، وهذا قال الثوري وابن سيرين .<sup>(٣)</sup>

(١) أخرجه يحيى بن آدم في كتاب الخراج ص ٤٥ ط السلفية .

(٢) سورة الأنفال / ٤١

(٣) الأم / ١٩٢ ، ١٩٣ و / ٣٢٥ ، والوجيز ١ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، والخراج ص ٦٨ ط السلفية ، وفتح القدير ٤ / ٣٠٣ - ٣٠٥ ، والاختيار ٣ / ٣١٩ ، ٣٢٠ ، وحاشية الدسوقي على الفتح الكبير ٢ / ١٨٩ ، وبداية المجتهد ١ / ٣٦٨ - ٣٧١ ،

وإن صولخوا على أن الأرض للمسلمين ، وأن يؤدوا الجزية عن رقابهم ، فإن الأرض تكون وقفا على المسلمين ، ولا تقسم بينهم ، وهذا أيضا مما لا خلاف فيه بين الفقهاء .

الأرض التي فتحت عنوة :

٢٥ - إن فتحت الأرض عنوة : فقد اختلف الفقهاء في قسمتها على المقاتلين . فقال مالك وهو رواية عن أحمد : لا تقسم الأرض ، وتكون وقفا على المسلمين ، يصرف خراجها في مصالحهم ، من أرزاق المقاتلة وبناء القناطر والمساجد وغير ذلك من سبل الخير ، وهذا إذا لم ير الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة تقتضي القسمة ، فله أن يقسمها على المقاتلين ، والدليل عليه اتفاق الصحابة على ذلك ، حينما امتنع عمر عن تقسيم أرض السواد ، عندما طلب منه ذلك بلال ، وسليمان . وقال أبو حنيفة والثوري : الإمام خير بين أن يقسمها على المسلمين المقاتلين ، أو يضرب على أهلها الخراج ويقرأ بأيديهم . وذلك لأن كلا الأمرين قد ثبت عن رسول الله ﷺ ، فقد ظهر على مكة عنوة وفيها أموال فلم يقسمها ، وظهر على قريظة والنضير وغيرهما فلم يقسم شيئا منها ، وقسم نصف خير على المسلمين ، ووقف النصف لنوابه وحاجاته ، كما في حديث سهل بن أبي حثمة قال : (قسم رسول الله ﷺ خير نصفين : نصفاً لنوابه وحوائجه ، ونصفاً بين المسلمين ، قسمها بينهم على ثمانية عشر سهما) رواه أبو داود وسكت عنه ، وما قاله أبو حنيفة والثوري وهو رواية ثانية عن الإمام أحمد .

الخراج كما يوضع على الذي يوضع على المسلم<sup>(١)</sup>.

## أرض الحرب

انظر : أرض

## أرض الحوز

التعريف :

١ - أرض الحوز هي : الأرض التي مات عنها أربابها بلا وارث ، وألّت إلى بيت المال ، أو فتحت عنوة ، أو صلحا ، ولم تملك لأهلها ، بل أقيمت رقبته للمسلمين إلى يوم القيامة . ولعلها إنما سميت أرض الحوز ، لأن الإمام حازها لبيت المال ولم يقسمها<sup>(٢)</sup>.

أما ما فتحت عنوة وقسم بين المسلمين فإنه يكون عشريا ، وما فتح عنوة وأقر أهله عليه على خراج يؤدونه - كسواد العراق - فإنه يكون ملكا لأهله عند

الأرض التي أسلم أهلها عليها :

٢٧ - حكم هذه الأرض سواء كانت من أرض العرب أو أرض العجم ، كأرض المدينة والطائف واليمن والبحرين ، أنها تبقى ملكا لأصحابها ، واستدل لذلك بحديث : (من أسلم على شيء فهو له) ، أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

أرض العشر :

٢٨ - كل أرض أسلم أهلها عليها وهي من أرض العرب أو أرض العجم ، فهي لهم وهي أرض عشر. وكذلك كل أرض العرب ، سواء فتحت صلحا أو عنوة ، لأن أهلها لا يقرون على الشرك ، حتى لو دفعوا الجزية ، ولأن النبي ﷺ فتح كثيرا من أرض العرب عنوة ، وأبقاها عشرية ، وكذلك الأرض التي فتحها المسلمون ، عنوة وقسمها الإمام بين الفاتحين<sup>(٤)</sup>.

أرض الخراج :

٢٩ - هي أرض العجم التي فتحها الإمام عنوة وتركها في أيدي أهلها ، أو كانت عشرية وتملكها ذمي ، كما يرى أبو حنيفة وزفر . وقال أبو يوسف : يلتزم مالكيها بعشرين قياسا على أرض تغلب ، وعند محمد تبقى على ما كانت عليه ، لأنها وظيفة الأرض.

والأرض الخراجية لا تعود عشرية بحال ، لأن

(١) المراجع السابقة .

(٢) تنقيح الفتاوى الحاشية ٢/ ١٩٩ ، وأرض الحوز هو اصطلاح متأخر في الحنفية ، ويسمونها أيضا (أرض الملكة) والأراضي الأميرية . ودرج تسميتها : الأراضي الميرية . وهي في فتوى بعض متأخري الحنفية : أرض لا عشرية ولا خراجية . بل هي نوع ثالث من الأرض (جمع الأمير ١/ ٦٧٢)

والمنهني ٧١٦/٢ - ٧٢٦/٨ ، والجاسع لأحكام القرآن (الفرطية) ٤/ ٨ ، ٢٣/ ١٨ ، وأحكام القرآن (الجباصي) ٥٢٨/ ٣ - ٥٣٤ ، وقيل الأوطار ومتن الأخبار ١١/ ٨ - ١٣

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ٦٩

(٤) الاختيار ١/ ١١٣ ، والخراج لأبي يوسف ص ٦٩

الحنفية، وتصرفاتهم فيه كلها نافذة. وتفصيل هذا

التقسيم في مصطلح: ( أرض ) .

٢ - والنوعان اللذان سلبا متأخروا الحنفية أرض الحوز، يرى غيرهم فيها مايلي: <sup>(١)</sup>

أ - ما آل إلى بيت المال مما مات عنه أربابه بلا وارث، فإنه إلى الإمام يصنع فيه ما يرى فيه المصلحة لعامة المسلمين، ومواء قلنا: إنه آل إلى بيت المال بطريق الميراث، أوبأنه كسائر الأموال التي لا مالك لها .

ب - وأما أرض العنوة التي أبقيت رقيبتها للمسلمين إلى يوم القيامة، وكذلك التي فتحت صلحا، ولم تملك لأهلها، بل أبقيت رقيبتها للمسلمين فهذه - عند المالكية، وهو قول عند الحنابلة - تكون وقفا على المسلمين بمجرد الاستيلاء عليها، وقيل: لا تكون وقفا إلا بأن يقفها الإمام لفظا، وهو رواية عن أحد، وقول الشافعية، وعلى كل حال فإذا صارت وقفا فيمتنع عندهم بيعها ونحوه كهبتها .

ثم هذا الوقف هو من جنس الوقف المصطلح عليه شرعا، على ما هو الظاهر من كلام الماوردي وأبي يعلى، وقال ابن القيم: ليس هو الوقف المصطلح عليه، بل معنى وقفه، عدم قسمته بين الغنائم. ويذكر الفقهاء أحكام التصرف في هذا النوع من الأراضي - عند غير الحنفية - في أوائل كتاب البيع، وفي باب قصة الغنائم .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - مشد المسكة :

٣ - « مشد المسكة » اصطلاح جرى استعماله في العهد العثماني . وهو عبارة عن استحقاق الحراثة في أرض الخجير ، مأخوذ من المسكة لغة وهي ما يتمسك به ، فكان المتسلم للأرض المأذون له من صاحبها في الحرث صار له مسكة يتمسك بها في الحرث فيها . ووجه تسميتها مسكة ، أن من ثبت له بالقدمية لا ترفع يده عن أرضها مادام يزرعها ، ويدفع إلى المتولي عليها ما عليها من أجرة المثل ، أو عشر أو خراج ، فله الاستمساك بها ما دام حيا . وهي حق مجرد ، لأنها وصف قائم بالأرض ، لأنها مجرد الكراب والحرث . فإن كان لمن يبيده الأرض أعيان ، كأشجار أو كبس الأرض بتراب سميت ( الكردار ) ، ولم تسم مشد المسكة <sup>(٢)</sup> ، وإن كانت الأعيان قد وضعها في حانوت وكانت ثابتة سميت ( الكدك أو : الجدك ) .

ومشد المسكة يكون في أراضي الوقف ، أو أراضي بيت المال . وهي الأراضي الأميرية .

ب - أرض التيجار :

٤ - هذا اصطلاح آخر جرى استعماله في الدولة العثمانية . وذكر في الكتب الفقهية متأخري الحنفية ، يريدون به ما يقطعه الإمام من أرض الحوز لبعض الأشخاص ، ليأخذ هذا المقطع حق الأرض من الخلة ، وتبقى بقيتها للمعاملين في

(١) أحكام أهل السنة ١/١٠٤ ، وكشاف القناع ٣/٩٤ ، ١٥٨ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٣١ ، ١٣٢ ، وشرح المنهاج وحاشية القليوبي ٣/١٩١ ، والزرقلاني على خليل ٣/١٢٦ ، ١٢٧ ، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٣٨

(٢) تنقيح الفتاوى الحامدية لابن عابدين ٢/١٩٨ ، ١٩٩ المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٠ هـ



هو بطريق المن على الكفار يرقاهم وأراضهم، فتكون مملوكة لأهلها.. فتدبر، فإنه من المهات<sup>(١)</sup>.

ما يعتبر من أرض الحوز :

٧ - أرض مصر والشام هي في الأصل أراض خراجية، فلا يعتبر منها حوز إلا ما نشأ بسبب أيلولته إلى بيت المال، كما سبق.  
إلا أن الكمال بن المهام، يرى أن أرض مصر قد صارت أرض حوز. ونأزعه ابن عابدين في ذلك وإليك كلامهما :

٨ - قال ابن المهام : «أرض مصر في الأصل خراجية، لكن الرسم الآن - أي في أيامه، وقد توفي سنة ٨٦١ هـ - أن المأخوذ منها بدل إجارة لا خراج. قال : لأن الأراضي ليست مملوكة للزراع، كأنه لموت المالكين شيئا فشيئا من غير إخلال ورثة، فصارت لبيت المال»<sup>(٢)</sup> ونقله صاحب البحر وأقره.  
٩ - وقد أبى ابن عابدين ذلك، وقال : «إذا كانت أرض مصر عنوية، والأراضي العنوية مملوكة لأهلها، فمن أين يقال إنها صارت لبيت المال باحتيال أن أهلها كلهم ماتوا بلا وارث؟ فإن هذا الاحتمال لا ينفي الملك الذي كان ثابتا. وقد صرحوا بأن سواد العراق مملوكة لأهلها، يجوز بيعهم لها، وتصرفهم فيها، فكذلك أرض الشام ومصر. قال : وهذا على مذهبن ظاهر. فكيف يقال إنها ليست مملوكة للزراع؟ فإن ذلك يؤدي إلى إبطال أوقافها، وإبطال الموارث فيها، وتعدي الظلمة

الأرض، وتبقى رقبته لبيت المال. ويسمى الشخص الذي أقطع الأرض «التياري»<sup>(١)</sup>.

ج - إرصاد :

٥ - هو ما يجعله السلطان ك بعض القرى والمزارع من بيت المال، على المساجد والمدارس ونحوها لمن يستحق من بيت المال، كالقراء والأئمة والمؤذنين ونحوهم، وليس وقفا حقيقة، لعدم ملك السلطان له، بل هو تعيين شيء من بيت المال على بعض مستحقه، فلا يجوز لمن بعده أن يغيره ويبدله.<sup>(٢)</sup>

مشروعيته :

٦ - النوع الأول من أرض الحوز ( وهو ما مات عنه أربابه بلا وارث وآل إلى بيت المال ) متفق على جوازه بين الفقهاء مع اختلافهم في سبب أيلولته إلى بيت المال، أهو باعتبار بيت المال وارثا أم باعتباره محلا للضوائع ؟

أما النوع الثاني ( وهو ما فتح عنوة وأبقي للمسلمين إلى يوم القيامة ) فقد أفتى بعض متأخري الحنفية بجوازه، واستدلوا لذلك، بأن الإمام يغير في الأرض المفتوحة عنوة : بين القسمة وبين الإبقاء للمسلمين إلى يوم القيامة، بحسب ما يرى المصلحة فيه .

وخالف في ذلك صاحب الدر المنثور فقال : « فيه كلام ، لأن تخيير الخليفة - أي إذا لم يقسم الأرض على الغانمين - في الإبقاء للمسلمين، إنما

(١) حاشية ابن عابدين ١٨/٤، وتطبع الفتاوى الحامدية ٢٠٣/٢ وما بعدها.

(٢) ابن عابدين ٣/٢٦٦، ٢٥٩

(١) الدر المنثور شرح المتقى ١/٦٧٢ ط استنبول.

(٢) فتح القدير ٥/٢٨٣

## أرض الخوز ١٠

جزيرة العرب كلها عندهم عشيرة، فلا يعتبران من أرض الخوز إلا لسبب جديد مما سبق.

تصرف الإمام في أرض الخوز

دفعها للزراع، مع بقاء رقبتهما :

١٠ - يجوز للإمام أن يدفع الأرض الأميرية للزراع بأحد طريقين :

الأول : إقامتهم مقام الملاك في الزراعة، وإعطاء الخراج.

والثاني : إجارتها للزراع بقدر الخراج. فيكون المأخوذ في حق الإمام خراجا. ثم إن كان دراهم فهو بالنسبة إلى الإمام خراج موظف، وإن كان بعض الخارج فهو خراج مقاسمة. وبالنسبة إلى الزراع هو أجرة لا غير، لا عسروا خراج،<sup>(١)</sup>

لأنه لما دل الدليل على عدم لزوم المؤنيتين (العشر والخراج) في أراضي الملكة والخوز، كان المأخوذ منها أجرة لا غير. فإن قلت استيجار الأرض ببعض الخارج لا يجوز، لكونه إجارة فاسدة للجهالة، فما وجه الجواز هنا؟ فالجواب ما قلنا: إنه جعل في حق الإمام خراجا وفي حق الأكرة (أي الزراع) أجرة لضرورة عدم صحة الخراج حقيقة وحكما. قال ابن عابدين: «لعدم من يجب عليه بسبب موت أهلها وصيرورتها لبيت المال». وقال: «ويمكن جعلها مزارعة لا إجارة حقيقية». ثم قال: «وعلى دفعها بأحد الطريقين لا يجوز بيعهم وتصرفهم فيها ولا توثق. أما على الثاني (أي إجارتها للزراع) فظاهر، وأما على الأول فلأن إقامتهم مقام الملاك للضرورة فتقدر بقدرها، فعذه

على أرباب الأيدي الثابتة المحققة في المدد المتطاولة بلا معارض ولا منازع. ووضع العشر أو الخراج عليها لا ينافي ملكيتها، واحتمال موت أهلها بلا وارث لا يصلح حجة في إبطال اليد المثبتة للملك، فإنه مجرد احتمال لم ينشأ عن دليل، والأصل بقاء الملكية. واليد أقوى دليل عليها، فلا تزول إلا بحجة ثابتة. ويحتمل أنها كانت مواتا فأحييت فملكك بذلك، أو اشترت من بيت المال.

ثم قال : والحاصل في الديار الشامية والمصرية ونحوها، أن ما علم منها كونه لبيت المال بوجه شرعي فحكمه ما ذكره في الفتح - أي كونه أرضا أميرية - وما لم يعلم فهو ملك لأربابه. والمأخوذ منه خراج لا أجرة لأنه خراجي في أصل الوضع. والحق أحق أن يتبع.<sup>(٢)</sup>

وأما أرض العراق فقد ملكت رقباء أهلها عند الحنفية، فهي خراجية، وهي وقف على المسلمين عند غير الحنفية، كأرض الشام ومصر،<sup>(٣)</sup> على تفصيل يذكره الفقهاء في كتاب البيع. وأرض

(١) حاشية ابن عابدين ٢٥٧/٣ - ٢٥٨ بتصرف يسير. أما فيما يتعلق بالأراضي بمصر، فقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة أنه صدر الأمر السامي في ١٨٩١/٩/١٥ للقضاء الأهلي، والأسر السامي في ١٨٩٨/٩/٣، فصارت بمقتضى الأرض التي كانت يد الناس عليها بد انتفاع، مملوكة ملكا تاما لأراضي اليد عليها. وما ملكه الحكومة من أراضي فيها ملكة ملكية خاصة، تنصرف فيه على أنها شخص معنوي، له ما لكل الأشخاص من تصرفات.

وأما أراضي الشام فلا يزال العمل في الأراضي الأميرية في الأردن التي بأيدي الرعية، على أنها أميرية، وأنها ليست ملكا للرعية. وتنتقل من يد إلى يد بالخراج، لدى دائرة (الطابن) والملكبة ونظرة العقدة ص ٨٥ ط دار الفكر العربي، ١٩٧٧ القاهرة، والقانون المدني أرضي م ١١٩٨ وما بعدها.

(٢) كشف القناع ١٥٨/٣

(١) مجمع الأنهر ١/٦٧١، وابن عابدين ٢٥٦/٣

## أرض الحوز ١١ - ١٢

سواه. <sup>(١)</sup> وإذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال هل كان حاجة أو مصلحة، بناء على اشتراط أحدهما، فالأصل الصحة. <sup>(٢)</sup>

الوظيفة في المبيع من أرض الحوز :

١٢ - إذا باع الإمام شيئاً من أرض الحوز فليس على مشترىها أجر (أي خراج)، لأن الإمام قد أخذ عوض العين، وهو الثمن، لبيت المال، فلم يبق الخراج وظيفة الأرض، فلا يمكن بعده أن تكون المنفعة للإمام كلها أو بعضها. ولو قبل يعود الخراج لم يميز، لأن الساقط لا يعود.

قال ابن عابدين : على أنه قد ينازع في سقوط الخراج، حيث كانت من أرض الخراج أو سقيت بياهه بدليل أن الغازي الذي اختط له الإمام داراً لا شيء عليه فيها، فإذا جعلها بستاناً وسقاها بياه العشر فعليه العشر، أو بياه الخراج فعليه الخراج، كما يأتي، مع أن الواقع الآن في كثير من القرى أو المزارع الموقوفة أنه يؤخذ منها للميري النصف أو الربع أو العشر.

أما العشر فقد نقل ابن عابدين عن ابن نجيم أنه لا يجب أيضاً، لأنه لم يرفيه نقلاً. قال ابن عابدين : ولا يخفى ما فيه، لأنهم قد صرحوا بأن فرضية العشر ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول، وبأنه زكاة الثمار والزرع، وبأنه يجب في الأرض غير الخراجية، وبأنه يجب فيها ليس بعشري

التصرفات لا تصرف إلا في الأراضي المملوكة العشرية أو الخراجية، وأراضي المملكة والحوز ليست بمملوكة، لا عشرية ولا خراجية، ولا يملك منها شيء إلا بتملك السلطان.

قال ابن عابدين : « ومن المعلوم أن خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل، فلا شيء على الفلاح لو عطّلها ».

جاء في الفتاوى الخانية : رجل أخذ أرض الحوز مزارعة، يطيب نصيب الأكرة (المزارعين) منها، فإن كانت أرض الحوز كروماً وأشجاراً يعرف أهلها، لا يطيب للأكرة - أي لثبوت حق صاحب الشجر - وإن لم يعرف يطيب، لأن تدبيرها حيثشذ للسلطان، كأراضي الموات. <sup>(٣)</sup>

بيع الإمام أرض الحوز،  
وحق مشترىها في التصرف :

١١ - يجوز للإمام بيع أرض الحوز. وللحنفية في ذلك قولان. الأول : أنه يجوز مطلقاً. وهو قول المتقدمي الحنفية. وأخذ به ابن عابدين، لأن للإمام ولاية عامة، وله أن يتصرف في مصالح المسلمين.

والثاني : أنه لا يجوز إلا لحاجة. وهو قول المتأخرين، وعليه الفتوى. قال بعضهم : أو لمصلحة، كأن رغب أحد في العقار بضعف قيمته. ويفهم من كلام ابن الهمام أنه ممن لا يرى بيعها إلا لحاجة بالمسلمين، لشبه الإمام بولي اليتيم، لا يجوز له بيع عقاره إلا لضرورة، لعدم وجود ما ينفقه

(١) فتح القدير ٢٨٣/٥، ونسبه ابن عابدين إلى البحر (٢٥٥/٣)، وحاشية ابن عابدين ٢٥٨/٣، والدر المنقى ٦٧٣/١

(٢) اللجنة ترى أن من الواجب في هذه الحال وجود ضمانات تجعله مهاداً من شبهة التحايل.

(٣) الدر المنقى ٦٧٢/١

قال ابن عابدين : وإذا وقفها تراعى شروط وقفه، سواء أكان سلطاناً أم أميراً أم غيرهما. أي إذا علم أنه ملكها قبل وقفها. فإن لم يعرف شراؤه لها وعدمه، ثم وقفها، فالظاهر أنه لا يحكم بصحة وقفه. <sup>(١)</sup>

شراء الإمام لنفسه من أرض الحوز :  
١٣ - لا يجوز عند الحنفية أن يشتري الإمام لنفسه من أرض الحوز، لأنه قائم عليها، كقيام الولي على مال اليتيم. قالوا : وإذا أراد الشراء لنفسه بأمير غيره ببيعها لغيره، ثم يشتريها لنفسه من المشتري، <sup>(٢)</sup> لأن هذا أبعد من التهمة.

وقف الإمام أرض الحوز التي بأيدي المتفعين :  
١٤ - إن وقف بعض السلاطين شيئاً من القرى والمزارع من أرض الحوز، لمصلحة ما بنوا من المساجد والعمارات والمدارس، مع بقاء رقة الأرض بأيدي الرعايا، فلا يكون ذلك وقفاً، وإن اعتقد كثير من الناس أنها وقف، بل يكون خراجها (أي غلتها المأخوذة للدولة من المتفع بها) للجهات التي عينها الواقف.

ولا يلزم الخراج على هذا الوقف. ولا يجوز لمن بعده من السلاطين أن يطله. <sup>(٣)</sup> ولا يلزم مراعاة شروط هذا الوقف. ونقل ابن عابدين تسمية هذا النوع من التصرف (إرصاداً)، وقد سبق بيانه في الألفاظ ذات الصلة.

(١) حاشية ابن عابدين ٢٥٦/٣

(٢) الدر المنثور ١/٦٧٣، والدر المختار وحاشية ابن عابدين

٢٥٨/٣

(٣) الدر المنثور ١/٦٧٣

ولا خراجي، كالمساوز والجبال، وبأن سبب وجوه الأرض النامية بالخارج حقيقة، وبأنه يجب في أرض الصبي والمجنون والمكاتب، لأنه مؤنة الأرض، وبأن المسلك غير شرط فيه، بل الشرط ملك الخارج، فيجب في الأراضي الموقوفة لعموم قوله تعالى : « أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ». <sup>(١)</sup> وقوله تعالى : « وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ». <sup>(٢)</sup> وقوله ﷺ : « ما سقت السماء ففيه العشر، وما سقي بخراب أو دالية ففيه نصف العشر ». <sup>(٣)</sup> ولأن العشر يجب في الخارج لا في الأرض، فكان ملك الأرض وعدمه سواء كما في البدائع. ولا شك أن هذه الأرض المشتراة وجد فيها سبب الوجوب، وهو الأرض النامية، وشروطه وهو ملك الخارج، ودليله وهو ما ذكرنا، فالقول بعدم الوجوب في خصوص هذه الأرض يحتاج إلى دليل خاص، ونقل صريح، ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالأرض سقوط العشر المتعلق بالخارج. <sup>(٤)</sup>

ولمشتري الأرض الأميرية من الإمام على هذه الصفة ملك رقة الأرض، وله التصرف فيها كسائر الأرض المملوكة ملكاً حقيقياً بالبيع والإجارة والرهن والوقف.

(١) سورة البقرة/٢٦٧

(٢) سورة الأنعام/١٤١

(٣) حديث (فيما سقت السماء ففيه العشر، وما سقي بالغرب والدالية، ففيه نصف العشر) رواه بهذا اللفظ أحمد بن حنبل ومرسوماً، وإسناده ضعيف، لأن فيه محمداً بن سالم الحمداًني وهو أبو سهيل : ضعيف جداً، وأما المتن فله صحیح. ورواه يميناه البخاري وأصحاب السنن من حديث ابن عمر (تحقيق أحمد محمد شاكر للمبند ٢/٢٩٩).

(٤) الدر المنثور ١/٦٧١، وحاشية ابن عابدين ٢٥٥/٣

وابن عابدين لا يرى فرقاً بين إقطاع الموات، وإقطاع العامر على وجهين: إقطاع رقبته أو إقطاع منافعه فقط، إذا كان التصرف على وجه المصلحة للمسلمين.<sup>(١)</sup>

انتقال الحق في الانتفاع بأرض الحوز:

١٦ - إذا مات واحد من ينتفع بأرض الحوز، فإنها لا تعتبر تركة عنه، فلا تقضى منها ديونه. ولا تقسم قسمة السواريث، بل تستقل بحسب ما يرى السلطان. وإن عطلها المنتفع بها ثلاث سنين أو أكثر بحسب تفاوت الأرض تنزع من يده، وتعطى لآخر، ليؤدي أجرتها لبيت المال.<sup>(٢)</sup>

أما نقل أرض الحوز من يد إلى يد، فلا يصح الفراغ إلا بإذن السلطان أو نائبه.<sup>(٣)</sup> وليس ذلك بيعاً حقيقة، إذ تبقى رقة الأرض لبيت المال، وإذا بيعت كذلك فلا شفعة فيها.<sup>(٤)</sup>

نزع أرض الحوز ممن هي بيده:

١٧ - لا يجوز للسلطان نزع الأرض ممن هي بيده، ما دام يؤدي بدل الإجارة،<sup>(٥)</sup> ما لم يعطلها ثلاث سنوات. ولئن هي بيده التمسك بحقه فيها،

فما وقف على أشخاص بأعيانهم يجوز نقضه. وما وقف على جهات كالمساجد والمدارس وطلبة العلم وسائر مصارف بيت المال، فهذا لا يجوز نقضه، لأنه إذا أبدى على مصرفه الشرعي فقد منع من يصرفه من أمراء الجور في غير مصرفه.<sup>(١)</sup>

إقطاع الإمام شيئاً من أرض الحوز:

١٥ - إن أقطع الإمام أحداً شيئاً من أرض الحوز، فإما أن تكون مواتاً، أو تكون عامرة، فإن كانت مواتاً فأحيها المقطع ملكها (بالإحياء) حقيقة، وليس لأحد إخراجها عنه، ويصح له بيعها ووقفها، وتورث عنه كسائر أملاكه. وعليه وظيفتها من عشر أو خراج.

وإن كانت عامرة فإنه يملك منافعها فقط، فله إيجارها، كإيجار المستأجر، وليس له بيعها ولا وقفها ولا تورث عنه، وللإمام إخراجها عنه متى شاء،<sup>(٢)</sup> إذا رأى المصلحة في ذلك.

وأثبتوا نوعاً من العطاء: أن يعطي السلطان بعض القرى والمزارع لأحد، مع بقاء الأرض بأيدي الرعايا يؤدون عنها الأجرة. ولا يكون ذلك تملكاً للرقبة بل لخراجها، مع بقائها لبيت المال، فلا تورث ممن أعطيها إذا مات، بل تصير محلولاً.<sup>(٣)</sup> أي ينتهي إرضاعها.

ويسمى الشخص الذي يأخذ الأرض بهذا النوع من العطاء (التيجاري) ويقال لها: (أرض التيجار).<sup>(٤)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين ٢٥٩/٣  
(٢) النظر تنقيح الفتاوى الحامدية لابن عابدين ٢٢٦/٢، وحاشية ابن عابدين ٨/٤ والوجهة ترى أن التصديده بصدده يرجع فيه إلى طبيعة الأرض والمصلحة العامة أيضاً، وقد اشتملت المراجع على تفصيلات هي من قبيل الأوضاع الرسمية التي ينظمها لولو الأمر، يرجع إليها من شاء في المراجعين السابقين

(٣) الدرر للفتاوى ٦٧٣/١، وحاشية ابن عابدين ٢٥٦/٣

(٤) كذا في الفتاوى الخيرية (حاشية ابن عابدين ٢٥٦/٣)

(٥) حاشية المحطاري على الدر المختار ٢/٢٤٤

(١) ابن عابدين ٢٥٩/٣

(٢) الدرر للفتاوى ٦٧١/١

(٣) الدرر للفتاوى ٦٧٢/١

(٤) حاشية ابن عابدين ١٨/٤

## أرض العذاب - أرض العرب ١

العرب أنها من العُذيب<sup>(١)</sup> إلى حضرموت . قال ابن الأعرابي : ما أحسن هذا . وعن الأصمعي : جزيرة العرب ما بين عدن أبين إلى ريف العراق في الطول ،<sup>(٢)</sup> والعرض من الأبلّة<sup>(٣)</sup> إلى جلد .

قال ياقوت : وجزيرة العرب أربعة أقسام : اليمن ، ونجد ، والحجاز ، والغور (أي تهامة) . فمن جزيرة العرب الحجاز وماجمعه ، وتهامة ، واليمن ، وسبأ ، والأحقاف ، واليهامة ، والشحر ، وهجر ، وعمان ، والطائف ، ونجران ، والحجر ، وديار ثمود ، والبشر المعطلة والقصر المشيد ، وإرم ذات العباد ، وأصحاب الأخدود ، وديار كندة ، وجبال طيء ، وما بين ذلك .

والذي قاله الهيثم والأصمعي هو الذي يذكره الفقهاء .

وروي أبو داود عن سعيد بن عبدالعزيز قال : « جزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمن إلى تخوم العراق إلى البحر » .<sup>(٤)</sup>

وبين الخليل أن أرض العرب قبيل لها جزيرة العرب ، لأن البحار ونهر الفرات قد أحاطت بها ، ونسبت إلى العرب ، لأنها أرضها ومسكنها ومعدنها .<sup>(٥)</sup> وقال الباجي : « قال مالك : جزيرة

ويسمى هذا الحق (مشد المسكة) ، سميت مسكة لأن صاحبها صار له حق التمسك بها ، وله التخلي عن حقه فيها مقابل مال .<sup>(١)</sup>

## أرض العذاب

انظر : أرض

## أرض العرب

التعريف :

١ - أرض العرب تسمى أيضا جزيرة العرب . وقد ورد الاسمان في السنة النبوية ، والفقهاء يستعملون كلا اللفظين :

ويطلق كل منهما لغة على : الإقليم الذي يسكنه العرب ، والذي هو شبه جزيرة يحيط بها بحر القلزم ( البحر الأحمر ) من غربيها ، وبحر العرب من جنوبيها ، وخليج البصرة ( الخليج العربي ) من شرقيها . وأما من جهة الشمال فاختلّفوا في حددها ، فقد نقل صاحب معجم البلدان عن ابن الأعرابي عن الهيثم بن عدي ، في تحديد جزيرة

(١) الصليب من أرض العراق بمد القادسية ، بأربعة أميال على حدود البادية ( معجم البلدان )

(٢) نقله ابن عابدين والسندي في بلدة السالك ٣٦٧/١ ، وما في معجم البلدان « ما بين عدن أبين في الطول » فيه سقط .

(٣) الأبلّة بناحية البصرة .

(٤) حديث : « جزيرة العرب . . . » أخرجه أبو داود . ( حون الميود ١٢٩/٣ ، ط المطبعة الأنصارية ببغلي ) .

(٥) أحكام أهل اللغة ١٧٨/١

(١) اللجة ترى أن لولي الأمر نزع هذا الحق لصلحة عامة ظاهرة ، كما هو الحال في الملكة بل هنا حق الجماعة أرجح لأن ملكيتها عامة

صریح في أن أرض نجران من جزيرة العرب .<sup>(١)</sup>

الأحكام الخاصة بجزيرة العرب :

٢ - لما كانت أرض العرب منبت الإسلام وعرينه ، وفيها بيت الله ومهبط الوحي ، فقد اختصت عن سائر البلاد الإسلامية بأربعة أحكام :

الأول : أنها لا يسكنها غير المسلمين .

والثاني : أنه لا يدفن بها أحد من غير المسلمين .

والثالث : أنها لا يبقى فيها دار عبادة لغير المسلمين .

والرابع : أنها لا يؤخذ من أرضها خراج .

وفي كل من هذه الأحكام تفصيل سيأتي .

مايُمنع الكفار من سكناه من أرض العرب :

٣ - ورد عن النبي ﷺ أحاديث في منع الكفار من سكنى الأرض التي يفتحها المسلمون :

منها حديث أبي هريرة ، قال : « بينما نحن في

المسجد ، إذ خرج علينا رسول الله ﷺ ، فقال :

انطلقوا إلى يهود ، فخرجنا معه حتى جئنا بيت

المدراس ، فقام النبي ﷺ فناداهم: يا معشر يهود !

أسلموا تسلموا . فقالوا : بلغت يا أبا القاسم .

فقال : ذلك أريد . ثم قالها الثانية . فقالوا : قد

بلغت يا أبا القاسم . ثم قال الثالثة . فقال :

اعلموا أن الأرض لله ورسوله . وإني أريد أن

أجلكم ، فمن وجد بهالة شيئا فليبعه ، وإلا

فاعلموا أن الأرض لله ورسوله » متفق عليه ، وهذا

لفظ البخاري .<sup>(٢)</sup>

(١) أحكام أهل اللغة ١/١٨٥

(٢) فتح الباري ١٢/٣١٧ ط السلفية ، ومسلم ٣/١٣٨٧ ط حس الحلي .

العرب منبت العرب . قيل لها جزيرة العرب ، لإحاطة البحر والأنهار بها »<sup>(١)</sup> .

وفي المغني : قال الإمام أحمد : « جزيرة العرب

المدينة وما والاها » ، يعني أن المنوع من سكنى

الكفار هو المدينة وما والاها ، وهو مكة واليامة

وخيمر وينع وفدك ومخاليقها<sup>(٢)</sup> ، لأنهم لم يجلوا من

تهاء ولا من اليمن . وقد روي عن أبي عبيدة بن

الجراح أن النبي ﷺ قال : « أخرجوا يهود أهل

الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب » .<sup>(٣)</sup>

وقال ابن القيم : « قال بكر بن محمد ، عن أبيه

سألت أبا عبد الله - يعني الإمام أحمد - عن جزيرة

العرب ، فقال : إنها الجزيرة موضع العرب ، وأما

موضع يكون فيه أهل السواد والفرس فليس هو

جزيرة العرب . موضع العرب الذي يكونون فيه »

وقال ابن القيم أيضا : « قال عبد الله بن أحمد :

سمعت أبا يقول في حديث « لا يبقى دينان

بجزيرة العرب » تفسيره : ما لم يكن في يد فارس

والروم . قيل له : ما كان خلف العرب ؟ قال :

نعم .<sup>(٤)</sup> »

فكان الإمام أحمد في هذه النصوص المنقولة عنه

يذهب إلى تعريف آخر للجزيرة غير ما تقدم

ذكره . ويقول ابن القيم : حديث أبي عبيدة

(١) المتني شرح للموطأ ١٩٥/٧

(٢) وفي كتاب الفتاوى ١٠٧/٣ من ابن تيمية التصريح بأن ( تيوك ) من الحجاز .

(٣) حديث : « أخرجوا يهود أهل الحجاز » أخرجه أحمد ( ١/١٩٥ ) ط الميمنية ، وقال المغني : « رواه أحمد ( بمسأته ) . ورجال طريق منها قتات ، متصل إسنادها » ( جميع الزوائد ٥/٣٢٥ ط القدس ) .

(٤) أحكام أهل اللغة ١/١٧٦ ، ١٧٧ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ١٨٠ ط الحلي .

« في شرح الوهبانية للشرنبلالي : يمنعون من استيطان مكة والمدينة ، لأنها من أرض العرب . قال النسي رحمته الله : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » ثم قال ابن عابدين : قوله : لأنها من أرض العرب ، أفاد أن الحكم غير مقصور عليهما ، بل جزيرة العرب كلها كذلك ، كما عبر به في الفتح وغيره <sup>(١)</sup> .

وقال القرطبي من المالكية في تفسير سورة براءة : أما جزيرة العرب وهي مكة والمدينة واليامة واليمن وخاليفها ، فقال مالك : يخرج من هذه المواضع كل من كان على غير الإسلام ، ولا يمنعون من التردد بها مسافرين <sup>(٢)</sup> .

٥ - الرأي الثاني : وهو مذهب الشافعية والحنابلة ، أن المراد بأرض العرب ليس كل ما تشمله ( جزيرة العرب ) في اللغة ، بل أرض الحجاز خاصة . واستدلوا بحديث أبي عبيدة بن الجراح ، قال : آخر ما تكلم به رسول الله رحمته الله يقول : « أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب » <sup>(٣)</sup> .

وفي الموطأ : « قد أجلي عمر بن الخطاب يهود نجران وفدك . فأما يهود خيبر فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الأرض شيء . وأما يهود فدك فكان لهم نصف الثمر ونصف الأرض ، لأن رسول الله رحمته الله صالحهم على نصف الثمر ونصف الأرض ، فأقسام لهم عمر نصف الثمر ونصف الأرض قيمة من ذهب وورق وإبل وحبال وأقتاب ،

وقد اختلف الفقهاء فيما ينطبق عليه هذا الحكم من جزيرة العرب ، على أقوال :

٤ - الأول : وهو مذهب الحنفية والمالكية ، أن الكفار يمنعون من سكنى جزيرة العرب كلها <sup>(١)</sup> ، أخذوا بظاهر الأحاديث الواردة في ذلك ومنها :

حديث عمر بن الخطاب ، أنه سمع رسول الله رحمته الله يقول : « لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً » <sup>(٢)</sup> .

وحديث عائشة قالت : « آخر ما عهد رسول الله رحمته الله : لا يترك بجزيرة العرب دينان » <sup>(٣)</sup> ومن ابن عمر مرفوعاً : « لا يجتمع في جزيرة العرب دينان » <sup>(٤)</sup> وروى عمر بن عبد العزيز : « قاتل الله اليهود والنصارى ، اتحلوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبين دينان بأرض العرب » <sup>(٥)</sup> .

قال ابن الهمام : « لا يمكنون - يعني أهل اللمة من السكنى في أمصار العرب وقراها ، بخلاف أمصار المسلمين التي ليست في جزيرة العرب ، يمكنون من سكنها . » <sup>(٦)</sup> وفي الدر المختار

(١) فتح القدير ٤/ ٣٧٩

(٢) حديث : « لأخرجن اليهود ... » رواه مسلم ٣/ ١٣٨٨ ، ط عيسى الحلبي ، ورواه أبو عبيد في الأسوان ص ٩٨ ط القاهرة من جابر ، وزاد ط فخرهم عمر ،

(٣) أحكام أهل اللمة ١/ ١٧٦ ، وحديث عائشة قالت : « آخر ما عهد ... » رواه أحمد ٦/ ٢٧٥ ، ط اللبني ، وقال الهيثمي وجاله رجال الصحيح . (جمع الزوائد ٥/ ٣٢٥ ط القدسي) .

(٤) حديث ابن عمر : « لا يجتمع في جزيرة العرب ... » أخرجه أبو عبيد في الأسوان ص ٩٨ ط القاهرة .

(٥) حديث : « قاتل الله اليهود ... » أخرجه مالك مرسلاً (الموطأ ٢/ ٨٩٢ ط عيسى الحلبي) وهو في الصحيحين من عائشة مرفوعاً .

(٦) فتح القدير ٤/ ٣٧٩

(١) ابن عابدين ٣/ ٢٧٥

(٢) الخطيب ٣/ ٣٨١ ، اللسوقي ٢/ ٢٠١

(٣) أحكام أهل اللمة ١/ ١٧٦ ، والحديث تقدم تقريره (ف ١) .



ونخالفها والسوج والطائف وخيبر من مخاليف المدينة ، وهل يدخل اليمن في ذلك؟ فيه خلاف ، إذ قيل تنتهي جزيرة العرب إلى أطراف الشام والعراق <sup>(١)</sup> .

وذكر الرملي الأحاديث في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، ثم قال : « ليس المراد جميع جزيرة العرب بل الحجاز منها ، لأن عمر أجلاه منهن ، وأقرهم باليمن مع أنه منها . وهو - أي الحجاز - مكة والمدينة واليامة وقراها ، كالطائف وجدة وخيبر وينع <sup>(٢)</sup> . »

بحر الجزيرة العربية ومالیه من الجزر :  
٦ - قال الشافعي : « لا يمنع أهل الذمة من ركوب بحر الحجاز - أي على سبيل العبور - ويمنعون من المقام في سواحله . وكذا إن كانت في بحر الحجاز جزائر وجبال تسكن منعوا من سكنها ، لأنها من أرض الحجاز <sup>(٣)</sup> . » وصرح الرملي بأن الجزر يمنعون من سكنها ، مسكونة كانت أو غير مسكونة . وقال : قال القاضي : لا يمكنون من الإقامة في مركب أكثر من ثلاثة أيام ، أي إذا كان بموضع واحد <sup>(٤)</sup> .  
ولم نجد لغير الشافعية تعرضاً لهذه المسألة <sup>(٥)</sup> .

ثم أعطاهم القيمة وأجلاه منهن <sup>(١)</sup> .  
وقد خصصوا عموم الأحاديث الأخرى السابقة بهذا الحديث ، وفعل عمر في محضر من الصحابة من غير إنكار .

قال ابن قدامة : فأما إخراج أهل نجران منه فلأن النبي ﷺ صالحهم على ترك الريا ، فنقضوا عهده . فكان جزيرة العرب في تلك الأحاديث أريد بها الحجاز . ولا يمنعون أيضاً من أطراف الحجاز كتيهه وفيد ، لأن عمر لم يمنعهم من ذلك <sup>(٢)</sup> .

قال الشافعي : « إن سأل من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويجري عليه الحكم ، على أن يسكن الحجاز لم يكن له ذلك ، والحجاز مكة والمدينة واليامة ونخالفها كلها ، لأن تركهم يسكنون الحجاز منسوخ . وقد كان النبي ﷺ استثنى على أهل خيبر حين عاملهم فقال : « نفرکم ما أقرکم الله <sup>(٣)</sup> » ثم أمر رسول الله ﷺ بإجلائهم من الحجاز . ولا يجوز صلح فصي على أن يسكن الحجاز بحال . وقال : « لم أعلم أن أحدا أجلى أحدا من أهل الذمة من اليمن ، وقد كانت بها ذمة ، وليست بحجاز ، فلا يجلبهم أحد من اليمن ، ولا بأس أن يصالحهم على مقامهم باليمن <sup>(٤)</sup> . »

وقال الغزالي في الوجيز : « يقرون في سائر البلاد إلا بالحجاز ، وهي مكة والمدينة واليامة ونجد

(١) الوجيز ٢/١٩٩ ، والوج هو الطائف ( معجم البلدان ) .  
(٢) نهاية المحتاج ٨/٨٥ . وقد فسر الرملي وبعض الشافعية ( اليامة ) الواردة في كلام الشافعي بأنها إحدى قرى الطائف .  
(٣) الأم ٤/١٧٨  
(٤) نهاية المحتاج ٨/٨٥  
(٥) لجهة الإلزامية والجزر التابعة تأخذ حكم البر عرفاً . فكانهم تركوا الإشارة إلى ذلك لوضوحه . ( اللجنة ) .

(١) الموطأ وشرحه المنقذ ٧/١٩٥

(٢) المعنى ١٠/٦١٤ ط الأولى .

(٣) حديث : « نفرکم ما أقرکم الله » أخرجه البخاري ( فتح الباري ٥/٣٣٧ ط السلفية ) .

(٤) الأم للشافعي ٤/١٧٨

١٠ - وقال المالكية : لأهل الذمة الاجتياز في جزيرة العرب في سفرهم لتجارة ونحوها ، وإقامة الأيام ، كالثلاثة لمصلحتهم إن دخلوها لمصلحة ، كبيع طعام وغيره . قال الصاوي : وليست الثلاثة قيذا ، بل المدار على الإقامة للمصالح ، والمنوع الإقامة لغير مصلحة .<sup>(١)</sup> وعبرة العدوي على قول الخرشبي : ( وضرب لهم عمر ثلاثة أيام ) قال : « الظاهر أن تخصيص الثلاثة بالذكر لكون الثلاثة إذ ذاك مظنة لقضاء الحاجة ، وإلا فلو كانت الحاجة تقتضي أكثر لكان ذلك كذلك » . قال الصاوي : وظاهره أن لهم المرور عابرين ولو لغير مصلحة . وفي المتنقي للباسجي : قال مالك في اليهود والنصارى والمجوس إذا قدموا المدينة يضرب لهم أجل ثلاث ليال ، يستقون وينظرون في حوائجهم ، وقد ضرب لهم ذلك عمر بن الخطاب .

١١ - أما الشافعية فلمهم في ذلك تفصيلات أوسع ، قالوا : إن استأذن الكافر في دخول الحجاز أذن له إن كان دخوله لمصلحة ، كرسالة وحمل ما يحتاج إليه كثيرا من طعام وغيره ، وكإرادة عقد جزيرة أو هدية لمصلحة . وهنا لا يؤخذ منه شيء في مقابلة دخوله . أما مع عدم المصلحة فلا يؤذن له ، فإن كان دخوله لتجارة ليس فيها كبير حاجة ، لم يجز الإذن له ، إلا أن يكون الكافر ذميا ، وبشرط أن يؤخذ منه شيء من البضاعة أو ثمنها .

ولا يقيم بالحجاز حيث دخله ، إلا ثلاثة أيام فأقل ، غير يومي دخوله وخروجه ، اقتداء بعمر رضي الله عنه . فإن أقام بمحل ثلاثة أيام ، ثم

شمول المنع لجميع الكفار :

٧ - منع الكفار من سكنى جزيرة العرب شامل لجميعهم مهما كانت ديانتهم ، أو صفاتهم . وهو مادل عليه حديث : « لا يبقى دينان بأرض العرب » .<sup>(١)</sup>

دخول الكافر أرض العرب

لغير الإقامة والاستيطان :

٨ - يرى الجمهور ، ومعهم محمد بن الحسن من الحنفية : أنه لا يجوز للكافر دخول الحرم المكي بحال . ومذهب الحنفية أن ذلك جائز بصلح أو إذن . ولعرفة تفصيل ذلك ( ر : حرم ) . وأما حرم المدينة فإنه لا يمنع من دخوله لرسالة أو تجارة أو حمل متاع . وتفصيله في مصطلح ( المدينة المنورة ) .<sup>(٢)</sup>

٩ - وأما ما عدا ذلك - من أرض العرب - فلا يدخله الكافر إلا بإذن أو صلح . وللفقهاء في ذلك تفصيل .

فقال الحنفية : لو دخل - أي ألهمي - أرض العرب لتجارة جاز ، ولا يطيل ، فيمنع أن يطيل فيها المكث ، حتى يتخذ فيها مسكنا ، لأن حالهم في المقام في أرض العرب مع التزام الجزية ، كحالهم في غيرها بلا جزية ، وهناك لا يتمتعون من التجارة ، بل من إطالة المقام ، فكذلك في أرض العرب . وقد قدره الحنفية بسنة . قال صاحب الاختيار : لأنها مدة تجب فيها الجزية ، فتكون الإقامة لمصلحة الجزية .<sup>(٣)</sup>

(١) المواق بهامش الخطاب ٣/ ٣٨١

(٢) أحكام أهل الذمة ١/ ١٨٥

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٧٥ نقلا عن السير الكبير . والاختيار ١٣٦/ ٤ ط دار المعرفة .

(١) الشرح الصغير وبلغت السالك ١/ ٣٦٧

تغيب أو غيرها .

وإن كان السجين مؤجلاً لم يمكن من الإقامة حتى يحل ، لئلا يتخذ ذلك ذريعة للإقامة ، ويوكل من يستوفيه له إذا حل .<sup>(١)</sup> ولم نجد أحداً من أهل المذاهب الأخرى تعرض لهذه المسألة .

ب - بيع البضاعة :

١٥ - قال الحنابلة : إن احتاج إلى أيام أخرى لبيع بضاعته ، قال ابن قدامة : يحتمل أن تجوز إقامته ، لأن في تكليفه تركها أو حملها معه ضياع ماله ، وذلك مما يمنع من الدخول بالبضائع إلى الحجاز ، ففتشوا مصلحتهم ، وتلحقهم المضرة بانقطاع الحلب عنهم . ويحتمل أن يمنع من الإقامة ، لأن له من الإقامة بدا .<sup>(٢)</sup>

ج - المرض :

١٦ - قال الشافعية : إن لم تعظم المشقة في نقله ، ولم يخف زيادة مرضه ، ينقل حتماً ، لحمة المحل . وإن عظمت المشقة في نقله ، فالعتمد أنه يترك دفعاً لأعظم الضررين .

ونص الشافعي : « يمهل بالإخراج حتى يكون محتملاً » . وفي قول لهم : ينقل مطلقاً .<sup>(٣)</sup> أما عند الحنابلة ، فإن المرض عذر يميز إقامته حتى يبرأ من مرضه ، لأن الانتقال يشق على المريض . وتجهوز الإقامة أيضاً لمن يمرضه ، لضرورة إقامته . وفي قول ذكره صاحب

بآخر مثلها ، وهكذا ، لم يمنع ، إن كان بين كل حلين مسافة القصر .<sup>(١)</sup>

والشافعي يقول : وأحب إليّ أن لا يدخل الحجاز مشترك بحال ، ولو لا ما رأى عمر من أن أجل من قدم المدينة من أهل الدمة تاجراً ثلاث ، لا يقيم فيها بعد ذلك ، لرأيت أن لا يصالحوا بدخولها بكل حال .<sup>(٢)</sup>

١٧ - وعند الحنابلة : لا يؤذن لهم في الإقامة أكثر من ثلاثة أيام . وقال القاضي : أربعة أيام حد ما يتم المسافر الصلاة ، وقالوا كالشافعية : إن أقاموا في موضع آخر ثلاثة أيام أخرى جاز .<sup>(٣)</sup>

تجاوز المدة المأفون فيها :

١٣ - ينص الفقهاء على أن من أذن له من الكفار بدخول شيء من أرض العرب - على الاختلاف السابق - فزاد في الإقامة على المأفون فيه يعزر ، مالم يكن له ضرر . والأعذار التي ذكروها لتمديد الإقامة في أرض الحجاز - سوى الحرم - ثلاثة :

أ - الدين :

١٤ - قال الحنابلة : أن يكون دخل بتجارة فصار له دين ، وحيث إن كان الدين حالاً يمنع من الإقامة إن أمكن التوكيل ، وإلا أجبر غريمه على وفائه ليخرج . فإن تعذر جازت الإقامة لاستيفائه ، لأن العذر من غيره ، وفي إخراج قبل استيفائه ذهاب ماله . وسواء أكان التعذر لطل أو

(١) كشف القناع ١٠٨/٣ ، والإتصاف ٢٤٠/٤

(٢) المغني ١١٥/١٠

(٣) نهاية المحتاج ٨٦/٨ ، والألم ١٧٨/٤

(١) نهاية المحتاج ٨٥/٨ ، ٨٦

(٢) الألم ١٧٦/٤

(٣) المغني مع الشرح الكبير ١١٥/١٠

تلك أهل الذمة شيئا من أرض العرب :  
١٨ - تعرض لهذه المسألة الرملي من الشافعية ، فقال : الصواب منع شراء الكافر أرضا في الحجاز لم يقيم بها ، لأن ما حرم استعجاله حرم تخافه ، كالأواني الذهبية والفضية ، وآلات اللهو . وإليه يشير قول الشافعي : ولا يتخذ الذمي شيئا من الحجاز دارا .<sup>(١)</sup>

إقامة الكفار فيما سوى الحجاز من أرض العرب :  
١٩ - لا يجوز باتفاق الفقهاء أن يقر بأرض العرب أحد من أهل الشرك ، وعبد الأوثان ، والذهرين ، ونحوهم بذمة أو غيرها . ولكن يجوز ، على مذهب الشافعية والحنبلة خاصة ، أن يقيم بها - خارج الحجاز - أهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس .<sup>(٢)</sup> وتفصيل ذلك في ( أهل الذمة ) .

#### دفن الكفار بأرض العرب

٢٠ - إن دخل الذمي الحجاز ، فبات فيه ، ينقل ولا يدفن هناك عند الشافعية . فإن تعدل نقله منه لنحو خوف تغير ، يدفن هناك للضرورة - أي فيما عدا الحرم ، أما الحرم ففيه تشديد ( ر : حرم ) - وهذا بخلاف الحرابي والمرتد ، فإنه لا يجوز دفنها في الحجاز بحال . فإن آذى ربحها غيبت جيفتها .<sup>(٣)</sup>

أما الحنبلة فالمعتمد عندهم جواز دفن الذمي

الإنصاف : إن شق نقله جاز إيقاؤه ، وإلا فلا .<sup>(١)</sup>

ويؤخذ من النصوص المذكورة أن مناط الحكم في البقاء وعلمه هو المشقة ، والقواعد العامة للشرعية لا تختلف مع ما نقل عن الشافعية والحنبلة .

ما يشترط لدخول الكفار أرض العرب :

١٧ - ليس للكافر أن يدخل للإقامة بأرض العرب ، على الأقوال المتقدمة في تفسيرها . وليس للإمام أن يعقد الذمة لكافر بشرط الإقامة بها . وحيث إن شرط هذا في عقد الذمة ، يطل الشرط ، فلا يجوز الوفاء به ، ويصح العقد .

لكن له أن يعقد الذمة على أن يدخلها الذمي للتجارة ونحوها ، في حدود الأيام الثلاثة ، فإن لم يعقد الذمة على هذا الشرط فلا يجوز دخوله ، نص على ذلك الشافعي . وكذلك لا يجوز دخول سائر الكفار من الحرابين إلا بإذن الإمام أو نائبه . كما أن الحرابين لا يدخلون سائر بلاد الإسلام إلا بإذن الإمام أو نائبه .

ومن دخل منهم دون إذن فإنه يعزروا ويخرج . قال الشافعية : إنما يعزروا إن كان عالما بالمنع . فإن كان جاهلا يخرج ولا يعزروا . ويصدق في دعواه الجهل . وقد سبق أنه لم يشترط الحنفية والمالكية الإذن في دخول أهل الذمة الحجاز .<sup>(٢)</sup>

(١) كشف القناع ١٣٧/٣ ، والإنصاف ٢٤١/٤

(٢) الأم للشافعي ١٧٨/٤ ، وبهاية المحتاج ٨٦/٨ ، وأحكام أهل الذمة ١٨٧/١ ، وكشف القناع ١٠٧/٣ ، ١٣٥ ط أنصار السنة المحمدية ، وحاشية ابن عابدين ٣٧٥/٣ ، والشرح الصغير ٣٦٧/١

(١) بهية المحتاج ٨٥/٨

(٢) بهية المحتاج ٨٢/٨

(٣) بهية المحتاج ٨٧/٨

وعند الشافعية والحنابلة : أن ذلك في الحجاز خاصة .

أما سائر أرض العرب فحكمها حكم غيرها من بلاد الإسلام ، وهي خمسة أنواع :

١ - ما أسلم أهله عليه قبل الفتح ، فلا يجوز إحداث ولا إبقاء شيء من المعابد لأهل الذمة .

٢ - ما فتحه المسلمون عنوة ، فلا يجوز فيه الإحداث ، وفي وجوب هدم الموجود منه روايتان عند الحنابلة .

٣ - ما أحدثه المسلمون من الأمصار ، كالبصرة فلا يجوز إحداث شيء من ذلك فيه ولو صولخوا عليه .

٤ - ما فتح صلحا على أن الأرض لنا ، فلا يحدثون فيها معبدا ، إلا أن يكون شرط لهم ذلك في عقد الصلح . وعند الحنابلة : ما وقع مطلقا من شرط فعلى شروط عمر .

٥ - ما فتح صلحا على أن الأرض لهم ، ولنا عليها الخراج ، فلم يحدثوا ماشاءوا لأن الأرض ملكهم .<sup>(١)</sup>

أخذ الخراج من أرض العرب :

٢٢ - يرى الحنفية أن أرض العرب كلها أرض عشر - أي زكوية - لا يؤخذ على شيء منها خراج ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ الخراج من أراضي العرب . قالوا : ولأنه - أي الخراج - بمنزلة الجزية ، فلا يثبت في أراضيهم ، كما لا تثبت في رعايهم ، لأن من شرط الخراج أن يقر أهلها على

بالحجاز إن مات به وقد دخل بإذن . وفي وجه عندهم : لا يدفن به . وفي وجه آخر : إن شق نقله جاز دفنه . ولم ينصوا على دفن الحربي والمرد .<sup>(١)</sup>

وقال المالكية : لو دخل مشرك الحرم مستورا ومات ، نبش قبره وأخرجت عظامه ، فليس لهم الاستيطان ولا الاجتياز .

وأما جزيرة العرب ، وهي مكة والمدينة واليامة واليمن ومخاليقها ، فقد قال مالك : يخرج من هذه المواضع كل من كان على غير الإسلام ، ولا يمنعون من التردد بها مسافرين ، ولا يدفنون فيها ويلجئون إلى الحل .<sup>(٢)</sup> ولم نجد للحنفية كلاما في هذه المسألة .

دور العبادة للكفار في أرض العرب :

٢١ - صرح الحنفية بأن أرض العرب - الحجاز وما سواه - لا يجوز إحداث كنيسة فيها ، ولا بيعه ولا صومعة ، ولا بيت نار ، ولا صنم ، تفضيلا لأرض العرب على غيرها ، وتطهيرا لها عن الدين الباطل كما عبر صاحب البدائع . وسواء في ذلك مدنها وقراتها وسائر مياهاها .

وكذلك لا يجوز إبقاء شيء منها محدث أو قديم ، أي سابق على الفتح الإسلامي .<sup>(٣)</sup> ويفهم مثل ذلك من كلام المالكية .<sup>(٤)</sup>

(١) الإنصاف ٢٤١/٤

(٢) القرطبي ١٠٤/٨ ، والزرقاتي ١٤٢/٣

(٣) البحر الرائق ٥/١٢١ ، ١٢٢ ، ورد المحار ٣/٢٧١ ،

والبدائع ٢١٤/٧

(٤) الدسوقي ٢٠١/٢

(١) مائة المحتاج ٩٣/٨ ، والمفتي وحاشيته ٥٢٩/١ ، والمفتي ٦٠٩/١٠

وجعل على كل حالم أو حاملة دينارا أو عدله  
مَعايرُها . فاما الأرض فلم يجعل عليها خراجا ،  
ولنا جعل العشر في السيج ، ونصف العشر في  
الدالية .<sup>(١)</sup>

أما الشافعية والحنابلة ، فإن أرض العرب  
عندهم قسيان : الأول ما سوى الحجاز ، والثاني  
الحجاز . فما سوى الحجاز لا فرق بينه وبين سائر  
البلاد . والقاعدة عندهم ، أن أرض بلاد الإسلام  
أربعة أنواع :

١ - ما أسلم أهله عليه ، فيكون فيه العشر .  
٢ - ما أحياه المسلمون ، فيكون فيه العشر  
كذلك .

٣ - ما فتح عنوة ، ولم يقفه الإمام ، بل قسمه بين  
الغانمين ، فيكون فيه العشر كذلك .

٤ - ما صولح أهله عليه ، فيوضع عليه خراج ، وهو  
قسيان .

الأول : ما صولح أهله على زوال ملكهم  
عنه ، فيكون خراجه أجرة ، لا تسقط بإسلام  
أهله ، فيؤخذ من المسلمين وأهل الدمة .

والثاني : ما صولح أهله على بقاء ملكهم  
عليه ، فيكون خراجه جزية ، تسقط بإسلامهم ،  
فيؤخذ من أهل الدمة ، ولا يؤخذ من  
المسلمين .<sup>(٢)</sup>

٢٣ - أما أرض الحجاز فقد لخص الماوردي من  
الشافعية كلامهم فيها فقال : أرض الحجاز تنقسم  
لاختصاص رسول الله ﷺ بفتحها قسمين ،

الكفر ، كما في سواد العراق ، ومشركو العرب لا  
يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف .<sup>(١)</sup> وسواء  
أكانت الأرض في يد صاحبها بما كان معمورا في  
زمن النبي ﷺ ، أم كان مواتا وأحيى بعد ذلك .

وقال الإمام أبو يوسف في بيان ذلك : أرض  
العرب مخالفة لأرض الأعاجم ، من قبل أن العرب  
إنما يقاتلون على الإسلام ، لا تقبل منهم الجزية .  
فإن عفا لهم الإمام عن بلادهم فهي أرض عشر .  
ولا نعلم أن رسول الله ﷺ ، ولا أحدا من  
أصحابه ، أو الخلفاء بعده ، أخذوا من عبدة  
الأوثان من العرب جزية ، إنما هو الإسلام أو  
القتل .<sup>(٢)</sup>

ويرى أبو يوسف أيضا أنه ليس للإمام تحويل  
أرض العرب من العشر إلى الخراج . يقول :  
أرض الحجاز مكة والمدينة وأرض اليمن ، وأرض  
العرب التي انتحها رسول الله ﷺ ، فلا يزداد عليها  
ولا ينقص منها ، لأنه شيء قد جرى عليه حكم  
رسول الله ﷺ ، فلا يحل للإمام أن يحولها إلى غير  
ذلك . وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ افتتح حصونا  
من الأرض العربية فوضع عليها العشر ، ولم يجعل  
على شيء منها خراجا . وكذلك قول أصحابنا في  
تلك الأرضين ، ألا ترى أن مكة والحرم كذلك ؟  
أو لا ترى أن العرب من عبدة الأوثان حكمهم  
القتل أو الإسلام ، ولا تقبل منهم الجزية ؟ وهذا  
خلاف الحكم في غيرهم فكذلك أرض العرب .  
وقد جعل النبي ﷺ على قوم من أهل اليمن - يرى  
أنهم من أهل الكتاب ، الخراج على رقابهم -

(١) الخراج ص ٥٨ ، ٥٩

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٥٤ ، والأحكام السلطانية  
للماوردي ص ١٤٧

(١) فتح الباري ٥/ ٢٧٨ ، وابن عابدين ٣/ ٢٢٩

(٢) الخراج ص ٦٦ ط ٣ السلفية .

الأقوال . فلا يجوز لأحد إحيائه ، ليكون فيه عشر أخراج . فقد حى البقيع ( وفي رواية أبي عبيد : النقيص ، بالنون ) لحيل المسلمين ، صعد جبلا وقال : هذا حامي : وأشار بيده إلى القاع ، وهو قد رميل إلى ستة أميال .

فعد الشافعية والحنابلة : حياه صلى الله عليه وسلم ثابت ، وإحياء ما حياه باطل . والمتعرض لإحيائه مردود مزجور<sup>(١)</sup> ، وذكر ابن قدامة من الحنابلة ، أنه إن زالت حاجة إلى حى ما حياه النبي ﷺ ففي جواز إحيائه قولان .<sup>(٢)</sup>

ولم يتعرض الحنفية والمالكية إلى استمرار ما حياه النبي ﷺ أو انقضائه . واستظهر الخطاب من المالكية جواز نقضه إن لم يقم الدليل على إرادة الاستمرار .

القسم الأول : صدقات رسول الله ﷺ التي أخذها بحقيقه ، فإن أحد حقيقه خمس الخمس من الفبيء والغنائم ، والحق الثاني أربعة أخماس الفبيء الذي أفاءه الله على رسوله ، مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، فما صار إليه بواحد من هذين الحقيقين فقد رضى عنه بعض أصحابه ، وترك باقيه لنفقته وصيلاته ومصالح المسلمين ، حتى مات عنه صلى الله عليه وسلم ، فاختلف في حكمه الناس بعد موته ، فجعله قوم موروثا عنه ، ومقسوما على الموارث ملكا ، وجعله آخرون للإمام القائم مقامه ، في حماية البيضة وجهاد العدو . والذي عليه جمهور الفقهاء أنها صدقات محرمة الرقاب ، مخصوصة المنافع ، مصروفة الارتفاع في وجوه المصالح العامة .

ثم ذكر الماوردي صدقات النبي ﷺ ، وحصرها في ثمان .

القسم الثاني : سائر أرض الحجاز ما عدا ما ذكر ، وهي أرض عشر لاخراج عليها ، لأنها ما بين مغنوم ملك على أهله ، أو متروك لمن أسلم عليه . وكلا الأمرين عشري لاخراج عليه . والقاضي أبو يعلى من الحنابلة ، وافق الماوردي في كل ما قاله إلا أنه ذكر رواية أخرى عن الإمام أحمد - وقدمها - في أربعة أخماس الفبيء ، أنها لكل المسلمين .<sup>(٣)</sup>

حى النبي ﷺ :

١ - الإرفاق لغة : نفع الغير ، وهو مصدر أرفق ، ومعنى رفق وأرفق واحد . والرفق ضد العنف .<sup>(٤)</sup>

(١) الأحكام السلطانية للبيروني ص ١٦٥ ، ولأبي يعلى ص ٢٠٦

(٢) المغني ٥/ ٥٨١ ، ٦/ ١٦٦ ، والخطاب ٦/ ١٠

(٣) الصحاح واللسان والمصباح مادة (رفق)

٢٤ - ينبغي أن يستثنى أيضا من سائر أرض الحجاز ، ما حياه النبي ﷺ ، على بعض

(١) الأحكام السلطانية للبيروني ص ١٥١ ط ١٣٢٧ هـ ،

والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٨٤ ط ١٣٥٦ هـ

أو إلى الأبد بدون أجر. <sup>(١)</sup> ويذكر الفقهاء مباحث الإرفاق ضمن كلامهم في العارية والهبة والصدقة.

## إرقاب

انظر : رقبى

## إزار

انظر : ائزار

## إزالة

التعريف :

١- من معاني الإزالة في اللغة : التنحية ، والإذهاب والاضمحلال . وهي مصدر أزلت . <sup>(٢)</sup>  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك .  
وقد يستعمل الفقهاء الإزالة والإذهاب والإبطال بمعنى واحد . وقيل : إن هذه الألفاظ الثلاثة قد يصح كل واحد منها في شيء لا يصح فيه

واصطلاحاً : إعطاء منافع العقار .

والإرفاق أحد نوعي الإقطاع ، لأنه تمليك أو إقطاع إرفاق ، فقد علق القليوبي على قول النسوي . «ولو أقطعه الإمام مواتاً صار أحق بإحيائه» فقال : ومثله الأموال التي جهلت أربابها إرفاقاً وتملكاً. <sup>(٣)</sup> وتفصيل أحكام (إقطاع الإرفاق) في مصطلح (إقطاع).

الألفاظ ذات الصلة :

الارتفاق :

٢- الإرفاق هو منح المنفعة ، والارتفاق أثر الإرفاق وتفصيل أحكام الارتفاق في مصطلحه .

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف حكم إرفاق الإقطاع من الإمام بحسب الغرض منه ، أما الإرفاق فيها عداً ذلك فمستحب ، والدليل من المنقول ما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : «لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره» . ثم يقول أبو هريرة : «سألي أراكم عنها معرضين؟ والله لأرسين بها بين أكتافكم» . <sup>(٤)</sup> وقد حمل النبي في الحديث على الكراهة . والدليل من المعقول أنه لما كان للإنسان حق المنفعة بالأشياء التي يملكها، فله أن يصيرها غيره ، أو يبيعها ، فإن كان يريد بذلك ثواب الآخرة فهي له صدقة ، ولذلك يندب إرفاق الغير منفعة معينة لمدة معينة ،

(١) ابن عابدين ٢٨٧/٥ ط بولاق الأولى ، والمفني ٢٤٦/٦ ط رفيد رضا .

(٢) تاج العروس (زول) .

(٣) البهجة شرح التحفة ٢/٢٥١ ، والقليوبي ٣/٩٢  
(٤) حديث : «لا يمنع جار جاره . . . مطلق عليه ، وهذا اللفظ للبخاري : (الذيل والمرجان ص ٣٩٢)



مَنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ. <sup>(١)</sup> إذ لم يقل الله سبحانه كونوا آمرين بالمعروف ناهين عن المنكر، ومن للتبويض. <sup>(٢)</sup> وتفصيل ما يتصل بإزالة المنكر تحت مصطلح: (الأمر بالمعروف) (والنهي عن المنكر)

٤ - والمتعدة للوفاء يجب عليها إزالة الطيب فجعاً على الزوج، ويتكلم الفقهاء عن ذلك في مصطلح (إحداد). <sup>(٣)</sup>

ويندب كذلك إزالة شعر العانة، وما تحت الإبط <sup>(٤)</sup> ونحوهما، وفصله الفقهاء في خصال الفطرة، مسائل الحظر والإباحة.

كذلك من الإزالة المطلوبة إزالة النجاسة، ولذلك باب خاص يفصل الفقهاء فيه أحكامها. <sup>(٥)</sup>

٥ - ومن الإزالة المني عنها: إزالة دم الشهيد، وهي حرام عند عامة الفقهاء، لقوله ﷺ: «وملأهم في دماهم»، فإنه ليس كَلِمٌ يَحْكُمُ فِي اللَّهِ إِلَّا

غيره منها، كما يقال لمن صرف ماله في شيء: أذهب ماله في كذا، ولا يقال أبطله، ولا أزاله، ويقال لمن نقل شيئاً من محل إلى آخر: أزاله، ولا يقال أبطله، ولا أذهب، ويقال لمن أفسد صلاته: أبطلها، ولا يقال أذهبها، ولا أزالها. <sup>(٦)</sup>

الحكم الإجمالي ومواطن البحث:

٢ - الإزالة قد تكون مطلوبة من الشارع على سبيل الفعل، وقد تكون مطلوبة على سبيل الترك.

والإزالة قد تتوقف على نية أحياناً كما في إزالة الجنابة، عند جمهور الفقهاء، وقد تحصل بلا نية كما في إزالة النجاسة العينية. <sup>(٧)</sup>

ومن الإزالة المطلوبة على سبيل الفعل: إزالة الضرر، ومن القواعد الفقهية: «الضرر يزال»، لقول الرسول ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» <sup>(٨)</sup> لكن لا يزال الضرر بضرر مثله، ويدفع الضرر الأشد بالأخف. <sup>(٩)</sup>

وهذه قاعدة ينبي عليها كثير من أبواب الفقه، فمن ذلك الرد بالعيب، وجميع أنواع الخيارات، والشفعة، فإن فيها دفع ضرر القسمة. <sup>(١٠)</sup>

٣ - ومن الإزالة المطلوبة شرعاً: إزالة المنكر، وهي في الجملة فرض كفاية، لقول الله سبحانه: (وَلْتَكُنَّ

(١) القلوبي ١٣٨/٤ ط الحلبي.

(٢) جواهر الإكليل ١٣/١ ط الحلبي.

(٣) حديث: «لا ضرر...» أخرجه مالك مرسلاً (المنتقى ٤٠/٦ ط السعادة) ورواه الحاكم موصولاً ٥٧/٢ ط حيدر آباد.

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٤، ٣٥ الطبعة الحسينية، والأشباه والنظائر للسيوطي ٨٦، ٨٧ ط الحلبي لابن نجيم ص ٣٤.

(٥) لأشباه.

(١) سورة آل عمران / ١٠٤

(٢) ابن عابدين ١/٦٠٤ ط بلاق، والخطاب ٣/٣٤٨ ط ليبيا،

وجواهر الإكليل ١/٢٥١ ط الحلبي، وبهية المحتاج ٨/٤٤ ط الحلبي، والآداب الشرعية ١/١٨١ ط المنار، والفرط ٤/٤٨،

١٦٥ ط دار الكتب، وإتحاف السادة المطبقين بشرح أسرار إحياء

علوم السنين ٤/٧، ١٤، ٤٢، ومهارج البقن في أهب الدنيا

والدين ١٥٨ ط محمود بك مطبعي.

(٣) مجمع الأبرار ١/٤٧٩ ط تركيا، وجواهر الإكليل ١/٣٨٩،

وشرح الروض ٣/٤٠٢ ط المجلية، وشرح منتهى الإرادات

٣/٢٢٧ ط دار الفكر.

(٤) ابن عابدين ٥/٢٦١، ٢٣٩، والنواكح الدواني ١/٤٠١ ط الحلبي، والمفاتيح مع الشرح الكبير ١/٧١، ٧٢، ٧٧، ٨٨ ط

لتنر، ومطالب أولي النهي ١/٨٨، والكتاني ١/٢٧ ط المكتب

الإسلامي.

(٥) جواهر الإكليل ١/١١

والزلم والسهم والقذح مترادفة المعاني ، تدل كلها على قطعة من غصن مسواة مشدبة .

قال الأزهرى : الأزالام كانت لقبريش في الجاهلية ، مكتوب عليها : أمرؤني ، وافعل ولا تفعل ، قد زلت وسويت ، ووضعت في الكعبة ، يقوم بها سدة البيت ، فإذا أراد الرجل سفرا أو نكاحا أتى السادن فقال : أخرج لي زلا ، فيخرجه وينظر إليه ، فإذا خرج قذح ( الأمر ) مضى على ما عزم عليه ، وإن خرج قذح ( النهي ) قعد عما أراده ، وربما كان مع الرجل زمان وضعها في قرابه ، فإذا أراد الاستقسام أخرج أحدهما .

وقال المؤرخ السدوسي وجماعة من أهل اللغة : الأزالام هي قذاح الميسر . وقال الأزهرى : وهو وهم ، واستدل عليه بحديث سراقه بن جهم المدلجي .<sup>(١)</sup>

والفقههاء يذكرون الأزالام على أنها السهام التي كان أهل الجاهلية يستقسمون بها في أمور حياتهم .<sup>(٢)</sup> وهذا الرأي يوافق مقاله الأزهرى .

وروى ابن بطال عن الحسروى هذا المعنى ، وروى عن المزيزي : أنها السهام التي كان أهل الجاهلية يستقسمون بها على الميسر .<sup>(٣)</sup>

والذي تحصل من كلام أهل النقل - كما جاء في فتح الباري والقرطبي والطبري - أن الأزالام : منها ما هو مخصص للاستقسام بها في أمور الحياة ، من نكاح وسفر وغزو وتجارة وغير ذلك ، ومنها ما هو

أتى يوم القيامة جرحه يدمي ، لونه لون الدم ، وريحه ريح المسك .<sup>(١)</sup>

وفي الإحرام تحرم إزالة شعر البدن والوجه والرأس دون عذر ، ويجب في إزالته جزاء . ويذكر الفقهاء ذلك في محرمات الإحرام ، وفي الدعاء الواجبة في الحج .

بالإضافة إلى ما تقدم بنوعيه ، تأتي الإزالة في أبواب ومسائل كثيرة منها : إزالة تَغْيِير المام ، ويذكره الفقهاء في المياه ، ومنها : إزالة الأقدار ، وإزالة الوشم ، ومنها : إزالة التعدي ، ويذكر في عقود الأمانات ، وفي الغصب ، ومنها : ما يذكر في الوقف من حيث وقف مستحق الإزالة ، ومن حيث منع إزالة الإرصاء ، ومنها : البكارة ، وبين الفقهاء أحكامها في النكاح (تعريف البكر والثيب) ، وفي الجنائيات (الجنابة على ما دون النفس) ، ومنها : إزالة العصمة ، وتذكر في الطلاق ، ومنها : إزالة شبهة البغاة والمرتدين .

## أزالام

التعريف :

١ - الأزالام في اللغة : جمع زلم - يفتح الزاي وضمها مع فتح اللام - القذح الذي لا ريش عليه .

(١) حاشية الشلي على الكنز ١/٢٤٨ ط بولاق ، والبذلح ١/٣٧٤ للطبوسحات العلمية ، وجواهر الإكليل ١/١١٥ ، ونهاية المحتاج ٢/٤٨٩ ، وقيل القرب ١/٦٤ ط بولاق ، والمغني مع الشرح الكبير ٢/٤٠٢ ، وحديث : فزملوهم ... أخرجه النسائي ٤/٧٨ ط للكعبة التجارية ، وأصله في البخاري (فتح الباري ٣/٢١٢)

(١) تاج المروس ، ولسان العرب ، والصباح للنير مافة ( زلم ) .  
(٢) طلبة الطلبة ص ١٥٨ ط المثني ببغداد ، والموسوي ٢/٢٩٩ ط دار الفكر ، والمبسوط ٢/٢ ط دار المعرفة بيروت .  
(٣) التظم المستطاب بأسفل المذهب ٢/٢٨٧ ط دار المعرفة بيروت .

توضع عند ( هبل ) - أعظم صنم لقريش في مكة - ويقوم الكهان أو السدنة بإجلتها ( أي تحريكها ) لمن يريد الاستقسام ، إعظاماً للأمر الذي يفيقونه . وقد بلغ من تقديسهم للأزلام ، أنهم جعلوا في البيت الحرام صورة لإبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ، وهما يستقيسان بالأزلام . ولذلك لما قدم رسول الله ﷺ مكة أبى أن يدخل البيت وفيه الألهة ، فأمر بها فأخرجت ، وأخرج صورة إبراهيم وإسماعيل ، وفي أيديهما الأزلام ، وقال النبي ﷺ : « قاتلهم الله ، لقد علموا أنهما ما استقسيا بها قط »<sup>(١)</sup>

#### الحكم الإجمالي :

أ - حكم صنمها واقتنائها والتعامل فيها :

٤ - الأزلام من أعمال الجاهلية التي حرمها الله سبحانه وتعالى بقوله : ( إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَزْلَامُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ) .<sup>(٢)</sup>

وكل ما حرمه الله تعالى يحرم صنعه واقتناؤه والتعامل فيه ، وقد ورد في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله أنه سمع النبي ﷺ يقول : « إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » ، يقول ابن القيم : يستفاد من هذا الحديث تحريم بيع كل آلة متخذة للشرك ، على أي وجه كانت ، ومن أي نوع كانت ، صنفاً أو وثناً أو صليفاً ، فهذه كلها يجب إزالتها وإعدامها .

(١) القرطبي ٩/٦ ، والمغني ٦/٧ ، وحديث : « إخراج صورة إبراهيم وإسماعيل من البيت . . . » رواه البخاري (فتح الباري ١٦/٨ ط السلفية ) .

(٢) سورة المائدة / ٩٠

مخصص للميسر ،<sup>(١)</sup> ولكن عند الإطلاق ينصرف إلى ما هو مخصص للاستقسام . ولتفصيل أحكام ما هو مخصص للميسر يرجع إلى مصطلحه .

وأكثر ما يستعمل ( الزلم ) في الاستقسام ، وأكثر ما يستعمل ( السهم ) في سهم القوس الذي يرمى به ، وأكثر ما يستعمل ( القدح ) في قداح الميسر . ٢ - واختلف العلماء فيما كانت تتخذ منه الأزلام ، فقيل : هي السهام التي يرمى بها ، وقيل : هي من حصي بيض ، وقيل : من القراطيس . والحكم لا يختلف بذلك كما سيأتي .<sup>(٢)</sup>

#### تعظيم العرب للأزلام :

٣ - كان العرب في الجاهلية يقدسون الأزلام ، ولها في حياتهم شأن كبير ، يرجعون إليها في كل شيء ، فقد ضرب بها عبد المطلب - جد الرسول ﷺ - على بنيه ، إذ كان نذر نحر أحدهم إذا كملوا عشرة .<sup>(٣)</sup> وكذلك ضرب سراقه بن مالك بن جعشم بقداحه التي يستقسم بها حين اتبع النبي ﷺ وأبأ بكر وقت الهجرة .<sup>(٤)</sup> وكان للعامل الديني أثر كبير في ذلك ، فقد كانت الأزلام

(١) فتح الباري ٨/ ٢٧٧ ط البحوث العلمية بالمعوية ، والطبري ١٠/٩ ومايلها ط دار المعارف بمصر ، والقرطبي ٥٨/٦

ومايلها ط دار الكتب المصرية .

(٢) فتح الباري ٨/ ٢٧٧ ، والطبري ٩/ ١٠٩ ، والقرطبي ٥٨/٦ ، والبسوط ٢/ ٢٤ ، والدمسوقي ٢/ ١٢٩ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٤٣ ط عيسى الحلبي ، والفروقي للقرافي ٤/ ٢٤٠ ط دار المعرفة بيروت .

(٣) غير ضرب عبد المطلب للقداح ، أورده ابن هشام في السيرة ١/ ١٥٢ ط مصطفى الحلبي .

(٤) غير ضرب سراقه للقداح أورده ابن هشام في السيرة ١/ ٤٨٩ ط مصطفى الحلبي .

ذلك : بين الله تعالى أن كل ذلك رجس ، والرجس : ما هو محرم العين ، وأنه من عمل الشيطان .<sup>(١)</sup>

ومن المعلوم أنه إذا أبطلت الهيئة المحرمة للأزلام رجع حكمها الأصلي ، وهو إباحة الانتفاع بها فيما هو حلال .

ب - أهي طاهرة أم نجسة ؟

٥ - لو نظرنا إلى المادة التي تصنع منها الأزلام ، والتي لا يدخلها ما ينجسها ، لوجدنا أنها خشب أو حجارة أو حصى ، وكل ذلك طاهر ، وصنعه على هيئة خاصة لا يجعله نجسا .

ولذلك يقول النووي في المجموع - بعد قوله تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » - : إن الخمر نجسة للآية ، ولا يضر قرن الميسر والأنصاب والأزلام بها ، مع أن هذه الأشياء طاهرة ، لأن هذه الثلاثة خرجت بالإجماع ، فبقيت الخمر على مقتضى الكلام ، ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة ، لأن الرجس عند أهل اللغة القذر ، ولا يلزم من ذلك النجاسة ، وكذلك الأمر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة .<sup>(٢)</sup>

مواطن البحث :

٦ - كان العرب يتخلون الأزلام للاستقسام بها في شئون حياتهم . وبينان الحكم في ذلك ، وتفصيل الكلام فيه ينظر في مصطلح : ( استقسام ) . كما

ويجوز فريضة إلى اقتنائها ، واتخاذها ، ولذلك يحرم البيع .<sup>(١)</sup>

ولأن من شروط البيع ، كما يقول الفقهاء : أن يكون المبيع غير منهي عنه ، والأزلام - بصفتها وهيئتها ، من كونها القداح التي كتب عليها الأمر أو النهي لتكون هي الموجهة - منهي عنها ، فينتطبق عليها ما ينطبق على الصنم والصليب ، من حرمة بيعها واقتنائها والتعامل فيها .

ويشور بعض الفقهاء : ما لا يجوز استعماله لا يجوز اتخاذه ، ولا تحمل الأجرة لصنع مثل هذه الأشياء ، ففي الفتاوى الهندية : من استأجر رجلا لينحت له أصناما ، لا شيء له .

والمادة التي تصنع منها الأزلام - سواء أكانت حجارة أم خشبا أو غير ذلك - لا يجوز بيعها لمن يتخذها مثل ذلك . فلا يصح عند جمهور الفقهاء بيع العنب لمن يتخذها خمرا ، ولا بيع بندق<sup>(٢)</sup> لقفار ، ولا دار لتعمل كنيسة ، ولا بيع الخشبة لمن يتخذها صليبا ، ولا بيع النحاس لمن يتخذها ناقوسا . وكذلك كل شيء علم أن المشتري قصد به أمرا لا يجوز .<sup>(٣)</sup>

وفي المبسوط في باب الأثرية قوله تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » .<sup>(٤)</sup> قال السرخسي بعد

(١) زاد المعاد ٢٤٥/٤ ط مصطفى الحلبي .

(٢) البندق هنا : كرة في حجم البندق التي تؤكل ، يرمى بها في القتل والصيد ( المعجم المبسوط ) .

(٣) المهذب ١٩/١ ، ٢٦٨ ، ٣٨١ ، ومنتهى الإرادات ١٥٥/٢ ط دار الفكر ، والمغني ٢٨٣/٤ ، ٣٠١/٥ ط الرياض ، ومغني المحتاج ١٢/٢ ط مصطفى الحلبي ، والفتاوى الهندية ٤/٤٥٠ ط المكتبة الإسلامية ، والطالب ٤/٢٥٤ ، ٢٥٨ ط النجاشي ، والمحرمي ١١/٥ ط دار صادر .

(٤) سورة المائدة / ٩٠

(١) المبسوط ٢/٢٤ ط دار المعرفة بيروت .

(٢) المجموع شرح المهذب ٥٦٣/٢ ، ٥٦٤ ط المطبعة السلفية .

الفاضل العدل أن يحكم لنفسه، والعقوبة على من تناوله بالقول وأذاه وهو غالب. <sup>(١)</sup>  
وفي الغني لابن قدامة : للقاضي أن يؤدب الخصم، إذا افتأت عليه، بأن يقول : حكمت علي بغير الحق، أو ارتشيت. <sup>(٢)</sup>

وبعض الأصوليين يعتبر الإساءة مرتبة بين الكراهة التحريمية والتنزيية، فهي أفحش من الكراهة التنزيية، وأدون من الكراهة التحريمية، ويقولون : إن تارك سنة الهدى - كالأذان والجماعة - مسيء يستوجب اللوم. <sup>(٣)</sup>

وقال الفتوحى : يسمى الحرام محظورا ومنعوا ومعصية وقبيحا وسيئة.

ويقال لفاسل المكره : مخالف ومسيء وغير محتش، مع أنه لا يذم فاعله، ولا يأنم على الأصح، قال الإمام أحمد، فيمن زاد على التشهد : أساء . وظاهر كلام بعضهم أن الإساءة تختص بالحرام، فلا يقال أساء إلا لفعل محرم. <sup>(٤)</sup>

#### الألفاظ ذات الصلة :

أ - الضرر :

٢ - الضرر لغة : ضد النفع، واصطلاحا : إلحاق مفسدة بالخير. <sup>(٥)</sup>

وضرّه يضُرّه : إذا فعل به مكروهاً. <sup>(٦)</sup>

فالإساءة والضرر يلتقيان في المعنى، إلا أن

أن من الأزلام ما هو مخصص للقيار، وتسمى قدادح الميسر، وينظر تفصيله في مصطلح (ميسر - قبار) .

## إساءة

التعريف :

١ - الإساءة لغة : خلاف الإحسان، يقال : أساء الرجل إساءة، خلاف أحسن، وأساء إليه خلاف أحسن إليه، وأساء الشيء أفسده، ولم يحسن عمله، والإساءة اسم للظلم وللمعصية. <sup>(١)</sup>

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى اللغوي، <sup>(٢)</sup> ومن ذلك إطلاقهم الإساءة على إضرار أحد الزوجين بالآخر. <sup>(٣)</sup>

وفي منح الجليل : ندب للقاضي تأديب من أساء عليه (أي تعدى) بمجلس حكمه بقوله : ظلمتني، أو جرت عليّ، ويستند القاضي فيه لعلمه، فيؤدبه، وإن لم تشهد عليه بيعة، أما من أساء (إليه) في غير مجلسه فلا يؤدبه بنفسه، وليس فعه لقاض آخر. وقال ابن رشد : للقاضي

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، وترتيب القاموس المحيط ٢/ ٥٩٠ ط السرسالة، والطبري ١٥/ ٢٤ ط بلاق الأولى، والفروق في اللغة لأبي حلال العسكري ص ١٣، والكتايب للكتفوي ١٨/ ١

(٢) النظم المستعذب في شرح فريب المصطب، الطيوع بهمش المذهب ١/ ٢٤٩ ط دار المعرفة، ومع الجليل ٤/ ١٤٨ ط النجاة ليبيا.

(٣) جواهر الإكليل ١/ ٣٢٨، ٣٢٩، ط دار المعرفة بيروت، ومتهى الإرادات ٣/ ١٠٦ ط دار الفكر.

(١) مع الجليل ٤/ ١٤٨ ط النجاة ليبيا.

(٢) المنفى ٩/ ٤٣ ط الرياض .

(٣) شرح المنار ص ٥٨٧ ط العنانية .

(٤) شرح الكوكب المنير ص ١٢٠، ١٣٠ ط السنة المحمدية.

(٥) لسان العرب والمصباح المنير.

(٦) الفتح المبين شرح الأربعين لابن حجر ص ٣٣٧

كان من ناحية العرض أطلقوا اسم السب أو القذف أو الزنى . وإذا كان من ناحية النفس أو الأطراف أطلقوا عليه اسم الجناية والجراح وهكذا .

## إسباغ

التعريف :

١ - الإسباغ لغة : الإكمال والتوفية ، وإسباغ الوضوء : إبلاغه مواضعه .  
واصطلاحاً : أن يعم جميع الأعضاء بالماء ، بحيث يجري عليها ،<sup>(١)</sup> وعرفه الشافعية بأنه : كمال إتمام الوضوء وتوفيته .<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإسمال :

٢ - الإسمال يدل على : إرسال الشيء من علو إلى سفلى ، كإسمال الستر والإزار ، أي إرخاؤه ، والإسمال كذلك .<sup>(٣)</sup> فالإسمال فيه زيادة عن المطلوب ، وهو منهي عنه في الجملة ، إلا ما ورد نص في جواز ، كإسمال الستر على وجه المرأة المحرمة من غير ملامسة للوجه ، بخلاف الإسباغ فهو مطلوب (ر : إسمال)

الإساءة قبيحة ، وأما المضرة فقد تكون حسنة ، إذا قصد بها وجه يحسن ، نحو المضرة بالضرب للتأديب وبالكذ للتعلم والتعلیم .<sup>(١)</sup>

ب - التعدي :

٣ - التعدي : مجاوزة الشيء إلى غيره ، والتعدي الظلم ،<sup>(٢)</sup> فالإساءة والتعدي قد يلتقيان في المعنى .

الحكم الإجمالي :

٤ - يمكن إجمال حكم الإساءة بأنها إذا كانت معصية كزنى ، أو شرب خمر ، أو ترك فرض أو واجب ، أو كانت تعدياً وظلماً للغير ، كسب وشتم وأخذ مال وضرب ، فهي حرام ، تستوجب العقوبة بالحد أو التعزير .  
وإن كانت مخالفة للسنن التي تعتبر من الشعائر ، كالجماعة والأذان والإقامة فهي مكروهة ، تستوجب اللوم والعتاب .<sup>(٣)</sup>

مواطن البحث :

٥ - غالباً ما يعبر الفقهاء عن الإساءة بالمعنى المقصود منها ، وهو الضرر والإضرار والظلم ، ويأتي هذا غالباً في حقوق الارتفاق ، كحق الشرب ، وحق الطريق ، وحق المسيل ، وحق الجوار .  
ويعبرون كذلك بالإساءة عن الحاصل بالمصدر ، فإذا كان ذلك من ناحية المال أطلق عليه الفقهاء اسم الغصب والسرقة أو الإتلاف ، وإذا

(١) للمعني ٢٢٤/١ ط دار الكتاب العربي ، والمبسوط ٩/١ ،

ومواهب الجليل ٢٥٧/١

(٢) حاشية الجمل على المصنف ٣٥/١

(٣) الصحاح ، ومعجم مقاييس اللغة .

(١) الفروق في اللغة من ١٣

(٢) تاج العروس ، والمصباح المنير ، ونيل الأوطار ١/٧٣ ط الثانية .

(٣) المتنازع ٥٨٧ ، وشرح الكوكب المنير من ١٢٠ ، ١٣٠

## إسبال

ب - الإسراف :

٣ - الإسراف هو ما زيد بعد تيقن الواجب أو المطلوب، وهو مكروه، <sup>(١)</sup> بخلاف الإسباغ. ومثله إطالة الغرة تكون بالزيادة على المحدود، وفوق الواجب في الوضوء، فهي إسباغ وزيادة. <sup>(٢)</sup>

التعريف :

١ - من معاني الإسبال لغة : إرسال الشيء من علو إلى سفلى، كإسبال الستر والإزار، أي إرخاؤه، والإسبال بمعناه. <sup>(١)</sup>  
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى. <sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - اشتتال الصبأ :

٢ - اشتتال الصبأ هو أن يجمل (يلف) بدنه بشوب ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه، فيضعه على منكبيه، فيبدونه فرجة. <sup>(٣)</sup> فالفرق بينه وبين الإسبال أن في الإسبال يرسل أطراف الثوب. أما في اشتتال الصبأ، فيرفع أحد جانبي الثوب، ليضعه على منكبيه.

ب - الإعفاء :

٣ - الإعفاء يدل على أصلين : هما الترك والطلب، إلا أن العفو غلب على ترك عقوبة

الحكم الإجمالي :

٤ - الإسباغ، إن أريد به تعميم الأعضاء الواجب غسلها بالماء فهو واجب، وإن أريد به الزيادة والتشوية، فهو مندوب باتفاق الفقهاء، لحديث : «أسبغوا الوضوء»، وحديث «إسباغ الوضوء على المكاره». <sup>(٣)</sup>

مواطن البحث :

٥ - استعمال الفقهاء للإسباغ يرد في الطهارة عند الكلام عن الوضوء.

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٨٩ ط بلاق الأولى، والخطاب ١/ ٢٥٧، والمبسوط ١/ ٩.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٨٨، والقبوري ١/ ٥٤ ط حسي الحلبي.

(٣) حديث : «أسبغوا الوضوء...» رواه البخاري ١/ ١٦٧ برقم ١٦٥ ط السلفية من طريق محمد بن زياد، قال : سمعت أبا هريرة، وكان يمسرنا، والناس يتوضئون من الطهارة قال : أسبغوا الوضوء لأن أبا القاسم قال : «ويل للأعقاب من النار»، ورواه مسلم (١/ ٢١٤، ٢١٥) برقم ٢٩ ط الحلبي يلفظ : «ويل للعقاب من النار».

وحديث : «إسباغ الوضوء على المكاره» رواه مسلم (١/ ٢١٩) برقم ٤١ ط حسي الحلبي : والحديث : عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال : «ألا أتلکم علی ما یسبح الله به الخطایا ويرفع به الدرجات؟» قالوا : بلى يا رسول الله. قال : «إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط».

(١) الصالح للجوهري، ومعجم مقاييس اللغة.  
(٢) للصباح الشير، وعلية الطليعة، والمغرب في ترتيب المغرب، وحاشية ابن عابدين ١/ ٤٢٩ ط بلاق، وشرح الزرقاني ١/ ١٨٠ ط بيروت، والمهلب ١/ ٧٢ ط م الحلبي، والخطاوي على مراتب الفلاح ١٩٢ ط القاهرة.  
(٣) المفهي ١/ ٥٨٤، وشرح الزرقاني ١/ ١٨٠، ومفهي المحتاج ١/ ١٨٦.

عند الكلام عما يكره فيها . وإسدال اليدين في الصلاة بعد تكبيرة الإحرام أو قبضها ، في كتاب الصلاة عند الكلام عن فرائضها . وإسدال الشعر في الجنائز ، عند الكلام عن غسل الميت .

استحقت ، والإعفاء على الترك مطلقاً ، ومنه إعفاء اللحية ، وهو ترك قصها وتغييرها .<sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي :

٤ - الإسبال أو الإسدال بمعنى الإرسال والإرخاء ، يستعملها الفقهاء في أمور عديدة ، ويختلف الحكم بحسب الموضوع .

فإسدال الثوب في الصلاة - بمعنى إرساله من غير لبس - مكروه عند جمهور الفقهاء مطلقاً ، سواء أكان للخيلاء ، أم لغيرها ، وصورته : أن يجعل ثوبه على رأسه أو كتفه ، ويرسل أطرافه من جانبيه ، دون رفع أحدهما ، ويغتنه ما يستر عورته ، وهذا مشابه لاشتغال اليهود .<sup>(٢)</sup> أما إرسال الإزار خيلاء فهو حرام ، وتفصيله في مصطلح : (اختيال) .

وقد يكون الإسبال مطلوباً كإسبال جلباب المرأة شبرا أو ذراعاً ، احتياطاً لسر العورة ، وتفصيله في مصطلح : (عورة ، لباس) .

مواطن البحث :

٥ - بحث الفقهاء مسألة إسدال الثوب في الصلاة ، عند الكلام عن مكروهاتها ، عند الحنفية والحنابلة ، وفي ستر العورة عند الشافعية والمالكية ، ويحثوا إسدال الخمار على وجه المرأة المحرمة في الحج عند الكلام عن محرمات الإحرام . وإسبال القميص والإزار والسرراويلات - مطلقاً في الصلاة وغيرها ، على وجه الخيلاء أو على غيره - في كتاب الصلاة

(١) المغرب في ترتيب العرب .

(٢) حاشية ابن هابلين ١/٢٩ ط بولاق ، وشرح السزركاني ١/١٨١ ، والجمل على شرح المنهجي ١/٤٠٦ ط الحلبي ، والمغني ١/٥٨٥ ط الرياض ، ومغني المحتاج ١/١٨٦

## استئجار

انظر : إجارة

## استئذان

التعريف :

١ - الاستئذان في اللغة : طلب الإذن ، والإذن : من أذن بالشيء إذا بمعنى أباحه ، وعلى هذا فإن الاستئذان هو طلب الإباحة .<sup>(١)</sup>

والفقهاء يستعملون الاستئذان بهذا المعنى ، فيقولون : «الاستئذان لدخول البيوت» ويعنون به : طلب إباحة دخولها للمستأذن .<sup>(٢)</sup>

وقد ذكر القرآن الكريم في سورة النور كلمة «استئناس» في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا)<sup>(٣)</sup> وأراد بها الاستئذان لدخول البيوت ونحوها ، قال ابن عباس وابن مسعود وإبراهيم

(١) المصباح المنير ، والقاموس المحيط مادة : (إذن)

(٢) بدائع الصنائع ٥/١٢٤ طبع مصر ، مطبعة الجاهلية

(٣) سورة النور/٢٧



كان بيته، فإنه لا يخلو من أن يكون خاليا، لا ساكن فيه غيره، أو تكون فيه زوجته، وليس معها غيرها، أو معها بعض عارمة، كاخته وبنته وأمه ونحو ذلك.

فإن كان البيت بيته، ولا ساكن فيه غيره فإنه يدخله بغير استئذان أحد، لأن الإذن له، واستئذان الشخص نفسه ضرب من العيب الذي تنتزه عنه الشريعة. (١)

٤ - أما إن كان في بيته زوجته، وليس معها غيرها، فإنه لا يجب عليه الاستئذان للدخول، لأنه محل له أن ينظر إلى سائر جسدها، ولكن يندب له الإذان بدخوله بنحو التنحن، وطرق النعل، ونحو ذلك، لأنها ربما كانت على حالة لا تريد أن يراها زوجها عليها. (٢)

وفي وجوب استئذان الرجل على مطلقة الرجعية قولان مبنيان على أنه: هل يلزم من الطلاق الرجعي تحريمها على مطلقها أم لا؟ فمن قال إنها ليست محرمة، كالحنفية وبعض الحنابلة، قال: لا يجب الاستئذان بل يندب، ويكون دخوله عليها كدخوله على زوجته غير المطلقة.

ومن قال إنها محرمة، وإن التحريم قد وقع بإيقاع الطلاق، كالشافعية والمالكية وبعض

النخعي وقتادة وغيرهم: الاستئناس هنا الاستئذان، (٣) مع أن الاستئناس ما هو إلا أثر من آثار الاستئذان، قال الجصاص في أحكام القرآن: وإنما سمي الاستئذان استئناساً، لأنهم إذا استأذنوا أو سلموا أنس أهل البيوت بذلك، ولو دخلوا عليهم بغير إذن لاستوحشوا وشق عليهم. (٤)

صفته (حكمه التكليفي):

٢ - إن الحكم التكليفي للاستئذان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإذن، فحشياً توقف حل التصرف على الإذن، كان الاستئذان فيه واجباً، كاستئذان الأجنبية لدخول بيت غير بيته، واستئذان المرأة المتزوجة زوجها في خروجها من بيت الزوجية، واستئذان الزوج زوجته الحرة في العزل عنها، ونحو ذلك. وإنما قلنا: «حل التصرف» ولم نعبر بصحة التصرف، لأن التصرف قد يقع - إذا خلا من الإذن صحيحاً مع الكراهة، كما لو صامت الزوجة نافلة بغير إذن زوجها.

وقد يقع غير صحيح كما للزوج الولي البالغة العاقلة بغير رضاها، أو باع الصغير المميز بغير إذن وليه، ونحو ذلك، على الخلاف في ذلك بين الفقهاء.

## أولا

### الاستئذان لدخول البيوت

أ - المكان المراد دخوله:

٣ - إن من يريد دخول بيت من البيوت، فإن ذلك البيت لا يخلو من أن يكون بيته أو غير بيته، فإن

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٨١ طبع مصر، المطبعة البهية، وتفسير ابن كثير والقرطبي هذه الآية.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٨١

(١) تفسير القرطبي ١٢/٢١٩ طبع دار الكتب المصرية.

(٢) تفسير القرطبي ١٢/٢١٩، والشرح الصغير ٤/٧٩٢ طبع دار المعارف بمصر، والفواكه الدواني ٢/٤٢٧، طبع مصطفى البابي الحلبي، وشرح الكافي ٢/١١٣٣، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨، وحاشية ابن عابدين ٢/٥٣١ طبع بولاق، والآداب الشريفة لابن مفلح ١/٤٥١ طبع مطبعة المنار بمصر.

عنه: «عليكم أن تستأذنوا على أمهاتكم وأخواتكم»<sup>(١)</sup>

وما رواه الجصاص عن عطاء قال: سألت ابن عباس أستاذنا على أخي؟ قال: نعم، قلت: إنها معي في البيت وأنا أنفق عليها، قال: أستاذنا عليها.<sup>(٢)</sup>

وما ذكره الكاساني عن حذيفة بن البيان، أنه سأله رجل فقال: أستاذنا على أخي؟ فقال: «إن لم تستأذن رأيت مايسوءك»<sup>(٣)</sup>

وأما مبادئ الشريعة: فإنه إذا دخل عليها بغير استئذان، فربما كانت مكشوفة العورة، فيقع بصره على ما لا يحل له النظر إليه منها، ولذلك وجب الاستئذان، سدا للذريعة.

٦- ويتفق المحرمون للدخول - على المحارم ونحوهم - إلا باستئذان على أن حرمة الدخول على ذوات المحارم، وعلى الرجال بغير استئذان أيسر من ترك الاستئذان على الأجنبية، لجواز نظره إلى الشعر والصدر والساق من ذوات محارمه دون الأجنبية.<sup>(٤)</sup>

وأجاز الشافعية للرجل أن يدخل على محارمه الذين يسكنون معه بغير استئذان، ولكن عليه أن يشعرهم بدخوله بنحو تنحنح، وطرق نعل، ونحو ذلك، ليستتر العريان.<sup>(٥)</sup>

الحائبة، قال بوجوب الاستئذان قبل الدخول عليها.<sup>(١)</sup>

٥ - وإن كان في بيته أحد محارمه، كأمه أو أخته أو نحو ذلك، ممن لا يصلح له أن يراه عريانا، من رجل أو امرأة، فلا يحل له أن يدخل عليه بغير استئذان عند الخفية والمالكية، ويكون الاستئذان عندهم في هذه الحالة واجبا لا يجوز تركه، بل قال المالكية: من جحد وجوب الاستئذان يكفر، لأنه مما علم من الدين بالضرورة.<sup>(٢)</sup>

ويدل على وجوب الاستئذان القرآن والسنة وآثار الصحابة ومبادئ الشريعة.

أما القرآن الكريم ف قوله تعالى: (وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا...) <sup>(٣)</sup>

وأما السنة المطهرة فما رواه الإمام مالك، عن عطاء بن يسار: «أن رجلا سأل رسول الله ﷺ فقال: أستاذنا على أمي؟ فقال: نعم، فقال: إنها معي في البيت. فقال رسول الله ﷺ: أستاذنا عليها. فقال الرجل: إني خادمها، فقال رسول الله: أستاذنا عليها، أتحب أن تراها عريانة؟ قال: لا، قال: فاستأذن عليها»<sup>(٤)</sup>

وأما آثار الصحابة فهي كثيرة، نذكر منها ما رواه الطبراني من قول عبد الله بن مسعود رضي الله

(١) حاشية ابن عابدين ٥٣١/٢، والمغني لابن قدامة ٢٧٩/٧ الطيبة الثالثة للمعار، والشرح الكبير ٤٢٢/٢

(٢) بدائع الصنائع ١٢٤/٥، وأحكام القرآن للجصاص ٣٨٦/٣، والشرح الصغير ٧٦٢/٤، وشرح الكافي ١١٣٣/٢، والفواكه الدواني ٤٢٧/٢، وتفسير القرطبي ٢١٩/١٢

(٣) سورة النور/٥٩

(٤) حديث: «أن رجلا... أخرجه الإمام مالك في باب الاستئذان في الوطأ ٩٦٣/٢ طبع الباني الحلبي.

(١) تفسير الطبري ١٨/١١٠ طبع مصطفى الباني الحلبي،

وأحكام الجصاص ٣٨٦/٣

(٢) أحكام الجصاص ٣٨٦/٣

(٣) بدائع الصنائع ١٢٥/٥

(٤) أحكام الجصاص ٣٨٦/٣، وبدائع الصنائع ١٢٥/٥،

والفواكه الدواني ٤٢٦/٢

(٥) مغني المحتاج ١٩٩/٤ طبع مصطفى الباني الحلبي.

وقال الحسن البصري وإبراهيم النخعي وعلي الشعبي : إنها الدكاكين التي في الأسواق ، وقد استظل علي بن أبي طالب في خيمة فارسي بالسوق من المطردون إذن منه .

وروي عن ابن عمر أنه كان يستأذن في دخول حوانيت السوق ، فذكر ذلك لعكرمة فقال : ومن يطبق ما كان يطبقه ابن عمر ؟ قال الجصاص : وليس في فعل ابن عمر هذا دلالة على أنه رأى دخولها بغير إذن عظمورها ، ولكنه احتاط لنفسه ، وذلك مباح لكل واحد .

وقال عطاء : هي البيوت الخربة التي يدخلها الناس للبول والغائط . وروي عن محمد بن الحنفية أيضا أن المراد بها بيوت مكة .<sup>(١)</sup> وقد بين الإمام مالك - رحمه الله تعالى - الأصل في قول محمد بن الحنفية هذا فقال : ويجوز محمد بن الحنفية دخول بيوت مكة من غير استئذان ، مبني على القول بأن بيوت مكة غير متملكة ، وأن الناس فيها شركاء .<sup>(٢)</sup> وأدخل جابر بن زيد في ذلك كل مكان فيه انتفاع ، وله فيه حاجة .<sup>(٣)</sup>

وبنى المالكية ذلك على العرف ، فقالوا : يباح له أن يدخل بغير استئذان كل محل مطروق ، كالمسجد ، والحمام ، والفندق ، وبيت العالم ، والقاضي ، والطبيب - وهو المكان الذي يستقبل فيه الناس - لوجود الإذن العام بدخوله .<sup>(٤)</sup>

(١) أحكام الجصاص ٣/٣٨٧ ، والطبري ١٨/١١٣ ، والقرطبي ١٢/٢٢١ - ٢٢٢ ، وعمدة القاري شرح البخاري ١٣١/٢٢ طبعة المتبعة .

(٢) تفسير القرطبي ١٢/٢٢١

(٣) تفسير القرطبي ١٢/٢٢١

(٤) الفواكه الدواني ٢/٤٢٦ ، وشرح الكافي ٢/١١٣٤ ، والشرح الصغير ٤/٣٦٢

٧ - وإن كان البيت غير بيته ، وأراد الدخول إليه ، فعليه الاستئذان ، ولا يحل له الدخول قبل الإذن بالاتفاق ، سواء أكان باب البيت مفتوحا أو مغلقا .<sup>(١)</sup> وسواء أكان فيه ساكن أم لم يكن ، لقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا ) .<sup>(٢)</sup> ولأن للبيوت حرمتها فلا يجوز أن تنتهك هذه الحرمة ، ولأن الاستئذان ليس للسكان أنفسهم خاصة ، بل لأنفسهم ولأسماؤهم ، لأن الإنسان كما يتخذ البيت سترًا لنفسه ، يتخذ سترًا لأمواله ، وكما يكره اطلاع الغير على نفسه ، يكره اطلاعه على أمواله .<sup>(٣)</sup> ويفرق الشافعية ، في حالة كون بيت ذلك الغير هو بيت أحد محارمه ، بين ما إذا كان الباب مغلقا أو مفتوحا ، فيقولون :

إن كان الباب مغلقا فإنه لا يدخل إلا بعد استئذان وإذن ، أما إن كان مفتوحا فوجهان ، والأوجه الاستئذان .<sup>(٤)</sup>

ويستثنى من وجوب الاستئذان لدخول البيوت عموما :

٨ - أولا : دخول البيوت غير المسكونة التي فيها متاع - أي منفعة - للناس ، فإنه يجوز دخولها من غير استئذان ، بناء على الإذن العام بدخولها ، وقد اختلف في تحديد هذه البيوت .

فقال قتادة ومجاهد والضحاك ومحمد بن الحنفية : إنها البيوت التي تبني على الطرقات ، أو يأي إليها المسافرون ، ومثلها الخانات .

(١) بدائع الصنائع ٥/١٢٤ ، والشرح الصغير ٤/٣٦٢

(٢) سورة النور ٢٧

(٣) بدائع الصنائع ٥/١٢٤

(٤) مفتي المحتاج ٤/١٩٩ طبع مصطفى البابي الحلبي .

الرابع : لو كان له مجرى في دار رجل ، أراد إصلاحه ، ولا يمكن أن يمر في بطنه ، يقال لرب الدار : إما أن تدعه يصلحه وإما أن تصلحه .

الخامس : أجره دارا وسلمها له ، له دخولها لينظر حالها فيرقها ، ولو لم يأذن له بذلك عند الصاحبين من الحنفية ، وعن أبي حنيفة ليس له ذلك ، إلا إذا رضي المستأجر .<sup>(١)</sup>

١٠ - ثالثا : وأجاز الحنفية والمالكية دخول البيت الذي يتعاطى فيه المنكر بغير استئذان ، بقصد تغيير المنكر ، كما إذا سمع في دار صوت المزامر والمعازف ، فله أن يدخل عليهم بغير إذنهم ، وعملوا بذلك بعثنين . الأولى : أن الدار لما اتخذت لتعاطي المنكر فقد سقطت حرمتها ، وإذا سقطت حرمتها جاز دخولها بغير استئذان . والثانية : أن تغيير المنكر فرض ، فلو شرط الإذن لتعذر التغيير .<sup>(٢)</sup>

أما الشافعية ، فقد كانوا أكثر تفصيلا للأمر من الحنفية حيث قالوا : إن المنكر إن كان مما يفوت استدراكه ، جاز له دخوله لمنع ذلك المنكر بغير استئذان ، كما إذا أخبره من يثق بصده : أن رجلا خلا برجل ليقتله ، أو خلا بامرأة ليزني بها ، فيجوز له في مثل هذه الحال أن يتجسس ، ويقدم على الكشف والبحث حذرا من فوات ما لا يستدرك ، من إزهاق روح معصوم ، وانتهاك عرض المحارم ، وارتكاب المحظورات .

أما إذا لم يفت استدراكه ، كما إذا دخل معها البيت ليساومها على أجرة الزنا ، ثم يخرجان ليزنيا

أما الحنفية فقالوا : إن البيوت إذا لم يكن لها ساكن ، وللمرء فيها منفعة ، فيجوز له أن يدخلها من غير استئذان ، كالحانات والرباطات التي تكون للمارة ، والخرابات التي تقضى فيها حاجة البول والغائط ، لقوله تعالى (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ) أي منفعة .<sup>(١)</sup>

٩ - ثانيا : ويستثنى من ذلك أيضا ما إذا كان في ترك الاستئذان لدخول بيت إحياء نفس أو مال ، حتى لو استأذن وانتظر الإذن تلفت النفس وضاع المال ، وقد أورد الحنفية عددا من الفروع الدالة على ذلك . وقواعد المذاهب الأخرى لا تأبى ما ذهب إليه الحنفية ، إلا الحنابلة ، فإنهم لم يجيزوا دخول البيت إذا خيف ضياع المال إلا باستئذان ، فأذن .<sup>(٢)</sup> ومن هذه الفروع :

الأول : إذا كان البيت مشرقا على العدو ، يقاتل منه العدو ، ويوقع به النكابة ، فيجوز دخوله بغير استئذان ، لما في دفع العدو من إحياء نفوس المسلمين وأمواهم .

الثاني : إذا سقط ثوبه في بيت غيره ، وخاف لو أعلمه أخذه ، جاز له الدخول لأخذه بغير استئذان ، وينبغي أن يعلم الصالحاء أنه إنما دخل لذلك .

الثالث : لو غيب منه ثوبا ودخل الناهب داره ، لا بأس بدخولها ليأخذ حقه .

(١) بدائع الصنائع ١٢٥/٥ ، والآية من سورة النور/ ٢٩

(٢) حاشية ابن عابدين ١٢٦/٥ ، وأسنى المطالب ٣٨٧/٤

طبع المكتبة الإسلامية ، وبهاية المحتاج ٣١٥/٨ طبع المكتبة الإسلامية ، والمغني ٩/ ٣٢٥ ط ٣ للمنتار .

(١) حاشية ابن عابدين ١٢٦/٥ - ١٢٧

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ١٨٠ - ١٨١ ، وجواهر الإكليل

٢٥١/١ طبع مصر ، مجلس شعرون .

أَيُّنَاكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،  
مَنْ قَبِلَ صَلَاةَ الْفَجْرِ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنْ  
الظَّهْرِ، وَمَنْ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ  
لَكُمْ، لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ  
طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ  
اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ<sup>(١)</sup>

ونذهب أبو قلابة إلى أن استئذان هؤلاء في هذه  
الأوقات الثلاثة مندوب غير واجب، فكان يقول :  
« إنما أمروا بهذا نظرا لهم »<sup>(٢)</sup>.

### ج - صيغة الاستئذان :

١٣ - يكون الاستئذان - في الأصل - باللفظ، وقد  
ينوب عنه غيره، والصيغة المثلث للاستئذان أن  
يقول المستأذن : « السلام عليكم، أأدخل؟ »<sup>(٣)</sup>  
مقدمًا السلام، لما رواه يعقوب بن خراش قال :  
« جاء رجل من بني عامر فاستأذن على رسول الله  
ﷺ، وهو في بيت فقال : أألج؟ فقال رسول الله  
ﷺ لخادمه : اخرج إلى هذا فعلمه الاستئذان .  
فقل له : قل : السلام عليكم أأدخل؟ فسمع  
الرجل ذلك من رسول الله ﷺ فقال : السلام  
عليكم أأدخل؟ فأذن له رسول الله، فدخل »<sup>(٤)</sup>.

في بيت آخر، وإذا كان مما يمكن إنكاره ورفع به غير  
دخول، لم يحل له الدخول بغير استئذان، كما إذا  
سمع المحتسب أصوات تلاو منكرا من دار تظاهر  
أهلها بأصواتهم، أنكرها خارج الدار، ولم يجمع  
عليها بالدخول، لأن المنكر ظاهر، وليس له أن  
يكشف عما سواه<sup>(٥)</sup>.

### ب - الشخص المستأذن :

١١ - إن من يريد الدخول، إما أن يكون صغيراً  
غير مميز، أو صغيراً مميزاً، أو كبيراً، والمراد بالمميز  
هنا : القدرة على وصف العورات<sup>(٦)</sup>.  
أما الكبير فإنه لا يحل له الدخول بغير استئذان  
وإذن .

١٢ - وأما الصغير المميز فقد ذهب الجمهور  
(عبدالله بن عباس، وعبدالله بن مسعود،  
وعطاء بن أبي رباح، وطائفة من كيسان،  
والحنفية، والمالكية وغيرهم) إلى وجوب أمره  
بالاستئذان قبل الدخول، في الأوقات الثلاثة التي  
هي مظنة كشف العورات، لأن العادة جرت  
بتخفيف الناس فيها من الثياب .

ولا حرج عليه في ترك الاستئذان في غير هذه  
الأوقات الثلاثة، لما في ذلك من الحرج في  
الاستئذان عند كل خروج ودخول . والصغير ممن  
يكسر دخوله وخروجه فهو من الطوائف . قال الله  
تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ

(١) حاشية القليوبي ٣/٣ طبع حسي البياني المحلي، ومعام  
القرية في أحكام الحسية لابن الأخوة ٣٧ - ٣٨ طبع كمبرج  
مطبعة دار الفنون سنة ١٩٣٧  
(٢) بدائع الصنائع ٥/١٢٥  
(٣) حاشية القليوبي ٣/٣ طبع حسي البياني المحلي، ومعام  
القرية في أحكام الحسية لابن الأخوة ٣٧ - ٣٨ طبع كمبرج  
مطبعة دار الفنون سنة ١٩٣٧  
(٤) بدائع الصنائع ٥/١٢٥

(١) سورة التور/ ٥٨، وانظر بدائع الصنائع ٥/١٢٥، وأحكام  
ابن العربي ٥/١٣٨٥، والفواكه الدواني ٢/٤٣٦، وتفسير  
القرطبي ١٢/٣٠٣، وتفسير الطبري ١٨/١١١  
(٢) القرطبي ٢/٣٠٢  
(٣) الفواكه الدواني ٢/٤٣٧، والشرح الصغير ٤/٧٦٢، وشرح  
الكافي ٢/١١٣٤، وتفسير القرطبي ١٢/٧١٥، وحاشية ابن  
عابدين ٥/٢٦٥  
(٤) حديث : « جاء رجل . . . أخرجه أبو داود في سننه في كتاب  
الأدب باب الاستئذان .



١٧ - ولا يقف المستأذن قبالة الباب إن كان الباب مفتوحاً، ولكنه ينحرف ذات اليمين أو ذات الشمال<sup>(١)</sup>. فقد كان ذلك من هدي رسول الله ﷺ، ورسول الله قدوة. فعن عبدالله بن بسر قال: كان رسول الله ﷺ إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه، ولكن من ركنه الأيمن أو الأيسر، ويقول: «السلام عليكم، السلام عليكم» ذلك أن الدور لم يكن عليها يومئذ ستور<sup>(٢)</sup>.

وهو أيضاً من توجيهاته عليه الصلاة والسلام، فعن هزبل بن شرحبيل قال: جاء رجل فوقف على باب رسول الله ﷺ يستأذن، فقام على الباب - وفي رواية: مستقبل الباب - فقال له النبي ﷺ: هكذا عنك أو هكذا، فإنها الاستئذان من النظر<sup>(٣)</sup>.

أما إن كان الباب مردوداً فله أن يقف حيث شاء ويستأذن، وإن شاء دق الباب<sup>(٤)</sup>.

١٨ - ولا يحل للمستأذن النظر في داخل البيت، لأن للبيوت حرمتها، وحديث رسول الله السابق «إنها الاستئذان من النظر» يدل على ذلك<sup>(٥)</sup> وروي أن جارا لحذيفة بن اليان وقف، وجعل ينظر إلى ما في البيت وهو يقول: السلام عليكم أأدخل؟ فقال حذيفة: أما بعينك فقد دخلت،

بينه، قال أبو موسى: أنتم أحد سمعته من النبي ﷺ؟ قال أبي بن كعب: فوالله لا يقسم معك إلا أصغر القوم، فكنك أصغر القوم، فقامت معه، فاتخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك<sup>(٦)</sup>.  
١٦ - وقد فصل الحنفية دون غيرهم في مدة الانتظار بين كل استئذانين فقالوا: يمكث بعد كل مرة مقدار ما يفرغ الأكل، والتوضؤ، والمصلي بأربع ركعات<sup>(٧)</sup>.

حتى إذا كان أحد على عمل من هذه الأعمال فرغ منه، وإن لم يكن على عمل منها كانت عنده فرصة يأخذ فيها حلوه، ويصلح شأنه قبل أن يدخل الداخل.

وروي الجصاص بسنده في ذلك عن رسول الله ﷺ قوله: «الاستئذان ثلاث، فالأولى يستصنون، والثانية يستصلحون، والثالثة يأذنون أو يردون»<sup>(٨)</sup>.

وإذا كان الاستئذان باللفظ فيستحب أن يكون الصوت بحيث يسمع المستأذن عليه، دون صياح. وإن كان بدق الباب فيستحب أن يكون الدق خفيفاً بحيث يسمع أيضاً بلا عنف<sup>(٩)</sup>. فقد روى أنس بن مالك قال: «كانت أبواب النبي ﷺ تقرع بالأظافر»<sup>(١٠)</sup>.

(١) حديث: «إذا استأذن...» أخرجه البخاري في الاستئذان باب التسليم والاستئذان ثلاثاً، ومسلم في الآداب باب الاستئذان، وأخرجه أيضاً الإمام مالك والترمذي وأبو داود في الاستئذان بألفاظ مختلفة.

(٢) حافية ابن هابدين ٢٦٥/٥

(٣) أحكام الجصاص ٣/٣٨٢، وبدائع الصنائع ١٢٤/٥ - ١٢٥

(٤) تفسير القرطبي ٢١٧/١٢

(٥) قال في مجمع الزوائد: أخرجه البزار، وفيه ضرار بن سرور، وهو ضعيف ٤٣/٨ طبع مكتبة القدسي.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٨٢، وتفسير القرطبي

٢١٦/١٢

(٢) أخرجه أبو داود في الآداب. باب كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان.

(٣) أخرجه أبو داود في الآداب. باب الاستئذان.

(٤) تفسير القرطبي ٢١٦/١٢

(٥) شرح النووي لصحيح مسلم ١٣٨/١٤

صاحب الحق ، وعندئذ لا يكون اعتداء ، فلا يجوز أكل طعام الغير إلا بإذن المالك ، أو في حالة الضرورة ، ولا يجوز سكنى داره إلا بإذنه ، ويدل على ذلك ما روي عن الرسول ﷺ فيها رواه من حديث : « لا يحلن أحد ماشية غيره إلا بإذنه » ، فإنه يدل على تحريم أخذ مال الإنسان بغير إذنه ، والأكل منه ، والتصرف فيه ، من غير فرق بين اللبن وغيره .<sup>(١)</sup>

وقد يبذل ذلك الغير الإذن بالتصرف في ملكه ، أو في حقه بادية ذي بدء من غير استئذان ، كأن يقول لأجيريه : أذن لك أن تأكل مما تصنعه من مأكولات دون أن تحمل منه شيئا ، وعندئذ فلا حاجة للاستئذان لحصول مقصوده ، وهو الإذن . وقد لا يبذل الإذن . وعندئذ ، يجب على من أراد التصرف في ملك غيره استئذانه في ذلك التصرف ( ر : إذن ) . ومن صور التصرف في ملك الغير أو حقه ما يأتي :

#### أ - الاستئذان لدخول الأملاك المحنونة :

٢٠ - لا يجوز لأحد أن يدخل ملك غيره سواء أكان بيتا ، أم هستانا محوطا ، أو نحو ذلك إلا بإذنه .<sup>(٢)</sup> ، وقد تقدم الحديث مفصلا عن الاستئذان لدخول البيوت .

ب - استئذان المرأة لإدخال الغير إلى بيت زوجها :

٢١ - يجب على المرأة استئذان زوجها إن أرادت أن

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٢٩/١٢ طبع المطبعة المصرية .  
(٢) الفصول الخمسة ٣٧٣/٥ - ٣٧٤ ، وحاشية ابن عابدين ٢٥٥/١ ، والإيضاح ٢٩١/٤

وأما باستك فلم تدخل .<sup>(٣)</sup> فإن نظر المستأذن إلى داخل البيت فجنى صاحب البيت على عينه فهل يضمن ؟ في ذلك خلاف وتفصيل مجده في مصطلح ( جنابة ) . وإذا استأذن فقال له صاحب البيت : من بالباب ؟ فعليه أن يذكر اسمه فيقول : فلان ، أو يقول : أيدخل فلان ؟ أو نحو ذلك ، ولا يقول : أنا ، لأنه لم يحصل بقوله : وأنا ، فائدة ولا زيادة إيضاح ، بل الإيham باق .<sup>(٤)</sup> لحديث جابر المتقدم .

ومن استأذن فأذن له دخل ، وإن لم يؤذن له فليتصرف ، ولا يلح بالاستئذان ولا يتكلم بقبیح الكلام ، ولا يقعد على الباب لينتظر ، لأن للناس حاجات وأشغالا في المنازل ، فلو قعد على الباب وانتظر ، لضاق ذرعهم وشغل قلبهم ، ولعله لا تلتئم حاجاتهم ، فكان الرجوع خيرا له ، وذلك لقوله عز وجل : ( وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ ) .<sup>(٥)</sup>

#### ثانيا

#### الاستئذان للتصرف في ملك الغير أو حقه

١٩ - الأصل أنه لا يجوز للإنسان التصرف في ملك غيره ، أو في حق للغير إلا بإذن من الشارع ، أو من

(١) تفسير القرطبي ٢١٨/١٢  
(٢) شرح النووي لصحيح مسلم ١٤/١٣٥ ، وحاشية ابن عابدين ٢٦٥/٥ ، والشرح الصغير ٧٦٢/٤ ، وتفسير القرطبي ٢١٧/١٢  
(٣) سورة النور/ ٢٨ ، وانظر بدائع الصنائع ١٢٥/٥ ، والشرح الصغير ٧٦٢/٤



بن راهويه إلى جواز الأكل من ثمر البستان ، وحلب الماشية بغير استئذان ، وإن لم يعلم حال صاحبه ، لما رواه أبو داود عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال : « إذا أتى أحدكم على ماشية ، فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه ، فإن أذن له فليحلب وليشرب ، وإن لم يكن فيها فليصوت ثلاثا ، فإن أجاب فليستأذنه ، وإلا فليحلب وليشرب ولا يجعل »<sup>(١)</sup>

د - استئذان المرأة زوجها في التبرع من ماله :

٢٣ - لا تستأذن المرأة زوجها فيما تتناوله من حق ثابت لها في ملك الزوج ، كالطعام والشراب واللباس المعروف ، وليس في ذلك خلاف معلوم ، لحديث هند بنت عتبة حين قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفي وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال ﷺ : ( خلي ما يكفيك وولدك بالمعروف )<sup>(٢)</sup>

كما أنها لا تستأذنه في التبرع بالشيء الشافه الذي تتسامح به النفوس ، كالدرهم والريغ ونحو ذلك ، إن لم يمنعه من ذلك ،<sup>(٣)</sup> لما رواه الشيخان عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها جاءت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ليس لي إلا ما أدخل علي الزبير ، فهل علي جناح أن أرضع مما يدخل علي ، فقال : ( أرضخي ولا توعي )<sup>(٤)</sup>

تدخل إليه من تعلم أن زوجها يكره دخوله ، ولا خلاف في ذلك ، لقول رسول الله ﷺ : ( ولا تأذن في بيته إلا بإذنه )<sup>(٥)</sup> ، ولا يستثنى من ذلك إلا حالات الضرورة .

قال العمري - شارح البخاري - أما عند الداعي للدخول عليها للضرورة ، كالإذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها ، أو إلى دار منفردة عن مسكنها ، أو الإذن لدخول موضع معد للضيوف ، فلا حرج في الإذن بذلك لأن الضرورات مستثناة في الشرع .<sup>(٦)</sup>

ج - الاستئذان للأكل من ثمر البستان وشرب لبن الماشية :

٢٢ - لا يجوز لأحد أن يحلب ماشية أحد ولا أن يأكل من ثمر بستانه إلا بإذنه - على وجه العموم - عند الحنفية والمالكية والشافعية<sup>(٧)</sup> ، لما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : ( لا يحلبن أحد ماشية امرئ بغير إذنه ، أحب أحدكم أن تؤتى مشرته فتكسر خزانته فينتقل طعامه ، فإنما تخزن لهم ضرور مواشيهم أطعمتهم ، فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه )<sup>(٨)</sup>

وذهب البعض ومنهم أحمد بن حنبل وإسحاق

(١) أخرجه البخاري في التكاثر ، باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه ، وأخرجه مسلم في الزكاة ، والتبرلي في الأب ، والنسائي في العموم .

(٢) حصة الفاري ١٨٦/٢٠ طبع المنار

(٣) حصة الفاري ١٧/٢٧٨ ، وشرح النووي لصحيح مسلم ١٢/٢٩ ، وهون المعود ٢/٣٤٤ طبع الهند .

(٤) أخرجه البخاري بفتح الباري ٥/٨٨ ، ومسلم ٣/١٣٥ ط عيسى الحلي ، كلاما في اللفظة .

(١) حصة الفاري ١٢/٢٧٨ ، وشرح النووي لمسلم ١٢/٢٩ وهون المعود ٢/٣٤٤

(٢) أخرجه البخاري في الصفات ، ومسلم في القضاء .

(٣) الأسوال لأبي عبيد ص ٤٥٧ ، طبع مطبعة حجازي بمصر ، ومصنف ابن أبي شيبة ١/١٣٥ ب خطوط طوب قبولاي - اسطنبول .

(٤) لا توعي أي لا تخزني ، وأصله من أوعى الشيء إذا جعله في الوعاء .

توجه المطالبة قبل حلوله،<sup>(١)</sup> على تفصيل موضعه: (بالجهاد، والدين). وذهب الحنابلة إلى وجوب الاستئذان، سواء أكان الدين حالا أم مؤجلا.<sup>(٢)</sup>

و- استئذان الطبيب في التطبيب:

٢٥ - يفرق الفقهاء بين المريض المشرف على الموت - كالجريح مثلا - ويمكن استحقاقه بالتطبيب، وفي هذه الحالة يجب على الطبيب أن يباشر التطبيب إنقاذاً لهذا الجريح من الموت دون استئذان، لأن استنقاذه أصبح فرض عين عليه مادام قادراً عليه، حتى لو امتنع عن ذلك لكان آثماً، وفي ضمانه له - إن مات لعدم استحيائه - اختلاف.<sup>(٣)</sup> وإن لم يكن المريض كذلك فلا يجوز للطبيب مباشرة تطبيبه، إلا بعد الاستئذان، فإن طيبه بإذن، فأصابه تلف، فلا ضمان على الطبيب. وإن طيبه بغير إذن فعطب فعلى الطبيب الضمان.<sup>(٤)</sup> (ر: تطبيب، جناية، دية).

ز- إذن السلطان لإقامة الجمعة:

٢٦ - قال المالكية والشافعية، وهو الصحيح عند الحنابلة، إنه لا يشترط لصحة الجمعة إذن الإمام.

(١) شرح الزرقاني ٣/ ١١٠ طبع دار الفكر - بيروت، وحاشية الجمل ٥/ ١٩٠، ط دار إحياء التراث الإسلامي، والبحر الرائق ٥/ ٧٧ - ٧٨ الطبعة العلمية.  
(٢) للمفني ٨/ ٣٦٠، والإنصاف ٤/ ١٢٢، طبع مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٥.  
(٣) للمفني ٥/ ٤٩٥، وحاشية الجمل ٥/ ٧، وشرح الزرقاني ٨/ ٨.  
(٤) بدائع الصنائع ١٠/ ٤٧٧، طبع مصر مطبعة الإسماع، والحاشية بشرح فتح القدير ٨/ ٢٩١ طبع بولاق سنة ١٣١٨، وحاشية الجمل ٥/ ٢٤.

فيوعى عليك)، وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: (ما أنفقت المرأة من بيت زوجها، غير مفلسة، كان لها أجرها وله مثله، ولما بنا أنفقت، وللمخازن مثل ذلك، من غير أن ينقص من أجورهم شيء).<sup>(١)</sup>

وقيل لا يجوز للمرأة التسرع بشيء من مال زوجها إلا بإذنه<sup>(٢)</sup>، لما روى أبو أمامة الباهلي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تنفق المرأة شيئاً من بيتها إلا بإذن زوجها، قيل يارسول الله ولا الطعام؟ قال: ذلك أفضل أموالنا». ولقوله ﷺ: «لا يجل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه» قال ابن قدامة في المغني: والأول أصح، لأن حديثي عائشة وأسماء خاصان صحيحان، وحديث: «لا يجل مال امرئ...» عام، والخاص يقدم على العام. أمأ حديث أبي أمامة فهو ضعيف.<sup>(٣)</sup> ونجد تفصيل ذلك في (صدقة و هبة).

هـ - استئذان من عليه حق صاحب الحق:

٢٤ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى وجوب استئذان من عليه حق لازماً حال صاحب الحق، كالمدين مع الدائن. ويسقط هذا الوجوب إذا كان المدين خارجاً لأداء فرض عيني، كالغزو عند النفير العام.

فإن كان مؤجلاً فلا يجب الاستئذان، لعدم

(١) للمفني ٤/ ٥١٥ - ٥١٦، ونيل الأوطار ١٦/ ١٦ طبع للطبعة الثانية المصرية.  
(٢) للمفني ٤/ ٥١٦.

يتنقل من موقع لآخر، وأراد بعض الجند التخلف لأمر ما، لا يحل لأحد منهم التخلف عن المسير مع الجيش، إلا بإذن<sup>(١)</sup>.

وإذا جمع الإمام أو الأمير أولي الرأي لاستشارتهم في أمر من الأمور، فليس لأحد منهم أن ينصرف بغير استئذان، لأنه قد يحتاج إلى رأيه،<sup>(٢)</sup> لقوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ)<sup>(٣)</sup> والآية ليست خاصة برسول الله ﷺ، لأن الولاية خلفاء عن رسول الله ﷺ في رعاية المصالح العامة فتنبط عليه الآية.

ط - استئذان المرأة زوجها للخروج من منزله: ٢٨ - على المرأة أن تستأذن زوجها للخروج من منزله، لأن احتباسها حق له، فإن خرجت من غير إذنه فله أن يؤذيها، لا يستثنى من ذلك إلا حالات الضرورة<sup>(٤)</sup> أو الحاجة.

واستثنى الفقهاء من ذلك خروج المرأة بغير إذن زوجها في حالة النفير العام، بهجوم العدو على المسلمين.

واستثنى الحنفية من ذلك خروجها لخدمة أبيها الزَّمن السذي ليس له من يخدمه، وخروجها للاستفتاء في حادثة وقعت لها، ولا يوجد من يعرفها

وصرح المالكية والشافعية بأنه مندوب. ودليل ذلك أن علياً رضي الله عنه، عندما حوضر عثمان رضي الله عنه، أقام الجمعة من غير إذن ولا استئذان من عثمان رضي الله عنه، وكان ذلك بمحض من الصحابة، ولأنها عبادة بدنية، لا يتوقف إقامتها على إذن.

وذهب الحنفية، وهو قول عند الحنابلة، إلى أن إذن الإمام شرط لصحة صلاة الجمعة، لأن ذلك هو المأثور عن الأئمة، والمتوارث عنهم، ولأن في هذا دفعا للفتنة<sup>(٥)</sup>.

ح - استئذان المرؤوس رئيسه:

٢٧ - أقيمت السلايات رعاية للمصالح وحفاظاً عليها، واستئذان من له الولاية في حدود ولايته أمر لا بد منه، لتستقيم الأمور وتحسم الفوضى، وهذا باب واسع منه:

إذا غزا الأمير بالناس، لم يحل لأحد من معه أن يخرج من المعسكر ليحضر الزاد والعتاد، ولا أن ييسارز أحداً من العدو، ولا أن يحدث حدثاً إلا بإذنه، لأن الأمير أعرف بحال الناس، وحال العدو، ومكانهم ومواضعهم وقرىهم وبعدهم، فإذا خرج خارج بغير إذنه لم يأمن أن يصادف كميناً للعدو أو طليعة لهم فيأخذوه، أو يرحل الأمير بالمسلمين ويتركه فيهلك<sup>(٦)</sup>.

ومن كان مع الجيش في الغزو فأراد الجيش أن

(١) المغني ٣٧٠/٨

(٢) تفسير القرطبي ٣٧٠/١٢

(٣) سورة التور ٦٢

(٤) إحياء علوم الدين ٥٧/٢، طبع مطبعة الاستقامة، وبشر السركسي ٩٠/٢، وأبني المطالب ٢٣٩/٣، ط المكتبة الإسلامية، والمغني ٤٦، ٢٠/٧

(٥) الأحكام السلطانية لأبي يعلى من ٨٣-٨٤، والأحكام السلطانية للباوردي من ١٠٣، والمقتضب ٢٤٩/١، ٤٥٣، والطحاوي على مرآة الفلاح من ٢٧٨، وحاشية النسوتي

٣٨٤/١

(٦) المغني ٣٦٧/٨

المحجرة وترك أبو يبيكان، فقال ﷺ: «ارجع فأصحكهما كما أبكتيهما».<sup>(١)</sup>

ولحديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أجاهد؟ فقال: ألك أبوان؟ قال: نعم، قال: ففيهما فجاهد».<sup>(٢)</sup>

أما إن كان العمل لا بد له منه، كافتراضه عليه فرض عين فلا يشترط استئذانها لعمله، كما في حالة الجهاد، إذا هجم العدو على بلد من بلاد المسلمين، فإنه يخرج لدفعه بغير إذن أبيه.<sup>(٣)</sup>

ك - الاستئذان في العزل عن الزوجة :

٣٠ - الأصل أن لكل من الزوجين الحق في إنجاب الأولاد، فليس للزوج أن يعزل عن زوجته إلا بإذنها، وهو ما ذهب إليه الحنفية والمالكية، وهو الأولى عند الحنابلة، وفي وجه عند الشافعية، وليس للزوجة أن تتخذ أي وسيلة لمنع الحمل إلا بإذنه .

لحديث: «نهى رسول الله ﷺ أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها» . رواه الإمام أحمد، والوجه الآخر عند الشافعية أنه يجوز وإن لم تأذن.<sup>(٤)</sup>

(١) أخرجه النسائي وأبو داود في الجهاد.

(٢) أخرجه البيهقي (فتح الباري ٤٠٣/١٠ ط السلفية)، ومسلم (٤/١٩٧٥) ط حسي الحلبي إلا أنه قال: أخرجه والذاك؟.

(٣) الفتاوى الحنفية ٥/٣٦٥ طبع بولاق سنة ١٣١٠، وحاشية ابن عابدين ٢/١٤٠، والمغني ٨/٣٥٨ وما بعدها، وشرح الزركاني ٣/١١١، وحاشية الجمل ٥/١٩٠ - ١٩١ طبع دار إحياء التراث العربي، وحاشية قليوبي ٢/١٤٦.

(٤) ابن عابدين ٥/٣٣٩، والبدائع ٦/٢٩٦٥ ط الإمام، والمغني ٧/٢٤٠، وفتاوى الشيخ عثيمين ١/٣٩٨، والمهذب ٢/٦٧. ولحديث أخرجه ابن ماجه (١/٦٢٠ ط حسي الحلبي) وأحمد =

حكم الشرع فيها إن لم تخرج.<sup>(١)</sup> وهذا إن خشيت أن تقع في محذور.

ي - استئذان الأبوين فيما يكرهانه :

٢٩ - إذا أراد الإنسان أن يأتي عملاً له منه بد، ويكرهه والده، فلا يجز له أن يأتيه إلا بعد استئذانها فيه، برأبها، ومراعاة حقها، إلا إن كان أبواه كافرين، ويكرهان هذا العمل، لما فيه من نصرة الإسلام والمسلمين، كالجهاد والتفقه في الدين، والدعوة إليه ونحو ذلك، فإنه لا عبرة بإذنها أو عدمه .

وخالف سفيان الثوري في ذلك فقال: لا يغزو إلا بإذنها ولو كانا كافرين، لعموم الأخبار التي سيأتي ذكرها. وبناء على هذا، فإنه لو أراد الولد أن يخرج، لما يخاف عليه الهلاك منه، كخروجه إلى غزو غير مفروض عليه هينا، أو أراد الخروج لما لا يخشى عليه الهلاك منه، ولكن يخشى عليها الضيعة، كمن أراد الخروج إلى الحج وأبواه معسران ونفقتها عليه، وليس عنده من المال ما يفي بنفقة الحج - من الزاد والراحلة - ونفقتها، وكما إذا أراد الخروج لطلب العلم في بلدة أخرى، أو للتجارة، وخاف على والديه الضيعة، فليس له أن يخرج إلا بإذنها.

والأصل في ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي أنه جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: جئت أبأبعلك على

(١) فتح القدير ٢/٥٢٠ طبع بولاق، وشرح السير الكبير ١/٢٠١، والفتاوى الحنفية ٥/٣٦٥، وابن عابدين ٢/١٤٠، والمغني ٨/٣٥٨، والزرقي ٣/١١١، وحاشية الجمل ٥/١٩٠ - ١٩١، وحاشية قليوبي ٢/١٤٦.

«الرجل تدخل عليه في بيته لا تخرج إلا بإذنه ، هو عليك أمير ما دمت في بيته » <sup>(١)</sup>.

ع - استئذان الرجل للجلوس على تكرمته في بيته :

٣٥ - على الرجل إذا دخل بيت إنسان ألا يتقدم عليه في الصلاة ، ولا يجلس في مكان جلوسه المخصص له إلا بعد استئذانه ، لما رواه الترمذي من حديث رسول الله ﷺ : « لا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكرمته في بيته إلا بإذنه » <sup>(٢)</sup>.

ف - استئذان الشخصين للجلوس بينهما :

٣٦ - إذا أراد الشخص أن يجلس بين رجلين فعليه استئذانهما ، لقوله ﷺ : « لا يجلس للرجل أن يفرق بين اثنين إلا بإذنه » <sup>(٣)</sup> ، والحكمة فيه أنه قد يكون بينهما عجة ومودة ، أو حديث سر ، وجلوسه بينهما يسوؤهما .

ص - الاستئذان للنظر في كتاب غيره :

٣٧ - إذا أراد الشخص أن ينظر في كتاب فيه ما يخص غيره ، فعليه أن يستأذنه قبل النظر ، لحديث عبدالله بن عباس قال : قال رسول الله

ل - استئذان المرأة زوجها في صوم التطوع :

٣١ - لا يجوز للمرأة أن تصوم صوم تطوع بحضرة زوجها إلا بعد استئذانه ، لقوله ﷺ : « لا تصوم المرأة ويعلمها شاهد إلا بإذنه » <sup>(١)</sup> ، والحكمة فيه ألا تفوت عليه حق من حقوقه ، كالوطء ودواعيه ، وانظر ذلك في مصطلح (صيام) .

م - استئذان المرأة زوجها في إرضاع غير ولدها :

٣٢ - إذا أرادت المرأة إرضاع غير ولدها فعليها استئذان زوجها في ذلك ، إلا إذا تعينت لإرضاعه ، فإن عليها إرضاعه ولو بغير استئذان <sup>(٢)</sup> (ر : رضاع) .

ن - استئذان الرجل زوجته

للمبيت عند غيرها في ليلتها :

٣٣ - لا يجوز للرجل أن يبيت عند غير صاحبة الحق في القسم إلا بإذنها . <sup>(٣)</sup> (ر : نكاح ، قسم)

س - استئذان المضيف للمضيف للانصراف :

٣٤ - لا يجوز للمضيف أن ينصرف من بيت مضيفه إلا بعد استئذانه . <sup>(٤)</sup> قال عبدالله بن مسعود :

= (١/٣١ ط المينة) ، ونقل بحق سنن ابن ماجه عن البصري أنه قال في الزوائد : في إسناده ابن فيه وهو ضعيف ، وبه أحله ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/١٨٨ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة) .

(١) أخرجه البخاري في النكاح ، باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً ، وانظر ما جاء في جملة الفتاوى ٢٠/١٨٤ ، ونحفة الأحوي ٣/٩٥ ط دار الاتحاد العربي للطباعة .

(٢) الفتاوى الهندية ٥/٣٧٢

(٣) شرح الزرقاني ٢/٥٨ ، وأسنن المطالب ٣/٣٣١ ، وحاشية الجمل ٢/٥٨ ، والشرح الصغير ٢/٥٠٨ ، ٥٠٩

(٤) الفتاوى الهندية ٥/٣٤٤ ، ٣٤٥

(١) آثار أبي يوسف برقم ٤١٣ طبع مطبعة الاستقامة .

(٢) تحفة الأحوي ٨/٥٥ ، طبع مطبعة الفجالة الجديدة ، وسنن الترمذي في الأدب برقم ٢٩٢٧

(٣) أخرجه الترمذي في الأدب ، باب ما جاء في كراهية الجلوس بين الرجلين بغير إذنها ، وأخرجه أبو داود بلفظ (لا يجلس بين رجلين إلا بإذنها) وانظر : تحفة الأحوي ٨/٢٨

﴿ ومن نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فإنما ينظر في النار ﴾<sup>(١)</sup> لئلا يفتضح لذلك الغير سر .

ق - استئذان المرأة زوجها فيما تنفقه من مالها :  
٣٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المرأة البالغة الرشيدة تتصرف في مالها بملاء حريتها دون استئذان أحد .

وذهب المالكية وطوائف إلى أن المرأة المتزوجة لا تسرع بما زاد على الثلث من مالها ، إلا بعد استئذان زوجها ، وهل إذا تصرفت يكون تصرفها نافذا حتى يرده الزوج ، أو يكون مردودا حتى يجيزه ؟ قولان للمالكية<sup>(٢)</sup> .

وذهب الليث بن سعد إلى أن المرأة لا يجوز لها التبرع بشيء من مالها ، سواء أكان أقل من الثلث أم أكثر ، إلا بعد استئذان زوجها<sup>(٣)</sup> . أما غير التبرع من التصرفات ، فهي والرجل فيه سواء ( ر : حجر )

ر - ما لا يحتاج أصلا إلى استئذان :

٣٩ - تصرف الإنسان غير المحجور عليه في ملكه أو حقه تصرفا غير مضر بالغير ، لا يحتاج إلى استئذان أحد ، لأن الإذن لصاحب الملك أو صاحب الحق ، واستئذان الإنسان نفسه ضرب من العبث الذي تنتزه عنه الشريعة .

(١) الحديث أخرجه أبو داود في الهداء ، وقال في الفيل العلب الورد : والحديث وإن كان ضعيفا فإن له شواهد تقويه

١٥٢/٨

(٢) شرح الزرقاني ٣٠٦/٥ ، ونيل الأوطار ١٨ - ١٩ طبع المطبعة المثالية المصرية .

(٣) نيل الأوطار ١٨ - ١٩

فمن أراد بيع ماله ، أو أكل طعامه ، ليس بحاجة إلى استئذان ، ومن ذلك التصرف في الملكيات العامة ، كالطرق والمساجد والأنهار العامة ، لأن لكل واحد فيها حقا ، فلا يحتاج إلى استئذان لتصرفه فيها التصرف المشروع الذي لا يضر بالآخرين<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك القيام بالفروض العينية كأداء الصلاة ، ومقاتلة الأعداء المغيرين ، ونحو ذلك ، وقد تقدم .

ما يسقط فيه الاستئذان لسبب :

أ - تعذر الإذن :

٤٠ - يسقط الاستئذان في حال تعذر الإذن لسبب من أسباب التعذر ، كموت صاحب الإذن ، أو سفره سفرا بعيدا ، أو حبسه ومنعه من مقابلة أحد ، وكان التصرف لا يمكن تأخيرها إلى حين قدومه من السفر ، أو خروجه من الحبس ، ونحو ذلك ، ومن هنا نص الفقهاء على جواز إنفاق بعض أهل المحلة على مسجد لا متولي له من غلته . وجواز إنفاق الورثة الكبار على الورثة الصغار الذين لا ولي لهم ، وجواز إنفاق المودع لديه على أبوي المودع من غير استئذانه ، إن كان في مكان لا يمكن فيه استطلاع رأي القاضي .

ومثله إنفاق المودع لديه على الوديعة ، إن احتاجت إلى النفقة ،<sup>(٢)</sup> وجواز إنفاق المأذون له في التجارة في الطريق ، بعد موت من أذن له ،

(١) للفي ٥٢٠/٥ ، ٥٤١ ، ٥١٨/٤

(٢) حاشية ابن عابدين ١٢٧/٥ ، والمغني ٣٩٦/٦

ويجوز لمن له على آخردين فجدده إياه . ولا بينة له عليه ، أن يأخذ من ماله ما يقع وفاء لحقه ، بغير استئذان منه ، <sup>(١)</sup> بشروط وخلاف يسير يرجع إليه في موضعه .

ب - دفع الضرر :

٤١ - يسقط الاستئذان إن كان في الاستئذان ضرر ، فيجوز بيع ما يخاف عليه التلف من الأمانات من غير استئذان ، ويجوز للسلطان أن يزوج من غاب وليها ، أو حبس ومنع من الوصول إليه دفعا لضرر الانتظار ، ويجوز دخول البيت بغير استئذان إن كان ذلك الدخول يمنع من وقوع جريمة . <sup>(٢)</sup>

ج - الحصول على حق لا يمكن

الحصول عليه بالاستئذان :

٤٢ - يسقط الاستئذان عن صاحب الحق ، إن كان الاستئذان يفوت حقه ، لقوله تعالى : (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) . <sup>(٣)</sup>

فيجوز للمرأة أن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها ولدها بالمعروف ، من غير استئذان ، إذا منعها النفقة ، <sup>(٤)</sup> لأن ذلك حق لها ، ويجوز للضيف أن يأخذ ما يأكله بغير استئذان إذا منع قراه ، <sup>(٥)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين ١٢٧/٥

(٢) حاشية ابن عابدين ١٢٧/٥ و ١٨٠/٣ ، ١٨١ ، وجواهر الإكليل ١/١ ، ٢٥١ ، وحاشية قلاوي ٣/٣ ، ٢٢٨ ، ومعال القرية في أحكام الحسية ص ٣٧ - ٣٨

(٣) صورة البقرة / ١٩٤ ، وانظر حاشية المدسوقي ٣/٤٣١ طبع دار الفكر ، وحاشية القلاوي ٤/٣٣٥ ، والمغني ٩/٣٢٧

(٤) للمغني ٨/٢٧٨

(٥) للمغني ٨/٢٧٨ و ٦١٣

## استثمار

التعريف :

١ - الاستثمار لغة : بمعنى تسليم النفس للأسر ، يقال : استثمر رأي : كن لي أسيرا ، <sup>(١)</sup> واستثمر الرجل للعدو : إذا أعطى بيده وانقاد . <sup>(٢)</sup> ولا يخرج المعنى الفقهي عن المعنى اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

الاستسلام :

٢ - الاستسلام : هو الانقياد . <sup>(٣)</sup> وهو أعم من الاستئثار ، فقد يكون الاستسلام في غير الحرب .

الحكم الإجمالي :

٣ - الأصل أنه لا يجوز الاستثمار إلا لمقتضى شرعي ، ومع ذلك إذا خشي الأسر فالأولى له أن يقاتل حتى يقتل ، ولا يسلم نفسه للأسر ، لأنه

(١) المغني ٩/٣٢٧

(٢) الصالح لسان العرب ، مادة (أسر) .

(٣) للمغرب في ترتيب المغرب ، وتايل الأوطار ٧/٢٦٩ ط مصطفى الحلبي .

(٤) الصالح للنير .

## استسار

التعريف :

١ - الاستسار في اللغة : المشاورة <sup>(١)</sup> .  
وفي اصطلاح الفقهاء : هو طلب الأمر أو  
الإذن <sup>(٢)</sup> . وما استعمل الفقهاء الاستسار فيه : إذن  
البالغة عند تزويجها .

الألفاظ ذات الصلة :

الاستئذان :

٢ - الاستئذان طلب الإذن ، يقال استأذنته :  
طلبت منه الإذن في كذا ، فأذن لي ، وقد يعرف  
الإذن بالسكوت ، والأمر لا يعلم إلا بالنطق <sup>(٣)</sup> .  
يدل على ذلك قول الرسول ﷺ : « البكر  
تستأذن ، والأيم تستامر » <sup>(٤)</sup>

الحكم الإجمالي :

٣ - استسار المرأة في تزويجها مطلوب شرعا ، إما  
على سبيل الوجوب ، بإجماع الفقهاء في الثيب

يفوز بشواب الدرجة الرفيعة ، ويسلم من تحكم  
الكفار عليه ، بالتعذيب والاستخدام والفتنة ،  
وإن استأسر جاز ، كما يشهد لذلك قصة عاصم بن  
ثابت الأنصاري وأصحابه ، فقد روى أبوهريرة :  
« أن النبي ﷺ بعث عشرة عينا ، وأمر عليهم  
عاصم بن ثابت ، فنفرت إليهم هذيل بقریب من  
مائة رجل رام ، فلما أحس بهم عاصم وأصحابه  
لجشوا إلى فدفد ، فقالوا لهم : انزلوا ، فأعطونا  
بأيديكم ، ولكم العهد والميثاق ألا نقتل منكم  
أحدا ، فقال عاصم : أما أنا فلا أنزل في ذمة  
كافر ، فرمواهم بالنبل فقتلوا عاصم في سبعة معه ،  
ونزل إليهم ثلاثة على العهد والميثاق ، منهم خبيب  
وزيد بن الدثنة ، فلما استمكنوا منهم ، أطلقوا  
أوتار قسيهم فربطوهم بها » <sup>(١)</sup> . قال صاحب  
الغني : فعاصم أخذ بالعزيمة ، وخبيب وزيد  
أخذوا بالرخصة ، وكلهم عمود غير مذموم ولا  
ملوم <sup>(٢)</sup> .

موطن البحث :

أبواب الجهاد والسير ، عند الكلام عن الفرار  
والزحف في القتال .

(١) لسان العرب مادة (أمر) .

(٢) فتح القدير على الهداية ٢/ ٣٩٦ دار صادر .

(٣) المصباح للثيرمادة (أذن) ، والنهاية لابن الأثير ولسان العرب  
مادة : (أمر) .

(٤) حديث « البكر تستأذن . . . » ورد بلفظ : « ولا تتكح الأيم  
حتى تستامر ، ولا تتكح البكر حتى تستأذن » ، أخرجه البخاري  
(فتح الباري ٩/ ١٩١ و ١٠١/ ٣٤٠ ط السلفية) ، وسلم  
١٠٣٦/ ٢ - بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقى - طبع عيسى  
الحلبي .

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري ٧/ ٣٠٨ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩  
ط السلفية) وأبو داود (٤/ ٤) ، بشرحه عون الحمود - نشر دار  
الكتاب العربي .

(٢) السدر جهنم حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٢٢ ط يولاقي ، والمواق  
٣/ ٣٥٧ ط ليبيا ، وكشف الغمة عن جميع الأسماء للشمس الرائي  
١٥٤/ ٢ ط الحلبي ، والمغني ١٠/ ٥٥٣ ط الخازن .



أعم من الاستئذان.<sup>(١)</sup>

ب - اللغة :

٣ - من معاني اللمعة في اللغة : العهد ، والأمان ،  
والضمان .

ومن معانيها في الاصطلاح : إقرار بعض الكفار  
على كفرهم ، بشرط بذل الجزية ، والتزام أحكام  
الملة . فالفرق بين اللمعة والاستئذان ، أن عقد  
الاستئذان مؤقت ، وعقد اللمعة مؤبد في  
الأصل .<sup>(٢)</sup>

ج - الاستجارة :

٤ - الاستجارة من معانيها لغة : طلب شخص من  
آخر أن يحفظه ويحميه . ولا يخرج المعنى  
الاصطلاحي عن ذلك .

فالاستجارة أهم ، لأنها تشمل كل أحوال طلب  
الحماية ، بخلاف الاستئذان ، فإنه في دخول دار  
الإسلام لغير المسلم وعكسه .

الحكم الإجمالي :

٥ - استئذان الحربي - باللفظ ، والكتابة ، والدلالة ،  
كرفع يد أرواية أو علامة تدل على الأمان - جائز  
بشروط وتفصيلات تنظر في مصطلح : (مستأمن)  
فإذا تم ذلك حرمت أموالهم ودمائهم .

كما يجوز استئذان المسلم لدخول دار الحرب  
لتجارة ، أو تبليغ رسالة ، إذا كانوا ممن يرون  
بالمعهد ، لأن الظاهر عدم تعرضهم له .<sup>(٣)</sup>

(١) للمصباح ، ولسان العرب مادة (عهد)

(٢) للمصباح ، ولسان العرب مادة (ذم)

(٣) ابن حبان ٣/٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٤٧ ط بلاق ، والنسفي  
٣٩٦/٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢/٤ ، وقليوبي وصميرة ٤/١٠٥ ، ١٧٢ ،  
٢٢٥ ، ٢٢٦ ، وصحاح الإكليل ١/٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥ ط  
شكرون ، وديانغ الصنائع ٩/٣٢١ ط الإمام .

الكبيرة العاقلة ، وإما على سبيل الندب عند  
جمهور الفقهاء ، للبكر البالغة العاقلة . وأوجب  
ذلك الحنفية .

ويندب استثمار الأم ، تطبيقاً لحاطرها في تزويج  
بنتها .<sup>(١)</sup>

وتفصيل ذلك في النكاح . مصطلح :  
(نكاح) .

## استئذان

التعريف :

١ - الاستئذان في اللغة : طلب الأمان . يقال :  
استأمنه : طلب منه الأمان ، واستأمن إليه : دخل  
في أمانه ، وقد آمنه وأمنه .

وفي الاصطلاح : دخول دار الغير (أي إقليمه)  
بأمان ، مسلحاً كان الداخل أو حريباً .<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العهد :

٢ - الأصل في معناه : حفظ الشيء ومراعاته حالاً  
بعده حال ، ثم استعمل في الموثق الذي يلزم  
مراعاته . فالفرق بين العهد والاستئذان : أن العهد

(١) للبرق للبرقي ٤/٢١٨ ، والمغني ٦/٤٩١ ، والمحطاب  
٣/٤٣٤ ، ٤٣٥ ط ليبيا ، وفتح القدير على الهداية ٢/٣٩٦ ط  
دار صادر ، وحاشية القليوبي ٣/٧٧٢ ، وبهية المحتاج ٦/٢٢٤  
ط المكتب الإسلامي .

(٢) للمصباح ، ولسان العرب مادة (أمن) ، ورد للمحاضر ٣/٢٤٧ ،  
والتعريفات للجرجاني .

اشتد به المرض إذا كان يستأنس بذلك، وهو مطلوب في الجملة كذلك لما فيه من خير ورحمة، لكن إن كان فيه ضرر بإيذاء صاحب البيت، أو كان ذريعة إلى مفسدة، فهو حرام لقوله تعالى: ( فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مَسْتَأْذِينَ لِجِدِّثِ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُوْذِي النِّبْيَ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ )<sup>(١)</sup>.

وقد أجاز العلماء ترك الجمعة والجماعة، إذا كان أدلها يؤدي إلى تخلفه عن الركب، لما فيه من فوات اطمئنان القلب بالأنس بالرفقة. ويجوز له التيمم، إذا كان طلب الماء يفوت عليه الرفقة، أو يشق على المحتضر أو المريض. وقد فصل الفقهاء ذلك في مباحث (التيمم، والسفر، والاحتضار والمرض).<sup>(٢)</sup>

### ثالثاً - بمعنى ذهاب المتوحش

٥ - يجوز ترويض الحيوان المتوحش ليستأنس، لما فيه من المصلحة، من كونه يتنفع بجلده أو عظمه أو لحمه أو غير ذلك.

ويترتب على استئناس الحيوان المتوحش آثار منها: أن تكون تذكيتة كالمتأنس، إن كان مما يحل أكله، وتجري عليه كل أحكام التصرفات التي تجري على سائر الحيوانات المستأنسة.

ولتفصيل ذلك يرجع إلى مباحث (الدكاة والصيد).<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الأحزاب / ٥٣

(٢) بنائع الصنائع ١/ ١٨٦ ط زكريا يوسف، وابن عابدين ١/ ٣٨٤ ط بولاق الأولى، وحاشية الجبل ١/ ١٩٩ ط إحياء التراث المصري، والمغني ١/ ٢٣٩ ط السميرية، وحاشية النسوتي ١/ ١٤٩، ١٥٠ ط دار الفكر.

(٣) ابن عابدين ١/ ٢٩٨ - ٣٠٥، والسنوسي ١/ ١٠٣ - ١٠٩، وبهاية المحتاج ٨/ ١١٧، والمغني مع الشرح الكبير ١١/ ٢٦

## استثناس

التعريف:

١ - من معاني الاستئناس في اللغة: الاستئذان. واستأنس به: سكن إليه قلبه، واستأنس الحيوان: ذهب توحشه.<sup>(١)</sup>

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعاني اللغوية المذكورة.

الألفاظ ذات الصلة:

الاستئذان:

٢ - الاستئذان: طلب الإذن في شيء ما، فالاستئذان مرادف للاستئناس بالإطلاق الأول.

أولاً - بمعنى الاستئذان

الحكم الإجمالي:

٣ - الاستئناس مطلوب شرعاً في الجملة على تفصيل، موضعه (استئذان).<sup>(٢)</sup>

ثانياً - بمعنى اطمئنان القلب

٤ - الاستئناس بمعنى اطمئنان القلب، له صور منها: الاستئناس بالرفقة في السفر، والاستئناس بمجالس الصالحين، وإيناس المحتضر، ومن

(١) للصبح الخليل، ولسان العرب مادة: (أَسَنَ).

(٢) القروطبي ١٢/ ٢١٢ ط دار الكتب، والفتاوى العراقي ٢٣/ ١٩٩، والآلوسي ١٨/ ١٣٤، وابن عابدين ١/ ٣٧٤ و٢٦٥ ط بولاق.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - البناء :

٢ - من معاني البناء لغة : أنه ضد المبنى ، واصطلاحاً : يأتي بمعنى المضي في الماهية الشرعية المبدوء بها إلى نهايتها ، بعد زوال العارض الذي قطعها بسببه ، ومثاله : أن يسبق المصلي حدث ، بعد أن صلى ركعة ، فيتوضأ ، ويبني على صلاته بإكمال ما بقي ، وذلك عند الحنفية <sup>(١)</sup> ، وفيه خلاف تفصيله في مباحث (الصلاة) فالبناء مبين للاستئناف .

ب - الاستقبال :

٣ - الاستقبال لغة : المواجهة ، أما شرعاً : فيأتي مرادفاً للاستئناف ، ومثاله قول الكاساني : إذا أبست المعتدة بالأقراء ، تنتقل عدتها إلى الأشهر ، فتستقبل العدة بها <sup>(٢)</sup> .  
ويأتي بمعنى الاتجاه إلى القبلة أو غيرها .

ج - الابتداء :

٤ - من معاني الابتداء لغة : التقديم ، والأخذ في الشيء من أوله ، ولا يخرج التعريف الاصطلاحي عن ذلك .

فالفرق بينه وبين الاستئناف ، أن الابتداء أهم <sup>(٣)</sup> .

## استئناف

التعريف :

١ - من معاني الاستئناف لغة : الابتداء والاستقبال ، وقد استأنف الشيء أخذ أوله وابتدأه <sup>(١)</sup> .

ويتبع استعمال هذا المصطلح لدى الفقهاء ، يمكن الوصول إلى تعريفه بأنه : البدء بالماهية الشرعية من أولها ، بعد التوقف فيها وقطعها معنى خاص <sup>(٢)</sup> .

فالاستئناف لا يكون إلا بعد قطع الماهية الأولى ، لما جاء في رد المحتار : « قوله (واستئنافه أفضل) أي ، بأن يعمل عملاً يقطع الصلاة ثم يشرع بعد الوضوء ، شرنبلالية عن الكافي ، وفي حاشية أبي السعود عن شيخه : فلو لم يعمل ما يقطع الصلاة ، بل ذهب على الفور فتوضأ ، ثم كبر ينوي الاستئناف ، لم يكن مستأنفاً بل بانها . أ هـ . » <sup>(٣)</sup>

(١) تاج المروس مائة (الف) ٤٨/٦ ، والمصباح للتيرمذية (الف)

٣٥/١ ، والنهاية ٧٥/١ - ٧٦

(٢) تبين الحقائق ١٤٥/١ ، والمغني ٢٤٤/١ - ٢٤٥ ، والفروع

٤٠١/١ ، ورد المحتار ٦٠٣/١ ، وبدائع الصنائع ٢٠٢/٤ ط

الإسم ، والسعدي ٤٥٢/٢ ، والنهاية ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ،

والمجموع ٤٥٧/٤

(٣) رد المحتار ٦٠٣/١

(١) تبين الحقائق ١٤٥/١

(٢) بدائع الصنائع ١٤٩/١ و ٢٠١٧ ط الإمام ، وحاشية الشامي

على تبين الحقائق ٤١/١ ، ورد المحتار ٣٩٣/١ ، والمغني

٢٤٦/١

(٣) المصباح .

بناء عندهم إلا في الرعاف، لأنه رخصة فيتوقف فيها على مورد النص.

وقد يكون مستحبا، كمن أحدث وهو يؤذن، واحتاج لفاصل طويل للتطهر، فإن استئناف الأذان أولى.

وقد يكون مكروها كما في الصورة السابقة إذا كان الفاصل للتطهر يسيرا، لأن البناء هنا أولى، لئلا يوهم التلاعب إذا استأنف.

وقد يكون الاستئناف مباحا، كالبيع الصحيح والإجارة الصحيحة - إذا جرت فيها الإقالة أو كان البيع فاسدا - فإنه يصح استئناف العقد.

#### مواطن الاستئناف :

الاستئناف مصطلح يرد في كثير من أبواب الفقه، إلا أن استعماله في أبواب العبادات أكثر منه في غيرها، وفيها يلي بعض الصور.

#### الاستئناف في الموضوع :

٨ - جاء في الفروع لابن مفلح في معرض بيان أثر نسيان التسمية على صحة الموضوع : « وإن ذكر في بعضه ابتداء، وقيل بنى، وعنه تستحب »<sup>(١)</sup> أي أن المتوضيء إذا ذكر التسمية في أثناء الموضوع استأنف وضوءه وجوبا في قول لدى الحنبلية، وفي قول آخر لا يجب الاستئناف، ويجوز البناء.

#### الاستئناف في الغسل :

٩ - جاء في الفروع لابن مفلح في الغسل : « وحيث فأتت الموالاة فيه أو في وضوءه، وقلنا يجوز فلا بد

(١) للفروع ١/١٤٣ - ١٤٤ ط النسخة ١٣٧٩ هـ.

#### د - الإعادة :

٥ - من معاني الإعادة لغة : فعل الشيء ثانية، ومنه التكرار.

واصطلاحا : عرقها الغزالي عند كلامه عن إعادة الموقت : بأنها فعل الشيء ثانيا في الوقت بعد فعله على نوع من الحلل.<sup>(١)</sup>

وتفترق الإعادة عن الاستئناف بأنها لا تكون إلا بعد فصل العمل الأول مع خلل ما، أما الاستئناف فلا يكون إلا بعد قطع العمل قبل تمامه.

#### هـ : القضاء :

٦ - القضاء لغة : أداء الشيء، واصطلاحا : عرقه الغزالي : بأنه فعل مثل ما فات وقته المحدد، فالفرق بينه وبين الاستئناف، أن القضاء لا يكون إلا بعد الوقت، ولا يكون إلا في الأفعال ذات الوقت المحدد. أما الاستئناف فقد يكون في الوقت، وقد يكون بعده، وقد يكون في غير الوقت.

#### صفته (الحكم التكليفي) :

٧ - الاستئناف تعزيره بضعة أحكام تكليفية . فقد يكون واجبا اتفاسقا، وذلك كما لو تمعد الحدث وهو في الصلاة. وهو أيضا واجب عند المالكية،<sup>(٢)</sup> إذا سبقه حدث غير الرعاف، إذا لا

(١) المستصلى ١/٩٥، ورد للحار ٢/٦٥.

(٢) السمسوقي ١/٢٠٧، ورد للحار ١/٣٨٩، ٣٩٣، ٤٥٧، ٦٠٣، والمجموع ٤/٤٥٧، ٤٥٧، وهما للمحتاج ١/٤١٥، والمغني ١/٢٤٦، ٩٥/٢ ط مطبعة المعاصرة. القاهرة، ولجام الحرم ١/٨٥ ط الأميرة، وبذائع الصنائع ٢/١٣٠.

الحلفاء. (١)

وهذا الحكم على سبيل الوجوب عند المالكية في غير الرفاع، إذ البناء رخصة.

الاستئناف في التيمم :

١٢ - وقال الكاساني : « وإن وجد الماء في الصلاة، فإن وجده قبل أن يقعد قدر التشهد الأخير انتقض تيممه، وتوضأ واستقبل (استأنف) الصلاة عندنا، ولمشاهي ثلاثة أقوال : في قول مثل قولنا، وفي قول يقرب الماء منه حتى يتوضأ ويبي، وفي قول يمضي على صلاته وهو أظهر أقواله. » (٢)

الاستئناف في الكفارات :

١٣ - ومن أمثلة الاستئناف في الكفارات ما قال صاحب الدر المختار في كفارة اليمين : « (والشرط استمرار العجز إلى الفراغ من الصوم، فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو بساعة) (أيسر ولو بموت مؤثره موسراً (لا يجوز له الصوم)، ويستأنف بالمال، » (٣) والعجز المراد به هنا العجز عن الإطعام والكسوة والتحرير، لأن الصوم لا يقبل هنا إلا بعد العجز عن تلك الثلاثة.

الاستئناف في العدة :

١٤ - جاء في بدائع الصنائع : « ... إذا طلق امرأته ثم مات، فإن كان الطلاق رجعيًا انتقلت عدلتها إلى عدة الوفاة، سواء طلقها في حالة المرض

للإتمام من نية مستأنفة، بناء على أن من شرط النية الحكيمة : قرب الفعل منها، كحالة الابتداء... » (١)

الاستئناف في الأذان والإقامة :

١٥ - جاء في الدر المختار في الأذان والإقامة : « إن تكلم في الأذان أو الإقامة - ولو برد سلام - استأنف » (٢)

الاستئناف في الصلاة :

١٦ - قال الزيلعي : « (وإن سبقه حدث) أي المصلي (توضأ وبني)، والقياس أن يستقبل (يستأنف) وهو قول الشافعي، لأن الحدث ينافيها، والمشي والانحراف يفسدانها، فأشبهه الحدث العمد، ولنا قوله عليه الصلاة والسلام : « من أصابه قية أو رعاف أو قلنس أو مذي فليتصرف فليتوضأ، ثم لين على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم ». وقال عليه الصلاة والسلام : « إذا رعى أحدكم في صلاته أو قلنس، فليتصرف فليتوضأ وليرجع فليتم صلاته، على ما مضى منها ما لم يتكلم. » (٣)

والاستئناف أفضل محرزاً عن شبهة

(١) الفروع ٢٠٤/١ - ٢٠٥

(٢) الدر المختار في حاشي رد المحتار ٢٨٥/١، ٣٨٩، ٣٩٣

(٣) تبين الحقائق ١/١٤٥

أما حديث : « من أصابه ... » فأخرجه ابن ماجه والدارقطني وأحمد عن عائشة بلفظ ومن أصابه قية أو رعاف أو قلنس أو مذي فليتصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم وضحه أحمد مرفوعاً، والصواب أنه مرسل. انظر منتقى الأخبار في حاشي نيل الأوطار ١/٢٢٢، وبلغ المرام في حاشي سبل السلام ٦٨/١

(١) من الحرق في حاشي المنى ١/٣٦١، والمنى ١/٣٦٤،

٣٧٤

(٢) بدائع الصنائع ١/٥٧

(٣) الدر المختار في حاشي رد المحتار عليه ٣/٢٧٧

فيه<sup>(١)</sup>. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - استقلال :

٢ - من معاني الاستقلال : الاعتماد على النفس ، والاستبداد بالأمْر ، وهو بهذا المعنى يرادف الاستبداد ، غير أنه يخالفه في غير ذلك من إطلاقاته اللغوية ، فيكون من القلة ومن الارتفاع<sup>(٢)</sup>.

ب - مشورة :

٣ - الشورى لغة وشرعا : عدم الاستئثار بالرأي ، وهي ضد الاستبداد بالرأي.

صفته ( الحكم التكليفي ) :

٤ - الاستبداد المفضي إلى الضرر أو الظلم ممنوع ، كالاستبداد في احتكار الأقوات ،<sup>(٣)</sup> واستبداد أحد الرعية فيما هو من اختصاص الإمام مثل الجهاد ،<sup>(٤)</sup> والاستبداد في إقامة الحدود بغير إذن الإمام .<sup>(٥)</sup> ولتفصيل ذلك يرجع إلى مصطلح ( احتكار ) وخنوده ، وجهاد ، وإلى كتب الفقه في المواطن المبينة بالحوامش .

(١) للصباح المنير في مادة ( بك )

(٢) لسان العرب والصباح وتاج العروس في مادة ( قلل )

(٣) للمفني ٢٤٣/٤ ط السمودية ، وابن عابدين ٢٥٥/٥ ، ٢٥٦ ط بولاق الأولى وجمواهر الإكليل ١٣٢/١ ط شقرون ، وقلوبوي ١٨٦/٢ ط الحلبي .

(٤) للمفني ١٩٠/٧ و٦٩٢/٨ ، ١١٠ ، ٣٦٧ ، والسياسة الشرعية ص ٥٧

(٥) للمفني ١٧٦/٨ ، والاختيار ٨٤ ، ٨٥ ، وابن عابدين ١٤٦/٣ ط بولاق الأولى ، وشرح روض الطالب ١٢٢/٤

أو الصحة ، وانهدمت عدة الطلاق ، وعليها أن تستأنف عدة الوفاة في قولهم جميعا<sup>(١)</sup>.

وقال في الدر المختار : « ( والصغيرة ) لو حاضت بعد تمام الأشهر ( لا ) تستأنف ( إلا إذا حاضت في أثنائها ) فتستأنف بالحيض ( كما ) تستأنف العدة ( بالشهور ) من حاضت حيضة أو اثنتين ( ثم ) أيسر ، تحرزا عن الجمع بين الأصل والبدل<sup>(٢)</sup> »

## أستاذ

انظر : استازر

## استباق

انظر : سباق

## استبداد

التعريف :

١ - الاستبداد في اللغة : مصدر استبد ، يقال : استبد بالأمْر ، إذا انفرّد به من غير مشارك له

(١) بدائع الصنائع ١٩٩٥/٤ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠٢٠ ط الإمام

(٢) الدر المختار في عماش رد المحتار عليه ٣/٣١٤ ، ٥١٥

فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات . ففي العبادات كإزالة النجاسة<sup>(١)</sup> الثاني : يتصل بالاطمئنان على سلامة الأنساب ، وعدم اختلاطها ، فهو بهذا من مباحث النكاح ، وهو داخل تحت قسم الضروري ، كما ذهب إليه الشاطبي .

## استبدال

انظر : إبدال

## استبراء

التعريف :

١ - الاستبراء لغة : طلب البراءة ، ويرى تطلق بإزاء ثلاث معان : يرى إذا تخلص ، ويرى إذا تنزه وتباعد ، ويرى إذا أعذر وأئذر.<sup>(٢)</sup> أما الاستبراء فيقال : استبرأ الذكر استنقاء أي استنظفه من البول.<sup>(٣)</sup>

وامتبرأ من بوله إذا استنزه.<sup>(٤)</sup> وللإستبراء استعمالان شرعيان :

الأول : يتصل بالطهارة كشرط لصحتها ، فهو بهذا من مباحث العبادة ، وهو داخل تحت قسم التحسين . يقول الشاطبي : (وأما التحسينات

(١) ابن عابدين ١٤٦/٢ ، والمغني ٢٤٠/٣ ط السموعية ، وروض الطالب ٤٤٥/١ ط المكتب الإسلامي ، وحاشية الدمشقي ٩/٢ ط دار الفكر .

(٢) لسان العرب (بر)

(٣) تاج العروس .

(٤) الأساس .

أولاً : الاستبراء في الطهارة :

٢ - عرف ابن عرفة الاستبراء بالاستعمال الأول بقوله : (إزالة ما بالمخرجين من الأذى) ، فالاستبراء على هذا يكون من البول ، والغائط ، والمذي ، والودي ، والمني.<sup>(٥)</sup> وهو ما يفهم من كلام الشافعية والحنابلة.<sup>(٦)</sup>

وعرفه الحنفية : بأنه طلب البراءة من الخارج ، وصرحوا بأنه لا يتصور في المرأة.<sup>(٧)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

الاستنقاء ، والاستنجاء ، والاستنزه ، والاستنثار . أ - الاستنقاء :

٣ - الاستنقاء : هو طلب النقاوة ، وهو أن يدلك المقعدة بالأحجار ، أو بالأصابع حالة الاستنجاء بالماء .

ب - الاستنجاء :

٤ - الاستنجاء : هو استعمال الأحجار أو الماء .

ج - الاستنزه :

٥ - الاستنزه : هو التحفظ من البول والتوقي منه .

(١) الموافقات ١١/٢

(٢) شرح جليله ابن عرفة للرباع ص ٣٦

(٣) نهاية المحتاج ١٢٧/١ ، ومطلب أولي النسي ٧٢/١

(٤) حاشية ابن عابدين ٢٣٠/١ ط ١٢٧٢

د - الاستتار :

٦ - الاستتار : قال النووي في تهذيب الأسماء : استتر الرجل من بوله اجتذبه واستخرج بقيته من الذكر. (١)

فالفصلة بين هذه الألفاظ وبين الاستبراء، هي أنها كلها تتعلق بإنقاء المخرجين من الخارج منها.

صفته ( الحكم التكليفي ) :

٧ - ذهب الحنفية ، والمالكية ، وبعض الشافعية (منهم القاضي حسين) إلى أن الاستبراء فرض (٢)، وذهب جمهور الشافعية والحنابلة إلى أنه مستحب، لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده. (٣)

واستدل القائلون بالوجوب بحديث الدارقطني : «تتزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه» (٤) ويحمل الحديث على ما إذا ظن أو تحقق بمقتضى عادته أنه إن لم يستبرأ خرج منه شيء. (٥)

ويقول ابن عابدين : وصبر بعضهم بلفظ ينبغي، وعليه فهو مندوب كما صرح به بعض

الشافعية ، وعمله إذا أمن خروج شيء بعده، فيندب ذلك مبالغة في الاستبراء. (١)

٨ - دليل الاستبراء حديثان :

الدليل الأول : الحديث الذي أخرجه السنة عن ابن عباس قال : «مر النبي ﷺ بحائط (أي بستان) من حيطان المدينة أومكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، فقال النبي ﷺ : يعذبان وما يعذبان في كبير، ثم قال : بلى، كان أحدهما لا يستبرأ من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة، ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين، فوضع على كل قبر منهما كسرة، ف قيل : له يا رسول الله، لم فعلت هذا؟ قال ﷺ : لعله يخفف عنها ما لم تيسر» رواه البخاري. (٢)

وعلق ابن حجر على الحديث بقوله : لا يستبرأ في أكثر الروايات بمثنائين من فوق : الأولى مفتوحة والثانية مكسورة. وفي رواية ابن عساكر : يستبرأ بموحدة ساكنة من الاستبراء، ثم قال : وأما رواية الاستبراء فهي أبلغ في التوقي.

الدليل الثاني : عن النبي ﷺ قال : ( تتزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه). (٣)

حكمة تشريعه :

٩ - يقول علي الأجهوري : إن الاستبراء معقول المعنى، وليس من التعبد، لأنه بالاستبراء ينتهي خروج الحدث المنافي للوضوء. (٤)

(١) رد المحتار ١/ ٢٣٠

(٢) حديث : «يعذبان وما يعذبان...» فتح الباري ١/ ٣١٧ - ط السلفية، ومسلم ١/ ٢٤٠ - ٢٤١ ط حسي الحلبي.

(٣) تيل الأوطار ١/ ١١٤

(٤) شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/ ٨١

(١) رد المحتار ١/ ٢٣٠، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١/ ٧٥، وفتح الباري ١/ ٢٣٥، وحاشية كنون على الزرقاني ١٦٤/١

(٢) رد المحتار ١/ ٢٣٠، وشرح الزرقاني ١/ ٨٠، وشرح المحلي على مباح الطالين ٤٢/١

(٣) شرح المحلي على مباح الطالين ٤٢/١، والمغني ١/ ١٤٦ ط المنار الأولى.

(٤) حديث : «تتزهوا من البول...» أخرجه الدارقطني ١/ ١٢٧ - ط شركة الطباعة الفنية، وقال أبو زرعة «سنه صحيح» حلل الحديث لأين أبي حاتم ١/ ٣٦ - ط السلفية.

(٥) مغني المحتاج ١/ ٤٤، والمغني ١/ ١٣٦



وقيل : هو أن يضح ثوبه بالماء ، بعد الفراغ من الاستنجاء ، لدفع الوسواس أيضا .<sup>(١)</sup>  
قال الغزالي : وما يحس به من بلل ، فليقدر أنه بقية الماء ، فإن كان يؤذيه فليرش عليه الماء حتى يقوى في نفسه ذلك ، ولا يسلط عليه الشيطان بالوسواس ، وفي الخبر أنه ﷺ فعله .<sup>(٢)</sup> وهذا الحديث أخرجه النسائي عن الحكم عن أبيه أن رسول الله ﷺ : « كان إذا توضأ أخذ حفنة من ماء فقال بها هكذا » وفي رواية أخرى عن الحكم بن سفيان قال : « رأيت رسول الله ﷺ توضأ ونضح فرجه » قال أحمد بن فضال : « علق عليه السندي فقال : وقيل : نضح أي استنحى بالماء ، وعلى هذا فمعنى إذا توضأ أراد أن يتوضأ ، وقيل : رش الفرج بالماء بعد الاستنجاء ليدفع به وسوسة الشيطان ، وعليه الجمهور وكأنه يؤخره أحيانا إلى الفراغ من الوضوء .<sup>(٣)</sup>

ثانيا : الاستبراء في النسب :

١٢ - معنى الاستبراء في النسب ، طلب براءة المرأة من الحبل ، يقال : استبرأت المرأة : طلبت براءتها من الحبل .<sup>(٤)</sup>  
وعرفه ابن عرفة بما توضيحه : ترك السيد

وبناء على ذلك فجميع المذاهب تتفق على أن المحدث إذا غلب على ظنه عدم انقطاع الخارج فإنه لا يصح وضوؤه ، لأن الأحكام تبني على غلبة الظن اتفاقا .<sup>(١)</sup>

كيفية الاستبراء :

١٠ - الاستبراء إما أن يكون من الغائط ، وإما أن يكون من البول ، فإذا كان من الغائط فإنه يكفيه أن يحس من نفسه أنه لم يبق شيء في المخرج مما هو بصدد الخروج .

وأما إذا كان من البول ، فهو إما من المرأة ، وإما من الرجل ، فأما المرأة فإنه لا استبراء عليها عند الخنثية ، ولكن إذا فرغت تنتظر قليلا ثم تستنحي ، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن المرأة تستبرىء بمصرعاتها .

وأما الرجل فاستبرأؤه يحصل بأي أمر اعتاده دون أن يجره ذلك إلى الوسوسة .<sup>(٢)</sup>

آداب الاستبراء :

١١ - للاستبراء آداب منها : أن يطرد الوسواس عن نفسه . قال الغزالي : ولا يكسر التفكير في الاستبراء ، فيتوسوس ويشق عليه الأمر .<sup>(٣)</sup>

ومن وسائل طرد الوسواس النضح ، وهورش الماء ، واختلف في موضع النضح ، فحكى النووي أنه نضح الفرج بقاء قليل بعد الوضوء لدفع الوسواس .

(١) المرجع السابق .

(٢) رد المحتار ٢٣٠/١ ، وحاشية القليوبي ٤١/١ ، وشرح الزرقاني على خليل ٨٠/١ ، والمغني لابن قدامة ١٥٥/١ ،

والإحياء ١٣٦/١

(٣) الإحياء ١٣٦/١

(١) طرح الطرير ٨٦/٢

(٢) الإحياء ١٣٦/١

(٣) حاشية السندي على النسائي ٨٦/١ ، ٨٧ ، وقد اضطرب في

إسناده كما قال ابن عبد البر في الاستيعاب (١/٣٦١) - ط مطبعة

مخبة مصر) وله شواهد عند الدارقطني (١/١١١) - ط شركة

الطباعة الفنية .

(٤) المصباح للنير .

الاستبراء ، فالإتفاق على أنه لا يحرم تحريماً مؤبداً .<sup>(١)</sup>

استبراء الحرة :

١٦ - اتفق الفقهاء على الاستبراء في الحرة ، على خلاف بينهم في الوجوب والندب ، وفي الأحوال التي يطلب فيها .

ففي المزرعة بها ، استبراء على سبيل الوجوب عند المالكية ، وهو ما نقل عن محمد بن الحسن ، ونقل عنه الاستحباب ، كالنقل عن أبي حنيفة وأبي يوسف . وصرح الشافعية : بأنه إن علق طلاق امرأته على وجود حمل بها فتستبرأ ندباً ، أما إن علقه على أنها حائض ( غير حامل ) فتستبرأ وجوباً .

وصرح الحنابلة بطلب الاستبراء في صورة من الميراث ، فيها إذا مات ولد الزوجة من غير زوج سابق ، ولم يكن لهذا الولد أصل أو فرع وارث ، فإنه تستبرأ زوجته لتبين حملها من عدمه لمعرفة ميراث الحمل .

كما اتفق الفقهاء على وجوب استبراء الحرة التي يجب عليها إقامة الحد أو القصاص ، نظراً لحق الحمل في الحياة .<sup>(٢)</sup> ودليل ذلك خبر الغامدية المعروف .<sup>(٣)</sup>

١٧ - ومن المسائل التي صرح المالكية فيها بوجود استبراء الحرة ما يأتي :

جاريته مدة مقدرة شرعاً يستدل بها على براءة الرحم .<sup>(١)</sup>

١٣ - ويكون تارة بحيضها ، إذ الحيض دليل على براءة الرحم ، وقد يكون بانتظارها مدة من الزمن توجب الأطمئنان بعدم الحمل ، وقد يكون يوضع الحمل الذي علق بها ، حياً أو ميتاً ، تام الخلقة أو غير تام .<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

العدة :

١٤ - العدة تریص يلزم المرأة عند زوال النكاح ،<sup>(٣)</sup> فتسترك العدة والاستبراء في أن كلا منهما مدة تریص فيها المرأة لتحل للاستمتاع بها .

١٥ - ومع هذا فهما يفرقان في النواحي التالية :

أ ) يقول القرافي : إن العدة تحب ولو تيقنا براءة الرحم ، كمن طلقها زوجها بعد أن غاب عنها عشر سنوات ، وكذا إذا توفي عنها ، وكذا الصغيرة في المهد إذا توفي عنها زوجها ، أما الاستبراء فليس كذلك . والعدة واجبة على كل حال لتغليب جانب التحبب فيها .<sup>(٤)</sup>

ب ) اعتبر القره الواحد كافياً في الاستبراء ولم يعتبر كافياً في العدة .

ج ) القره في الاستبراء هو الحيض ، وأما القره في العدة فمختلف فيه بين الحيض والطمهر .

د ) الوطء في العدة يوجب تحريم المدخول بها تحريماً مؤبداً عند بعض العلماء ، أما وطء المملوكة في مدة

(١) شرح حدود ابن عرفة للرصاص ص ٢١٧

(٢) الرهون ٢٠٧/٤

(٣) ابن عابدين ٩٨/٢

(٤) الفروق ٢٠٥/٣

(١) الفروق ٢٠٥/٣

(٢) ابن عابدين ٥/٢٤٢ ، ٢/٢٩٢ ، والقلوبي ٣/٣٥٤ ، والمظني

٤٨٧/٧ ، ٦/٣١٦ ط الرياض .

(٣) خبر الغامدية . أخرجه مسلم (٣/١٣٢٣) - ط محبس

الخليج .

أ) عند حصول الملك للتي يقصد وطؤها :  
١٩ - إذا حصل الملك للأمة التي يقصد وطؤها بسبب من أسباب الملك ، فاستبرأؤها واجب .  
وهذا القدر متفق عليه بين المذاهب إجمالاً ، وذلك للحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال في سبي أوطاس : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض »<sup>(١)</sup>  
ومن القياس ما يقوله السرخسي : والمعنى في المسيئة حدوث ملك الحبل فيها لمن وقعت في سهمه بسبب ملك الرقية ، ويتعدى الحكم إلى المشتاة أو الموهوبة . والحكمة صيانة ماء نفسه عن الخلط .

ويعد الاتفاق في الأصل اختلفاً في التفصيل :  
فالملكية اشترطوا لتحقيق وجوب الاستبراء شروطاً خلاصتها :

أولاً : ألا يتيقن براءة رجها من الحمل ، وهذا الشرط قال به أيضاً ابن سريج ، وابن تيمية ، وابن القيم ، ورجحه جماعة من المتأخرين<sup>(٢)</sup> كما روي عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة . وذهب أبو حنيفة وجمهور الشافعية وأحمد في أكثر الروايات عنه إلى أنه لا يبد من الاستبراء ، لوجود العلة ، وهي ملك حل بسبب ملك الرقية .

ثانياً : ألا يكون وطؤها مباحاً لمن انتقل ملكها إليه قبل الانتقال ، كما لو اشترى السيد زوجته التي عقد عليها قبل الشراء ، فإنه غير مطالب بأن

أ) إذا ظهر حمل بالمعقود عليها عقداً صحيحاً ، ولم تعلم خلوة ، وأنكر الوطء ، ونفى الحمل بلعان ، فتستبرأ بوضع الحمل<sup>(١)</sup> .

ب) إذا وطئت الزوجة الحرة بزناً . ويمثل ذلك قال الحنفية .<sup>(٢)</sup>

جـ) إذا وطئت بشبهة بأن اعتقد المستمتع بها أنها زوجته .

د) الوطء بنكاح فاسد يجمع على فساد لا يدرأ الحذف ، كمحرم ينسب أو رضاع .

هـ) إذا غصبها غاصب وغب عليها ( أي مكثت عنده مدة وخللا بها ) ولو ادعى أنه لم يطأها ، وصدقته ، وذلك لاتبامه بتخفيف عقوبته ، واتبامها بحفظ شرفها ظاهراً ، ولأن ذلك حق الله ، ولأن الغيبة مظنة الوطء .<sup>(٣)</sup>

حكمة تشريع الاستبراء :

١٨ - إن حكمه مشروعية الاستبراء ، سواء أكان في الحوائز أم الإمام هي :

تعرف براءة الرحم احتياطاً لمنع اختلاط الأنساب . وحفظ النسب من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية .<sup>(٤)</sup>

استبراء الأمة :

يكون استبراء الأمة واجباً ، ويكون مستحباً ، فيكون واجباً في الصور الآتية :

(١) المبسوط ١٣/١٤٦ وحديث لا توطأ حامل ... أخرجه أبو داود ( عون المعبود ٢/٢١٣ - ٢١٤ ط المطبعة الأنصارية بدمشق ) وأحمد ( ٣/٢٢ ط للمصنف ) وحسنه ابن حجر في التلخيص ( ١/١٧٢ ط شركة الطباعة الفنية ) .

(٢) نيل الأوطار ٧/١١١

(١) البناية ٤/١٩٩

(٢) البدائع ٤/١٩٨ طبة الإمام .

(٣) شرح الزرقاني ٤/٢٠٢ ، والمقدمة ٣/١٢٢

(٤) المبسوط للسرخسي ١٣/١٤٦

السيد بعد انقضاء العدة ، وذلك لأنها حلت للسيد  
زمناً .

أما لو لم تنتقض العدة ، أو كانت وقت الموت  
ذات زوج فلا يجب الاستبراء ، كما لا يجب  
الاستبراء إذا كان السيد غائباً عنها غيبة لا يمكنه  
الوصول إليها ، وامتد غيابيه بمقدار الاستبراء  
فاكثر .<sup>(١)</sup>

وأما أم الولد فلا بد لها أن تستأنف الاستبراء بعد  
العتق . وفي مذهب الشافعي : أن السيد إذا زال  
فراشه عن الأمة التي كان يطؤها فلا استبراء  
واجب ، استولدها أو لم يستولدها ، وسواء في ذلك  
زال فراشه بمقت أم موت ، وسواء مضت عليها مدة  
الاستبراء أم لم تمض .<sup>(٢)</sup>

د - زوال الملك بالبيع :

٢٢ - إذا أراد السيد بيع الأمة فلا يخلو حاله من  
أمرين :

إما أن يكون قد وطئها قبل ذلك أولاً .

أما الأمة التي لم يطأها فيجوز له أن يبيعها بدون  
استبراء . واستحب الإمام أحمد استبراءها .

وأما الأمة التي كان يستمتع بها سيدها ويطؤها ،  
فمذهب مالك أن استبراءها واجب على السيد  
قبل البيع . ويفصل أحمد بين الياسة وغيرها .

وقيل له : أن عمر بن الخطاب أنكز على  
عبد الرحمن بن عوف بيع جارية كان يطؤها قبل  
استبراءها .<sup>(٣)</sup>

يستبرئها على سبيل الجواب .

والإباحة هي الإباحة المعتد بها المطابقة  
للواقع ، أما إذا كشف الغيب عن عدم حلية وطئه  
فلا بد من استبرائها ، وهو المعتمد عند الشافعية  
والحنابلة .<sup>(١)</sup>

ثالثاً : ألا يحرم عليه الاستمتاع بها بعد ملكها ،  
فإن حرمت في المستقبل لم يجب استبرؤها ، وذلك  
كمن اشترى أخت زوجته ، أو متزوجة بغيره ،  
دخل بها أم لم يدخل .<sup>(٢)</sup>

ب - قصد تزويج الأمة :

٢٠ - يجب على السيد أن يستبرئ أمته إذا أراد  
تزوجها وذلك إذا وطئها ، أو إذا زنت عنده إذا  
اشترىها من لم ينف وطأها لها ، وفي غير هذه لا يجب  
عليه أن يستبرئها .

وفصل الحنفية ، والشافعية بين الزنا وبين  
الوطء ، فإذا وطئها السيد وجب استبرؤها ، وإذا  
زنت عنده لم يلزم باستبرائها قبل التزويج .<sup>(٣)</sup>

ج - زوال الملك بالموت أو العتق :

٢١ - إذا مات السيد يجب على وارثه أن يستبرئ  
الأمة التي ورثها عنه ، ولا يخل له أن يستمتع بها إلا  
بعد استبرائها ، سواء أكان سيدها حاضراً ، أم  
غائباً يمكنه الوصول إليها ، أقر بوطئها أم لا ،  
وكذلك إذا كانت متزوجة وانقضت عدتها ومات

(١) شرح الزرقاني ٢/٢٢٦ ، والرموني ٤/٢٠٧ ، والمفني  
٥١٤/٧ ، والمدينة ٢/٣٤٥ ، ونقطة المحتاج ٨/٢٧٣

(٢) البسوط ١٣/١٤٩ ، والزرقي ٤/٢٢٧

(٣) البسوط ١٣/١٥٢ - ١٥٣ ، والخطيب ٤/١٦٨ ، والزرقي

٢٧٧/٤ ، ونقطة المحتاج ٨/٢٧٥

(١) حاشية المدعي على الحرفي ٤/١٦٣

(٢) قس المرجع السابقين على المدعي ومعية ٤/٥٩

(٣) المفني ٧/٥١٥

والقاسم بن محمد، وأبو قلابة، ومكحول، وأبو ثور، وأبو عبيد، إلى أن الأمة إذا كانت من تحيض كعادة النساء كل شهر أو نحوه، فاستبراءها يقع بحیضة كاملة، سواء في ذلك استبراء البیع والعنق والوقاة، أم ولد كانت أولا .

وفرق الحنفية بين أم الولد وغيرها، فإذا كانت المستبرأة غير أم ولد، فاستبراءها بحیضة كاملة، أما أم الولد، إذا اعتقت بإعتاق المولى أو بموته، فإنها تعتد بثلاثة قروء، لما روي عن عمر وغيره أنهم قالوا: عدة أم الولد ثلاث حيض<sup>(١)</sup>.

#### استبراء الحامل:

٢٦ - ذهب المالكية، والحنفية، والحنابلة، إلى أن المستبرأة إذا كانت حاملا فاستبراءها يكون بوضع حملها كله، ولو وضعته بعد لحظة من وجوبه . ومذهب الشافعية أن الأمة المسبية، أو التي زال عنها فراش السيد يحصل استبراءها بوضع حملها، وإن كانت مشترأة - وهي حامل من زوج أو وطء بشبهة - فلا استبراء في الحال، ويجب بعد زوال العدة أو النكاح، لأن حدوث حل الاستمتاع إنما وجد بعد ذلك، وإن تقدم عليه الملك، لأنه ملك مشغول بحق الغير. والحامل من زنا إذا كانت لا تحيض في أثناء مدة الحمل تستبرأ بوضع الحمل، وإن كانت تحيض فكذا على الأصح، وفي قول يحصل استبراءها بحیضة على الحمل<sup>(٢)</sup>.

وذهب الشافعية إلى أن الاستبراء في هذه الحالة سنة، وذلك قبل بيعه لها، ليكون على بصيرة منها . وقال الحنفية: إنه مستحب<sup>(٣)</sup>.

#### هـ - الاستبراء بسوء الظن:

٢٣ - قال المازري: وكل من جازح لها فضي استبرائها قولان . ومثل له بأمله منها: استبراء الأمة خوف أن تكون زنت، وهو المبر عنه بالاستبراء لسوء الظن<sup>(٤)</sup>.

#### مدة الاستبراء:

المستبرأة لها أحوال منها:

الحرة، والأمة التي بلغت المحيض وهي تحيض فعلا، والحامل، والتي لا تحيض لصغر أو كبر .

#### استبراء الحرة:

٢٤ - استبراء الحرة كعدتها، إلا في ثلاث مسائل يكتفى فيها بحیضة واحدة، وهي استبراءها لإقامة الحد عليها في الزنا أو الردة، لبتين عدم حملها، لأن ذلك مانع من إقامة الحد، أو في الملاحظة لنفي حملها . والاكتفاء في المزني بها بحیضة واحدة هو مذهب الحنفية، ورواية عن كل من الشافعية والحنابلة . ولهما رواية أخرى أنها تستبرأ بثلاث<sup>(٥)</sup>.

#### استبراء الأمة الحائض:

٢٥ - ذهب مالك، والشافعية، وأحمد في رواية، وعثمان، وعائشة، والحسن، والشعبي،

(١) الزرقاني ٢٠١/٤، والنفی ٥٠٠/٧، والمدة ٣٥٢/٢،

وبذلک المتألم ٢٠١/٤، والمبسوط ١٤٨/١٣

(٢) الشرواني ٢٧٧/٨، والنفی ٢١٥/٩، وروضة الطالين

٤٢٦/٨

(١) الشرواني ٢٧٥/٨، والمبسوط ١٥١/١٣

(٢) شرح اللواق على مختصر خليل ١٦٨/٤ .

(٣) الزرقاني ٢٠٣/٤

أثر العقد والوطء زمن الاستبراء  
٢٩ - العقد على المستبرة حرام في جميع المذاهب،  
وكذلك الوطء بالأولى، وتفصيل أثره من حيث نشر  
الحرمة في كتب الفقه. (١)

إحداذ المستبرة :  
٣٠ - اتفق الفقهاء على أن المستبرة لا يجب عليها  
الإحداذ ولا يستحب لها، لأن الإحداذ شرع لزوال  
نعمة الزواج. (٢)

## استبضاع

التعريف :

١ - أ - الاستبضاع في اللغة : من البضع ، بمعنى  
القطع والشق ، ويستعمل استعمالاً مجازياً في  
النكاح والمجامعة .  
وبالضم - بالضم - الجماع ، والفرج نفسه (٣) ،  
وعلى هذا فالاستبضاع هو : طلب الجماع ، ومنه  
نكاح الاستبضاع ، الذي عرفه ابن حجر بقوله :  
وهو قول الرجل لزوجته في الجاهلية : « أرسلني إلى  
فلان ، فاستبضعي منه » أي اطلبي منه المباشعة ،

استبراء الأمة التي لا تحيض لصغر أو كبر :  
٢٧ - مذهب مالك أن الأمة التي لا تحيض لصغر أو  
كبر : أنها تبرز بثلاثة أشهر، ونقل ابن رشد في  
المقدمات أنه قد جرى اختلاف في مذهب مالك ،  
ف قيل : استبرأها شهر، وقيل شهر ونصف، وقيل  
شهران، وقيل ثلاثة أشهر، وهو المشهور في المذهب  
الحنبلي، وهو قول الحسن، وابن سيرين،  
والنخعي، وأبي قلابة، وهو قول ثان في المذهب  
الشافعي .

ومذهب أبي حنيفة، والراجح عن الشافعي،  
أنها تستبرأ بشهر فقط، وعلل ذلك بأن الشهر  
يتحقق فيه في غيرها طهر وحيض ، ولأن الشهر قائم  
مقام الطهر والحيض شرها. (١)

الاستمتاع بالأمة المستبرة :

٢٨ - مذهب أبي حنيفة ، ومالك، والشافعي في  
رواية أن المستبرة لا يقبلها، ولا يباشرها، ولا ينظر  
منها إلى عورة، حتى ينتهي أمد الاستبراء ، وذلك  
لأنه من الجائز أنها حملت من البائع ، وأن البيع  
باطل . وهذه التصرفات لا محل إلا في الملك .  
ووافقهم أحد ، وله رواية بالتفصيل بين المطيعة  
وغيرها. (٢)

(١) الزرقاني ٣/١٦٥ - ١٦٦ ، وابن قاسم البادي ٨/٢٧٧ ،  
والغني ٧/١٤٤  
(٢) للفتي ٧/٥١٧ ، وحاشية الشلبي على الزيلعي ٣/٣٥ ،  
والإشراف على مسائل الخلاف ٢/١٧٢ ، وابن عابدين  
٢/٦١٨  
(٣) تاج المروس ، ولسان العرب ، مادة ( ب ض ج )

(١) المبسوط ١٣/١٤٦ ، والمقدمات ٢/٩٥ ، والشرواني  
٢٧٧/٨  
(٢) المبسوط ١٣/١٤٦ ، والمبدئية ٢/٣٥٩ ، والزرقاني  
٤/٣٣٠ ، وحمدة القاري ٥/٦٠١ ، والعليني ٤/٦١ ،  
والغني ٧/٥١١

## استتابة

التعريف :

١ - الاستتابة في اللغة : طلب التوبة ، يقال استتبت فلانا : عرضت عليه التوبة عما اقترف . والتوبة هي : الرجوع والندم على ما فرط منه ، واستتابه : سألته أن يتوب .<sup>(١)</sup> ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

صفتها (الحكم التكليفي) :

٢ - استتابة المرتد واجبة عند المالكية ، وهو المعتمد عند كل من الشافعية والحنابلة ، لاحتمال أن تكون عنده شبهة فتزال . وذهب الحنفية وهو قول آخر للشافعية والحنابلة إلى أنها : مستتابة ، لأن الدعوة قد بلغته .<sup>(٢)</sup>

استتابة الزنادقة والباطنية :

٣ - في استتابة الزنادقة وفرق الباطنية رأيان . الأول : للمالكية ، وفي الظاهر عند الحنفية ، ورأي للشافعية والحنابلة ، لا يستتابون ولا يقبل منهم ، ويقولون لقول الله تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا)<sup>(٣)</sup> ، والزناديق لا تظهر منه علامة

وهو الخيال .<sup>(١)</sup> وهذا كان في الجاهلية ، وقد أبطله الإسلام .

ب - ويأتي الاستيضاح في اللغة بمعنى آخر ، وهو : استيضاح الشيء ، أي جعله بضاعة ،<sup>(٢)</sup> لأن البضاعة هي طائفة من مال الرجل يبعثها للتجارة .

الحكم الإجمالي لنكاح الاستيضاح :

٢ - طالما أن نكاح الاستيضاح هوزني عرض ، فإن الآثار المترتبة عليه هي نفس الآثار المترتبة على الزني ، من حيث العقوبة وضمان العقر ، ووجوب الاستبراء ، وهدم الحاق نسب المولود من ذلك بالزاني ، بل يلحق بصاحب الفراش ، إلا أن ينفيه بشروطه ، وغير ذلك . ( ر : زني ) .

الاستيضاح في التجارات :

٣ - يطلق بعض الفقهاء كلمة استيضاح أيضا على : دفع الرجل مالا لأخر ليعمل فيه ، على أن يكون الربح كله لرب المال ، ولا شيء للعامل .

فيقال لصاحب المال مستبضع ، ومبضع ، ( بالكسر ) ، ويقال للعامل مستبضع ، ومبضع معه ( بالفتح ) ، وهذه المعاملة هي استيضاح وإيضاح .<sup>(٣)</sup> ولمعرفة أحكامه ( ر : إيضاح ) .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٥١/٩ طبع المطبعة البهية المصرية سنة ١٣٤٨ هـ .

(٢) لسان العرب ١٣٤٨ هـ .

(٣) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٣/٣٤٤ و ٤/٨٩ ط ١ ببولاق ، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٥/٢٥٥ ط مطبعة النجاشي - طرابلس ليبيا .

(١) لسان العرب ١/٢٣٣ ط بيروت ، والمصباح المثير ، والمفني ١٥٤/٨

(٢) فتح القدير ٤/٣٨٥ ، وابن عابدين ٣/٢٨٥ ، والدمسوقي ٤/٣٠٤ ، والطاوي ٤/١٧٧ ، والمفني ٨/١٢٤

(٣) سورة البقرة / ١٦٠

والكافر) صحت من أحدهما ( الساحر المسلم ) ،  
( ر : سحر ) ويأخذ حكم المرتد ، فيحبس حتى  
يتوب <sup>(١)</sup>.

استتابة تارك الفرض :

٥ - اتفقت المذاهب على استتابة تارك الفرض من  
غير جحود أو استخفاف ، حيث تقبل توبته . فإن  
أبى أن يتوب ، قال الحنفية في المذهب ، «والحنابلة  
في رأي عندهم : يحبس حتى يتوب أو يموت .  
وقال المالكية والشافعية وهوراي للحنابلة : إن  
أبى يقتل ، وهو اختيار الجمهور <sup>(٢)</sup>.

## استتار

التعريف :

١ - الاستتار في اللغة : التغطية والاختفاء .  
يقال : استتر وتستر أي تغطى ، وجارية مستترة  
أي مخدرة <sup>(٣)</sup> . وقد استعمله الفقهاء بهذا المعنى ،  
كما استعملوه بمعنى اتخاذ السيرة في الصلاة .  
والسيرة ( بالضم ) هي في الأصل : ما يستر به  
مطلقاً ، ثم غلب في الاستعمال الفقهي على :  
ما ينصب أمام المصلي ، من عصا أو تسنيم تراب أي

تبين رجوعه وتوبته ، لأنه كان مظهراً للإسلام ،  
مسراً للكفر ، فإذا وقف على ذلك ، فاعظم  
التوبة ، لم يزد على ما كان منه قبلها ، وهو اظهار  
الإسلام ، ولأنهم يعتقدون في الباطن خلاف ما  
يظهرون .

الثاني : وهو للحنفية في غير الظاهر ، ورأي  
للشافعية والحنابلة ، يستتاب ، لأنه كالمرتد ،  
فتجري عليه أحكامه <sup>(١)</sup> . ( ر : زندقة ) .

استتابة الساحر :

٤ - استتابة الساحر فيها روايتان .

الأولى : للحنفية وهو ظاهر المذهب ، وهوراي  
للمالكية ، ورأي للحنابلة ، أنه لا يستتاب وهو  
ظاهر مانقل عن الصحابة . فإنه لم ينقل عن أحد  
منهم أنه استتاب ساحراً ، فخر عائشة : « إن  
الساحرة سألت أصحاب النبي ﷺ وهم  
متوافرون : هل لها من توبة ؟ لها أفتاها أحد <sup>(٢)</sup> »  
ولأن السحر معنى في نفسه ، ولسعيه بالفساد . . .  
الثانية : للشافعية ورأي للمالكية والحنابلة ، أنه  
يستتاب . فإن تاب قبلت توبته ، لأنه ليس بأعظم  
من الشرك ، ولأن الله قبل توبة سحرة فرعون ،  
ولأن الساحر لو كان كافراً فأسلم صبح إسلامه  
وتوبته ، فإذا صحت التوبة منها ( أي الساحر

(١) ابن حابلين ١/ ٣١ و ٣/ ٢٦٩ ، وبإسناد المحتاج ٧/ ٣٩٩ ط  
المكتبة الإسلامية ، والجمل ٥/ ١٢٦ ط إسماء التراث ،  
والقليوبي وصمير ٤/ ١٧٧ ط عيسى الحلبي ، وجواهر الإكليل  
١/ ٢٥٦ ط شعرون ، والمغني ٦/ ٢٩٨ ط مكتبة الرياض  
الحديثة .

(٢) الحديث أخرجه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير ١/ ٢٤٩  
ط دار الأندلس .

(١) نهاية المحتاج ٧/ ٣٩٨ ، والقليوبي وصمير ٤/ ١٦٩ ، وجواهر  
الإكليل ٢/ ٢٦٥ و ٣٧٨ ، والمغني ٨/ ١٥٣ ، وابن حابلين  
١/ ٣١ ط بولاق الأولى .

(٢) ابن حابلين ١/ ٢٣٥ ، والبيهقي على الخطيب ٤/ ٢٠٨  
(٣) الصالح للفتن ، والقاموس ، ولسان العرب .



( إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ) .<sup>(١)</sup> وحملوا الأمر على التنب .

ولما في ذلك من الدناءة والإخلال بالمروءة<sup>(٢)</sup>

وأما الثاني : ( عدم التجرد حين الجماع ) وإن لم يكن معهما أحد يطلع عليها ، فقد اختلف الفقهاء فيه ، فذهب الحنفية والمالكية والشافعية<sup>(٣)</sup> إلى أنه يجوز للرجل أن يجرد زوجته للجماع ، ويقيه الحنفية بكون البيت صغيرا ، ويستدل لذلك بحديث هزبن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : يارسول الله عورتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكت يمينك ، قلت : يارسول الله ، أ رأيت إن كان القوم بعضهم من بعض ؟ قال : إن استطعت ألا تريها أحدا فلا تريها . قلت يارسول الله ، فإن كان أحدنا خاليا ، قال : فالله أحق أن يستحي منه من الناس<sup>(٤)</sup> .

تكوينه ونحوه ،<sup>(١)</sup> لمنع المرور أمامه .  
ويسمى ستر الصدقة إخفاؤها .

صفته ( الحكم التكليفي ) :

٢ - يختلف حكم الاستتار تبعا للأحوال والأفعال التي يكون فيها ، على ما سيأتي :

الاستار ( بمعنى اتخاذ المصلي ستره )

٣ - اتخاذ السترة للمصلي مشروع اتفاقا ، لحديث : ( ليستتر أحدكم ولويسهم ) .<sup>(٢)</sup> ثم اختلف الفقهاء في حكمه بين الوجوب والسنة أو الاستحباب ، على تفصيل موطنه مصطلح : ( ستره المصلي ) .<sup>(٣)</sup>

الاستار حين الجماع :

٤ - يشمل الاستار هنا أمرين :

الأول : الاستار عن أعين الناس حين الوطء .

الثاني : عدم التجرد حين الوطء .

أما الأول : فإما أن يكون الوطء في حالة انكشاف العورة ، أو في حالة عدم انكشافها .

ففي حالة انكشاف العورة انعقد الإجماع على فرضية الاستتار ، أما في حالة عدم ظهور شيء من العورة فقد اتفق الفقهاء على أن الاستتار سنة ، وأن من يتهاون فيه فقد خالف السنة ، لقوله ﷺ :

(١) الطحاوي على مراتب الفلاح ص ٢٠٠ ، والمردير على خليل ٢٤٤/١ ، والمغني ٢٣٧/٢

(٢) حديث دليستتر . . . أخرجه إمامكم ٢٥٢/١ دائرة المعارف الشافعية ، وحكم عليه النووي في فضي القدير بالإرسال ٤٨٦/١ ط المكتبة التجارية الكبرى .

(٣) الطحاوي على مراتب الفلاح ص ٢٠٠ ، والمردير على خليل ٢٤٤/١ ، والمغني ٢٣٧/٢

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح باب : الفستر عند الجماع  
(٢) البحر الرائق ٢٣٧/٣ ط المطبعة العلمية ، وفتاوى قاضي خان ٤٠٨/٣ ط ٢ بولاق / ١٣١٠ ، والهجيري على مبيع الطلاب ٤٣٦/٣ ط مصطفى محمد ، وروضة الطالبين ٤٠٩/٧ ط المكتب الإسلامي ، وبهاية المحتاج ٣٧٥/٦ ط مصطفى البهي الحلبي ، ١٣٥٧ ، وحاشية الشرواني على الصلحة ٥٠٠/٦ ، والمغني لابن قدامة ١٣٥/٨ ط المنار ، ومتشهي الإيرادات ٢٢٩/٢ ط دار المجلس ، والشرح الكبير على متن الخرقي ١٤٣/٨ ط المنار ، وحاشية الرهوني على شرح الزرقاني بحث خليل ٤٦/٤ - ٤٧ ط بولاق ١٣٠٦ ، وحاشية همدن على السبكي على خليل ٤٧/٤ الزرقاني بحث خليل ٤٧/٤

(٣) نيل الأوطار ١٩٥/٦ ، ومراقي الفلاح بحاشية الطحطاوي ص ٥٧ ، وحاشية ابن عابدين ٣٣٤/٥ ، والقيصري ٢١٣/٣ ، والهجيري على المنهج ٣١٦/٣ ، والمغني والشرح الكبير ١٣٥/٨ ، والقواعد الفقهية ٢٩٤

(٤) حديث : وحفظ عورتك . . . أخرجه أبو داود في الحثام ، وابن ماجه في النكاح ، والمزني في الألب ، وأحمد بن حنبل ٣/٥

في المهد، عندما يريد الجماع. <sup>(١)</sup> وذهب الجمهور - ومنهم بعض المالكية - إلى أن وجود غير الميز لا يخل بالاستار، لما فيه من مشقة وحرَج.

**الآثار المترتبة على ترك الاستار في الجماع :**

٦ - من حق المرأة الامتناع عن إجابة طلب زوجها إلى فراشه، إن كان ممن لا يستتر عن الناس حين الجماع، ولا تصير ناشزا بهذا الامتناع، لأنه امتناع بحق، ولأن الحياء والمروءة يباين ذلك، نص على ذلك الحنفية والشافعية، <sup>(٢)</sup> وقواعد المالكية والحنابلة لا تأباه.

**الاستار عند قضاء الحاجة :**

٧ - يشمل هذا أمرين : الاستار عن الناس، والاستار عن القبلة إن كان خارج البنيان.

أما الأول، فالأصل وجوب ستر العورة عند قضاء الحاجة، بحضور من لا يخل له النظر إليها، وتفصيله في مصطلح (عورة)، كما أنه يسن عند بعض الفقهاء استار شخص الإنسان عند إرادة الغائط.

وأما الاستار عن القبلة بساتر فإن بعض الفقهاء يرى جواز استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة، إن استتر عن القبلة بساتر.

ويرى بعضهم تحريم استقبال القبلة واستدبارها مطلقا، وتفصيل ما يتصل بالاستار عن القبلة في مصطلح : (قضاء الحاجة).

وبحديث عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إيساكم والتعبري ! فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط، وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكرموهم » <sup>(١)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى أنه يكره، لحديث عتبة بن عبيد السلمى، قال : قال رسول الله : « إذا أتى أحدكم أهله فليستتر، ولا يتجردا تجرد العبرين » <sup>(٢)</sup>.

٥ - ما يخل بالاستار :

أ - يخل بالاستار وجود شخص يميز مستيقظ معها في البيت، سواء أكان زوجة، أم سرية، أم غيرها، <sup>(٣)</sup> يرى أويسمخ الحس، <sup>(٤)</sup> وبه قال الجمهور، وقد سئل الحسن البصري عن الرجل يكون له امرأتان في بيت، قال : كانوا يكرهون أن يطأ أحدهما والأخرى ترى أو تسمع. <sup>(٥)</sup>

ب - ويخل بالاستار وجود نائم، نص على ذلك المالكية، فقال الرموني في حاشيته على شرح الزرقاني لمن خليل : لا يجوز للرجل أن يصيب زوجته أو أمته ومعها في البيت أحد يقظان أو نائم، <sup>(٦)</sup> لأن النائم قد يستيقظ فيراها على تلك الحال.

ج - ويخل بالاستار عند جمهور المالكية وجود صغير غير مميز، اتباعا لابن عمر الذي كان يخرج الأصبي

(١) أخرجه الترمذي في الأدب.

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح. باب التستر عند الجماع.

(٣) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج شرح المنهاج ٥٠٠/٦.

(٤) الرموني ٤٦/٤ - ٤٧، والمفتي ١٣٧/٨.

(٥) مخطوط مصطفى ابن أبي شيبة ١/٣٣٠.

(٦) حاشية الرموني ٤٦/٤ - ٤٧.

(١) حاشية الرموني ٤٦/٤ - ٤٧.

(٢) البحر الرائق ٣/٢٣٧، وشرح البجيرمي على منيع الطلاب

٤٣٦/٣ ط مصطفى محمد، وبهاية المحتاج ٦/٣٧٥

ط مصطفى البياي الحلي ١٣٥٧

الاستراحين الاغتسال :

أ - وجوب الاستراح عمن لا يحل له النظر إليه :

٨ - الأمر الذي لا خلاف فيه هو : افتراض الاستراح حين الاغتسال ، بحضرة من لا يجوز له النظر إلى عورة المختسل ، <sup>(١)</sup> لقوله ﷺ : «احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكت يمينك» . <sup>(٢)</sup> وعن أم هانئ قالت : «ذهبت إلى رسول الله عام الفتح فوجدته يغتسل ، وفاطمة تستره فقال : من هذه ؟ فقلت : أنا أم هانئ» . <sup>(٣)</sup> (ر: عورة) .

فإذا لم يمكنه الاغتسال إلا بكشف عورته أمام واحد من هؤلاء ، فقد صرح الحنفية بأن كشف العورة حينئذ لا يسقط وجوب الغسل عليه - إن كان رجلاً بين رجال ، أو امرأة بين نساء - الأمرين .

الأول : نظر الجنس إلى الجنس أجف من النظر إلى الجنس الآخر .

والثاني : أن الغسل فرض فلا يترك لكشف العورة .

أما إن كانت امرأة بين رجال ، أو رجل بين نساء ، أو خشي بين رجال أو نساء ، أو هما معاً ، فلا يجوز هؤلاء الكشف عن عورتهم للغسل ، بل يتيممون ، لكن شارح منية المصل لم يسلم بهذا التفصيل ، لأن ترك النبي عنه مقدم على فعل

المأمور ، وللغسل خلف وهو التيمم . <sup>(١)</sup>

وعن كلام الحنابلة ، في تحريم كشف العورة عند الاغتسال بحضور من يحرم نظره إليها ، يشعر بأنهم يخالفون الحنفية .

والذي يؤخذ من كلام المالكية والشافعية أنه لو ترتب على القيام بالطهارة المائية كشف العورة ، فإنه يصار إلى التيمم ، لأن متر العورة لا بدل له ، ولأنه واجب للصلاة والصيانة عن العيون ، وبيح فعل المحظور من أجله ، كاستراح الرجل بالحرير إذا تعين . أما الطهارة المائية فلها بدل ، ولا يباح فعل المحظور من أجلها . <sup>(٢)</sup> ومن هنا كان السلف والأئمة الأربعة يتشددون في المنع من دخول الحمام إلا بمشور . وروى ابن أبي شيبة في ذلك آثاراً عن علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب بن سيرين وأبي جعفر محمد بن علي وسفيان بن جبير ، حتى بلغ الأمر بعمر بن الخطاب أنه كتب : لا يدخل أحد الحمام إلا بمشور ، ويعمر بن عبدالعزيز أن كتب إلى عامله بالبصرة أما بعد : فمر من قبلك ألا يدخلوا الحمام إلا بمشور ، وأخذ يفرض العقوبات الرادعة على من دخل الحمام بغير مشور ، وعلى صاحب الحمام الذي أدخله . وعن عبادة قال : رأيت عمر بن عبدالعزيز يضرب صاحب الحمام ومن دخله بغير إزار . <sup>(٣)</sup>

(١) ابن عابدين ١٠٥/١ ، وحاشية الجمل ٨٧/١ ، والحرشي على خليل ١٤٦/١ ، والمغني ٢٣١/١ ، وحديث «احفظ عورتك» أخرجه ابن ماجه ١٨/١ ط عيسى الحلبي ، وأحمد ٣/٥ ط اليمنية ، وحسنه ابن حجر في الفتح ٣٨٦/١ ط السلفية .

(٢) حديث : «احفظ عورتك ...» تقدم ترجمه في فقرة (٤) .

(٣) أخرجه الحديث البخاري في الغسل ، باب من اغتسل عرياناً . فتح الباري ٣٠٦/١ و٣٠٨ .

(١) ابن عابدين ١٠٥/١ ، والمغني ٢٣٣/١

(٢) منح الجليل ٨٧/١ ، والمجموع ٢٧٥/٢

(٣) ابن أبي شيبة ١٩١/١ مخطوط استنبول - متحف طول قيسري مكتبة مدينة برقم ٣٣٤ ، ٣٣٤ ، ونهاية المحتاج ١٤/٢ للكتبة الإسلامية بالرياض ، ونتهى الإرادات ٣٢/١ ط دار العروبة .

أغثيتك عما ترى؟ قال: بلى وعزتك، ولكن لا غنى بي عن بركتك. <sup>(١)</sup>

فقد قص علينا رسول الله ﷺ ذلك دون نكير، فهو دليل على الجواز، لأن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه.

وسئل الإمام مالك عن الغسل في الفضاء، فقال: لا بأس به، فقليل: يا أبا عبد الله إن فيه حديثاً، فأنكر ذلك، وقال تعجباً: لا يغتسل الرجل في الفضاء؟ وجه إجازة مالك للرجل أن يغتسل في الفضاء إذا أمن أن يمر به أحد، وأن الشرع إنما قرر وجوب ستر العورة عن المخلوقين من بني آدم دون سواهم من الملائكة، إذ لا يفارقه الحفظة الموكلون به في حال من الأحوال، قال تعالى: «مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدُنْهُ رَقِيبٌ عَتِيدٌ». <sup>(٢)</sup> وقال تعالى: «وَأَنْ عَلَيْكُمْ حَفَظِينَ كِرَاماً كَاتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ» <sup>(٣)</sup> ولهذا قال مالك تعجباً: لا يغتسل الرجل في الفضاء إذ لا فرق في حق الملائكة بين الفضاء وغيره. <sup>(٤)</sup>

ولكن هذا جواز مقرون بالكراهة التنزيهية، ولذلك يندب له الاستنار. <sup>(٥)</sup> لما رواه البخاري تعليقه ووصله غيره، عن معاوية بن حيدة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملك يمينك». قلت: يا رسول الله فإن

ب - استنار المغتسل بحضور الزوجة :

٩ - مما لا خلاف فيه أيضاً : أن لكل واحد من الزوجين أن يغتسل بحضور الآخر، وهو بادي العورة. <sup>(١)</sup> للحديث المتقدم : «احفظ عورتك إلا من زوجتك، أو ما ملك يمينك». ولحديث عائشة رضي الله عنها قالت : «كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد من قدح، يقال له : الفرت، متفق عليه.

استنار المغتسل منفرداً :

١٠ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يجوز للمنفرد أن يغتسل عريانا، <sup>(٢)</sup> واستدلوا على ذلك بما رواه البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال : «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة، ينظر بعضهم إلى بعض، وكان موسى يغتسل وحده، فقالوا : والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه أذر - منفوخ الخصية - فذهب مرة يغتسل، فوضع ثوبه على حجر، ففر الحجر بشوبه، فخرج موسى في أثره يقول : ثوبي يا حجر، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى فقالوا : والله ما بموسى من بأس، وأخذ ثوبه، فطلق بالحجر ضرباً».

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «بينا أيوب يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب، فجعل أيوب يحشش في ثوبه، فناداه ربه : يا أيوب ألم أكن

(١) فتح الباري ١/٣٠٧

(٢) سورة ق ١٨

(٣) سورة الأنفال / ١٠، ١١، ١٢

(٤) حاشية الرهوني ١/٢٢٦

(٥) فتح الباري ١/٣٨٦، ونيل الأوطار ١/٢٥٣ ط المطبعة المشيانية ١٣٥٧، ومغني المحتاج ١/٧٥، وشرح الرهوني ١/٢٢٦ ط ١ بولاق ١٣٠٦، والمغني ١/٢٣١، والطعادي على مرآتي الفلاح ص ٥٧

(١) للمحلى ١٠/٣٣، وفتاوى قاضي خان ٣/٤٠٧، وصفي المحتاج ١/٧٥، والحرشي ٣/٤٤، والمغني ٧/٤٥٨، وفتح الباري ١/٣٠٣ ط المطبعة البهية ١٣٤٨  
(٢) مغني المحتاج ١/٧٥، والمغني ١/٢٣١، وفتح الباري ٣٠٧/١

وينصحه، ويمنعه عن المنكر بالوسيلة التي يستطيعها.

١٣ - وقد اتفق الفقهاء على أن المرء إذا وقع منه ما يعاب عليه يندب له الستر على نفسه، فلا يعلم أحداً، حتى القاضي، بفاحشته لإقامة الحد أو التعزير عليه،<sup>(١)</sup> لما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل أمي معافى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره الله تعالى فيقول: يا فلان عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه».<sup>(٢)</sup>

وقوله ﷺ «من أصاب من هذه القافورات شيئاً فليستر بستر الله»، فإنه من يدي لنا من صفحته نقم عليه كتاب الله.<sup>(٣)</sup> وقال أبو بكر الصديق: لو أخذت شارباً لأحببت أن يستره الله، ولو أخذت سارقاً لأحببت أن يستره الله،<sup>(٤)</sup> وأن الصحابة أبا بكر وعمر وعلياً وهما بن ياسر وأبا هريرة وأبا السرداء والحسن بن علي وغيرهم،<sup>(٥)</sup> قد أئثر عنهم الستر على معترف بالمعصية، أو تلقينه الرجوع من إقرارها، ستراً عليه، وستر معترف بالمعصية على نفسه أولى من ستر غيره عليه.

والجهل بالمعصية عن جهل، ليس كالجهل بالمعصية تبجحاً، قال ابن حجر: فإن من قصد

كان أحسن خالياً؟ قال: فالله أحق أن يستحي منه من الناس.<sup>(٦)</sup>

وزهب عبد الرحمن بن أبي ليلى إلى وجوب الاستتار حين الغسل، ولو كان في خلوة.<sup>(٧)</sup> مستدلاً بالحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يغتسل بالبراز-أي بالخلاء- فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال: «إن الله عز وجل حلهم حيي ستر، يجب الحياء والستر فإذا اغتسل أحدكم فليستر».<sup>(٨)</sup>

#### استتار المرأة المتزينة :

١١ - يجب على المرأة الاستتار عن غير الزوج والمحارم، بستر عورتها وعدم إبداء زينتها،<sup>(٩)</sup> لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ».<sup>(١٠)</sup> وفيها يجب ستره عن المحارم وغيرهم، وفي ستر الوجه والكفين والقدمين خلاف وتفصيل موطنه مصطلح: (تزين) (لا عورة).

#### الاستتار من عمل الفاحشة :

١٢ - من ابتلي بمعصية، كشرب الخمر والزنى، فعليه أن يستتر بذلك، ولا يجاهر بفعله السيء، كما ينبغي لمن علم بفاحشته أن يستر عليه

(١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ١/٢٩٧، والحديث تقدم تحريره في

لقرة (٤)

(٢) فتح الباري ١/٣٠٦، وتيل الأوطار ١/٢٥٣

(٣) أخرجه أبو داود في الحثام، والنسائي في الاختصار باب الاستتار عند الاغتسال.

(٤) تفسير الطبري ١٨/١١٨، ١١٩، وتفسير القرطبي ١٢/٢٧٨

(٥) سورة الأحزاب/٥٩

(١) فتح الباري ١/٣٩٩، والفرع ٣/٢٦٤، ومنتقى الإرادات ٢/٤٦٠، ومغني المحتاج ٤/١٥٠، وحاشية ابن عابدين ١٤٠/٥

(٢) فتح الباري ١٠/٣٩٩

(٣) أخرجه الحاكم والبيهقي، ومالك في الموطأ باب الحدود.

(٤) خطوط مصنف ابن أبي شيبة ٢/١٣٢

(٥) خطوط مصنف ابن أبي شيبة ٢/١٣٣ و١٣٠

إظهار المعصية والمجاهرة بها أغضب ربه . (١)  
وقال الخطيب الشربيني : وأما التحدث بها فكها  
محرام قطعاً . (٢)

## استثمار

أثر الاستثمار بالمعصية :

١٤ - يترتب على الاستثمار بالمعصية :

أ - عدم إقامة العقوبة الدنيوية ، لأن العقوبات لا  
تجب إلا بعد إثباتها . (ر : اثبات) فإذا استتر بها ولم  
يسلمها ولم يقر بها ولم ينله أي طريق من طرق  
الإثبات ، فلا عقوبة .

ب - عدم شيوع الفاحشة ، قال الله تعالى : (إِنَّ  
الَّذِينَ يُخْفُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ  
عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا  
تَعْلَمُونَ) . (٣)

ج - من ارتكب معصية فاستتر بها فهو أقرب إلى  
أن يشوب منها ، فإن تاب سقطت عنه المؤاخاة ،  
فإن كانت المعصية تتعلق بحق الله تعالى فإن التوبة  
تسقط المؤاخاة ، لأن الله أكرم الأكرمين ، ورحمته  
سبقت غضبه ، فلذلك إذا ستره في الدنيا لم  
يفضحه في الآخرة . وإن كانت تتعلق بحق من  
حقوق العباد ، كقتل وقذف ونحو ذلك ، فإن من  
شروط التوبة فيها أداء هذه الحقوق لأصحابها ، أو  
غير أصحابها عناء ، ولذلك يجب على من استتر  
بالمعصية المتعلقة بحق آدمي أن يؤدي هذا الحق  
لصاحبه . (٤) (ر : التوبة) .

(١) فتح الباري ١٠/٤٠٠

(٢) مغني المحتاج ٤/١٥٠

(٣) فتح الباري ١٠/٤٠٠ ، والآية من سورة النور/١٩

(٤) مغني المحتاج ٤/١٥٠ ، وابن عابدين ٥/١٤٠ ، وكفاية  
الطالب ٢/٢٥٥ ، والشرواني ٤/٤٣٤ - ٤٣٥ ط ٢ مصطفى  
الهاشمي الطبعة سنة ١٩٦٣ هـ .

التعريف :

١ - الاستتار في اللغة : من ( ستر ) ، وستر  
الشيء : إذا تولد منه شيء آخر (١) ، وستر الرجل  
ماله : أحسن القيام عليه ونياه ، وستر الشيء : هو  
ما يتولد منه ، وعلى هذا فإن الاستتار هو : طلب  
الحصول على الثمرة .  
والفقهاء يستعملون هذا اللفظ بهذا المعنى  
أيضاً .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الانتفاع :

٢ - الانتفاع هو الحصول على المنفعة ، فالفرق بينه  
وبين الاستثمار ، أن الانتفاع أعم من الاستثمار ،  
لأن الانتفاع قد يكون بالاستثمار ، وقد لا يكون .

ب - الاستغلال :

٣ - الاستغلال طلب الغلة ، والغلة هي : كل  
عين حاصلة من ريع المالك ، وهذا هو عين  
الاستثمار ، فما تخرجه الأرض هothمة ، وهو غلة .  
وهو ريع .

وللمنفعة تفرقة خاصة بين الثمرة والغلة في باب  
الوصية ، فإذا أوصى بثمرة بنسبته انصرف إلى

(١) مفاتيح اللغة ، ولسان العرب ، والمصباح .

الموجود خاصة ، وإذا أوصى بقلته شمل الموجود وما هو بمرض الوجود .<sup>(١)</sup>

صفته ( الحكم التكليفي ) :

٤ - الأصل استحباب استثمار الأموال القابلة لذلك ، لما فيه من وجوه النفع .<sup>(٢)</sup>

أركان الاستثمار :

كل استثمار لا يخلو من ركنين اثنين : المستثمر ( بكسر الميم ) ، والمستثمر ( بفتح الميم ) .

أولاً : المستثمر ( بكسر الميم ) :

٥ - الأصل أن يتم استثمار المال من قبل مالكة ، ولكن قد يحدث ما يجعل الغير يقوم بهذا الاستثمار عن المالك ، وهذا على صورتين :

أ - الاستثمار بالإئابة :

والإئابة قد تكون من المالك كالوكالة ، أو من الشارع كالقيم .

ب - الاستثمار بالتعدي :

وقد يقدم على استثمار المال أجنبي بغير إذن صاحب المال ، ويغير إعطاء الشرع هذا الحق له ، وعندئذ يعتبر غاصباً ( ر : غصب )<sup>(٣)</sup>

ثانياً : المال المستثمر :

٦ - لكي يكون الاستثمار حلالاً يشترط في المال المستثمر أن يكون مملوكاً ، ملكاً مشروعاً للمستثمر ( بكسر الميم ) ، أولئك كان المستثمر نائباً عنه نيابة شرعية أو تعاقدية ، فإن لم يكن كذلك لم يحل استثماره ، كالمال المصوب أو المسروق .

وكذلك لا يحل استثمار الوديعة ، لأن يد الوديع يد حفظ .

ملك الثمرة :

٧ - إذا كان الاستثمار مشروعاً ، كانت الثمرة ملكاً للمالك ، أما إذا كان الاستثمار غير مشروع ، كمن غصب أرضاً واستغلها ، فإن الثمرة عند الخنفة يملكها الغاصب ملكاً خبيثاً ، ويؤمر بالتصديق بها . وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى : أن الغلة للمالك ، وفي رواية عن أحمد : أنه يتصدق بها .<sup>(٤)</sup>

طرق الاستثمار :

٨ - يجوز استثمار الأموال بأي طريق مشروع .<sup>(٥)</sup>

(١) ابن عابدين ١٢٠/٥ ، والفرح الصديري ٥٩٥/٣ ، والقلوبي ٣٣/٣ ، والمغني ٢٧٥/٥ .

(٢) ابن عابدين ٤٤/٢ ، ٤٥ ، وجواهر الإكليل ١/١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٢٠/٢ ، وآخاتة القلوبي ٩٤/٣ ، والمغني ٥٢١/٥ ، وتكملة فتح القدير ٣٢/٨ ، ٤٥ .

(٣) أساس البلاغة ، والمغرب ، والمصباح المنير ، مادة ( ظل ) ، وحاشية القلوبي ١٧١/٣ ، والنداء بشرح فتح القدير ٤٨٤/٨ ط بولاق ، وحاشية ابن عابدين ٤٤٤/٥ ط بولاق ، والمغرب مادة ( ربح ) .

(٤) القلوبي ٩٥/٤ .

(٥) الحراج لحيى بن آدم ص ٩٥ .

لأن الاستثناء عند الحنفية لا إخراج به، إذ لم يدخل المستثنى في المستثنى منه أصلاً حتى يكون غرضاً. فالاستثناء لمنعه من الدخول،<sup>(١)</sup> والفقهاء يستعملون الاستثناء أيضاً بمعنى قول: «إن شاء الله» في كلام إنشائي أو خبري.<sup>(٢)</sup>

وهذا النوع ليس استثناء حقيقياً بل هو من متعارف الناس. فإن كان بالأو ونحوها فهو استثناء حقيقي، أو «استثناء وضعي»،<sup>(٣)</sup> كأن يقول: لا أفعل كذا إلا أن يشاء الله، أو: لأفعلن كذا إلا أن يشاء الله، ومن العرفي قول الناس: إن يسر الله، أو إن أعان الله، أو ما شاء الله.

ولنسمي هذا التعليق - ولو كان بغير إلا - استثناء لشبهه بالاستثناء المتصل في صرفه الكلام السابق له عن ظاهره.<sup>(٤)</sup>

والاستثناء المعنوي هو: الإخراج من الجملة بغير أداة استثناء، كقول المقر: «له الدار، وهذا البيت منها لي». وإنما أعطوه حكم الاستثناء لأنه في قوة قوله: «له جميع الدار إلا هذا البيت».<sup>(٥)</sup> والاستثناء الحكمي يقصد به أن يرد التصرف مثلاً على عين فيها حق للغير، كبيع الدار المؤجرة، فإن الإجارة لا تنقطع بذلك، والبيع صحيح، فكان البيع ورد على العين باستثناء منفعتها مدة الإجارة.

وهذا الإطلاق قليل في متعارف الفقهاء والأصوليين، وقد ورد في الأشباه والنظائر للسيوطي

## استثناء

التعريف:

١ - الاستثناء لغة: مصدر استثنى، تقول: استثنيت الشيء من الشيء إذا أخرجته، ويقال: حلف فلان يميناً ليس فيها ثنياً، ولا مثنوية، ولا استثناء، كله واحد.<sup>(١)</sup>

وذكر الشهاب الخفاجي أن الاستثناء في اللغة والاستعمال يطلق على: التقييد بالشرط،<sup>(٢)</sup> ومنه قوله تعالى (وَلَا يَسْتَنُونَ)<sup>(٣)</sup> أي لا يقولون: «إن شاء الله».

والاستثناء في اصطلاح الفقهاء والأصوليين إما أن يكون لفظياً أو معنوياً أو حكماً، فالاستثناء اللفظي هو: الإخراج من متعدد بإلا، أو إحدى أخواتها،<sup>(٤)</sup> ويلحق به في الحكم الإخراج بأستثنى وأخرج ونحوهما على لفظ المضارع، وعرفه السبكي بأنه: الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها من متكلم واحد.<sup>(٥)</sup>

وعرفه صدر الشريعة الحنفي بأنه: المنع من دخول بعض ما تناوله صدر الكلام في حكمه بإلا أو إحدى أخواتها، فعرفه بالمنع، ولم يعرفه بالإخراج،

(١) لسان العرب - ثنى

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥٠٩

(٣) سورة القلم / ١٨

(٤) روضة الناظر ص ١٣٢ ط السلفية ١٣٨٥ هـ

(٥) جمع الجوامع وحاشية الباني ٩/ ٢

(١) التوضيح ومعه التلويح على التوضيح ٢٠/ ٢ صبح

(٢) للمفني ٣٥١/ ٧

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥١٤

(٤) للمفني ١٥٥/ ٥ ط الرياض

(٥) حاشية للمسوقي على الفرح الكبير ٣/ ٤١١



رفع لما دخل تحت اللفظ ، والاستثناء يدخل على الكلام فيمنع أن يدخل تحت اللفظ مكان يدخل لولاء ، فالنسخ قطع ورفع ، والاستثناء منع أو إخراج ، وأن الاستثناء متصل ، والنسخ لا بد أن يكون منفصلا .<sup>(١)</sup>

ج - الشرط :

٤ - يشبه الاستثناء بالإلا وأحوالها الشرط ( التعليق ) ، لاشتراكهما في منع الكلام من إثبات موجب ، ويفترقان في أن الشرط يمنع الكل ، والاستثناء يمنع البعض .

ويشابه الاستثناء بالمشيئة الشرط ، لاشتراكهما في منع الكل وذكر أداة التعليق ، ولكنه ليس على طريقه ، لأنه منع لا إلى غاية ، والشرط منع إلى غاية تحقيقه ، كما في قولك : أكرم بني عميم إن دخلوا داري . ومن هذه الحية لا يدخل الاستثناء بالمشيئة في بحث التعليق والشرط . ولا يورده الفقهاء في مباحث تعليق الطلاق ، وإنها في باب الاستثناء ، لمشاركتها له في الاسم .<sup>(٢)</sup>

٥ - القاعدة الأصلية في الاستثناء :

الاستثناء من النفي إثبات ، والاستثناء من الإثبات نفي ، فنحو : ما قام أحد إلا زيدا ، يدل على إثبات القيام لزيد ، ونحو : قام القوم إلا زيدا ، يدل على نفي القيام عنه .

وفي هذا خلاف أبي حنيفة ومالك . فاما أبو حنيفة فقد قيل : خلافه في المسألتين . وقيل : بل في الثانية فقط ، فقد قال : إن

والقواعد لابن رجب ،<sup>(١)</sup> إلا أن هذا النوع لا يدخل في مفهوم الاستثناء المصطلح عليه ، ولذا فلا تنطبق عليه أحكام الاستثناء فيما يلي من هذا البحث .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التخصيص :

٢ - التخصيص : قصر العام على بعض أفراد ،<sup>(٢)</sup> فهو يبين كون اللفظ قاصرا عن البعض .

وقال الغزالي : إن الاستثناء يفارق التخصيص في أن الاستثناء يشترط اتصاله ، وأنه يتطرق إلى الظاهر والنص<sup>(٣)</sup> جميعا ، إذ يجوز أن يقول : له علي عشرة إلا ثلاثة ، كما يقول : اقتلوا المشركين إلا زيدا ، والتخصيص لا يتطرق إلى النص أصلا ، ومن الفرق بينهما أيضا أن الاستثناء لا بد أن يكون بقول ، ويكون التخصيص بقول أو قرينة أو فعل أو دليل عقلي .<sup>(٤)</sup>

هذا وإن الفرق الأول الذي ذكره الغزالي من اشتراط الاتصال في الاستثناء ، وعدم اشتراطه في التخصيص ، لا يجري عند الحنفية ، لقولهم بوجود اتصال المخصصات أيضا .

ب - النسخ :

٣ - النسخ : رفع الشارع حكما من أحكامه بدليل لاحق ، والفرق بينه وبين الاستثناء : أن النسخ

(١) القواعد لابن رجب ص ٤١ ، والأقضية والنظائر للمسويطي ص ٢٨٨

(٢) شرح جمع الجوامع ٣/٢

(٣) المصنف ١٦٤/٢

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ١٨٣/١

(١) المصنف ١٦٤/٢ ، وروضة الناظر ص ١٣٢

(٢) ابن عابدين ٥٠٩/٢ ، وشرح فتح القدير ١٤٣/٣ بولاق

## أنواع الاستثناء :

٦ - الاستثناء إما متصل وإما منفصل .

فالاستثناء المتصل : ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى منه . نحو جاء القوم إلا زيدا .

والاستثناء المنقطع : (ويسمى المنفصل أيضا) ما لم يكن فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، مثل قوله تعالى : « مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ »<sup>(١)</sup> فإن اتباع الظن ليس علما .<sup>(٢)</sup>

ويتبين من هذا أن الاستثناء المنقطع لا إخراج به ، ولا يكون من المخصصات ، لأن المستثنى لم يدخل أصلا . وهذا ولا يلد للاستثناء المنقطع من المخالفة بين المستثنى والمستثنى منه بوجه من الوجوه ، فيما يتوهم فيه الموافقة . والفائدة فيه دفع هذا التوهم ، وهو في ذلك شبيه بـ ( لكن ) ، فإنه للاستدراك ، أي دفع التوهم من السابق . وأشهر صور المخالفة : أن ينفي عن المستثنى الحكم الذي ثبت للمستثنى منه ، نحو : جاءني المدرسون إلا طالبا ، فقد نفينا المجيء عن الطالب بعدما أثبتناه للمدرسين .

ولما كان الاستثناء المنقطع لا إخراج به ، فإنه لا يكون استثناء حقيقة ، بل هو مجاز .<sup>(٣)</sup>

قال المحلي : هذا هو الأصح ، بدليل أنه يتبادر إلى الذهن المتصل دون المنقطع . وعلى هذا جاء حد الاستثناء فيما سبق ، فقد عرف بها لا يشمل

المستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه غير محكوم عليه ، فزيد في المثال المتقدم غير محكوم بقيامه ولا بعلمه .

وحاصل الخلاف في نحو : قام القوم إلا زيدا ، أن الجمهور يقولون : إن زيدا بالاستثناء دخل في عدم القياس . وعند الحنفية انتقل إلى عدم الحكم . وعند الفريقين هو مخرج من الكلام الأول .<sup>(٤)</sup>

وأما مالك فيوافق الجمهور على أن الاستثناء من النفي إثبات في غير الأيمان ، أما في الأيمان فليس الاستثناء إثباتا .

فمن حلف : لا يلبس اليوم ثوبا إلا الكتان ، يحنث عند الجمهور إذا قعد ذلك اليوم عاريا فلم يلبس شيئا ، لأنه لما كان النفي إثباتا فقد حلف أن يلبس الكتان ، فإذا لم يلبسه وقعد عاريا حنث .

أما عند مالك فلا يحنث ، وهو أحد الوجهين عند الشافعية ، وجه القرافي ذلك بأن ( إلا ) في هذا المثال ونحوها صفة ، فهي بمعنى غير ، فيكون قد حلف على ألا يلبس ثيابا مغايرة للكتان .

وجهه أيضا بأن معنى الكلام : أن جميع الثياب مخلوف عليها غير الكتان .<sup>(٥)</sup>

(١) سورة النساء / ١٥٧

(٢) في كشف اصطلاحات الفنون أنه : ليس جميع أدوات الاستثناء تصاح في الاستثناء المنقطع ، وإنما ذلك في «إلا» ، وهو في ويبدأ أن خاصة .

(٣) كشف اصطلاحات الفنون ١ / ١٨٤ ، وشرح مسك التوثيق ٣١٦ / ١ وانظر مصطلح (أيمان)

(١) شرح جمع الجوامع وحاشية البهائي ١٥ / ٢ ، ١٦ ، وشرح مسك التوثيق ٣٢٦ / ١ وما بعدها .

(٢) شرح جمع الجوامع وحاشية البهائي ١٥ / ٢ ، ١٦ ، والأشباه للسيوطي ص ٢٨٨

حذف ، تقديره إلا أن تقول : إلا أن يشاء الله .  
أو : إلا أن تقول : إن شاء الله .

وقال : والآية ليست في الأيمان ، وإنما هي في  
سنة الاستثناء في غير اليمين ، <sup>(١)</sup> وأوضح كذلك أن  
آخر الآية ، وهو قوله تعالى : ( وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا  
نَسِيتَ ) . <sup>(٢)</sup> يدل - على أحد الأقوال في تفسيرها  
- أنه إذا نسي الاستثناء بالمشيئة يقوله بعد ذلك إذا  
تذكره .

فمن الحسن أنه قال : مادام في مجلس الذكر ،  
وعن ابن عباس ومجاهد : ولو بعد سنة ، وعن ابن  
عباس : ستين . فيحمل على تدارك التبرك  
بالاستثناء .

فأما الاستثناء المفيد حكماً - يعني في اليمين  
ونحوها - فلا يصح إلا متصلاً . هذا ، وإن  
الاستثناء بالمشيئة ونحوها يدخل في كلام الناس في  
الأخبار ، والأيمان ، والنذور ، والطلاق ، والعقاق ،  
والوعد ، والعقد ، وغير ذلك . ثم يكون له أثره في  
حل اليمين ونحوها .

استثناء عديد بينهما حرف الشك :

٩ - إذا قال : له على ألف درهم إلا مائة درهم أو  
خمس مائة درهم ، فقد اختلف في الحاصل على قولين :  
الأول : وهو الأصح عند الحنفية : يلزمه تسعة ،  
ووجهه أنه لما كان الاستثناء تكميلاً بالباقي بعد الدنيا  
شككتنا في التكلم به ، والأصل عدم شغل اللعم ،  
فثبت الأقل .

والثاني : وهو ظاهر مذهب الشافعي ، ورواية عند  
الحنفية : أن الاستثناء «خروج بعد دخول» .

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٢٨٥

(٢) سورة الكهف / ٣٣

المنقطع <sup>(١)</sup> وفي المسألة أقوال أخرى موطن تفصيلها  
كتب الأصول :

صيغة الاستثناء :

أ - ألفاظ الاستثناء :

٧ - يذكر اللغويون والأصوليون للاستثناء  
الحقيقي الألفاظ التالية : إلا ، وغير ، ومسى ،  
ونحلاً ، وعدا ، وحاشا ، ويبد ، وليس ، ولا  
يكون . <sup>(٢)</sup>

ب - الاستثناء بالمشيئة ونحوها :

٨ - شرع الله تبارك وتعالى هذا النوع من  
الاستثناء ، فقد قال لنبيه ﷺ : ( وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ  
إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ) . <sup>(٣)</sup>

قال القرطبي : عاتب الله تعالى نبيه عليه  
الصلاة والسلام على قوله للكفار حين سألوه عن  
الروح ، والفتية ، وفي القرنين : ( اتوني غدا ) <sup>(٤)</sup>  
ولم يستثن في ذلك . فاحتبس الوحي عنه خمسة  
عشريوما ، حتى شق ذلك عليه ، وأرجف الكفار  
به ، فنزلت عليه سورة الكهف ، وأمر في هذه الآية  
منها : ألا يقول في أمر من الأمور : إني أفعل غدا  
كذا وكذا إلا أن يعلق ذلك بمشيئة الله عز وجل ،  
حتى لا يكون محققاً لحكم الخبر ، فإنه إذا قال :  
لأفعلن ذلك ولم يفعل كان كاذباً ، وإذا قال لأفعلن  
ذلك إن شاء الله خرج عن أن يكون محققاً للمخبر  
عنه .

قال القرطبي : وقال ابن عطية : في الكلام

(١) شرح جمع الجوامع وحاشية البهائي ١٢ / ٢

(٢) روضة الناظر ص ١٣٢

(٣) سورة الكهف / ٢٣

(٤) حديث السؤال عن ذي القرنين لمرجه ابن المنذر في تفسيره من  
مجاهد مرسلاً (القر المنذر ٤ / ٢١٧ ط الميمنية)

حكم الأولى، لأن الظاهر لا يعارضه المشكوك. بخلاف الأخيرة، فإن حكمها غير ظاهر، لأن الرفع ظاهر فيها فيما لا صارف له، فيتعلق بها. واحتجوا ثانياً بأن الاتصال من شرط الاستثناء، والاتصال ثابت في الجملة الأخيرة، أما فيما قبلها فإنها متصلة بالعطف، إلا أن الاتصال بالعطف فقط ضعيف، فلا يعتبر إلا بدليل آخر موجب لاعتبار هذا الاتصال.

والشافية ومن معهم احتجوا بالقياس على الشرط، فإنه إذا تعقب جملاً رجع إليها اتفاقاً. واحتجوا أيضاً بأن العطف يجعل المتعدد كالمفرد، فالمتعلق بالواحد هو المتعلق بالكل. وبأن الغرض من الاستثناء قد يتعلق بالكل، فإما أن يكرر الاستثناء بعد كل جملة، وإما أن يؤتى به بعد واحدة فقط، أو يؤتى به بعد الجميع. فالتكرار مستهجن، فبطل الأول. وفي الثاني ترجيح من غير مرجح، فبقي الوجه الثالث، فيلزم الظهور فيه.

١١ - وما اختلف فيه بناء على هذه القاعدة قول الله تبارك وتعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ، فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا...<sup>(١)</sup>) قال الحنفية: الذين تابوا من الفاذين لا تقبل شهادتهم، والاستثناء عائد على الحكم بفسقهم. وقال الشافعية ومن وافقهم: تقبل شهادتهم، لأن الاستثناء يعود على الجمل الثلاث.

يلزمه تسعمائة وخمسون، فإنه لما دخل الألف صار الشك في المخرج، فيخرج الأقل.<sup>(٢)</sup> وتفصيل ذلك في الإقرار، والملحق الأصولي.

الاستثناء بعد جمل متعاطفة:

١٠ - إذا ورد الاستثناء بالإنشاء ونحوها بعد جمل متعاطفة بالوواف عند الحنفية والفخر الرازي من الشافعية: الظاهر أنه يتعلق بالجملة الأخيرة فقط. وعند جمهور الشافعية ومن وافقهم: الظاهر أنه يعود إلى الكل.

وقال الباقلاني بالتوقف في عوده إلى ما عدا الأخير.

وقال الغزالي بالتوقف مطلقاً.

وقال أبو الحسن المعتزلي: إن ظهر الإضراب عن الأولى، كما لو اختلفت بالإنشائية والخبرية، أو الأمرية والنبئية، أو لم يكن اشتراك في الغرض المسوق له الكلام، فإنه يعود للأخيرة فقط، وإلا فلجميع.

والنزاع كما ترى في الظهور. ولا تنأى دعوى النصوصية في واحد من الاحتمالات المذكورة. ولم ينزع أحد أيضاً في إمكان عود الاستثناء إلى الأخيرة وحدها، وإمكان عوده إلى الكل، فقد ثبت ذلك في اللغة، هذا إذا كان العطف بالوواف، أما إذا كان العطف بالفاء أو ثم فاختلاف قائم أيضاً، لكن ذهب بعض الشافعية - كإمام الحرمين والأملدي - إلى أنه يعود حينئذ إلى الأخير.

واحتج الحنفية بأن حكم الجملة الأولى ظاهر في الثبوت عموماً، ورفعه عن البعض بالاستثناء مشكوك فيه لجواز كونه للأخيرة فقط، فلا يرفع

(١) مسلم القبول والرحمة ١/ ٣٣٧ - ٣٣٨، وشرح جمع الجوامع ١٧/ ٢ - ١٩، وروضة الناظر ص ١٣٥، والآية من سورة التور.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/ ٤٥٩

وحكمها أن تعود كلها إلى المستثنى منه المذكور قبلها . فيلزمه في المثال المذكور واحد فقط .

الثاني : الاستثناءات المتوالية بدون عاطف إن لم يكن أحدها مستغرقا لما قبله ، فإن كلا منها يعود إلى ما قبله . فلو قال : له علي عشرة إلا سبعة ، إلا خمسة ، إلا درهين ، صح ، وكان مقرا بستة ، فإن خمسة إلا درهين عبارة عن ثلاثة استثناءها من سبعة بقي أربعة ، استثناءها من عشرة بقي ستة .<sup>(١)</sup> وإن كان أحد الاستثناءات مستغرقا لما قبله فإنها لا تبطل ، بل تعود جميعها إلى المستثنى منه ، وفي ذلك تفصيل واختلاف .<sup>(٢)</sup>

#### شروط الاستثناء

١٥ - شروط الاستثناء عامة ، ماعدا شرط الاستغراق ، فإنه لا يأتي في الاستثناء بالمشيئة ، وقد صرح بذلك الرملي ،<sup>(٣)</sup> وسيأتي أيضا أن شرط القصد مختلف فيه في الاستثناء بالمشيئة .

#### الشرط الأول :

١٦ - يشترط في الاستثناء أن يكون متصلا بالمستثنى منه ، ألا يكون مفصولا بها بعد في العادة فاصلا . فلو كان مفصولا بتنفس أو سعال أو نحوه لم يمنع الاتصال ، وكذلك إن حال بين المستثنى والمستثنى منه كلام غير أجنبي ، ومنه النداء ، لأنه للنبية والتأكيد . أما إن سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ، أو فصل بكلام أجنبي ، أو عدل إلى شيء آخر استقر حكم المستثنى فلم يرتفع ، بخلاف مالا يمكن ، كما لو أخذ أخذ بقمه فقمه

أما الجلد فاتفق على عدم سقوطه بالتوبة لأجل الدليل المانع من تعلق الاستثناء بقوله تعالى : (فاجلدوهم ثمانين جلدة)<sup>(١)</sup> والمانع هو كون الجلد حقا للآدمي ، وحق الآدمي لا يسقط بالتوبة .

#### الاستثناء بعد المفردات المتعاطفة :

١٢ - إن كان الاستثناء بعد مفردات متعاطفة فالخلاف فيه كالخلاف في الجمل ، ولكن صرح الشافعية بأنه أولى بعوده للكل من الوارد بعد الجمل المتعاطفة ، وذلك لعدم استقلال المفردات . نحو : تصدق على الفقراء والمساكين وابن السبيل إلا الفسقة منهم .

#### الاستثناء العرفي بعد المتعاطفات :

١٣ - أما الاستثناء العرفي بأن شاء الله ونحوها ، فإنه إذا تعقب جملا نحو : والله لا أكل ولا أشرب إن شاء الله ، فيتعلق بالجميع اتفاقا . ووجه أنه شرط وليس من حقيقة الاستثناء ، والشرط مقدم تقديرا ، لأن له صدر الكلام باتفاق النحاة ، فيصح تعلقه بالأول ، لأنه مقارن له تقديرا . بخلاف الاستثناء فإنه مؤخر لفظا أو تقديرا<sup>(٢)</sup>

#### الاستثناء بعد الاستثناء :

١٤ - هذا النوع من الاستثناء ينقسم قسمين : الأول : الاستثناءات المتعددة المتعاطفة نحو : له علي عشرة إلا أربعة ، وإلا ثلاثة ، وإلا اثنين .

(١) سورة النور / ٤

(٢) مسلم التبروت وشرح ١/ ٣٣٢ - ٣٣٨ ، وشرح جمع الجوامع ١٩ / ٢ ، وروضة الناظر ص ١٣٥ ، والتمهيد للأسنوي

٣٩٣ - ٣٩٢

(١) شرح المحلى على جمع الجوامع ١٧ / ٢ ، والمغني ١٤٧ / ٥

(٢) التمهيد ص ٣٩١

(٣) نهاية المحتاج ٦ / ٥٥٥

فكانه كرر القول ، فلا يتعلق بالكلام المذكور  
أولاً<sup>(١)</sup>

وحجة الجمهور القائلين بوجوب الاتصال ، أن  
القول بجواز الاستثناء غير المتصل يستلزم ألا يجوز  
بصدق أو كذب في شيء من الأخبار لاحتلال  
الاستثناء ، وكذلك لا يثبت عقد من العقود ،  
ولإجماع أئمة اللغة على وجوب الاتصال . فلو  
قال : له عشرة ، ثم زاد بعد شهر : إلا ثلاثة يعد  
لفوا .

ولعل ما روي عن ابن عباس ، ومن قال شبه  
قوله ، إنما قصد به أن من نسي أن يقول : « إن شاء  
الله » بقولاً متى تذكر ذلك ، ولو بعد مدة طويلة ،  
امتناعاً للآية ، وليس في الاستثناء الموجب رفع  
حكم المستثنى<sup>(٢)</sup> كما تقدم .

#### الشرط الثاني :

١٧ - ويشترط في الاستثناء ألا يكون المستثنى  
مستغرقاً للمستثنى منه ، فإن الاستثناء المستغرق  
للمستثنى منه باطل اتفاقاً ، إلا عند من شد .  
وادعى البعض الإجماع عليه . فلو قال : « له  
عليّ عشرة إلا عشرة » لفا قوله « إلا عشرة » ولزمه  
عشرة كاملة . وعن شد ابن طلحة المالكي في  
المدخل ، نقل عنه القرافي أنه قال فيمن قال  
لزوجته : « أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً » : لا يقع عليه  
طلاق<sup>(٣)</sup> .

الكلام .<sup>(١)</sup> هذا هو القول المقدم عند الأصوليين  
والفقههاء ، ويشترط لتحقيق الاتصال أن ينوي  
الاستثناء في الكلام السابق ، فلو لم ينو إلا بعد فراغ  
المستثنى منه لم يصح . وعند المالكية : العمدة مجرد  
الاتصال سواء نوى أول الكلام ، أو أثنائه ، أو بعد  
فراغ المستثنى منه .

وقد نقل خلاف هذا عن قوم . فعن ابن عباس  
يجوز الاستثناء إلى شهر ، وقيل أبداً . وعن سعيد  
ابن جبير : إلى أربعة أشهر ، وعن عطاء  
والحسن : يجوز في المجلس ، وأوماً إليه أحد في  
الاستثناء في اليمين<sup>(٢)</sup> ، وعن مجاهد : إلى  
ستين . وقيل : ما لم يأخذ في كلام آخر . وقيل :  
إن نوى الاستثناء في أثناء الكلام جاز التأخير  
بعده . وينسب هذا القول إلى الإمام أحمد .

وقيل : يجوز التأخير في كلام الله تعالى  
خاصة .

وما ورد أن النبي ﷺ لما حرم مكة ، وقال : « لا  
يخلى شوكتها ، ولا يعضد شجرها » ، قال  
العباس : « يا رسول الله إلا الإذخر » ، فإنه لقينهم  
وبيوتهم ، فقال : « إلا الإذخر<sup>(٣)</sup> » فهذا ظاهره أنه  
استثناء منفصل .

فحمل على أنه استثناء من محذوف مقدر .

(١) الأثر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤/٤٥٨ ، وحاشية الدسوقي  
٣٨٨/٢

(٢) روضة الناظر ص ١٣٢

(٣) حديث : « لا يخلى شوكتها ... » أخرجه البخاري ، وضع  
البياري ١٢/٢٠٥ ط السلفية ، والقسين : الحفاد ، وأخطئ  
الشوك : جزء رطباً ، وعضد الشجر : ضربه ليسقط ورقه .

(١) شرح مسلم للثبوت ١/٣٢٠ ، ٣٢١

(٢) تفسير القرطبي ١٠/٣٨٥ ، وشرح جمع الجوامع وحاشية البناي  
١٠/٢ وما بعدها

(٣) جمع الجوامع وشرحه ٢/١٤

الرحموت هذا القول إلى الحنفية، والأكثر من المالكية والشافعية .

وخالف في ذلك الحنابلة، والقاضي أبو بكر الباقلائي من المالكية .<sup>(١)</sup>

قيل : إنهما يمنع الحنابلة استثناء أكثر من النصف، ويميزون استثناء النصف . وقيل ينعون النصف أيضا .

وفي المسألة قول ثالث : أنه يمنع استثناء الأكثر إن كان كل من المستثنى والمستثنى منه عددا صريحا . قيل وهذا قال القاضي (الباقلائي) آخر .

وقد احتج لجواز استثناء الأكثر في غير العدد بقول الله تعالى : (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ)<sup>(٢)</sup> والغاؤون هم الأكثر لقوله تعالى : (وَمَا أَكْثَرُ النَّاسُ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ)<sup>(٣)</sup> واحتج لجوازه أيضا في العدد باتفاق الفقهاء جميعا على لزوم واحد في الإقرار بلفظ : «له علي عشرة إلا تسعة»<sup>(٤)</sup> واحتج الحنابلة بأن أئمة اللغة أنكروا أن يكون استثناء الأكثر جائزا لغة، منهم ابن جني، والزجاج، والفتيحي . قال الزجاج : لم يأت الاستثناء إلا في قليل من الكثير .<sup>(٥)</sup>

#### الشرط الثالث :

١٩ - ويشترط في الاستثناء أن يكون المستثنى عما يدخل تحت المستثنى منه، واختلف العلماء في

(١) في فرائح الرحموت أنه من الشافعية، والصواب أنه مالكي كما في الأعلام للزركلي ٤٦/٧

(٢) سورة الحجر ٤٢

(٣) سورة يوسف ١٠٣

(٤) فرائح الرحموت ١/٣٣٥، ٣٣٦، وجمع الجوامع وشرح المحلى

١٤/٢

(٥) روضة الناظر ص ١٣٣

وعند الحنفية في ذلك تفصيل ، فهم يوافقون على بطلان الاستثناء إن كان بعين لفظ المستثنى منه ، كقوله : عبيدي أحرار إلا عبيدي ، أو يلفظ مساوئله ، كقوله : نسائي طوائق إلا زوجاتي . أما إن كان بغيرهما كقوله : ثلث مالي لزيد إلا ألفا ، والثلث ألف . فيصح الاستثناء ولا يستحق زيد شيئا .

فالشرط عند الحنفية إيهام البقاء لواقعته ، حتى لو طلقها ستا إلا أربعا صح ، ووقع ثتان . وإن كانت الستة لا صحة لها من حيث الحكم ، لأن الطلاق لا يزيد عن ثلاث ، ومع هذا لا يجعل كانه قال : أنت طالق ثلاثا إلا أربعا، فكان اعتبار اللفظ أولى .<sup>(١)</sup>

وجعل صاحب المغني من الحنابلة من الاستثناء المستغرق أن يقول مثلا : «له علي ثلاثة دراهم ودرهمان إلا درهمين» فلا يصح الاستثناء ، ويلزمه جميع ما أقر به ، وهو في مثالثنا خمسة دراهم .<sup>(٢)</sup>

#### استثناء الأكثر والأقل :

١٨ - أكثر العلماء على أنه يجوز استثناء النصف، وما زاد على النصف، ما لم يكن مستغرقا كما تقدم ، نحو : «له علي عشرة إلا ستة»<sup>(٣)</sup> أو : «له علي عشرة إلا خمسة» . ونسب صاحب فواتح

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤/٤٥٨ ، وسلم الثبوت ٣٢٤ ، ٣٢٣/١

(٢) المغني لابن قدامة ٥/١٥٩ ، ١٦٠ نشر مكتبة الرياض الحديثة

(٣) ابن عابدين ٤/٤٥٨

الجن). (١) وقال الله تعالى: (لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهِمْ إِلَّا قِيْلًا سَلَامًا سَلَامًا) (٢)

وحجة المانعين أن الاستثناء صرف اللفظ بحرف الاستثناء عما كان يقتضيه لولاه .

وغير الجنس المذكور ليس بداخل في الكلام ، فإذا ذكره فيها صرف الكلام عن صوته ، ولا ثناء عن وجه استرساله ، فلا يكون استثناء ، وإنما يسمى هذا النوع استثناء مجازا ، وهو ما تقدم بيانه في الاستثناء المنقطع (ف/٦) وإنا هوفي الحقيقة استدراك ، وتكون إلا بمعنى لكن ، فإذا ذكر الاستدراك بعد الإقرار ، كأن قال : له عندي مائة درهم إلا ثوبا لي عليه كان باطلا ، لأنه يكون مقرا بشيء ، مدعيا لشيء سواه ، فيقبل إقراره ، وتبطل دعواه وهي الاستثناء .

وحجة من فرق بين الأسماء وغيرها أن قدر الدنانير من الدراهم معلوم ، ويعبر بأحدهما عن الآخر ، فإذا استثنى أحدهما من الآخر علم أنه أراد التعبير بأحدهما عن الآخر ، فإن قوما يسمون عشرة دراهم دينارا ، وفي بلاد أخرى يسمون ثمانية دراهم دينارا . (٣)

#### الشرط الرابع : التلطف بالاستثناء

٢٠ - ذهب ابن حبيب من المالكية إلى أنه يجوز في الاستثناء تحريك الشفتين إن لم يكن مستحلفا ، فإن كان مستحلفا لم يجوز له إلا الجهر .

(١) سورة الكهف / ٥٠

(٢) سورة الواقعة / ٢٥

(٣) ابن حبيب / ٤ / ٤٥٨ ، والمفني لابن قدامة ١٥٤ / ٥ وما بعدها  
الرياض . وروضة الناظر ص ١٣٧ ، والإحكام للامني ٨٥ / ٢  
وما بعدها ط محمد صبيح .

صححة الاستثناء إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، فجوز له مالك ، والشافعي ، والباقلاني ، وجماعة من المتكلمين . ومثال ذلك قوله : له علي ألف من الدنانير إلا فرسا .

وكذا لو قال : له علي فرس إلا عشرة دنانير ، فيجبر على البيان فإن استغرقت القيمة المقربة بطل الاستثناء . ولزمه الألف بتمامها . (١)

وأما الحنفية ، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف يصبح استحسانا استثناء المقدّر من المقدّر الكلي والوزني ، والمعدود الذي لا تتفاوت أحاده ، كالفلوس والجوز ، من الدراهم والدنانير . وذلك لأنها ثبتت في اللمة فاهتبرت جنسا واحدا ، فكانت كالذهب والفضة . وتطرح قيمة المستثنى عما أقرب به . ويصح عندهما هذا النوع من الاستثناء ولو استغرقت القيمة جميع ما أقرب به ، لاستغراقه بغير المساوي .

والقول الآخر للحنفية أنه لا يصح ، وهو قول محمد وزفر . وهو القياس .

أما في غير المقدرات ، كما لو قال : له علي مائة درهم إلا ثوبا ، فلا يصح عند الحنفية جعلا ، قياسا واستحسانا .

وعند الحنابلة الاستثناء من غير الجنس لا يصح إلا أن يستثنى الدراهم من الدنانير ، أو الدنانير من الدراهم . وفي رواية عندهم لا يصح مطلقا .

وحجة المجيزين أن الاستثناء من غير الجنس ورد في القرآن ، منه قوله تعالى : ( وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ

(١) حاشية الدسوقي ٤١١ / ٣ ط دار الفكر .



بلفظ مسموع<sup>(١)</sup> ويقول الحنفية أيضا : إن الاستثناء بالكتابة صحيح ، حتى لو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا ، أو عكس ، أو أزال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع الطلاق<sup>(٢)</sup> . وجاء في التتارخانية من كتب الحنفية : أن الزوجة إذا سمعت الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسعها أن تمكث من الوطء ويلزمها منازعته .

٢١ - ولو اختلف الزوجان في صدور الاستثناء ، فادعاه الزوج وأتكره الزوجة ، فيقبل قوله . وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة . وهو المذهب . وفي قول عند الحنفية : لا يقبل إلا ببينة ، وعليه الاعتماد والفترى احتياطا لغلبة الفساد ، إذ قد يعلمه ذلك حيلة بعض من لا يخاف الله تعالى ، ولأن دعوى الزوج خلاف الظاهر ، فإنه بدعوى الاستثناء يدهي إبطال الموجب بعد الاعتراف به . فالظاهر خلاف قوله ، وإذا عم الفساد ينهي الرجوع إلى الظاهر . وفي قول ثالث عندهم نقله ابن المهام عن المحيط إن عرف الزوج بالصلاح فالقول قوله تصديقا له ، وإن عرف بالفسق أو جهل حاله فلا ، لغلبة الفساد . وأيده ابن عابدين<sup>(٣)</sup> ولم تطلع على نصوص لغير الحنفية في هذه المسألة .

الشرط الخامس : القصد :

٢٢ - اشترط المالكية ، والشافعية ، والحنابلة لصحة

وقال ابن القاسم : ينفع وإن لم يسمعه المحلوف له<sup>(١)</sup> . واشترط الشافعية للاستثناء أن يتلفظ به بحيث يسمع غيره ، وإلا فالقول قول خصمه في النفي ، وحكم بالوقوع إذا حلف الخصم على نفي الاستثناء .

هذا فيما يتعلق به حق الغير ، أما فيما عداه فيكفي أن يسمع نفسه ، إن اعتدل سمعه ولا عارض ، ويدين فيما بينه وبين الله تعالى<sup>(٢)</sup> .

ولم يظهر للحنابلة تعرض لصفة المتعلق المتبصرة في الاستثناء ، غير أنهم فرقوا في نية الاستثناء بالقلب بين أن يكون المستثنى منه المنطوق به عاما ، كقوله : نسائي طالق ، واستثنى بقلبه واحدة ، فيكون له استثناءه ديانة لا قضاء ، لأن قوله « نسائي » اسم عام يجوز التعبير به عن بعض ما وضع له ، وبين أن يكون نصا فيما يتناوله لا يحتمل غيره كالعدد ، فلا يرتفع بالنية ما ثبت باللفظ ، كقوله : نسائي الأربع أو الثلاث طالق ، فلا يقبل استثناءه ظاهرا ، وقيل لا يقبل ولا باطنا<sup>(٣)</sup> .

وعند الحنفية الصحيح أنه إذا تكلم بالطلاق واستثنى فلا بد أن يكون استثناءه مسموعا ، والمراد ما شأنه أن يسمع ، بحيث لو قرب شخص أذنه إلى فمه يسمع استثناءه ، ولو حال دون سماع المنشئ للكلام صمم أو كثرة أصوات . وفي قول الكرخي من الحنفية ليس من شرط صحة الاستثناء أن يكون

(١) حاشية ابن عابدين ١٠/٢ ، ٥١٤ .

(٢) حاشية ابن عابدين ١٠/٢ .

(٣) ابن عابدين ١١/٢ .

(١) المواق بهامش الخطاب ٢٦٨/٣ .

(٢) نهاية المحتاج ٤٥٦/٦ ، وحواشي تحفة المحتاج للشرعاني ٦٢/٧ .

(٣) كشف القناع ٣٧٢/٥ ، والمغني ١٥٨/٧ ط ٣ .

وهو قول (خلف) .<sup>(١)</sup>

جهالة المستثنى بالإلا وأخواتها :

٢٣ - الاستثناء من حيث الجهالة نوعان :

الأول : ما سوى العقود، كالإقرار، فيجوز أن يستثنى المتكلم شيئا مجهولا كأن يقول المقر: له عندي ألف دينار إلا شيئا، أو: إلا قليلا، أو: إلا بعضها، أو يقر له بدار ويستثنى غرفة منها دون أن يعينها.

وكما يجري في الإقرار يجري في غيره من النذر واليمين والطلاق وغيرها . ويطلب المتكلم ببيان ما أبهمه ، ويلزمه ذلك إن تعلق به حق الغير ، وفي حكم ذلك في الأبواب المختلفة تنظر المصطلحات الخاصة بتلك الأبواب .

النوع الثاني : العقود ، والاستثناء المبهم في العقود باطل ومفسد للعقد .<sup>(٢)</sup> وفي الحديث « نهي النبي ﷺ عن الثنيا إلا أن تعلم » .<sup>(٣)</sup>

وعلة ذلك أن المعتقد عليه يشترط أن يكون معلوما ، فلو كان ما استثنى غير معلوم عاد المستثنى منه غير معلوم ، كمن باع ثوبا إلا شيئا منه .

٢٤ - وقد وضع الحنفية قاعدة لما يجوز استثناءه في العقود بأن « ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده صح »

الاستثناء في اليمين والطلاق المقصد، سواء أكان الاستثناء حقيقيا ، بالإلا أو إحدى أخواتها ، أم عرفيا، بأن شاء الله ونحوه . فلا يفيد الاستثناء الحالف إلا أن يقصد معنى الاستثناء أي : حل اليمينين ، لا إن قصد مجرد التبرك ، أو لم يقصد شيئا . وكذا لا بد أن يقصد التلغظ به ، فلو جرى الاستثناء على لسانه سهوا لم ينفعه .

وقد اتفقوا أيضا على صحة هذا المقصد إن تحقق في أول النطق بالكلام المشتتمل على الاستثناء، أو في أثناءه وقبل الفراغ منه . أما إن وجدت النية بعد الفراغ منه فهي صحيحة عند الحنابلة بشرط الاتصال . أما المالكية والشافعية فلكل منهما قولان : الأول وهو المقدم عند المالكية ، ومقابل الأصح عند الشافعية : أن النية صحيحة وينحل بها اليمين أو الطلاق بشرط الاتصال كما تقدم ، والقول الثاني ، وهو غير المقدم عند المالكية وهو الأصح عند الشافعية : أن المقصد بعد الفراغ لا يصح ، فتعقد اليمين ، ويقع الطلاق .<sup>(٤)</sup>

أما الحنفية فقد صرحوا بعدم اشتراط المقصد في الاستثناء بالحنثية ، فيكون عدم اشتراطه في الاستثناء بالإلا وأخواتها من باب أولى .<sup>(٥)</sup>

وهذا ما قاله (أسد) من الحنفية، وهو ظاهر المذهب ، لأن الطلاق مع الاستثناء ليس طلاقا . وكذا إذا قال : « إن شاء الله » من لا يعرف معناها . والقول الآخر عندهم أنه يقتصر إلى نية ،

(١) فتح القدير ١٤٣/٣ ، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ٥١٠/٢

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٧٩ ط مصطفى الحلبي .

(٣) الحديث أخرجه النسائي ٧/٢٩٦ ط المكتبة التجارية ، والترمذي

٣/٨٥ ط الحلبي وإسناده صحيح .

(٤) نهاية المحتاج ٦/٤٥٥ ، والمغني ٨/٧١٧ ، وحاشية السيوطي

٢/١٢٩ ، ٣٨٨ ، ١٣٠

(٥) فتح القدير ١٤٣/٣ ، وحاشية ابن عابدين ٥١٠/٢

حكمه هذا حيثما تمت شروطه المعتبرة التي تقدم ذكرها فثبتت في العقود والوعود والنذور والأيمان والطلاق ، وسائر التصرفات القولية ، فلو استثنى من المبيع جزءا معلوما من العين ، أو منفعة معلومة لمدة معلومة جاز ، وإلا أنه قد يعرض لبعض الاستثناءات البطلان لمانع <sup>(١)</sup>.

ما يثبت فيه حكم الاستثناء بالمشيئة :

٢٦ - الاستثناء بالمشيئة إذا تمت شروطه يستتبع أثره وهو : إبطال حكم ما قبله . وهذا الإبطال إما بمعنى الحبل بعد الانعقاد ، وإما بمعنى منع الانعقاد ، فإذا بدأ للحالف مثلاً أن يستثنى بعد تمام يمينه تنحل يمينه باستثناءه عند من أجازة الاستثناء بعد تمام اليمين . والذي ينويه الحالف قبل الفراغ من يمينه ثم يأتي به يمنع انعقاد يمينه <sup>(٢)</sup>.

٢٧ - أما ما يبطله الاستثناء فقد اتفق الفقهاء على أنه يبطل اليمين <sup>(٣)</sup> لما ورد من الأحاديث التي تقدم ذكرها . وأما ما عدا ذلك فقد اختلفوا فيه على اتجاهين :

الاتجاه الأول : أن الاستثناء بالمشيئة يمنع انعقاد ما اقترن به من التصرفات القولية . وهذا مذهب الحنفية والشافعية . غير أن الحنفية نصوا على أن حكم الاستثناء يثبت في صيغ الإخبار ، وإن كان

استثناء من العقد ، فبيع قميص من صبرة جائز ، فكذا استثناءه <sup>(١)</sup>.

واشترط المالكية كذلك معلومية المستثنى ، فلو استثنى جزءاً شائعاً فله استثناء ما شاء ، أما إن استثنى قدراً معلوماً بالكيل من صبرة باعها جزافاً ، أو أوطالاً من لحم شاة ، لم يميز أن يستثنى أكثر من قدر الثلث ، ويجوز عندهم استثناء جلد وساقط من رأس وأكراع ، في السفر فقط ، وإنما جاز استثناءهما في السفر فقط لحفة ثمنها فيه دون الحضر <sup>(٢)</sup>.

واختلابة في اشتراط كون المستثنى معلوماً يوافقون الحنفية ، ويقولون بالقاعدة التي قرروها في هذه المسألة ، وإن كانوا يخالفونهم في بعض آحاد المسائل ، لمخالفتهم في تحقق مناط الحكم فيها ، فهم مثلاً يميزون استثناء الرأس والأطراف من الشاة المبيعة ، لأنهم اعتبروها معلومة .

واحتجوا بأن النبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة ومعه أبو بكر وعامر بن فهيرة ، مروا براعي غنم ، فذهب أبو بكر وعامر ، فاشتريا منه شاة وشروطاً له سلبها <sup>(٣)</sup>.

ما يثبت فيه حكم الاستثناء الحقيقي :

٢٥ - حكم الاستثناء الحقيقي عند الجمهور التخصيص ، وعند الحنفية القصر ، لأنهم يشترطون في المخصص أن يكون مستقلاً . ويثبت

(١) القواعد لابن رجب ص ٤١ ، ونيل المآرب ١/١٠١ ، ١٠٢ و ٤/٢ ط بولاق ، وجمع الجوامع ١٠/٢ ، وسلم الثبوت ٣١٦/١

(٢) انظر بحث الأيمان ف ٢٥٠ ، ٤٢٠ ، من الطبعة التمهيدية للموسوعة .

(٣) تفسير القرطبي ٦/٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(١) ابن عابدين ٤/٤٠ ، ٤١

(٢) حاشية النسوي ١٨/٣

(٣) المعاني ٤/١٠٠ - ١٠٣ ط الثالثة وسلب الذبيحة : إلهاباً وكرامها وما يبطئها - لسان العرب .

بعثك أو هبتك كذا إن شاء الله ، فثبت حكم البيع والهيبة .  
وهذا هو القول المقدم عندهم .

أما الطلاق والعناق ففي رواية : توقف أحمد عن القول فيها . وفي رواية أخرى : قطع أنه لا ينفعه الاستثناء فيها ، وقال : من حلف فقال : إن شاء الله لم يحنث ، وليس له استثناء في الطلاق والعناق لأنها ليسا من الأيمان . ونقله صاحب المغني أيضا عن الحسن وقتادة ، وقال : إن الحديث إنما تناول الأيمان ، وليس هذا بيمينته ، إنما هو تعليق على شرط<sup>(١)</sup>

٢٨ - وذكر متأخرو الحنابلة في الاستثناء في الطلاق والعناق وغيرهما قولنا ثالثا ، قال ابن تيمية ، ونقله رواية عن أحمد - وهو أن إيقاع الطلاق والعناق لا يدخل فيها يطله الاستثناء ، أما الحلف بالطلاق والعناق فيدخل - قال : ومن أصحابه من قال : إن كان الحلف بصيغة القسم ( كما لو قال : علي الطلاق لأفعلن كذا ) دخل في حديث الاستثناء ، ونفعته المشيئة رواية واحدة .

وإن كان بصيغة الجزاء كما لو قال لزوجته : إن فعلت كذا فأنت طالق ففيه روايتان . قال ابن تيمية : وهذا القول هو الصواب المأثور عن أصحاب رسول الله ﷺ ومجتهدين كسعيد والحسن ، لم يجعلوا في الطلاق استثناء ، ولم يجعلوه من الأيمان . ثم نقل عن الصحابة ومجتهدين التابعين أنهم جعلوا الحلف بالصدقة والهدي والعناق ونحو ذلك يمينيا مكفرا . وقال أحمد : إنها يكون

إنشاء إيجاب ، لا في الأمر والنهي . فلو قال : أعطوا ثلث مالي لفلان بعد موتي إن شاء الله بطل الاستثناء وصحت الوصية .

وعن الحلواني من الحنفية : أن كل ما يختص باللسان يطله الاستثناء ، كالطلاق والبيع ، بخلاف ما لا يختص به كنية الصوم ، فلا يرفعها الاستثناء فلو قال : نويت صيام غد إن شاء الله ، له أدائه بتلك النية<sup>(٢)</sup>

الاتجاه الثاني : أن الاستثناء بالمشيئة لا يمنع انعقاد أي تصرف ماعدا الأيمان ، وهو مذهب المالكية والحنابلة . وبه قال الأوزاعي والحسن وقتادة ، فعند المالكية - باستثناء ابن الموزان - أن الاستثناء ( بغير شاء الله ) يطل الأيمان ، ولا يطل ما قبله في غير الأيمان ، فلو أقر قائلا : له في ذمتي ألف إن شاء الله ، أو : إن قضى الله ، لزمه ألف ، لأنه لما أقر علمنا أن الله شاء أو قضى<sup>(٣)</sup> .

وسواء عند المالكية أكان الطلاق والعناق منجزا أم كان معلقا . قال ابن عبد البر من المالكية في المشيئة بعد تعليق الطلاق : إنها ورد التوقيف بالاستثناء في اليمين بالله تعالى ، وقول المتقدمين : الأيمان بالطلاق والعناق إنما جاز على التقريب والاتساع ، ولا يمين في الحقيقة إلا بالله ، وهذا طلاق وعناق<sup>(٤)</sup> .

أما الحنابلة فقد نصوا على أن اليمين يطلها الاستثناء . وأما غيرها فلا يؤثر فيه ، كما لو قال :

(١) فتح القدير ١٦٣/٣ ، وحاشية ابن عابدين ٥٠٦/٢ ، وبهية المحتاج ٤٦٠/٦ ، والقلوبي ٣٤٠/٣

(٢) حاشية الدرر على الشرح الكبير ٤٠٢/٣

(٣) المغني لابن قدامة ٧١٩/٨

(٤) المغني ٧١٩/٨

## استحاضة

### التعريف :

١ - الاستحاضة لغة : مصدر استحاضت المرأة فهي مستحاضة . والمستحاضة من يسيل دمها ولا يرقه في غير أيام معلومة ، لا من عرق الحيض بل من عرق يقال له : العاذل .<sup>(١)</sup>

وعرف الحنفية الاستحاضة بأنها : دم عرق انفجر ليس من الرحم .

وعرفها الشافعية بأنها : دم حلة يسيل من عرق من أدنى الرحم يقال له العاذل ، قال الرملي : الاستحاضة دم تراه المرأة غير دم الحيض والنفاس ، سواء اتصل بهما أم لا . وجعل من أمثلتها الدم الذي تراه الصغيرة .<sup>(٢)</sup>

### الألفاظ ذات الصلة :

أ - الحيض :

٢ - الحيض دم ينفضه رحم امرأة بالغة لاداء بها ولا حبل ، ولم تبلغ سن الإياس<sup>(٣)</sup>

(١) طحاوي على مرآتي الفلاح ٧٦

(٢) نهاية المحتاج ٣١٥/١ ، ومرتاني الفلاح بحاشية الطحاوي ٧٩ ، ومغني المحتاج ١٠٨/١ ، وشرح العناية ١٦٣/١ ، وكشاف القناع ١٧٧/١ ، وحاشية رد المحتار على الدر المختار ١٨٨/١ ، وفتح القدير ١٤١/١

(٣) طحاوي على مرآتي الفلاح ٧٥ ، ومن الإياس هو خمس وخمسون سنة على المراجع . وانظر كشاف القناع ١٩٦/١ ، ونهاية المحتاج ٣٠٤/١ ، وبلغة السالك ٢٠٧/١

الاستثناء فيسا فيه كفارة .<sup>(١)</sup> وتقام القول في الاستثناء في الطلاق المعلق ينظر في بحث الأيمان ، وتقام الكلام على تفريع مسائل الاستثناء وتفصيل الكلام فيها في أبواب الفقه المختلفة ، فيرجع في كل مسألة منها إلى بابها في الطلاق والعناق والحبة واليمين والنذر وغير ذلك ، وما يتعلق منه بالمباحث الأصولية يرجع إليه في الملحق الأصولي .

## استحجار

### التعريف :

١ - الاستحجار لغة : الاستنجاة بالحجارة ، مأخوذ من الجمرات والجهار ، وهي الأحجار الصغيرة . واستحجر واستنحج واحد .<sup>(٢)</sup>

صفته ( الحكم التكليفي ) :

٢ - الاستنجاة بالحجر ونحوه وحده ، أو بالماء وحده واجب عند الجمهور على التخيير ، وسنة مؤكدة عند الحنفية ، والجمع بينهما أفضل .

ولكن يتعين الاستنجاة بالماء في المني ، والحيض ، والنفاس ، وفي البول والغائط إذا انتشر انتشارا كثيرا ، واختلف في بول المرأة ،<sup>(٣)</sup> وتفصيل أحكام الاستحجار في مصطلح «استنجاة» .

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٨٣/٣٥ ، وما بعدها . وانظر بحثه جليل القدر في تحليل معنى الاستنجاة ومواقفه في ٣٠٧/٣٥ وما بعدها .

(٢) لسان العرب مادة (جر)

(٣) المنسوقي ١١١/١ ، وابن عابدين ٢٢٦/١ ، والمغني ١٥٩/١ ، ونهاية المحتاج ١٢٩/١

## ب - النفاس :

٣ - النفاس دم يخرج عقب الولادة، وهذا القدر لا خلاف فيه، وزاد المالكية في الأرجح: ومع الولادة، وزاد الحنابلة: مع ولادة وقبلها بيومين أو ثلاثة. (١)  
٤ - وتفسر الاستحاضة عن الحيض والنفاس بأمر منها :

أ - الحيض له وقت ، وذلك حين تبلغ المرأة تسع سنين فصاعداً ، فلا يكون المني فيها دونه حيضاً ، وكذلك ما نراه بعد سن اليأس لا يكون حيضاً عند الأكثر ، أما الاستحاضة فليس لها وقت معلوم .

ب - الحيض دم يعتاد المرأة في أوقات معلومة من كل شهر ، أما الاستحاضة فهي دم شاذ يخرج من فرج المرأة في أوقات غير معتادة .

ج - الحيض دم طبيعي لا علاقة له بأي سبب مرضي ، في حين أن دم الاستحاضة دم ناتج عن فساد أو مرض أو اختلال الأجهزة أو نزف عرق .

د - لون دم الحيض أسود تخين متتن له رائحة كريهة غالباً ، بينما لون دم الاستحاضة أحمر رقيق لا رائحة له .

هـ - دم النفاس لا يكون إلا مع ولادة .

## الاستمرار عند الحنفية :

٥ - الاستحاضة غالباً ما تحصل بالاستمرار ، وهو : زيادة الدم عن أكثر مدة الحيض أو النفاس ، وهذا عند الحنفية إذ لم يعتبر الاستمرار بهذا المعنى غيرهم ، والاستمرار إما أن يكون في المعتادة أو في المبتدأة .

## الاستمرار في المعتادة :

٦ - إذا استمر دم المعتادة وجاوز أكثر الحيض فطهرها وحيضها ما اعتادت ، وترد إلى عاداتها في الحيض والطهر في جميع الأحكام ، بشرط أن يكون طهرها المعتاد أقل من ستة أشهر ، أما إذا كان طهرها أكثر من ستة أشهر فلا ترد إلى عاداتها في الطهر ، وقد بين ابن عابدين سبب ذلك فقال : لأن الطهرين الدمين أقل من أدنى مدة الحمل عادة ، وأدنى مدة الحمل كما هو معلوم ستة أشهر .

وللعلماء عدة أقوال لتقدير طهر المرأة في مثل هذه الحالة أقواها قولان وهما :

أ - يقدر طهرها بستة أشهر إلا ساعة ، تحقيقاً للفتاوى بين طهر الحمل وطهر الحيض . (١)

ب - يقدر طهرها بشهرين ، وهو ما اختاره المحاكم الشهيد .

قال ابن عابدين : إن أكثر العلماء يقولون بالأول ، ولكن الفتوى على الثاني ، لأنه أسير على المفتي والنساء .

## الاستمرار في المبتدأة :

٧ - ذكر البركوي أربع حالات للمبتدأة ، وهذا عند الحنفية ، أما عند الأئمة الثلاثة : الشافعي ، وأحمد ، ومالك ، فسيأتي بيان أحوالها في الموضع التالي .

وثلاث من حالات المبتدأة تتصل بموضوع الاستمرار ، أما الحالة الرابعة للمبتدأة عند الحنفية فسيأتي ف/ ١٣

(١) نهاية المحتاج ١/ ٣٠٥ ، وابن عابدين ١/ ١٩٩ ، وكشاف القناع ٢١٨/١ ، وبلدة السالك ١/ ٢١٦

(١) مهمل الواردين (مجموعة رسائل ابن عابدين) ٩٣/١

## حالات الاستمرار في المبتدأة :

ولكنه فاسد في المعنى لأن أوله دم، وهو اليوم الزائد على العشرة ، وليس من الحيض عند الحنفية ، لأن أكثر الحيض عشرة أيام فقط عندهم فهو من الطهر ، وبما أن الطهر خالطه الدم في أوله فلا يصلح أن يكون عادة .

قال ابن عابدين في شرح رسالة الحيض : والحاصل أن فساد الدم يفسد الطهر المتخلل فيجعله كالدم التوالي ، فتصير المرأة كأنها ابتدئت بالاستمرار، ويكون حيضها عشرة وطهرها عشرين ، ولكن إن لم يزد الدم والطهر على ثلاثين يعتبر ذلك من أول ما رأت ، وإن زاد يعتبر من أول الاستمرار الحقيقي ، ويكون جميع ما بين دم الحيض الأول ودم الاستمرار طهرا .<sup>(١)</sup>

الثالثة : أن ترى دما صحيحا ، وطهرا فاسدا ، فإن الدم الصحيح يعتبر عادة لما فقط ، فتد إليه في زمن الاستمرار ، ويكون طهرها أثناء الاستمرار بقية الشهر .

فلو رأت المبتدأة خمسة دما وأربعة عشر طهرا ثم استمر الدم ، فحيضها خمسة وطهرها بقية الشهر خمسة وعشرون ، فتصلي من أول الاستمرار أحد عشريوما تكلمة الطهر ، ثم تترك الصلاة خمسة ، ثم تغتسل وتصلي خمسة وعشرين وهكذا ، وكذلك الحكم إذا كان الطهر فاسدا في المعنى فقط ، كما لو رأت المبتدأة ثلاثة دما وخمسة عشر طهرا ، ثم يوما دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استمر الدم ، فإن اليوم الذي رأت فيه الدم - وقد توسط بين الطهرين - أفسدهما معا لأنه لا يعتبر حيضا فهو من الطهر ، وعليه : فالأيام الثلاثة الأولى حيض ، وواحد

٨ - الأولى : أن يستمر بها الدم من أول ما بلغت ، فحيثئذ يقدر حيضها من أول الاستمرار عشرة أيام ، وطهرها عشرين ثم ذلك دأبها ، وإذا صارت نفساء فتفاسها يقدر بأربعين يوما ، ثم بعد النفاس يقدر بعشرين يوما طهرا ، إذ لا يتوالى نفاس وحيض عند الحنفية ، بل لابد من طهر تام بينهما ، ولما كان تقديره بين الحيضتين عشرين يغلبكن كذلك بين النفاس والحيض تقديرا مطردا .

الثانية : أن ترى دما وطهرا فاسدين ، والدم الفاسد عند الحنفية مازاد على عشرة أيام ، والطهر الفاسد ما نقص عن خمسة عشر يوما ، فلا يعتد بها رأت من حيث نصب العادة به ، بل يكون حيضها عشرة ولو حكما ، من حين استمر بها الدم ويكون طهرها عشرين ، وذلك دأبها حتى ترى دما وطهرا صحيحين .

بيان ذلك : مراوحة ( أي مقاربة للبلوغ ) رأت أحد عشر يوما دما وأربعة عشر طهرا ، ثم استمر بها الدم، فحيضها عشرة وطهرها عشرون ، والطهر الناقص الفاصل بين الدمين يعتبر كالدم المستمر حكما ، وعليه تكون هذه كالتي استمر بها الدم من أول ما بلغت ، فيكون حيضها عشرة أيام من أول أيام الدم الأحد عشر وطهرها عشرين . هذا إذا كان الطهر فاسدا بأن كان أقل من خمسة عشر يوما ، أما إذا كان خمسة عشر يوما فأكثر وقد فسد بمخالطته دم الاستحاضة ، كمبتدأة رأت أحد عشر دما وخمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم ، فالدم الأول فاسد لزيادته على العشرة ، والطهر صحيح ظاهرا لأنه تام إذ هو خمسة عشر يوما ،

(١) شرح رسالة الحيض مجموعة رسائل ابن عابدين ٩٤/١ - ٩٦

الحنفية تقدم تفصيل حكمها .

١٠ - وعند المالكية تعتبر المبتدأة بأثرها ، فإن تجاوزت فرواية ابن القاسم في المدونة : تتأدى إلى تمام خمسة عشر يوما ، ثم هي مستحاضة تغتسل وتصلي وتصوم .

وفي رواية ابن زياد عن مالك : أنها تقتصر على عوائد أثرها أي في السن ، فتأخذ بعوائدهن في الحيض من قلة الدم وكثرته ، يقال إنها تقيم قدر أيام لدائنها ثم هي مستحاضة بعد ذلك تصلي وتصوم ، إلا أن ترى دما تستكثره لا تشك فيه أنه دم حيضة<sup>(١)</sup> . وقالوا أيضا : إن المستحاضة إذا عرفت أن الدم النازل هو دم الحيض ، بأن ميزته يريح أو تخرج أولون أو تألم ، فهو حيض بشرط أن يتقدمه أقل الطهر ، وهو خمسة عشر يوما ، فإن لم تميز ، أو ميزت قبل تمام أقل الطهر فهي مستحاضة أي باقية على أنها طاهرة ، ولو مكثت على ذلك طول حياتها .

١١ - وأما المبتدأة بالحيض عند الشافعية ، فقد قالوا : المبتدأة إما أن تكون مميزة لما تراه أولا ، فإذا كانت المبتدأة مميزة لما تراه بأن ترى في بعض الأيام دما قويا وفي بعضها دما ضعيفا ، أو في بعضها دما أسود وفي بعضها دما أحمر ، وجاوز الدم أكثر الحيض ، فالضعيف أو الأحمر استحاضة وإن طال ، والأسود أو القوي حيض<sup>(٢)</sup> . إن لم ينقص الأسود أو القوي عن أقل الحيض ، وهو يوم وليلة عندهم ، ولا جاوز أكثر الحيض وهو خمسة عشر يوما أيضا ، حتى لو رأت يوما وليلة أسود ثم أقبل به

وثلاثون يوما طهر ، ثم تستأنف من أول الاستمرار فشلاحة حيض ، وسبعة وعشرون طهر ، وهكذا دأبها ، وهذا تشترك هذه المسألة مع السابقة في الحكم ، من حيث نصب العادة عند الاستمرار في كل شهر .

وإذا كان الطهر الثاني الذي مربها قبل الاستمرار طهرا فاسدا - لأنه أقل من خمسة عشر يوما - فالحكم يختلف عما تقرّر ، لأنه أمكن إعتبار اليوم الذي رأت فيه الدم بعد الخمسة عشر الأولى من أيام الحيض .

فلو رأت المراهقة ثلاثة أيام دما ، ثم خمسة عشر يوما طهرا ، ثم يوما دما ، ثم أربعة عشر يوما طهرا ، ثم استمر بها الدم ، فالأيام الثلاثة الأولى دم صحيح ، فهو حيض ، والخمسة عشر بعدها طهر صحيح ، واليوم الذي بعدها مع اثنين مما بعده حيض ، ثم طهرها خمسة عشر ، اثنا عشر من أيام الانقطاع التي سبقت الاستمرار ، وثلاثة من أول الاستمرار ، ولهذا تصلّي من أول الاستمرار ثلاثة ثم تعتبر حائضا ثلاثة فترك فيها الصلاة ، ثم تغتسل وتصلّي خمسة عشر يوما ، وهكذا يقدر حيضها بثلاثة وطرهها بخمسة عشر .

أما الحالة الرابعة فستبحث في الفقرة / ١٣ استحاضة المبتدأة بالحمل .

استحاضة المبتدأة بالحيض ، والمبتدأة بالحمل :

٩ - المبتدأة بالحيض هي التي كانت في أول حيض<sup>(١)</sup> فابتدأت بالدم ، واستمر بها . فعند

(١) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك ١٤١

(٢) مفتي المحتاج ١/١١٣ ، وحاشية الشراقي على تحفة الطلاب

١/١٥٣ ، والمجموع شرح المهذب للإمام النووي ٢/٤١٢

(١) رد المحتار على الدر المختار ١/١٩٠ ، وفتح القدير ١/١٥٨ ، وحاشية الطحطاوي على مرآة الفلاح .



يوماً، فحيضها زمن الدم الأسود، وما عداه استحاضة لأنه لا يصلح حيضاً. أورات في الشهر الأول خمسة عشر يوماً، وما أسود، وفي الشهر الثاني أربعة عشر، وفي الشهر الثالث ثلاثة عشر، فحيضها زمن الأسود. وإن لم يكن دمها متميزاً، بأن كان كله أسود أو أحمر ونحوه، أو كان متميزاً، ولم يصلح الأسود ونحوه أن يكون حيضاً بأن نقص عن يوم وليلة، أو زاد عن الخمسة عشر يوماً، فتجلس أقل الحوض من كل شهر لأنه اليقين حتى تتكرر استحاضتها ثلاثاً، لأن العادة لا تثبت بدونها، ثم تجلس بعد التكرار من مثل أول وقت ابتداء بها إن علمته من كل شهر ستاً أو سبعة بتحر، أو تجلس من أول كل شهر هلالاً إن جهلته، أي: وقت ابتدائها بالدم ستاً أو سبعة من الأيام بلياليها بتحر في حال الدم وعادة أقاربها النساء، ونحوه، لحديث حمدة بنت جحش قالت: يا رسول الله إنني أستحاض حيضة كبيرة شديدة، قد منعتني الصوم والصلاة، فقال: (تحبضي في علم الله ستاً أو سبعة ثم اغتسلي).<sup>(١)</sup> ويتجه احتمال قوي بوجوب قضاء من جهلت وقت ابتدائها بالدم نحو صوم كطواف واعتكاف واجبين فيما فعلته أي الصوم ونحوه قبل التحري، كمن جهل القبلة وصلى بلا تحر فيقضي ولو أصاب.

١٣- وأما المبتدأة بالحمل: وهي التي حملت من زوجها قبل أن تحيض إذا ولدت فرائت الدم زيادة عن أربعين يوماً عند الحنفية والحنابلة فالزيادة استحاضة عند الحنفية، لأن الأربعين للنفاس كالعشرة للحيض، فالزيادة في كل منها استحاضة دون نظر إلى تمييز أو عدمه. أما عند الحنابلة فإن

(١) رواه أحمد وغيره.

الضعيف، وتبادى سنين كان طهرها، وإن كانت ترى الدم دائماً، لأن أكثر الطهر لا حد له، فإن فقد شرط من ذلك كان رأت الأسود أقل من يوم وليلة أو ستة عشر، أورات الضعيف أربعة عشر، أورات أبداً يوماً أسود ويومين أحمر فحكمها كحكم غير المميزة لما تراه.

والمبتدأة غير المميزة عند الشافعية، بأن رأت الدم بصفة واحدة أو بصفات مختلفة لكن فقدت شرطاً من شروط التمييز التي ذكرت، فإن لم تعرف وقت ابتداء دمها فحكمها حكم المتحرية، كما ذكره الرافعي<sup>(٢)</sup> وسيأتي بيانه، وإن عرفته فالأظهر أن حيضها يوم وليلة من أول الدم وإن كان ضعيفاً، لأن ذلك هو المتيقن، وما زاد مشكوك فيه، فلا يحكم بأنه حيض، وطهرها تسعة وعشرون يوماً تمتة الشهر.<sup>(٣)</sup>

١٤- وأما الحائض فقالوا: إن المبتدأة إما أن تكون مميزة لما تراه أولاً، فإن كانت مميزة عملت بتمييزها إن صلح الأقوى أن يكون حيضاً، بأن لم ينقص عن يوم وليلة، ولم يزد على خمسة عشر يوماً، وإن كانت غير مميزة قدر حيضها بيوم وليلة، وتغتسل بعد ذلك وتفعل ما تفعله الطاهرات. وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث، أما في الشهر الرابع فتنتقل إلى غالب الحيض وهو ستة أيام أو سبعة بأجتهادها أو تحريها.<sup>(٤)</sup> وقال صاحب مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: (٤) لورات يوماً وليلة دماً أسود، ثم رأت دماً أحمر، وجاوز خمسة عشر

(١) المجموع شرح المهلب للإمام النووي ٤١٠/٢

(٢) حاشية الشرفي على تحفة الطلاب ١٥٦، ١٥٥/١

(٣) المغني والشرح الكبير ٣٤٢/١

(٤) مطالب أولي النهى ٢٥٤/١

فسد هذا الطهر في المعنى ، لأنه خالط دم يوم تؤمر بالصلاة فيه ، ولهذا لا يصلح لاعتباره عادة لها ، فيقدر حيضها وطهرها حسب التفصيل التالي :

فإذا كان بين نهاية النفاس - الأربعين - وأول الاستمرار عشرون يوما فأكثر ، كان زاد دمها على الأربعين بخمسة أو ستة وطهرت بعده خمسة عشر ثم استمر بها الدم ، فإنه يقدّر حيضها من أول الاستمرار بعشرة أيام ، وطهرها بعشرين ، وهكذا دأبها .

وإن كان بين النفاس وأول الاستمرار أقل من عشرين كان زاد دمها على الأربعين بيوم أو يومين فإنه يكمل طهرها إلى العشرين ، ويؤخذ من أول الاستمرار ما يتم به تكميل هذه العشرين ، ثم يقدّر حيضها بعد ذلك بعشرة وطهرها بعشرين وهكذا . والجدير بالذكر أن المبتدأة بالحيض أو النفاس إذا انقطع دمها لأقل من عشرة أيام في الحيض ، ولأقل من أربعين في النفاس ، فإنها تغتسل وتصلّي في آخر الوقت ، وتصوم احتياطا ، ولا يحل لزوجه وطؤها حتى يستمر الانقطاع إلى تمام العشرة في الحيض ، هذا إذا انقطع لتمام ثلاثة أيام ، أما إذا انقطع لأقل من ثلاثة فهو استحاضة وليس بحيض ، فتتوضأ وتصلّي في آخر الوقت .<sup>(١)</sup> وهذا كله عند الحنفية .

١٤ - أما أحكام المبتدأة بالحمل عند الشافعية والمالكية فقولهم هنا كقولهم في المبتدأة بالحيض . والمالكية قالوا : تعتبر المبتدأة بآثارها ، فإن تمادى بها الدم فالمشهور أنها تعتكف ستين يوما ، ثم هي مستحاضة تغتسل ، وتصوم ، وتصلّي ، وتوطأ .<sup>(٢)</sup>

أمكن أن يكون حيضا فيحيض وإلا فاستحاضة ، لأنه يتصور عندهم اقتران الحيض بالنفاس .<sup>(١)</sup> وعند المالكية والشافعية الزيادة على الستين استحاضة ، وفرقوا بين المميّزة لما ترى وغير المميّزة كما في الحيض .

فإذا بلغت بالحمل وولدت واستمر بها الدم ، ولم تر طهرها صحيحا بعد ولادتها وانتهاء مدة نفاسها - وهي أربعون يوما عند الحنفية والحنابلة - فيقدر طهرها بعد الأربعين بعشرين يوما ، ثم بعده يكون حيضها عشرة وطهرها عشرين ، وهذا شأنها ما دامت حالة الاستمرار قائمة بها .

وإذا ولدت فرأت أربعين يوما دما ، ثم خمسة عشر طهرا ، ثم استمر بها الدم ، فحيضها عشرة من أول الاستمرار ، وطهرها خمسة عشر ، أي ترد إلى عاداتها في الطهر إذا كان طهرا صحيحا خمسة عشر يوما فأكثر ، وكذلك يكون هذا الرد إذا رأت ستة عشر يوما طهرا فما فوقها إلى واحد وعشرين ، فعندئذ يقدّر حيضها بتسعة وطهرها بواحد وعشرين ، ثم كلما زاد الطهر نقص من الحيض مثله إلى أن يكون حيضها ثلاثة ، وطهرها سبعة وعشرين ، فإذا زاد الطهر على سبعة وعشرين فحيضها عشرة من أول الاستمرار ، وطهرها مثل ما رأيت قبل الاستمرار كائنا ما كان عدده . بخلاف ما إذا كان طهرها ناقصا عن خمسة عشر يوما فإنه يقدّر بعد الأربعين - التي هي مدة نفاسها - بعشرين وحيضها بعشرة ، فهي بمنزلة التي وضعت واستمر بها الدم ابتداء ، وإذا كان طهرها الذي رآته بعد الأربعين التي للنفاس كاملا خمسة عشر يوما فأكثر ، وقد زاد دمها على أربعين في النفاس بيوم مثلا ،

(١) كشف القناع ١/ ١٨٨ ط أنصار السنة .

(١) رد المحتار على الدر المختار ١/ ١٩٠

(٢) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك ١٤٢

الحيض والاستحاضة على انتقال العادة .  
فإن لم تنتقل كما إذا زاد الدم عن العشرة ردت  
إلى عاداتها ، فيجعل المرثي في العادة حيضاً ،  
والباقي الذي جاوز العادة استحاضة .  
وإن انتقلت العادة فكل ما رآته حيض .

وتفصيل قاعدة انتقال العادة وحالاتها وأمثلتها  
في مصطلح (حيض) .<sup>(١)</sup>  
١٦ - وعند المالكية : أقوال متعددة أشار إليها ابن  
رشد في المقدمات أشهرها :

أنها تبقى أيامها المعتادة ، وتستظهر (أي محتاط)  
بثلاثة أيام ، ثم تكون مستحاضة تغتسل وتصلي  
وتصوم وتطوف ويأتيها زوجها ما لم تردماً تنكره بعد  
مضي أقل مدة الطهر من يوم حكم باستحاضتها ،  
وهو ظاهر رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة .  
وعلى هذه الرواية تغتسل عند تمام الخمسة عشر  
يوماً استحباباً لا إيجاباً .

وهذا كله إذا لم تكن مميزة ، أما المميزة فتعمل  
بتمييزها من رؤية أوصاف الدم وأحواله من التقطع  
والزيادة واللون ، فتميز به ما هو حيض ، وما هو  
استحاضة .<sup>(٢)</sup>

وإذا أناسها الحيض في وقته ، وانقطع بعد يوم أو  
يومين أو ساعة ، وأكلها بعد ذلك قبل طهر تام ، فإنها  
تلفق أيام الدم بعضها إلى بعض ، فإن كانت  
معتادة تلتفق عاداتها واستظهارها ، وإن كانت  
مبتدأة لفقت نصف شهر ، وإن كانت حاملاً في  
ثلاثة أشهر فأكثر لفقت نصف شهر ونحوه ، أو بعد  
سنة أشهر لفقت عشرين يوماً ونحوها .

فإذا عبر الدم الستين عند الشافعية فينزل منزلة  
عبوره أكثر الحيض ، لأن النفاس كالحيض في غالب  
أحكامه ، فكذلك في الرد إليه ، فيقاس بما ذكر في  
الحيض وفقاً وخلافاً ، فينظر هنا أيضاً إذا كانت  
المرأة مبتدأة في النفاس أم معتادة ، مميزة لما تراه أم  
غير مميزة ، ويقاس بما تقدم في الحيض ، فترد  
المبتدأة المميزة إلى التمييز شرط ألا يزيد القوي  
على ستين عند الشافعية والمالكية ، وغير المميزة ترد  
إلى لحظة في الأظهر عند الشافعية ، والمعتادة المميزة  
ترد إلى التمييز لا العادة في الأصح ، وغير المميزة  
الحافظة ترد إلى العادة ، وتثبت العادة بمرة في  
الأصح عند الشافعية ، وأما الناسية لعادتها فترد  
إلى مرد المبتدأة في قول ، ومحتاط في القول  
الأخر .<sup>(٣)</sup>

أما الحنابلة فيرون أن النفاس إذا زاد معها على  
الأربعين ، ووافق عادة حيض فهو حيض ، وما زاد  
فهو استحاضة . وإن لم يوافق عادة حيض فما زاد  
على الأربعين استحاضة ، ولم يفرقوا بين مبتدأة  
بالحمل أو معتادة له .

استحاضة ذات العادة :

أ - ذات العادة بالحيض :

١٥ - مذهب الحنفية في ذات العادة بالحيض - وهي  
التي تعرف شهرها ووقت حيضها وعدد أيامها  
أنه : إذا رأت المعتادة ما يوافق عاداتها من حيث  
الزمن والعدد ، فكل ما رآته حيض . وإذا رأت ما  
يخالف عاداتها من حيث الزمن أو العدد أو كلاهما ،  
فينتدب قد تنتقل العادة وقد لا تنتقل ، ويختلف  
حكم ما رأت ، فتتوقف معرفة حال ما رأت من

(١) شرح رسالة الحيض (مجموعة رسائل ابن عابدين) ٨٦/١ - ٨٧

(٢) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك ١٤٢

(٣) حاشيتنا قليوبي وعميرة ١٠٩/١ ، ١١٠

علامة قائمة في شهر الاستحاضة، فكان اعتبارها أولى من اعتبار عادة انقضت. <sup>(١)</sup>  
 ١٨ - أما الخسابة : فقالوا لا تخلو المستحاضة من أربعة أحوال : مميزة لا عادة لها، ومعتادة لا تتميز لها، ومن لها عادة وتميز، ومن لا عادة لها ولا تتميز. أما المميزة : وهي التي لدمها إقبال وإدبار، بعضه أسود ثخين متين، وبعضه أحمر مشرق أو أصفر أو لا رائحة له، ويكون الدم الأسود أو الثخين لا يزيد عن أكثر الحيض، ولا ينقص عن أقله، فحكم هذه : أن حيضها زمان الدم الأسود أو الثخين أو المتين، فإن انقطع فهي مستحاضة، تفتسل للحيض، وتتوضأ بعد ذلك لكل صلاة وتصلّي.

أما المستحاضة التي لها عادة ولا تتميز لها، لكون دمها غير منفصل أي على صفة لا تختلف، ولا يتميز بعضه من بعض، أو كان منفصلاً، إلا أن الدم الذي يصلح للحيض دون أقل الحيض، أو فوق أكثره فهذه لا تتميز لها، فإن كانت لها عادة قبل أن تستحاض جلست أيام عاداتها، واغتسلت عند انقضائها، ثم تتوضأ بعد ذلك لوقت كل صلاة.

والقسم الثالث : من لها عادة وتميز، فاستحيضت، ودمها متميز، بعضه أسود وبعضه أحمر، فإن كان الأسود في زمن العادة فقد انقضت العادة والتميز في الدلالة فيعمل بهما، وإن كان أكثر من العادة أو أقل - ويصلح أن يكون حيضاً - ففيه

والأيام التي استظهرت بها هي فيها حائض، وهي مضافة إلى الحيض، إن رأت الدم فيها بعد ذلك وإن لم تره، وأيام الطهر التي كانت تلغيتها عند انقطاع الدم في خلال ذلك، وكانت لا ترى فيها دمًا هي فيها طاهرة، تصلّي فيها ويأتيها زوجها وتصومها، وليست تلك الأيام بطهر تمتد به في عدة من طلاق، لأن الذي قبل تلك الأيام من الدم، والتي بعد تلك الأيام قد أضيفت بعضها إلى بعض وجعلت حيضة واحدة، وكل ما بين ذلك من الطهر ملغى، ثم تغتسل بعد الاستظهار، وتصلّي، وتتوضأ لكل صلاة، إن رأت الدم في تلك الأيام، وتغتسل كل يوم إذا انقطع عنها الدم من أيام الطهر. <sup>(٢)</sup>

١٧ - أما عند الشافعية فالمعتادة بالحيض إما أن تكون غير مميزة لما ترى بأن كان الدم بصفة واحدة، أو كان بصفات متعددة، وفقدت شرط التمييز، ولكن سبق لها حيض وطهر، وهي تعلم أيام حيضها وطهرها قدرا ووقتا فترد إليهما قدرا ووقتا، وثبتت العادة بمرة في الأصح.

وأما المعتادة المميزة فيحكم بالتمييز لا بالعادة في الأصح، كما لو كانت عاداتها خمسة من أول كل شهر وباقية طهر، فاستحيضت فوأت عشرة سوادا من أول الشهر وباقية حمرة، فحيضتها العشرة السواد وما يليه استحاضة. والقول الثاني يحكم بالعادة، فيكون حيضها الخمسة الأولى. <sup>(٣)</sup> والأول أصح لأن التمييز

(١) المواق ١/٣٦٩، وأسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك ١٤٣

(٢) مفتي للحاج ١/١١٥، وحاشية الشراقي على ثقة الطلاب ١٥٦/٣، والمجموع شرح المذهب للإمام النووي ٢/٢٤٤

(٣) المجموع شرح المذهب ٢/٤٣٩، ٤٤١ حيث ذكر أنها إما إن كانت ناسبة لعادتها بمرة للحيض من الاستحاضة باللون مثلا لماها ترد إلى التمييز. وعلى قول من قال تقدم العادة على التمييز حكمها حكم من لا يتميز لها.

عشر في الرد إلى التمييز إن كانت مميزة لما ترى، أو العادة إن كانت معتادة غير مميزة، والثاني له ثلاثة أوجه:

الأول: أصبحها كالطريق الأول أي أنه كالحيض.

الثاني: أن الستين كلها نفاس، وما زاد على الستين استحاضة، اختاره المزني.

الثالث: أن الستين نفاس، والذي بعده حيض فعلى هذا قال أبو الحسن بن المرزباني: قال صاحب التمه والعدة: إن زاد الدم بعد الستين حكما بأنها مستحاضة في الحيض. وهذا الوجه ضعيف جدا، وهو أضعف من الذي قبله. (١)

وقالت الحنابلة: إن زاد دم النفاس على أربعين يوما وأمكن جعله حيضا فهو حيض، وإلا فهو استحاضة. ولم نقف فيها بين أيدينا من مراجع الحنابلة أنهم تحدثوا عن عادة في النفاس.

استحاضة من ليس لها عادة معروفة: ٢٠ - من لم يكن لها عادة معروفة في الحيض - بأن كانت ترى شهرا متنا وشهرا سبيعا - فاستمر بها الدم، فإنها تأخذ في حق الصلاة والصوم والرجعة بالأقل، وفي حق انقضاء العدة والوطء بالأكثر، فعليها أن تغتسل في اليوم السابع لتنام اليوم السادس وتصلي فيه، ويتصوم إن كان دخل عليها شهر رمضان احتياطاً. وإذا كانت هذه تعتبر حيضة ثالثة يكون قد سقط حق الزوج في مراجعتها.

روايتان: الرواية الأولى: اعتبار العادة لعموم قوله ﷺ لأم حبيبة إذ سأله عن الدم: (امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي) (١) ولأن العادة أقوى. (٢) والثانية: يقدم التمييز فيعمل به وتدع العادة.

أما القسم الرابع: وهي التي لا عادة لها ولا تمييز فسيأتي تفصيله في موضوع (استحاضة من ليس لها عادة). (٣)

ب - ذات العادة في النفاس:

١٩ - إذا رأت ذات العادة بالنفاس زيادة عن عادتها، فإن كانت عادتها أربعين فعند الحنفية الزيادة استحاضة، وإن كانت عادتها دون الأربعين، وكانت الزيادة إلى الأربعين أودنها، فما زاد يكون نفاسا، وإن زاد على الأربعين ترد إلى عادتها فتكون عادتها نفاسا، وما زاد على العادة يكون استحاضة. (٤)

أما عند المالكية والشافعية فما ذكر في الحيض للمعتادة يذكر هنا أيضا. حيث ذهب مالك والشافعي إلى أن أكثر النفاس ستون يوما. فعند المالكية الزائد عن الستين كله استحاضة ولا تستظهر، فإن الاستظهار خاص بالحيض، وأما عند الشافعية فما زاد على الستين فهو استحاضة فإذا عبر دم النفاس الستين ففيه طريقان: أصبحها أنه كالحيض إذا عبر الخمسة

(١) رواه مسلم.

(٢) مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى ١/ ٢٥٥.

(٣) المغني والشرح الكبير ١/ ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٦.

(٤) حاشية رد المحتار على الدر المختار ١/ ٢٠٠.

(١) للجموع للإمام النووي ٢/ ٥٣٤، والنسائي ١/ ١٧٤، وللدهلبي ١/ ٥٢.

الفاعل، لأنها تحير المفتي، وبصيغة اسم المفعول لأنها حيرت بسبب نسيانها،<sup>(١)</sup> وتدعى أيضا المضلة، لأنها أضلت عاداتها.

ومسائل المحيرة من أصعب مسائل الحيض وأدقها، ولها صور كثيرة وفروع دقيقة، ولهذا يجب على المرأة حفظ عاداتها في الزمان والعدد.

وجميع الأحكام في هذه المسألة تبنى على الاحتياط، وإن كان هناك تشديد في بعض الصور فليس القصد التشديد لأنها لم ترتكب معظورا. وتفصيل أحكام التحيرة في مصطلحها.

ما تراه المرأة الحامل من الدم أثناء حملها :

٢٢ - إذا رأت المرأة الحامل الدم حال الحمل وقبل المخاض، فليس بحيض وإن كان متمدا بالغضا نصاب الحيض، بل هو استحاضة عند الحنفية<sup>(٢)</sup> والحنابلة. وكذلك ما تراه حالة المخاض وقبل خروج أكثر الولد عند الحنفية، أما الحنابلة فقد نصوا على أن الدم الذي تراه الحامل قبل الولادة بيومين أو ثلاثة دم نفاس<sup>(٣)</sup> وإن كان لا يعد من مدة النفاس.

واستدل الحنفية : بقول عائشة (الحامل لا تحيض) ومثل هذا لا يعرف بالرأي.<sup>(٤)</sup>

وقال الشافعي : هو حيض في حق ترك الصوم والصلاة وحرمة القربان، لا في حق أقراء العدة،

وأما في انقضاء العدة للزواج من آخر، وحل استمتاع الزوج بها فتأخذ بالأكثر. لأن تركها التزوج مع جوازه أولى من أن تتزوج بدون حق التزوج، وكذا ترك الوطء مع احتيال الحل، أولى من الوطء مع احتمال الحرمة، فإذا جاء اليوم الثامن فعلوها أن تغتسل ثانيا، وتقضي اليوم السابع الذي صامته، لأن الأداء كان واجبا، ووقع الشك في السقوط، إن لم تكن حائضا فيه صح صومها ولا قضاء عليها، وإن كانت حائضا فعلوها القضاء، فلا يسقط القضاء بالشك.

وليس عليها قضاء الصلوات، لأنها إن كانت طاهرة في هذا اليوم فقد صلت، وإن كانت حائضا فيه فلا صلاة عليها، وبالتالي لا قضاء عليها.<sup>(٥)</sup> ولو كانت عادتها لحمة فحاضت ستة، ثم حاضت حيضة أخرى سبعة، ثم حاضت حيضة أخرى ستة، فعادتها ستة بالإجماع حتى ينبي الاستمرار عليها.

أما عند أبي يوسف فلأن العادة تنتقل بالمرة الواحدة، وإنما ينبي الاستمرار على المرة الأخيرة لأن العادة انتقلت إليها، وأما عند أبي حنيفة ومحمد فلأن العادة وإن كانت لا تنتقل إلا بالمرتين فقد رأت السنة مرتين.

وكذلك الحكم في جميع ما ذكر لن ليس لها عادة معروفة في النفاس.

استحاضة التحيرة :

٢١ - المتحيرة : هي التي نسيت عاداتها بعد استمرار الدم، وتوصف بالمحيرة بصيغة اسم

(١) طحاوي ١/ ٧٦  
(٢) فتح القدير ١/ ١٦٤  
(٣) المفتي مع الشرح الكبير ١/ ٣٧٥  
(٤) فالظاهر أنها قاله سيما من رسول الله ﷺ. ولأن لم الرحم ينسد حال الحمل في المعتاد، ولا يفتتح إلا بخروج الولد حيث ينقطع النفاس. فتح القدير ١/ ١٦٥

واحد، فالتوأمين هما الولدان في بطن واحد إذا كان بينهما أقل من ستة أشهر، يقال لكل واحد توأم، وللأثنى توامة.<sup>(١)</sup>

فإن كان بين الأول والثاني أقل من ستة أشهر فالدم الذي تراه النفساء بين الولادتين دم صحيح، أي نفاس في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد وزفر دم فاسد أي استحاضة، وذلك بناء على أن المرأة إذا ولدت وفي بطنها ولد آخر، فالنفاس من الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد وزفر من الولد الثاني، وانقضاء العدة بالولد الثاني بالإجماع.

وجه قول محمد وزفر: أن النفاس يتعلق بوضع ما في البطن، كانقضاء العدة، فيتعلق بالولد الأخير، وهذا لأنها لا تزال حبلية، وكما لا يتصور انقضاء عدة الحمل بدون وضع الحمل، لا يتصور وجود النفاس من الحبلية، لأن النفاس بمنزلة الحيض، فكان الموجود قبل وضع الولد الثاني نفاساً من وجه دون وجه، فلا تسقط الصلاة عنها بالشك.

ولأبي حنيفة وأبي يوسف: أن النفاس إن كان دمًا يخرج عقيب الولادة فقد وجد بولادة الأول، بخلاف انقضاء العدة لأنه يتعلق بفراغ الرحم ولم يوجد، ويقام الولد الثاني في البطن لا يتأني النفاس.<sup>(٢)</sup>

ويتفق الحنابلة في إحدى الروايتين مع الشيخين، وفي الرواية الثانية مع محمد وزفر. وذكر أبو الخطاب أن أول النفاس من الولد الأول. وتبدأ

واحتج بها روي عنه عليه السلام أنه قال لفاطمة بنت أبي حبيش: (إذا أقبل قرؤك فدعي الصلاة) من غير فصل بين حال وحال. ولأن الحامل من ذوات الأقرء إلا أن حيضها لا يعتبر في حق أقرء العدة، لأن المقصود من أقرء العدة فراغ الرحم، وحيضها لا يدل على ذلك.

أما المالكية فإنهم نصوا على أن الحامل إذا رأت دمًا في الشهر الأول أو الثاني يعتبر حيضاً، وتعامل كأنها حامل، لأن الحمل لا يستين - عادة - في هذه المدة، وأما إذا رأت دمًا في الشهر الثالث أو الرابع أو الخامس واستمر كان أكثر حيضها عشرين يوماً، وما زاد فهو استحاضة.

وإنما فرقوا في أكثر الحيض بين الحامل وغيرها لأن الحمل يحبس الدم، فإذا خرج كان زائداً، وربما استمر لطلو المكنث. وأما إن رآته في الشهر السابع أو الثامن أو التاسع واستمر نازلاً كان أكثر الحيض في حقها ثلاثين يوماً. وأما إن رآته في الشهر السادس فظواهر المدونة أن حكمها حكم ما إذا حاضت في الشهر الثالث، وخالف في ذلك شيوخ إفريقية فأروا أن حكمه حكم ما بعده وهو المعتمد.<sup>(٣)</sup>

ويعد هذه المدة يعتبر استحاضة.<sup>(٤)</sup>

ما تراه المرأة من الدم بين الولادتين (إن كانت حاملاً بتوأمين):

٢٣ - التوأم: اسم ولد إذا كان معه آخر في بطن

(١) حاشية السنوسي ١/١٦٩ - ١٧٠، والذهبي ١/٣٨٩ ط كلية الشريعة بالأزهر.

(٢) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك ١/١٤٧، والسنوسي ١/١٦٩.

(١) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك ١/١٤٨

(٢) بدائع الصنائع للكناسي ١/١٧٦، وضع القدير ١/١٦٧

تعد صاحبة عذر.

ونصر المالكية على أنها إذا رأت الدم عند الوضوء فإذا قامت ذهب عنها، قال مالك: نشد ذلك بشيء ولا تترك الصلاة.<sup>(١)</sup>

ويستثنى من وجوب الشد أو الاحتشاء أمران :

الأول : أن تتضرر المستحاضة من الشد أو

الاحتشاء.

الثاني : أن تكون صائمة فترك الاحتشاء نهرا

ثلاثا يفسد صومها.

وإذا قامت المستحاضة ومن في حكمها من المعنورين بالشد أو الاحتشاء ثم خرج الدم رغم ذلك ولم يرتد، أو تعذرده واستمر وقت صلاة كامل، فلا يمنع خروج الدم أو وجوده من صحة الطهارة والصلاة، فقد روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله ﷺ : إني امرأة استحاض فلا أطهر، أفادع الصلاة؟ فقال رسول ﷺ : (إن ذلك حرق، وليس بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي)،<sup>(٢)</sup> وفي رواية : (توضئي لوقت كل صلاة)،<sup>(٣)</sup> وفي رواية أخرى : (وإن قطر الدم على الحصى).<sup>(٤)</sup>

وذكر الحنفية للمستحاضة ولغيرها من المعنورين ثلاثة شروط :

الأول : شرط الثبوت : حيث لا يصير من ابتلي

للثاني بنفاس جديد.<sup>(١)</sup>

٢٤ - وعند المالكية : الدم الذي بين التوأمين نفاس، وقيل حيض، والقولان في المدونة.<sup>(٢)</sup> وعند الشافعية : ثلاثة أوجه كالتي رويت عن الحنابلة.

أحكام المستحاضة :

٢٥ - دم الاستحاضة حكمه كالرعاف الدائم، أو كسلس البول، حيث تطالب المستحاضة بأحكام خاصة تختلف عن أحكام الأصحاء، وعن أحكام الحيض والنفاس، وهي :

أ - يجب رد دم الاستحاضة، أو تخفيفه إذا تعذرده بالكلية، وذلك برباط أو حشو أو بالقيام أو بالقعود، كما إذا سال أثناء السجود ولم يسلم بدونه، فتومي من قيام أو من قعود، وكذا لو سال الدم عند القيام صلبت من قعود، لأن ترك السجود أو القيام أو القعود أهون من الصلاة مع الحدث.

وهكذا إذا كانت المستحاضة تستطيع منع سيلان الدم بالاحتشاء فيلزمها ذلك، فإذا نفذت البلة أو أخرجت الحشوة المبيلة انتقض وضوؤها.

فإذا ردت المستحاضة الدم بسبب من الأسباب المذكورة أو نحوها خرجت عن أن تكون صاحبة عذر.<sup>(٣)</sup>

واعتبر المالكية المستحاضة صاحبة عذر كمن به سلس، فإذا فارقتها الدم أكثر زمن وقت الصلاة لم

(١) اللغوي ٣٦٥/١

(٢) رواه الترمذي، وقال : حديث حسن صحيح.

(٣) رواه الترمذي أيضا.

(٤) رواه الترمذي أيضا، وقال حديث حسن صحيح.

(٥) رواه ابن ماجه في سننه، والبيهقي.

(١) أسهل للمشارك شرح إرشاد السالك ١٤٩

(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار ٢٠٤/١، والظاظوني على

مراتي الفلاح ٨٠، والغليوي ١٠١/١، والمغني مع الشرح

الكبير ٣٥٨/١



المستحاضة عن شيء ، وحكمها حكم الطهارات في وجوب العبادات ، واختلف عن أحمد في الوطء ، فهناك رواية أخرى عنه بالمنع كالحيض ما لم يخف على نفسه الوقوع في محظور.

وقال المالكية كما في الشرح الصغير : هي طاهر حقيقة .

وهذا في غير المستحاضة المتحيرة ، فإن لها أحكاما خاصة تنظر تحت عنوان (متحيرة) .

#### طهارة المستحاضة :

٢٧ - يجب على المستحاضة عند الشافعية والحنابلة الاحتياط في طهارتي الحدث والنجس ، فتغسل عنها الدم ، وتحتشي بقطنه أو خرقة دفعا للنجاسة أو تقليلها لها ، فإن لم يندفع الدم بذلك وحده تحفظت بالشد والتعصيب . وهذا الفعل يسمى استفساراً وتلجماً ، وسماه الشافعي التعصيب .<sup>(١)</sup>

قال الشافعية : وهذا الحشو والشد واجب إلا في موضعين : أحدهما أن تتأذى بالشد . والثاني : أن تكون صائمة فتترك الحشونها وتقتصر على الشد والتلجم

فإذا استوثقت على الصفة المذكورة ، ثم خرج دمها بلا تعريض لم تبطل طهارتها ولا صلاتها .

٢٨ - وأما إذا خرج الدم لتقصيرها في التحفظ فإنه يبطل طهرها .

وأما عند الحنفية فيجب على المعذور عذره ، أو تقليله إن لم يمكن رده بالكلية . ويرد له يبقى ذا عذر . أما إن كان لا يقدر على الربط أو منع النش

بالعذر معلورا ، ولا تسري عليه أحكام المعذورين ، حتى يستوعبه العذر وقتا كاملا لصلاة مفروضة ولو حكما ، وليس فيه انقطاع - في جميع ذلك الوقت - منا بقدر الطهارة والصلاة ، وهذا شرط متفق عليه بين الفقهاء .

الثاني : شرط الدوام ، وهو أن يوجد العذر في كل وقت آخر ، سوى الوقت الأول الذي ثبت به العذر ولو مرة واحدة .

الثالث : شرط الانقطاع ، وبه يخرج صاحبه عن كونه معذورا ، وذلك بأن يستمر الانقطاع وقتا كاملا فيثبت له حينئذ حكم الأصحاء من وقت الانقطاع .<sup>(٢)</sup>

#### ما تمتنع عنه المستحاضة :

٢٦ - قال البركوي من علماء الحنفية : الاستحاضة حدث أصغر كالعراف . فلا تسقط بها الصلاة ولا تمتنع صحتها أي على سبيل الرخصة للضرورة ، ولا تحرم الصوم فرضا أو نفلا ، ولا تمتنع الجماع - لحديث حنة : أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يأتيها - ولا قراءة قرآن ، ولا مس مصحف ، ولا دخول مسجد ، ولا طوافا إذا أمنت التلوث . وحكم الاستحاضة كالعراف الدائم فتطالب المستحاضة بالصلاة والصوم .<sup>(٣)</sup>

وكذلك الشافعية والحنابلة ، قالوا : لا تمتنع

(١) مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي ص ٨١

(٢) مجموعة رسائل ابن عابدين ١/١١٤ ، وحاشية رد المحتار على الدر المختار ١/١٩٨ ، وضع القدير ١/١٥٦ ، وحاشية الطحطاوي ص ٨٠ ، والسنوني ١/١٦٩ ، والمغني ١/٣٥٧ مع الشرح الكبير ، وشرح المنهاج ١/١٠١ ، والشرح الصغير ١/٢٢١ ، والقوانين الفقهية ص ٣٧ ط بيروت .

(١) المجموع للإمام النووي ٢/٥٣٨ ، وشرح منتهى الإرادات ١١٤/١

فهو معذور. <sup>(١)</sup>

تغسل، لأن في إلزامها التطهير مشقة وحرجا.  
وإن كان لوغسلته لا يتنجس قبل الفراغ من الصلاة، فلا يجوز لها أن تصلي مع بقاءه، إلا في قول مرجوح.

وعند الشافعية إذا تحفظت لم يضر خروج الدم، ولولوث ملبوسها في تلك الصلاة خاصة. <sup>(٢)</sup>  
ولا يضر كذلك عند الحنابلة، لقولهم: إن غلب الدم وقطر بعد ذلك لم تبطل طهارتها. <sup>(٣)</sup>

مضى يلزم المستحاضة أن تغتسل :

٢٩ - نقل صاحب المغني في ذلك أقوالا :

الأول : تغتسل عندما يحكم بانقضاء حيضها أو نفاسها. وليس عليها بعد ذلك إلا الوضوء ويجزئها ذلك. وهذا رأي جمهور العلماء. لقول النبي ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش : «إنما ذلك عرق وليست بالحيضة، فإذا أقبلت فدعي الصلاة، فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي، وتوضئي لكل صلاة» قال السرمذي : هذا حديث حسن صحيح.

ولحديث عدي بن ثابت عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال في المستحاضة : «تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصلي، وتتوضأ لكل صلاة».

الثاني : أنها تغتسل لكل صلاة. روي ذلك عن علي وابن عمرو وابن عباس وابن الزبير، وهو أحد قولي الشافعي في المتحيرة، لأن عائشة روت «أن أم حبيبة استحيضت، فأمرها النبي ﷺ أن تغتسل لكل صلاة» متفق عليه. إلا أن أصحاب القول الأول قالوا: إن ذكر الوضوء لكل صلاة زيادة يجب

وأما غسل المحل وتجديد العصابة والحشول لكل فرض، فقال الشافعية: ينظر إن زالت العصابة عن موضعها زوالا له تأثير، أو ظهر الدم على جوانبها، وجب التجديد بلا خلاف. لأن النجاسة كثرت وأمكن تقليبها والاحتراز عنها. فإن لم تزل العصابة عن موضعها ولا ظهر الدم، فوجهان عند الشافعية، أحدهما: وجوب التجديد كما يجب تجديد الوضوء، والثاني: لا يجب إذ لا معنى للأمر بإزالة النجاسة مع استمرارها، بخلاف الأمر بتجديد طهارة الحدث مع استمراره فإنه معهود في التيمم. <sup>(٤)</sup>

وعند الحنابلة لا يلزمها إعادة الغسل والعصب لكل صلاة إن لم تفرط، قالوا: لأن الحدث مع قوته وغلبته لا يمكن التحرز منه، ولحديث عائشة رضي الله عنها قالت «اعتكف مع النبي ﷺ امرأة من أزواجه، فكانت ترى الدم والصفرة والطمست تحتها وهي تصلي» رواه البخاري. <sup>(٥)</sup>

ب - حكم ما يسيل من دم المستحاضة على الثوب :

إذا أصاب الثوب من الدم مقدار مقر الكف فأكثر وجب عند الحنفية غسله، إذا كان الغسل مفيدا، بأن كان لا يصيب مرة بعد أخرى، حتى لو لم تغسل وصلت لا يجوز، وإن لم يكن مفيدا لا يجب ما دام العذر قائما. <sup>(٦)</sup> أي إن كان لوغسلت الثوب تنجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة، جاز ألا

(١) ابن عابدين ٢٠٤/١

(٢) للمجموع ٢/٤٠٥

(٣) شرح المنتهى ١/١١٤، وصحيح البخاري ١/٨١ ط صبيح.

(٤) البدائع ١/١٤٧، وحاشية رد المحتار على الدر المختار ١/٢٠٤

(١) حاشية الفقيه ١/١٠١

(٢) كشاف الفتاوى ١٩٤

وعند الحنفية والحنابلة : تتوضأ المستحاضة وأماها من المعنورين لوقت كل صلاة مفروضة، وتصلي به في الوقت ما شاءت من الفرائض<sup>(١)</sup> والنذور والنوافل والواجبات، كالوتر والعيد وصلاة الجنائزة والطواف ومس المصحف. <sup>(٢)</sup> واستدل الحنفية بقوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش: (وتوضئي لوقت كل صلاة).<sup>(٣)</sup>

ولا ينتقض وضوء المستحاضة بتجدد العذر، بعد أن يكون الوضوء في حال سيلان الدم. قال الحنفية : فلو توضأت مع الانقطاع ثم سال الدم انتقض الوضوء. ولو توضأت من حدث آخر - غير العذر - في فترة انقطاع العذر، ثم سال الدم انتقض الوضوء أيضا.

وكذا لو توضأت من عذر الدم، ثم أحدثت حدثا آخر انتقض الوضوء.<sup>(٤)</sup> بيان ذلك : لو كان معها سيلان دائم مثلا، وتوضأت له، ثم أحدثت بخروج بول انتقض الوضوء.

٣١ - ثم اختلف الحنفية في طهارة المستحاضة، هل تنتقض عند خروج الوقت؟ أم عند دخوله؟ أم عند كل من الخروج والدخول؟

قال أبو حنيفة وعمره : تنتقض عند خروج الوقت لا غير، لأن طهارة المعذور مقيدة بالوقت

قبولها. ومن هنا قال المالكية والحنابلة : يستحب لها أن تغتسل لكل صلاة. ويكون الأمر في الحديث للاستحباب.

الثالث : أنها تغتسل لكل يوم غسلا واحدا، روي هذا عن عائشة وابن عمر ومعيد بن المسيب. الرايع : تجمع بين كل صلاتي جمع بغسل واحد، وتغتسل للمصباح.<sup>(٥)</sup>

وضوء المستحاضة وعبادتها : ٣٠ - قال الشافعي : تتوضأ المستحاضة لكل فرض وتصلي ما شاءت من النوافل، لحديث فاطمة بنت أبي حبيش السابق، ولأن اعتبار طهارتها ضرورة لأداء المكتوبة، فلا تبقى بعد الفراغ منها. وقال مالك في أحد قولين : تتوضأ لكل صلاة، واحتج بالحديث المذكور. فهاك عمل بمطلق اسم الصلاة، والشافعي قيده بالفرض، لأن الصلاة عند الإطلاق تنصرف إلى الفرض، والنوافل أتباع الفرائض، لأنها شرعت لتكميل الفرائض جبرا للنقصان المتمكن فيها، فكانت ملحقة بأجزائها، والطهارة الواقعة لصلاة مفروضة واقعة لها بجميع أجزائها، بخلاف فرض آخر لأنه ليس بتبع، بل هو أصل بنفسه.<sup>(٦)</sup>

والقول الثاني للمالكية : أن تجديد الوضوء لوقت كل صلاة مستحب، وهو طريقة العراقيين من المالكية.<sup>(٧)</sup>

(١) البدائع ١٤٣/١ ، وحاشية رد المحتار على الدر المختار ٢٠٣/١ ، الخطاب ١/١٨٨  
(٢) طحاوي على مرآتي الفلاح ٨٠  
(٣) رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.  
(٤) حاشية رد المحتار على الدر المختار ٢٠٤/١ ، والمغني مع الشرح الكبير ١/٣٧٩  
(٥) الدر المختار ١/١١٦

(١) المغني والشرح الكبير ١/٣٧٨ ، والسنن ١/١٣٠  
(٢) المغني والشرح الكبير ١/٣٧٤  
(٣) رواه الترمذي  
(٤) المجموع للإمام النووي ٢/٤١٥  
(٥) الدر المختار ١/١١٦

وأما عند المالكية فهي طاهر حقيقة على ما

سبق.

برء المستحاضة وشفافها :

٣٢ - عند الشافعية إذا انقطع دم المستحاضة انقطاعا محققا حصل معه برؤها وشفافها من علقتها، وزالت استحاضتها، نظر:

إن حصل هذا خارج الصلاة :

أ - فإن كان بعد صلاتها، فقد مضت صلاتها صحيحة، وبطلت طهارتها فلا تستبجح بها بعد ذلك نافلة.

ب - وإن كان ذلك قبل الصلاة بطلت طهارتها، ولم تستبجح تلك الصلاة ولا غيرها.

إما إذا حصل الانقطاع في نفس الصلاة ففيه قولان :

أحدهما : بطلان طهارتها وصلاتها .

والثاني : لا تبطل كالتيمن .

والراجع الأول .<sup>(١)</sup>

وإذا تطهرت المستحاضة وصلت فلا إعادة عليها.

ولا يتصور هذا التفصيل عند الحنفية، لأنهم يعتبرونها معدومة لوجود العذر في الوقت ولو لحظة كما سبق. ولا يتصور هذا عند المالكية أيضا، لأنها طاهر حقيقة.

أما الحنابلة فعندهم تفصيل. قالوا: إن كان لها عادة بانقطاع زمنها يتسع للوضوء والصلاة تعين فعلها فيه. وإن عرض هذا الانقطاع لمن عاديها الاتصال بطلت طهارتها ولزم استئناؤها. فإن وجد

فإذا خرج ظهر الحدث.

وقال زفر: عند دخول الوقت لا غير، وهو ظاهر كلام أحمد، لحديث «توضئي لكل صلاة» وفي رواية «لوقت كل صلاة».

وقال أبو يوسف: عند كل منها، أي للاحتياط. وهو قول أبي يعلى من الحنابلة.<sup>(١)</sup>

وثمرة الخلاف تظهر في موضعين :

أحدهما : أن يوجد الخروج بلا دخول، كما إذا توضأت في وقت الفجر ثم طلعت الشمس، فإن طهارتها تنتقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد لوجود الخروج، وعند زفر وأحمد لا تنتقض لعدم دخول الوقت، لأن من طلوع الشمس إلى الظهر ليس بوقت صلاة، بل هو وقت مهمل.

والثاني : أن يوجد الدخول بلا خروج، كما إذا توضأت قبل الزوال ثم زالت الشمس، فإن طهارتها لا تنتقض عند أبي حنيفة ومحمد لعدم الخروج، وعند أبي يوسف وزفر وأحمد تنتقض لوجود الدخول.

فلو توضأت لصلاة الضحى أو لصلاة العيد فلا يجوز لها أن تصلي الظهر بتلك الطهارة، على قول أبي يوسف وزفر وأحمد، بل تنتقض الطهارة لدخول وقت الظهر.

وأما على قول أبي حنيفة ومحمد فتجوز لعدم خروج الوقت.

أما عند الشافعية فينتقض وضوؤها بمجرد أداء أي فرض، ولو لم يخرج الوقت أو يدخل كما تقدم.

(١) فتح القدير ١/١٥٩، والضحطاني على مراقي الفلاح ص ٨٠. وكشاف الفتاوى ١/١٩٦، والبدائع للكباني ١/١٤٥، ومطالب أولي النهى ١/٣٦٤.

(١) المجموع للإمام النووي ٢/٥٤٥

وذلك بالاحتراق أو بالتخليل ، أو بالوقوع في شيء طاهر ، كالخنزير يقع في الملاحه ، فيصير ملحا . وقد اتفق الفقهاء على طهارة الخمر باستحالتها بنفسها خلأ ، ويختلفون في طهارتها بالتخليل .<sup>(١)</sup> أما النجاسات الأخرى التي تتحول عن أصلها فقد اختلفوا في طهارتها .

وفصل ذلك الفقهاء في مبحث الأنجاس ، وكيفية تطهيرها ، فمن يحكم بطهارتها يقول : إن استحالة العين تستتبع زوال الوصف المرتب عليها عند بعض الفقهاء .<sup>(٢)</sup>

ويرتبون على ذلك فروعا كثيرة ، تفصيلها في مصطلح ( تحول ) .

٣ - الاستعمال الفقهي الثاني : بمعنى عدم إمكان الوقوع . ومن ذلك استحالة وقوع المحلوف عليه ، أو استحالة الشرط الذي علق عليه الطلاق ونحوه .

فمن الشرائط التي ذكرها الفقهاء في المحلوف عليه : ألا يكون مستحيل التحقق عقلا أو عادة ، أي بأن يكون متصور الوجود حقيقة أو عادة ، ويضربون لذلك أمثلة ، كمن يحلف : لأشربن الماء الذي في الكوز ، ولا ماء فيه ، وهذا في المستحيل حقيقة . وكحلفه ليعصدا إلى السماء ، فهو مستحيل عادة .

وهم يختلفون في الحنث وعصمه ، والكفارة وعصمها ، وهل يكون ذلك في يمين البر أو الحنث ؟ وهل الحكم يستوي في ذلك إن كانت

(١) بداية المحتاج ١/ ٣٣٠ ، والمغني ١/ ٧٢ ، والدسوقي ١/ ٥٢ ،  
وفتح القدير ١/ ١٣٩  
(٢) بداية المحتاج ١/ ٣٣٠ ، والمغني ١/ ٧٢ ، والدسوقي ١/ ٥٧ ،  
وفتح القدير ١/ ١٣٩

الانقطاع قبل الدخول في الصلاة لم يميز الشروع فيها . وإن عرض الانقطاع في أثناء الصلاة أبطلها مع الوضوء . ويجرد الانقطاع بوجوب الانصراف إلا أن يكون لها عادة بانقطاع يسير . ولو توضأت ثم برئت بطل وضوؤها إن وجد منها دم بعد الوضوء .<sup>(١)</sup>

عدة المستحاضة :

٣٣ - سبقنا الإشارة إلى بعض أحكامها . وتفصيل ذلك في مصطلح (عدة) .

## استحالة

التعريف :

١ - من معاني الاستحالة لغة : تغير الشيء عن طبعه ووصفه ، أو عدم الإمكان .<sup>(٢)</sup> ولا يخرج استعمال الفقهاء والأصوليين للفظ ( استحالة ) عن هذين المعنيين اللغويين .

الحكم الإجمالي وموطن البحث :

يختلف الحكم تبعاً للاستعمالات الفقهية أو الأصولية :

٢ - الاستعمال الفقهي الأول : بمعنى تحول الشيء وتغيره عن وصفه . ومن ذلك استحالة العين النجسة . وبم تكون الاستحالة ؟ الأعيان النجسة ، كالعذرة ، والخمر ، والخنزير ، قد تتحول عن أعيانها وتتغير أوصافها ،

(١) كشاف الفتاوى ١/ ١٩٧  
(٢) للمصباح المتبر ، مادة (حول) .

والاستحباب عند الأصوليين غير الحنفية :  
اقتضاء خطاب الله العقل اقتضاء غير جازم ، بأن  
يجوز تركه .<sup>(١)</sup> وضده الكراهية .<sup>(٢)</sup>

٢ - ويرادف المستحب : المندوب والتطوع والطاعة  
والسنة والنسافة والنفل والقربة والمرغب فيه  
والإحسان والفضيلة والرغبة والأدب والحسن .<sup>(٣)</sup>  
وخالف بعض الشافعية في الترايف المذكور -  
كالقاضي حسين وغيره - فقالوا : إن الفعل إن  
واظب عليه النبي ﷺ فهو السنة ، وإن لم يواظب  
عليه - كان فعله مرة أو مرتين - فهو المستحب ، وإن  
لم يفعل - وهو ما ينشئه الإنسان باختياره من الأوراد  
- فهو التطوع .

ولم يترسوا للمندوب هنا لعمومه للأقسام  
الثلاثة بلا شك .

وهذا الخلاف لفظي ، إذ حاصله أن كلا من  
الأقسام الثلاثة ، كما يسمى باسم من الأسماء  
الثلاثة كما ذكر ، هل يسمى بغيره منها ؟ فقال  
البعض : لا يسمى ، إذ السنة : الطريقة والعادة ،  
والمستحب : المحبوب ، والتطوع : الزيادة .  
والأكثر قالوا : نعم يسمى ، ويصدق على كل من  
الأقسام الثلاثة أنه طريقة أو عادة في الدين ،  
ومحبوب للشارع بطلبه ، وزائد على الواجب .<sup>(٤)</sup>

اليمن مؤقنة أو مطلقة ؟ ويفصل الفقهاء ذلك في  
مسائل الأيمان ، ومسائل الطلاق ، ومسائل  
العق .

الاستعمال الأصولي :

٤ - يستعمل الأصوليون لفظ استحالة بمعنى :  
عدم إمكان الوقوع ، ومن ذلك حكم التكليف  
بالمستحيل لذاته أو لغيره . وقد اختلف الأصوليون  
في جواز التكليف بالممتنع ، وقسموه إلى : ممتنع  
لذاته ، وممتنع لغيره .

فالممتنع لذاته ، كالجمع بين الضدين . اختار  
جمهور الأصوليين أنه لا يجوز التكليف به .  
والمستحيل لغيره إن كانت استحالة عادة ،  
كالتكليف بحمل الجبل ، فالجمهور على جواز  
التكليف به عقلا ، وعدم وقوعه شرعا . وإن كانت  
استحالة لعدم تعلق إرادة الله به ، كإيمان أبي  
جهل ، فالكل يجمع على جوازه عقلا ، ووقوعه  
شرعا .<sup>(١)</sup> وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي .

## استحباب

التمريف :

١ - الاستحباب في اللغة : مصلر استحبه إذا  
أحبه ، ويكون الاستحباب بمعنى  
الاستحسان ،<sup>(٢)</sup> واستحبه عليه : آثره .<sup>(٣)</sup>

(١) فوائح الرحموت بهامش المصنف ١/١٢٣ ، والإحكام للأندلس  
٦٩/١

(٢) المصباح للنير (حب) .

(٣) مختار المصباح ، مادة (حب) .

(١) شرح جمع الجوامع ١/٨٠ ط محمود شاكر الكتي .

(٢) شرح الكوكب المنير ص ١٢٨ ط القاهرة - مطبعة السنة  
المجدية .

(٣) شرح جمع الجوامع بمصاحفة البتاني ١/٩٠ ، ٩١ ، والكتليات  
لأبي اليقظة ١/١٧٣ ، ١٠٨/٢ ، ١١/٣ ط دمشق ، وإرشاد  
الفتحو ص ٦ ط مصطفى الحلبي ، وشرح الكوكب المنير  
ص ١٢٦ ، وكشاف اصطلاحات الفنون مادة (حب) .  
٢/٢٧٤ ، ومادة (سنة) ٣/٧٠٥ ط الحياط .

(٤) شرح جمع الجوامع ص ٩٠ ، ٩١

مطلوبا ، طلبا جازما أو غير جازم ، فيشمل الفرض والسنة والتنب ، وعلى كونه مطلوبا طلبا غير جازم فيشمل الأخيرين فقط .<sup>(١)</sup>

#### حكم المستحب :

٣ - ذهب الأصوليون - من غير الحنفية - إلى أن المستحب يمدح فاعله ويثاب ، ولا يذم تاركه ولا يعاقب .<sup>(٢)</sup> وذلك لأن ترك المستحب جائز . غير أن هذا الترك إن ورد فيه نهي غير جازم نظر : فإن كان مخصوصا ، كالنهي في حديث الصحيحين : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين »<sup>(٣)</sup> كان مكروها ، وإن كان نيبا غير مخصوص ، وهو النهي عن ترك المندوبات عامة المستفاد من أوامرها ، فإن الأمر بالشيء يفيد النهي عن تركه ، فيكون خلاف الأولى ، كترك صلاة الضحى . وذلك لأن الطلب بدليل خاص أكد من الطلب بدليل عام .

والمتقدمون يطلقون المكروه على ذي النهي المخصوص وغير المخصوص ، وقد يقولون في الأول : مكروه كراهة شديدة ، كما يقال في المنسوب : سنة مؤكدة .<sup>(٤)</sup>

أما الحنفية فإنهم ينصون على أن الشيء إذا كان مستحبا أو مندوبا عندهم وليس سنة فلا يكون تركه مكروها أصلا ، ولا يوجب تركه إساءة أيضا ،

وذهب الحنفية إلى أن المستحب هو ما فعله النبي ﷺ مرة وتركه أخرى ، فيكون دون السنن المؤكدة كما قال التهانوي ، بل دون سنن الزوائد كما قال أبو البقاء الكفوي .

ويسمى عندهم بالمندوب لدعاء الشارع إليه ، وبالطوع لكونه غير واجب ، وبالنفل لزيادته على غيره .<sup>(٥)</sup>

وإنما سمي المستحب مستحبا لاختيار الشارع إياه على المباح .<sup>(٦)</sup> وهم بهذا يقتربون مما ذهب إليه القاضى حسين ، لولا أنهم يختلفون معه في التطوع ، حيث يجعلونه مرادفا للمستحب ، ويجعله قسما له على ما تقدم ، ويفرقون بين المستحب وبين السنة بأنها هي : الطريقة السلوكية في السدين من غير التزام على سبيل المواظبة ، فيخرج المستحب بالفيد الأخير ، إذ لا مواظبة عليه من قبل النبي عليه الصلاة والتسليم .<sup>(٧)</sup>

وبعض الحنفية لم يفرق بين المستحبات وسنن الزوائد ، فقال : المستحب هو الذي يكون على سبيل العادة ، سواء أترك أحيانا أم لا . وفي نور الأنوار شرح المنار : السنن الزوائد في معنى المستحب ، إلا أن المستحب ما أحبه العلماء ، والسنن الزوائد ما اعتاده النبي عليه السلام .

هذا وقد يطلق المستحب على كون الفعل

(١) كشف اصطلاحات الفنون (جب) ٢/ ٢٧٤ ، ومستور العلماء ٢/ ١٨٥

(٢) إرشاد القبول ص ٦ ، وشرح جمع الجوامع ١/ ٨٠ ، والكتابات ١٧٣/١

(٣) حديث « إذا دخل أحدكم ... » أخرجه البخاري ( فتح الباري ٤٨/٣ - ط السلفية ) ومسلم ١/ ٩٥٠ ط حسي الطيبي .

(٤) شرح جمع الجوامع ١/ ٨١

(٥) كشف اصطلاحات الفنون (جب) ٢/ ٢٧٤ ، وكتابات أبي البقاء ١/ ١٧٣ ، ١٠٨/٢ ، ١١/٣ ، ٩٦/٥ ، وحاشية الرهوي على شرح المنار ص ٥٨٦ ط استنبول .

(٦) كشف اصطلاحات الفنون (جب) ٢/ ٢٧٤ ، وحاشية البنا على شرح جمع الجوامع ١/ ٩١

(٧) حاشية الرهوي على شرح المنار ص ٥٨٦ ط الأولى .

مخالفا للإحداد ، ولا يشترك معه في وجه من الوجوه .

ب - التنور :

٣ - التنور هو : الطلاء بالنورة . يقال : تنور . تطلّى بالنورة ليزيل الشعر . والنورة من الحجر الذي يحرق ، ويسوى من الكلس ، ويزال به الشعر .<sup>(١)</sup>

فعلى هذا يكون الاستحداد أهم في الاستعمال من التنور ، لأنه كما يكون بالحديدة يكون غيرها كالنورة وغيرها .

## استحداد

حكمه التكليفي :

٤ - اتفق الفقهاء على أن الاستحداد سنة للرجال والنساء على السواء . وصرح الشافعية والمالكية دون غيرهم بالوجوب للمرأة إذا طلب منها زوجها ذلك .<sup>(٢)</sup>

دليل مشروعته :

٥ - يستدل على مشروعية الاستحداد بالسنة ، لما روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : ( الفطرة خمس ، أو خمس من الفطرة : الختان ، والاستحداد ، وتنف الإبط ، وتقليم الأظفار ، وقص الشارب ) .<sup>(٣)</sup> ولما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال :

فلا يوجب عتابا في الآخرة ، كترك سنن الزوائد ، بل أولى في عدم الإساءة وعدم استحقاق العتاب ، لأنه دونها في الدوام والمواظبة ، وإن كان فعله أفضل<sup>(١)</sup>

ولمعرفة ما تبقى من مباحث الاستحباب ، ككون المستحب مأمورا به ، وهل يلزم بالشروع فيه ؟ يرجع إلى الملحق الأصولي .

التعريف :

١ - الاستحداد لغة : مأخوذ من الحديدة ، يقال : استحّد إذا حلق عاتته . استعمل على طريق الكناية والتورية .<sup>(٢)</sup>

والتعريف الاصطلاحي لا يفترق عن المعنى اللغوي ، حيث عرفه الفقهاء بقولهم : الاستحداد حلق العانة ، وسمى استحدادا ، لاستعمال الحديدة وهي ، الموسى .<sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإحداد :

٢ - الإحداد : مصدر أحَدَ . وإحداد المرأة على زوجها تركها للزينة ، فعلى هذا يكون الاستحداد

(١) لسان العرب مادة (نور) ٢٤٤/٥ ط دار صادر ، والصحاح مادة (نور) ٢/٨٣٩ ط دار الكتاب العربي .

(٢) المجموع للنووي ١/٢٨٩ ط للنيرة ، وكتابة الطالب ٢/٣٥٤ ط مصطفى الحلبي .

(٣) رواء البخاري والتزملي .

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ( سنن ) ٧٠٥/٣

(٢) لسان العرب مادة (حدم) ١٤١/٣ ط دار صادر .

(٣) تحفة الأحرفي ٨/٣٣ ط السلفية بالمدينة .



أربعين يوماً<sup>(١)</sup>.  
والضابط في ذلك يختلف باختلاف الأحوال  
والأشخاص والأزمان والأماكن ، بشرط ألا يتجاوز  
الأربعين يوماً ، وهو التوقيت الذي جاء في الحديث  
الصحيح<sup>(٢)</sup>.

الاستماعة بالآخرين في الاستحداد :

٨ - الأصل عند الفقهاء جميعاً أنه يحرم على  
الإنسان ذكراً كان أو أنثى أن يظهر عورته لأجنبي  
إلا لغسرة . ويرجع إلى تفصيل ذلك في :  
(استسار، وعورة) . واعتبر الفقهاء حلق العانة لمن  
لا يستطيع أن يحلقها بالحديدة أو يزيلها بالنورة  
ضرورة<sup>(٣)</sup>.

آداب الاستحداد :

٩ - تكلم الفقهاء على آداب الاستحداد في ثنايا  
الكلام على الاستحداد ، وخصال الفطرة ،  
والعورة . فقالوا : يستحب أن يبدأ في حلق العانة  
من تحت السرة ، كما يستحب أن يحلق الجانب  
الأيمن ، ثم الأيسر ، كما يستحب أن يستتر ، وألا  
يلقي الشعر في الحسم أو الماء ، وأن يوارى مايزيله  
من شعر وظفر<sup>(٤)</sup>.

( عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإعفاء  
اللعية ، والسواك ، والاستنشاق ، وقص الأظفار ،  
وغسل البراجم ، ونف الإبط ، وحلق العانة ،  
وانتفاص الماء ) - قال زكريا - ( الراوي ) : ونسبت  
العشرة إلا أن تكون المضمضة<sup>(١)</sup>.

ما يتحقق به الاستحداد :

٦ - اختلف الفقهاء فيما يتحقق به الاستحداد على  
أقوال .

فقال الحنفية : السنة الحلق للرجل ، والتنف  
للمرأة .

وقال المالكية : الحلق للرجل والمرأة ، ويكره  
التنف للمرأة ، لأنه يعد من التمنص المنهي عنه ،  
وهذا رأي بعض الشافعية<sup>(٢)</sup>.

وقال جمهور الشافعية : التنف للمرأة الشابة ،  
والحلق للعجوز . ونسب هذا الرأي إلى ابن  
العربي<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنابلة : لا بأس بالإزالة بأي شيء ،  
والحلق أفضل<sup>(٤)</sup>.

وقت الاستحداد :

٧ - يكره تركه بعد الأربعين ، كما أخرجه مسلم من  
حديث أنس : « وقت لنا في قص الشارب وتقليم  
الأظفار ونف الإبط وحلق العانة ألا يترك أكثر من

(١) فتح الباري ١٠/ ٢٨٤ ، والترمذي (تحفة الأحوي) ٨/ ٣٨  
ومسلم ١/ ٢٢٢ - ط حسي الحلبي .

(٢) تحفة الأحوي ٨/ ٣٩ ، وفتح الباري ١٠/ ٢٨٤ ، وكشاف  
الفتاوى ١/ ٦٥ ط السنة المحمدية ، والنفوي ١/ ٢٨٩ ، وابن  
عابدين ٥/ ٢٦١ ، والحنابلة ٥/ ٣٥٧ ، والمفتي ١/ ٨٧ ، وكتاية  
الطالب ٢/ ٣٥٣

(٣) البحر الرائق ٨/ ٢١٩

(٤) الفتاوى المتنبية ٥/ ٣٥٨ ، والمفتي ١/ ٨٦ ، والمراجع السابقة .

(١) أخرجه مسلم وأحمد والنسائي والترمذي وحسنه ( صحيح مسلم  
١/ ٢٢٣ ط الحلبي ، سنن النسائي ٨/ ١٠٩ ط الحلبي ) .

(٢) كناية الطالب ٢/ ٣٥٣ ، وفتح الباري ١٠/ ٢٧٣ ط عبدالرحمن  
محمد .

(٣) فتح الباري ١٠/ ٢٧٣

(٤) المفتي ١/ ٨٦ ط السمعية ، وكشاف الفتاوى ١/ ٦٥

ومواراة الشعر المزال أو إتلافه :  
١٠ - صرح الفقهاء باستحباب مواراة شعر العانة بدفنه ، لما روى الحلال بإسناده عن عمل بنت مشرح الأشعرية قالت : رأيت أبي يقلم أظافره ، ويدفنها ويقول : « رأيت النبي ﷺ يفعل ذلك » .<sup>(١)</sup> وسئل أحمد ، يأخذ الرجل من شعره وأظافره أيلقيه أم يدفنه ؟ قال : يدفنه ، قيل : بلغك في ذلك شيء ؟ قال : كان ابن عمر يدفنه . وروي أن النبي ﷺ أمر بدفن الشعر والأظافر ، قال الحافظ ابن حجر : وقد استحَب أصحابنا دفنها ، لكونها أجزاء من الأدمي ،<sup>(٢)</sup> ونقل ذلك عن ابن عمر وهو متفق عليه بين المذاهب .

## استحسان

التعريف :

١ - الاستحسان في اللغة : هو عد الشيء حسنا ،<sup>(٣)</sup> وضده الاستقباح . وفي علم أصول الفقه عرفه بعض الحنفية بأنه : اسم للدليل يقابل القياس الجلي يكون بالنص أو الإجماع أو الضرورة أو القياس الخفي .  
كما يطلق عند الحنفية - في كتاب الكراهية

حجة الاستحسان عند الأصوليين :  
٢ - اختلف الأصوليون في قبول الاستحسان ، فقبله الحنفية ، ورده الشافعية وبجمهور الأصوليين . أما المالكية فقد نسب إمام الحرمين القول به إلى مالك ، وقال بعضهم : الذي يظهر من مذهب مالك القول بالاستحسان لا على ماسبق ، بل حاصله : استعمال مصلحة جزئية في مقابلة قياس كلي ، فهو يقدم الاستدلال المرسل على القياس . وأما الحنابلة فقد حكي عنهم القول به أيضا . والتحقيق أن الخلاف لفظي ، لأن الاستحسان إن كان هو القول بما يستحسنه الإنسان ويشتهي من غير دليل فهو باطل ، ولا يقول به أحد ، وإن كان هو العدول عن دليل إلى دليل أقوى منه ، فهذا مما لا ينكره أحد .<sup>(٤)</sup>

أقسام الاستحسان :  
ينقسم الاستحسان بحسب تنوع الدليل الذي يثبت به إلى أربعة أنواع :

(١) إلفاضة الأنوار بحلفية نسبت الأبحاث من ١٥٥ ط الأولى ، وطلبية الطلبة من ٨٩ ط الأولى ، ورد المختار ٢١٣/٥ ط الأولى .

(٢) إرشاد الفحول من ٢٤٥ ط مصطفى الحلبي ، والبحر المحيط للزركشي خطوطية باريس ، الورقة : (٣٣٤/ب) ، والمستقصى ٢٧٤/١ ط بولاق ، وشرح المعتمد المختصر ابن الحاج ٢٨٨/٢ ط الأولى .

(١) حديث : « رأيت النبي ﷺ ... أخرجه البيهقي في شعب الإيبان ، وإسناده ضعيف جدا . الإصابة لابن حجر (٣/٢٦١ ط السعادة) .

(٢) تحفة الأحرفي ٣٩/٨ ، ٤٠ ، وكشاف القناع ١/٦٥ ، والمغني ٨٨/١ . والمجموع للنووي ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ .

(٣) تاج المرويس ( حسن ) .

والاستحسان طهارة مؤرها قياسا على طهارة مؤر الأدمي ، فإن ما يتصل بالماء من كل منها طاهر . وإنما رجح القياس الثاني لضعف المؤثر في الحكم في القياس الأول ، وهو مخالطة اللعاب النجس للماء في مؤر سباع البهائم ، فإنه منتف في سباع الطير إذ تشرب بمنقارها ، وهو عظم طاهر جاف لا لعاب فيه ، فانتفت علة النجاسة فكان مؤرها طاهرا كسؤر الأدمي ، لكنه مكروه ، لأنها لا تحترز عن الميتة فكانت كالدجاجة المخلاة <sup>(١)</sup> .

وليبيان أقسام الاستحسان الأخرى من حيث قوته وترجيحه على القياس وبقية مباحثه ينظر الملحق الأصولي .

## استحقاق

١ - الاستحقاق لغة : إمّا ثبوت الحق ووجوبه ، ومنه قوله تعالى : « فَإِنْ عُرِّيَ عَلَىٰ أُنْثَىٰ اسْتَحَقَّ إِنْسًا » <sup>(٢)</sup> أي : وجبت عليهما عقوبة ، وإمّا بمعنى طلب الحق <sup>(٣)</sup> .

وإصطلاحاً عرفه الحنفية بأنه : ظهور كون الشيء حقا واجبا للغير <sup>(٤)</sup> .

(١) إضاءة الأنوار بحاشية نسبت الأسفار ص ١٥٥ ط الأولى ، واليسوط للسرخصي ١٠/١٤٥ ط الأولى ، والفتاوى والتعريف لابن أمير الحاج ٣/٢٢٢ ط بولاق .

(٢) سورة المائدة ١٠٧

(٣) المطلع على أبواب الفتنة ص ٢٧٥ ، ولسان العرب والمصباح مادة (حق) بصرف

(٤) ابن عابدين ١٩١/٤

أولا - استحسان الأثر أو السنة :

٣ - وهو أن يرد في السنة النبوية حكم لمسألة ما يخالف للقاعدة المعروفة في الشرع في أمثالها ، لحكمة يراعها الشارع ، كبيع السلم ، جوزه السنة نظرا للحاجة ، على خلاف الأصل في بيع ماليس عند الإنسان وهو المنع .

ثانيا - استحسان الإجماع :

٤ - وهو أن يتعقد الإجماع في أمر على خلاف مقتضى القاعدة ، كما في صحة عقد الاستصناع ، فهو في الأصل أيضا بيع معدوم لا يجوز ، وإنما جاز بالإجماع استحسانا للحاجة العامة إليه .

ثالثا - استحسان الضرورة :

٥ - وهو أن يخالف المجتهد حكم القاعدة نظرا إلى ضرورة مبرجة من جلب مصلحة أو دفع مفسدة ، وذلك عندما يكون أطراد الحكم القياسي مؤديا إلى حرج في بعض المسائل ، كتطهير الآبار والحياض ، لأن القياس ألا تطهر إلا بجريان الماء عليها ، وفيه حرج شديد .

رابعا - الاستحسان القياسي :

٦ - وهو أن يعدل عن حكم القياس الظاهر المتبادر إلى حكم يخالف بقياس آخر هو أدق وأخفى من القياس الأول ، لكنه أقوى حجة وأسد نظرا . فهو على الحنفية قياس سمي استحسانا أي قياسا مستحسنا للفرق بينهما . وذلك كالحكم على مؤر سباع الطير ، فالقياس نجاسة مؤرها قياسا على نجاسة مؤر سباع البهائم كالأسد والنمر ، لأن السؤر معتبر باللحم ، ولحمها نجس .

### إثبات الاستحقاق :

٤ - ثبت الاستحقاق بالبينة عند عامة الفقهاء ، والبينة تختلف من حق لآخر ، ومنها ما هو مختلف فيه بين المذاهب في الحق الواحد . كذلك ثبت بإقرار المشتري للمستحق ، أو بنكوله عن يمين نفي العلم بالاستحقاق .<sup>(١)</sup>

هذا في الجملة ، وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في البيانات .

### ما يظهر به الاستحقاق :

٥ - ذكر المالكية أن سبب الاستحقاق ( بمعنى ثبوت الحق ) قيام البينة على عين الشيء المستحق أنه ملك للمدعي ، لا يعلمون خروجه ، ولا خروج شيء منه عن ملكه حتى الآن ، وبقيّة الفقهاء لا يخالفون في ذلك ، فالبينة سبب إظهار الواجب لغير حائزه ، ولابد من إقامتها حتى يظهر الاستحقاق ، لأن الثبوت كان بسبب سابق على الشهادة .<sup>(٢)</sup>

وأما سبب ادعاء العين المستحقة فهو سبب تملك العين المدعاة من إرث ، أو شراء ، أو وصية ، أو وقف ، أو هبة إلى غير ذلك من أسباب الملكية . وهل يشترط في دعوى الاستحقاق بيان سببه وشروطه في كل الدعوى ؟ أم في بعضها كالنكاح والنكاح ونحو ذلك ؟ للفقهاء خلاف وتفصيل . موضع استيفائه مصطلح ( دعوى ) .<sup>(٣)</sup>

(١) الفتاوى الهندية ١٤٣/٤ ، وشرح الروض ٣٤٩/٢ ، ٣٥٠ ط المينة ، وكشاف القناع ١٣١/٤ مطبعة أنصار السنة .

(٢) حاشية البناي ١٥٧/٦ ، ومعين الحكام ص ٧٩ ، والبحري على الخطيب ٣٤٥/٤

(٣) ابن عابدين ١٩٤/٤ ، والفتاوى الهندية ١٤١/٤ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٥٥ ط التجارية ، ونهاية المحتاج ٣٢٢/٢ ، ٣٢٣

وعرفه ابن عرفة من المالكية بأنه : رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله بغير عوض .<sup>(١)</sup> والشافعية والحنابلة يستعملونه بالمعنى اللغوي . ولم نقف للشافعية والحنابلة على تعريف للاستحقاق ، ولكن باستقراء كلامهم وجد أنهم يستعملونه بالمعنى الاصطلاحي ، ولا يخرجون فيه عن الاستعمال اللغوي .<sup>(٢)</sup>

### الألفاظ ذات الصلة :

#### التملك :

٢ - التملك ثبوت ملكية جديدة ، إما بانتقالها من مالك إلى مالك جديد ، أو بالاستيلاء على مباح ، والاستحقاق إخراج المستحق من غير المالك إلى المالك ، فالاستحقاق يختلف عن التملك ، لأن التملك يحتاج إلى إذن المالك ورضاه ، أو حكم حاكم في خروج الملكية ، بخلاف الاستحقاق فإن المستحق يعود لملكه ولو دون رضا المستحق منه .

### حكم الاستحقاق :

٣ - الأصل في الاستحقاق ( بمعنى الطلب ) الجواز ، وقد يصير واجبا إذا تيسرت أسبابه وترتب على عدم القيام به الوقوع في الحرام ، نص عليه المالكية ، وقواعد المذاهب الأخرى لا تأتي ذلك .<sup>(٣)</sup>

(١) حاشية البناي ١٥٨/٦ ، والشرح الصغير ٢٦٦/٢ ، والحرفي على خليل مع حاشية المدودي ١٥٠/٦ ، ١٥١ نشر دار صادر ، والخطاب ٢٩٤/٥ ، نشر ليربيبا ، وجواهر الإكليل ١٥٤/٢ نشر دار صادر .

(٢) قلوبوي وصيرة ١٩٥/٣ ، والمفني ٥٩٧/٤

(٣) الخطاب ٢٩٥/٥ ، وحاشية البناي هاشم الزرقاني على خليل ١٥٧/٦ ، والشرح الصغير ٦١٣/٣ ، والنشر والي على النسخة ١٤٣/١٠ ، والمفني ٨٢/٩ ، والفتاوى الهندية ١٤٣/٤

## موانع الاستحقاق :

٦ - موانع الاستحقاق ، كما صرح بها المالكية  
نوعان : فعل ، وسكوت .

فالفعل : مثل أن يشتري ما ادعاه من عند  
حائزه من غير بيئة - يشهدا سراً - قبل الشراء بأني  
إنما اشتريته خوفاً أن يغيب عليّ ، فإذا أثبتته  
رجعت عليه بالثمن . ولو اشتراه وهو يرى أن لا  
بيئة له ، ثم وجد بيئة ، فله المطالبة .  
وأما السكوت : فمثل أن يترك المطالبة من غير  
مانع أمد الحيازة .<sup>(١)</sup>

وبقية الفقهاء لم يصرحوا بذكر موانع الاستحقاق  
إلا أن قواعدهم لا تأبى المانع الأول .<sup>(٢)</sup> وهو  
الفعل ، أما السكوت مدة أمد الحيازة وكونه يطل  
الاستحقاق ، فلم تنف على من صرح به غيرهم  
سوى الخفية ، على تفصيل عندهم في مدته ،  
وفي الحقوق التي تسقط به والتي لا تسقط ،  
ويتعرضون لذلك في باب الدعوى .<sup>(٣)</sup>

## شروط الحكم بالاستحقاق :

٧ - عدد المالكية للحكم بالاستحقاق ثلاثة  
شروط ، شاركهم بعض الفقهاء في اثنين منها :  
الشرط الأول : الإعذار إلى الحائز لقطع  
حقه ، فإن ادعى الحائز ما يدفع به الدعوى أجله  
القاضي بحسب ما يراه للإثبات . وقد صرح  
الخفية والمالكية بهذا الشرط ، وأشار إليه غيرهم في

البيئات .<sup>(١)</sup>

الشرط الثاني : يمين الاستبراء ( وتسمى أيضاً  
يمين الاستظهار ) ، والمالكية في لزومها ثلاثة آراء  
أشهرها : أنه لا بد منها في جميع الأشياء ، قاله ابن  
القاسم وابن وهب وابن سحنون ، وهو قول أبي  
يوسف ، والمفتي به عند الحنفية . وكيفية الحلف كما  
في الخطاب وجامع الفصولين وغيرهما : أن يحلف  
المستحق بالله أنه ما باعه ، ولا وهبه ، ولا فوته ،  
ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه حتى الآن .<sup>(٢)</sup>  
والشرط الثالث الذي تفرد المالكية بالقول به  
هو : الشهادة على العين المستحقة إن أمكن ، وهو  
في المنقول ، وإلا فعلى الحيازة ، وهو في العقار ،  
وكيفيتها أن يبعث القاضي عدلين ، وقيل : أو  
عدلاً مع الشهود الذين شهدوا بالملكية ، فإن كانت  
داراً قالوا لها مثلاً : هذه الدار هي التي شهدنا فيها  
عند القاضي الشهادة المقيدة أعلاه .<sup>(٣)</sup>

## الاستحقاق في البيع

## علم المشتري باستحقاق المبيع :

٨ - يحرم شراء الشيء المستحق عند العلم  
بالاستحقاق ، فإن حصل البيع مع علم المشتري  
بالاستحقاق ، فللمشتري الرجوع بالثمن على  
البائع عند الاستحقاق إذا ثبت بالبيئة ، فإن ثبت  
بإقرار المشتري أو تكوله عن اليمين بالاستحقاق ،  
فإنه لا يرجع عند جمهور الفقهاء ، وهو خلاف

(١) البناي على الزواني ١٥٨/٦ ، ويمين الحكم ص ٧٤ ، وبصرة  
الحكام المطبوع مع فتح علي الملك ١٤٥/١  
(٢) جامع الفصولين ١٥٦/٧ ، والخطب ٢٩٥/٥  
(٣) الخطب ٢٩٥/٥ ، وابن عابدين ٤٢٣/٤

(١) الخطب ٢٩٦/٥ ، والشرح الصغير ٦١٤/٣ ط دار المعارف .  
(٢) الفتاوى الهندية ١٢٢/٣ ، وأدب القضاء لابن أبي المص  
١٧٣ ، ومطالب أولي النهى ٦/٦٧٢  
(٣) ابن عابدين ٣٤٢/٤ ، ٣٤٣

بالاستحقاق ، ولهم في ذلك رأيان :

الأول : أن المشتري يرجع بالثمن على البائع مطلقاً ، سواء أثبت الاستحقاق بالبينة أم بالإقرار أم بالنكول ، وهو قول الحنابلة ، وهو أيضاً قول الحنفية ، والشافعية إن ثبت الاستحقاق بالبينة .

وقال المالكية : إن لم يعلم المشتري بصحة ملك البائع ولا عدمه يرجع . وكذلك إن علم عدم ملك البائع على المشهور نظراً لسبق ظلم البائع ، لبيعه مالم يس في ملكه ، فهو أحق بالحمل عليه .<sup>(١)</sup>

الثاني : أن المشتري لا يرجع على البائع إن أقر المشتري باستحقاق المبيع ، أو نكل عن اليمين ، وهو قول الحنفية ، والشافعية ، وقد علل الشافعية ذلك بتقصير المشتري باعترافه بالاستحقاق مع الشراء ، أو بنكوله .

وهو قول ابن القاسم من المالكية ، إن أقر المشتري أن جميع المبيع للبائع ، وقال أشهب وغيره : لا يمنع إقراره من الرجوع .<sup>(٢)</sup>

#### استحقاق بعض المبيع :

١١ - يختلف الفقهاء كذلك إن حصل الاستحقاق في البعض دون الكل حسب الأقوال التالية :

أ - بطلان البيع في الجميع سواء أكان المبيع قيمياً أم مثلياً ، وهو رواية عند الحنابلة ، وقول

(١) المغني ٤/٥٩٨ ، وابن عابدين ٤/١٩٤ ، وجامع الفصولين ١/١٥١ ، وبهاية الحاج ٥/٤٤٥ ط مصطفى الحلبي ، وشرح السروبي ٢/٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٤١٣/٤ ، ط اليمينية ، والشرواني على الصفحة ١/٣٣٦ ، والمهذب ١/٢٨٨ ، والزرقي على خليل ٤/٥ ، والمحطاب ٥/٣٠٧ .

(٢) جامع الفصولين ٢/١٥١ ، وشرح الروض ٢/٣٤٩ ، ٣٥٠ ، والزرقي على خليل ٤/٥ ، والمحطاب ٥/٣٠٧ ، والفتاوى البزازية ٤٤٠/٥ .

المشهور عند المالكية . والمشهور عند المالكية أنه يرجع .<sup>(١)</sup> وفي هذه المسألة تفصيل يرد فيما يأتي .

#### استحقاق المبيع كله :

٩ - إذا استحق المبيع كله فذهب الشافعية ، والحنابلة إلى أن البيع يبطل ، وهو قول الحنفية إن كان الاستحقاق مبطلاً للملك ، وهو الاستحقاق الذي يرد على عمل لا يقبل التملك . وهو المفهوم من فروع مذهب المالكية .

فإن كان الاستحقاق ناقلاً للملكية - وهو الذي يرد على عمل قابل للتملك - كان العقد موقوفاً على إجازة المستحق ، فإن أجازه نفذ وإن لم يجزه انفسخ ، وهذا عند الحنفية ، ولهم في وقت الانفساخ بالاستحقاق ثلاثة أقوال ، الصحيح منها : أنه لا ينفسخ العقد ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن ، وقيل : ينفسخ بنفس القضاء ، وقيل : إذا قبضه المستحق .<sup>(٢)</sup>

#### الرجوع بالثمن :

١٠ - عند الفسخ يختلف الفقهاء في رجوع المشتري بالثمن على البائع وعدمه إذا بطل البيع

(١) الفروق ٣/٢٤٢ ط اليمينية ، والفتاوى الهندية ٤/١٣٤ ، وجامع الفصولين ١/١٥٢ ، وشرح الروض ٢/١٠٩ ، ٣٤٩ ، وشرح منتهى الإرادات ٢/٤١٣ ، ٤١٨ نشر مكتبة أنصار السنة المحمدية ، والزرقي على خليل ٤/٥ ، والفتاوى البزازية ٥/٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠/٥ ، والمحطاب ٥/٣٠٧ ، والشرواني على الصفحة ١/٥٢ تنسردار صادر ، والجمل على المهج ٣/٥٠٨ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٤٧٠ ، ٤٧١ (٢) المحرشي ٦/١٥٦ ، والمحطاب والتاج والإكلیل ٤/٤٦١ ط ليبيا ، والمهذب ١/٢٨٨ ط عيسى الحلبي ، ومعني ابن قدامة ٤/٥٩٨ ط الرياض ، وابن عابدين ٤/١٩١ ، ١٩٣ ، وشرح منتهى الإرادات ٢/٤١٧ ، وقواعد ابن رجب ص ٣٨٣ .

وفي رده لضرب الشركة ، سواء استحق الأقل أو الأكثر .

وإن كان بما ينقسمه أو كان متخذاً لفئة خير في استحقاق الثلث ، ووجب التمسك فيها دون الثلث .

وإن استحق جزء معين ، فإن كان مقسوماً كالعروض والحيوان رجع بحصة البعض المستحق بالقيمة لا بالتسمية .

وإن استحق وجه الصفقة تعين رد الباقي ، ولا يجوز التمسك بالأقل .

وإن كان الجزء المعين مثلياً ، فإن استحق الأقل رجع بحصته من الثمن ، وإن استحق الأكثر خير في التمسك والرجوع بحصته من الثمن ، وفي الرد .<sup>(١)</sup>

١٢ - وكيفية الرجوع هي : أن ينظر لقيمة المبيع كله يوم استحقاقه ، فيرجع المشتري على البائع بما يخصه من الثمن بميزان القيمة . مثلاً إذا قيل : قيمة المبيع كله ( ١٠٠٠ ) وقيمة المستحق ( ٢٠٠ ) وقيمة الباقي ( ٨٠٠ ) فيكون الرجوع عليه بخميس الثمن .<sup>(٢)</sup>

#### استحقاق الثمن :

١٣ - أكثر الفقهاء - خلافاً لرواية ضعيفة عند الحنابلة - على بطلان البيع إن استحق الثمن المعين . قال الحنفية ، والمالكية : يرجع البائع بعين المبيع إن كان قائماً ، وبقيته إن كان تالفاً ،

للسافعية ، واقتصر عليه الشافعي في الأم ، لأن الصفقة جمعت شيئين : حراماً وهو المستحق ، وحلالاً وهو الباقي ، فبطل بيع الجميع .

وهو أيضاً قول المالكية إن استحق الأكثر .<sup>(١)</sup>

ب - تخيير المشتري بين رد المبيع بالفسخ ، وبين التمسك بالباقي والرجوع بحصة القدر المستحق والثمن . وهو الرواية الثانية للحنابلة .

والتخيير أيضاً هو قول الحنفية لو استحق المبيع قبل قبضه ، سواء أورث الاستحقاق في الباقي عيباً أم لا ، لتفرق الصفقة قبل التمام ، وكذا لو استحق البعض بعد القبض وأورث في الباقي عيباً .<sup>(٢)</sup>

ج - بطلان البيع في القدر المستحق وصحته في الباقي ، وهو القول الآخر للشافعية ، وهو أيضاً قول الحنفية إن استحق البعض بعد قبض الكل ، ولم يحدث الاستحقاق عيباً في الباقي ، كشوين استحق أحدهما ، أو كيلي أو وزني استحق بعضه ، وكذا كل ما لا يضر بعيضه .<sup>(٣)</sup>

وأما المالكية فقد فرقوا بين الاستحقاق في الشائع وغيره ، وكون المستحق الثلث أو أقل من الثلث . قال البناي : حاصل استحقاق البعض أن تقول : لا يخلو إما أن يكون شائعاً أو معيناً .

فإن كان شائعاً مما لا ينقسم ، وليس من رباع الفلة - أي العقارات المستغلة - خير المشتري في التمسك والرجوع بحصة المستحق من الثمن ،

(١) الأم ٣/٢٢٢ ، والمجموع ١٠/٣٦٧ ، ١٢/٢١٩ ، والجمل ٣/٩٤ ، والدرر ٣/١٣٥ ط دار الفكر ، والمغني ٤/٥٩٨ ، والإنصاف ٦/٢٩٠ ط أولى .

(٢) ابن عابدين ٤/٢٠١ ، والفنوي البرزاني ٥/٤٣٩

(٣) ابن عابدين ٤/٢٠١ ، وقبح القدر ٥/٥٤٣ ط بولاق ، وقبح الحزير ١٠/٣٦٧ ، والمجموع ١٢/٢١٩ ، والجمل ٣/٩٤

(١) البناي على الزرقاني ١٦٦/٦

(٢) الدرر ٣/٤٦٩ ، والحري ٦/١٥٩

والزرقاني ٥/١٦٢ ، ٦/١٦٦

وذهب المالكية إلى أن غلة المستحق من أجرة ،  
أو استعمال ، أولين ، أو صوف ، أو ثمرة هي  
للمستحق منه من يوم وضع يده إلى يوم الحكم .  
وهذا في غير الغصب ، فإن كان المستحق  
مغصوبا والمشتري من الغاصب يجهل ذلك ،  
فالزيادة للمستحق .<sup>(١)</sup>

والحنابلة كالحنفية في أن الزيادة للمستحق ،  
م سواء أكانت متصلة أم منفصلة ، فإن أحدث فيها  
شيئا كان أتلفها أو أكل الثمرة أخذت منه القيمة ،  
وإن تلفت بخير فعل المستحق منه فإنه لا يغرر  
شيئا ، فإن ردت الزيادة على المستحق ، فالمأخوذ  
منه يرد له النفقة أو قيمة الغراس ، إن كان قد غرس  
أوزرع ، والعبرة في القيمة بيوم الاستحقاق ،  
وذكر القاضي أبو يعلى أن الذي يدفع النفقة هو  
المالك ( المستحق ) ، ويرجع بها على من غرر  
المأخوذ منه .<sup>(٢)</sup>

وذهب الشافعية إلى أن الزيادة للمأخوذ منه ،  
ويقيدوا ذلك بما إذا أخذت العين المستحقة بينة  
مطلقة لم تصرح بتاريخ الملك ، ولا يرجع بالنفقة  
عندهم ، لأنه بيع فاسد .<sup>(٣)</sup>

وفصل المالكية في ذلك فقالوا : إن الغلة  
للمستحق مطلقا إن كانت غير ثمرة ، أو ثمرة غير  
مؤبرة ، ( وفي المدونة : إن ييسر ، وفي رواية ابن  
القاسم : إن جلت ) .  
واختلفوا في رجوع المستحق منه بما سقى وعالج

ولا يرجع بقيمة المستحق . غير أن بعض الشافعية  
قيد التعيين بكونه في العقد لا بعده .

فإن كان الثمن غير معين فلا يفسد العقد  
باستحقاقه ، ويرجع بقيمته إن كان مقوما ، ويمثله  
إن كان مثليا ، مع ملاحظة خلاف الفقهاء فيما  
يتعين بالتعيين وما لا يتعين به .<sup>(٤)</sup>

زيادة المبيع المستحق :

١٤ - زيادة المبيع المستحق محل خلاف وتفصيل بين  
الفقهاء على النحو التالي :

ذهب الحنفية إلى أنه إذا كانت الزيادة منفصلة  
متولدة - كالولد والثمر - وثبت الاستحقاق بالبيئة  
فهي للمستحق . واختلف هل يجب القضاء  
بالزيادة مقصودا أو يكفي بالقضاء بالأصل ؟ على  
رأين .

أما إذا كانت الزيادة متصلة غير متولدة - كالبناء  
والغرس - واستحق الأصل ، فإنه يخر المستحق  
بين أخذ الزيادة بقيمتها مقلوعة ، وبين أمر بالمأخوذ  
منه بقلعها مع تضمينه نقصان الأرض . ولهذا  
الأخير الرجوع على البائع بالثمن .

وإذا كانت الزيادة متصلة متولدة كالسمن  
فاستحق الأصل فهي للمستحق ، وجاء في  
الحامدية أن المأخوذ منه يرجع على بائعه بما زاد ،  
بأن تقسم قبل الزيادة ويعدها ويرجع بالفروق ( ولا  
يرجع المشتري على البائع بما أنفق ) .<sup>(٥)</sup>

(١) الخري ١٥٩/٦ ، ١٦٠ ، وشرح الروض ٢٤٢/٢ ط الميمنية ،  
والإنصاف ٢٩٠ ، وابن عابدين ٤٧٣/٤ ، والقليوبي  
٣٣٦/٢ ، وتبيين الحقائق ٣٤/٥ نشر دار المعرفة ، وقواعد ابن  
رجب ص ٣٨٣

(٢) الحنفية ١٤٤/٤ ، وابن عابدين ١٩٥/٤ ، ٢٠٢ .

(١) الشرح الصغير ٦١٨/٣

(٢) قواعد ابن رجب ص ١٤٨ ، ١٥٤ ، ١٦٨ ، ٢١٣

(٣) الشرواني على التلحة ٣٣٦/١٠ ، والقليوبي ١٨١/٢ ، وشرح

الروض ٣٤١ ، ٣٤٠/٢



- إن كان فيه سقي وعلاج وكانت الشجرة لم تؤبر -  
كاختلافهم في الرجوع في الرد بالعيب على  
رأيين. <sup>(١)</sup>

#### استحقاق الأرض المشتراة :

١٥ - إذا كانت الزيادة غرساً أو بناءً ، كما لو اشترى  
أرضاً فبنى فيها أو غرس ، فأكثر الفقهاء ( الحنفية ،  
والحنابلة ، وظاهر الشافعية ) على أن للمستحق  
قلع الزرع والبناء . <sup>(٢)</sup>

وصرح الحنابلة ، وهو ظاهر الشافعية بأن  
المشتري يرجع على البائع بما غرم من ثمن  
أقبضه ، وأجرة الباني ، وثمر مؤن مستهلكه ،  
وأرض نقص بقلع ونحو ذلك ، لأن البائع غرر  
المشتري ببيعها لها ، وأوهم أنها ملكه ، وكان سببا  
في غراسه وبنائه وإنقاعه فرجع عليه بما غرمه ، قال  
الحنابلة : والقيمة تعتبر بيوم الاستحقاق . <sup>(٣)</sup>

أما عند الحنفية فيرجع بالثمن ، ولا يرجع  
بقيمة الشجر ، ولا بما ضمن من نقصان الأرض ،  
هذا إن استحققت قبل ظهور الثمر ، فإن كان  
الاستحقاق بعد ظهور الثمر - بلغ الجذاذ أو لم يبلغ  
- كان للمستحق قلع الشجر أيضاً ، فإن كان بائع  
الأرض حاضراً كان للمشتري أن يرجع على  
البائع بقيمة الشجر نابتاً في الأرض ، ويسلم

الشجر قائماً إلى البائع ، ولا يرجع على البائع  
بقيمة الثمر ، ويجبر المشتري على قطع الثمر بلغ أو  
لم يبلغ . ويجبر البائع على قلع الشجر ، وإن اختار  
للمستحق أن يدفع إلى المشتري قيمة الشجر مقلوعاً  
ويمسك الشجر ، وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري  
بالبائع ، فإنه يرجع على البائع بالثمن ، ولا يرجع  
بقيمة الشجر ، ولا يكون للمستحق أن يرجع على  
البائع ولا على المشتري بنقصان . <sup>(١)</sup>

وأما المالكية فليس للمستحق عندهم قلع البناء  
والغرس والزرع ، وقال الدردير من المالكية : إن  
غرس ذو الشبهة أوبى ، وطالبه المستحق ، قيل  
للمالك : أعطه قيمته قائماً منفرداً عن الأرض ، فإن  
أبى المالك فللغراس أو الباني دفع قيمة الأرض بغير  
غرس وبناء ، فإن أبى فيها شريكاً بالقيمة ، هذا  
بقيمة أرضه ، وهذا بقيمة غرسه أو بنائه ، ويعتبر  
التقويم يوم الحكم لا يوم الغرس والبناء . ويستثنى  
من ذلك الأرض الموقوفة ، وتفصيله في موطنه .

وقد صرح المالكية بأن للمستحق كراهة تلك  
السنة ، إن كانت تزرع مرة واحدة في السنة ، وكان  
الاستحقاق قبل فوات وقت ما تراءى تلك الأرض  
لزراعته ، فلواستحققت بعد فوات إبان الزرع فلا  
شيء لمستحقها ، لأن الزارع قد استوفى المنفعة ،  
والغلة له . <sup>(٢)</sup>

وغرس الكتري ، والموهوب له ، والمستعير ،  
كغرس المشتري عند المالكية والحنابلة في امتناع  
القلع . وهذا كله إذا كان هناك شبهة ، كأن لم

(١) الحارثي ٢/١٥٠ ، ١٤٧/٦ ، وحاشية البناي هـش  
الزقاني على خليل ١٥٢/٥ ، والمقدمات على المدونة ٢/٢٦١ ،  
٢٦٢ ط السعادة .

(٢) فتح المزمز ١٠٠/٣٩٨ ، والروضة ٤/٢٤٩ ، والفتاوى الهندية  
٤/١٤٤ ، وكشاف القناع ٤/٨٦ ، وقواعد ابن رجب : القاعدة  
السابعة والسمعون والثالث والسمعون ، وشرح منتهى الإرادات  
٤١٧/٢

(٣) هذا التعليل يدل على أن المسألة مقروضة في الغصب (اللجنة) .

(١) الفتاوى الهندية ٤/١٤٥ وحاشية بها مشأ ٢/٢٣٣

(٢) الحارثي ١٥٢/٦ نشر دار صادر .

والأخرى بالتراضي <sup>(١)</sup>.  
ج - البطلان في الدراهم المعينة ، وعدمه في غيرها  
قبل التفرق وطول المجلس ، وهو قول أشهب من  
المالكية <sup>(٢)</sup>.

#### استحقاق المرهون :

١٧ - إن استحق المرهون المعين كله بطل الرهن  
اتفاقا ، وإن استحق المرهون المعين قبل القبض  
خير المرحن بين فسخ عقد المداينة من بيع ونحوه ،  
وبين إفضائه مع إبقاء الدين بلا رهن ، وكذلك  
يغير المرحن إن كان الاستحقاق بعد القبض وغره  
الراهن ، فإن لم يفره بقي الدين بلا رهن ، <sup>(٣)</sup> وإن  
كان المرهون غير معين واستحق بعد قبضه أجز  
الراهن على الإتيان برهن بدله على القول  
الراجح ، ولا يتصور استحقاق غير المعين قبل  
قبضه <sup>(٤)</sup>.

١٨ - لو استحق بعض المرهون ففي بطلان الرهن  
وبقائه ثلاثة آراء :

أ - صحة الرهن ، والباقي من المرهون رهن  
جميع الدين ، وهو قول المالكية ، والشافعية ،  
والحنابلة <sup>(٥)</sup>.

يعلم أنها ليست للباطع ، أو المؤجر ونحوهما . وقد  
نقل ابن رجب مثل هذا في قواعد عن أحمد ،  
وقال : لم يصح عن أحمد غيره <sup>(١)</sup>.

#### الاستحقاق في الصرف :

١٦ - إذا استحق العوضان في الصرف ( بيع النقد  
بالنقد ) أو أحدهما ، فللفقهاء في بطلانه وعدمه  
ثلاثة آراء :

أ - بطلان العقد وهو قول الشافعية ، <sup>(٢)</sup> والمذهب  
عند الحنابلة ، <sup>(٣)</sup> وهو قول المالكية أيضا في المصوغ  
مطلقا ، سواء أكان قبل التفرق وطول المجلس أم  
بعده ، لأن المصوغ يراد لعينه فغيره لا يقوم  
مقامه ، وفي المسكوكين ، أو المسكوك والمصوغ إن  
استحق المسكوك بعد افتراق المتصارفين ، أو قبل  
أن يفرقا ولكن بعد طول المجلس طولاً لا يصح  
معه الصرف ، <sup>(٤)</sup> ومع البطلان لا يجوز البذل ،  
ويعنى بالمسكوك ما قابل المصوغ ، فيشمل التبر  
والمصوغ المكسور .

ب - صحة العقد وهو مذهب الحنفية ، ورواية عن  
أحمد ، وهو قول المالكية أيضا في المسكوك إن كان  
الاستحقاق قبل التفرق وطول المجلس . وللعائد  
إعطاء بدل المستحق ، وهل الإبدال على سبيل  
التراضي أو الإيجاب ؟ لم أجد من صرح بالإيجاب إلا  
متأخري المالكية في طريقة من طريقتين هم ،

(١) حاشية الشرنبلالي ٢/٢٠٣ ط أحد كامل ١٣٣٠ هـ ، والمفني  
٤/٥٠ ، ٥١ ، والمطاب ٤/٣٧٧ وما بعدها .

(٢) المطاب ٤/٣٧٧

(٣) فتح القدير ٨/٣٠٥ ط بولاق الأولى ، والبدائع ١/١٤١ ط  
الجبالية ، والدموني ٣/٢٥٨ ط دار الفكر .

(٤) المحرشي وحاشية الصودي ٥/٢٥٨ ط دار صادر ، والشرائي  
على النسخة ٥/٦٤

(٥) الأم ٣/١٩٨ ، والدموني ٣/٢٥٨ ، ومنح الجليل ٣/١٠٦ ،  
١٠٧ ط ليبس ، ونيسل المسأرب ص ١١٣ ط بولاق ، ومنتهى  
الإرادات ١/٤٠٥ ط دار المروية .

(١) الدسوقي ٣/٤٦٦ نشر دار الفكر .

(٢) المجموع ١٠/٩٩ ط لثيرية .

(٣) المفني ٤/٥١ ، ٥٠ ط الرياض .

(٤) المطاب ٤/٣٢٦ ، ٣٢٧ ط ليبيا .

بالغصب حتى تلف بتفريط فالحكم كذلك، لأن الضمان يستقر عليه، فإن تلف بغير تفريط ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: يضمن المرتين ويستقر الضمان عليه، لأن مال غيره تلف تحت يده العادية.  
والثاني: لا ضمان عليه لأنه قبضه على أنه أمانة من غير علمه، فلم يضمنه كالوديعة، فعلى هذا يرجع المالك على الغاصب لا غيره.

والثالث: أن للمالك تضمين أيهما شاء، ويستقر الضمان على الغاصب، فإن ضمن الغاصب لم يرجع على أحد، وإن ضمن المرتين رجع على الغاصب لأنه غره فرجع عليه.<sup>(١)</sup>

جـ - للمستحق تضمين المرتين إن حدث التلف قبل ظهور الاستحقاق، فإن حصل الاستحقاق وتركها المستحق تحت يد المرتين بلا عذر فلا يضمن، لأن المرهون خرج عن الرهنبة بالاستحقاق وصار المرتين أمينا فلا يضمن، وهذا ما صرح به المالكية.<sup>(٢)</sup>

استحقاق المرهون بعد بيع العدل له:

٢٠ - إذا وضع المرهون بيد عدل، وباعه العدل برضا الراهن والمرتين، وأوفى المرتين الثمن، ثم استحق المرهون المبيع، فللقهاء فيمن يرجع وعلى من يرجع آراء:

أ - رجوع المستحق على العدل أو الراهن، وهو قول الحنفية إن كان المبيع هالكا، فإن ضمن الراهن

ب - بطلان الرهن، وهو قول الحنفية، إن كان الباقي مما لا يجوز رهنه ابتداء عندهم، كأن كان مشاعا.<sup>(١)</sup>

ج - بطلان الرهن بحصته، والباقي من المرهون رهن بحصته من الدين، وهو قول ابن شعبان من المالكية، وهو قول الحنفية إن كان الباقي مما يجوز رهنه ابتداء.<sup>(٢)</sup>

تلف المرهون المستحق في يد المرتين:

١٩ - لو تلفت العين المرهونة في يد المرتين، ثم استحققت، فللعلماء فيمن يضمن العين التالفة المرهونة ثلاثة آراء:

أ - للمستحق تضمين الراهن أو المرتين، لأن كل واحد منهما متعد، أما الراهن فإنه متعد بالتسليم، وأما المرتين فإنه متعد بالقبض، واستقرار الضمان على الراهن فلا يرجع على غيره لو ضمن، فإن ضمن المرتين رجع على الراهن بما ضمن وبدينه، وهو قول الحنفية، والشافعية، إلا أن الشافعية اشترطوا أن يكون المرتين جاهلا، فإن كان عالما فالقرار عليهما.<sup>(٣)</sup>

ب - للمستحق تضمين الراهن أو المرتين واستقرار الضمان على المرتين، فإن ضمن لم يرجع على أحد، وهو قول الخنابلة إن علم المرتين بالغصب، وإن ضمن الراهن رجع على المرتين، فإن لم يعلم

(١) فتح القدير ٨/ ٢٠٥ ط بولاق، والمنايا على الهداية

٨/ ٢٢٤، والبدائع ٦/ ١٥١

(٢) منح الجليل ٣/ ٧٠، وفتح القدير ٨/ ٢٠٥، والمنايا على الهداية ٢٢٤/ ٨

(٣) فتح القدير ٨/ ٢٢٣، ٢٢٤، والبدائع ٦/ ١٤٩، والشرواني على النخبة ٣/ ٢٩٠

(١) للمقي ٤/ ٤٤٠ ط الرياض.

(٢) المحرشي ٥/ ٢٤١، واللجنة ترى أن ما صرح به المالكية لا ينبغي أن يكون محل خلاف.

ج- رجوع المستحق على المرتين بالثمن وإجازه البيع ، ويرجع المرتين على الراهن ، وهو قول للمالكية ، وقال ابن القاسم: يرجع على الراهن إلا أن يكون مفلساً فيرجع على المرتين ، ورأي المالكية هذا عند تسليم السلطان الثمن للمرتين ، إذ لم يظهر نص صريح لهم في ضمان العدل غير السلطان .<sup>(١)</sup>

د- تخيير المشتري في الرجوع على العدل ، ( ما لم يكن العدل حاكماً أو مأذوناً من قبل الحاكم ) أو الراهن ، أو المرتين إذا كان المرتين قد تسلم الثمن ، وهو قول الشافعية .<sup>(٢)</sup>

استحقاق ما باعه المفلس :

٢١ - المالكية ، والشافعية ، والحنابلة على أنه لو استحق ما باعه المفلس قبل الحجر فالمشتري يشارك الغرماء من غير نقض القسمة ، إن كان الثمن تالفاً وتعذر رده ، وإن كان غير تالف فالمشتري أولى به .

وإن استحق شيء بعد أن باعه الحاكم قدم المشتري بالثمن على باقي الغرماء ، صرح بذلك الشافعية والمالكية ، وفي قول عند الشافعية يخاص الغرماء .<sup>(٣)</sup>

وهذه المسألة لا يمكن تصورها على قول أبي حنيفة إذ لا يرى جواز الحجر بالإفلاس ، ولكن

قيمته صح البيع والقبض ، لأنه ملكه بأداء الضمان فتبين أنه باع ملك نفسه ، وإن ضمن العدل كان العدل بالخيار إن شاء رجع على الراهن بالقيمة ، لأنه وكيل من جهته عامل له ، فيرجع عليه بما لحقه من العهدة ، ونفذ البيع وصح اقتضاء المرتين لدينه ، وإن شاء العدل رجع على المرتين ، لأنه تبين أنه أخذ الثمن بغير حق ، وإذا رجع بطل اقتضاء المرتين دينه منه ، فيرجع على الراهن بدينه .<sup>(١)</sup>

فإن كان المبيع قائماً أخذه المستحق من المشتري ، لأنه وجد عين ماله ، ثم يرجع المشتري على العدل بالثمن ، لأنه العاقد ، فتعلق به حقوق العقد لصبر ورته وكيلاً بعد الإذن بالبيع ، وهذا من حقوقه حيث وجب له بالبيع ، وإن أداه ليسلم له المبيع ولم يسلم . ثم العدل بالخيار إن شاء رجع على الراهن بالقيمة ، لأنه هو الذي أدخله في هذه العهدة فيجب عليه تخليصه ، وإذا رجع عليه صح قبض المرتين ، لأن المقبوض سلم له ، وإن شاء رجع على المرتين ، لأنه إذا انتقض العقد بطل الثمن ، وقد قبض ثمناً فيجب نقض قبضه ضرورة ، وإذا رجع عليه عاد حق المرتين كما كان فيرجع به على الراهن .<sup>(٢)</sup>

ب- رجوع المشتري على الراهن ، لأن المبيع له ، فالعهدة عليه ، ولا يرجع على العدل إن علم أنه وكيل ، فإن لم يعلم بالمال رجع عليه ، وهو مذموم الحنابلة .<sup>(٣)</sup>

(١) الخطاب ٣٠٩/٥ ، ٣١٠

(٢) الثرواني على التحفة ٨٥/٥ ، وبهاية المحتاج ٢٧٠/٤

(٣) الزرقاني على خليل ٢٧٤/٥ ، والنسوتي ٣٧٤/٣ ط مصطفى الحلبي ، وروضة الطالبين ١٤٤/٤ ، وكشاف الفتاوى ٣٦٣/٣ ط أنصار السنة المحمدية ، وابن عابدين ٩٢/٥ ط بولاق الأولى ، والسراج للرماع ص ٢٢٥ ط مصطفى الحلبي .

(١) الهداية بشرح فتح القدير ٢٢٣/٨ ، وابن عابدين ٢٢٦/٥

(٢) المرجعان السابقان .

(٣) مطالب أولي النهى ٣/٢٧٧ ، وكشاف الفتاوى ٢٨٧/٣ ، والمغني مع الشرح الكبير ٣٩٤/٤

بالعرض مطلقا ، ولا يرجع بالعين ولو كانت قائمة .

أما إن استحق المصالح عنه وهو محل النزاع ، فإن كان الصلح عن إنكار رجوع المدعي عليه على المدعي بما دفع له إن كان قائما ، فإن فات رجوع بقيمته إن كان قيميا ، ويمثله إن كان مثليا . وإن كان الصلح عن إقرار لا يرجع المقر على المدعي بشيء لا اعترافه أنه ملكه ، وأن المستحق أخذه منه ظلما .<sup>(١)</sup>

وعند الشافعية لا صلح إلا مع الإقرار ، فإن استحق بدل الصلح وكان معينا بطل الصلح ، سواء استحق كله أو بعضه ، وإن كان بدل الصلح غير معين ، أي موصوفا في اللزمة أخذ المدعي بدله ، ولا ينفخ الصلح .<sup>(٢)</sup>

استحقاق عوض الصلح عن دم العمد :  
٢٣ - يصح الصلح عن دم العمد على مال ، فإن استحق العوض فلا يبطل الصلح ، ويأخذ المستحق عوض المستحق عند الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة . وعند الشافعية يرجع إلى أرش الجناية .<sup>(٣)</sup>

#### ضمان الدرك :

٢٤ - من الفقهاء من قال : إن ضمان الدرك استعمل في ضمان الاستحقاق عرفا ، وهو أن

يمكن تصورها على قول الصحاحين ، إذ أنها قالا بالحجر على المفلس بشروطه ، ولكن لم يتعرض الحنفية لهذه المسألة بالذات تفريعا على قولها فيما اطلعنا عليه .

#### الاستحقاق في الصلح :

٢٢ - يفرق الحنفية والحنابلة في الصلح بين أن يكون عن إقرار ، أو عن إنكار ، أو سكوت . فإن كان الصلح عن إقرار ، فهو بمنزلة البيع عندهم ، بالنسبة لطرفي الصلح ، وقد تقدم حكم الاستحقاق في المبيع .

أما إذا كان الصلح عن إنكار أو سكوت ، فهو في حق المدعي معاوضة ، وفي حق المدعي عليه افتداء لليمين وقطع للخصومة ، وينبغي عليه أنه إذا استحق بدل الصلح كله يبطل الصلح ، ويعود للمدعي إلى الخصومة ، وإذا استحق بعضه عاد المدعي للخصومة في ذلك البعض .

أما إذا استحق محل النزاع ( المصالح عنه ) فإن المدعي عليه يرجع على المدعي بكل البديل أو بعضه ، لأن المدعي إنما أخذ البديل بدون وجه حق فلصاحبه استرداده .<sup>(١)</sup>

وعند المالكية إن كان الصلح عن إقرار فاستحق بدل الصلح رجوع المدعي بالعين المدعاة إن كانت قائمة ، فإن فاتت رجع بعوضها - وهو القيمة - إن كانت قيمة ، والمثل إن كانت مثلية . . . فإن كان الصلح عن إنكار واستحق بدل الصلح رجوع

(١) الزرقاني على خليل ٩/٦ ، واللسوقي ٤٧٠/٣

(٢) شرح الروض ٢١٨/٢ ، ودروسة الطالين ٢٠٣/٤

(٣) الزرقاني على خليل ١٦٨/٦ ، واللسوقي ٤٧١/٣ ، والقواعد

لابن رجب ٢/٤ ، ومطالب أدبي النسي ١٨٨/٣ ، وشرح

الروض ٤/٤٥ ، والبحر الرائق ٧/٢٨٠

(١) رد المحتار ٤/٤٧٤ ، والاختيار ٢/٦٩ ، والمغني ٤/٥٤٦ ،

والإتصاف ٥/٢٤٧ ، وكشاف الفتاوى ٣/٣٣٣

حيث كان الثمن غير نقد .<sup>(١)</sup>

ب- والثاني : صحة الشفعة ، وهو قول المالكية الذي هو المذهب إن حصل الاستحقاق بعد الأخذ بالشفعة ، ويرجع البائع بقيمة الشفعة لا بقيمة المستحق ، إلا إن كان المستحق نقدا مسكوكا فيرجع بمثله .

أما إن كان الثمن غير معين فيصح البيع والشفعة اتفاقا - كأن اشترى في اللمة ودفع عما فيها فخرج المدفوع مستحقا - وأبدل الثمن بما يحمل محله في الأخذ بالشفعة عند صحة البيع والشفعة .<sup>(٢)</sup>

فإن استحق بعض الثمن المعين بطل البيع فيه عند الشافعية والحنابلة ، وصح في الباقي عند الشافعية ، وفيه خلاف عند الحنابلة بناء على روايتي تفريق الصفقة .<sup>(٣)</sup>

وإن دفع الشفيع بدلا مستحقا لم تبطل شفيعته عند الشافعية والمالكية ، زاد الشافعية وإن علم أنه مستحق ، لأنه لم يقصر في الطلب والأخذ ، سواء أكان بمعين أم لا ، فإن كان بمعين احتاج إلى تملك جديد .<sup>(٤)</sup>

#### الاستحقاق في المساقاة :

٢٦ - الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة على أن المساقاة تنفسخ باستحقاق الأشجار ، ولا حق

يضمن الثمن عند استحقاق المبيع ، ومنهم من جعله نوعا من ضمان العهدة ، ومنهم من قال : إن ضمان الدرك هو ضمان العهدة .<sup>(١)</sup>

ويتفق الفقهاء على أنه يجوز ضمان الثمن عند استحقاق المبيع لمسيس الحاجة إلى ذلك ، في نحو غريب لو خرج مبيعه أو ثمنه مستحقا لم يظفر به .<sup>(٢)</sup>

ولتفصيل القول في ضمان الدرك ( ر : ضمان الدرك ) .

#### الاستحقاق في الشفعة :

٢٥ - يتفق الفقهاء على أنه لو استحق المشفوع بطلت الشفعة ، ورجع الشفيع بالثمن على من أخذه منه ، وقرار الضمان ( أي نهايته ) على البائع .<sup>(٣)</sup>

ويختلفون عند استحقاق الثمن الذي وقع عليه البيع الأول ، ولهم في ذلك رأيان :

أ- الأول : بطلان البيع والشفعة ، وهو قول الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، وقول غير المقدم عند المالكية إن كان الثمن معينا ، لأن مالكة لم يأذن فيه ، ويرجع الشفيع بمثل ما دفع ، وهو قول المالكية إن كان الاستحقاق قبل الأخذ بالشفعة

(١) فتح القدير ٤/٤٣٥ ، وابن عابدين ٤/٢٨١ ، والقليوبي ٢/٣٢٥ ، والمغني ٤/٥٩٥ ، ومنع الجليل ٣/٢٤٩ ، والزرقاتي على خليل ٥/١٣٩

(٢) المراجع السابقة ، وحاشية أبي السعود على التكرز ٨/٢ ط أولى ، والبحر الرائق ٦/٢٣٧ ط العلمية .

(٣) ابن عابدين ٤/٢٠٢ ، والمبسوط ١٤/١٢٩ ، وفتح القدير ٨/٣٤٤ ط دار إحياء التراث العربي ، والزرقاتي على خليل ٦/١٨٩ ، والمذهب ١/٣٩٠ ط مصطفى الحلي ، وكذلك الفتح ٤/١٨٩ ط أنصار السنة المحمدية ، والإنصاف ٦/٢٩٠

(١) ابن عابدين ٤/٢٠١ ، ٢٠٢ ، والفتاوى البزازية ٥/٤٣٧ ، والزرقاتي على خليل ٦/١٩١ ، والحطاب ٥/٣٢٦ ، والمدونة ٥/٤٢٣ ، والنسوي ٣/٤٩٥

(٢) الجمل على المنهج ٣/٥٠٨ ، وشرح الروض ٢/٣٥٠ ، ٣٧١ ، والمغني ٥/٣٣٨ ، ٣٣٩

(٣) شرح الروض ٢/٣٧١ ، والإنصاف ٦/٢٩٠

(٤) الجمل على المنهج ٣/٥٠٨ ، والكافي ٢/٨٨٢ نشر مكتبة الرياض .

بيع الفضولي وتوقفه على إجازة المالك<sup>(١)</sup>  
كذلك يختلفون فيمن يستحق الأجرة، ولم ي  
هذا ثلاثة آراء:

أ - الأجرة للمعاقد، وهو قول الحنفية إن كانت  
الإجازة بعد استيفاء المنفعة، ولا اعتبار للإجازة  
حينئذ،<sup>(٢)</sup> وهو قول المالكية إن كان الاستحقاق  
بعد الأمد،<sup>(٣)</sup> وهو قول الشافعية إن كانت العين  
المكترة غير مغبوبة، لأنه استحقها بالملك  
ظاهراً.<sup>(٤)</sup>

ب - إن الأجرة للمستحق، وهو قول الحنابلة، وهو  
قول الحنفية إن كانت الإجازة قبل استيفاء المنفعة،  
وكذا إن كانت بعد استيفاء بعض المنفعة في قول  
أبي يوسف، وهو قول الشافعية إن كانت العين  
المؤجرة مغبوبة ويجهل المستأجر الغصب.<sup>(٥)</sup>  
ويرجع المالك على الغاصب أو المستأجر عند  
الشافعية بالمنفعة التي استوفاهما، والقرار (أي نهاية  
الضمان) على المستأجر إن كان قد استوفى المنفعة،  
فإن لم يستوفها فقرار الضمان على المؤجر الغار.<sup>(٦)</sup>  
ويرجع المستحق عليهما أيضاً عند الحنابلة والقرار

للعامل في الثمرة حينئذ، لأنه عمل فيها بغير إذن  
المالك.

وللعامل على من تعاقد معه أجرة المثل، غير أن  
الحنفية اشترطوا لوجوب الأجرة ظهور الثمر، فإن لم  
تظهر الثمار حتى استحققت الأشجار فلا أجرة، وقال  
الشافعية: إن الأجرة تستحق في حالة جهله  
بالاستحقاق، لأن الذي تعاقد معه غره، فإن علم  
فلا أجرة له.<sup>(٧)</sup>

ولو خرج الثمر في الشجر ثم استحققت الأرض،  
فالكل للمستحق (الأرض والشجر والثمر) ويرجع  
العامل على من تعاقد معه بأجر مثل عمله.

وقال المالكية: إن المستحق غير بين إبقاء  
العامل وبين فسخ عقده، فإن فسخ دفع له أجر  
عمله.<sup>(٨)</sup>

والحكم في ضمان تلف الأشجار والثمار - بعد  
الاستحقاق - يرجع فيه إلى باب الضمان.

### الاستحقاق في الإجازة

استحقاق العين المكترة:

٢٧ - يختلف الفقهاء عند استحقاق العين المكترة،  
فمنهم من يقول بطلان الإجازة، ومنهم من يقول  
بتوقفها على إجازة المستحق، بالأول قال  
الشافعية، والحنابلة، والثاني قال الحنفية،  
والمالكية، وهو احتمال عند الحنابلة، بناء على جواز

- (١) ابن عابدين ١٨١/٥، والفتاوى الهندية ٢٥٦/٥، ٢٨٣،  
وشرح الروض ٤٠٠/٢، والقليوبي ٦٦/٣، والمغني ٤١٥/٥،  
والفتاوى الهندية ٢٨٣،  
(٢) الزرقاني على خليل ٢٤٤/٦، والدسوقي ٥٤٦/٣، دار الفكر.  
(٣) ابن عابدين ١٨١/٥، والفتاوى الهندية ٢٥٦/٥، ٢٨٣،  
وشرح الروض ٤٠٠/٢، والقليوبي ٦٦/٣، والمغني ٤١٥/٥،  
والفتاوى الهندية ٢٨٣،  
(٤) الزرقاني على خليل ٢٤٤/٦، والدسوقي ٥٤٦/٣، دار الفكر.  
(٥) ابن عابدين ١٨١/٥، والفتاوى الهندية ٢٥٦/٥، ٢٨٣،  
وشرح الروض ٤٠٠/٢، والقليوبي ٦٦/٣، والمغني ٤١٥/٥،  
والفتاوى الهندية ٢٨٣،  
(٦) الزرقاني على خليل ٢٤٤/٦، والدسوقي ٥٤٦/٣، دار الفكر.

- (١) الفتاوى الهندية ٤٣٦/٤، والحطاب مع التاج والإكليل  
٢٩٦/٥، والجمل على المنهج ٤٣٠/٥، والشرواني على النصفة  
٣٣٦/١٠، والمجموع ٢٦١/٩، والمغني ٤٧٥/٥، والإنصاف  
٣٤/٦ ط أولى، والزاوادة ص ٤٩٠ ط السلفية.  
(٢) الفتاوى الهندية ٤٣٦/٤  
(٣) التاج والإكليل ٢٩٦/٥  
(٤) الشرواني على النصفة ٣٣٦/١٠، والجمل على المنهج  
٤٣٠/٥، والمجموع ٢٦١/٩  
(٥) الإنصاف ١٧٤/٦، ١٨١، والفتاوى الهندية ٤٣٦/٤، وشرح  
الروض ٣٤١/٢، ٣٦١  
(٦) الأم ٢٥٧/٣

وقال المالكية : يرجع المستحق على المكتري إن كان متعديا، ولا يرجع عليه إذا لم يتعد وفعل ما يجوز له، فلوا كثرى دارا فهدمها، ثم ظهر مستحق، فله أخذ النقص إن وجدته قيمة الهدم من الهادم، أي قيمة ما أفسد الهدم من البناء. <sup>(١)</sup>

#### استحقاق الأجرة :

٢٩ - ذهب الحنفية إلى أن الأجرة لو استحققت فلما أن تكون مثلية أو عينا قيمية، فإن كانت الأجرة عينا قيمية واستحققت بطلت الإجارة، وتجب قيمة المنفعة (أجر المثل) لا قيمة البذل، وإن كانت الأجرة مثلية لم تبطل الإجارة ويجب المثل. فلودفع عشرة دراهم أجرة فاستحققت ينبغي أن تجب عشرة مثله لا قيمة المنفعة. <sup>(٢)</sup>

وقال المالكية : إن استحققت الأجرة المعينة من يد المؤجر، كالدابة ونحوها، فإن كان الاستحقاق قبل حرق الأرض المؤجرة أو قبل زرعها، فإن الإجارة تنفسخ من أصلها، ويأخذ الأرض صاحبها، وإن استحققت بعد حرق الأرض أو زرعها فإن الإجارة بين المؤجر والمستأجر لا تنفسخ، وفي هذه الحالة إن أخذ المستحق ماله من المؤجر، ولم يجز الإجارة، كان للمؤجر على المستأجر أجرة المثل، ويبقى الأرض له، كما كانت أولا.

وإن لم يأخذ المستحق ماله من المؤجر وبقاه له وأجاز الإجارة، فإن دفع للمستأجر أجرة حرثه كان الحق له في منفعة الأرض مدة الإجارة، وإن أبى المستحق دفع أجرة الحرث قيل للمستأجر: ادفع

على المستأجر، <sup>(١)</sup> وفي المواهب السنية أن الأرض الموقوفة المستحقة إن أجراها الناظر وأخذ الأجرة وسلمها للمستحقين، فإن المالك يرجع على المستأجر لا على الناظر، ورجوع المستأجر على من أخذ دراهمه. <sup>(٢)</sup>

ج - أجر ما مضى للعاقدة وما بعده للمستحق، وهو قول المالكية، وهو قول محمد بن الحسن من الحنفية، ويتصدق العاقدة عنده بنصيبه بعد ضمان النقص. <sup>(٣)</sup> والمراد بما مضى عند المالكية ما قبل الحكم بالاستحقاق. <sup>(٤)</sup>

#### تلف العين المستحقة المكررة :

٢٨ - لو تلفت العين المؤجرة أو نقصت ثم ظهر أنها مستحقة فللمستحق تضمين المستأجر أو المؤجر، والقرار على المؤجر، هذا عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة. <sup>(٥)</sup>

والرجوع يكون بأعلى قيمة من يوم الغصب إلى يوم التلف عند الشافعية، والحنابلة، لأنها مغموسة في الحال التي زادت فيها قيمتها، فالزيادة لملكها مضمونة على الغاصب. <sup>(٦)</sup>

(١) شرح منتهى الإرادات ٤١٣/٢

(٢) المواهب السنية هامش الأشياء والظواهر للسيوطي ص ٣٥٥، ٣٥٦ ط التجارية.

(٣) الفتاوى الهندية ٤/٤٣٦، والتاج والإكليل ٥/٣٠٠

(٤) الحرخري ١/١٥٤

(٥) البحر الرائق ٧/٣٢٤، ط السلمية، والأم ٣/٢٥٧،

وفشرح السروض ٢/٣٤١، ومطالب أولي النهى ٣/١٨٨، وكشاف القناع ٤/٨٦، والإتصاف ٦/١٧٤، وقواعد ابن رجب

ص ١٥٤، وشرح منتهى الإرادات ٢/٤١٣

(٦) شرح السروض ٢/٣٦١، وفشرح منتهى الإرادات ٢/٤١٣،

والمني ٥/٢٧٩ ط الرياض، والفتاوى ٢/١٨١

(١) التاج والإكليل ٥/٣٠٣

(٢) الفتاوى البرازية ٥/٤٣٨، وجامع الفصولين ١/١٦٣



للمكتري : ادفع له قيمة الأرض ، فإن أبى كانا شريكين : <sup>(١)</sup> المكتري بقيمة غرسه ، والمستحق بقيمة أرضه ، فإن أجاز بعد مضي المدة يدفع قيمة الغراس مقلوعا بعد طرح أجر القلع . <sup>(٢)</sup>  
الثالث : تملك المستحق للغراس بما أنفقته المستأجر على الغراس ، وهو المنصوص عند الحنابلة ، والمتوجه على قول القاضي ومن وافقه أن غرسه كغرس الغاصب ، ولم قول آخر ، وهو أن الغراس للمستأجر ، وعليه الأجرة لصاحب الأرض ، ويرجع على من أجره . <sup>(٣)</sup> والبناء كالغراس عند فقهاء المذاهب الأربعة . <sup>(٤)</sup>

استحقاق الهبة بعد التلف :

٣١ - للعلماء عند استحقاق الهبة التالفة اتجاهان :  
أ - تخيير المستحق بين الرجوع على الواهب أو على الموهوب له ، أما على الواهب فلأنه سبب إتلاف ماله ، وأما على الموهوب له فلأنه هو المستهلك له ، وهو قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، غير أن المالكية جعلوا الرجوع على الموهوب له عند تعذر الرجوع على الواهب ، ويكون للموهوب له من الغلة قيمة عمله وعلاجه .

فإن رجع على السواهب فلا شيء له على

للمستحق أجرة الأرض ، ويكون لك منفعتها ، فإن دفع انتهى الأمر ، وإن لم يدفع قيل له : سلم الأرض له مجانا مدة الإجارة بلا مقابل عن الحرث . أما إذا كانت الأجرة شيئا غير معين كالنقود والمكسيل والموزون واستحق ، فإن الإجارة لا تنفسخ ، سواء أكان الاستحقاق قبل الحرث أم بعده ، وذلك لقيام عوضه مقامه . <sup>(١)</sup>

استحقاق الأرض التي بها

غراس أو بناء للمستأجر :

٣٠ - لو استحققت الأرض المؤجرة وقد غرس فيها المستأجر ، فإن الفقهاء يختلفون في قلع الغراس ، وفي إبقائه وتملكه ، ولم في ذلك ثلاثة آراء :

أحدها : للمستحق قلع الغراس دون مقابل . وهو قول الحنفية فيما بعد انقضاء المدة والشافعية . قال أنصافية : وليس للمالك تملك الغراس بالقيمة أو الإبقاء له بالأجرة ، لتمكن الغاصب من القلع . <sup>(٢)</sup>

ويغرم المستأجر المؤجر قيمة الشجر مقلوعا عند الحنفية ، وعند الشافعية يرجع المستأجر بالأرض على الغاصب لشروعه في العقد على ظن السلامة .

والثاني : للمستحق تملك الغراس بقيمتها ،

وهو قول المالكية إن فسخ المستحق قبل مضي السنة ، وليس له قلع الغراس ولا دفع قيمته مقلوعا ، لأن المكتري غرس بوجه شبهة ، فإن أبى المستحق دفع قيمة الغراس قائما قيل

(١) المحرر ١/١٥٥ ، والروضة ٥/٤٧ ، وحاشية القليوبي على

المحل ٣/٣٩

(٢) للرجع السابق .

(٣) قواعد ابن رجب ص ١٥٤

(٤) التلخيص والإكمال ٥/٣٠٠ ، وشرح الروض ٢/٣٥٦ ،

والفتاوى البرازية ٥/٤٣٥ ، والمحرر ١/١٥٥ ، وقواعد ابن

رجب ص ١٥٤

(١) حاشية السنوسي ٣/٤٦٢ ، والمحرر ١/١٥٢

(٢) الفتاوى البرازية ٥/٤٣٥ ، وشرح الروض ٢/٣٥٩

النكاح . لكنهم يختلفون فيما يجب للزوجة عند الاستحقاق، ولم في ذلك التجهان :

الأول : الرجوع بقيمة المتقوم ومثل المثل وهو مذهب الحنفية ، والحنابلة ، وهو قول للشافعية ، والمالكية معهم في المثل مطلقا ، وفي المتقوم إن كان معينا ، فإن كان متقوما موصوفا رجعت بالمثل .<sup>(١)</sup>

والثاني : الرجوع بمهر المثل ، وهو قول الشافعية .<sup>(٢)</sup>

#### استحقاق العوض في الخلع :

٣٤ - اتفق فقهاء المذاهب المشهورة على أن الخلع لا يطل بخروج العوض مستحقا ،<sup>(٣)</sup> واختلفوا فيما يجب للزوج عند الاستحقاق ، ولم في ذلك التجهان :

أحدهما : الرجوع بالقيمة أو بالمثل ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، لتعذر تسليم العوض مع بقاء السبب الموجب تسليمه ، وهو الخلع إذ هو لا يقبل النقص بعد تمامه .<sup>(٤)</sup> إلا أن الحنابلة قالوا بالقيمة إن كان العوض مقوما ، وبالمثل إن كان مثليا ، وقال المالكية بوجوب القيمة

الموهوب له ، صرح بذلك الشافعية والحنابلة . وإن رجع على الموهوب له رجع هذا على الواهب عند الحنابلة ، ذكر ذلك صاحب كشف القناع قولا واحدا ، وشهره ابن رجب لأنه دخل على أنه غير ضامن لشيء فهو مغرور . والخلاف يجري كذلك في رجوع الموهوب له على الواهب عند الشافعية ، وقيل : لا يرجع على الواهب ، لأن الواهب لم يأخذ منه عوضا فيرجع بعوضه ، وإنما هو رجل غره من أمر قد كان له ألا يقبله .

ب - الرجوع على الموهوب له دون الواهب ، وهو قول الحنفية ، لأن الحبة عقد تبرع والواهب غير عامل له ، فلا يستحق الموهوب له السلامة ، ولا يثبت به الغرور ، ولأن الموهوب له يقبض لنفسه .<sup>(٥)</sup>

#### استحقاق الموصى به :

٣٢ - تبطل الوصية باستحقاق الموصى به ، فإن استحق بعضه بقيت الوصية في الباقي ، لأنها تبطل بخروج الموصى به عن ملك الموصي ، وبالأستحقاق تبين أنه أوصى بهال غير مملوك له ، والوصية بها لا يملك باطلة .<sup>(٦)</sup>

#### استحقاق الصداق :

٣٣ - يتفق الفقهاء على أن النكاح لا يطل باستحقاق الصداق ، لأنه ليس شرطا لصحة

(١) ابن عابدين ٢/ ٣٥٠ ، وهامش جامع الفصولين ١/ ١٦٣ ، وضع القدير ٢/ ٤٥٥ ط بولاق الأولى ، والبدائع ٣٧٨/٥ المطبوعات العلمية ، والزرقاتي على خليل ٣/ ٤ ، والخطاب ٣/ ٥٠١ ، والمندوب ٥/ ٣٨٧ نشر دار صادر ، والشراوي على التحفة ٧/ ٣٨٤ ، والجمل ٣/ ٩٨ ، والمغني ٦/ ٦٨٩ ط الرياض ، ومطلب أولي النهى ٣/ ١٨٨

(٢) الشراوي على التحفة ٧/ ٣٨٤ ، وشرح الروض ٤/ ٢٠٤ ، ٢٠٥ ط الجمنية .

(٣) فتح القدير ٣/ ١٠٩ ، وجامع الفصولين ٢/ ١٦٣ ، وشرح الروض ٣/ ٢٥٥ ، ومطلب أولي النهى ٣/ ١٨٨

(٤) فتح القدير ٣/ ١٠٩ ، وجامع الفصولين ٢/ ١٦٣

(١) الأم ٣/ ٢٥٧ ، والبحر الرائق ٧/ ٣٢١ ط العلمية ، والفتاوح والإكليل ٥/ ٢٩١ ، والمجموعة ٥/ ٣٦١ نشر دار صادر ، وكشاف الفتاوح ٤/ ٨٤ ، وقواعد ابن رجب ص ٢١٦

(٢) العناية على الهداية هامش تكملة فتح القدير ٨/ ٤٩٨ ، والشرح الكبير لابن أبي عمير ٦/ ٥٢٦ ، والمغني أصلاء ٦/ ٥٢٦ ط المنار الأولى ، وجواهر الإكليل ٢/ ٣١٨ ، ٣٢٢

ذلك كون الجزء المستحق المعين في نصيب أحد الشريكين أم في نصيب كل منهما ، فإن كان في نصيب أحدهما رجوع على شريكه بحصته من المستحق . والشافعية والحنابلة يرون بقاءها صحيحة إن كان الاستحقاق في نصيب الشريكين على السواء .<sup>(١)</sup>

ب - بطلان القسمة وهو قول الحنفية إن كان الاستحقاق شائعاً في الكل ، أو شائعاً في أحد الأنصبة عند أبي يوسف . وبطلان أيضاً قول الشافعية ، والحنابلة إن كان المستحق بعضاً شائعاً ، لأن المستحق شريك لها وقد اقتسما من غير حضوره ولا إذنه ، فأشبه ما لو كان لها شريك يعلمانه فاقسما دونه ، ومثل الشائع عند الشافعية والحنابلة أيضاً المعين المستحق في نصيب أحدهما فقط أو في نصيب أحدهما أكثر من الآخر ، لأنها قسمة لم تعدل فيها السهام فكانت باطلة .<sup>(٢)</sup>

ج - بطلان القسمة في القدر المستحق إن كان شائعاً وثبوت الخيار في الباقي بين إنفاذه القسمة أو إلغائها . وهو أظهر الطرفين عند الشافعية .<sup>(٣)</sup>

د - التخيير بين التمسك بالباقي وعدم الرجوع بشيء ، وبين رجوعه فيها بيد شريكه بنصف قدر المستحق إن كان قائماً ، وإلا فينصف قيمته يوم قبضه ، وهو قول المالكية إن استحق النصف أو

إن كان معينا ، فإن كان موصوفاً ففيه المثل .<sup>(١)</sup>  
والثاني : بينونة المرأة بمهر المثل ، وهو قول الشافعية ،<sup>(٢)</sup> لأنه المرد عند فساد العوض .

#### استحقاق الأضحية :

٣٥ - الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة على أن الأضحية المستحقة لا تجزىء عن الذابح ولا عن المستحق ، استثنى الحنفية من ذلك ما لو ضمنه المالك قيمتها فإنها تجزىء عن الذابح .

وفي لزوم البذل قال الحنفية يلزم كلاهما أن يضحي عند عدم الإجزاء ، فإن فات وقت النحر فعلى الذابح أن يتصدق بقيمة شاة وسط ، وقال الحنابلة يلزمه بذلها إن تعينت قبل الاستحقاق ، وكانت واجبة قبل التعيين ، كأن نذرهما للأضحية ، فإن كان الاستحقاق قبل التعيين فلا يلزمه بذلها لعدم صحة التعيين حينئذ .<sup>(٣)</sup>

وقال المالكية : تتوقف الأضحية المستحقة على إجازة المستحق ، فإن أجاز البيع أجزأت قطعاً .<sup>(٤)</sup>

#### استحقاق بعض المقسوم :

٣٦ - للفقهاء في بطلان القسمة وبقائها صحيحة - عند استحقاق بعض المقسوم - اتجاهات :

أ - أولها : بقاء القسمة صحيحة إن كان المستحق بعضاً معيناً وهو قول الحنفية ، سواء عندهم في

(١) الهداية مع نتائج الأفكار والكفاية ٨/ ٣٧٤ ط دار إحياء التراث العربي ، وشرح الروض ٤/ ٣٣٤ ، والمهذب ٢/ ٣١٠ ط

مصطفى الحلبي ، والمغني ٩/ ١٢٨ ، وقواعد ابن رجب ص ٤١٤

(٢) الهداية مع نتائج الأفكار والكفاية ٨/ ٣٧٤ ، وابن عابدين ١٦٨ ، ١٦٩ ، وشرح الروض ٤/ ٣٣٤ ، والشلبوسي ٤/ ٣١٨ ، والمهذب ٢/ ٣١٠ ، والمغني ٩/ ١٢٨ ، وقواعد ابن

رجب ص ٤١٥

(٣) شرح الروض ٤/ ٣٣٤

(١) الخرشني ١٦٣/ ١٦٣ ، والمغني ٨/ ١٩٥ ، ٢٠٢ ، وكشاف القناع ٣/ ١٣١ ، وقواعد ابن رجب ص ٢١٤

(٢) شرح الروض ٥/ ٢٥٥

(٣) البدائع ٥/ ٧٦ ، وبهاية المحتاج ٨/ ١٣٦ ، وكشاف القناع ٣/ ١١ ، ١٢ ط مكتبة الصبر .

(٤) الزرقاني على خليل ٣/ ٤٣

كان فيه تحليل ما حرمه الشارع فهو حرام، وقد يكفر به إذا كان التحريم معلوما من الدين بالضرورة. فمن استحلال على جهة الاعتقاد محرما - علم تحريمه من الدين بالضرورة - دون علم يكفر<sup>(١)</sup> وسبب التكفير بهذا أن إنكار ما ثبت ضرورة أنه من دين محمد ﷺ فيه تكليب له ﷺ، وقد ضرب الفقهاء أمثلة لذلك باستحلال القتل والزنى،<sup>(٢)</sup> وشرب الخمر،<sup>(٣)</sup> والسحر.<sup>(٤)</sup> وقد يكون الاستحلال حراما، ويفسق به المستحل، لكنه لا يكفر، كاستحلال البغاة أموال المسلمين ومساءهم. ووجه عدم التكفير أنهم متاولون. ويرتب على الفسق بالاستحلال حيثئذ عدم قبول قضاء قاضيه عند عامة الفقهاء، إلا رأيا للمالكية يقضي بتعقب أقضيته، فما كان منها صوابا نفذ، وما كان على خلاف ذلك رد.

ورد شهادتهم كتنقض قضائهم كما صرح بذلك كثير من الفقهاء. ولتفصيل هذه الأحكام (ر: بغي).<sup>(٥)</sup>

(١) البحر الرائق ٢٠٧/١ ط الطبعة، والمحطاب ٦/ ٢٨٠ ط ليبيا، ومنع الجليل ٤/ ٤٦٠، ٤٦٣ ط ليبيا، وحاشية الشرواني على النسخة ٩/ ٧٧، ٩١ ط دار صادر، والمغني مع الشرح الكبير ١٠/ ٨٥ ط المطبع الأولى.

(٢) الشرواني على النسخة ٩/ ٨٧، والمواق على خليل ٦/ ٢٨٠، والزرقي على خليل ٨/ ٦٥.

(٣) البسوط ٢/ ٢٤ ط دار المصرفة، والمواق على خليل ٦/ ٢٨٠، والزرقي على خليل ٨/ ٦٥.

(٤) الشرواني على النسخة ٩/ ٦٢، ٨٧، وابن عابدين ٣/ ٣١٧ ط الشافعية، والمحطاب مع النسخ والإكثار ٦/ ٢٨٠، والمغني مع الشرح الكبير ١٠/ ١١٤.

(٥) البحر الرائق ٥/ ١٥٤، ومنع الجليل ٤/ ٤٦٢، والمبسوطي ٤/ ٣٠٠ ط دار الفكر، ونبهة المحتاج ٨/ ٩، والبيهقي على المصنف ١٠/ ٢٠١ ط المكتبة الإسلامية، والمغني مع الشرح ١٠/ ٧٠.

الثالث، فإن كان المستحق الربيع فلا خيار له والقسمة باقية لا تنقض، وليس له الرجوع إلا بنصف قيمة ما استحق.<sup>(١)</sup>

هـ - التخيير بين إبقاء القسمة على حالها فلا يرجع بشيء وبين فسخ القسمة، وهو قول المالكية إن استحق الأكثر، وهو ما زاد عن النصف<sup>(٢)</sup>

و- التخيير بين رد الباقي والاقسام ثانيا، وبين الإبقاء على القسمة والرجوع على الشريك بقدر ما استحق، وهو قول أبي حنيفة إن استحق جزء شائع من نصيب أحدهما وحده، وتنقض القسمة عند أبي يوسف كما تقدم.<sup>(٣)</sup>

## استحلال

التعريف :

١ - هو مصدر استحلت الشيء : بمعنى التحلل حاللا، أو سأل غيره أن يحله له<sup>(١)</sup> وتحلته واستحلته : إذا سأله أن يجعله في حل من قبله.<sup>(٢)</sup>

ويستعمله الفقهاء بالمعنى اللغوي، وبمعنى اعتقاد الحل.<sup>(٣)</sup>

الحكم الإجمالي :

٢ - الاستحلال بمعنى: اعتبار الشيء حاللا، فإن

(١) المنسوي ٣/ ٥١٤ ط دار الفكر.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الكفاية مع نتائج الأفكار ٨/ ٣٧٤، وابن عابدين ٥/ ١٦٨، ١٦٩.

(٤) ترتيب القاموس (حل).

(٥) لسان العرب (حل).

(٦) الزرقي على خليل ٨/ ٦٥ ط دار الفكر.

يكون انقباضاً عن القبائح . وقد ورد الاستحياء بهذا المعنى في عدد من آيات القرآن الكريم ، منها قوله جل شأنه في سورة القصص : (فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ : إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا) <sup>(١)</sup> وقوله عز وجل في سورة البقرة : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) <sup>(٢)</sup> وقوله عز من قائل في سورة الأحزاب (وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْخَلْقِ) <sup>(٣)</sup>

والاستحياء - بهذا المعنى - مرغّب فيه في الجملة ، وتفصيله في مصطلح (حياء) .

ب - بمعنى الإبقاء على الحياة ، فيقال : استحيت فلاناً إذا تركته حياً ولم أقتله ، ومن ذلك قوله تعالى في سورة القصص : (يَذَّبَحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ) <sup>(٤)</sup> أي يقيهم أحياء . <sup>(٥)</sup>

واستعمل الفقهاء كلمة استحياء بهذين المعنيين ، فقالوا في البكر: تستأذن في النكاح ، وإذنها صياغتها ، لأنها تستحي من النطق .

وقالوا في الأسرى يقولون في يد المسلمين : إن شاء أمير المؤمنين استحياهم ، وإن شاء قتلهم . وكثيراً ما يصرون عن الاستحياء بلفظ الإبقاء على الحياة ، فيقولون في الصغير يأبى الرضاع من غير أمه : تحبر أمه على إرضاعه إبقاء على حياته .

(١) سورة القصص / ٢٥

(٢) سورة البقرة / ٢٦

(٣) سورة الأحزاب / ٥٣

(٤) سورة القصص / ٤

(٥) انظر في ذلك لسان العرب ، ومفردات الراسب الأصفهاني ، وتفسير النسفي للأية ٥٣ من سورة الأحزاب ، والآية ٤ من سورة القصص .

وأما الاستحلال بمعنى : اتخاذ الشيء حلالاً كاستحلال الفروج بطريق النكاح ، فقد يكون مكروهاً ، أو مباحاً ، أو مستحباً .

وأما الاستحلال بمعنى طلب جعل الشخص في حل فقد يكون واجباً ، كالاستحلال من الغيبة إن علم بها المختاب ، <sup>(١)</sup> وقد يكون مباحاً كاستحلال الغاصب من المغصوب بدلاً من رد المغصوب ، وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في أحكام الغيبة والغصب .

مواطن البحث :

٣ - جاء لفظ الاستحلال في كثير من المواطن ، كالقتل ، وحسد الزنى ، وشرب الخمر ، واليمني ، والردة ، والتوبة ، والغيبة .

ويرجع في كل محرم إلى موطنه لمعرفة حكم استحلاله .

## استحياء

التعريف :

١ - الاستحياء يأتي في اللغة بمعان متعددة منها : أ - بمعنى الحياء ، وهو : الانزواء والانقباض ، <sup>(٢)</sup> ويقتد بعضهم هذا الانقباض ليكون استحياء بأن

(١) ابن هانبلين ٢٦٣/٥ ، ٢٦٤ ، وشرح الروض ٣٥٧/٤ ط الممنية ، ومطالب أولي النهى ٢١٠/٦ ط المكتب الإسلامي ، ومعارج السالكين ٢٩٠/١ ، ٢٩١ ط السنة المصنفة .

(٢) المصباح اللير .

الاستحياء بمعنى إدامة الحياة :

الألفاظ ذات الصلة :

إحياء :

٢ - كلمة «إحياء» تستعمل في إحياء الحياة فيها لا حياة فيه، كقوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) (١).

أما كلمة «استحياء» فإنها تستعمل في إدامة الحياة الموجودة، وعدم إعدامها، كما تقدم في الأمثلة السابقة.

فالفارق بينهما أن الإحياء مسبوق بالعدم، بخلاف الاستحياء.

صفته (الحكم التكليفي) :

٣ - لا يمكن اطراد الاستحياء على حكم واحد، نظرا لاختلاف أحوال الاستحياء، بل تتعاقبه أكثر الأحكام التكليفية.

فأحيانا يكون الاستحياء واجبا، كما هو الحال في استحياء من بذلنا له الأمان (ر: أمان)، واستحياء الصغير بالإجبار على الرضاعة (ر: رضاع)، واستحياء الإنسان العاجز عن الكسب، والحيوان المحبوس بالإتفاق عليه (ر: نفقة)، واستحياء الذراري والنساء من السي (ر: سي)، واستحياء الجنين في بطن أمه (ر: إجهاض).

وأحيانا يكون الاستحياء مكروها، كاستحياء الحيوان المؤذي بطبعه.

وأحيانا يكون الاستحياء محرما، كاستحياء من وجب قتله في حد (ر: حد)، واستحياء ما يستفيد منه جنود العدو قطعاً في حربهم لنا، كالحيونات

(١) سورة البقرة/٢٨

التي عجزنا عن حملها إلى بلاد المسلمين (ر: جهاد).

وأحيانا يكون الاستحياء مباحا، كتخيير الإمام في أسرى المشركين بين القتل أو المَن أو الفداء أو الاسترقاق.

المستحي :

المستحي : إما أن يكون هونفس المستحي (كاستحياء الإنسان نفسه) أو غيره.

استحياء الإنسان نفسه :

٤ - يجب على المرء أن يعمل على استحياء نفسه ما استطاع إلى ذلك سبيلا، ويكون ذلك بأمرين : أولهما : بدفع التلف عنها بإزالة سببه، كالجوع والعطش، (١) وإطفاء الحريق أو الحرب منه، كما إذا احترقت سفينة ولم يمكن إطفائها، وغلب على الظن أن ركبائها لو ألقيوا أنفسهم في الماء نجوا، وجب عليهم ذلك. (٢)

وليس من هذا تناول الدواء، لأن المرض غير مفضٍ إلى الموت حتماً، ولأن الشفاء بتناول الدواء غير مقطوع به، (٣) لكن التداءي مطلوب شرعا، لحديث (تداؤوا عباد الله) (٤)

فإن لم يكن في دفع التلف عن نفسه إتلاف للغير، أو لمعضوم من أعضائه، أو كان فيه إتلاف لنفس غير محترمة وجب عليه استحياء نفسه، كما

(١) حاشية صيرة ٢٠٧/٤، واليسوط ٣٠/٣٦٥ و ٢٧١ ط دار المربعة.

(٢) الفتاوى الهندية ٣٦١/٥

(٣) الفتاوى الهندية ٥/٢٥٤ طبع بولاق.

(٤) حديث (تداؤوا عباد الله) أخرجه الترمذي (١٩٠/٦) تحفة الأحويث نشر السلفية) وقال: حسن صحيح.

حرمة نفسه عليه فوق حرمة نفس أخرى،<sup>(١)</sup> وبناء على ذلك فإن من قتل نفسه كان إثمه أكثر من قتل غيره،<sup>(٢)</sup> ومن هنا قرر الفقهاء أن المرء يكلف بالإنفاق على نفسه أولاً، ثم على غيره كما هو معروف في النفقات (ر: نفقة)، وكمن اضطر إلى طعام غيره استحياء لنفسه، وصاحب الطعام مضطر لطعامه استحياء لنفسه أيضاً، فصاحب الطعام أولى به من غيره.<sup>(٣)</sup>

#### استحياء الإنسان غيره :

٦ - يشترط في المستحي لغیره حتى يجب عليه الاستحياء ما يلي :

١ - أن يكون المستحي مكلفاً علماً بحاجة المستحي إلى الاستحياء، لأنه لا يثبت الوجوب على غير المكلف.

٢ - أن يكون قادراً على الاستحياء، فإن لم يكن قادراً عليه فإنه لا يكلف به، لقوله تعالى: (لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)،<sup>(٤)</sup> قال في المغني: وكل من رأى إنساناً في مهلكة فلم ينجه منها مع قدرته على ذلك لم يلزمه ضمانه وقد أساء، وقال أبو الخطاب: يضمنه لأنه لم ينجه من الهلاك مع قدرته عليه، كما لو منعه من الطعام والشراب،<sup>(٥)</sup> فالخلاف واقع في الضمان، لا في الاستحياء، وتفصيل ذلك في الجنائيات (ر: جنائيات).

فإذا تحققت هذه الشروط في مجموعة من الناس

هو الحال في طلب الزاد عن هومعه وهو مستغن عنه، أو في دفع الصائل على النفس.<sup>(٦)</sup>

وإن كان في إحياء نفسه إلتلاف لنفس محترمة، فإنه لا يجوز له الإقدام على هذا الإلتلاف إحياء لنفسه، لأن الضرر لا يزال بضرر مثله.

ثانيهما: عدم الإقدام على إماتة نفسه بشكل مباشر أو غير مباشر، أما إماتة نفسه بشكل مباشر كما إذا بعج بطنه بحديدة، أو ألقى نفسه من شاهق ليموت، فمات، لقوله ﷺ: (من تردى من جبل فهُو في نار جهنم، يتردى خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن تحسّ سباً فسمه ييده، يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن وجأ بطنه بحديدة فحدبته في يده، يمجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً)<sup>(٧)</sup> وتفصيل ذلك في كتاب الجنائيات من كتب الفقه، أو كتاب الحظر والإباحة، عند كلامهم على الانتحار (ر: انتحار).

وأما إماتة نفسه بشكل غير مباشر، كما إذا اقتحم عدواً، أو مجموعة من اللصوص، وهو موقن أنه مقتول لا محالة، دون أن يقتل منهم أحداً، أو يوقع فيهم نكايه، أو يؤثر فيهم أثراً ينتفع به المسلمون، لأن هذا اللقاء للنفس في التهلكة، والله تعالى يقول: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)،<sup>(٨)</sup> ومحل تفصيل ذلك كتاب الجهاد من كتب الفقه (ر: جهاد).

٥ - واستحياء نفسه مقدم على استحياء غيره، لأن

(١) للمغني ٣٢٨/٨

(٢) حديث (من تردى ... ) أخرجه مسلم ١٠٣/١ - ١٠٤ ط عيسى الحلي.

(٣) سورة البقرة/١٩٥، والظر تفسير القرطبي هذه الآية الكريمة ٣٦٣/٢ - ٣٦٤ طبع دار الكتب المصرية.

(٤) المبسوط ٣٠/٣٧٠

(٥) الفتاوى المختارة ٥/٣٦١

(٦) المغني ٨/٨٣٤

(٧) سورة البقرة/٢٨٦

(٨) الفرق للقرافي ٢/٥٦ طبع دار المعرفة.

جـ - أوبالضرر ، بأصل خلقتة ، كالحوانات المؤذية بأصل خلفتها ، كالحمس الفواسق التي نص عليها رسول الله ﷺ بقوله : ( تحسن من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح : الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور )<sup>(١)</sup> وزاد أبو داود ( السبع العادي ) ( المتعدي ) ونحو ذلك .  
د - أوبالضرر وقوعا إذا لم يمكن دفع ضرره إلا بقتله ، كالصائيل من الحيوان والإنسان .

## وسائل الاستحياء :

٨ - لا تخرج وسائل الاستحياء عن كونها عملا ، أو امتناعا عن عمل :

أ - أما العمل ، فإن الشريعة تعتبر كل عمل مشروعاً - عدا قتل البريء - إذا تعين لاستحياء نفس مشرفة على الهلاك ، سواء أكان هذا العمل مشروعاً بأصله كإنقاذ الغريق ، أو بذل الطعام أو الشراب للمضطر إليه . أو تمهيد إجارة السفينة التي انتهت مدة إجارتها وهي في وسط البحر (ر) : إجارة ، ونحو ذلك ،<sup>(٢)</sup> أم كان محرماً بأصله كأكل الميتة من حمصة ، وشرب الخمر لدفع حمصة ، والكلب لدفع ظالم عن بريء يريد قتله ونحو ذلك .

ب - أما الامتناع عن عمل ، كالامتناع عن قتل النفس ، والامتناع عن قتل الغير فهو واجب .

وجب الاستحياء على الأقرب منهم إلى المستحياء فالأقرب ، على حسب ترتيبهم في النفقة (ر) : نفقة .

فإذا امتنع أحدهم عن الاستحياء انتقل الوجوب إلى من يليه ، إن كان الوقت لا يتسع إلى إجباره على الاستحياء ، وكذا إن اختل فيه شرط من الشروط السابقة ، إلى أن يصل الوجوب إلى من علم حاله من الناس .

## المستحي :

٧ - يشترط في المستحي حتى يجب استحياءه أن يكون ذا حياة محترمة - سواء أكان إنساناً أم حيواناً - وتبدأ الحياة المحترمة بنفخ الروح في الجنين بلا خلاف<sup>(١)</sup> وفي ابتدائها قبل نفخ الروح خلاف<sup>(٢)</sup> (ر) : إجماعاً .

وتبدر هذه الحرمة للحياة ويسقط وجوب الاستحياء بما يلي :

أ - بإهدار الله تعالى لها أصلاً ، كما هو الحال في إهدار حرمة حياة الخنزير .

ب - أو بتصرفه تصرفاً اعتبره الشارع موجبا لإهدار دمه ، كقتال المسلمين (ر) : بغي (و) جهاد) والقتل (ر) : جنائياً) والردة (ر) : ردة) وذئى المحصن (ر) : إحصان) والسحر عند البعض (ر) : سحر) .

(١) البحر الرائق ٣٣/٨ طبع المطبعة العلمية ، وحاشية الرهوني على الزرقاني ٢٦٤/٣ طبع بولاق ، وحاشية الجمل على شرح المنهاج ٤٩٠/٥ طبع المطبعة الميمنية ، والفتاوى ٤١٨/٨ طبع مكتبة القاهرة .

(٢) البحر الرائق ٢٣٣/٨ ، وحاشية الدسوقي ٢٦٦/٢ طبع حيسى الباني الحلي ، وحاشية الرهوني على الزرقاني ٢٦٣/٣ ، وبداية المجتهد ٤٥٣/٢ طبع مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٨٦ هـ .

(١) حديث (حسن من الدواب ...) أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٤/٤ ط السلفية) في الحج باب ما يقتله المحرم من الدواب ، ومسلم ٨٥٨/٢ ط حيسى الحلي في الحج باب ما يتسلب للمحرم وشبهه قتله ، وأبو داود (صحيح المجاهد ١٠٨/٢ ط المطبعة الأنصارية) .

(٢) البحر الرائق ٢٣٣/٨ ، وحاشية ابن عابدين ٦٠٢/١



## الإجبار على الاستحياء :

٩ - إذا تعين وجوب الاستحياء أجبر عليه عند توفر الشروط السابقة وتعين لذلك ، كما إذا رفض الصغير الرضاع من ثدي غير ثدي أمه ، فإنها تحجر على إرضاعه استحياء له . (ر: رضاع) .

وجوب الاستحياء في الزمن الذي يتسع له :

١٠ - يجب الاستحياء في الزمن الذي يمكن أن يتحقق به الاستحياء ، وأوله وقت الحاجة إلى الاستحياء ، وآخره هو الفراغ من الاستحياء ، فإنقاذ الغريق حدد له الشرع الزمان ، فأوله : ما يلي زمن السقوط ، وآخره الفراغ من إنقاذه .<sup>(١)</sup>

الدعاء الوارد في الاستخارة .<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الطيرة :

٢ - الطيرة ما يتشام به من الفأل الرديء ،<sup>(٢)</sup> وفي الحديث عنه ﷺ «أنه كان يحب الفأل ، ويكره الطيرة» .<sup>(٣)</sup>

ب - الفأل :

٣ - الفأل ما يستشربه ، كان يكون مريضاً فيسمع من يقول : ياسالم ، أو يكون طالباً فيسمع من يقول : يا واجد ،<sup>(٤)</sup> وفي الحديث : «كان ﷺ يحب الفأل»<sup>(٥)</sup>

ج - الرؤيا :

٤ - الرؤيا بالضم مهموزا ، وقد يخفف : ما رأيته في منامك .<sup>(٦)</sup>

د - الاستقسام :

٥ - الاستقسام بالأزلام : هو ضرب بالقدح ليخرج له قدح منها يأتمر بما كتب عليه ، وهو منهي عنه لقوله تعالى : (وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ) .<sup>(٧)</sup>

هـ - الاستفتاح :

٦ - الاستفتاح : طلب النصر<sup>(٨)</sup> وفي الحديث :

## استخارة

التعريف :

١ - الاستخارة لغة : طلب الخيرة في الشيء .  
يقال : استخر الله بخر لك .<sup>(١)</sup> وفي الحديث : «كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها» .<sup>(٢)</sup>

و اصطلاحاً : طلب الاختيار . أي طلب صرف المهمة لما هو المختار عند الله والأولى ، بالصلاة ، أو

(١) العدوي على الحرفي ٣٦/١

(٢) الصحاح ٧٢٨/٢ ، والقرطبي ١٦/١٥

(٣) حديث : «كان يحب الفأل ويكره الطيرة»... أخرجه أحمد ٣٣٢/٢ ط اللجنة ، وابن ماجه ١١٧٠/٢ ط عيسى الحلبي .

وقال البوصيري : «استند صحيح ، ورجاله ثقات » .

(٤) الصحاح ١٧٨٨/٥

(٥) تقدم تحريكه في فقرة (٢)

(٦) تاج العروس ١٣٩/١٠

(٧) لسان العرب ١٢/١ مادة (قسم) ، والآية من سورة المائدة/ ٣

(٨) تاج العروس ١٩٤/٢ ط ليبيا .

(١) الفروق للقرافي ٥٦/٢

(٢) لسان العرب ٣٥١/٥

(٣) حديث : «كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها»... أخرجه البخاري (فتح الباري ١١/١٨٣ ط السلفية) ، والنسائي ٨٠/٦ ، ٨١ ط المكتبة التجارية .



والخيرة، ويثق يدينه ومعرفته. قال تعالى: «وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ»<sup>(١)</sup> وإذا استشار وظهر أنه مصلحة، استخار الله تعالى في ذلك.

قال ابن حجر الميمني: حتى عند التعارض (أي تقدم الاستشارة) لأن الطمأنينة إلى قول المستشار أقوى منها إلى النفس لغلبة حظوظها وفساد خواطرها. وأما لو كانت نفسه مطمئنة صادقة إرادتها متخلية عن حظوظها، قدم الاستخارة<sup>(٢)</sup>

### كيفية الاستخارة:

١٢ - ورد في الاستخارة حالات ثلاث:

الأولى: وهي الأولى، واتفقت عليها المذاهب الأربعة، تكون بركتين من غير الفريضة بنية الاستخارة، ثم يكون الدعاء المأثور بعدها.

الثانية: قال بها المذاهب الثلاثة: الحنفية، والمالكية، والشافعية، تجوز بالدعاء فقط من غير صلاة،<sup>(٣)</sup> إذا تعذرت الاستخارة بالصلاة والدعاء معا.

الثالثة: ولم يصرح بها غير المالكية، والشافعية، فقالوا: تجوز بالدعاء عقب أي صلاة كانت مع نيتها، وهو أولى، أو بغير نيتها كما في تحية المسجد.<sup>(٤)</sup>

ولم يذكر ابن قدامة إلا الحالة الأولى، وهي الاستخارة بالصلاة والدعاء.<sup>(٥)</sup>

(١) سورة آل عمران / ١٥٩  
(٢) الفتاوى الربانية على الأثر ٣/ ٩٤، ٩٥ ط المكتبة الإسلامية.

(٣) ابن عابدين ١/ ٦٤٣، وحاشية المدوني والحري ١/ ٣٨، والفتاوى الربانية ٣/ ٣٤٨

(٤) المدوني على الحري ١/ ٣٧، والفتاوى ٣/ ٢٤٨  
(٥) المغني ١/ ٧٦٩

إلخ، واختار ابن عرفة الثاني، وقال الشعراني: وهو أحسن، وقد جربناه فوجدناه صحيحاً.<sup>(١)</sup>

### متى يبدأ الاستخارة؟

١٠ - ينبغي أن يكون المستخير خالي الذهن، غير عازم على أمر معين، فقوله ﷺ في الحديث: «إذا همَّ يشير إلى أن الاستخارة تكون عند أول ما يرد على القلب، فيظهر له ببركة الصلاة والدعاء ما هو الخير، بخلاف ما إذا تمكن الأمر عنده، وقويت فيه عزيمته وإرادته، فإنه يصير إليه ميل وحسب، فيخشى أن يخفى عنه الرشاد، لغلبة ميله إلى ما عزم عليه.

ويحتمل أن يكون المراد بالهمم العزيمة، لأن الخطأ لا يثبت فلا يستمر إلا على ما يقصده التصميم على فعله من غير ميل. وإلا لو استخار في كل خاطر لاستخار فيما لا يعبا به، فتضيع عليه أوقاته.<sup>(٢)</sup> ووقع في حديث أبي سعيد «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل...»<sup>(٣)</sup>

### الاستشارة قبل الاستخارة:

١١ - قال النووي: يستحب أن يستشير قبل الاستخارة من يعلم من حاله النصيحة والشفقة

(١) المدوني على الحري ١/ ٣٦، وكشاف القناع ١/ ٤٠٨، والطحاوي على مرآتي الفلاح ص ٢١٧

(٢) المدوني على الحري ١/ ٣٧، وكشاف القناع ص ٤٠٨ ط

أنصار السنة المحمدية، وقع الباري ١١/ ١٥٤، والطحاوي

على مرآتي الفلاح ص ٢١٧

(٣) حديث أبي سعيد: «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل...» أخرجه

ابن حبان (مورد الظن ص ١٧٧ - ط السلفية) وأبو يعلى. كما

في مجمع الزوائد ٢/ ٢٨١ - ط القلبي (قال الميمني: «رجاله

مؤثرون، وأخرجه الطبراني وصححه الحاكم (فتح الباري

١١/ ١٥٣، ١٥٤)

فهم يمنعون صلاة النفل في أوقات الكراهة، لعدم أحاديث النبي، ومنها:

روى ابن عباس قال: شهد عندي رجال مرضيون، وأرضاهم عندي عمر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ «نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب». (١)

وعن عمرو بن عبسة قال: قلت يا رسول الله: أخبرني عن الصلاة. قال: «صل صلاة الصبح، ثم أقصر عن الصلاة حين تطلع الشمس حتى ترتفع، فإنها تطلع بين قرني الشيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار، ثم صل فإن الصلاة محضورة مشهودة حتى يستقل الظل بالرمح، ثم أقصر عن الصلاة فإنه حينئذ تسجر جهنم، فإذا أقبل الفجر فصل، فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى تمضي العصر، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس، فإنها تغرب بين قرني الشيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار» (٢)

كيفية صلاة الاستخارة:

١٤ - اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن الأفضل في صلاة الاستخارة أن تكون ركعتين. ولم يصرح الخنفية، والمالكية، والحنابلة، بأكثر من هذا، أما الشافعية فأجازوا أكثر من الركعتين، واعتبروا التقييد بالركعتين لبيان أقل ما يحصل به. (٣)

وإذا صلى الفريضة أو النافلة، ناويا بها الاستخارة، حصل له بها فضل سنة صلاة الاستخارة، ولكن يشترط النية، ليحصل الثواب قياسا على تحية المسجد، وعضد هذا الرأي ابن حجر الهيتمي، وقد خالف بعض المتأخرين في ذلك، ونفوا حصول الثواب (١) والله أعلم.

وقت الاستخارة:

١٣ - أجاز القائلون بحصول الاستخارة بالدعاء فقط وقصر ذلك في أي وقت من الأوقات، لأن الدعاء غير منهي عنه في جميع الأوقات. (٢)

أما إذا كانت الاستخارة بالصلاة والدعاء فللمذاهب الأربعة تمنعها في أوقات الكراهة. نص المالكية والشافعية صراحة على المنع. (٣) غير أن الشافعية أباحوها في الحرم المكي في أوقات الكراهة، قياسا على ركعتي الطواف. (٤) لما روي عن جابر بن مطعم: أن رسول الله ﷺ قال: «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى في أي ساعة من ليل أو نهار» (٥)

وأما الخنفية والحنابلة (٦) فلمعموم المنع عندهم.

(١) الفتوحات الربانية ١/ ٣٤٨، ٣٥٤

(٢) الخريفي والعدوي على الخريفي ١/ ٣٨١

(٣) حاشية العدوي على الخريفي ١/ ٣٧، والفتوحات الربانية على الأذكار ٣/ ٣٤٨

(٤) المغني ١/ ٧٤٧، والخططاوي على مراتي الفلاح ص ١٠١

(٥) حديث دايني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت... أخرجه الترمذي ٣/ ٢٢٠ - ط عيسى الحلبي وقال: «حسن صحيح» وابن ماجه (١/ ٣٩٨) - ط عيسى الحلبي.

(٦) المغني ١/ ٧٤٧ ط التار، والخططاوي على مراتي الفلاح ص ١٠١

(١) حديث: «نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس... أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/ ٥٨) - ط السلفية وسلم (١/ ٥٦٦) - ط عيسى الحلبي (رواية أبي هريرة وروى بنحوه عن عمرو بن عبسة) تخليص الخبير ١/ ١٨٥. (٢) حديث عمرو بن عبسة «صل صلاة الصبح، ثم أقصر عن الصلاة... أخرجه مسلم ١/ ٥٧٠ - ط عيسى الحلبي. (٣) الفتوحات الربانية ٣/ ٣٤٨

### دعاء الاستخارة :

١٦ - روى البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كالسورة من القرآن إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب. اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال عاجل أمري وأجله - فاقدره لي ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال عاجل أمري وأجله - فاصرفه عني واصرفني عنه. وأقدر لي الخير حيث كان، ثم رضي به. قال : ويسمى حاجته<sup>(١)</sup>.

قال الحنفية، والمالكية، والشافعية : يستحب افتتاح الدعاء المذكور ونحوه بالحمد لله والصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

### استقبال القبلة في الدعاء :

١٧ - يستقبل القبلة في دعاء الاستخارة رافعا يديه مراعيًا جميع آداب الدعاء<sup>(٣)</sup>.

### موطن دعاء الاستخارة :

١٨ - قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة : يكون الدعاء عقب الصلاة، وهو الموافق

### القراءة في صلاة الاستخارة :

١٥ - فيها يقرأ في صلاة الاستخارة ثلاثة آراء :

أ - قال الحنفية، والمالكية، والشافعية :<sup>(١)</sup> يستحب أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة (قل يا أيها الكافرون)، وفي الثانية (قل هو الله أحد).

وذكر النووي تعليلا لذلك فقال : ناسب الإتيان بهما في صلاة يراد منها إخلاص الرغبة وصدق التفويض وإظهار العجز، وأجازوا أن يزداد عليهما ما وقع فيه ذكر الخيرة من القرآن الكريم.

ب - واستحسن بعض السلف أن يزداد في صلاة الاستخارة على القراءة بعد الفاتحة بقوله تعالى : «وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ. مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ. وَرَبِّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ. وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحُكْمُ. فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ»<sup>(٢)</sup> في الركعة الأولى، وفي الركعة الثانية قوله تعالى : «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا»<sup>(٣)</sup>.

ج - أما الحنابلة وبعض الفقهاء فلم يقولوا بقراءة معينة في صلاة الاستخارة<sup>(٤)</sup>.

(١) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص/ ٢١٧، وابن عابدين (١/ ٦٤٢)، والفتوحات الربانية ٣/ ٣٥٤، والمعدني على

الحرشي ٣٨/١

(٢) سورة القصص/ ٦٨، ٧٠

(٣) سورة الأحزاب/ ٣٦

(٤) المني ١/ ٧٦٣

(١) تقدم تحريره في هامش فقرة (٧)

(٢) ابن عابدين ١/ ٦٤٣، والفتوحات الربانية والأذكار ٣/ ٣٥٤،

وحاشية المعدني على الحرشي ١/ ٣٦

(٣) الفتوحات الربانية والأذكار ٣/ ٣٥٤

له ما ينشرح به صدره لم يكن هناك ما يدعو إلى التكرار. وصرح الشافعية بأنه إذا لم يظهر له شيء بعد السابعة استخار أكثر من ذلك. <sup>(١)</sup> أما الحنابلة فلم نجد لهم رأياً في تكرار الاستخارة في كتبهم التي تحت أيدينا رغم كثرتها. <sup>(٢)</sup>

#### النية في الاستخارة :

٢١ - الاستخارة للغير قال بجوازها المالكية، والشافعية <sup>(٣)</sup> أخذاً من قوله ﷺ « من استطاع منك أن ينفع أخاه فلينفعه ». <sup>(٤)</sup>

وجعله الخطاب من المالكية محل نظر . فقال : هل ورد أن الإنسان يستخير لغيره ؟ لم أقف في ذلك على شيء ، ورأيت بعض المشايخ يفعله . ولم يتعرض لذلك الحنابلة ، والحنفية .

#### أثر الاستخارة :

#### أ - علامات القبول :

٢٢ - اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن علامات القبول في الاستخارة انشراح الصدر ، لقول الرسول ﷺ في الحديث المتقدم في ( فقرة ٢٠ ) : « ثم انظر إلى الذي سبق إلى قلبك فإن الخير فيه » أي فيمضي إلى ما انشراح به صدره .

(١) المنهي ١/٧٦٣، وكشاف الفلاح ١/٤٠٨، وابن عابدين ١/٦٤٣، والطهطاوي على مراتي الفلاح ص ٢١٨، والحرفي ١/٣٨، والفوتوح الربانية ٣/٣٥٦  
(٢) المنهي ١/٧٦٣، وكشاف الفلاح ١/٤٠٨  
(٣) المنوي على الحرفي ١/٣٨، والجمل ١/٤٩٢  
(٤) حديث : « من استطاع منك أن ينفع أخاه فلينفعه » أخرجه مسلم ٤/١٧٢٧ ط عيسى الحلبي، وأحمد ٣/٣٠٢ ط الميمنية.

لما جاء في نص الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ <sup>(١)</sup> وزاد الشويري وابن حجر من الشافعية، والعلوي من المالكية جوازه في أثناء الصلاة في السجود، أو بعد التشهد. <sup>(٢)</sup>

#### ما يطلب من المستخير بعد الاستخارة :

١٩ - يطلب من المستخير ألا يتمجل الإجابة ، لأن ذلك مكروه ، لحديث رسول الله ﷺ « يستجاب لأحدكم ما لم يعجل . يقول : دعوت فلم يستجب لي ». <sup>(٣)</sup> كما يطلب منه الرضا بما يختاره الله له. <sup>(٤)</sup>

#### تكرار الاستخارة :

٢٠ - قال الحنفية ، والمالكية ، والشافعية : ينبغي أن يكرر المستخير الاستخارة بالصلاة والدعاء سبع مرات ، لما روى ابن السني عن أنس . قال : قال رسول الله ﷺ : « يا أنس إذا هممت بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات ، ثم انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك فإن الخير فيه ». <sup>(٥)</sup>

ويؤخذ من أقوال الفقهاء أن تكرار الاستخارة يكون عند عدم ظهور شيء للمستخير ، فإذا ظهر

(١) ابن عابدين ١/٦٤٣، وروض الطالب ١/٢٥٥، وكشاف الفلاح ١/٤٠٨، والمنهي ١/٧٦٩، والحرفي ١/٣٧  
(٢) الفتوحات الربانية والأذكار ٣/٣٥٥ ط المكتبة الإسلامية، والمنوي على الحرفي ١/٣٧، وفتح الباري ١/١٥٤  
(٣) حديث « يستجاب لأحدكم ما لم يعجل . يقول : دعوت فلم يستجب لي » أخرجه البخاري (فتح الباري ١/١٤٠ ط السلفية)، ومسلم ٤/٢٠٩ ط عيسى الحلبي.  
(٤) الآداب الفخرية ٢/٢٥١ ط المنار.  
(٥) حديث « يا أنس إذا هممت بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات » أخرجه ابن السني ص ١٦١ ط دائرة المعارف العثمانية. وقال ابن حجر : « إنسانه وأه جهاد ١/٤٥٠ فيض القدير ط المكتبة التجارية.

ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن هذين المعنيين<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :  
أ - الاستعانة :

٢ - الاستعانة لغة واصطلاحاً : طلب الإعانة .

فيتفق الاستخدام مع الاستعانة في أن كلا منهما فيه نوع معاونة ، غير أن الاستخدام يكون من العبد وله ، وتكون الاستعانة بالله تعالى ، وقد تكون بالعبد<sup>(٢)</sup>.

ب - الاستتجار :

٣ - الاستتجار لغة واصطلاحاً : طلب إجارة العين أو الشخص .

فبين الاستتجار والاستخدام عموم وخصوص من وجه ، فالاستتجار للزراعة ، ورمي الأغنام لا يسمى خدمة ، وكذلك لا يقال للمستأجر لتعليم القرآن خادم ، وينفرد الاستخدام إن كان بغير أجرة<sup>(٣)</sup>.

الحكم الاجمالي :

٤ - يختلف حكم الاستخدام باختلاف الخادم والمخدوم ، والغرض الداعي إلى الاستخدام ، مما يجعل الأحكام الخمسة تعثر به .

وشرح الصدر : عبارة عن ميل الإنسان وجهه للشيء من غير هوى للنفس ، أو ميل مصحوب بفرض ، على ما قرره العدوي<sup>(١)</sup>. قال الزمالكاني من الشافعية : لا يشترط شرح الصدر . فإذا استخار الإنسان ربه في شيء فليفعل ما بدا له ، سواء أنشرح له صدره أم لا ، فإن فيه الخير ، وليس في الحديث انشراح الصدر<sup>(٢)</sup>.

ب - علامات عدم القبول :

٢٣ - وأما علامات عدم القبول فهو : أن يصرف الإنسان عن الشيء ، لنص الحديث ، ولم يخالف في هذا أحد من العلماء ، وعلامات الصرف : ألا يبقى قلبه بعد صرف الأمر عنه معلقاً به ، وهذا هو الذي نص عليه الحديث : «فاصرفه فني واصرفني عنه ، واقدري الخير حيث كان ، ثم رضي به» .

## استخدام

التعريف :

١ - الاستخدام لغة : سؤال الخدمة ، أو اتخاذ الخادم<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن عابدين ٢/ ٣٣٤ ط بولاق ، وبناية المحتاج ١/ ١٧٩ ، ٤/ ١٦٧ ، والقيوسي وصبرة ٣/ ١٨ ، ط الحلبي ، والمغني مع الشرح ٩/ ٣٣٩ ط المنار الأولى .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٥ ط هيس الحلبي ، وطلبية الطلبة ص ٤٥ ، والفروق للمسكوي ص ٢١٥ ط بيروت

(٣) ابن عابدين ٢/ ٣٣٤ ط بولاق ، والشبرايمسلي على النهاية ٤/ ١٦٧ ط الحلبي ، والقيوسي وصبرة ٣/ ١٨ ، ١٩

(١) حاشية العدوي على المحرشي ١/ ٣٨ ، وابن عابدين ١/ ٦٤٣ ، والقوتحات الربانية ٣/ ٣٥٧ ، والمغني ١/ ٢٦٩

(٢) حاشية الجمل ١/ ٤٩٢

(٣) للصباح المنير (خدم) .

فالوالي يساح أن يخصص له خادم - كجزء من عائلته التي هي أجرة مثله - ما لم يكن ذلك ترفهاً.<sup>(١)</sup>

ويكون خلاف الأولى إن استعان بمن يصب عليه ماء الوضوء دون عذر. فإن استعان بدون عذر في غسل أعضاء الوضوء كره<sup>(٢)</sup>

ويكون واجباً ، كالعاجز عن الوضوء يستخدم من يعينه على تلك العبادة.<sup>(٣)</sup> ويكون مندوباً كخدمة أهل المجاهد وخدمة المسجد .

ويكون حراماً ، كاستئجار الكافر للمسلم ، والابن أباه عند من يقول بذلك على ما سيأتي ، ويجب على الحاكم منع الاستخدام المحرم.<sup>(٤)</sup>

وفي استخدام المسلم للكافر وعكسه ، واستخدام الذكر للأُنثى وعكسه تحري القاعدة في أمن الفتنة وعدمه ، وفي الامتنان والإذلال وعدمه ، وتفصيل ذلك في مصطلح إجارة (ف/ ١٠٢)

٥ - ويمتنع استخدام الابن أباه سواء أكان على سبيل الاستعارة أم على سبيل الاستئجار ، صيانة له عن الإذلال.<sup>(٥)</sup>

٦ - والاستخدام حق للزوجة ، ويجب على الزوج للزوجة إخدامها إن كان موسراً ، وكانت شريفة يخدم مثلها ، ولا يجمل للزوجة استخدام زوجها إذا كان للإهانة والإذلال.<sup>(٦)</sup>

## استخفاف

التعريف :

- ١ - من معاني الاستخفاف لغة : الاستهانة.<sup>(١)</sup> ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك . وقد يعبر الفقهاء عن الاستخفاف بالاحتقار ، والازدراء ، والانتقاص .

حكمه التكليفي :

- ٢ - ليس للاستخفاف حكم عام جامع ، وإنسا يختلف حكمه باختلاف ما يتعلق به . فقد يكون محظوراً ، وقد يكون مطلوباً . فمن المطلوب : الاستخفاف بالكافر لكفره ، والمبتدع لبدعته ، والفاسق لفسقه.<sup>(٢)</sup> وكذلك الاستخفاف بالأديان الباطلة والملل المنحرفة ، وعدم احترامها ، واعتقاد ذلك بين المسلمين أفراداً وجماعات إذا علم تحريفها ، وهذا من الدين ، لأنه استخفاف بكفر أو بباطل.<sup>(٣)</sup> وأما المحظور : فهو ما سيأتي .

ما يكون به الاستخفاف :

- يكون الاستخفاف بالأقوال أو الأفعال أو الاعتقادات .

- (١) الصحاح وتاج العروس ولسان العرب مادة (خفف) .  
(٢) فتح القدير ٦/٦٤٥ ، والفتاوى ٤/٢٠٥  
(٣) الإسلام بطوائف الإسلام يهاش الزاجر ٢/ ١٧١ مصطفى الحلي ، والفتاوى ٨/ ١٥٠

(١) هون المصنف ٩٥/٣ ط دار الكتاب العربي .

(٢) مائة المحتاج ١/ ١٧٩

(٣) المرجع السابق ، وابن عابدين ٢/ ٣٣٤

(٤) الفتاوى وصحية ١٨/ ١٩ ، وابن عابدين ٢/ ٣٣٤

(٥) الخطيب ٣٩٣/٥ ط التنصيح - ليبيا ، وابن عابدين ٢/ ٣٣٤ ،

والفتاوى وصحية ١٨/ ١٩ ، والفتاوى مع الشرح ٦/ ١٣٨ ،

١٣٩ ط الحار .

(٦) ابن عابدين ٢/ ٣٣٤



١ - الاستخفاف بالله تعالى :

٣ - قد يكون بالقول، مثل الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف في مفهوم الناس على اختلاف اعتقادهم، كاللعن والتقييح، سواء أكان هذا الاستخفاف القولي باسم من أسمائه أم صفة من صفاته تعالى، متعها لحرمته انتهاكا يعلم هو نفسه أنه متعها مستخف مستهزئ. (١) مثل وصف الله بما لا يليق، أو الاستخفاف بأمر من أوامره، أو وعد من وعيده، أو قدره. (٢) وقد يكون بالأفعال، وذلك بكل عمل يتضمن الاستهانة، أو الانتقاص، أو تشبيه الذات المقدسة بالمخلوقات، مثل رسم صورة للحق سبحانه، أو تصويره في مجسم كتثال وغيره.

وقد يكون بالاعتقاد، مثل اعتقاد حاجة الله تعالى إلى الشريك (٣)

حكم الاستخفاف بالله تعالى :

٤ - أجمع الفقهاء على أن الاستخفاف بالله تعالى بالقول، أو الفعل، أو الاعتقاد حرام، فاعله مرتد عن الإسلام تجري عليه أحكام المرتدين، سواء أكان مازحا أم جادا. (٤)

قال تعالى : ( وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ لَا تَعْتَلُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ) (٥)

الاستخفاف بالأنبياء :

٥ - الاستخفاف بالأنبياء وانتقاصهم والاستهانة بهم، كسبهم، أو تسميتهم بأسماء شائنة، أو وصفهم بصفات مهينة، مثل وصف النبي بأنه ساحر، أو خادع، أو مختال، وأنه يضر من اتبعه، وأن ما جاء به زور وباطل ونحو ذلك. فإن نظم ذلك شعرا كان أبلغ في الشتم، لأن الشعر يحفظ ويروى، ويؤثر في النفوس كثيرا. مع العلم ببطلانه. أكثر من تأثير البراهين، وكذلك إذا استعمل في الغناء أو الإنشاد. (١)

حكم الاستخفاف بالأنبياء :

٦ - اتفق العلماء على أن الاستخفاف بالأنبياء حرام، وأن المستخف بهم مرتد، وهذا فيمن ثبتت نبوته بدليل قطعي، (٢) لقوله تعالى : ( وَمَنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ) (٣) وقوله تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ) (٤) وقوله تعالى : ( لَا تَعْتَدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ) (٥)

وسواء أكان المستخف هازلا أم كان جادا، لقوله تعالى، ( قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ) لا تعتدوا قد كفرتم بعد إيمانكم).

إلا أن العلماء اختلفوا في استنابته قبل القتل، فالراجح عند الحنفية، وقول للمالكية، والصحيح عند الحنابلة، أن المستخف بالرسول والأنبياء لا

(١) فتح القدير ٦٤٥/٥، والقدوري ٢٥٠/٤

(٢) الإعلام بغواطع الإسلام ١٠١/٢، والسرقي ٣١٠/٤

(٣) الإعلام بغواطع الإسلام ٤١/٢، بعلش الزواجر.

(٤) المغني ١٥٠/٨ ط السعيدية، والإسلام بغواطع الإسلام ١٠١/٢، والصارم المسلول ص ٥٤٦، والخطاب ٢٨٧/٦،

وابن عابدين ٢٨٤/٣

(٥) سورة التوبة ٦٥

(١) الصارم المسلول ص ٥٤١

(٢) المواقف ٢٨٥/٦

(٣) سورة التوبة ٦١

(٤) سورة الأحزاب ٥٧

(٥) سورة التوبة ٦٥ - ٦٦

وَالْآخِرَةَ وَتَمَّ عَذَابٌ عَظِيمٌ<sup>(١)</sup> قال: هذا في شأن عائشة وأزواج النبي ﷺ خاصة، وليس فيها توبة.<sup>(٢)</sup>

وأما الاستخفاف بغيرهم من المسلمين، ولو كان مستور الحال، فقد قال فقهاء المذاهب الأربعة: إنه ذنب يوجب العقاب والزجر على ما يراه السلطان، مع مراعاة قدر القاتل وسفاهته، وقدر المقول فيه،<sup>(٣)</sup> لأن الاستخفاف والسخرية من المسلم منهي عنه، لقوله تعالى: (لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ، وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ. بِئْسَ الْأَسْمُ الْقُسُوفُ بَعْدَ الْإِيمَانِ).<sup>(٤)</sup>

#### حكم الاستخفاف بالملائكة:

٨ - اتفق الفقهاء على أن من استخف بمَلَكٍ، بأن وصف به لا يليق به، أو سبه، أو عَرَضَ به كفر وقتل.<sup>(٥)</sup>

وهذا كله فيمن تحقق كونه من الملائكة بدليل قطعي كجبريل، وملك الموت، وملك خازن النار.<sup>(٦)</sup>

يستتاب بل يقتل، ولا تقبل توبته في الدنيا، لقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا).

وقال المالكية، وهو السراج عندهم، والشافعية، وهورأي للحنفية، والحنابلة: يستتاب مثل المرتد، وتقبل توبته إن تاب ورجع،<sup>(١)</sup> لقوله تعالى: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)<sup>(٢)</sup>

وآخر: « فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ »<sup>(٣)</sup>

٧ - ولفرق بعض الفقهاء بين الاستخفاف بالسلف، وبين الاستخفاف بغيرهم، وأرادوا بالسلف الصحابة والتابعين.

فقال الحنفية والشافعية في سب الصحابة وسب السلف: إنه يفسق ويضل، والمعتمد عند المالكية أنه يؤدب.<sup>(٤)</sup>

ولكن من سب السيدة عائشة - بالإفك الذي برأها الله منه - أو أنكر صحبة أبي بكر التي ثبتت بنص القرآن يكفر، لأنكاره تلك النصوص الدالة على براءتها وصحة أبيها، ولما روي عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا

(١) سورة النور ٢٣

(٢) الصارم المسلول من ٣٣٧ - ٣٣٨ ط تاج بطنطا، وابن عابدين ٢٩٠ / ٣

(٣) الخطيب ٣٠٣ / ٦، والإنصاف ٣٧٢ / ١٠، وبهية المحتاج ١٧٣ / ٨، وابن عابدين ٣٨٣ / ٤

(٤) سورة الحجرات ١١

(٥) الخطيب ٢٨٥ / ٦ ط ليبيا، والإعلام بغواطع الإسلام ٢ / ٢١٤، وابن عابدين ٢٩٢ / ٣، والمغني ١٥٠ / ٨

(٦) التاج والإكليل بعماس الخطيب ٦ / ٢٨٥ ط ليبيا.

(١) حاشية ابن عابدين ٢٩١ / ٣، ٢٩٢، وبهية المحتاج ٣٩٥ / ٧، ٣٩٨، والنسوتي ٣٠٩ / ٤، ٣١٢، والخطيب ومانته التاج والإكليل ٦ / ٢٨٠، والصارم المسلول من ٣٣٧، والمغني ١٢٣ / ٨

(٢) سورة الأنفال ٣٨

(٣) أخرجه البخاري (فتح الباري ١ / ٧٥ - ط السلفية)، ومسلم ٥٢ / ٤

(٤) ابن عابدين ٢٩٣ / ٣، وبهية المحتاج ٣٩٦ / ٧، والنسوتي ٣١٢ / ٤

حكم الاستخفاف بالكتب والمصحف المساوية :  
 ٩ - اتفق الفقهاء على أنه من استخف بالقرآن، أو بالمصحف، أو بشيء منه، أو جحد حرفاً منه، أو كذب بشيء مما صرح به من حكم أو خبر، أو شك في شيء من ذلك، أو حاول إهانتته بفعل معين، مثل إلقائه في القاذورات كفر بهذا الفعل .  
 وقد أجمع المسلمون على أن القرآن هو المتلَوَّى جميع الأمصار، المكتوب في المصحف الذي بأيدينا، وهو ما جمعتاه الدفتان من أول «الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» إلى آخر «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» .  
 وكذلك من استخف بالثورة والإنجيل، أو كتب الله المنزلة، أو كفر بها، أو سبها فمركافر .  
 والمراد بالثورة والإنجيل وكتب الأنبياء ما أنزله الله تعالى، لا ما في أيدي أهل الكتاب بأعيانها، لأن عقيدة المسلمين المتأخوذة من النصوص فيها : أن بعض ما في تلك الكتب باطل قطعاً، وبعض منه صحيح المعنى وإن حرفوا لفظه .<sup>(١)</sup> وكذلك من استخف بالأحاديث النبوية التي ظهر له ثبوتها .<sup>(٢)</sup>

الاستخفاف بالأحكام الشرعية :

١٠ - اتفق الفقهاء على كفر من استخف بالأحكام الشرعية من حيث كونها أحكاماً شرعية، مثل الاستخفاف بالصلاة، أو الزكاة، أو الحج، أو الصيام، أو الاستخفاف بحدود الله كحد السرقة والزنى .<sup>(٣)</sup>

## استخلاف

التعريف :

١ - الاستخلاف لغة : مصدر استخلف فلان فلانا إذا جعله خليفة، ويقال : خلف فلان فلانا على أهله وماله صار خليفة، وخلفته جثت بعده، فخليفة يكون بمعنى فاعل، وبمعنى مفعول .<sup>(١)</sup>  
 وفي الاصطلاح : استنابة الإنسان غيره لإتمام

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠/ ٥٦٤ - ط السلفية)، ومسلم ١٧٦٣/٤

(٢) أخرجه البخاري ١٠/ ٥٦٤ (فتح الباري ط السلفية)، ومسلم ١٧٦٢/٤

(٣) المصباح مادة (خلف)

(١) الآداب الشرعية ٩٧/٢، وابن عابدين ٣/ ٢٨٤، والإسلام بفروغ الإسلام ١٧١/٢، والمطلب ٦/ ٢٨٥، والمغني ٨/ ١٥٠  
 (٢) الإعلام بفروغ الإسلام ١١٢/٢، والاعتصام للشافعي ٧٥/٢  
 (٣) الإعلام بفروغ الإسلام ١١٢/٢، ١١٦، ١١٧، ١٣٥

قاضيا غيره، فحيثُذ يجب على من بيده الاستخلاف أن يستخلفه، ويجب على المستخلف أن يجيبه.

وقد يكون حراما كاستخلاف من لا يصلح للقضاء لجهله، أو لطلبه القضاء بالرشوة. وقد يكون مندوبا في مثل ما ذهب إليه المالكية من استخلاف الإمام غيره في الصلاة إذا سبقه حدث لئتم الصلاة بالناس، فهو مندوب عندهم على الإمام، وواجب على المأمومين إن لم يستخلف في الجمعة، ومندوب في غيرها.

وقد يكون الاستخلاف جائزا، كاستخلاف إمام المسلمين عليهم من يخلفه بعد وفاته، إذ يجوز له أن يترك لهم الاختيار بعده.

#### أولا : الاستخلاف في الصلاة :

٤ - مذهب الحنفية ، والأظهر عند الشافعية، وهو المذهب القديم للشافعي، وإحدى روايتين للإمام أحمد: أن الاستخلاف جائز في الصلاة. وغير الأظهر عند الشافعية، ورواية أخرى عن الإمام أحمد: أنه غير جائز. وقال أبو بكر من الحنابلة: إذا سبق الإمام في الصلاة حدث بطلت صلاته وصلاة المأمومين رواية واحدة.

ومذهب المالكية أن استخلاف الإمام لغيره مندوب في الجمعة وغيرها، وواجب على المأمومين في الجمعة إن لم يستخلف الإمام. لأنه ليس لهم أن يصلوا الجمعة أقدًا، بخلاف غيرها. وذهب الحنفية إلى أنه لو أحدث الإمام وكان الماء في المسجد فإنه يتوضأ ويبي، ولا حاجة إلى الاستخلاف، وإن لم يكن في المسجد ماء،

عمله، ومنه استخلاف الإمام غيره من المأمومين لتكميل الصلاة بهم لعذر قام به،<sup>(١)</sup> ومنه أيضا إقامة إمام المسلمين من يخلفه في الإمامة بعد موته، ومنه الاستخلاف في القضاء على ما سيأتي. وسيقصر البحث هنا على الاستخلاف في الصلاة والقضاء، وأما الاستخلاف في الإمامة العظمى فموضع بيانه مصطلح (خلافة) ومصطلح (ولاية العهد).

#### الألفاظ ذات الصلة :

التوكيل :

٢ - التوكيل في اللغة : التفويض<sup>(٢)</sup> ونحوه الإنابة أو الاستنابة أو النيابة.

وفي الاصطلاح : إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم عن يملكه.<sup>(٣)</sup> ويتبين من هذا أن الاستخلاف والتوكيل لفظان متقاربان، إلا أن مجال الاستخلاف أوسع، إذ هو في بعض إطلاقاته يظهر أثره بعد وفاة المستخلف، ويشمل الصلاة وغيرها. في حين أن التوكيل يقتصر أثره على حياة الموكل.

#### صفة الاستخلاف ( حكمه التكليفي ) :

٣ - يختلف حكم الاستخلاف باختلاف الأمر المستخلف فيه، والشخص المستخلف. فقد يكون واجبا على المستخلف والمستخلف، كما إذا تعين شخص للقضاء، بأن لم يوجد من يصلح ليكون

(١) الشرح الصغير ١/٤٦٥

(٢) المصباح حاشية الدرر ٣/٣٧٧

(٣) شرح الدرر وحاشيته ٤/٦١٨ ط الأميرية.

## استخلاف ٥ - ٧

ويرفع الإمام رأسه بلا تكبير، لثلا يقتدوا به، ولا تبطل صلاة المأمومين إن رفعوا رؤوسهم برفعه، وقيل تبطل صلاحهم.<sup>(١)</sup>

### أسباب الاستخلاف :

٦ - جمهور الفقهاء يجوزون الاستخلاف لعذر لا تبطل به صلاة المأمومين، والعذر إما خارج عن الصلاة أو متعلق بها، والمتعلق بها إما مانع من الإمامة دون الصلاة، وإما مانع من الصلاة. والقائلون بجواز الاستخلاف اتفقوا على أن

الإمام إذا سبقه الحدث في الصلاة من بول، أو ريح أو غيرهما، انصرف واستخلف، وفي كل مذهب أسباب وشروط.<sup>(٢)</sup>

٧ - فعند الحنفية أن لجواز البناء شروطاً، وأن الأسباب المجوزة للاستخلاف هي المجوزة للبناء.<sup>(٣)</sup>

### والشروط هي :

(١) أن يكون سبب الاستخلاف حدثاً، فلو كانت نجاسة لم يميز الاستخلاف، حتى لو كانت من بدنه، خلافاً لأبي يوسف الذي أجاز الاستخلاف إن كانت النجاسة خارجة من بدنه.

(٢) كون الحدث سهوياً، وفسروا السهوياً بأنه: ما ليس للعبد - ولو غير المصلي - اختيار فيه، ولا في سببه، فلو أحدث عمداً لا يجوز له الاستخلاف، وكذلك الحكم لو أصابته شجة أو عضة، أو سقط عليه حجر من رجل مثلاً عند أبي حنيفة ومحمد،

فالأفضل الاستخلاف. وظاهر المتن أن الاستخلاف أفضل في حق الكل<sup>(٤)</sup>

استدل المجوزون بأن عمر لما طعن - وهو في الصلاة - أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فقدمه، فأتى بالمأمومين الصلاة، وكان ذلك بمحض من الصحابة وغيرهم، ولم ينكروا، فكان إجماعاً. واستدل المانعون بأن صلاة الإمام قد بطلت، لأنه فقد شرط صحة الصلاة، فتبطل صلاة المأمومين كما لو تعمد الحدث.<sup>(٥)</sup>

### كيفية الاستخلاف :

٥ - قال صاحب الدر المختار من الحنفية: يأخذ الإمام بشوب رجل إلى المحراب، أو يشير إليه، ويفعله محدوب الظهر، أخذاً بأنفه، يوهم أنه رعت، ويشير بأصبع لبقاء ركعة، وبأصبعين لبقاء ركعتين، ويضع يده على ركبته لترك ركوع، وعلى جبهته لترك سجود، وعلى فمه لترك قراءة، وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة، وصدرة لسجود سهو. ولم يذكر هذا غير الحنفية، إلا أن المالكية ذكروا أنه ينذب للإمام إذا خرج أن يمسك بيده على أنفه سترًا على نفسه.<sup>(٦)</sup>

وإذا حصل للإمام سبب الاستخلاف في ركوع أو سجود فإنه يستخلف، كما يستخلف في القيام وغيره، ويرفع بهم من السجود الخليفة بالتكبير،

(١) الدر والحاشية ٥٦٢/١، والبدائع ٥٨٩/٢ ط الإمام.

(٢) ابن عابدين ٤٢٢/١، والشرح الصغير ٤٦٥/١، دار للعلماء، والسنوسي ٣٨٢/١، والمجموع ٥٧٦/٤، ونهاية المحتاج ٣٣٦/٢، ٣٣٧، والمغني ١٠٢/٢، الرياض.

(٣) الدر والحاشية ابن عابدين ٤٢٢/١، ٥٦٢، والزرقاني على خليل ٢/٣٣، والشرح الصغير ٤٦٥/١

(١) السنوسي ٣٥٠/١، ٣٥١

(٢) عرضت الأسباب وشروطها تبعاً للمذاهب ولم تعرض في المحامات، للفتاوى الواسع في الأسباب والشروط بين المذاهب (اللجنة)

(٣) الدر المختار ٥٦٢/١، والبدائع ٥٨٩/٢ ط الإمام.

## استخلاف ٧

ما يمنع الاقتداء فسدت صلاته خاصة ، وهذا شرط لصحة بناء من سبقه الحدث على ما سبق من صلاته ، لا لصحة الاستخلاف .

(١٤) أن يستخلف الإمام من يصلح للإمامة ، فلو استخلف صبيا أو امرأة أو أميا - وهو من لا يحسن شيئا من القرآن - فسدت صلاة الإمام والمؤمنين . واختلفوا فيها إذا حصر الإمام عن قراءة ما تصح به الصلاة ، هل له أن يستخلف أولا ؟ فقال أبو يوسف وعمد : لا يجوز الاستخلاف ، لأن الحصر عن القراءة يندرج وجوده فأشبهه الجنابة في الصلاة ، ويتم الصلاة بلا قراءة كالأمية إذا أم قوما أميين ، وعنها رواية أخرى : أن الصلاة تفسد ، وقال الإمام أبو حنيفة : يجوز الاستخلاف ، لأنه في باب الحدث جاز للعجز عن المضي في الصلاة ، والعجز هنا الزم ، لأن المحدث قد يجد في المسجد ماء فيمكنه إتمام صلاته من غير استخلاف ،<sup>(١)</sup> أما الذي نسي جميع ما يحفظ فلا يستخلف بإجماع الحنفية ، لأنه لا يقدر على الإتمام إلا بالتعلم والتعليم والتذكير ، ومتى عجز عن البناء لم يصح الاستخلاف عندهم ، وذكر الإمام الترمذاني أن الرازي قال : إنما يستخلف إذا لم يمكنه أن يقرأ شيئا ، فإن أمكنه قراءة آية فلا يستخلف ، وإن استخلف فسدت صلاته ، وقال صدر الإسلام : صورة المسألة إذا كان حافظا للقرآن إلا أنه لحقه خجل أو خوف فامتنعت عليه القراءة ، أما إذا نسي فصار أميا لم يحز الاستخلاف .<sup>(٢)</sup>

لأنه حدث حصل بصنع العباد . وعند أبي يوسف يجوز الاستخلاف ، لأنه لا صنع فيه فصار كالسايوي .

(٣) أن يكون الحدث من بدنه ، فلو أصابته نجاسة من خارج ، أو كان من جنون فلا استخلاف .<sup>(٣)</sup>

(٤) أن يكون الحدث غير موجب للغسل .

(٥) ألا يكون الحدث نادر الوجود .

(٦) وألا يؤدي المستخلف ركنًا مع حدث ، ويحترز بذلك عما إذا سبقه الحدث وهو ركن أو ساجد فرقع رأسه قاصدا الأداء .

(٧) وألا يؤدي ركنًا مع مشي ، كما لو قرأ وهو آيب بعد الطهارة .

(٨) وألا يفعل فعلا منافيا ، فلو أحدث عمدا بعد سبق الحدث لا يجوز الاستخلاف .

(٩) وألا يفعل فعلا له منه بد ، فلو تجاوز ماء إلى أبعد منه بأكثر من قدر صفيين بلا عذر فلا يجوز الاستخلاف .

(١٠) وألا يترأخى قدر أداء ركن بلا عذر . أما لو ترأخى بعذر كزحمة أو نزول دم فإنه يبي .

(١١) وألا يظهر حدثه السابق ، كمضي مدة مسحه على الحفين .

(١٢) وألا يتذكر فاتئة وهو ذو ترتيب ، فلو تذكرها فلا يصح بناؤه حتما .

(١٣) أن يتم المؤتم في مكانه ، وذلك يشمل الإمام الذي سبقه الحدث ، فإنه يصير مؤتما بعد أن كان إماما ، فإذا توضأ وكان إمامه لم يفرغ من صلاته فعليه أن يعود ليتم صلاته خلف إمامه ، إن كان بينهما ما يمنع الاقتداء ، فلو أتم في مكانه مع وجود

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٦٥

(٢) ابن عابدين ١/ ٥٦٠ وما بعدها ، والهداية وقصص الدليل والكفاية ١/ ٣٢٨ وما بعدها ط الميمنية .

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٤٠٣

والسجود. (١)

ثانيا : الاستخلاف لإقامة الجمعة ونحوها :

١١ - اختلف فقهاء الحنفية في جواز الاستخلاف (بمعنى الإنابة) من الخطيب المأذون له من ولي الأمر بالخطبة (بناء على اشتراطهم الإذن لإقامة الجمعة) وهمل يملك الاستنابة للخطبة؟ وهذا الاختلاف بين المتأخرين ناشىء من اختلافهم في فهم عبارات مشايخ المذهب. فقال صاحب الدر: لا يملك ذلك مطلقا، أي سواء أكان الاستخلاف لضرورة أم لا، إلا أن يفوض إليه ذلك. وقال ابن كمال باشا: إن دعت إلى الاستخلاف ضرورة جاز، وإلا لا، وقال قاضي القضاة محب الدين بن جرباش والتمرتاشي والحصكفي والبرهان الحلبي وابينا نجمم والشرنبلالي: (٢) يجوز مطلقا بلا ضرورة، وهذه المسألة خاصة بالحنفية، لعدم اشتراط غيرهم إذن ولي الأمر في الخطبة.

الاستخلاف في أثناء خطبة الجمعة :

١٢ - يرى الحنفية أن الطهارة في الخطبة سنة مؤكدة، فلو أن الخطيب سبقه الحدث وهو يخطب، فإذا أن يتم الخطبة وهو عذر، وذلك جائز، وإما أن يستخلف فيكون حكمه على الخلاف السابق في جواز الاستنابة في الخطبة.

أما المذاهب الأخرى فالصحيح عندهم أن الطهارة سنة وليست واجبة لصحة الخطبة، فإذا أحدث جازله إتمام خطبته، لكن الأفضل

٨ - وعند المالكية: أنه يندب لمن ثبتت إمامته بالنية وتكبيره الإحرام أن يستخلف في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا خشي تلف نفس محترمة - ولو كافرة - أو تلف مال، سواء أكان المال له أم لغيره، قليلا كان المال أم كثيرا، ولو كان المال لكافر، وقيد بعضهم المال بكونه ذا بال بحسب الأشخاص.

والثاني : إذا طرأ على الإمام ما يمنع الإمامة لعجز عن ركن يعجزه عن الركوع أو عن القراءة في بقية صلاته، وأما عجزه عن السجدة فلا يميز الاستخلاف.

والثالث : ما اتفق عليه جمهور الفقهاء من سبق الحدث أو الرعاف.

وإذا طرأ على الإمام ما يمنعه الإمامة كالعجز عن بعض الأركان فإنه يستخلف ويتأخر وجوبا بالنية، بأن ينوي المأمومية، فإن لم ينوها بطلت صلاته. (٣)

٩ - وعند الشافعية : للإمام أن يستخلف إذا بطلت صلاته، أو أبطلها عمدا، جمعة كانت أو غيرها، بحدث أو غيره، بشروط هي : أن يكون الاستخلاف قبل أن يأتي المأمومون بركن، وأن يكون المستخلف صالحا للإمامة، وأن يكون مقتديا بالإمام قبل حدثه، ولو صبيا أو متنفلا. (٤)

١٠ - وعند الحنابلة : للإمام أن يستخلف إذا سبقه الحدث في الرواية المقدمة عندهم، كأن قاء أو رعف، وكذلك إذا تذكر نجاسة، أو جنابة لم يقتسل منها، أو تنجس في أثناء الصلاة، أو عجز عن إتمام الفاتحة، أو عن ركن يمنع الاتمام كالركوع

(١) الحارثي ٤٩/٢ بيروت، والشرح الصغير ٤٦٥/١ ط دار المعارف.

(٢) شرح الروض ٢٥٢/١ المكتبة الإسلامية.

(١) للمفني ١٠٢/٢، ١٠٣، ٥٦٠ ط ٣

(٢) شرح الدر وحاشية ابن عابدين ١/١ ٧٥٠ ط ٣ بلاق.

انعقدت للجمعة لوجود شرطها وهو الخطبة، والثاني بنى تحريمته على تحريمة الإمام. والخطبة شرط انعقاد الجمعة في حق من ينشئ التحريمة في الجمعة، لا في حق من يبنى تحريمته على تحريمة غيره، بدليل أن المعتدي بالإمام تصح جمعته وإن لم يدرك الخطبة لهذا المعنى، فكذا إذا استخلف الإمام بعدما شرع في الصلاة. (١)

وذكر الحاكم في المختصر: أن الإمام إذا أحدث وقدم رجلا لم يشهد الخطبة، فأحدث المقدم قبل الشروع لم يجز للثاني الاستخلاف، لأنه ليس من أهل إقامة الجمعة بنفسه.

١٥ - ذهب المالكية إلى أنه لو أحدث بعد الخطبة، أو بعد ما أحرم، فاستخلف من لم يشهدا فصلى بهم أجزأهم، وإن خرج الإمام ولم يستخلف لم يصلوا أفذاذا، ويستخلفون من يتم بهم، وأولى أن يقدموا من شهد الخطبة، وإن استخلفوا من لم يشهدا أجزأهم، ولا يجوز استخلاف من لا تحب عليه الجمعة كالسافر، وقال مالك: أكره استخلاف من لم يشهد الخطبة. (٢)

١٦ - وذهب الشافعي في القديم إلى أنه لا يستخلف، وفي الجديد يستخلف، فعلى القول القديم إن أحدث الإمام بعد الخطبة وقبل الإحرام لم يجزه أن يستخلف، لأن الخطبتين مع الركعتين كالصلاة الواحدة، فلما لم يجز أن يستخلف في صلاة الظهر بعد الركعتين - كما لا يجوز فيها - لم يجزه أن يستخلف في صلاة الجمعة بعد الخطبتين، وإن أحدث بعد الإحرام ففيه قولان.

الاستخلاف وأما على القول بوجوب طهارة الخطيب فإذا أحدث وجب الاستخلاف منه أو من المأمومين، وهل يبدأ المستخلف من حيث انتهى الخطيب الأول أم يستأنف الخطبة من أولها؟ صرح المالكية بأنه من حيث انتهى الأول إن علم، وإلا ابتدأ الخطبة. (٣)

#### الاستخلاف في صلاة الجمعة :

١٣ - ذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية - في الجديد - والخنابلة في رواية هي المذهب إلى : جواز الاستخلاف في صلاة الجمعة لصغر، هذا إذا أحدث الإمام بعد الخطبة وقبل الشروع في الصلاة فقدم رجلا يصلي بالناس، فإن كان المقدم ممن شهد الخطبة أو شيئا منها جاز اتفاقا، وإن لم يكن شهد شيئا من الخطبة، أو كان الحدث في أثناء الصلاة فهناك تفصيل في المذاهب إليك بيانه :

١٤ - ذهب الحنفية إلى أنه إن لم يكن المقدم قد شهد شيئا من الخطبة فإن استخلفه الإمام قبل أن يشرع في الصلاة لم يجز الاستخلاف، وعلى من يؤمهم أن يصلي بهم الظهر أربعا، لأنه منشئ (٤) للجمعة، وليس بباني تحريمته على تحريمة الإمام، والخطبة شرط لإنشاء الجمعة ولم توجد.

أما لو شرع الإمام في الصلاة ثم أحدث، فقدم رجلا جاء ساعة الإقامة، أي لم يشهد شيئا من الخطبة جاز وصلى بهم الجمعة، لأن تحريمة الأول.

(١) الطحاوي ص ٢٨٠، والشرح الكبير والسنن ٣٨٦/١ والفتاوى الفقهية لأين جزى ص ٥٦، والفتاوى ٣٠٧/٢ ط الرياض، والوجيز ١/٦٤، والسنن ٣٨٢/١  
(٢) ما عدا المذهب القديم للشافعي فلا استخلاف عنه في الصلاة ومنها الخطبة (المجمر ٤/٥٧٦)  
(٣) البدائع ١/٢٦٥  
(٤) الخطاب ٢/١٧٢



يتولاهما بنفسه ، وكذلك خلفاؤه من بعده .

فإن خطب رجل وصلى آخر لعذر جاز ، نص عليه أحمد وهو المذهب . وإن لم يوجد عذر فقال أحمد : لا يعجبني من غير عذر فيحتمل المنع ، لأن النبي ﷺ كان يتولاهما ، وقد قال : وصلوا كما رأيتموني أصلي .<sup>(١)</sup> ولأن الخطبة أقيمت مقام ركعتين ، ويحتمل الجواز - مع الكراهة - لأن الخطبة منفصلة عن الصلاة فأشبهتا صلاتين .

وهل يشترط أن يكون المستخلف ممن حضر الخطبة ؟ فيه روايتان : إحداهما : يشترط ذلك ، وهو قول كثير من الفقهاء ، لأنه إمام في الجمعة فاشترط حضوره الخطبة ، كما لو لم يستخلف .

والثانية : لا يشترط ، لأنه ممن تنعقد به الجمعة ، فجاز أن يؤم فيها كما لو حضر الخطبة .

وقد روي عن أحمد أنه لا يجوز الاستخلاف لعذر ولا لغيره ، قال في رواية حنبل : في الإمام إذا أحدث بعدما خطب ، فقدم رجلا يصلي بهم ، لم يصل بهم إلا أربعاً ، إلا أن يعيد الخطبة ثم يصلي بهم ركعتين ، وذلك لأن هذا لم ينقل عن النبي ﷺ ، ولا عن أحد من خلفائه .<sup>(٢)</sup>

#### الاستخلاف في العيدين :

١٨ - إذا أحدث الإمام في أثناء صلاة العيد فإنه تجزئ عليه الأحكام السابقة في الاستخلاف في أي صلاة . أما إذا أحدث الإمام يوم العيد قبل الخطبة بعد الصلاة فقد صرح المالكية : أنه ينخطب الناس

أحدهما : يتمون الجمعة فرادى ، لأنه لما لم يجز الاستخلاف بقوا على حكم الجماعة ، فجاز لهم أن يصلوا فرادى .

والثاني : أنه إذا كان الحدث قبل أن يصلي بهم ركعة صلوا الظهر ، وإن كان بعض الركعة صلوا ركعة أخرى فرادى (كالمسبوق إذا لم يدرك ركعة أتم الظهر ، وإن أدرك ركعة أتم جمعة) .

أما في المذهب الجديد فإن استخلفه من لم يحضر الخطبة لم يجز ، لأن من حضر كمل - أي العدد المطلوب وهو أربعون - بالسجدة فاعتقدت به الجمعة ، ومن لم يحضر لم يكمل ، فلم تنعقد به الجمعة ، ولهذا لو خطب بأربعين فقاموا وصلوا الجمعة جاز ، ولو حضر أربعون لم يحضروا الخطبة فصلوا الجمعة لم يجز .

وإن كان الحدث بعد الإحرام . فإن كان في الركعة الأولى فاستخلف من كان معه قبل الحدث جاز ، لأنه من أهل الجمعة ، وإن استخلف مسبقاً لم يكن معه قبل الحدث لم يجز ، لأنه ليس من أهل الجمعة ، ولهذا لو صلى المستخلف المسبوق بانفراده الجمعة لم تصح .

وإن كان الحدث في الركعة الثانية . فإن كان قبل الركوع فاستخلف من كان معه قبل الحدث جاز ، وإن استخلف من لم يكن معه قبل الحدث لم يجز ، وإن كان بعد الركوع فاستخلف من لم يحضر قبل الحدث لم يجز .<sup>(١)</sup>

١٧ - وعند الحنابلة : السنة أن يتولى الصلاة من يتولى الخطبة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان

(١) حديث « صلوا كما رأيتموني » ... أخرجه البخاري من حديث مالك بن الحويرث . مرفوعاً (فتح الباري ٢/ ١١١ ط السلفية)  
(٢) للفتي ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ ط الرياض .

الموضوع.<sup>(١)</sup>

٢١ - فعند المالكية : إذا صلى الإمام ركعة من صلاة الخوف، ثم أحدث قبل قيامه إلى الثانية، فليقدم من يؤمهم، ثم يثبت المستخلف، ويتم من خلفه صلاتهم، وهو قائم ساكناً أو داعياً، ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلون بهم ركعة ويسلم، ثم تتم هذه الطائفة الركعة الثانية.

ولو أحدث بعد قيامه إلى الثانية فلا يستخلف، لأن من خلفه خرجوا من إمامته بالاعتداء به في ركعة، حتى لو تعمد حيث شد الحدث أو الكلام لم تفسد عليهم.

فإذا أتم هؤلاء الركعة الثانية وذهبوا أتت الطائفة الأخرى بإمام فقدموه.<sup>(٢)</sup>

٢٢ - وقال الإمام الشافعي : إذا أحدث الإمام في صلاة الخوف فهو كحدثه في غيرها، وأحب إلى ألا يستخلف أحداً. فإن كان أحدث في الركعة الأولى أو بعد صلاتها، وهو واقف في الركعة الثانية فقرأ ولم تدخل معه الطائفة الثانية، قضت الطائفة الأولى ما عليهم من الصلاة، وأمّ الطائفة الأخرى إمام منهم، أو صلوا فرادى، ولو قدم رجلاً فصلوا بهم أجزأ عنهم إن شاء الله تعالى. وإذا أحدث الإمام وقد صلى ركعة وهو قائم يقرأ - ينتظر فراغ التي خلفه - وقف الذي قدم كما يقف الإمام، وقرأ وقوفه، فإذا فرغت الطائفة التي خلفه. ودخلت الطائفة التي وراءه قرأ بأمر القرآن وقدر سورة، ثم ركع بهم، وكان في صلاته لهم كالإمام الأول لا يخالفه في شيء إذا أدرك

(١) واللجنة ترى أن الاستخلاف في صلاة الخوف لا يخرج في الجملة عما ذكره في الصلاة المطلقة.

(٢) الخطاب ١٨٦/٢ ليبيا.

على غير وضوء، ولا يستخلف.<sup>(١)</sup> وقواعد غيرهم لا تأبى ذلك، على ما مر في الاستخلاف في خطبة الجمعة.

الاستخلاف في صلاة الجنائز :

١٩ - ذهب الحنفية في الصحيح عندهم، والمالكية، والحنابلة إلى جواز الاستخلاف في صلاة الجنائز.

وعند المالكية : أن للإمام إذا استخلف فذهب فتوضأ، وقد بقي بعض التكبير من الصلاة على الجنائز، أن يرجع فيصل ما أدرك، ويقضي ما فات، وإن شاء ترك.<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية : إذا اجتمع وليان في درجة واحدة، وكان أحدهما أفضل، كان أولى بالصلاة، فإن أراد أن يستنيب أجنبياً - أي غير ولي - ففيه تمكينه من ذلك وجهان، حكاهما صاحب العدة : أحدهما : أنه لا يمكن إلا برضاء الآخر.<sup>(٣)</sup>

الاستخلاف في صلاة الخوف :

٢٠ - المالكية، والشافعية هم الذين تكلموا عن الاستخلاف في صلاة الخوف في السفر، ولم نقف للحنفية والحنابلة على نص في هذا

(١) البدائع ٧٠٧/٤ ط الإمام، والمجموع ٧/٥ ط دار العلوم، والمغني ٣٧٢/٢ - ٣٧٣، والمبدوءة ١/١٧٠ - ١٧١ ط السعادة، والحرضي ١٠٣/٤ لبنان.

(٢) ابن عابدين ٨١١/١، والمبدوءة ١/١٩٠، والمغني ٢/٤٨٤ ط الرياض.

(٣) المجموع ١٧٠/٥ ط دار العلوم.

٢٦ - ومذهب الحنابلة : وهو إحدى روايتين عندهم ، أن للإمام أن يستخلف من يتم الصلاة بالأمومين ، فإن لم يفعل فقدم المأمون رجلا فأتهم بهم جاز. <sup>(١)</sup>

من يصح استخلافه ، وأفعال المستخلف :

٢٧ - المنصوص عليه في مذاهب الفقهاء : أن كل من يصلح إماما ابتداء يصح استخلافه ، ومن لا يصلح ابتداء لا يصح استخلافه ، <sup>(٢)</sup> وفي كل مذهب تفصيلات :

٢٨ - فعند الحنفية : الأولى للإمام ألا يستخلف مسبقا ، وإن استخلفه ينبغي له ألا يقبل ، وإن قبل جاز ، ولو تقدم يتبدىء من حيث انتهى إليه الإمام ، وإذا انتهى إلى السلام يقدم مدركا يسلم بهم ، ولو أن الخليفة المسبوق حين أتم الصلاة التي ابتدأها الإمام المستخلف أتى بمبطل لصلاته - كان فقهه أو أحدث متعمدا أو تكلم أو خرج من المسجد - فسدت صلاته ، وصلاة القوم تامة . أما فساد صلاته فلأنه أتى بمبطل قبل إكمال ما سبق به ، وأما صحة صلاة القوم فلأن المبطل المتعمد تمت به صلاتهم لتحقق الركن ، وهو الخروج بالصنع ، والإمام إن كان فرغ من صلاته فصلاته صحيحة ، وإن لم يكن فرغ ففسد صلاته في الأصح .

ولو اقتدى رجل بالإمام في صلاة رباعية فأحدث الإمام ، وقدم الإمام هذا الرجل ، والمقتدي لا

الركعة الأولى مع الإمام الأول ، وانتظرهم حتى يتشهدوا ثم يسلم بهم ، <sup>(٣)</sup> وهناك صور أخرى نادرة ، موطن بينها صلاة الخوف .

من يحق له الاستخلاف :

٢٣ - مذهب الحنفية : أن الاستخلاف حق الإمام . فلو استخلف هو شخصا ، واستخلف المأمومون سواه ، فالخليفة من قدمه الإمام ، فمن اقتدى بمن قدمه المأمومون فسدت صلاته ، وإن قدم الإمام واحدا ، أو تقدم بنفسه لعدم استخلاف الإمام جاز إن قام مقام الأول قبل أن يخرج من المسجد ، ولو خرج منه فسدت صلاة الكل دون الإمام ، ولو تقدم رجلان فالأسبق أولى <sup>(٤)</sup>

٢٤ - ومذهب المالكية : أن استخلاف الإمام لغيره مندوب ، ولإمام ترك الاستخلاف ، ويترك المصلين ليستخلفوا بأنفسهم أحدهم ، وإنما ندب له الاستخلاف ، لأنه أعلم بمن يستحق التقديم فهو من التعاون على البر ، ولئلا يؤدي تركه إلى التنازع فيمن يتقدم فتبطل صلاتهم ، فإن لم يستخلف ندب ذلك للمأمومين ، وإن تقدم غير من استخلفه الإمام وأتم بهم صحت صلاتهم . <sup>(٥)</sup>

٢٥ - ومذهب الشافعية : أن الإمام أو القوم إن قدموا رجلا فأتهم لم يبق من الصلاة أجزائهم صلاتهم ، على أن من قدمه المأمون أولى بمن قدمه الإمام لأن الحظ لهم ، إلا إذا كان الإمام راتبا فمقدمه أولى . وإن تقدم واحد بنفسه جاز. <sup>(٦)</sup>

(١) الأم ٢٢٧/١ ط دار المعرفة ، ونهاية المحتاج ٣٣٦/٢ - ٣٣٧ ط مصطفى الحلبي .

(٢) الدرر والحاشية ٥٢٢/١ ، والبالغ ٥٨٩/٢

(٣) الشرح الصغير ٤٦٨/١ - ٤٦٩

(٤) الأم ١/١٧٥ ط دار المعرفة ، ونهاية المحتاج ٣٣٧/٢

(١) المغني ١١٢/٢ ط الرياض .

(٢) الفتاوى الهندية ١/٩٥ ، والشرح الكبير ١/٣٢٥ وما بعدها .

ونهاية المحتاج ١٥٧/٢ وما بعدها ، والمغني ١٧٦/٢ ط الرياض .

وإذا استخلف مأموما مسبقا لزمه مراعاة ترتيب الإمام، فيقعد موضع قعوده، ويقوم موضع قيامه، كما كان يفعل لو لم يخرج الإمام من الصلاة. فلو اقتدى المسبوق في ثانية الصبح، ثم أحدث الإمام فيها فاستخلفه فيها قنت، وقعد وتشهد، ثم يقنت في الثانية لنفسه، ولو كان الإمام قد سها قبل اقتداء المستخلف أو بعده، سجد في آخر صلاة الإمام، وأعاد في آخر صلاة نفسه، على أصح القولين.

وإذا أتم بالقوم صلاة الإمام قام لتدارك ما عليه، والمأمومون بالخيار إن شاءوا فارقوه وسلموا، وتصح صلاتهم بلا خلاف للضرورة، وإن شاءوا صبروا جلوسا ليسلموا معه، هذا كله إذا عرف المسبوق نظم صلاة الإمام وما بقي منها، فإن لم يعرف فقولان حكاهما صاحب التلخيص وآخرون، وقيل: هما وجهان أقيسهما لا يجوز، وقال الشيخ أبو علي: أصحهما الجواز، ونقله ابن المنذر عن الشافعي ولم يذكر غيره، فعلى هذا يراقب المستخلف المأمومين إذا أتم الركعة، فإن هموا بالقيام قام ولا قعد. (١)

٣١ - وقال الحنابلة: يجوز استخلاف المسبوق ببعض الصلاة، ولن جاء بعد حدث الإمام بعيني على ما مضى من صلاة الإمام من قراءة أو ركعة أو سجدة، ويقضي بعد فراغ صلاة المأمومين، وحكي هذا القول عن عمرو وعلي وأكثر من وافقهما في الاستخلاف. وفيه رواية أخرى أنه غير بين أن يسيئ أو يبيتدي، فإذا فرغوا من صلاتهم قعدوا

يدري كم صلى الإمام وكم بقي عليه؟ فإن المقتدي يصلي أربع ركعات، ويقعد في كل ركعة احتياطاً. ولو استخلف لاحقا<sup>(١)</sup> فللخليفة أن يشير للمأمومين حتى يؤدي ما عليه من الصلاة، ثم يتم بهم الصلاة. ولو لم يفعل ذلك ومضى على صلاة الإمام، وأخر ما عليه حتى انتهى إلى موضع السلام، واستخلف من سلم بهم جاز. وإذا كان خلف الإمام شخص واحد، وأحدث الإمام تعين ذلك الواحد للإمامة، عينه الإمام بالنية أو لم يعينه. ولو اقتدى مسافر بمسافر فأحدث الإمام، فاستخلف مقبلا لم يلزم المسافر الإتمام. (٢)

٢٩ - وقال المالكية: إنه يشترط فيمن يصح استخلافه أن يدرك مع الإمام الأصلي قبل العذر جزاء يعتد به من الركعة المستخلف هوفها، قبل الاعتدال من الركوع، وإذا استخلف الإمام مسبقا صلى بهم على نظام صلاة الإمام الأول، فإذا انتهى إلى الركعة الرابعة بالنسبة لهم أشار إليهم فجلسوا، وقام ليعم صلاته ثم يسلم معهم. (٣)

٣٠ - وعند الشافعية: يصح استخلاف مأموم يصلي صلاة الإمام أو مثلها في عدد الركعات بالاتفاق، سواء أكان مسبقا أم غيره، ومساواة استخلفه في الركعة الأولى أم في غيرها، لأنه ملتزم بترتيب الإمام باقتدائه، فلا يؤدي إلى المخالفة.

(١) اللاحق: من اقتدى بالإمام ثم فاتته الركعات كلها أو بعضها يسلر كغفلة وزحمة وسبق حدث وصلاة خوف ويقوم أتم بمسافر. وكذا إذا علم بأن سبق إمامه في ركوع وسجود فإنه يقضي ركعة، وحكمه كمؤتم فلا يأتي بقراءة ولا سهر.

(٢) الفتاوى الهندية ١/ ٩٥ وما بعدها.

(٣) الشرح الصغير ١/ ٤٧١ - ٤٧٢.

(١) المجموع ٤/ ٢٤٣ - ٢٤٤ ط السلفية.

ثالثا : استخلاف القاضي

٣٢ - اتفق فقهاء المذاهب على أن الإمام إذا أذن للقاضي في الاستخلاف فله ذلك، وعلى أنه إذا ناه فليس له أن يستخلف، وذلك لأن القاضي إنما يستمد ولايته من الإمام، فلا يملك أن يخالفه إذا ناه، كالوكيل مع الموكل، فإن الموكل إذا نهى الوكيل عن تصرف ما فليس له أن يخالفه. قال الدسوقي: وينبغي أن العرف بالاستخلاف وعدمه كالنص على ذلك.<sup>(١)</sup>

أما إن أطلق الإمام فلم يأذن ولم ينه فهناك اتجاهات في المذاهب.

ذهب الحنفية، وابن عبدالحكم، وسحنون من المالكية، وهو احتمال في مذهب الحنابلة إلى: أنه لا يجوز أن يستخلف، لأنه يتصرف بإذن الإمام ولم يأذن له.

وذهب الحنابلة، وهو وجه للشافعية إلى: أنه يجوز له أن يستخلف مطلقا. والمشهور عند المالكية، وهو الوجه الآخر للشافعية أنه يجوز الاستخلاف لعذر كمرض، أو سفر، أو سعة الجهات المولى عليها، وذلك لأن القاضي في هذه الحالة يحتاج إلى الاستخلاف، ولأن قرينة الحال تقتضي ذلك، فإن استخلف القاضي - بغير إذن - وقضى المستخلف فإن قضاءه ينفذ عند الحنفية إذا أنفذه القاضي المستخلف بشرط أن يكون المستخلف بحال يصلح معها أن يكون قاضيا، لأنه

وانتظروه حتى يتم ويسلم معهم، لأن اتباع المأمومين للإمام أولى من اتباعه لهم. فإن الإمام إنما جعل ليؤتم به. وعلى كلتا الروايتين إذا فرغ المأمومون قبل فراغ إمامهم، وقام لقضاء ما فاتهم فإنهم يجلسون وينتظرون حتى يتم ويسلم بهم، لأن الإمام ينتظر المأمومين في صلاة الخوف، فانتظارهم له أولى، وإن سلموا ولم ينتظروه جاز.

وقال ابن عقيل: يستخلف من يسلم بهم، والأولى انتظاره. وإن سلموا لم يحتاجوا إلى خليفة. فإنه لم يبق من الصلاة إلا السلام، فلا حاجة إلى الاستخلاف فيه، ويقوى عندي أنه لا يصح الاستخلاف في هذه الصورة، لأنه إن بنى جلس في غير موضع جلوسه وصار تابعا للمأمومين، وإن ابتداء جلس المأمومون في غير موضع جلوسهم، ولم يرد الشرع بهذا، وإنما ثبت الاستخلاف في موضع الإجماع حيث لم يحتج إلى شيء من هذا، فلا يلحق به ما ليس في معناه.

وإذا استخلف من لا يدري كم صلى الإمام، احتدل أن يبني على اليقين، فإن وافق الحق وإلا سبحوا به فرجع إليهم، ويسجد للسهر. وفي رواية: إن المستخلف إن شك في عدد الركعات التي صلاها الإمام لم يجز له الاستخلاف للشك، كغير المستخلف،<sup>(٢)</sup> ورواية البناء على اليقين بنيت على أنه شك ممن لا ظن له فوجب البناء على اليقين كسائر المصلين.

(١) الدسوقي ١٣٣/٤

(٢) للفي ١٠٣/٢ - ١٠٥

كان عوضاً في مبيع أو سلم أو إجارة ، أو قرضاً ، أو ضمان متلف .

بإجازة القاضي المستخلف صار كأنه هو الذي قضى .<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

٣٣ - ما يثبت به الاستخلاف في القضاء :

أ - الاستقراض :

٢ - الاستقراض : طلب القرض ، وكل من القرض والدين لا بد أن يكون مما يثبت في الدعة .

كل لفظ يفيد الاستخلاف يصح به وينعقد ، سواء أكان مما قاله الفقهاء في ألفاظ تولية القضاء أم لا ، وكذلك أي دليل أو قرينة يثبت بها الاستخلاف يعمل بها ويعول عليها .<sup>(٢)</sup>

وعلى هذا فالاستدانة أعم من الاستقراض ، إذ الدين شامل عام للقرض وغيره .

وفرق المرتضى الزبيدي بين الاستدانة والاستقراض ، بأن الاستدانة لا بد أن تكون إلى أجل ، في حين أن الاستقراض لا يكون إلى أجل عند الجمهور ، أما المالكية فيقولون بلزوم الأجل في القرض بالنسبة للمقرض ( ر . أجل ) .<sup>(٣)</sup>

## استدانة

التعريف :

١ - الاستدانة لغة : الاستقراض وطلب الدين ، أو : صيرورة الشخص مديناً ، أو : أخذه .

والمداينة : التبابع بالأجل . والقرض : هو ما يعطى من المال ليقضى .<sup>(٤)</sup>

وأما في الشرع فتطلق الاستدانة ويراد بها : طلب أخذ مال يترتب عليه شغل الدعة ، سواء

ب - الاستلاف :

٣ - الاستلاف لغة : أخذ السلف ، وسلف في كذا وأسلف : إذا قدم الثمن فيه . والسلف كالسلم والقرض بلا منفعة أيضاً . يقال : أسلفه مالا إذا أقرضه .<sup>(٥)</sup>

صفة الاستدانة ( حكمها التكليفي ) :

٤ - الأصل في الاستدانة الإباحة ، لقوله تعالى :

( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ )

(١) معين الحكماء ص ٢٦ ، وتبصرة الحكماء ٤٥/١ ، والدمسوقي ١٣٣/٤ ، وبهية المحتاج ٢٩/٨ ، والمفهي ١٠٥/٩ ط الرياض ، والاختيار ٣٥٨/١ ط حجازي ، وحاشية ابن عابدين ٣٢٣/٤ (٢) قد وضعت في القوانين الحديثة قواعد وأحكام تنمقدها بالولاية القضاء وضيره بها لا يخالف نصاً شرعياً ولا حكماً مقراً ، وسار عليها العمل وثبتت بها الولايات ، فلا مانع من اتباعها وتطبيقها . (٣) لسان العرب ، وتاج المروس مادة ( دين ، قرض ) .

(٤) كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١١٩٨/٥ ، ودمستور الطهية ١١٨/٢

(٥) المغرب للمطري مادة (سلف) ، وابن عابدين ٢٠٣/٤

أما ما شرط الله لوجوبه الاستطاعة، كالخج، فإن كان لا يرجو الوفاء بالاستدانة لأجله مكرهه أو حرام عند المالكية، وخلاف الأفضل عند الحنفية. أما إن كان يرجو الوفاء فيجب عليه عند المالكية، والشافعية، وهو الأفضل عند الحنفية. <sup>(١)</sup> وعند الحنابلة - يفهم مما في المغني - أنه إن أمكنه الحج بالاستدانة لم يلزمه ذلك، ولكن يستحب له إن لم يكن عليه في ذلك ضرر أو على غيره. <sup>(٢)</sup> فإذا وجبت حقوق الله تعالى المالية على عبد حال غناه، ثم افتقر قبل أدائها، فهل يكلف بالاستدانة لأدائها؟ يفرق فقهاء الحنفية في ذلك بين الحالتين: إن لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض، فإن كان في أكبر رأيه أنه إذا استقرض وأدى الزكاة، واجتهد لقضاء دينه يقدر على ذلك، كان الأفضل له أن يستقرض، فإن استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات، يرجى أن يقضي الله تعالى دينه في الآخرة.

وإن كان أكبر رأيه أنه إذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين، كان الأفضل له ألا يستقرض، لأن خصومة صاحب الدين أشد. <sup>(٣)</sup> وظاهر هذا أنه لا يجب عليه الاستقرض على كل حال. ومذهب الحنابلة أنه إذا وجبت عليه الزكاة، فتلف المال بعد وجوبها، فأمكنه أدائها أداها، وإلا أمهل إلى ميسرته وتمكنه من أدائها من غير مضرة عليه ولا على غيره، قالوا: لأنه إذا لزم الإنظار في

مُسَمًى فَأَكْتَبُوهُ. <sup>(١)</sup> ولأن النبي ﷺ كان يستدين.

وقد تعتبرها أحكام أخرى بحسب السبب الباعث، كالندب في حال عسر المدين، وكالوجوب للمضطر، وكالتحريم فيمن يستدين قاصدا الماطلة، أو جحد الدين. <sup>(٢)</sup> وكالكراهة إذا كان غير قادر على الوفاء، وليس مضطرا ولا قاصدا الماطلة.

#### صيغة الاستدانة:

٥ - تكون الاستدانة بكل ما يدل على التزام الذمة بدین، قرضا كان أو سلما، أو تمنا لمبيع بأجل ويفصل الفقهاء ذلك عند الكلام في مصطلح: (عقد) و(قرض) و(دين). <sup>(٣)</sup>

#### الأسباب الباعثة على الاستدانة:

#### أولا: الاستدانة لحقوق الله تعالى:

٦ - حقوق الله تعالى المالية، كالزكاة، لا تثبت في الذمة إلا على الغني القادر عليها - والغني في كل تكليف بحسبه - فلا يكلف بالاستدانة ليصير ملزما بشيء منها بالاتفاق. <sup>(٤)</sup>

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٢) حاشية الشروا على النخبة ٣٧/٥، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٢٣/٣ طبع دار الفكر - بيروت.

(٣) تحفة المحتاج ٣٨/٥، والمغني ٣١٥/٤، والبدائع ١٠/٤٩٨٠ ط الثانية.

(٤) مواهب الجليل ٣٤٣/١، ومغني المحتاج ١٨٧/١، ومطالب أولي النهى ٣٣٩/١ طبع المكتب الإسلامي، وحاشية ابن عابدين ٣٤٦/٣، والفتاوى الهندية ٣٠٧/٥، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٨ طبع بيروت - دار الهلال.

(١) ابن عابدين ١١٤/٢، ١٤١، والحطاب ٥٠٥-٥٠٦، وآلام ١١٦/٢ ط بيروت، والفتاوى ٧/٢

(٢) للمغني مع الشرح الكبير ٣/١٧٠

(٣) فتاوى قاضيخان بجامع المنتقى ٢٥٦/١، وحاشية ابن عابدين ١٤٠/٢

ب - الاستدانة لحق الغير .

أولا - الاستدانة لوفاء الدين :

٨ - لا يلزم المعسر بالاستدانة لقضاء دين غرمائه ، لقوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) .<sup>(١)</sup> ولما في ذلك من منة .<sup>(٢)</sup> ولأن الضرر لا يزال بمثله ، صرح بذلك المالكية والحنابلة ، وقواعد غيرهم لا تأباه .

ثانيا - الاستدانة للنفقة على الزوجة :

٩ - اتفق الفقهاء على أن نفقة الزوجة واجبة ، سواء أكان الزوج موسرا أم معسرا ، فإن كان الزوج حاضرا ، وله مال ، أنفق من ماله جبرا عنه ، وإن كان معسرا فإن أئمة الحنفية يرون أن القاضي يفرض لها النفقة ، ثم يأمرها بالاستدانة عليه ، فإن لم تجد من تستدين منه أوجب القاضي نفقتها على من تجب عليه من أقاربها لو لم تكن متزوجة ، أما إن كان غائبا وليس له مال حاضر ، فإنه لا تفرض لها نفقة عليه ، خلافا لزمفر ، وقوله هو المفتى به عند الحنفية .

وذهب الحنابلة إلى أن لها الاستدانة ، لها ولأولادها ولو بغير إذن ، وترجع عليه بها استدانته . ومذهب المالكية أن نفقة الزوجة تسقط بالإعسار إذا ثبت ، أما إذا لم يثبت إعساره فلها أن تستدين عليه .

وذهب الشافعية إلى أنه إذا كان له مال حاضر ينفق عليها منه جبرا عنه . وإذا كان لا مال له وهو

دين الأدمي المعين فهذا أولى .<sup>(١)</sup>

ولم يتعرض الشافعية لهذه المسألة فيما اطلعنا عليه .

ثانيا - الاستدانة لأداء حقوق العباد :

أ - الاستدانة لحق النفس :

٧ - تجب الاستدانة على المضطر لإحياء نفسه ، لأن حفظ النفس مقدم على حفظ المال ، صرح به الشافعية ، وقواعد غيرهم لا تأباه ، لما ورد في الضرورة من نصوص معروفة .<sup>(٢)</sup>

أما الاستدانة لسد حاجة من الحاجيات ، فهو جائز إن كان يرجو وفاء ، وإن كان الأولى له أن يصبر ، لما في الاستدانة من المنة ، قال في الفتاوى الهندية : لا بأس أن يستدين الرجل إذا كانت له حاجة لا بد منها ، وهو يريد قضاءها .<sup>(٣)</sup> وكلمة ولا بأس ، إذا أطلقها فقهاء الحنفية فإنهم يمتنعون بها : ما كان تركه أولى من فعله .

أما إذا كان لا يرجو وفاء فتحرر عليه الاستدانة ، والصبر واجب ، لما في الاستدانة من تعريض مال الغير إلى الإلتاف .<sup>(٤)</sup>

أما الاستدانة من أجل غاية غير مشروعة فإنه لا يجوز ، كما إذا استدان لينفق في وجهه غير مشروع ، مثل أن يكون عنده من المال ما يكفي ، فيتوسع في النفقة ، ويستدين لأجل أن يأخذ من الزكاة ، فإنه لا يعطى منها ، لأن قصده مذموم .<sup>(٥)</sup>

(١) الشرح الكبير مع المفتي ٢/ ٤٦٥

(٢) مواهب الجليل ٤/ ٥٤٥ ، والشرطي ٣٧/ ٥

(٣) الفتاوى الهندية ٥/ ٣٦٦

(٤) حاشية الشرواني على النخبة ٥/ ٣٧

(٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٤٩٧ ، والمفتي ٤/ ٤٤٨

(١) سورة البقرة ٢٨٠/

(٢) جواهر الإكليل ٢/ ٩٠ طبع دار المعرفة ، وحاشية الدسوقي

٣/ ٢٧٠ ، والمفتي ٤/ ٤٤٨ ط النشر الثالثة .



القاضي، ولا رجوع إلا إذا حصل الاقتراض بالفعل للمنفق المأذون.<sup>(١)</sup>  
 وذهب الحنابلة إلى أنه يستدان للأولاد بإذن، لكن لو استدانت الأم لها ولأولادها بلا إذن جاز تبعاً للأم. أما الاستدانة لغير الزوجة والأولاد ففي ذلك تفصيل وخلاف كبير؛ موطنه «نفقة».<sup>(٢)</sup>

الاستدانة ليمتحن المال حلالاً :

١١ - إذا أراد أن يبيع فيستحب أن يبيع بهال حلال، فإن لم يتوفر له إلا مال فيه شبهة، وأراد أن يبيع بهال حلال، ففي فتاوى قاضيخان: يستدين للبحج، ويضي دينه من ماله.<sup>(٣)</sup>

شروط صحة الاستدانة :

الشرط الأول - عدم انتفاع الدائن :

١٢ - إن انتفاع الدائن من عملية الاستدانة إما أن يتم بشرط في العقد، أو بغير شرط، فإن كان بشرط فهو حرام بلا خلاف، قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المسلف - أي الدائن - إذا شرط على المستلف زيادة أو هدية، فأسلف على ذلك، أن أخذ الزيادة على ذلك ربا، وقد روى علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قوله: «كل قرض جر منفعة فهو ربا».<sup>(٤)</sup> وهو وإن كان ضعيف السند إلا

قادر على الكسب، أجبر على التكسب، ويستدين للنفقة الحاضرة، أما إن كان ماله غائبا فإنه يجبر على الاستدانة، فإن لم يستدتن كان لها طلب الفسخ.<sup>(١)</sup>

ثالثا : الاستدانة للإتفاق على الأولاد والأقارب :

١٠ - نفقة الصغار من الأولاد الفقراء غير المتكسبين واجبة في الجملة على الوالد دون غيره في الأصل، فإن امتنع عن الإتفاق عليهم، وكان موسرا، أجبر على ذلك، ويؤمرون بالاستدانة عليه. وإن كان معسرا فعند الحنفية تؤمر الأم بالإتفاق عليهم من مالها إن كانت موسرة، وإلا ألزم بنفقتهم من نجب عليه لو كان الأب ميتا، ثم يرجع المنفق على الأب إن أبسر.<sup>(٢)</sup> وإن كان الأب زنا اعتبر كالكلى، فلا رجوع للمنفق بل هو تبرع.

ومذهب المالكية كالحنفية في حال اليسار، وينوب عن إذن القاضي عندهم إشهاد المنفق على أنه أنفق على سبيل الرجوع، أو يحلف على ذلك.<sup>(٣)</sup> أما إذا كان معسرا فيعتبر الإتفاق على أولاده تبرعا من المنفق، لا رجوع له ولو أبسر الأب بعد ذلك.

وعند الشافعية للأولاد الاستدانة بإذن

(١) بداية المحتاج ٢٠٣/٧ طبع المكتبة الإسلامية، وحاشية ابن

عابدين ٦٨٦/٢، ومواهب الجليل ٢٠٢/٤، والخطاب

٢٠٥/٤، وشرح منتهى الإرادات ٢٥٢/٣، ٢٥٧، ومطلب

أرني الله ٦٤٦/٥، ٦٤٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٦٧٣/٢، ٦٧٧، ٦٨٦، وتبيين الحقائق

٥٤/٣، والفتاوى الهندية ٥٥١/١، ولغز القدير ٣٢٥/٣ طبع

بولاق، والهداية بشرح فتح القدير ٣٤٦/٣ طبع بولاق.

(٣) مواهب الجليل ١٩٣/٤، وحاشية السنوسي ٢٧٤/٣

(١) الإنصاف ١٤٤/٤، وحاشية قليوبي ٨٥/٤، ونحفة المحتاج

٣٤٦/٨، ومعني المحتاج ٤٤٨/٤

(٢) شرح منتهى الإرادات ٢٥٧/٣

(٣) الفتاوى الهندية ٢٢٠/١

(٤) حديث: «كل قرض جر منفعة...» رواه الحارث بن أبي

أسامة في مسنده من حديث علي مرفوعا، وفي إسناده سوار بن

مصعب وهو متروك، قال عمر بن بكر في المغني: لم يصح له =

واستدل هؤلاء بإرواه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله قال :

«أقبلنا من مكة إلى المدينة مع رسول الله ﷺ، فاعتلّ جملي». وساق الحديث بقصته، وفيه «ثم قال: يعني جملك هذا، قال: فقلت: لا، بل هو لك، قال: بل بعنيه، قال: قلت: لا، بل هو لك يارسول الله، قال: لا، بل بعنيه، قال: قلت: فإن لرجل علي أوقية ذهب فهو لك بها، قال: قد أخذته، فتبلغ عليه إلى المدينة، ثم قال رسول الله ﷺ لبلال: أعطه أوقية من ذهب وزيادة، قال: فأعطاني أوقية من ذهب وزادني قيراطاً»<sup>(١)</sup> وهذه زيادة في القدر.

١٣ - أما الزيادة في الصفة: فعن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ «أن رسول الله استسلف من رجل بكراً، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكراً»<sup>(٢)</sup> فرجع أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا خياراً بغيراً رباعياً، فقال: أعطه إياه، إن خير الناس أحسنهم قضاء»<sup>(٣)</sup> ولأنه لم يجعل تلك الزيادة عوضاً عن القرض، ولا وسيلة إليه، ولا إلى استيفاء دينه.

وقال بعض المالكية، وهي إحدى الروايتين عند الحنابلة، وهو المروي عن أبي، وابن عباس، وابن عمر، وإحدى الروايتين عن النخعي: لا يجوز للمقرض قبول هدية المقرض، ولا الحصول على

أنه صحيح معنى، وروي عن أبي بن كعب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود أنهم نهوا عن كل قرض جر منفعة للمقرض. ولأن عقد الاستدانة عقد إرفاق وقربة، واشترط المنفعة فيه للدائن إخراج له عن موضوعه، وهو شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه، وقد أورد الفقهاء كثيراً من التطبيقات العملية على القرض الذي يجزئها للدائن.<sup>(١)</sup> ومن ذلك:

أن يشترط الدائن أن يرد له المدين أكثر مما أخذ، أو أوجد مما أخذ، وهذا هو الربا بعينه (ر: ربا). وليس من ذلك اشتراط الدائن على المدين أن يعطيه رهناً بالمدين، أو كفيلاً ضامناً لدينه، لأن هذا شرط يلائم العقد كما سيأتي.

أما إن كانت المنفعة التي حصل عليها الدائن من المدين غير مشروطة، فيجوز ذلك عند جمهور الفقهاء: الحنفية، والشافعية، والمالكية، والحنابلة.<sup>(٢)</sup> وهو مروي عن عبد الله بن عمر، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري، وعامر الشعبي، والزهرري، ومكحول، وقتادة، وإسحق بن راهويه، وهو إحدى الروايتين عن إبراهيم النخعي.

هـ شي: تلخيص الحبير ٢٤/٣ ط شركة الطباعة الفنية ١٣٨٤ هـ، ولبض الصدر ٢٨/٥ ط المكتبة التجارية ١٣٥٦ هـ وأخرجه البيهقي في المروءة عن فضالة بن عبيد موقوفاً بالقول: كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجهه الربا (رواه في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفاً عليهم) نيل الأوطار ٥/٣٥٠ - ٣٥١ ط دار الجيل بيروت.

(١) فتح القدير ٤/٤٥٢، وأسنن الطالب ١٤٢/٢

(٢) المغني ٤/٣٢١، ونقطة المحتاج ٥/٤٧، وأسهل المدارك ٢١٨/٢، وابن عابدين ٤/٢٩٥

(١) حديث: «أقبلنا من مكة...» أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله ١٢٢٢/٣ ط عيسى الحلبي.

(٢) هو من الإبل ما يبلغ سبع سنين.

(٣) حديث: «إن رسول الله ﷺ استسلف من رجل...» أخرجه مسلم من حديث أبي رافع مرفوعاً ١٢٢٤/٣ ط عيسى الحلبي.

آخر، سواء اشترط ذلك في عقد الاستدانة، أم تم التوافق عليه خارجه، كأن يؤجر المستقرض داره للمقرض، أو يستأجر المستقرض دار المقرض،<sup>(١)</sup> لأن رسول الله ﷺ «نهى عن بيع وسلف»<sup>(٢)</sup> وفي ذلك تفصيل وخلاف يرجع إليه في (البيع المنهي عنها).

الاستدانة من بيت المال، وليت المال، ونحوه، كالوقف :

١٥ - الأصل في ذلك أن الاستدانة لبيت المال، أو منه جائزة شرعا .

أما الاستدانة منه : فلما ورد أن أبا بكر استقرض من بيت المال سبعة آلاف درهم، فمات وهي عليه، فأوصى أن تقضى عنه . وقال عمر : إني أنزلت مال الله مني منزلة مال اليتيم، إن احتجت إليه أخذت منه، فإذا أيسرت قضيت .

أما الاستدانة عليه : فلما روى أبو رافع (أن النبي ﷺ استسلف من رجل بكرا، فقدمت على النبي ﷺ إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره . . .)<sup>(٣)</sup> الحديث . فهذه استدانة على

ما به الانتفاع له، كركوب دابته، وشرب شيء عنده في بيته، إن لم يكن ذلك معروفا بينهما قبل القرض، أو حدث ما يستدعي ذلك، لزواج وولادة ونحو ذلك.<sup>(١)</sup>

قال السمسوقي : « والمعتمد جواز الشرب والتظلل، وكذلك الأكل إن كان لأجل الإكرام لأجل الذين »، لأنه إن أخذ فضلا، أو حصل على منفعة يكون قد تعاظم قرضا جر منفعة بالفعل، فقد روى الأثرم أن رجلا كان له على سائك عشرون درهما، فجعل يهدي إليه السمك ويقومه، حتى بلغ ثلاثة عشر درهما، فسأل ابن عباس، فقال له : أعطه سبعة دراهم .

وعن ابن سيرين أن عمر أسلف أبي بن كعب عشرة دراهم، فأهدى إليه أبي بن كعب من ثمرة أرضه، فردها عليه ولم يقبلها، فأتاه أبي فقال : لقد علم أهل المدينة أني من أطيبهم ثمرة، وأنه لا حاجة لنا، فبم منعت هديتنا؟ ثم أهدى إليه بعد ذلك فقبل . وهذا يدل على ردها عند الشبهة، وقبولها عند انتفاءها .

وعن زر بن حبیش قال : قلت لأبي بن كعب : إني أريد أن أسير إلى أرض الجهاد إلى العراق، فقال : إنك تأتي أرضا فاشي فيها الرعاء، فإن أقرضت رجلا قرضا فأناك بقرضك، ومعه هدية، فأقبض قرضك، وأردد عليه هديته.<sup>(٢)</sup>

الشرط الثاني - عدم انضمام عقد آخر :

١٤ - يشترط لصحة الاستدانة ألا ينضم إليها عقد

(١) حاشية السمسوقي ٣/ ٢٢٤، وأسهل المدارك ٢/ ٣١٨، والمغني ٤/ ٣٢٢، والمحلل ٨/ ٨٦، وأما محمد بن الحسن ص ١٣٧

(٢) المغني ٤/ ٣٢٠ وما بعدها .

(١) المغني ٤/ ٣٢٠، ومغلة المحتاج ٥/ ٤٧، وحاشية ابن عابدين ٣٩/٥

(٢) حديث : « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وسلف » رواه مالك بلاها، والبيهقي موصولا، وصححه الترمذي، ورواه النسائي والحاكم من حديث ابن عمر ومروفا وهو عند البيهقي من حديث ابن عباس يستدعيه، وفي الطبراني من حديث حكيم بن حزام ( تلخيص الحبير ٣/ ١٧ ط شركة الطباعة الفنية ١٣٨٤ هـ ) .

(٣) حديث : « أن رسول الله ﷺ استسلف . . . » تقدم ترجمته فقرة (١٣)

ظلم).<sup>(١)</sup> وندب الإحسان في المطالبة، وجوب  
إنظار المدين العسر إلى حين الميسرة بالاتفاق.<sup>(٢)</sup>  
واستدل لذلك بقوله تعالى: (وَأَنْ كَانَ ذُو عَسْرَةٍ  
فَنظِيرَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ)<sup>(٣)</sup> وأنها عامة في الديون كلها  
وليست خاصة بالربا.

### ج - حق المتع من السفر :

١٨ - للدائن في الجملة حق منع المدين من السفر في  
الدين الحال، إن لم يكن للمدين مال حاضر يمكنه  
الاستيفاء منه، أو كفيل، أو رهن. وإن أثبت هذا  
الحق لأن سفر المدين قد يفوت على الدائن حق  
المطالبة والملازمة، وفي ذلك تفصيل تبعاً لنوع  
الدين، والأجل، والسفر، والمدين. (ر: دين)<sup>(٤)</sup>

### د - حق ملازمة المدين :

١٩ - من حق الدائن أن يلازم المدين - على  
تفصيل في هذه الملازمة - إلا إذا كان الدائن رجلاً  
والمدين امرأة، لما في ملازمتها من الإفضاء إلى  
الحلوة بالأجنبية، ولكن يجوز للدائن أن يبعث بالمرأة  
تنوب عنه في ملازمتها، وكذلك العكس.<sup>(٥)</sup>

بيت المال، لأن الرد كان من مال الصدقة، وكل  
هَذَا يراعى فيه المصلحة العامة، والخطة الشديدة  
في توثيق الدين، والقدرة على استيفائه.

ويشترط لذلك على ما صرح به الحنفية في  
السوق - وبيت المال مثله - أن يكون بإذن من له  
الولاية، وأن يكون الإقراض لمليء مؤمن، وألا  
يوجد من يقبل المال مضاربة، وألا يوجد مستغلات  
تشتري بذلك المال.

وقد صرح الشافعية بالنسبة للسوق بأنه يستغنى  
بشرط الواقف عن إذن القاضي. وكذلك الحكم في  
مال اليتيم ومال الغائب واللقطة.<sup>(١)</sup> وفي ذلك  
خلاف وتفصيل، موطنه مصطلح: (قرض)  
(والدين).

### آثار الاستدانة :

#### أ - ثبوت الملك :

١٦ - يملك المستدين محل المقابل للدين بالعقد  
نفسه إلا في القرض، ففيه ثلاثة اتجاهات هي : أنه  
يملك بالعقد، أو بالقبض، أو بالاستهلاك.<sup>(٢)</sup>  
على تفصيل موطنه مصطلح: (قرض).

#### ب - حق المطالبة، وحق الاستيفاء :

١٧ - من آثار الاستدانة وجوب الوفاء على  
المستدين عند حلول الأجل، لقوله تعالى: (وَأَذِّنْ  
إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ)<sup>(٣)</sup> ولقوله ﷺ: (مطل الغني

(١) ابن عابدين ٤/٣٤١، والمغني ٤/٢٤٣، والقليوبي ٣/١٠٩.

وآثار أبي يوسف ص ٩١٣، والمحلّى ٨/٣٢٤ ط النيرة.

(٢) شرح الخرساني ٥/٢٣٢، وبدائع الصنائع ١٠/٤٩٨٤،

وأحكام القرآن للجصاص ١/٥٧٤، والمغني ٤/٣١٧،

ومطلب أولي النهى ٣/٢٤٠، ونقطة المحتاج ٥/٤٨

(٣) سورة البقرة ١٧٨

(١) حديث : « مطلق الغني .. » أخرجه مسلم من حديث أبي  
هريرة مرفوعاً ٣/١١٩٧ ط حيس الحلي .

(٢) أسنى المطالب ٢/١٨٦، والفتاوى الهندية ٥/٦٣، وتفسير  
القرطبي ٣/٣٧٢

(٣) سورة البقرة / ٢٨٠

(٤) أسنى المطالب ٤/١٧٧، وحاشية السدوسي ٢/١٧٥،

٣/٢٦٢، وحاشية ابن عابدين ٣/٢٢١، والمغني ٨/٣٦٠،

٤٥٥/٤

(٥) أسنى المطالب ٢/٤٤، والفتاوى الهندية ٥/٦٣

واليسار . وإن كانت لها بينة ، فالبينة بينة الدائن  
في اليسار والإعسار ، وتفصيل ذلك مكانه مبحث  
( دعوى ) .

## استدراك

التعريف :

١ - الاستدراك لغة : استعمال من (درك) . والدَّرْك  
والدَّرَك : اللحاق والبلوغ . يقال : أدرك الشيء إذا  
بلغ وقته وانتهى ، وعشت حتى أدركت زمانه .

وللاستدراك في اللغة استعمالان :

الأول : أن يستدرك الشيء بالشيء ، إذا حاول  
اللاحق به ، يقال : استدرك النجاة بالفرار .  
والثاني : في مثل قولهم : استدرك الرأي والأمر ،  
إذا تلافي ما فرط فيه من الخطأ أو النقص .<sup>(١)</sup>

وللاستدراك في الاصطلاح معنيان :

الأول ، وهو للأصوليين والنحويين : رفع ما  
يتوهم ثبوته من كلام سابق . أو إثبات ما يتوهم  
نفيه . وزاد بعضهم : (باستعمال أداة الاستدراك  
وهي لكن ، أو ما يقوم مقامها من أدوات  
الاستثناء) .

الثاني ، وهو ما يرد في كلام الفقهاء كثيرا وهو :  
إصلاح ما حصل في القول أو العمل من خلل أو  
قصور أو فوات . ومنه عندهم : استدراك نقص

هـ - طلب الإيجار على الوفاء :

٢٠ - يلزم المدين وفاء دينه ما دام قادرا على ذلك ،  
فإن امتنع وكان الدين الذي عليه مثليا وعنده  
مثله ، قضى القاضي الدين مما عنده جبرا عنه .  
وأما إن كان الدين مثليا ، وما عنده قيعي ،  
فقد ذهب جمهور الفقهاء ( المالكية ، والشافعية ،  
والحنابلة ، وأبويوسف ، ومحمد بن الحسن صاحب  
أبي حنيفة ) إلى أن القاضي يبيع ما عند المدين  
جبرا عنه - عدا حاجاته الضرورية - ويقضي  
دينه . وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يجبره  
القاضي على البيع ، ولكن يجسه إلى أن  
يؤدي الدين .<sup>(١)</sup>

و - الحجر على المدين المفلس :

٢١ - الحجر على المدين المفلس أجازه جمهور  
الفقهاء ، ومنعه الإمام أبو حنيفة ، وتفصيل ذلك  
سيأتي في ( حجر ) و ( إفلاس ) .

ز - حبس المدين :

٢٢ - للدائن أن يطلب حبس المدين الغني الممتنع  
عن الوفاء<sup>(٢)</sup>

اختلاف الدائن والمدين :

٢٣ - إذا اختلف الدائن والمدين ولا بينة لهما ،  
فالقول قول المدين مع يمينه في الصفة ، والقدر ،

(١) أسنى المطالب ١٨٧/٢ ، ١٩٣ ، وحاشية النسوتي ٢٦٩/٣ ،  
٢٧٠ ، والمغني ١٣٧/٤ ، ٤٤٤ وما بعدها ، والفتاوى الهندية  
٦١/٥ وما بعدها ، وتبيين الحقائق ٢٠٠/٥ وما بعدها ، وحاشية  
ابن عابدين ٩٢/٥

(٢) أسنى المطالب ١٨٦/٢ ، وحاشية ابن عابدين ٣١٥/٤  
وما بعدها ، والفتاوى الهندية ٦٤/٥ ، والنسوتي ٥٧٨/٣

(١) لسان العرب ، ومحيط المحيط ، والأساس ، والمرجع في اللغة مادة  
(درك) .

حكمك الأول بإثبات المجيء لزيد، وجعلته في حكم المسكوت عنه.

الاستثناء :

٣ - حقيقة الاستثناء : إخراج بعض ما دخل في الكلام السابق بإلا، أو إحدى أخواتها. ومن هنا كان الاستثناء معيار العموم. أما الاستدراك فهو إثبات نقض الحكم السابق لما يتوهم انطباق الحكم عليه. فالفرق أن الاستثناء للدخول في الأول، وأن الاستدراك لما لم يدخل في الأول، ولكن توهم دخوله، أو سريان الحكم عليه.

ولأجل هذا التقارب تستعمل أدوات الاستثناء مجازاً في الاستدراك. وهو ما يسمى في عرف النحاة : الاستثناء المنقطع، وحقيقته الاستدراك (ر) : استثناء كقوله تعالى : « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ »<sup>(١)</sup> كما يجوز استعمال لكن - مثل غيرها مما يؤدي مؤداها - في الاستثناء بالمعنى، إذ الاستثناء بالمعنى ليس له صيغة محددة، كقولك : ما جاء القوم لكن جاء بعضهم.

القضاء :

٤ - المراد به هنا : فعل العبادة إذا خرج وقتها المقدر لها شرعاً قبل فعلها صحيحة، سواء أتركت عمداً أم سهواً، وسواء أكان المكلف قد تمكن من فعلها في الوقت، كالسافر بالنسبة إلى الصوم. أم لم يتمكن<sup>(٢)</sup> كالنائم والناسي بالنسبة للصلاة. أما الاستدراك فهو أعم من القضاء، إذ أنه يشمل

الصلاة بسجود السهو، واستدراك الصلاة إذا بطلت بإعادتها، واستدراك الصلاة المنسية بقضائها، والاستدراك بإبطال خطأ القول وإثبات صوابه.

ويخص الاستدراك الذي بمعنى فعل الشيء المتروك بعد محله بعنوان «التدارك» سواء ترك سهواً أو ترك عمداً. كقول الرمي : «إذا سلم الإمام من صلاة الجنائز تدارك المسبوق باقي التكييرات بأذكارها»<sup>(٣)</sup> وقوله : «لونسي تكييرات صلاة العيد فتذكرها - وقد شرع في القراءة - فانت فلا يتداركها»<sup>(٤)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

الإضراب :

٢ - وهو لغة : الإعراض عن الشيء والكف عنه، بعد الإقبال عليه.<sup>(٥)</sup>

وفي اصطلاح النحويين قد يلتبس بالاستدراك «بالمعنى الأول» فالإضراب : إبطال الحكم السابق بيل، أو نحوها من الأدوات الموضوعة لذلك، أو ببدل الإضراب.

والفرق بينه وبين الاستدراك، أنك في الاستدراك لا تبطل الحكم السابق، كما في قولك : جاء زيد لكن أنعم له يأت، فإثبات المجيء لزيد لم يلغ، بل نفى المجيء عن أخيه، وفي الإضراب تبطل الحكم السابق، فإذا قلت : جاء زيد، ثم ظهر لك أنك غلطت فيه فقلت : يل عمرو أبطلت

(١) بداية المحتاج ٢/ ٤٣٣ ط مصطفى الحلبي .

(٢) بداية المحتاج ٢/ ٣٧٦

(٣) المرجع في اللغة مادة (درك)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي مصطلح (استدراك).

(١) سورة النساء / ١٥٧

(٢) شرح مسلم الثبوت ١/ ٨٥ مطبوع مع المصنف.

### الإصلاح :

٧ - وهو اصطلاح للبالكية ذكره في باب سجود السهو في مواضع منها : قول الدردير «من كثرة منه الشك فلا إصلاح عليه، فإن أصلح بأن أتى بما شك فيه لم تبطل صلاته»<sup>(١)</sup> (فهو بمعنى التدارك)

### الاستئناف :

٨ - استئناف العمل : ابتداءه، أي فعله مرة أخرى إذا نقض الفعل الأول قبل تمامه . فاستئناف الصلاة تجديد التحريم بعد إبطال التحريم الأولى، وبهذا المعنى وقع في قولهم : «المصلي إذا سبقه الحدث يتوضأ، ثم يبني على صلاته، أو يستأنف، والاستئناف أولى»<sup>(٢)</sup>

وكاستئناف الأذان إذا قطعه بفاصل طويل، واستئناف الصوم في كفارة الظهار إذا انقطع التتابع .

فالاستئناف على هذا طريقة من طرق الاستدراك، والتفصيل في مصطلح (استئناف).

هذا ويسبب استعمال هذا المصطلح «الاستدراك» بمعنىين :

أحدهما : الاستدراك القولي بأداة الاستدراك وما يقوم مقامها، والآخر : الاستدراك بإصلاح الخلل في الأفعال والأقوال، ينقسم البحث قسمين تبعا لذلك .

تلافي النقص بكل وسيلة مشروعة، ومنه قول صاحب مسلم الثبوت وشارحه : «القضاء فعل الواجب بعد وقته المقدر شرعا استدراكا لما فات»<sup>(١)</sup> فجعل القضاء استدراكا .

### الإعادة :

٥ - هي : فعل العبادة ثانيا في الوقت لخلل واقع في الفعل الأول<sup>(٢)</sup> والاستدراك أهم من الإعادة كذلك .

### التدارك :

٦ - لم نجد أحدا من الفقهاء عرف التدارك، ولكنه دأب في كلامهم كثيرا، ويعنون به في الأفعال : فعل العبادة أو فعل جزئها إذا ترك المكلف فعل ذلك في عمله المقرر شرعا ما لم يفت . كما في قول صاحب كشف القناع : «لو دفن الميت قبل الغسل وقد أمكن غسله لزم نبشه، وأن يخرج ويغسل تداركا لواجب غسله» .

وقد يقع الغلط في الأقوال فيحتاج الإنسان إلى تداركه، بأن يطله ويثبت الصواب، ولذلك طرق منها : بدل الغلط، ومنها «بل» في الإيجاب والأمر . وفسر بعضهم التدارك ببطل يكون الإخبار الأول أولى منه الإخبار الثاني، فيعرض عن الأول إلى الثاني، لا أنه إبطال الأول وإثبات الثاني.<sup>(٣)</sup>

(١) انظر أيضا شرح مسلم الثبوت ٨٥/١

(٢) ابن عابدين ١/٤٨٦ ط الأولى بولاق ١٢٧٤ هـ، وشرح مسلم الثبوت ١/٨٥، والنسفي ١/٩٥ والمطبوع مع شرح مسلم الثبوت .

(٣) كشف القناع ٨٦/٢

(٤) التوضيح على النتيج ٣٦٢/١ المطبعة الحيدرية، وتيسير التحرير ٢٠٢/٢

(١) اللسوفي والشرح الكبير ١/٢٧٦، ٢٧٨ ط دار الفكر .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون مادة (استدراك) .

ولا تخلف في كلا الحالين من معنى الاستدراك،  
فتقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضه لما بعدها. <sup>(١)</sup>

القسم الأول  
الاستدراك القولي بـ «لكن» وأخواتها

صبيغ الاستدراك :

هي : لكنْ (مشددة) ولكنْ (خفيفة) وبل  
وعلى، وأدوات الاستثناء.

٩ - أ - لكنْ : وهي أم الباب. وهي الموضوعه  
له. <sup>(١)</sup>

وقد ذكر بعض الأصوليين أنه يشترط في استعمال  
«لكنْ» وما في معناها للاستدراك : الاختلاف بين  
ما قبل (لكن) وما بعدها بالإيجاب والسلب لفظاً،  
نحو: ما جاء زيد لكن أخاه جاء.

ولو كان الاختلاف معنويًا جاز أيضاً. <sup>(٢)</sup> كقول  
القاتل: علي حاضر لكن أخاه مسافر، أي ليس  
بحاضر.

ب - لكنْ :

« يسكون النون » فهي في الأصل خفيفة من  
«لكنْ»، وتكون على حالين : أحدهما : وهو  
الأغلب أن تكون ابتدائية فتليها جملة، كقوله  
تعالى : «وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا  
تفقهون تنبيههم» <sup>(٣)</sup>

والحال الثاني : أن تكون عاطفة، ويشترط  
لذلك : أن يسبقها نفي أو نهي ، وأن يليها مفرد،  
وآلاً تدخل عليها الواو مثل : ما جاء زيد لكن  
عمرو.

(١) مفه المذهب لابن هشام بحاشية الدسوقي ٢٩٢/١

(٢) شرح مسلم الثبوت ٢/٢٣٧، وشرح التوضيح على التلخيص مع

حاشية الثغزالي والفري ص ٢٦٣

(٣) سورة الإسراء / ٤٤

ج - بل :

إذا سبقها نفي أو نهي تكون حرف استدراك <sup>(١)</sup> مثل  
(لكنْ) تقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضه لما  
بعدها.

فإن وقعت بعد إيجاب أو أمر لم تفد ذلك، بل  
تفيد الإضراب عن الأول، حتى كأنه مسكوت  
عنه، وتنفل حكمه لما بعدها كقولك : جاء زيد بل  
عمرو، وهذا ما يسمى بالإضراب الإيطالي. قال  
السعد : «أي إن الإخبار عنه ما كان ينبغي أن  
يقع. وإذا انضم إليه «لا» صار نصاً في نفي  
الأول».

ولذا لا يقع مثله في القرآن ولا في السنة، إلا  
على سبيل الحكاية.

وقد تكون للإضراب الانتقالي، أي من غرض  
إلى آخر، ومنه قوله تعالى : «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى،  
وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ  
الدُّنْيَا» <sup>(٢)</sup>

(١) شرح ابن عقيل وحاشية الحفري ٢/٦٥، ٦٦ ط مصطفى  
الحلي ١٣٤١ هـ، وشرح الكوكب المنير ص ٨٤ ط حامد  
اللفي. وشرح التوضيح ١/٣٦٣

(٢) ابن هشام في اللغة في أوائل الباب السادس. ونقله الصبان في  
حاشيته على الأشموني ١١٣/٣ وأقره، والحفري على شرح  
ابن عقيل ٢/٦٥، ٦٦، وحاشية السعد على التوضيح شرح  
التلخيص ١/٣٦٢

(٣) المنار وحواشيه ص ٤٥٩، وتيسير التحرير ٢/٢٠٢، والآية من  
سورة الأمل ١٤ - ١٦



د- على :

تستعمل للاستدراك ، كما في قول الشاعر :

بكلّ تدأوينا فلم يشف ما بنا

على أن قرب السدار خير من البعد

على أن قرب السدار ليس بنافع

إذا كان من تمواه ليس يذي و<sup>(١)</sup>

هـ- أدوات الاستثناء :

قد تستخدم أدوات الاستثناء في الاستدراك ،

فيقولون : زيد غني غير أنه بخيل ، ومنه قوله تعالى

وَقَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وهذا

ما يسمى الاستثناء المنقطع (ر: استثناء) ،

فيستعمل في ذلك (إلا وغيره) ، ويستعمل فيه أيضا

(سوى) على الأصح عند أهل اللغة .<sup>(٢)</sup>

شروط الاستدراك :

١٠ - يشترط لصحة الاستدراك شروط ، وهي :

الشرط الأول :

اتصاله بما قبله ولو حكما . فلا يضر انفصاله بما

له تعلق بالكلام الأول ، أو بما لا بد له منه ، كتنفس

وسعال ونحو ذلك . فإن حال بينه وبين الأول

سكوت يمكنه الكلام فيه ، أو كلام أجنبي عن

الموضوع ، استقر حكم الكلام الأول ، وبطل

الاستدراك .

فلو أقر زيد بثوب ، فقال زيد : ما كان لي قط ،

لكن لعمرى ، فإن وصل فلعمرو ، وإن فصل

فلعمرو ، لأن النفي يحتمل أمرين : يحتمل أن يكون

تكذيبا للمقروود لإقراره ، وهو الظاهر من الكلام ،

فيكون النفي ردا إلى المقر . ويحتمل ألا يكون

تكذيبا ، إذ يجوز أن يكون الثوب معروفا بكونه

لزيد ، ثم وقع في يد المقر فأقر به لزيد ، فقال زيد :

الثوب معروف بكونه لي ، لكنه في الحقيقة لعمرى ،

فقوله : «لكنه لعمرى» بيان تغيير لذلك النفي ،

فيتوقف على الاتصال ، لأن بيان التغيير عند

الحنفية لا يصح إلا موصولا ، ولا يصح مترائيا ،

فإن وصل ثبت النفي عن زيد والإثبات لعمرى

معاً ، إذ صدر الكلام موقوف على آخره فيثبت

حكمها معاً .

ولوفصل يصير النفي ردا للإقرار . ثم لا تثبت

الملكية لعمرى بمجرد إخباره بذلك .<sup>(٣)</sup>

الشرط الثاني :

اتساق الكلام أي انتظامه وارتباطه . والمراد أن

يصلح للاستدراك ، بأن يكون الكلام السابق

للأداة بحيث يفهم منه المخاطب عكس الكلام

اللاحق لها ، أو يكون فيها بعد الأداة تدارك لما فات

من مضمون الكلام . نحو : ما قام زيد لكن

عمرى ، بخلاف نحو : ما جاء زيد لكن ركب

الأمير ، وفسر صاحب المنار الاتساق : يكون محل

النفي غير محل الإثبات ،<sup>(٤)</sup> ليتمكن الجمع بينهما ولا

يناقض آخر الكلام أوله ، ثم إن اتسق الكلام فهو

استدراك ، وإلا فهو كلام مستأنف . ومثل في

(١) التوضيح على التتبع وحاشية القفري ١/ ٣٦٤

(٢) التوضيح على التتبع وحاشية ١/ ٣٦٥ ، والمنار وحواشيه ص

(١) مغني اللبيب بحاشية المسوقي ١/ ١٥٧

(٢) شرح ابن عقيل وحاشية الحصري ٢/ ٢٠٩ ، ٢١٠ ، والآلة من

عدم الاتساق في هذا المثال اختلاف بين الأصوليين من الحنفية. <sup>(١)</sup>

### الشرط الثالث :

أن يكون الاستدراك بلفظ مسموع إن تعلق به حق . وأدناه أن يسمع نفسه ومن يقربه . قال الحصكفي : يجري ذلك في كل ما يتعلق بنطق كسميته على ذبيحة ، وطلاق ، واستثناء وغيرها . فلو طلق أو استثنى ولم يسمع نفسه ، لم يصح في الأصح . وقيل في نحو البيع : يشترط سماع المشتري . <sup>(٢)</sup>

### القسم الثاني

١١ - الاستدراك بمعنى تلافي النقص والقصور . الاستدراك إما أن يكون لما فعله الإنسان ناقصا عن الوضع الشرعي المقرر للعادة ، كمن ترك ركعة من الصلاة أو سجودا فيها ، وإما أن يكون فيها أخير به ، ثم تبين له خطؤه ، أو فيها فعله من التصرفات ، ثم تبين له أن التصرف على غير ذلك الوضع أتم وأولى ، كمن باع شيئا ولم يشترط ، ثم بدا له أن يشترط شرطا لمصلحته .

فالكلام في هذا القسم يرجع إلى مبحثين : الأول : الاستدراك بمعنى تلافي القصور عن الوضع الشرعي .

والثاني : تلافي القصور عن الحقيقة ، حقيقة أو ادعاء في باب الإخبار ، أو عا فيها المصلحة للمكلف بحسب تصوره ، في باب الإنشاء .

التوضيح للمتنسق من الاستدراك بما لو قال المقر : لك علي ألف قرض ، فقال له المقر له : لا ، لكن غضب . الكلام متنسق فصح الوصل على أنه نفي لسبب الحق ، وهو كون المقر به عن قرض ، لا نفي للواجب وهو الألف . فإن قوله : « لا » لا يمكن حمله على نفي الواجب ، لأن حمله على نفي الواجب لا يستقيم مع قوله : « لكن غضب » ولا يكون الكلام متنسقا مرتبطا . فلما نفى كونه قرضا تدارك بكونه غصبا ، فصار الكلام مرتبطا ، ولا يكون رد الإقراره بل يكون لمجرد نفي السبب .

ومن أمثلة ما يجب حمله على الاستثناء عند الحنفية : ما إذا تزوجت الصغيرة المميزة من كفه بغير إذن وليها بيائة ، فقال الولي : لا أجازي النكاح لكن أجزيه بيائتين . قالوا : ينفسخ النكاح ، ويحمل « لكن » وما بعدها كلاما مبتدأ ، لأنه لما قال : « لا أجازي النكاح » انفسخ النكاح الأول ، فإن النفي انصرف إلى أصل النكاح ، فلا يمكن إثبات ذلك النكاح بعد ذلك بيائتين ، لأنه يكون نفي النكاح وإثباته بعينه ، فيعلم أنه غير متنسق ، فيحمل « لكن بيائتين » على أنه كلام مستأنف ، فيكون إجازة لنكاح آخر ، المهر فيه مائتان . وإنما يكون كلامه متنسقا لو قال بدل ذلك : لا أجزيه هذا النكاح بيائة لكن أجزيه بيائتين ، لأن النفي ينصرف إلى القيد وهو كونه بيائة ، لا إلى أصل النكاح ، فيكون الاستدراك في المهر لا في أصل النكاح . وبذلك لا يكون قوله إبطالا للنكاح ، فلا ينفسخ به . <sup>(١)</sup> وفي

(١) شرح مسلم الثبوت ١/٣٣٨

(٢) الدر المختار بهامش حاشية ابن عابدين عليه ١/٣٥٩

(١) التوضيح فن التفتيح وحواشيه ١/٣٦٥ ، ٣٦٦ ، وتيسير التحرير ٢/٢٠٢

بعد قطعها والتوقف فيها لسبب من الأسباب،  
ولعرفة مواقع الاستدراك بالاستئناف (ر):  
استئناف

(٤) الفدية : كاستدراك فائت الصوم بفدية طعمام  
مسكين لكل يوم ممن لم يستطع الصوم، لكبر أو  
مرض مزمن. وكاستدراك النقص الحاصل في  
الإحرام عن قص شعره، أو لبس ثيابا بفدية من  
صيام أو صدقة أو نسك (ر: إحرام) وشبيه بذلك  
هذي الجبران في الحج. وتفصيل ذلك في (الحج).  
(٥) الكفارة : كاستدراك المكلف ما أفسده من  
الصوم بالجماع بالكفارة (ر: كفارة).

(٦) سجود السهو : يستدرك به النقص الحاصل في  
الصلاة في بعض الأحوال. (ر: سجود السهو).  
(٧) التدارك : هو الإتيان بجزء العبادة بعد موضعه  
المقرر شرعا.

ثم قد يكون الاستدراك بواحد مما ذكر، وقد  
يكون بأكثر، كما في ترك شيء من أركان الصلاة،  
فإن المكلف يتداركه ويسجد للسهو، وكما في  
الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما لو صامتا،  
فإن لهما الإفطار، ويلزمهما القضاء والفدية على  
قول الحنابلة، والشافعية على المشهور  
عندهم. (١)

ثانيا :

١٤ - تلافي القصور في الإخبار والإنشاء .  
من تكلم بكلام خبري أو إنشائي ثم بدا له أنه  
غلط في كلامه، أو نقص من الحقيقة، أو زاد  
عليها، أو بدا له أن ينشئ كلاما مخالفا لما كان قد

(١) للفتي ١٣٩/٣ ط ٣

أولا :

الاستدراك بمعنى تلافي النقص  
عن الأوضاع الشرعية :

١٢ - هذا النقص يقع في العبادات التي لها أوضاع  
شرعية مقررة، كالوضوء والصلاة، فإن لكل منها  
أركاننا وسننا وهيآت، تفعل بترتيبات معينة. ثم قد  
يترك المكلف فعلا شيا منها في حله لسبب من  
الأسباب الخارجة عن إرادته، كالمسبوق في الصلاة  
أو الناسي أو المكره، وقد يترك ذلك عمدا، وقد  
يفعل المكلف الفعل عمدا على غير الوجه المطلوب  
شرعا، أو يقع عليه بغير إرادته ما يمنع صحة  
العبادة أو صحة جزء منها.

والشرعية قد أتاحت الفرصة في كثير من الصور  
لاستدراك النقص الحاصل في العمل.

وسائل استدراك النقص في العبادة :

١٣ - لاستدراك النقص في العبادة طرق مختلفة  
بحسب أحوال ذلك النقص. ومن تلك الوسائل :  
(١) القضاء : ويكون الاستدراك بالقضاء في  
العبادة الواجبة أو المسنونة بعد خروج وقتها المقدر  
لها شرعا، سواء فائت عمدا، أو سهوا كما تقدم.  
وسواء كان المكلف لم يفعل العبادة أصلا، أو فعلها  
على فساد، لترك ركن، أو لفوات شرط من شروط  
الصحة، أو لوجود مانع.

وفي استدراك العبادة المسنونة بالقضاء خلاف  
بين الفقهاء، وتفصيله في (قضاء الفوائت).

(٢) الإعادة : وهي فعل العبادة مرة أخرى في وقتها  
لما وقع في فعلها أولا من الخلل. ولعرفة مواقع  
الاستدراك بالإعادة وأحكام الإعادة (ر: إعادة)

(٣) الاستئناف : فعل العبادة من أولها مرة أخرى

مستقل بنفسه، وكذلك الصفة والاستثناء والشرط والغاية ونحوها. وجعل منه ما لوقال المقر: «له علي ألف من ثمن خمر» فقال فيها: لا يلزمه شيء! وتقيد حكم هذه الحالة بأنه «حيث أمكن» ليخرج نحو قول المقر: له علي عشرة إلا تسعة، إذ تلزمه عند الحنابلة العشرة ويسقط حكم الاستثناء، لأنه لا يجوز عندهم استثناء أكثر من النصف. ومثلها عندهم لو قال: له علي ألف من ثمن خمر.<sup>(١)</sup> ولا خلاف في ذلك في المخصصات.

الحالة الثانية: أن يتغير الحكم بكلام مستقل، ومثاله ما لوقال المقر: له الدار وهذا البيت منها لي، فيؤخذ بإقراره، ويعمل بالقيدي في الجملة الثانية، وهو المذهب عند الحنابلة، لأن المعطوف بالواو مع المعطوف عليه في حكم الجملة الواحدة، خلافا لاختيار ابن عقيل بأنه لا يعمل القيد قضاء، لأن المعطوف بالواو جملة مستقلة.<sup>(٢)</sup>

وعند المالكية ما يفيد أن مذهبهم كمذهب الحنابلة.<sup>(٣)</sup>

لكن لو عطف في الإثبات أو الأمر - «بل». قال صدر الشريعة «إن (بل) للإعراض عما قبله وإثبات ما بعده على سبيل التدارك»<sup>(٤)</sup> فإن كان فيما يقبل الرجوع فيه كالوصية أو التولية أو الخبر المجرد، لغا الأول وثبت الثاني، كما لوقال: أوصيت لزيد بألف بل بألفين، يثبت ألفان فقط. أو قول الإمام: وليت فلانا قضاء كذا بل فلانا، أو قول القائل: ذهب إلى زيد بل إلى عمرو.

قاله فله أن يفعل ذلك، بل قد يجب عليه في بعض الأحوال، وخاصة في الكلام الخبري، إذ أنه بذلك يتدارك ما وقع في كلامه من الكذب والإخبار بخلاف الحق، ولكن إن ثبت بالكلام الأول حق، كمن حلف يميناً، أو قذف غيره، أو أقر له، ففي حكم الكلام المخالف التالي له تفصيل، فإن له صورتين.

الصورة الأولى: أن يكون متصلاً بالأول. فله حالتان.

الحالة الأولى: أن يرتبط الثاني بالأول بطريق من طرق التخصيص، فيثبت حكمهما جميعاً حيث أمكن، سواء أكان مما يمكن الرجوع عنه كالوصايا، أم كان مما لا رجوع فيه كالإقرار، فلو كان الثاني استثناء ثبت حكم المستثنى، وخرج من حكم المستثنى منه، كمن قال: له علي عشرة إلا ثلاثة، أو قال: أعطه عشرة إلا ثلاثة، كان الباقي سبعة في كل من المسألتين.

وهكذا في كل ما يتغير به الحكم في التكلم به، كالشرط والصفة والغاية وسائر المخصصات المتصلة.

فالشرط كما لو قال: وهبتك مائة دينار إن نجحت.

والصفة كما لوقال: أبرأتك من ثمن الإبل التي هلكت عنك.

والغاية كما لوقال للموصي: أعطه كل يوم درهما إلى شهر، فإن كلا من هذه المخصصات تغير به الحكم كلا أو بعضاً.

قال القرافي: القاسدة أن كل كلام لا يستقل بنفسه إذا اتصل بكلام مستقل بنفسه صيره غير

(١) كشف القناع ٦/٤٦٧

(٢) القواعد لابن رجب ص ٢٧٠

(٣) حاشية للسوقي ٣/١١١

(٤) التوضيح ١/٣٦١

يكون الإقرار الثاني ولا العقد الثاني رجوعاً عن الأول . فلو أقر له بمائة درهم ، ثم سكت سكوتاً يمكنه الكلام فيه ، ثم قال «زائفة» أو «إلى شهر» لزمه مائة جيدة حالة .

الحالة الثانية : أن يكون رجوعه ممكناً ، كالوصية وعزل الإمام أحداً عن يمكنه عزله وتوليته ، فإن صرح برجوعه عن الأول ، أو بإلحاقه شرطاً ، أو تقييده بحال ، أو غير ذلك لحق - وإن لم يتبين أنه قصد الرجوع - فهذا يشبه التعارض في الأدلة الشرعية ، فهو تبديل عند الحنفية مطلقاً . ولو كان خاصاً بعد عام أو عكسه فالعمل بالثاني بكل حال . وعند غيرهم قد يجري فيه تقديم الخاص على العام سواء أكان الخاص سابقاً أم متأخراً .<sup>(١)</sup>

## استدلال

التعريف :

١ - الاستدلال لغة : طلب الدليل ،<sup>(٢)</sup> وهو من دله على الطريق دلالة : إذا أرشده إليه .<sup>(٣)</sup>

وله في عرف الأصوليين إطلاقات .<sup>(٤)</sup> أهمها اثنان :

الأول : أنه إقامة الدليل مطلقاً ، أي سواء أكان الدليل نصاً ، أم إجماعاً ، أم غيرهما .

(١) القواعد لأبي رجب ص ٢٧٠ ، وكشاف النعاج ٦/ ٤٧٠

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ، وكليات أبي البقاء ١/ ١٧٤ ط دمشق .

(٣) تاج العروس مادة : (دَلَّ) .

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٤٩٨ ، ٤٩٩

وإن كان مما لا رجوع فيه كالإقرار والطلاق ثبت حكم الأول ، ولم يمكن إبطاله ، فلو قال المقر : له علي ألف درهم ، بل ألف ثوب ، يلزمه الجميع ، لأنها من جنسين . ولو قال : له علي ألف درهم ، بل ألفان يثبت للألفان ، قال التفتازاني : «لأن التدارك في الأعداد يراد به نفي انفراد ما أقرب له أولاً ، لا نفي أصله ، فكأنه قال أولاً : له علي ألف ليس معه غيره ، ثم تدارك ذلك الانفراد وأبطله» وفي هذه المسألة خلاف زفر إذ قال : «بل يثبت ثلاثة آلاف» . ولم يختلف قول الحنفية في أنه لو قال : أنت طالق طلقه بل طلقين أنه يقع به - في المدخول بها - ثلاث طلقات . ووجه صاحب مسلم الثبوت وشارحه الفرق بين مسألتَي الإقرار والطلاق بأن الإقرار إخبار على الأصح فلا يثبت شيئاً ، فله أن يعرض عن خبر كان أخبر به ، ويغير بدله بخبر آخر ، بخلاف الإنشاء إذ به يثبت الحكم ، وليس في يده بعد ثبوته أن يعرض عنه .<sup>(١)</sup>

أما عند الحنابلة: فلا يقع في مسألة الطلاق المذكورة إلا طلقتان ، كما لا يلزمه في مسألة الإقرار إلا ألفان .<sup>(٢)</sup>

الصورة الثانية :

أن يكون الكلام الثاني مترخياً عن الأول منفصلاً عنه . فله حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون في كلام لا يمكن الرجوع عنه ، ولا يقبل منه ، كالأقارير والعقود ، فلا

(١) التلويح على التوضيح ١/ ٣٦٢ ، وانظر شرح مسلم الثبوت ٢٣٢/٢

(٢) كشاف النعاج ٥/ ٢٦٧ ، ٦/ ٤٨٤

وضعها في الحلال كان له أجر<sup>(٥)</sup>

(٤) وقول العلماء : الدليل يقتضى ألا يكون الأمر كذا، وخولف في صورة كذا، لمعى مفقود في صورة النزاع، فتبقى هي على الأصل الذي اقتضاه الدليل .

(٥) انتفاء الحكم لانتفاء دليله، بأن لم يجده المجتهد بعد الفحص الشديد، فعدم وجدانه دليل على انتفاء الحكم. قال في المحلى : خلافا للأكثر.

(٦) قول العلماء : وجد السبب فوجد الحكم، أو وجد المانع أو فقد الشرط فانتفى الحكم، قال السبكي : خلافا للأكثر.

(٧) الاستقراء وهو: الاستدلال بالجزئي على الكلي. قال السبكي : فإن كان تاما بكل الجزئيات إلا صورة النزاع، فهو دليل قطعي عند الأكثر، وإن كان ناقصا، أي بأكثر الجزئيات، فدليل ظني. ويسمى هذا عند الفقهاء بإلحاق الفرد بالأغلب.

(٨) الاستصحاب وهو كما عرفه السعد : الحكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول، ولم يظن عدمه، وينظر تفصيل القول فيه في بحث الاستصحاب، وفي الملحق الأصولي. ونفى قوم أن يكون استدلالا.

(٩) شرع من قبلنا، على تفصيل فيه، يرجع إليه في الملحق الأصولي. ونفى قوم أن يكون استدلالا.

والثاني : أنه الدليل الذي ليس بنص ولا إجماع ولا قياس .

وفي قول : الدليل الذي ليس بنص ولا إجماع ولا قياس علة . قال الشربيني : « الاستعمال يرد لمعان . وعندي أن المراد منها هنا (أي في هذا الإطلاق الثاني) الاتخاذ . والمعنى أن هذه الأشياء اتخذت أدلة ، أما الكتاب والسنة والإجماع والقياس فقيامها أدلة لم ينشأ عن صنيع المجتهدين واجتهادهم ، أما الاستصحاب ونحوه مما اعتبر استدلالا فشيء قاله كل إمام بمقتضى اجتهاده ، فكانه اتخذ دليلا .<sup>(١)</sup> »

٢ - فعلى هذا الإطلاق الثاني يدخل في الاستدلال الأدلة التالية :

(١، ٢) - القياس الاقتراني ، والقياس الاستثنائي ، وهما نوعا القياس المنطقي . مثال الاقتراني : النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام ، ينتج : النبيذ حرام . ومثال الاستثنائي : إن كان النبيذ مسكرا فهو حرام ، لكنه مسكر ، ينتج : فهو حرام . أو : إن كان النبيذ مباحا فهو ليس بمسكر ، لكنه مسكر ، ينتج : فهو ليس بمباح .

(٣) وقياس العكس : ذكر السبكي أنه من الاستدلال . وقياس العكس هو : إثبات عكس حكم شيء لثله ، لتعاكسهما في العلة ، كما في حديث مسلم : « وفي يضح أحدكم صدقة » قالوا : أيأتي أحدنا شهوته وله فيها أجر؟ قال : « وأرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر ؟ فكذلك إذا

(١) حديث « وفي يضح أحدكم ... » أخرجه مسلم من حديث أبي خروزي الله عنه ٢/٢٩٧ ط حسي الحلبي .

(١) جمع الجوامع بتفريعات الشربيني ٢/٣٥٨ ط الأزهرية .

ساعات الليل والنهار، ومواعيد الصلاة. ومنها في مبحث الدعاوي والبيئات: الاستدلال على الحق بالشهادات، والقرائن والفراسة ونحو ذلك.

## استراق السمع

التعريف :

١ - قال أهل اللغة : استراق السمع يعني التسمع مستخفيا . وقال القرطبي في تفسيره : هو اختطفة اليسيرة .<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التجسس :

٢ - التجسس هو: التفتيش عن بواطن الأمور ، ومن الفروق بين التجسس واستراق السمع مايلي :

إن التجسس هو التنقيب عن أمور معينة ، ينبغي المتجسس الحصول عليها، أما استراق السمع فيكون يحمل ما يقع له من معلومات . وإن التجسس مبنه على الصبر والثبات للحصول على المعلومات المطلوبة ، أما استراق السمع فإن مبنه على التعجل .

ويرى البعض : أن التجسس يعني البحث

ذكر هذه الأنواع التسعة السبكي في جمع الجوامع .<sup>(١)</sup>

(١٠) وزاد الخفية الاستحسان، واستدل به غيرهم لكن سموه بأسماء أخرى.

(١١) وزاد المالكية المصالح المرسله . وسماه الغزالي الاستدلال المرسل .<sup>(٢)</sup> وسماه أيضا الاستصلاح، واستدل به غيرهم .

(١٢) ويدخل في الاستدلال أيضا : القياس في معنى الأصل ، وهو المسمى بتفتيح المناط .

(١٣) وفي كشف الأسرار لليزدوي : الاستدلال هو: انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر، وقيل بالعكس، وقيل مطلقا . وقيل : بل الانتقال من المؤثر إلى الأثر يسمى تعليلا، والانتقال من الأثر إلى المؤثر يسمى استدلالا .<sup>(٣)</sup>

٣ - وأكثر هذه الأنواع يفصل القول فيها تحت مصطلحاتها الخاصة، ويرجع إليها أيضا في الملحق الأصولي.

مواطن البحث في كلام الفقهاء :

٤ - يرد عند الفقهاء ذكر الاستدلال في مواطن كثيرة . منها في مبحث استقبال القبلة : الاستدلال بالنجوم، ومهاب الرياح، والمحارب المنصوبة وغير ذلك ، على القبلة . ومنها في مبحث مواقيت الصلاة : الاستدلال بالنجوم ومقايير الظلال على

(١) جمع الجوامع وشرح المحل ٢/٣٤٢ - ٣٤٥ ط مصطفى الحلبي، وحاشية التفتازالي على شرح المعتمد لمختصر ابن الحاجب ٢/٢٨٠ وما بعدها، نشر جامعة البيضاء - ليبيا، والتلويح على التوضيح ٢/١٠١، وإرشاد الفحول ص ٢٣٨، والثاني على جمع الجوامع ٢/٣٤٨

(٢) المستصفى ٢/٣٠٦ ط بولاق.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٤٩٨ ، ٤٩٩ ط كلكتة .

(٧) لسان العرب، وتاج العروس، والنهاية، ومفردات الراغب الأصفهاني، والمصباح : مادة (سرق) .

## استراق السمع ٣ - ٦

طريقا إلى إنقاذ نفس من الهلاك، كان يخبر ثقة بأن فلانا خلا بشخص ليقته ظلمنا، فيشرع في هذه الصورة التجسس، وما هو أدنى منه من استراق السمع.<sup>(١)</sup>

كما يستثنى من ذلك أيضا: استراق ولي الأمر السمع بنية معرفة الخلل الواقع في المجتمع، ليقوم بإصلاحه، فيحل للمحتسب استراق السمع، كما يحل له أن ينشر عيونه، لينقلوا له أخبار الناس وأحوال السوق، ليعرف ألاعبهم وطرق تخاييلهم، فيضع لهم من أساليب القمع ما يدرأ ضررهم عن المجتمع، قال في نهاية الرتبة في طلب الحسبة: «ويلازم المحتسب الأسواق والدروب في أوقات الغفلة عنه، ويتخذ له فيها عيوننا يوصلون إليه الأخبار وأحوال السوق»<sup>(٢)</sup> وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يعين في شوارع المدينة المنورة ليليا يسترق السمع، ويتسقط أخبار المسلمين لمعرفة أحوالهم، ويعين ذا الحاجة، ويرفع الظلم عن المظلوم، ويكتشف الخلل ليسارع إلى إصلاحه، وقصصه في ذلك كثيرة لا تحصى.<sup>(٣)</sup>

### عقوبة استراق السمع :

٦ - إذا كان استراق السمع منبها عنه في الجملة إلا في حالات - وإتيان الملبى عنه يوجب التعزير -<sup>(٤)</sup> فإن استراق السمع في غير الحالات المسموح به

عن العورات، وأنه أكثر ما يقال في الشر.<sup>(١)</sup> أما استراق السمع فيكون فيه حل ما يقع له من أقوال، خيرا كانت أم شرا.

### ب - التحسس :

٣ - التحسس أعم من استراق السمع، قال في عون المعبود في شرح قوله ﷺ : «ولا تحسسوا» أي : لا تطلبوا الشيء بالحاسة، كاستراق السمع. ويقرب من هذا ما في شرح النووي لصحيح مسلم، وما في فتح الباري، وعمدة القاري لشرح صحيح البخاري.<sup>(٢)</sup>

### الحكم التكليفي :

٤ - الأصل تحريم استراق السمع، وقد ورد النهي عنه على لسان رسول الله ﷺ، فقال ﷺ : «من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون، أو يقرؤن منه، صبُّ في أذنيه الأنك يوم القيامة». ولقوله ﷺ «إياكم والظن»، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا ولا تحسسوا»<sup>(٣)</sup> ولأن الأسرار الشخصية للناس محترمة لا يجوز انتهاكها إلا بحق مشروع.

٥ - يستثنى من هذا النهي : الحالات التي يشرع فيها التجسس (الذي هو أشد تحريما من استراق السمع) كما لو تعين التجسس أو استراق السمع

(١) تفسير القرطبي ١٠/١٠ طبع دار الكتب المصرية.

(٢) حديث : «ولا تحسسوا...» أخرجه البخاري ومسلم ومالك وأحمد بن حنبل وأبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة (فيض القدير ١٢٢/٣ الطبعة التجارية ١٣٥٦ هـ).

(٣) عون المعبود ٤٣٢/٤ طبع الهند، وشرح النووي بصحيح مسلم ١١٩/١٦ - طبع الطبعة المصرية، وفتح الباري ١٠/٣٩٦ طبع البهية المصرية، وعمدة القاري ١٣٦/٢٢ طبع المطبعة.

(١) عمدة القاري ١٣٦/٢٢

(٢) نهاية الرتبة في طلب الحسبة ص ١٠ طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٥، وقريب من هذا ما جاء في معالم القربة في أحكام الحسبة ص ٢١٩ طبع دار الفنون بكمبرج ١٩٣٧

(٣) سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٧١، والمغني ٣٠١/٧

طبع مكتبة الرياض، والخراج لأبي يوسف ص ١٤١

(٤) حاشية ابن عابدين ١٧٧/٣ طبعة بولاق الأولى.



متى يشرع الاسترجاع عند المصيبة؟ ومتى لا يشرع؟

٢ - يشرع الاسترجاع عند كل ما يتلى به الإنسان من مصائب، عظمت أو صغرت. والأصل فيه قول الله عز وجل: (وَلْيَبْلُغْكُمْ بَشِيرٌ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَيَشِيرُ الصَّابِرِينَ، الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ، أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ<sup>(١)</sup>) وإنما يشرع الاسترجاع عند كل شيء يؤذي الإنسان ويضره، لما روي أنه طليقة سراج رسول الله ﷺ فقال: «إننا لله وإننا إليه راجعون» فقيل: أمصيبة هي؟ قال: «نعم، كل شيء يؤذي المؤمن فهو له مصيبة»<sup>(٢)</sup> وقال ﷺ: «ليسترجع أحدكم في كل شيء، حتى في شسع نعله، فإنما من المصائب»<sup>(٣)</sup> وغير ذلك كثير مما روي عن رسول الله ﷺ.

٣ - والحكمة في الاسترجاع عند المصائب: الإقرار بعبودية الله ووحدهانيته، والتصديق بالمعاد، والرجوع إليه، والتسليم بقضائه، والرجاء في ثوابه<sup>(٤)</sup>. ولذلك يقول النبي ﷺ: «من استرجع

فيها يستحق فاعله التعزير.

ويرجع في تفصيل أحكام استرجاع السمع إلى مصطلح (تجسس). وإلى باب الجهاد (قتل الجاسوس) وإلى الحظر والإباحة (أحكام النظر).

## استرجاع

التعريف :

١ - الاسترجاع لغة : مادتها رجع، أي : انصرف . واسترجعت منه الشيء : إذا أخذت منه ما دفعته إليه .

واسترجع الرجل عند المصيبة قال : إننا لله وإننا إليه راجعون<sup>(١)</sup> .

ويستعمل عند الفقهاء بمعنيين :

أ - بمعنى استرداد ، ومن ذلك قولهم : للمشتري - بعد فسخه بالعيب - حبس المبيع إلى حين استرجاع ثمنه من البائع<sup>(٢)</sup> . وقولهم : السلع المبيعة أو المجعولة ثمنًا إذا علم بعيوبها من صارت إليه بعد العقد فإن له الفسخ، واسترجاع عوضها من قابضه إن كان باقيًا، أو بدله إن تعلق رده<sup>(٣)</sup> (ر: استرداد).

ب - بمعنى قول : إننا لله وإننا إليه راجعون، عند المصيبة . وتفصيل الكلام في ذلك على الوجه الآتي :

(١) لسان العرب مادة (رجع).

(٢) مني المحتاج ٥٦/٢

(٣) كشف القناع ٢٢٧/٣

(١) سورة البقرة / ١٥٥ - ١٥٧  
(٢) حديث «كل شيء...» أخرجه عبد بن حميد وابن أبي الدنيا في المراء عن عكرمة، كلها في الدر المنثور (١/١٥٧) - ط للميتة.

(٣) حديث «ليسترجع أحدكم...» أخرجه ابن السني (صلى الله عليه وسلم) في اللبلة ص ٩٥ ط للمعارف الثانية من حديث أبي هريرة، وفي سنده ضعف، ولكن له شاهد من مرسل أبي إدريس الحولاني ورجال إسناده من رواة الصحيح. (الفتاوى الربانية ٤/٢٨ - ط النشر الأزهرية).

(٤) الفتاوى لابن حجر ٢/٢٠، والمجموع شرح المنهاج ٥/١٢٧، والمغني ٢/٤٠٩، وتفسير التيسيري بهامش الطبري ٢/٦٠

عند المصيبة جبر الله مصيبتيه، وأحسن عقباها، وجعل له خلفا صالحا يرثاه»<sup>(١)</sup>.

٤ - أما متى لا يشرع : فمعلوم أن الاسترجاع بعض آية من القرآن الكريم، وأنه يحرم على غير الطاهر قراءة أي شيء منه، ولو بعض آية. وقد ذكر الفقهاء في كتبهم: أنه يحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءة شيء من القرآن وإن قل، حتى بعض آية، ولو كان يقرأ في كتاب فقه أو غيره فيه احتجاج بأية حرم عليه قراءتها، لأنه يقصد القرآن للاحتجاج، أما إذا كان لا يقصد القرآن فلا بأس، لأنهم قالوا: يجوز للجنب والحائض والنفساء أن تقول عند المصيبة: إنا لله وإنا إليه راجعون، إذا لم تقصد القرآن<sup>(٢)</sup>.

## استرداد

التعريف :

١ - الاسترداد في اللغة : طلب الرد، يقال : استرد الشيء وأرثته : طلب رده عليه، ويقال : وهب هبة ثم ارتدها أي : استردها، واسترده الشيء : سأله أن يرده عليه<sup>(١)</sup>.  
ولم يخرج الفقهاء في استعمالهم عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - رد :

٢ - الرد : هو صرف الشيء ورجعه. فالرد قد يكون أثرا للاسترداد، وقد يحصل الرد بلا استرداد.

ب - ارتجاع = استرجاع :

٣ - يقال رجع في هبته : إذا أهداها إلى ملكه، وارتجعها واسترجعها كذلك، واسترجعت منه الشيء : إذا أخذت منه ما دفعته إليه.

ويتبين من ذلك أن الاسترداد والارتجاع والاسترجاع بمعنى واحد لغة واصطلاحاً<sup>(٣)</sup>.

حكمه التكليفي :

٥ - يذكر الفقهاء أن الاسترجاع ينطوي على أمرين :

أ - قول باللسان، وهو أن يقول عند المصيبة : إنا لله وإنا إليه راجعون. وهذا مستحب.

ب - عمل بالقلب، وهو الاستسلام والصبر والتوكل، وما يتبع ذلك. وهذا واجب<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث «من استرجع...» أخرجه الطبراني وقال المصنف في المجموع : وفيه علي بن أبي طلحة وهو ضعيف (٢/٣٣١ - ط القدسي).

(٢) المجموع شرح المصنف ١٦٦/٢، والإتصاف للمرداوي ٢٤٤/١، والبرهان ٢١٠/١.

(٣) تصحيح الفروع لابن سليمان المقدسي ١/٦٩٣، وتفسير النيسابوري ٦١/٢.

(١) لسان العرب مادة (رد).

(٢) انتهى الإردادات ٤٠/٢ ط دار الفكر، وفي المحتاج ٩٩/٢ مصطلح الحلي، وبداية الصانع ٣٠٢/٥ ط الجالية.

(٣) لسان العرب والمصباح للنير مادة (رد)، ونهضة الإردادات ٢٧/٥، وفي المحتاج ٣١٩/٢، والمفني ٦٧٦/٥ ط الرياض.

صفته ( حكمه التكليفي ) :

٤ - الاسترداد من التصرفات الجائزة، وقد يعرض له الوجوب كما في البيوع الفاسدة، حيث يجب الفسخ، فإن كانت السلعة قائمة ردت بعينها، وإن كانت فائتة ردت قيمتها على البائع بالغة ما بلغت، ورد الثمن على المشتري، وذلك في الجملة، على خلاف تفصيله في مصطلحي: (فساد - وطلان) لأن الفسخ حق الشرع.

وقد يجرم الاسترداد، كمن أخرج صدقة، فإنه يجرم عليه استردادها، لقول عمر: "من وهب هبة على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها" ولأن المقصود هو الثواب وقد حصل. <sup>(١)</sup>

أسباب حق الاسترداد :

للاسترداد أسباب متنوعة منها : الاستحقاق، والتصرفات التي لا تلزم، وفساد العقد... الخ وبيان ذلك فيما يأتي :

أولاً : الاستحقاق :

٥ - الاستحقاق - بمعناه الأعم - ظهور كون الشيء حقاً واجباً للغير. وهذا التعريف يشمل القصب والسرقة، فالغصب منه والمسروق منه يثبت لها حق الاسترداد، ويجب على الغاصب والسارق رد المغصوب والمسروق لربه، لقول النبي ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤده». <sup>(٢)</sup>

ويشمل استحقاق المبيع على المشتري، أو الموهوب على التهب، فيوجب الفسخ والاسترداد، لفساد العقد في الأصح عند الشافعية والحنابلة، ويتوقف العقد على إجازة ربه عند الحنفية والمالكية. والقول بالتوقف هو أيضاً مقابل الأصح عند الشافعية والحنابلة.

وإذا فسخ البيع ثبت للمشتري في الجملة حق استرداد الثمن، على تفصيل بين ما إذا كان ثبوت الاستحقاق بالينة، أو بالإقرار. وينظر تفصيل ذلك في (استحقاق). <sup>(١)</sup>

ثانياً - التصرفات التي لا تلزم :

التصرفات التي لا تلزم متنوعة، منها :

٦ - أ - العقود غير اللازمة : وهي التي تقبل بطبيعتها أن يرجع فيها أحد العاقدين كالوديعة، والعارية، والمضاربة، والشركة، والوكالة. فهذه العقود غير لازمة، ويجوز الرجوع فيها في الجملة، وثبت عند فسخها حق الاسترداد للمالك، ويجب الرد عند الطلب، لأنها أمانات يجب ردها، لقول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا) <sup>(٣)</sup>، ولذلك لو حبسها بعد الطلب فضاوت ضمن، ولو هلكت بلا تعد أو تفريط لم يضمن.

وهذه الأحكام متفق عليها في الجملة، إذا

(١) ابن عابدين ١١٨/٥، ١١٩، ١٩٩/٤ وسابغها، والبدائع ٢٩٩/٥، ٨٣/٧، والفتاوى الهندية ١٦٥/٣، ومنع الجليل ٥١٥/٣، ٥٢٣، والنسوي ٤٦١/٣، والخطاب ٢٩٦/٥، ومغني المحتاج ٢٧٦/٢ وسابغها، والأشباه للسيوطي ٢٣٢، ومنتهى الإرادات ٣٧٤/٢، ٤٠١، والقواعد لابن رجب ص ٣٨٣، والكنز ١٠٨٦/٢، والمذهب ٢/٢٨٥، والهداية ١٧٨/٢، والمغني ٢٣٨/٥، ٢٥٣، (٢) سورة النساء ٥٧

(١) الكافي ٢/٨٤٠، ١٠٠٨ ط الرضا، والبدائع ٢٩٩/٥، ٣٠٥، ٢١٩/٦ ط الجبائية، والقواعد لابن رجب ص ٥٣، والمقدمات المسندة ٢/٢١٦، والمغني ٥/٦٨٤ ط الرياض، والهداية ٣/٢٣١ ط المكتبة الإسلامية. (٢) حديث : «على اليد...» أخرجه ابن ماجه ٨٠٢/٢ ط حبيس الحلبي (تحفة الأحرفي ٤/٤٨٢ - نشر السلفية) وأعله ابن حجر بالاعتلاف في سماع الحسن من سمرة راوي هذا الحديث. (التلخيص ٣/٥٣ ط الشركة الفنية)

التفاصيل<sup>(١)</sup>.

كذلك خيار العيب يجعل العقد غير لازم وقابلا للفسخ، فإذا نقض المشتري البيع بخيار العيب انفسخ العقد، ورد المشتري البيع معيبا إلى البائع واسترد الثمن.

ويختلف الفقهاء في حق المشتري في إمساك المبيع معيبا، والرجوع على البائع بأرض العيب في المبيع، فالحنفية والشافعية لا يعطونه هذا الحق، وإنه لا أن يرد السلعة ويسترد الثمن، أو يمسك المبيع ولا رجوع له بنقصان، لأن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن في مجرد العقد، ولأنه لم يرض بزواله عن ملكه بأقل من المسمى، فيضرب به، ودفع الضرر عن المشتري ممكن بالرد بدون تضرره.

أما الحنابلة فإنه يكون للمشتري عندهم الخيار بين الرد والرجوع بالثمن، وبين الإمساك والرجوع بأرض العيب.

ويفصل المالكية بين العيب اليسير غير المؤثر، فلا شيء فيه ولا رد به، وبين العيب المؤثر الذي له قيمة فيرجع بأرضه، وبين العيب الفاحش فيجب هنا الرد، حتى إذا أمسكه ليس له الرجوع بالنقصان، وفي خيار العيب تفصيل يرجع إليه في مصطلحه.

هذه أمثلة لبعض الخيارات التي تجعل العقد غير لازم، ويثبت بها حق الاسترداد.

توافرت الشروط المعتبرة شرعا، كنصوص رأس المال في المضاربة، أي تحول السلع إلى نقود. ولو كان في الاسترداد ضرر فإنه يتوقف حتى يزول الضرر، كالأرض إذا استعيرت للزراعة، وأراد المصير الرجوع، فيتوقف الاسترداد حتى يحصد الزرع.

والعارية المقيدة بعمل أو أجل عند الملكية لا تسترد حتى ينقضي الأجل أو العمل<sup>(٢)</sup>.

هذا حكم الاسترداد في الجملة في هذه التصرفات، وفي ذلك تفاصيل كثيرة يرجع إليها في موضوعاتها.

٧ - ب - العقود التي يدخلها الخيار: كخيار الشرط، وخيار العيب ونحوهما كثيرة من أهمها: البيع، والإجارة.

ففي البيع: يكون العقد في مدة خيار الشرط غير لازم، ولن له الخيار حق الفسخ والرد. جاء في بدائع الصنائع: البيع بشرط اختيار بيع غير لازم، لأن الخيار يمنع لزوم الصفقة، قال سيلننا عمر رضي الله تعالى عنه: «البيع صفقة أو خيار» ولأن الخيار هو التخيير بين الفسخ والإجارة، وهذا يمنع الزوم، ومثل ذلك في بقية المذاهب مع

(١) البدائع ٣٤/٦، ٢١١، ٢١٧، ٢٥١، ومغني المحتاج ٢/٢١٥، ٢٧٠، ٣١٩، ٣٧٠، والمهذب ١/٣٦٦، ٣٧٠ ط دار المصرفة، ومنتهى الإرادات ٢/٣٠٥، ٣١٥، ٣٢١ ط دار الفكر، والمغني ٣/٥٩٥ ط السرياض، وكشاف القناع ١٨٢/٤ ط المنصور الحامدية، وجواهر الإكليل ٢/١٤٦ ط دار المصرفة، ومنع الجليل ٣/٣٩٢، ٤٩٦ ط التلجاء، والمطالع ١٤/٥، والحارثي ٤/٢٦٧

(١) بدائع الصنائع ٥/٢٦٤، ٢٨٩، والمهذب ٣/٣٦ ط المكتبة الإسلامية، وبداية المجتهد ٢/٢٠٩ ط مصطفى الحلبي، والجواهر ٢/٣٥، ومنع الجليل ٢/٦٣٧، ومغني المحتاج ٢/٤٦، ٥٠، والمهذب ١/٢٩١، ومنتهى الإرادات ٢/١٧٦، ١٧٤، ١٧٠

رابعا : فساد العقد :

١٠ - يفرق الحنفية بين العقد الباطل والعقد الفاسد، فالعقد الباطل عندهم : هو ما لم يشرع بأصله ولا وصفه، والعقد الفاسد : هو ما شرع بأصله دون وصفه. أما حكم الاسترداد بالنسبة لكل من الباطل والفاسد فيظهر فيما يأتي :

العقد الباطل لا وجود له شرعا، ولا يفيد الملك، لأنه لا أثر له، ولا يملك أحد العاقلين أن يجبر الآخر على تنفيذه.

ففي البيع يقول الكاساني : لا حكم لهذا البيع (الباطل) أصلا، لأن الحكم للموجود، ولا وجود لهذا البيع إلا من حيث الصورة، لأن التصرف الشرعي لا وجود له بدون الأهلية والمحلية شرعا، كما لا وجود للتصرف الحقيقي إلا من الأهل في المحل حقيقة، وذلك نحو بيع الميتة، والدلم، وكل ما ليس بهال. <sup>(١)</sup>

وما دام العقد الباطل لا وجود له شرعاً، ولا ينتج أي أثر، فإنه يترتب على ذلك أن البائع لو سلم المبيع باختياره للمشتري، أو دفع المشتري باختياره الثمن للبائع، كان للبائع أن يسترد المبيع، وللمشتري أن يسترد الثمن، لأن البيع الباطل لا يفيد الملك ولو بالقبض، ولذلك لو تصرف المشتري فيه ببيع، أو هبة، أو عتق، فإن هذا التصرف لا يمنع البائع من استرداد المبيع من يد المشتري الثاني، ذلك أن البيع الباطل لم ينقل الملكية للمشتري، فيكون المشتري قد باع مائلاً غير مملوك له. <sup>(٢)</sup>

(١) بدائع الصنائع ٣٠٥/٥، وابن عابدين ٤/١١٠ ط ٣ نافذة.

(٢) الفتاوى الحاتية برياض الفتاوى الهندية ١٣٣/٢ ط المكتبة الإسلامية.

وهناك خيارات أخرى تسير على هذا النمط، كخيار التعيين، وخيار الغبن، وخيار التدليس، وينظر تفصيل ذلك في مصطلح : (خيار).  
٨ - ويدخل الخيار كذلك عقد الإجارة، فثبت به حق الفسخ والرد، فمن استأجر داراً فوجد بها عيباً حادثاً يضر بالسكنى، فله الفسخ والرد. <sup>(٣)</sup>

ثالثا : العقد الموقوف عند عدم الإجازة :

٩ - ومن أشهر أمثله : بيع الفضولي، فإنه لا ينفذ لانعدام الملك، لكنه يعقد موقوفاً على إجازة المالك عند الحنفية والمالكية، فإن أمضاه مضي، وإن رده رد. وإذا أجاز المالك البيع صار الفضولي بمنزلة الوكيل، وينقل ملك المبيع إلى المشتري، ويكون الثمن للمالك، لأنه بدل ملكه.

وبيع الفضولي قابل للفسخ من جهة المشتري وجهة الفضولي عند الحنفية، فلو فسخه الفضولي قبل الإجازة انفسخ، واسترد المبيع إن كان قد سلم، ويرجع المشتري بالثمن على البائع إن كان قد نقده، وكذا إذا فسخه المشتري ينفسخ.

أما عند المالكية : فهو لازم من جهة الفضولي ومن جهة المشتري، منحل من جهة المالك. <sup>(٤)</sup>

أما عند الشافعية، والحنابلة : فيبيع الفضولي باطل في الأصح ويجب رده، وفي الرواية الأخرى : أنه يتوقف على إجازة المالك. <sup>(٥)</sup> وفي ذلك تفصيل كثير (ر : فضولي - بيع).

(١) الهداية ٣/٢٤٩، والمهذب ١/٤٠٧، ومنتهى الإرادات ٣٧٥/٢، ومنع الجليل ٣/٧٩٦.

(٢) البدائع ٥/١٤٨، ١٥١، ومنع الجليل ٢/٤٨١.

(٣) المهذب ١/٢٦٩، والمغني ٤/٢٢٧.

استرداد المبيع، ومن حق المشتري استرداد الثمن. أما المالكية: فإنه يجب عندهم رد المبيع الفاسد لربه إن لم يفت، كأن لم يخرج عن يده ببيع، أو ببيان، أو غرس، فإن فات بيد المشتري مضى المختلف فيه - ولو أخرج المذهب المالكى - بالثمن الذي وقع به البيع، وإن لم يكن مختلفاً فيه بل متفقاً على فساده، ضمن المشتري قيمته إن كان مقوماً حين القبض، وضمن مثل المثلي إذا بيع كيلاً أو وزناً، وعلم كيله أو وزنه، ولم يتعذر وجوده، وإلا ضمن قيمته يوم القضاء عليه بالرد.<sup>(١)</sup>

#### خامساً: انتهاء مدة العقد:

١٣ - انتهاء مدة العقد في العقود المقيدة بمدة يثبت حق الاسترداد، ففي عقد الإجارة يكون للمؤجر أن يسترد ما أجره إذا انقضت مدة الإجارة، فمن استأجر أرضاً للبناء، وغرس الأشجار، ومضت مدة الإجارة، لزم المستأجر أن يقلع البناء والغرس ويسلمها إلى ربها فارغة، لأنه يجب عليه ردها إلى صاحبها غير مشغولة ببنائه وغرسه، لأن البناء والغرس ليس لهما حالة منتظرة ينتهيان إليها. وفي تركهما على الدوام بأجر أو بغير أجر يتضرر صاحب الأرض، فيتعين القلع في الحال، إلا أن يختار صاحب الأرض أن يفرم له قيمة ذلك مقلوعاً، ويتملكه، (وذلك برضى صاحب الغرس والشجر، إلا أن تنقص الأرض بقلعها، فحينئذ يتملكهما بغير رضاه) أو يرضى بتركه على حاله،

١١ - أما العقد الفاسد فإنه وإن كان مشروعاً بأصله لكنه غير مشروع بوصفه، فلذلك يفيد الملك بالقبض في الجملة، إلا أنه ملك غير لازم، بل هو مستحق الفسخ، حقاً لله تعالى، لما في الفسخ من رفع الفساد، ورفع الفساد حق الله تعالى، والفسخ في البيع الفاسد يستلزم رد المبيع على بائعه، ورد الثمن على المشتري، هذا إذا كان المبيع قائماً في يد المشتري.

أما إذا تصرف فيه ببيع أو هبة، فليس لواحد منهما فسخه، لأن المشتري ملكه بالقبض، فتنفذ فيه تصرفاته كلها، وينقطع به حق البائع في الاسترداد، لأنه تعلق به حق العبد، والاسترداد حق الشرع، وما اجتمع حق الله وحق العبد إلا غلب حق العبد لحاجته.<sup>(١)</sup> وسواء أكان التصرف يقبل الفسخ، أولاً قبله، إلا الإجارة فإنها لا تقطع حق البائع في الاسترداد، لأن الإجارة عقد ضعيف يفسخ بالأعذار، وفساد الشراء علر. هذا هو مذهب الحنفية.

١٢ - أما الجمهور فإنهم لا يفرقون بين العقد الفاسد والعقد الباطل. فالفاسد والباطل عندهم شيء واحد، ولا يحصل به الملك، سواء اتصل به القبض، أم لم يتصل، ويلزم رد المبيع على بائعه، والثمن على المشتري. هذا إذا كان المبيع قائماً في يد المشتري.

أما إذا تصرف فيه المشتري ببيع أو هبة فقد اختلفوا في ذلك. فعند الشافعية والحنابلة: لا ينفذ تصرف المشتري بذلك، ويكون من حق البائع

(١) السبكي ٧١/٣ ط دار الفكر، والكاظمي ٧٢٤/٢، ٧٢٥، والمذهب ٢٦٨/١، ٢٧٣، ٢٧٥

(١) الزيلعي ٤/٦٤، وابن عابدين ١٣٣/٤ ط ثلثة، ودرر المحاكم ص ١٧٥

سادسا : الإقالة :

١٤ - الإقالة - سواء اعترت فسحا أم بيعا - يثبت بها حق الاسترداد، لأنها من التصرفات الجائزة، لقول النبي ﷺ: «من أقال مسلما أقال الله عثرته يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

والقصد من الإقالة هو: رد كل حق إلى صاحبه. ففي البيع يعود بمقتضاها المبيع إلى البائع، والتمن إلى المشتري.

وبالجملة فإنه يجب رد الثمن الأول، أو مثله، ولا يجوز زيادة على الثمن، أو نقصه، أورد غير جنسه، لأن مقتضى الإقالة رد الأمر إلى ما كان عليه، ورجوع كل منهما إلى ما كان له.

وهذا بالاتفاق في الجملة. وعنده أبي يوسف: الإقالة جائزة بما سميا كالبيع الجديد.<sup>(٢)</sup>

سابعا : الإفلاس :

١٥ - حق الغرماء يتعلق بهال المفلس، ولا خلاف بين الفقهاء في أن المشتري إذا حجر عليه لفلس قبل أداء الثمن الحال - والمبيع بيد البائع - فإن للبائع أن يجبسه عن المشتري، ويكون أحق به من سائر الغرماء.

أما إذا كان المشتري قد قبض المبيع، ولم يدفع الثمن، ثم حجر عليه لفلس، ووجد البائع عين

فيكون البناء لهذا، والأرض لهذا، لأن الحق له، فله ألا يستوفيه. هذا مذهب الحنفية.

وعند الحنابلة : يغير المالك بين ثلث الغراس والبناء بقيمته، أو تركه بأجرته، أو قلعه وضمان نقصه، ما لم يقلعه مالكة. ومثل ذلك مذهب الشافعية، إلا إذا كان صاحب الأرض شرط القلع عند انتهاء المدة، فإنه يعمل بشرطه.

وعند المالكية : يجر صاحب الغرس على القلع بعد انتهاء المدة، ويجوز لرب الأرض كراؤها له مدة مستقبلية،<sup>(١)</sup> وهذا بالنسبة للغرس والبناء.

أما بالنسبة للزراعة إذا انقضت المدة والزرع لم يدرك، فليس للمؤجر في هذه الحالة أن يسترد أرضه، وإنما يترك الزرع على حاله إلى أن يستحصد، ويكون للمالك أجر المثل، لأن للزرع نهاية معلومة، فامكن رعاية الجانين.

وهذا هو الحكم في الجملة عند الفقهاء. غير أن الحنابلة يقيدون ذلك بعدم التفريط من المستأجر، فإن كان بتفريط أجبر على القلع. وهذا هو رأي الشافعية في الزرع المطلق، أي الذي لم يحدد نوعه، فيكون للمالك عندهم أن يملكه بنقله. وأما في الزرع المعين إن كان هناك شرط بالقلع، فله جبر صاحب الزرع على قلعه، وإن لم يكن هناك شرط فقولان: بالجبر وعدمه. وعند المالكية : يلزمه البقاء إلى الحصاد.<sup>(٢)</sup> وينظر تفصيل ذلك في (إجارة).

(١) الهداية ٣/٢٣٥، والزبلي ٥/١١٤، ١١٥، ومتن الإرادات ٣٨١/٢، والمهلب ١/٤١١، ومع الجليل ٣/٨١٨  
(٢) البدر السعدي ٤/٢٢٣، ومتن الإرادات ٢/٣٨٢، والمهلب ١/٣٠٩، ومع الجليل ١/٤١٠، ٤١١، وجواهر الإكليل ٢/١٩٧

(١) حديث: «من أقال مسلما...» أخرجه ابن ماجه (٢/٧٤١ ط حبيبي الحلي) وأبو داود (صون الميسود ٣/٢٩٠ ط المطبعة الأنصارية بعلبي) وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وقال ابن دقيق العيد: هو على شرطهما (فيض القدير ٦/٧٩ - ط المكتبة التجارية).

(٢) متن الإرادات ٢/١٩٣، والمهلب ٣/٥٤، وأسن المطالب ٢/٧٤ ط المكتبة الإسلامية، والمهلب ١/٣٠٩، ومع الجليل ١/٧٠٥، ٧٠٥، والسوق ٣/١٥٦

أهل العلم: إسحق وأحمد: هو أسوة الغرماء. (١)  
ولو بذل الغرماء للبائع الثمن فيلزمه أخذ الثمن  
عند المالكية، ولا كلام له فيه، وعند الشافعية: له  
الفسخ، لما في التقديم من المنية، وخوف ظهور  
غريم آخر، وقيل: ليس له الفسخ. وعند الحنابلة:  
لا يلزمه القبول من الغرماء، إلا إذا بذله الغريم  
للمفلس، ثم بذله المفلس لرب السلعة. (٢)  
وفي الموضوع تفصيلات كثيرة تنظر في (حجر -  
إفلاس).

#### ثامنا : الموت :

١٦ - من مات وعليه ديون تعلقت الديون بماله،  
وإذا مات مفلسا قبل تأدية ثمن ما اشتراه  
وقبضه، ووجد البائع عين ماله في التركة، فقال  
الشافعية: يكون البائع بالخيار، بين أن يضرب مع  
الغرماء بالثمن، وبين أن يفسخ، ويرجع في عين  
ماله، لما روي عن أبي هريرة أنه قال في رجل  
أفلس: هذا الذي قضى فيه رسول الله ﷺ: «أبى»  
رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتماعه إذا  
وجده بعينه فإن كانت التركة تفي بالدين ففيه  
وجهان: أحدهما، وهو قول أبي سعيد  
الإصطخري: له أن يرجع في عين ماله، لحديث  
أبي هريرة، والثاني: لا يجوز أن يرجع في عين ماله،  
وهو المذهب، لأن المال يفي بالدين، فلم يجوز  
الرجوع في المبيع، كالحكي الملية.

وعند الحنابلة والمالكية والحنفية: ليس للبائع

ماله الذي باعه للمفلس، فإنه يكون أحق بالمبيع  
من سائر الغرماء، ولا يسقط حقه بقبض المشتري  
للمبيع، لحديث أبي هريرة مرفوعا: ومن أدرك ماله  
عند إنسان أفلس فهو أحق به. (١) وبه قال عثمان  
وعلي. قال ابن المنذر: لا نعلم أحدا من أصحاب  
رسول الله ﷺ خالفها. فإن شاء البائع استرده من  
المشتري وفسخ البيع، وإن شاء تركه وحاص باقي  
الغرماء بثمنه. وهذا عند المالكية والشافعية  
والحنابلة. هذا مع مراعاة الشروط التي وضعت  
لاسترداد عين المبيع، ككونه باقيا في ملك  
المشتري، ولم يتغير، ولم يتعلق به حق... (٢)

الخ.  
وذهب الحنفية إلى أن حق البائع في المبيع يسقط  
بقبض المشتري له بذنه، ويصير أسوة بالغرماء،  
فيساق ويقسم ثمنه بالخصص، لأن ملك البائع قد  
زال عن المبيع، وتخرج من ضمانه إلى ملك  
المشتري وضمانه، فساوى باقي الغرماء في سبب  
الاستحقاق، وإن كان المشتري قبضه بغير إذن  
البائع كان له استرداده. (٣)

وإن كان البائع قبض بعض الثمن، فقال  
مالك: إن شاء رد ما قبض وأخذ السلعة كلها،  
وإن شاء حاص الغرماء فيها بقي. وقال الشافعي:  
يأخذ من سلته بما بقي من الثمن. وقال جماعة من

(١) حديث أبي هريرة: من أدرك... لمخرجه البخاري (فتح  
الباري ٦٢/٥ ط السلفية).

(٢) منبهي المحتاج ١/٥٨، ولللهب ١/٣٢٩، والمنسوقي  
٣/٢٨٢ ط دار الفكر، وجواهر الإكليل ٢/٩٤، ومنبهي  
الإرادات ٢/٢٧٩، ومنبهي ٤/٤٥٧.

(٣) ابن عابدين ٤/٤٦، ٥/٩٩ ط النسخة، والمندلية ٣/٢٨٧،  
والبدايع ٥/٢٥٢.

(١) المنسوقي ٣/٢٨٢، وجواهر الإكليل ٢/٩٤، ومنبهي المحتاج  
٢/١٥٩، ومنبهي الإرادات ٢/٢٧٩  
(٢) بداية الجهد ٢/٢٨٦، ومنبهي الإرادات ٢/٢٨٠، ومنبهي  
المحتاج ٢/١٦١.



والرجوع في الهبة - وهو استرداد - يكون بقول  
السوابب: رجعت في هبتي، أو أرتجعتها، أو  
رددتها، أو عدلت فيها. <sup>(١)</sup> أو يكون بالأخذ بنية  
الرجوع، <sup>(٢)</sup> أو الإشهاد، <sup>(٣)</sup> أو بقضاء القاضي كما  
هو عند الحنفية. <sup>(٤)</sup>

#### كيفية الاسترداد:

إذا ثبت حق الاسترداد لإنسان في شيء ما، بأي  
سبب من الأسباب السابق ذكرها، فإن الاسترداد  
يتحقق بعدة أمور:

#### الأول: استرداد عين الشيء:

١٩ - إذا كان ما يستحق استرداده قائماً بعينه فإنه  
يرد بعينه، فالمفصوب، والمسروق، والمبيع بيما  
فاسداً، والمفسوخ خيار، أو لا تقطع مُسَلَّم فيه،  
أو لا قالة: كل هذا يسترد بعينه ما دام قائماً. وكذلك  
الأمانات، كالدائع والعواري ترد بعينها ما دامت  
قائمة، ومثل ذلك ما انتهت مدته في العقد  
كالإجارة، والعارية المقيدة بأجل، وما وجد بعينه  
عند المفلس وثبت استحقاقه، وما يجوز الرجوع فيه  
كاهبة.

والأصل في ذلك قول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ  
يُحْكِمُ أَمْرَكُمْ وَأَنَّ تَوَكُّلَ الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا) <sup>(٥)</sup>

الرجوع في عين ماله، بل يكون أسوة الغرماء،  
لحديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن  
هشام أن النبي ﷺ قال: «أيما رجل باع متاعه  
فأفلس الذي ابتاعه، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه  
شيئاً، فوجد متاعه بعينه فهو أحق به، وإن مات  
المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء». <sup>(١)</sup>  
ولأن الملك انتقل عن المفلس إلى الورثة فأشبه بهما  
لواضعه. <sup>(٢)</sup>

#### تاسعاً: الرشد:

١٧ - يجب دفع المال إلى المحجور عليه إذا بلغ  
ورشد، لقوله تعالى: (وَإِن تَلَوُا الْيَتَامَىٰ، حَتَّىٰ إِذَا  
بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا  
إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) <sup>(٣)</sup> حتى لو منعه الولي، أو الوصي  
منه حين طلبه ماله يكون ضماناً. <sup>(٤)</sup> وفي ذلك  
تفصيل (ر: رشد - حجر).

#### صيغة الاسترداد:

١٨ - في العقد الفاسد (وهو ما يجب فيه الفسخ  
والرد) يكون الفسخ بالقول، كفسخ العقد أو  
نقضت أو رددت، فينسخ ولا يحتاج إلى قضاء  
القاضي، ولا إلى رضی البائع، لأن هذا البيع  
استحق الفسخ حقاً لله تعالى. ويكون الرد  
بالفعل، وهو أن يرد المبيع على بالعه على أي وجه  
رده. <sup>(٥)</sup>

(١) حديث: «أيما رجل باع متاعه... ثم عرجه بلفظ مقارب كل  
من مالك (٦٧٨/٢) - ط مصطفى الحلبي، وأبي داود (صون  
المبيد ٣/٣٠٩ ط المطبعة الأنصارية) وهو حديث صحيح لغيره  
الكثيرة (الخصيص الحير ٣/٣٩ ط شركة المطبعة الفتية).

(٢) منتهى الإرادات ٢/٢٨٠، والمهذب ١/٣٣٤، ومنه الجليل  
١٤٨/٣، وندائع الصنائع ٥/٢٥٢

(٣) سورة النساء/٦

(٤) ابن عابدين ٥/٩٨، والمغني ٤/٥٠٦، والرد المحتار ٣/٢٩٢

(٥) البدائع ٥/٣٠٠

(١) منتهى الجليل ٤/١٠٤، ومنتهى الإرادات ٢/٥٢٧، ومغني  
المحتج ٢/٤٠٣  
(٢) المغني ٥/٦٧٥  
(٣) الخطاب ٦/٦٣  
(٤) البدائع ٦/١٣٤  
(٥) سورة النساء/٥٨

أ - التغيير بالزيادة :

٢١ - إذا تغير المبيع بيعا فاسدا أو المغصوب بالزيادة، فإن كانت الزيادة متصلة متولدة من الأصل، كالسمن والجبال، أو كانت منفصلة، سواء أكانت متولدة من الأصل، كالولد واللبن والثمرة، أم غير متولدة من الأصل، كالثبة والصدقة والكسب، فإنها لا تمنع الرد، وللمستحق أن يسترد الأصل مع الزيادة، لأن الزيادة ناء ملكه، وتابعة للأصل، والأصل مضمون الرد، فكذاك التبعية. وهذا باتفاق الفقهاء في الغصب، وعند غير المالكية في المبيع بيعا فاسدا. أما عند المالكية فإن المبيع بيعا فاسدا يفوت بالزيادة، ولا يجب رد عينه. <sup>(١)</sup>

وإن كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الأصل، كمن غصب ثوبا فصبغه، أو سويقا فثقله بسمن. فعند الحنفية: يتمتع الرد في البيع الفاسد، لتعذر الفصل، أما في الغصب فإن المالك بالخيار إن شاء ضمنه قيمة الثوب دون صبغ، ومثله السويق، وإن شاء أخذهما وغمم ما زاد الصبغ والسمن فيهما، وذلك رعاية للجانبين. وعند المالكية: لا رد في البيع الفاسد، وفي الغصب يحمي المالك في الثوب فقط، أما السويق فلا يسترد، لأنه تفاضل طعامين. وعند الحنابلة والشافعية: يرد لصاحبه، ويكرهان شريكين في الزيادة إن زاد بذلك، ويقرول

وقول النبي ﷺ : «على اليد ما أخذت حتى ترد». وقوله : «من وجد ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به». <sup>(١)</sup>

ورد العين هو الواجب الأصلي (إلا ما جاء في القرض من أنه لا يجب رد العين ولو كانت قائمة وإن كان ذلك جائزا) على ما ذهب إليه الحنابلة والمالكية، وفي ظاهر الرواية عند الحنفية، وفي قول للشافعية. <sup>(٢)</sup>

هذا إذا كانت العين قائمة بعينها دون حدوث تغيير فيها، لكنها قد تغير بزيادة، أو نقص، أو تغيير صورة، فهل يؤثر ذلك على استرداد العين؟

أورد الفقهاء في ذلك صورا كثيرة، وفروعا متعددة، وأهم ما ورد فيه ذلك: البيع الفاسد، والغصب، والهبة. ونورد فيها يلي بعض القواعد الكلية التي يندرج تحتها كثير من الفروع والمسائل.

أولا : بالنسبة للمبيع الفاسد والغصب :

٢٠ - يتشابه الحكم في البيع الفاسد والغصب، حيث أن البيع الفاسد يجب فيه الفسخ والرد حقا للشرع، وكذلك المغصوب يجب رده، ويبان ذلك فيما يلي :

(١) حديث «من جد ماله بعينه...» أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده بهذا اللفظ (٤٧٤/٢ ط الميعة) والبخاري بلفظ مقارب (فتح الباري ٩٢/٥ ط السلفية).

(٢) البدائع ٨٣/٧، ٨٩، ١٤٨، ١٢٧/٥، ٢١٠، ٣٠٠، ٢١٦/٦، ومقتضى الإيرادات ١٨٨/٢، ١٩٣، ٢٢٣، ٢٢٧، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٥٥، ومغني المحتاج ٤٠/٢، ٥٦، ٦٧، ٩٧، ٩٩، ١٤٨، ٣١٩، والسنسوقي ٧١/٣، وجواهر الإكليل ١٤٤، ٩٤، ١٤٦، ١٤٨، والمطاب ٤٠٩/٥ والكافي ١٠٨٦، ٨٤٠/٢.

(١) البدائع ٣٠٢/٥، والهداية ١٩/٤، ومنع الجليل ٥٨٠/٢، ٥٢٤/٣، ومغني المحتاج ٤٠/٢، ٢٨٦، ٢٩٥، والمغني ٢٧٥/١، ٣٧٧، ومقتضى الإيرادات ٤٠٥/٢، والمغني ٢٥٣/٤.

الشافعية : إن أمكن قلع الصيغ أجبر عليه .<sup>(١)</sup>

ب - التغيير بالنقص :

٢٢ - إذا كان التغيير بالنقص ، كما إذا نقص العقار بسكناء وزراعته ، وكتخرق الثوب فإنه يرد مع أرض النقصان ، وسواء أكان النقصان بأفة ساوية ، أم بفعل الفاسب والمشتري شراء فاسدا ، وهذا باتفاق في الغصب ، وعند غير المالكية في البيع الفاسد حيث يعتبر التغيير بالنقص مانعا للرد وقوتا عند المالكية ،<sup>(٢)</sup> كالزيادة .

ج - التغيير بالصورة والشكل :

٢٣ - وإذا تغيرت صورة المستحق ، بأن كان شاة فذبحها وشواها ، أو حنطة فطحنها ، أو غزلا ففسجه ، أو قطنا فغزله ، أو ثوبا فпахطه قميصا ، أو طينا جعله لبنا أو فخارا ، فعند الشافعية والحنابلة : لا ينقطع حق صاحبه في الاسترداد ، ويجب رده لصاحبه ، لأنه عين ماله ، وله مع ذلك أرض نقصه إن نقص بذلك . وعند الحنفية والمالكية : ينقطع حق صاحبه في استرداد عينه ، لأن اسمه قد تبدل .<sup>(٣)</sup>

د - التغيير بالفرس والبناء في الأرض :

٢٤ - والفرس والسبنا في الأرض لا يمنع الاسترداد ، ويؤمر صاحب الفرس والبناء بقلع

(١) البدائع ٣٠٢/٥ ، والهداية ١٧/٤ ، ومنع الجليل ٣٢٨/٣ ، والمواعظ بامتنع الخطاب ٢٨٠/٥ ، ومنه الإردات ٤١١/٢ ، ومعنى المحتاج ٢٩١/٢

(٢) البدائع ٣٠٢/٤ ، والهداية ١٩ ، والمغني ٢٤٧/٥ ، ومنع الجليل ٣٠٨/٣ ، ومعنى المحتاج ٢٨١/٢

(٣) منتهى الإردات ٤٠٦/٢ ، والمهذب ٣٧٦/١ ، ومنع الجليل ٥١٨/٣ ، والبدائع ٣٠٣/٥ ، والاختيار ٦٢/٣

غرسه ، ونقص بنائه ، ورد الأرض لصاحبها ، وهذا عند الحنابلة والشافعية وأبي يوسف وعبد من الحنفية ، وهو الحكم أيضا عند أبي حنيفة والمالكية في الغصب دون البيع الفاسد . فعند المالكية : يعتبر فوتا في البيع الفاسد ، وعند أبي حنيفة : البناء والغرس حصلا بتسليط من البائع ، فينقطع حقه في الاسترداد .<sup>(١)</sup>

وعلى الجملة فإنه عند الحنابلة والشافعية : لا ينقطع حق المالك في استرداد العين إلا بالهلاك الكلي ، وعند الحنفية : لا ينقطع حق الاسترداد في المستحق إلا إذا تغيرت صورته وتبدل اسمه . والأمر كذلك عند المالكية في الغصب ، أما في البيع الفاسد فإن الزيادة والنقصان والتغيير يعتبر فوتا ولا يرد به المبيع .

وفي الموضوع تفاصيل كثيرة ومسايل متعددة . ( ر : غصب - بيع - فساد - فسح ) .

ثانيا : بالنسبة للهبة :

٢٥ - من وهب لمن يجوز الرجوع عليه - على خلاف بين الفقهاء في ذلك ، تفصيله في الهبة - فإنه يجوز للواهب أن يرجع في هبته ، ويستردها مادامت قائمة بعينها .

فإن زادت الهبة في يد الموهوب له ، فإما أن تكون زيادة متصلة أو منفصلة ، فإن كانت الزيادة منفصلة - كالولد والثمرة - فهذه الزيادة لا تمنع الاسترداد ، لكنه يسترد الأصل فقط ، دون الزيادة . وهذا عند الحنابلة والشافعية والحنفية .

(١) منتهى الجليل ٥٢٣/٣ ، ومنتهى الإردات ٤٠٢/٢ ، والهداية ١٧/٤ ، والمهذب ٣٧٨/١

لطعامه ، لأنه أثلّف ماله عالماً من غير تغير ، وهذا باتفاق . فإن لم يعلم المالك أنه طعامه ، فعند الخنابلة ، وغير الأظهر عند الشافعية : لا يبرأ الغاصب من الضمان .<sup>(١)</sup>

وإذا قبض المشتري المبيع ، وثبت للبائع حق الاسترداد فيه لأي سبب ، فأتلفه في يد المشتري ، صار مسترداً للمبيع بالاستهلاك . وإذا هلك الباقي من سرية جنابة البائع يصير مسترداً للجميع ، ويسقط عن المشتري جميع الثمن ، لأن تلف الباقي حصل مضافاً إلى فعله فصار مسترداً للكل . ولو قتل البائع المبيع يعتبر مسترداً بالقتل ، وكذلك لو حفر البائع بئراً فوقع فيه ومات ، لأن ذلك في معنى القتل فيصير مسترداً .<sup>(٢)</sup>

من له حق الاسترداد :

٢٧ - ثبت للمالك - إن كان أهلاً للتصرف - استرداد ما يستحق له عند غيره . وكما ثبت هذا الحق للمالك ، فإنه ثبت لمن يقوم مقامه ، فالولي أو الوصي يقوم مقام المحجور عليه في تخليص حقه من رد ودبعة ، ومغصوب ، ومسروق ، وما يشترى شراء فاسداً ، وجمع الأموال الضائعة ، وهو الذي يقوم بالرفع للحاكم إذا لم يمكنه الاسترداد .

وإن كانت الزيادة متصلة ، فإنها لا تمنع الرجوع عند الشافعية ويرجع بالزيادة . أما عند الخنابلة والحنفية : فإن الزيادة المتصلة تمنع الرجوع في الهبة .

وإذا نقصت الهبة في يد الواهب فإنها لا تمنع الرجوع ، وللواهب أن يستردها من غير أرض ما نفس .<sup>(١)</sup>

والهبة بشرط ثواب معلوم تصح ، فإن كان الثواب مجهولاً لم تصح ، كما يقول الخنابلة والشافعية ، وصارت كالبيع الفاسد ، وحكمها حكمه ، وترد بزوالها المتصلة والمنفصلة ، لأنها نهاء ملك الواهب .<sup>(٢)</sup>

ومذهب المالكية يميز للآب ، ولبن وهبة لثواب الرجوع فيها ، إذا كانت قائمة بعينها ، فإن حدث فيها تغيير بزيادة أو نقص فلا تسترد ، أو كان الولد الموهوب له تزوج لأجل الهبة ، فذلك يمنع الرجوع فيها .<sup>(٣)</sup>

الثاني : الإللاف بواسطة المستحق :

٢٦ - يعتبر إللاف المالك ما يستحقه عند واضع اليد عليه استرداداً له ، فالطعام المغصوب إذا أطعمه الغاصب للمالك ، فأكله عالماً أنه طعامه برىء الغاصب من الضمان ، واعتبر المالك مسترداً

(١) البدائع ١٥٠/٧ ، ومغني المحتاج ٢٨٠/٢ ، السنوسي ٤٥٢/٣ ، ومنع الجليل ٣/٥٣٤ ، ومغني الإردات ٢/٢٢٧ ، ٢٢٨ ، وكشاف القناع ٤/١٠٣ ط النصر بالرياض .  
(٢) البدائع ٣٣٩/٥ ، ٢٤١ ، ٣٠٣ ، ومغني المحتاج ٦٧/٢ ، والسنوسي ١٠٥/٣ ، والمغني ١٢٤/٤

(١) اغنياء ٢٢٧/٣ ، والزيلعي ٩٨/٥ ، ومغني الإردات ٥٢٦/٢ ، ومغني المحتاج ٢/٤٠٣  
(٢) مغني المحتاج ٢/٤٠٥ ، والمغني ١/٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ومغني الإردات ٢/٥١٨ ، ٥١٩  
(٣) منع الجليل ١٠٦/٤

من سائر أناس، وأولى بإحيائه، فإن أحياءه وإلا قال له السلطان: ارفع يدك عنه. (١)

موانع الاسترداد:

٢٩ - سقوط حق المالك أو من يقوم مقامه في الاسترداد لمانع من الموانع يشمل ما يأتي:

أ - سقوط الحق في استرداد العين مع سقوط الضمان.

ب - سقوط الحق في استرداد العين مع بقاء الحق في الضمان.

ج - سقوط الحق في استرداد العين والضمان قضاء لا ديانة.

أولاً: يسقط الحق في استرداد العين والضمان بما يأتي:

أ - حكم الشرع:

٣٠ - وذلك كالصدقة، فمن تصدق بصدقة فإنه لا يجوز الرجوع فيها، لأن الصدقة لإرادة الثواب من الله عز وجل، وقد قال سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه: «من وهب هبة على وجه الصدقة فإنه لا يرجع فيها». وهذا في الجملة، لأن الرأي الراجح عند الشافعية أن الصدقة للتطوع على الولد يجوز الرجوع فيها. (٢)

وكذلك لا يجوز الرجوع في الهبة لغير الولد عند الجمهور، وفي إحدى الروايتين عند أحمد: لا يجوز رجوع المرأة فيها وهبتها لزوجها. ولذي الرحم المحرم عند الحنفية، وكذلك هبة أحد الزوجين للآخر

(١) للفي لابن قدامة ٥/٥٧٩، والمهلب ٢/٢٤١، ومنع الجليل ٤/١٧، وابن عابدين ٥/٢٧٨.  
(٢) للفي ٥/٦٨٤، وهبة المحتاج ٥/٤١٣ ط المكتبة الإسلامية، والمناذبة ٣/٣٣١، والكتاني ٢/١٠٠٨

وإذا تبرع الصبي لا تنفذ تبرعاته، ويتمين على الولي ردها. (١)

وكذلك الوكيل يقوم مقام موكله فيما وكل فيه، والرد على الوكيل حيثن يكون كالد على الموكل، حيث إن الوكالة تجوز في الفسوخ، وفي قبض الحقوق. (٢)

ومثل ذلك ناظر الوقف، فإنه يملك رد التصرفات التي تضر بالوقف. (٣)

والحاكم أو القاضي له النظر في مال الغائب، ويأخذ له المال من الغاصب والسارق ويحفظه عليه، لأن القاضي ناظر في حق العاجز. (٤)

٢٨ - كذلك للإمام حق الاسترداد، فمن أقطعه الإمام شيئاً من الموات لم يملكه بذلك، لكن يصير أحق به، كالتحجر الشارع في الإحياء، لما روي من حديث بلال بن الحارث حيث استرجع عمر منه ما عجز عن إحيائه، من العقيق الذي أقطعه إياه رسول الله ﷺ، (٥) ولو ملكه لم يجز استرجاعه. وكذلك رد عمر قطعة أبي بكر لعينه بن حصن، فسأل عينة أبا بكر أن يجد له كتاباً فقال: لا، والله لا أجد شيئاً رده عمر. لكن المقطع يصير أحق به

(١) قليوبي ٣/١٨١، ١٨٣، ١٨٦، وابن عابدين ٥/٤٦٥، ٤٦٦ ط ثلاثة، والاختيار ٥/٦٧، والمهلب ٤/٢٤٥، ومنع الجليل ٣/١٩٩، ومنتهى الإرادات ٢/٢٩٣.  
(٢) النسيوي ٣/٣٧٧، والبحر الرائق ٦/٦٢، ومنتهى الإرادات ٢/٣٠٤، وقليوبي ٣/١٨٣.  
(٣) جامع الفصولين ٢/١٨ ط بولاق أولى.  
(٤) الاختيار ٢/٦٥، ٦٧، وابن عابدين ٥/٤٦٧، وقليوبي ٣/١٨٢، والمهلب ٤/١٥٦، والفي ٤/٥٢٠.  
(٥) حديث بلال بن حارث أخرجه البيهقي (٦/١٤٨ - ١٤٩ ط دار المعارف الثانية).

ب - التصرف والإتلاف :

٣١ - الحبة التي يجوز الرجوع فيها سواء أكانت للابن أم للأجنبي - على اختلاف الفقهاء في ذلك - إذا تصرف فيها الموهوب له أو أتلفها، فإنه يسقط حق الواهب في الرجوع فيها مع سقوط الضمان.<sup>(١)</sup>

ج - التلف :

٣٢ - ما كان أمانة، كالمال تحت يد الوكيل وعامل القراض، وكالوديعة، وكالعارية عند الخفنة والمالكية - إذا تلف دون تعد أو تفريط - فإنه يسقط حق المالك في الاسترداد<sup>(٢)</sup> مع سقوط الضمان.

ثانيا : ما يسقط الحق في استرداد العين مع بقاء الحق في الضمان :

٣٣ - استرداد العين هو الأصل لما يجب فيه الرد، كالمفصوب، والمبيع بعا فاسدا، فإدام قائما بعينه فإنه يجب رده.

بل إن القطع في السرقة لا يمنع الرد، فيجتمع على السارق: القطع وضمان ما سرقه، لأنها حقان لمستحقين، فجاز اجتماعهما، فإرد السارق ما سرقه مالمالكه إن بقي، لأنه عين ماله.

وقد يحدث في العين ما يمنع ردها وذلك باستهلاكها، أو تلفها، أو تغيرها تغيرا يخرجها عن اسمها، وعندئذ يثبت الحق في الضمان (المثل أو القيمة) وتفصيله في مصطلح (ضمان).

عندهم، واستدل الجمهور بقول النبي ﷺ: «لا يحمل لرجل أن يعطي عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيها يعطي ولده».<sup>(١)</sup>

واستدل الخنفية بقول النبي ﷺ: «الرجل أحق بهبته ما لم يثب منها» أي لم يعوض، وصلة الرحم عوض معنى، لأن التواصل بسبب الثواب في الدار الآخرة، فكان أقوى من المال.<sup>(٢)</sup>

وكذلك الوقف إذا تم ولزم، لا يجوز الرجوع فيه، لأنه من الصدقة، وقد روى عبدالله بن عمر قال: «أصاب عمر أرضا بخير، فأثنى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله إني أصبت أرضا بخير لم أصب قط مالا أنفس عندي منه، فما تأمرني فيها؟ فقال: إن شئت حيث أصبتها وتصدقت بها، غير أنه لا يباع أصلها، ولا يبتاع، ولا يوهب، ولا يورث».<sup>(٣)</sup>

والخمر لا تسترد، حرمة تملكها للمسلم، فلا يجوز له استردادها إن غصبت منه، ويجب إراقتها، لما روي أن أبا طلحة سأل رسول الله ﷺ عن أيتام ورثوا خرا، فأمر بإراقتها<sup>(٤)</sup>

(١) حديث «لا يحمل لرجل...» أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر وابن عباس وقال: وهذا حديث حسن صحيح. وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصحاحه (تحفة الأخرقي ٦/ ٣٣٣ نشر محمد عبد الحسن الكتيبي مطبعة الفجالة بمصر).

(٢) البدائع ١٣٢/٦، والمغني ٥/ ٦٨٢، ٦٨٣، والخطاب ٦/ ٦٤٤، والمهذب ١/ ٤٥٤.

(٣) الكافي ١٠١٢/٢، والمغني ٦٠٠/٥، وابن عابدين ٣/ ٣٦١، ونباهة المحتاج ٣/ ٢٨٥.

(٤) منيع الجليل ١٩٣/٥، والمغني ٥/ ٢٩٩، ومغني المحتاج ٢/ ٢٨٥، وابن عابدين ١٣٧/٥. وحديث «أمر أبا طلحة...» أخرجه أبو داود مطولا (صون المصنف ٣/ ٣٦٧ ط المطبعة الأنصارية) وأخرجه بالإسناد نفسه مسلم في صحيحه فخصرا (٣/ ١٥٧٣ ط حسي الحلبي).

(١) منيع الجليل ١٠٦/٤، والبدائع ١٢٨/٦، ١٢٩، والزيلعي ٩٨/٥، وصحفي الإرادات ٢/ ٥٢٦، ومغني المحتاج ٢/ ٤٠٣، (٢) الحاشية ٢/ ٢٤٣، ٢٤٠، وجواهر الإكليل ٢/ ١٠٤، ١٣٠، ١٤٥، والمهذب ١/ ٣٦٦، ٣٦٤، ٣٩٥، ومنتهى الإرادات ٢/ ٣٣٧، ٤٥٥.

يرتفع حكم السبب المانع، ولا يجب على المشتري الرد.

أما الحنابلة والشافعية : فإن البيع الفاسد عندهم لا يحصل به الملك للمشتري، ولا ينفذ فيه تصرف المشتري ببيع ولا هبة ولا عتق ولا غيره، وهو واجب الرد ما لم يتلف فيكون فيه الضمان. (١)

ومن ذلك بأنه إذا وجبت الهدية في الجنابة على منافع الأعضاء، ثم عادت إلى حالتها الطبيعية فإن الهدية تسترد. وعلى ذلك : من جنى على سمع إنسان فزال السمع، وأخلدت منه الهدية، ثم عاد السمع، وجب رد الهدية، لأن السمع لم يذهب لأنه لو ذهب لما عاد. ومن جنى على عيني فذهب ضوءهما وجبت الهدية، فإن أخلدت الهدية، ثم عاد الضوء وجب رد الهدية. وهذا عند الجمهور، وعند الحنفية خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه. (٢) (ر: جنابة - دية).

#### أثر الاسترداد :

٣٦ - الاسترداد حق من الحقوق التي تثبت نتيجة لبعض التصرفات، ففي الغصب يثبت للمغصوب منه حق الاسترداد من الغاصب، وفي العارية يثبت للمعير حق الاسترداد من المستعير، وفي الوديعة يثبت للمودع حق الاسترداد من المودع، وفي الرهن يثبت للرهن حق استرداد المرهون من المرتهن بعد وفاء الدين.

(١) البدائع ٣٠١/٥، ٣٠٢، والتمسوقي ٧٥/٣، والمغني ٢٥٢/٤، ٢٥٣

(٢) الخطب ٣٦١/٦ - ٣٦٤، وبهية المحتاج ٣١٦/٧، والمحرر ١٢٩/٦، والزيلعي ١٣٨/٦

ثالثاً : سقوط الحق في استرداد العين والضمان قضاء لا ديانة :

٣٤ - وذلك كما لو أن مسلماً دخل دار الحرب بأمان، فأخذ شيئاً من أموالهم لا يحكم عليه بالرد ولا بالضمان، ويلزمه ذلك فيما بينه وبين الله جل جلاله.

عودة حق الاسترداد بعد زوال المانع :

٣٥ - ما وجب رده ثم بطل حق الاسترداد فيه المانع، فإن هذا الحق يعود إذا زال المانع، لأن المانع إذا زال عاد الممنوع، ومن أمثلة ذلك :

البيع الفاسد - حيث يجب فيه الرد - إذا تصرف فيه المشتري ببيع سقط حق الرد، فإن رد على المشتري بخيار شرط، أو روية، أو عيب بقضاء قاض، وعاد على حكم الملك الأول عاد حق الفسخ والرد، لأن الرد بهذه الوجه فسخ محض، فكان دفعا للعقد من الأصل وجعل له كأن لم يكن. أما لو اشتراه ثانياً، أو عاد إليه بسبب مبتدأ لا يعود حق الفسخ، لأن الملك يختلف باختلاف السبب، فكان اختلاف الملكين بمنزلة اختلاف العقدين.

هذا هو مذهب الحنفية، ويسايره مذهب المالكية في عودة حق الاسترداد إذا زال المانع، غير أنهم يخالفون الحنفية في أنه لو عاد المبيع الفاسد إلى المشتري بأي وجه كان - سواء أكان عوده اختيارياً أو ضرورياً كإثرت - فإنه يعود حق الاسترداد، ما لم يحكم حاكم بعدم الرد، أو أكان القوات راجعاً لتغير السوق، ثم عاد السوق إلى حالته الأولى، فلا

جـ - بمعنى الانطلاق والابتعاث بدون باعث،<sup>(١)</sup> وذلك في الصيد.

### الحكم الإجمالي :

#### أولاً - بالنسبة للمبيع :

٢ - المسترسل هو الجاهل بقيمة السلعة، ولا يحسن المبيعة، قال الإمام أحمد: المسترسل: هو الذي لا يبايئ، فكأنه استرسل إلى البائع، فأخذ ما أعطاه، من غير محاكمة ولا معرفة بغبنه.

وقد اختلف الفقهاء في ثبوت الخيار للمسترسل إذا غبن غبنا يخرج عن العادة.

فعند المالكية والحنابلة: يثبت له الخيار بين الفسخ والإمضاء، لقول النبي ﷺ: «غبن المسترسل حرام».<sup>(٢)</sup> وعند الشافعية، وفي ظاهر الرواية عند الحنفية: لا يثبت له الرد، لأن المبيع سليم، ولم يوجد من جهة البائع تدليس، وإنما فرط المشتري في ترك التأمل، فلم يجز له الرد.

وفي رواية أخرى عند الحنفية: أنه يفتى بالرد إن حدث غرر، وذلك وفقاً للناس.<sup>(٣)</sup>

وللفقهاء تفصيل فيما يعتبر غبنا وما لا يعتبر، وهل يقدر بالثلث أو أقل أو أكثر وغير ذلك، يرجع إليه في مصطلح (غبن - خيار).

(١) جواهر الإكمال ٢١١/١ ط دار المعرفة بيروت، والوجيز ٢٠٧/٢

(٢) المغني ٥٨٤/٣، والمحطاب ٤٧٠/٤، والمحرق بهامش المحطاب ٤٦٨/٤، وحديث «ممن للمسترسل حرام» أخرجه الطبراني ١٤٩/٨ ط وزارة الأوقاف العراقية. وقال الهيثمي: «فيه موسى بن حمير الأعمى وهو ضعيف جداً». انظر مجمع الزوائد ٧٦/٤ ط القلبي.

(٣) ابن عابدين ١٦٦/٤، ١٦٧ ط بولاق الثالثة، والمنهذب ٢٩٤/١ ط دار المعرفة بيروت.

وما يجب رده بعينه كالغصوب، والمبيع يباع فاسداً، والأمانات حين طلبها إذا ردت أو استردها كلها فإنه يترتب على ذلك ما يأتي:

أ - البراءة من الضمان، فالغاصب يبرأ برد المصوب، والمودع يبرأ برد الوديعة، وهكذا.

ب - يعتبر الرد فسخاً للعقد، فرد العارية والوديعة والمبيع يباع فاسداً يعتبر فسخاً للعقد.

ج - ترتب بعض الحقوق، كثبوت الرجوع بالثمن لمن استحق بيده شيء على من اشتراها منه.

## استرسال

التعريف :

١ - الاسترسال أصله في اللغة: السكون والثبات. ومن معانيه لغة: الاستئناس والطمأنينة إلى الإنسان والثقة به.<sup>(١)</sup>

ويستعمله الفقهاء بعدة معان:

أ - بمعنى الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به، وذلك في المبيع.<sup>(٢)</sup>

ب - بمعنى الانسحاب واللاحاق والانجرار من الشيء إلى غيره،<sup>(٣)</sup> وذلك في الولاء.

(١) لسان العرب، والمصباح للبرماني (رس).

(٢) المحطاب ٤٧٠/٤ ط دار الفكر، والمغني ٥٨٤/٣ ط مكتبة الرياض الحديثة.

(٣) الوجيز ٢٧٩/٢ ط مطبعة الآداب، والمحرق بهامش المحطاب ٣٦١/٦ ط دار الفكر.



## استرقاق

التعريف :

١ - الاسترقاق لغة : الإدخال في الرق، <sup>(١)</sup> والرق : كون الأدمي مملوكا مستعبدا . ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن ذلك .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الأسر، والسبي :

٢ - الأسرهو : الشد بالإسار، والإسار : ما يشد به، وقد يطلق الأسر على الأخذ ذاته . والسبي هو : الأسر أيضا، ولكن يغلب إطلاق السبي على أخذ النساء والذراري .

والأسر والسبي مرحلة متقدمة على الاسترقاق في الجملة . وقد يتبعها استرقاق أولا يتبعها، إذ قد يؤخذ المحارب، ثم يمن عليه، أو يفدى، أو يقتل ولا يسترق. <sup>(٢)</sup>

الحكم التكليفي للاسترقاق :

٣ - يختلف حكم الاسترقاق باختلاف المسترق (بالفتح)، فإن كان الأسير ممن يجوز قتله في الحرب فلا يجب استرقاقه، بل يجوز، ويكون النظر فيه إلى

(١) لسان العرب مادة : (رق).

(٢) لسان العرب، وتاج المرويس مادة : (رق) و(أسر) و(سبي)، والمثني ٨/ ٣٧٥ طبعة للنشر الثالثة، أو طبعة مكتبة الرضا الحديثة، وأسنن المطالب ١٩٣/٤ طبع المكتبة الإسلامية، وحاشية النصوصي ٢٠٠/٢ طبع دار الفكر.

ثانيا - بالنسبة للصيد :

٣ - يشترط لإباحة ما قتله الحيوان الجارح إرسال الصائد له . فإذا استرسل من نفسه دون إرسال الصائد فلا يحل ما قتله، إلا إذا وجدته غير منقوذة المقاتل فذكاه .

وهذا باتفاق الفقهاء، <sup>(١)</sup> إلا أنهم يختلفون فيما إذا أشلاه الصائد - أي أغراه - أو زجره أثناء استرساله، هل يحل أولا؟ على تفصيل موطنه مصطلح (صيد - وإرسال) .

ثالثا - بالنسبة للولاء :

٤ - إذا تزوج المملوك حرة مولاة لقوم اعتقوها، فولدت له أولادا فهم موال لموالي أمهم، مادام الأب رقيقا مملوكا، فإذا عتق الأب استرسل الولاء (انجر واستحب) من موالي الأم إلى موالي العبد . أما لو ولدت الأمة قبل عتقها، ثم عتقت بعد ذلك فلا ينسحب الولاء، لأن الولد مسه رق، وهذا باتفاق. <sup>(٢)</sup>

مواطن البحث :

٥ - ينظر تفصيل هذه المواضيع في باب الخيار في البيع، وفي باب الولاء، وفي شروط حل الصيد في باب الصيد. <sup>(٣)</sup>

(١) للمثني ٨/ ٥٥٠، ٥٤٥، والبدائع ٥/ ٥٥٠ ط الحلبية، وجواهر الإكليل ١/ ٢١١، والوجيز ٢/ ٢٠٧.

(٢) الوجيز ٢/ ٢٧٩، والمهذب ٢/ ٣٣، والمواق بهمش الخطاب ٦/ ٣٦١، والمثني ٦/ ٣٦١، والمندبية ١/ ٢٧١، ٢٧٢، ط المكتبة الإسلامية، والزاهر فقرة ٤٢٨، ٩٩٣ ط وزارة الأوقاف الكويتية .  
(٣) المراجع السابقة .

بالوحدانية، ويفتخر بعبوديته، <sup>(١)</sup> قال الله تعالى :  
(لَنْ يَسْتَنْفِذَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ). <sup>(٢)</sup>

• وكان طريق التخلص من الرق الذي انتهجه الإسلام يتلخص في أمرين :

الأمر الأول : حصر مصادر الاسترقاق بمصدرين اثنين لا ثالث لهما، وإنكار أن يكون أي مصدر غيرهما مصدرا مشروعاً للاسترقاق :

أحدهما : الأسرى والسبي من حرب لعدو كافر إذا رأى الإمام أن من المصلحة استرقاقهم .

وثانيهما : ما ولد من أم رقيقة من غير سيدها، أما لو كان من سيدها فهو حر .

الأمر الثاني : فتح أبواب تحرير الرقيق على مصاريعها، كالكفارات، والنذور، والعتق تقرباً إلى الله تعالى، والمكاتب، والاستيلاء، والتدبير، والعتق بملك المحارم، والعتق بإسائة المعاملة، وغير ذلك .

٦ - من له حق الاسترقاق :

اتفقت كلمة الفقهاء على أن الذي له حق الاسترقاق أوالمن أو الفداء هو الإمام الأعظم للمسلمين، بحكم ولايته العامة، أو من ينوبه، ولذلك جعل إليه أمر الخيار في الاسترقاق وعدمه. <sup>(٣)</sup>

الإمام، إن رأى في قتله مصلحة للمسلمين قتله، وإن رأى في استرقاقه مصلحة للمسلمين استرقه، كما يجوز المن والفداء أيضاً. أما إن كان ممن لا يجوز قتله في الحرب فقد اختلف الفقهاء فيه على اتجاهين :

فذهب الشافعية والحنابلة إلى وجوب استرقاقه، بل إنهم قالوا: إنه يسترَق بنفسه الأمر. <sup>(١)</sup>

وذهب الحنفية والمالكية إلى جواز استرقاقه، حيث يغير الإمام بين الاسترقاق وغيره، كجعلهم ذمة للمسلمين، أو المفاداة بهم، <sup>(٢)</sup> أو المن عليهم - كما فعل الرسول ﷺ في فتح مكة - على ما يرى من المصلحة في ذلك. وللتفصيل (ر: أسرى).

حكمة تشريع الاسترقاق :

٤ - قال محمد بن عبد الرحمن البخاري شيخ صاحب الهداية :

« الرق إنشأ ثبت في بني آدم لاستنكافهم من عبوديتهم لله تعالى الذي خلقهم، وكلهم عبيده وأرقاؤه، فإنه خلقهم وكوّنهم، فلما استنكفوا عن عبوديتهم لله تعالى جزأهم برقهم لعباده، فإذا أعتقه فقد أعاده المعتق إلى رقه حقاً لله تعالى خالصاً، فعسى يرى هذه المنّة : أنه لو استنكف من عبوديته لله تعالى لا بتلي برق لعبيده، فيقر الله تعالى

(١) محسن الإسلام للبخاري شيخ صاحب الهداية ص ٥٥ ط القدسي.

(٢) سورة النساء / ١٧٢

(٣) للمنفى ٨/ ٣٧٢، وأسن المطالب ٤/ ١٩٣ طبع المكتبة الإسلامية، وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٠٥، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار ٤٤٧/ ٢ طبع دار المعرفة.

(١) الأم ٤/ ١٤٤ طبع دار المعرفة، وأسن المطالب ٤/ ١٩٣، والكتاني ٣/ ٢٧١

(٢) بدائع الصنائع ٩/ ٤٣٤٨، وفتح القدير ٤/ ٣٠٦، ومواهب الجليل ٣/ ٣٥١

أسباب الاسترقاق :

أولاً - من يضرب عليه الرق :

٧ - لا يجوز ضرب الرق على النساء إلا إذا توفرت فيمن يسترق صفتان : الصفة الأولى الكفر، والصفة الثانية الحرب، سواء أكان عارياً بنفسه، أم تابعاً لمحارب، على التفصيل التالي :

أ - الأسرى من المسلمين اشتروا في حرب المسلمين فعلاً .

٨ - وهؤلاء إما أن يكونوا من أهل الكتاب، أو من المشركين، أو من المرتدين، أو من البغاة .

(١) فإن كانوا من أهل الكتاب : جاز استرقاقهم بالاتفاق، والمجوس يعاملون مثلهم في هذا :

(٢) أما إن كانوا من المشركين : فإما أن يكونوا من العرب أو من غيرهم، فإن كانوا من غير العرب فقد قال الحنفية، والمالكية، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة : يجوز استرقاقهم . وقال بعض الشافعية وبعض الحنابلة : لا يجوز .

أما إن كانوا من العرب : فقد ذهب المالكية، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة إلى جواز استرقاقهم .

واستثنى المالكية من ذلك القرشيين، فقالوا : لا يجوز استرقاقهم .

وذهب الحنفية، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة إلى أنه لا يجوز استرقاقهم، بل لا يقبل منهم إلا الإسلام، فإن رفضوه قتلوا، وعلل الحنفية هذا التفريق في الحكم بين العربي وغيره من المشركين بأن النبي ﷺ نشأ بين أظهرهم، والقرآن نزل بلغتهم، فالمعجزة في حقهم أظهر، فكان

كفرهم - والحالة هذه - أغلظ من كفر العجم .<sup>(١)</sup>

(٣) وأما إن كانوا من المرتدين : فإنه لا يجوز استرقاقهم بالاتفاق، ولا يقبل منهم إلا الإسلام، فإن رفضوه قتلوا لغلظ كفرهم .<sup>(٢)</sup>

(٤) وأما إن كانوا من البغاة : فإنه لا يجوز استرقاقهم بالاتفاق، لأنهم مسلمون، والإسلام يمنع ابتداء الرق .<sup>(٣)</sup>

ب - الأسرى من الذين أدخلوا في الحرب عن لا يجوز قتلهم، كالنساء والذاري وغيرهم :

٩ - وهؤلاء يجوز استرقاقهم بالاتفاق، إن كانوا من أهل الكتاب، أو من الوثنيين المشركين،<sup>(٤)</sup> سواء أكانوا من العرب أو من غيرهم . واستثنى المالكية من ذلك الرهبان المنقطعين عن الناس في الجبال،

(١) فتح القدير على المدة ٣٧١/٤ طبع بولاق سنة ١٣١٦ هـ، والبحر الرائق ٨٩/٥ طبع المطبعة العلمية، وجمع الأبر ٥٩/١ طبع المطبعة الثانية سنة ١٣٢٧ هـ، وبدائع الصنائع ٤٣٤٨/٩ طبع مطبعة الإمام، وحاشية الطحطاوي على الدر ٤٤٧/٢ طبع بولاق سنة ١٢٥٤ هـ، وحاشية ابن عابدين ٢٢٩/٣ طبع بولاق الأولى، وأسنى المطالب ١٩٣/٤ طبع المكتبة الإسلامية، وحاشية الجمل ١٩٧/٥ طبع دار إحياء التراث العربي، والمدونة ٢٤/٢ طبع مطبعة السعادة بمصر، وحاشية النسوي ١٨٤/٢ طبع دار الفكر، ومواهب الجليل ٣٥٨/٣، والمغني لابن قدامة ٣٧٢/٨، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ٣١ و١٢٥

(٢) بدائع الصنائع ٤٣٤٨/٩، وفتح القدير ٣٧١/٤، وحاشية الطحطاوي على الدر ٤٤٧/٢، وحاشية ابن عابدين ٢٢٩/٣، وحاشية النسوي ٢٠١/٢ و٢٠٥، وأسنى المطالب ١٣٣/٤ (٣) حاشية ابن عابدين ٣١١/٣، والمدونة ٢١/٢، والشرح الصغير ٤٢٨/٨ طبع دار المعارف، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ٣٩

(٤) بدائع الصنائع ٤٣٤٨/٩، وحاشية ابن عابدين ٢٢٩/٣، و٣٦٩، وحاشية الطحطاوي على الدر ٤٤٧/٢، وحاشية النسوي ١٨٤/٢ و٢٠٥ و٢٠١، والمغني ٣٧٦/٨، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ١٢٧، وأسنى المطالب ١٩٣/٤

الإسلام أيضا . قيل : لو أفني بهذه لا بأس به  
فمن كانت ذات زوج ، حسبا لقصدها السيء  
بالردة من إثبات الفرقة .<sup>(١)</sup>

هـ - استرقاق الذمي الناقض للذمة :

١٢ - إذا أتى الذمي ما يعتبر نقضا للذمة - على  
اختلاف الاجتهادات فيها يعتبر نقضا للذمة وما لا  
يعتبر ( ر : ذمة ) - فإنه يجوز استرقاقه وحده ، دون  
نسائه وذرائعه ، لأنه ينقضه الذمة قد عاد حربيا ،  
فيطبق عليه ما يطبق على الحربيين .  
أما نسائه وذرائعه فيبقون على الذمة ، إن لم  
يظهر منهم نقض لها .<sup>(٢)</sup>

و - الحربي الذي دخل إلينا بغير أمان .

١٣ - إذا دخل الحربي بلادنا بغير أمان ، فمقتضى  
قول أبي حنيفة ،<sup>(٣)</sup> والشافعية ،<sup>(٤)</sup> والحنابلة في  
الجملة : أنه يصير فيثا بالدخول ، ويجوز عندئذ  
استرقاقه ، إلا الرسل فإنهم لا يرقون بالاتفاق  
( ر : رسول ) .

ويقول الشافعية : إن ادعى أنه إنسا دخل  
ليسمع كلام الله ، وليتعرف على شريعة الإسلام  
فإنه لا يصير فيثا .<sup>(٥)</sup>

(١) فتح القدير ٢٨٨/٤ ، والسير الكبير للإمام محمد بن الحسن  
١٠٣٠/٣ ، ومصنف عبد الرزاق ١٧٦/١٠ طبع المكتب  
الإسلامي .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٨٤/٣ ، والشرح الصغير  
٤٣٠/٤ ، وحاشية النووي ١٨٧/٢ ، وأسنى المطلب  
٢٢٣/٤ ، والمغني ٥٨٨/٨ .

(٣) بدائع الصنائع ٤٣٤٤/٩ ، وحاشية ابن عابدين ٢٣٣/٣

(٤) أسنى المطلب ٢١٢/٤ ، والمغني ٤٠٣/٨ ، ٥٢١

(٥) أسنى المطلب ٢١١/٤

إن لم يكن لهم رأي في الحرب ،<sup>(١)</sup> وإنسا كان  
الاسترقاق هؤلاء دون القتل للتوصل إلى  
إسلامهم ، لأنهم ليسوا من أهل الحرب .

واستدلوا على جواز استرقاق أهل الكتاب  
باسترقاق رسول الله ﷺ نساء بني قريظة وذرائعهم ،  
واستدلوا على جواز استرقاق سبي المرتدين  
باسترقاق أبي بكر الصديق نساء المرتلين من  
العرب ، واستدلوا على جواز استرقاق سبي  
المشركين باسترقاق رسول ﷺ نساء هوازن  
وذرائعهم ، وهم من صميم العرب .<sup>(٢)</sup>  
أما من يؤخذ من نساء البشة وذرائعهم ، فلا  
يسترقون بالاتفاق ، لأنهم مسلمون ، والإسلام  
يمنع ضرب الرق ابتداء .<sup>(٣)</sup>

ج - استرقاق من أسلم من الأسرى أو السبي :  
١٠ - من أسلم من الأسرى بعد الأخذ فيجوز  
استرقاقه ، لأن الإسلام لا ينافي الرق جزاء على  
الكفر الأصلي ، وقد وجد الإسلام بعد انمقاد سبب  
الملك ، وهو الأخذ .<sup>(٤)</sup>

د - المرأة المرتدة في بلاد الإسلام :

١١ - ذهب الجمهور إلى أن المرأة إذا ارتدت ،  
وأصرت على رديها لا تسترق ، بل تقتل كالمرتدة ،  
مادامت في دار الإسلام . وعن الحسن ، وعمر بن  
عبد العزيز ، وأبي حنيفة في النواذر : تسترق في دار

(١) حاشية النووي ١٧٧/٢

(٢) البدائع ٤٣٤٨/٩ ، والمغني ١٢٣/٨

(٣) حاشية ابن عابدين ٣١١/٣ ، والمقدمة ٢١/٢ ، والشرح الصغير

٤٢٨/٤ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٣٩

(٤) فتح القدير ٣٠٦/٤ ، والبحر الرائق ٩٤/٥ ، وحاشية ابن

عابدين ٢٢٩/٣ ، ٢٣٣ ، وحاشية الجبل ١٩٨/٢ ، والمغني

٣٧٤/٨ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٢٥

للعبد في تركها. ومنها جميع العبادات المالية ، فإنها تسقط عن المرء باسترقاقه ، لأن العبد لا يملك المال ، كالزكاة ، وصدقة الفطر ، والصدقات والحج .

١٧ - ب - الواجبات المالية على من استرق إن كان لها بدل بدني ، فإنه يصار إلى بدلها ، كالكفارات ، فالرقيق لا يكفر في الحنث في اليمين بالعتق ولا بالإطعام ولا بالكسوة ، ولكنه يكفر بالصيام .

أما إن لم يكن لهذه الواجبات المالية بدل بدني ، فإنها تتعلق بعين المسترق ، فإذا جنى العبد على يد إنسان فقطعها خطأ ، وكانت دينتها أكثر من قيمة العبد ، لم يكلف المالك بأكثر من دفع العبد إلى المجني عليه ، كما يذكر في أبواب الجنائيات . وكذا إذا استدان من شخص بغير إذن سيده ، فإن هذا الدين يتعلق بعينه ، ويبقى في ذمته ، ولا يكلف سيده بوفائه . فإن استرق وعليه دين لمسلم أو ذمي لم يسقط الدين عنه ، لأن شغل ذمته قد حصل ، ولم يوجد ما يسقطه ، بخلاف ما إذا كان الدين لحر ، فإنه يسقط ، لعدم احترام الحربي .<sup>(١)</sup>

١٨ - ج - والاسترقاق يمنع المسترق من سائر التبرعات كالحبة ، والصدقة والوصية ونحو ذلك .

١٩ - د - كما يمنع الاسترقاق من سائر الاستحقاقات المالية ، فإن وقع شيء منها استحقه المالك لا الرقيق ، فالرقيق لا يرث ، وما يستحقه من أرض الجناية عليه فهو لسيده .

وإن استرق وله دين على مسلم أو ذمي ، فإن سيده هو الذي يطالب بهذا الدين ، أما إن كان

ز - التولد من الرقبة :

١٤ - من المقر في الفقه الإسلامي أن الولد يتبع أمه في الحرية ، فإذا كانت الأم حرة كان ولدها حراً ، وإن كانت أمة كان ولدها رقيقاً ، وهذا عملاً بخلاف فيه بين الفقهاء .<sup>(١)</sup> ويستثنى من ذلك ما لو كان التولد من سيد الأمة ، إذ يولد حراً وينتعد لأمه سبب الحرية ، فتصبح حرة بموت سيدها .

انتهاء الاسترقاق :

١٥ - ينتهي الاسترقاق بالعتق ، والعتق قد يكون بحكم الشرع ، كمن ولدت من سيدها عتقت بموته ، وكمن ملك ذا رحم منه فإنه يعتق عليه بمجرد الملك . وقد يكون العتق بالإعتاق لمجرد التقرب إلى الله تعالى ، أو لسبب موجب للعتق ، كأن يعتقه في كفارة ( ر : كفارة ) ، أو نذر ( ر : نذر ) . كما تنتهي بالتدبير ، وهو أن يجعله حراً دبر ولسانه أي بعدها ( ر : تدبير ) ، أو بالمكاتبة ، أو إجبار ولي الأمر سيدها على إعتاق عبده لإضراره به ( ر : عتق ) .

آثار الاسترقاق :

١٦ - أ - يترتب على الاسترقاق آثار كثيرة ، منها ما يتعلق بالعبادات البدنية المسنونة إذا كانت مخلة بحق السيد ، كصلاة الجماعة مثلاً ( ر : صلاة الجماعة ) ، أو الواجبات الكفائية ، لإخلالها بحق السيد أيضاً ، أو لآخر كالجهاد ، فإنه يرخس

(١) نصف عبد الرزاق ٧/٢٩٩ ، ٨/٣٨٥ ، وأقاربه يوسف ص ١٩٢ ، وأقار الإمام محمد ص ١١٥ ، وأمنى الطالب ٤٦٩/٤

(١) أسنى للطلاب ٤/١٩٥

الدين على حربي فيسقط .<sup>(١)</sup>

٢٠ - هـ - وإذا سبي الصبي الصغير دون والديه ، حكم بإسلامه تبعاً للسابي ، لأن له عليه ولاية ، وليس معه من هو أقرب إليه منه فتيبعه .<sup>(٢)</sup>

٢١ - و - والاسترقاق يمنع الرجل من أن تكون له ولاية على غيره ، وعلى هذا فإن الرقيق لا يكون أميراً ولا قاضياً ، لأنه لا ولاية له على نفسه ، فكيف تكون له الولاية على غيره ، وبناء على ذلك فإنه لا يصح أمان الرقيق ، ولا تقبل شهادته أيضاً ، على خلاف في ذلك .

٢٢ - ز - والاسترقاق مخفض للمعقوبة ، فتتصف الحدود في حق الرقيق ، إن كانت قابلة للتتصيف .

٢٣ - ح - وللاسترقاق أثر في النكاح ، إذ العبد ليس بكفء للحررة ، ولا بد فيه من إذن السيد ، ولا يملك العبد نكاح أكثر من امرأتين ، ولا تنكح أمة على حرة .

٢٤ - ط - وله أثر في الطلاق أيضاً ، إذ لا يملك الرقيق من الطلاق أكثر من طلقين ، وإذا نكح بغير إذن سيده فالطلاق بيد سيده .

٢٥ - ي - وله أثر في العدة ، إذ عدة الأمة في الطلاق حيضتان ، لا ثلاث حيض ، وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في مصطلحاته .

## استسعاء

التعريف :

١ - الاستسعاء لغة : سعي الرقيق في فكائه ما بقي من رقه إذا عتق بعضه ، فيعمل ويكسب ، ويصرف ثمنه إلى مولاه . واستسعيته في قيمته : طلبت منه السعي .<sup>(١)</sup>

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك<sup>(٢)</sup> واعتاق المستسعي غير الاعتاق بالكتابة ، فاللستسعي لا يرد إلى الرق ،<sup>(٣)</sup> لأنه إسقاط لا إلى أحد ، والإسقاط لا إلى أحد ليس فيه معنى المعاوضة ، بخلاف المكاتب ، لأن الكتابة عقد ترد عليه الإقالة والفسخ ،<sup>(٤)</sup> لكنه يشبه الكتابة في أنه اعتاق بعض .

ومحل الاستسعاء من أعتق بعضه .

الحكم الإجمالي :

٢ - أغلب الفقهاء على أن المولى لو أعتق جزءاً من عبده فإنه يسري العتق إلى باقيه ، ولا يستسعي ،

(١) لسان العرب (سعي)

(٢) للزاهر ص ٤٢٧ ط وزارة الأوقاف بالكويت ، وابن عابدين

١٥/٣ ط بولاق ، والطحاوي على الدر ٢٩٦/٢

(٣) المنوي على خليل ١٣٦/٨ ط دار صادر

(٤) الهداية مع فتح القدير ٣/٣٧٨ ط بولاق

(١) أسنى المطالب ١٩٥/٤ ، وحاشية لبجل ١٩٨/٥

(٢) أسنى المطالب ٥٠١/٢ ، ويدائع الصنائع ٩/٤٣١٤

مطبعة الإمام .

مذهب الحنابلة على أنه مع اليساري العتق إلى الباقي، ويغرم المعتق قيمة حصة الشركاء، فإن كان معسراً فلا سرية ولا استسعاء.<sup>(١)</sup>

٤ - ويقع الخلاف بين الفقهاء كذلك إذا اعتق في مرض موته أودبر، أو أوصى بعبده، ولم يكن له مال سواهم، فقال أبو حنيفة: يعتق جزء من كل واحد، ويستسعى في باقيه، وقال غيره: يعتق ثلثهم بالاقتراع بينهم، فمن خرج له سهم الحرية عتق، وقيمة العبد المستسعى دين في ذمته، يقدرها عدل، وأحكامه أحكام الأحرار، وقال البعض: لا يأخذ حكم الحر إلا بعد الأداء. وتعتبر القيمة وقت الإعتاق، لأنه وقت الائتلاف.

مواطن البحث :

٥ - الكلام عن الاستسعاء مثنو في كتاب العتق، وأغلب ذكره مع السراية، وفي باب (العبد يعتق بعضه)، و(الاعتاق في مرض الموت) كما يذكر في الكفارة.

لأن العتق لا يتبعض ابتداء،<sup>(١)</sup> ولحديث أبي المليلح عن أبيه: أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «ليس لله شريك»، وأجاز عتقه. رواه أحمد وأبو داود، وفي لفظ: «هو حر كله، ليس لله شريك».<sup>(٢)</sup>

وقال أبو حنيفة: يستسعى في الباقي.

٣ - أما إذا كان العبد مشتركاً، وأعتق أحد الشركاء نصيبه، فإن الفقهاء يفرقون بين ما إذا كان المعتق موسراً أو معسراً، فإن كان موسراً فقد خير أبو حنيفة الشريك الآخر بين ثلاثة أمور: العتق، أو تضمين الشريك المعتق، أو استسعاء العبد. وإن كان معسراً فالشريك بالخيار، بين الإعتاق وبين الاستسعاء فقط، وقال أبو يوسف ومحمد هنا: ليس له إلا الضمان مع اليسار، والسماية مع الإعسار، وقولها هورواية عن أحمد،<sup>(٣)</sup> لما رواه أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعتق شقصاً في ملكه فعليه أن يعتقه كله إن كان له مال، وإلا استسعى العبد غير مشقوق عليه»<sup>(٤)</sup> أي لا يغلي عليه الثمن.<sup>(٥)</sup> والمالكية، والشافعية، وظاهر

(١) الهداية مع فتح القدير ٣/٣٧٧، ٣٨٢، والخطاب ٦/٣٣٦، ٣٣٧ ط ليبيا، ونقطة المحتاج مع الشرواني وابن قاسم المبادي ١٠/٣٥٤ ط دار صادر، والمغني مع الفرح الكبير ١٢/٢٦٩ ط المنار الأولى.

(٢) حديث: «ليس لله شريك...» أخرجه أبو داود (حسن المعبود ٤/٣٦ ط ليبيا، ونقطة المحتاج مع الشرواني وابن قاسم المبادي ١٠/٣٥٤ ط دار صادر، والمغني مع الفرح الكبير ١٢/٢٦٩ ط المنار الأولى).

(٣) فتح القدير ٣/٣٧٧، ٣٨٢.

(٤) حديث ومن أعتق شقصاً... أخرجه البخاري ٥/١٥٦ (فتح اليساري ط السلفية)، ومسلم ٢/١١٤٠ ط حسي الحلبي، واللفظ لأبي داود (حسن المعبود ٤/٣٧) ط الطبعة الأنصارية.

(٥) الهداية مع فتح القدير ٣/٣٨٠، ٣٨١، والمغني مع الفرح الكبير ١٢/٢٤٩، ٢٥٠.

(١) التلخيص والإكمال ٦/٣٣٨ هامش الخطاب ليبيا، والخروشي ٨/١٢٦، ١٢٧، والمعدني بجاشه ٨/١٢٦ ط دار صادر، والشرح الكبير مع المغني ١٢/٢٤٨.

(٢) المغني مع الفرح الكبير ٢/٢٣٣، ٢٧٤، والشرواني على النسخة ١٠/٢٦٢، ونهاية المحتاج ٨/٣٦٠، ٣٦٨ ط الحلبي.

(٣) للمغني مع الفرح الكبير ١٢/٢٥١، ونهاية المحتاج ٨/٣٥٩، ٣٦٠.

(٤) نهاية المحتاج ٨/٣٥٩، وضع القدير ٣/٣٨١، ٣٨٧.

على البر والتقوى. ولما روى ابن ماجه « ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى » .<sup>(١)</sup> وصح : « دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة ، عند رأسه ملك موكل كلما دعا لأخيه بخير قال الملك الموكل به : آمين ولك بمثل » .<sup>(٢)</sup> ولكن الأوزاعي والشافعية قيدوه بالألا يكون الغير صاحب بدعة أو ضلالة وبني . وإلا لم يستحب زجرا وتأديبا ، ولأن العامة تظن بالاستسقاء لهم حسن طريقتهم والرضى بها ، وفيها من المفاسد ما فيها .<sup>(٣)</sup> مع أنهم قالوا : لو احتاجت طائفة من أهل الذمة وسألوا المسلمين الاستسقاء لهم فهل ينبغي إجابتهم أم لا ؟

الأقرب : الاستسقاء لهم وفاء بدمتهم . ثم عللوا ذلك بقولهم : ولا يتوهم مع ذلك أننا فعلناه لحسن حالهم ، لأن كفرهم محقق معلوم . ولكن نحمل إجابتنا لهم على الرحمة بهم ، من حيث كونهم من ذوي الروح ، بخلاف الفسقة والمبتدعة .<sup>(٤)</sup>

الثالث : مباح ، وهو استسقاء من لم يكونوا في محل ، ولا حاجة إلى الشرب ، وقد أتاهم الغيث ، ولكن لو اقتصرنا عليه لكان دون السعة ، فلهم أن يسألوا الله من فضله .<sup>(٥)</sup>

(١) حديث : « ترى المؤمنين ... » أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٣٨/١٠ - ط السلفية ) .

(٢) حديث : « دعوة المرء المسلم ... » أخرجه مسلم (٤/٢٠٩٤ - ط حسي الخليلي) .

(٣) بداية المحتاج ٤٠٣/٢ ط الخليلي .

(٤) حاشية الشيرازي على بداية المحتاج ٤٠٣/٢

(٥) الحارثي على مختصر خليل ١٣/٢

## استسقاء

التعريف :

١ - الاستسقاء لغة : طلب السقيا ، أي طلب إنزال الغيث على البلاد والعباد . والاسم : السُقْيَا بالضم ، واستسقيت فلانا : إذا طلبت منه أن يسقيك .<sup>(١)</sup>

والمعنى الاصطلاحي للاستسقاء هو : طلب إنزال المطر من الله بكيفية مخصوصة عند الحاجة إليه .<sup>(٢)</sup> صفته ( حكمه التكليفي ) :

٢ - قال الشافعية ، والحنابلة ، ومحمد بن الحسن من الخنفية : الاستسقاء سنة مؤكدة ، سواء أكان بالدعاء والصلاة ، أم بالدعاء فقط ، فعله رسول الله ﷺ وصحابته والمسلمون من بعدهم . وأما أبو حنيفة فقال بسنية الدعاء فقط ، ويجوز غيره .<sup>(٣)</sup> وعند المالكية تعثر به الأحكام الثلاثة التالية :

الأول : سنة مؤكدة ، إذا كان للمتحلل والجلب ، أو للحاجة إلى الشرب لشفاهم ، أو لدوائهم ومواسيهم ، سواء أكانوا في حضر ، أم سفر في صحراء ، أو سفينة في بحر مالح .  
الثاني : مندوب ، وهو الاستسقاء من كان في خصب لمن كان في محل وجذب ، لأنه من التعاون

(١) لسان العرب مادة : (سقى)

(٢) ابن عابدين ١/٧٩٠ ط الشافعية ، وفتح العزيز بهامش المجموع ٨٧/٥ ، والشرح الصغير ١/٣٧ ط المعارف .

(٣) بداية المحتاج ٤٠٢/٢ ، والمفتي ٧٨٣/٢ ط رزق رضا ، وابن عابدين ١/٧٩١ ط الثالثة .



## دليل المشروعية :

٣- ثبت مشروعيته بالنص والإجماع ، أما النص فقولته تعالى : « قُلْتُ : اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ، وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَبِينْ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا » .<sup>(١)</sup>

كما استدلل له بعمل رسول الله ﷺ وخلفائه والمسلمين من بعده ، فقد وردت الأحاديث الصحيحة في استساقائه ﷺ . روى أنس رضي الله عنه : « أن الناس قد قحطوا في زمن رسول الله ﷺ ، فدخل رجل من باب المسجد ورسول الله ﷺ يخطب » . فقال : يا رسول الله هلكت المواشي ، وخشينا الهلاك على أنفسنا ، فادع الله أن يسقينا . فرفع رسول الله ﷺ يديه فقال : اللهم اسقنا غيثا مغنيا هنيئا مريئا غدقا مقدقا عاجلا غير راث . قال الراوي : ما كان في السماء قزعة ، فارتفعت السحاب من هنا ومن هنا حتى صارت ركاما ، ثم مطرت سبعا من الجمعة إلى الجمعة . ثم دخل ذلك الرجل ، والنبي ﷺ يخطب ، والسماء تسكب ، فقال : يا رسول الله تهدم البنيان ، وانقطعت السبل ، فادع الله أن يمسه ، فتبسم رسول الله ﷺ لملائة بني آدم . قال الراوي : والله ما نرى في السماء خضراء . ثم رفع يديه ، فقال : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والظُراب ، ويطون الأودية ، ومنابت الشجر . فانجابت السماء عن المدينة حتى صارت حوفا

كالإكليل » .<sup>(٢)</sup> واستدل أبو حنيفة بهذا الحديث وجعله أصلا ، وقال : إن السنة في الاستسقاء هي الدعاء فقط ، من غير صلاة ولا خروج .

واستدل الجمهور بحديث عائشة رضي الله عنها قالت : « شكى الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر ، فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ، ووعد الناس يوما يخرجون فيه ، قالت عائشة : فخرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس ، فقعد على المنبر ، فكبر وحده الله عز وجل ثم قال : إنكم شكوتم جذب دياركم ، واستشخار المطر عن إبان زمانه عنكم ، وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ، ووعدكم أن يستجب لكم . ثم قال : الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، لا إله إلا الله يفعل ما يريد ، اللهم أنت الله لا إله إلا أنت ، أنت الغني ونحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث ، واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغا إلى حين . ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه ، ثم حول إلى الناس ظهره ، وقلب أو حول رداءه وهوارفع يديه ، ثم أقبل على الناس ، ونزل فصلى ركعتين ، فأنشأ الله سبحانه فرعدت وپرقت ثم أمطرت بإذن الله تعالى ، فلم يأت مسجده حتى سألت السيول ، فلما رأى سرعتهم إلى الكثر ضحك حتى بدت نواجذه . فقال : أشهد أن الله على كل شيء قدير ، وأني عبد الله ورسوله » .<sup>(٣)</sup>

(١) فتح القدير ٤٣٧/١ ط بولاق . وحديث : اللهم اسقنا غيثا مغنيا ... أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٠٨/٢ ، ٥٠٩ ، ٢١٢ - ط السلفية ) .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٣/٤ الطبعة المشائية المصرية . وحديث : « إنكم شكوتم جذب دياركم ... » أخرجه أبو داود حون المصنوع (٢/٣٥٤-٣٥٥ - ط الطبعة الأنصارية ) وقال : « إسناده جيد » .

### أسباب الاستسقاء :

٥ - الاستسقاء يكون في أربع حالات :

الأولى : للتخمل والجذب ، أو للحاجة إلى الشرب لشفاهم ، أو دواهم ومواسيهم ، سواء أكانوا في حضر ، أم سفر في صحراء ، أم سفينة في بحر مالح . وهو محل اتفاق .

الثانية : استسقاء من لم يكونوا في محل ، ولا حاجة إلى الشرب ، وقد أتاهم الغيث ، ولكن لو اقتصرروا عليه لكان دون السعة ، فلم يأتوا يستسقوا ويسألوا الله المزيد من فضله . وهو رأي للملكية والشافعية .<sup>(١)</sup>

الثالثة : استسقاء من كان في خصب لم كان في محل وجذب ، أو حاجة إلى شرب . قال به الحنفية والمالكية ، والشافعية .<sup>(٢)</sup>

الرابعة : إذا استسقوا ولم يسقوا . اتفقت المذاهب الأربعة : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة على تكرار الاستسقاء ، والإلحاح في الدعاء ، لأن الله تعالى يحب الملحين في الدعاء ،<sup>(٣)</sup> ولقوله تعالى : « قُلُوا إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ »<sup>(٤)</sup> ، ولأن الأصل في تكرار الاستسقاء قوله ﷺ : « يستجاب لأحدكم ما لم يعجل ، يقول : دعوت فلم يستجب لي »<sup>(٥)</sup> ، ولأن

وقد استسقى عمر رضي الله عنه بالعباس ، وقال : « اللهم إنا كنا إذا قحطنا توصلنا إليك بنبيك فستقينا ، وإنا نتوسل بعم نبيك فاستقنا » فيسقون .<sup>(٦)</sup>

وكذلك روي أن معاوية استسقى بيزيد بن الأسود . فقال : « اللهم إنا نستسقي بخيرنا وأفضلنا ، اللهم إنا نستسقي بيزيد بن الأسود ، يا بيزيد ارفع يديك إلى الله تعالى » فرفع يديه ، ورفع الناس أيديهم . فثارت سحابة من القرب كأنها ترس ، وهب هاريج ، فسقوا حتى كاد الناس ألا يبلغوا منازلهم .<sup>(٧)</sup>

### حكمة المشروعية :

٤ - إن الإنسان إذا نزلت به الكوارث ، وأحدثت به المصائب فبعضها قد يستطيع إزالتها ، وبعضها لا يستطيع بأي وسيلة من الوسائل ، ومن أكبر المصائب والكوارث الجذب المسبب عن انقطاع الغيث ، الذي هو حياة كل ذي روح وغذاؤه ، ولا يستطيع الإنسان إنزاله أو الاستعاضة عنه ، وإنا بقدر على ذلك ويستطيعه رب العالمين . فشرع الشارع الحكيم سبحانه الاستسقاء ، طلباً للرحمة والإغاثة بإنزال المطر الذي هو حياة كل شيء من عمن يملك ذلك ، ويقدر عليه ، وهو الله جل جلاله .

(١) الحارثي ١٣/٢ ، والمجموع للنووي ٩٠/٥

(٢) الحارثي ١٦/٢ ، والمجموع للنووي ٦٤/٥ ، وابن عابدين ٧٩٢/١

(٣) حديث : « إن الله يحب الملحين في الدعاء . . . أخرجه الحكييم الترمذي وابن عابدين ، وضعفه الحافظ ابن حجر (بعض الدبر ٢٩٢/٢ ط الثالثة) .

(٤) سورة الأنعام / ٤٣

(٥) حديث : « يستجاب لأحدكم ما لم يعجل ، يقول : دعوت فلم يستجب لي » أخرجه البخاري (ضع الباري ١١/١٤٠ - ط السلفية) .

(٦) المجموع للنووي ٦٥/٥ ، والطحاوي على الدر المختار ٣٦٠/١ ، والمغني ٢٩٥/٢ . وأثر استسقى عمر رضي الله عنه بالعباس . . . أخرجه البخاري (ضع الباري ٩٤/٤ - ط السلفية) .

(٧) أخر : استسقى معاوية بيزيد بن الأسود . . . أخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند صحيح ، (التلخيص الحبير ١٠١/٢ - ط شركة الطباعة الفنية) .

ونحو ذلك. قال الشافعي في الأم: وقد رأيت من يقيم مؤذنا فيأمره بعد صلاة الصبح والمغرب أن يستسقي، ويحضر الناس على الدعاء، فإكرهت ما صنع من ذلك. وخص الحنابلة هذا النوع بأن يكون الدعاء من الإمام في خطبة الجمعة على المنبر.

النوع الثالث: وهو أفضلها، الاستسقاء بصلاة ركعتين وخطبتين، وتأهب لها قبل ذلك، على ما سيأتي في الكيفية. يستوي في ذلك أهل القرى والأصبار والبدو والساكنون، ويسن لهم جميعا الصلاة والخطبتان، ويستحب ذلك للمنبرد إلا الخطبة. (١)

وقال المالكية: الاستسقاء بالدعاء سنة، أي: سواء أكان بصلاة أم بغير صلاة، ولا يكون الخروج إلى المصلى إلا عند الحاجة الشديدة إلى الغيث، حيث فعله رسول الله ﷺ. (٢)  
وأما الحنفية: فأبو حنيفة يفضل الدعاء والاستغفار في الاستسقاء، لأنه السنة، وأما الصلاة فرأى فيها مباحة عنده، وليست بسنة، لفعل الرسول لها مرة وتركها أخرى. (٣) وأما محمد فقد قال: الاستسقاء يكون بالدعاء، أو بالصلاة والدعاء، والكل عنده سنة، وفي مرتبة واحدة (٤) وأما أبو يوسف فالنقل عنه يختلف في المسألة،

العلة الموجبة للاستسقاء هي الحاجة إلى الغيث، والحاجة إلى الغيث قائمة. قال أصبغ في كتاب ابن حبيب: وقد فعل عندنا بمصر، واستسقوا خمسة وعشرين يوما متوالية يستسقون على سنة الاستسقاء، وحضر ذلك ابن القاسم وابن وهب. (١)

إلا أن الحنفية قالوا بالخروج ثلاثة أيام فقط، وقالوا: لم ينقل أكثر من ذلك. (٢) ولكن صاحب الاختيار قال: يخرج الناس ثلاثة أيام متتابعة. وروي أكثر من ذلك. (٣)

أنواعه وأفضلها:

٦- والاستسقاء على ثلاثة أنواع. اتفق على ذلك فقهاء المذاهب الأربعة، لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ.

وقد فضل بعض الأئمة بعض الأنواع على بعض، ورتبها حسب أفضليتها.

فقال الشافعية والحنابلة: الاستسقاء ثلاثة أنواع:

النوع الأول: وهو أدناها، الدعاء بلا صلاة، ولا بعد صلاة، فرادى، ويجتمعين لذلك، في المسجد أو غيره، وأحسنه ما كان من أهل الخير.

النوع الثاني: وهو أوسطها، الدعاء بعد صلاة الجمعة أو غيرها من الصلوات، وفي خطبة الجمعة

(١) المجموع للتنويز ٦٤/٥ ط الثانية، والمغني ٢/٢٩٧ ط التار الأولى.

(٢) مواهب الجليل شرح مختصر خليل ٢/٢٠٥ ط ليبيا، والرهوني ٢/١٩٠، والشرح الصغير ١/٣٧٥.

(٣) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٣٠٠، وابن عابدين ٧٩١/١.

(٤) فتح القدير ١/٣٨١.

(١) ابن عابدين ٧٩٢/١ ط الثالثة، وحاشية المنوي على الحاشي ١٦/٢، وحاشية السنوسي ١/٤٠٥، والمغني ٢/٢٩٥،

وكشاف الفتاوى ٢/٥٩، وبهاية المحتاج ٢/٤٠٣، والرهوني ١٨٩/٢، ١٩٠، والمجموع ٥/٨٧.

(٢) ابن عابدين ٧٩٢/١، وشرح فتح القدير ٤٤٧/٤.

(٣) الاختيار ١/٧٠.

والتضرع والتكبير، وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد<sup>(١)</sup>

الثاني : أول وقتها وقت صلاة العيد، وتمتد إلى صلاة العصر. وهو الذي ذكره البندنجي، والرويانى وآخرون. لما روت عائشة : «أن رسول الله ﷺ خرج حين بدا حاجب الشمس» لأنها تشبهها في الوضع والصفة، فكذا في الوقت، إلا أن وقتها لا يفوت بالزوال.<sup>(٢)</sup>

الثالث : عصر عنه الشافعية بالصحيح والصواب، وهو الرأي المرجوح عند الخنابلة أيضا :<sup>(٣)</sup> أنها لا تختص بوقت معين، بل تجوز في كل وقت من ليل أو نهار، إلا أوقات الكراهة على أحد الوجهين، وهو الذي نص عليه الشافعي، وبه قطع الجمهور، وصححه المحققون. ومن قطع به صاحب الحاوي، وصححه الرافعي في المحرر، وصاحب جمع الجوامع، واستصوبه إمام الحرمين. واستدلوا به بأنها لا تختص بيوم كصلاة الاستخارة، وركعتي الإحرام وغيرهما. وقالوا : إن تخصيصها بوقت كصلاة العيد ليس له وجه أصلا. ولأن الشافعي نص على ذلك وأكثر الأصحاب. وقال ابن عبد البر : الخروج إليها عند زوال

فقد روى الحاكم أنه مع الإمام، وروى الكرخي أنه مع محمد،<sup>(١)</sup> ورجح ابن عابدين أنه مع محمد<sup>(٢)</sup>

### وقت الاستسقاء

٧ - إذا كان الاستسقاء بالدعاء فلا خلاف في أنه يكون في أي وقت.

وإذا كان بالصلاة والدعاء، فالكل يجمع على منع أدائها في أوقات الكراهة، وذهب الجمهور إلى أنها تجوز في أي وقت عدا أوقات الكراهة. والخلاف بينهم إنما هو في الوقت الأفضل، ما عدا المالكية فقالوا : وقتها من وقت الضحى إلى الزوال، فلا تصلى قبله ولا بعده، وللشافعية في الوقت الأفضل ثلاثة أوجه<sup>(٣)</sup>

الأول : ووافقهم عليه المالكية، وهو الأولى عند الخنابلة :<sup>(١)</sup> وقت صلاة الاستسقاء وقت صلاة العيد. وهذا قال الشيخ أبو حامد الإسفراييني وصاحبه المحاملي في كتبه : المجموع، والتجريد، والمقنع، وأبو علي السنجي، والبغوي. وقد يستدل له بحديث ابن عباس الذي رواه السنن الأربع عن إسحاق بن عبد الله بن كنانة قال : أرسلني الوليد بن عتبة - وكان أمير المدينة - إلى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله ﷺ، فقال : «خرج رسول الله ﷺ متبذلا متواضعا متضرعا، حتى أتى المصلى، فلم يخطب خطبتكم هذه، ولكن لم يزل في الدعاء

(١) فتح القدير ٤٣٧/١. وحديث : «خرج رسول الله ﷺ متبذلا متواضعا متضرعا... أخرجه أبو داود (حون المعبود ١/٥٣٣ ط المطبعة الأنصارية) والترمذي (٤٤٥/٢) ط مصطلح الحلي) وصححه.

(٢) وقت صلاة العيد حين ترتفع الشمس لتدوم مع أو موعين. وحديث عائشة : «خرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس... فطر من الحديث لتقديم فقرة (٣) بلطف : «إنكم شكوتم جذب دياركم .....».

(٣) للمغني ٢/٢٨٦

(١) شرح النجاة على الهداية بجامع فتح القدير ٤٤٠/١ ط بلاق.

(٢) ابن عابدين ١/٦٧٥

(٣) المجموع للنووي ٥/٧٦ ط للتبعية.

(٤) الحارثي ٢/١٤

بقوله: ينبغي الاجتناع للاستسقاء فيه، إذ لا يستغاث وتستنز الرحمة في المدينة المنورة بغير حضرته ومشاهدته ﷺ في كل حادثة. <sup>(١)</sup>

#### الآداب السابقة على الاستسقاء :

٩ - أورد الفقهاء آداباً يستحب فعلها قبل الاستسقاء، فقالوا: يعظ الإمام الناس، ويأمرهم بالخروج من المظالم، والتوبة من المعاصي، وأداء الحقوق، ليكونوا أقرب إلى الإجابة، فإن المعاصي سبب الجذب، والطاعة سبب البركة. قال تعالى: «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» <sup>(٢)</sup>

وروى أبو وائل عن عبد الله قال: «إذا بخس المكيال حبس القطر» وقال مجاهد في قوله تعالى: «وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ» <sup>(٣)</sup> قال: دواب الأرض تلعنهم يقولون: يمنع القطر بخطاياهم. كما يترك التشاحن والتباغض، لأنها تحمل على المعصية والبهت، وتمنع نزول الخير. بدليل قوله ﷺ: «خرجت لأخبركم بيلة القدر فتلاحي فلان وفلان فرفعت». <sup>(٤)</sup>

(١) ابن حبان ٧٩٢/١ ط الثالثة ، وحاشية الشرنبلالي على الدرر شرح الدرر ١٤٨/١ ، والطحاوي على مراقي الفلاح ص ٣٠١

(٢) للمصنوع للنووي ٦٥/٥ ، والمغني ٨٤/٢ ، وكشاف القناع ٥٨/٢ ، ومراقي الفلاح والحاشية ٣٠١/١ ، والطحاوي ص ٣٦٠ ، والآية من سورة الأعراف / ٩٦

(٣) سورة البقرة / ١٥٩

(٤) كشاف القناع ٥٩/٢ . وحديث : « خرجت لأخبركم بيلة القدر فتلاحي فلان وفلان فرفعت . . . » أخرجه البخاري ( فتح الباري ٢٦٧/٤ - ط السلفية ) .

الشمس عند جماعة من العلماء. <sup>(١)</sup> وأما الحنفية: فلم يذكر عندهم وقت لها، ولم يتكلموا في تحديده. وقد يكون هذا، لأن السنة عند الإمام في الاستسقاء الدعاء، والدعاء في كل وقت، وليس له زمان معين.

#### مكان الاستسقاء :

٨ - اتفقت المذاهب الأربعة على أن الاستسقاء يجوز في المسجد، وخارج المسجد. إلا أن المالكية لا تقول بالخروج إلا في وقت الشدة إلى الغيث، والشافعية والحنابلة يفضلون الخروج مطلقاً، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما. «خرج رسول الله ﷺ للاستسقاء متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلي، فلم يخطب خطبتكم هذه، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير، وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد». <sup>(٢)</sup> وقال الشافعية: يصلي الإمام في الصحراء، لأن النبي ﷺ صلاها في الصحراء، ولأنه يجضرها غالب الناس والصبيان والحيثن والبهائم وغيرهم، فالصحراء أوسع لهم وأرفق. <sup>(٣)</sup>

وقال الحنفية بالخروج أيضاً، إلا أنهم قالوا: إن أهل مكة وبيت المقدس يجتمعون في المسجدين، ويقال بعضهم: ينبغي كذلك لأهل المدينة أن يجتمعوا في المسجد النبوي، لأنه من أشرف بقاع الأرض، إذ حل فيه خير خلق الله ﷺ، وعمل ابن عابدين جواز الاجتناع في مسجد الرسول ﷺ

(١) المرجع السابق ، والمجموع ٧٦/٥ ، ٧٧

(٢) المغني ٢٨٣/٢ ، ومواهب الجليل ٢٠٥/٢ ، والرمون ١٩٠/٢

(٣) المجموع للنووي ٧٢/٥

تكون صدقتهم بدافع من أنفسهم، لا بأمر من الإمام.

#### آداب شخصية :

١٢ - اتفق الفقهاء على آداب شخصية، يستحب أن يفعلها الناس قبل الاستسقاء، بعد أن يعدم الإمام يوما يخرجون فيه، لحديث عائشة المتقدم عن رسول الله ﷺ : «وعد الناس يوما يخرجون فيه»<sup>(١)</sup> فيستحب عند الخروج للاستسقاء: التنظف بغسل ومساك، لأتباع صلاة يسن لها الاجتماع والخطبة، فشرع لها الغسل، كصلاة الجمعة. ويستحب: أن يترك الإنسان الطيب والزينة، فليس هذا وقت الزينة، ولكنه يقطع الرائحة الكريهة، ويخرج في ثياب بدلة، وهي ثياب مهتة،<sup>(٢)</sup> ويخرج متواضعا خاشعا متذللا متضرعا ماشيا، ولا يركب في شيء من طريقه ذهابا إلا لعذر، كمرض ونحوه. والأصل في هذا حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خرج رسول الله ﷺ متواضعا متبذلا متخشعا متضرعا» وهي مستحبات لم يرد فيها خلاف.<sup>(٣)</sup>

#### الاستسقاء بالدعاء :

١٣ - قال أبو حنيفة: إن الاستسقاء هو دعاء واستغفار، وليس فيه صلاة مسنونة في جماعة. فإن صلى الناس وحدانا جاز، لقوله تعالى: «وَقُلْتُ

#### الصيام قبل الاستسقاء :

١٠ - اتفقت المذاهب على الصيام، ولكنهم اختلفوا في مقداره، والخروج به إلى الاستسقاء. لأن الصيام مظنة إجابة الدعاء، لقوله ﷺ: «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حين يفطر...»<sup>(١)</sup> ولما فيه من كسر الشهوة، وحضور القلب، والتذلل للرب. قال الشافعية، والحنفية، وبعض المالكية: يأمرهم الإمام بصوم ثلاثة أيام قبل الخروج، ويخرجون في اليوم الرابع وهم صيام. وقال بعض المالكية بالخروج بعد الصيام في اليوم الرابع مفطرين، للتقوي على الدعاء، كيوم عرفة.<sup>(٢)</sup> وقال الحنابلة بالصيام ثلاثة أيام، ويخرجون في آخر أيام صيامهم.

#### الصدقة قبل الاستسقاء :

١١ - اتفقت المذاهب على استحباب الصدقة قبل الاستسقاء، ولكنهم اختلفوا في أمر الإمام بها، قال الشافعية، والحنابلة، والحنفية، وهو المعتمد عند المالكية: يأمرهم الإمام بالصدقة في حدود طاقتهم.<sup>(٣)</sup>

وقال بعض المالكية: لا يأمرهم بها، بل يترك هذا للناس بدون أمر، لأنه أرجى للإجابة، حيث

(١) حديث: «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حين يفطر...»

أخرجه الترمذي (تحفة الأحرفي) ٢٢٩/٧، ٥٦/١٠ - نشر السلفية) وفي إسناده ضعف وجهالة.

(٢) للمجموع للتنويري ٦٥/٢، وشرح العناية على الهداية على هامش فتح القدير ٤٤١/١، وكشاف القناع ٥٩/٢، وحاشية التنويري ٢٠٦/١ ط دار الفكر.

(٣) حاشية الشربلاني على الدرر ١٤٨/١

(١) حديث عائشة تقدم لفرة (٣)

(٢) للمجموع للتنويري ٦٦/٥، والمخفي ٢٨٤/٢، وكشاف القناع ٥٩/٢، والطحاوي ص ٣٦٠

(٣) للفتي ٢٨٣/٢ ط المنار، وفتح القدير ٤٣٧/١، والمجموع للتنويري ٦٦/٥

تقدم من رواية أنس لا يثبت الخطبة ، لأن طلب السقيا من رسول الله وقع له ﷺ وهو مخاطب ، فالخطبة سابقة<sup>(١)</sup> في هذه الحادثة على الإخبار بالجدب .

تقديم الصلاة على الخطبة وتأخيرها :

١٥ - في المسألة ثلاثة آراء :

الأول : تقديم الصلاة على الخطبة ، وهو قول المالكية ، ومحمد بن الحسن ، والراجح عند الحنابلة ، وهو الأولى عند الشافعية ، وعليه جماعة الفقهاء . لقول أبي هريرة : « صلى رسول الله ﷺ ركعتين ثم خطبنا » ولقول ابن عباس : « صنع في الاستسقاء كما يصنع في العيد » ، لأنها صلاة ذات تكبيرات ، فأشبهت صلاة العيد .<sup>(٢)</sup>

الثاني : تقديم الخطبة على الصلاة وهو رأي للحنابلة ، وخلاف الأولى عند الشافعية ، وروي ذلك عن ابن الزبير ، وأبان بن عثمان ، وهشام بن إسحاق ، والليث بن سعد ، وابن المنذر ، وعمر بن عبدالعزيز .<sup>(٣)</sup> وذليله ما روي عن أنس وعائشة : « أن رسول الله ﷺ خطب وصلى » ، وروي عن عبد الله بن زيد قال : « رأيت النبي ﷺ لما خرج يستسقي حوّل إلى الناس ظهره ، واستقبل القبلة يدعوا ، ثم حوّل رداءه ، ثم صلى لنا ركعتين جهر

استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً<sup>(١)</sup> الآية ، وقد استدلت كذلك بحديث عمر رضي الله عنه واستسقاؤه بالعباس رضي الله عنه من غير صلاة ، مع حرصه على الاقتداء برسول الله ﷺ . وقد علل ابن عابدين رأي أبي حنيفة فقال : الحاصل أن الأحاديث لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصح معه إثبات السنية ، لم يقل أبو حنيفة بسنيتها ، ولا يلزم من قوله هذا أنها بدعة ، كما نقل بعض المتعصبين ، بل هو قال بالجواز ، والظاهر أن المراد الندب والاستحباب ، لقوله في الهداية : لما فعله الرسول ﷺ مرة وتركه أخرى لم يكن سنة ، لأن السنة ما واطب عليه . والفعل مرة وترك أخرى يفيد الندب .<sup>(٢)</sup>

وأما المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وأبي يوسف ومحمد من الحنفية : فقالوا بسنية الدعاء وحده ، وبسنيته مع صلاة له على التفصيل الذي تقدم .

الاستسقاء بالدعاء والصلاة :

١٤ - المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن من الحنفية قالوا : الاستسقاء يكون بالصلاة والدعاء والخطبة ، للأحاديث الواردة في ذلك .

وقال أبو حنيفة : لا خطبة في الاستسقاء ، وما

(١) الطحاوي ص ٣٦٠ ط للمرة .

(٢) للمجموع للنسوي ٧٧/٥ ، والطحاوي ص ٣٦٠ ، والمفني

١٨٧/٢ ، والشرح الصغير ١/٥٣٩ ط المعارف .

(٣) للمجموع النووي ٩٣/٥ ، والمفني ١٨٨/٢

(١) سورة نوح / ١٠ - ١١

(٢) ابن عابدين ١/٧٩١ ط الشافعية ، وشرح المنية على الهداية

بهاشم فتح القدير ١/٤٤٠ ط بولاق .

عن عبدالله بن زيد: «أن النبي ﷺ استسقى  
فصلتي ركعتين» وروى أبو هريرة نحوه، ولم يذكر  
التكبير،<sup>(١)</sup> فتصرف إلى الصلاة المطلقة.

واتفقت المذاهب على الجهر بالقراءة في  
الاستسقاء، لأنها صلاة ذات خطبة،<sup>(٢)</sup> وكل  
صلاة لها خطبة فالقراءة فيها تكون جهرا، لاجتماع  
الناس للسجدة، ويقرأ بها شاء، ولكن الأفضل أن  
يقرأ فيها بما كان يقرأ في العيد، وقيل: يقرأ  
بسورتي ق ونوح،<sup>(٣)</sup> أو يقرأ بسورتي الأعلى  
والغاشية،<sup>(٤)</sup> أو بسورتي الأعلى والشمس.

وحذف التكبيرات أو بعضها أو الزيادة فيها لا  
تفسد الصلاة. وقال الشافعية: ولو ترك التكبيرات  
أو بعضها أوزاد فيهن لا يسجد للسهو، ولو أدرك  
المسبوق بعض التكبيرات الزائدة فهل يقضي ما  
فاتته من التكبيرات؟ قالوا: فيها القولان، مثل  
صلاة العيد.<sup>(٥)</sup>

#### كيفية الخطبة ومستحباتها:

١٧ - قال الشافعية، والمالكية، ومحمد بن الحسن  
من الحنفية: يخطب الإمام خطبتين كخطبتي العيد  
بأركانها وشروطها وهيئاتها، وفي الجلوس إذا صعد  
المنبر وجهان كما في العيد أيضا، لحديث ابن

فيهما بالقراءة. متفق عليه.<sup>(١)</sup>  
الثالث: هو غير في الخطبة قبل الصلاة أو  
بعدها، وهو رأي للحنابلة، لورود الأخبار بكلا  
الأمرين، ودلائنها على كلتا الصفتين.

#### كيفية صلاة الاستسقاء:

١٦ - لا يعلم بين القائلين بصلاة الاستسقاء  
خلاف في أنها ركعتان، واختلف في صفتها على  
رأين:

الرأي الأول، وهو للشافعية، والحنابلة، وقول  
لمحمد، وسعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز:  
يصلها ركعتين يكبر في الأولى سبعا، وخمسا في  
الثانية مثل صلاة العيد، لقول ابن عباس في حديثه  
المتقدم: «وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد»،  
ولما روي عن جعفر بن محمد أن أبيه أن النبي ﷺ  
وأبا بكر وعمر كانوا يصلون صلاة الاستسقاء  
يكبرون فيها سبعا وخمسا.<sup>(٢)</sup>

الرأي الثاني، وهو للمالكية، والقول الثاني  
لمحمد، وهو قول الأوزاعي، وأبي ثور، وإسحاق:  
تصل ركعتين كصلاة النافلة والتطوع، لما روي

(١) حديث عبدالله بن زيد: «رأيت النبي ﷺ لما خرج يستسقى حوّل  
ظهره إلى الناس... أخرجه البخاري (فتح الباري ٥١٤/٢ -  
ط السلفية)، ومسلم (٦١١/٢) - ط حسي الخليلي.

(٢) للمنفى ٢/ ٢٨٤ ط المنار، والمجموع للتنووي ٧٤/ ٥، وابن  
عابدين ٧٩١/ ١، ونداء الصائم ٢٨٣/ ١. والحنيت روي  
عن جعفر عن أبيه «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون  
صلاة الاستسقاء يكبرون فيها سبعا وخمسا أخرجه عبد الرزاق  
(٣/ ٨٥ - ط المجلس العلمي)، والشافعي في الأم ٢٤٩/ ١ - ط  
شركة الطباعة للفتنة. وفي إسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى  
الأسلمي وهو متروك كما في التخریب لابن حجر.

(١) الشرح الصغير ١/ ٥٣٧ ط دار المعارف، وابن عابدين  
١/ ١٩١، والمنفى ٢/ ٢٨٥. والحنيت رواه أحمد وأبو عوانه  
والبيهقي ورواه ثقات (تذيل الأوطار ٦/ ٤)  
(٢) للمجموع للتنووي ٦٣/ ٥، وابن عابدين ٧٩١/ ١، والمنفى  
٢/ ٢٩٣، وحاشية التنووي ١/ ٤٠٥  
(٣) للمجموع للتنووي ٧٣/ ٥، والمنفى ٢/ ٢٩٣  
(٤) للمنفى ٢/ ٨٩٣  
(٥) للمجموع للتنووي ٥/ ٧٥



الأولى تسعا، وفي الثانية سبعا، يقول: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، ويختم كلامه بالاستغفار، ويكرمه في الخطبة، ومن قوله تعالى: «استغفروا ربكم إنه كان غفارا» الآية، ويخوفهم من المعاصي التي هي سبب الجذب، ويأمرهم بالتوبة، والإنابة والصدقة والبر. وقال الحنفية، والشافعية، والمالكية: يستقبل الإمام الناس في الخطبة مستدبرا القبلة، حتى إذا قضى خطبته توجه بوجهه إلى القبلة يدعو.

وقال الحنابلة: يستحب للخطيب استقبال القبلة في أثناء الخطبة، لما روى عبدالله بن زيد: «أن النبي ﷺ خرج يستسقي، فتوجه إلى القبلة يدعو وفي لفظ: فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو» (١).

#### صنيع الدعاء المأثورة:

١٨ - يستحب الدعاء بيا أترعن النبي ﷺ، ومن ذلك ما روي عنه ﷺ أنه كان يدعو في الاستسقاء فيقول: «اللهم اسقنا غياثا مغياثا مغيثا مريثا مريعا غدقا مجللا سحاما عاما طبقا دائما. اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين. اللهم إن بالبلاد والعباد والخلق من اللأواء والضنك ما لا نشكو إلا إليك. اللهم أنبت لنا الزرع، وأجر لنا الضرع، واسقنا من بركات السماء، وأنبت لنا من بركات الأرض. اللهم إننا نستغفرك إنك كنت غفارا، فأرسل السماء علينا مدرارا، فإذا مطروا. قالوا:

عباس المتقدم، ولأما أشبهتها في التكبير وفي صفة الصلاة» (٢).

وقال الحنابلة، وأبي يوسف من الحنفية، وعبد الرحمن بن مهدي: يخطب الإمام خطبة واحدة يفتحها بالتكبير، لقول ابن عباس: «لم يخطب خطبتكم هذه، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير»، وهذا يدل على أنه ما فصل بين ذلك بسكوت ولا جلوس، ولأن كل من نقل الخطبة لم ينقل خطبتين (٣).

ولا يخرج المنبر إلى الخلاء في الاستسقاء، لأنه خلاف السنة. وقد عاب الناس على مروان بن الحكم عند إخراج المنبر في العيدين، ونسبوه إلى مخالفة السنة.

ويخطب الإمام على الأرض معتمدا على قوس أو سيف أو عصا، ويخطب مقبلا بوجهه إلى الناس (٤). وقد صرح المالكية بأن الخطبة على الأرض مندوبة، وعلى المنبر مكروهة (٥). أما إذا كان المنبر موجودا في الموضع الذي فيه الصلاة، ولم يفرجه أحد ففيه رأيان: الجواز، والكراهة.

وقال الحنفية، (٦) والحنابلة، والشافعية في القول المرجوح: يكبر في الخطبة كما في صلاة العيد. وقال المالكية، والشافعية في الراجح عندهم: يستبدل بالتكبير الاستغفار، فيستغفر الله في أول الخطبة

(١) للمجموع للنووي ٥/٦٤، ٨٣، والشرح الصغير ١/٥٣٩، والطحاوي ص ٣٦٠.

(٢) للمفني ٢/٢٩١ ط الثار، وابن عابدين ١/٧٩١ ط النافذ.

(٣) بدائع الصنائع ١/٢٨٣ ط المطبوعات العلمية، والمجموع ٥/٨٤، والشرح الصغير ١/٥٣٩، والمفني ٢/٢٩١، وحاشية

العدوي ٢/١٦.

(٤) العدوي على الخريفي ٢/١٦.

(٥) بدائع الصنائع ١/٢٨٣.

(٦) للمفني ٢/٢٨٩، والكمال ١/٣٢٢ ط آل ثاني، وكشاف الفناح ٢/٦٢.

اللهم صبيًا نافعًا. ويقولون: مطرنا بفضل الله ورحمته<sup>(١)</sup>.

وروي «أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر، حين قال له الرجل: يا رسول الله هلكت الأموال، وانقطعت السبل، فادع الله أن يغيثنا. فرفع يديه وقال: اللهم أغثنا، اللهم أغثنا، اللهم أغثنا»<sup>(٢)</sup>.

وروي عن الشافعي قوله: «ليكن من دعائهم في هذه الحالة: اللهم أنت أمرتنا بدعائك، وصددتنا إجابتك، وقد دعوتك كما أمرتنا، فأجبنا كما وددتنا، اللهم امنن علينا بمغفرة ما قارنا، وإجابتك في سقايانا، وسعة رزقنا، فإذا فرغ من دعائه أقبل على الناس بوجهه، وحثهم على الطاعة، وصلى على النبي ﷺ ودعا للمؤمنين والمؤمنات، وقرأ آية من القرآن أو آيتين، ويكثر من الاستغفار، ومن قوله تعالى: «استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم بأموال وبنين، ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا».

وروي عن عمر رضي الله عنه أنه استسقى فكان أكثر دعائه الاستغفار، وقال: «لقد استسقيت بمجاديع السماء»<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح البدير ١/ ٤٤٠، والكمال ١/ ٣٢٢، ٣٢٣، وحديث: «اللهم اسقنا حيايا مينا ميثا...» رواه ابن ماجه ورجاله ثقات (تبيل الأوطار ١١/٤)

(٢) حديث: «اللهم أغثنا...» أخرجه البخاري ومسلم (تبيل الأوطار ١٥/٤)

(٣) المجموع للنسوي ٥/ ٧٧-٨٥، والخفي ٢/ ٢٨٩ ط لكنا. وأثر: «لقد استسقيت بمجاديع السماء...» رواه سعيد في سننه (تبيل الأوطار ٩/٤)

رفع اليدين في الدعاء في الاستسقاء: ١٩ - استحب الأئمة رفع اليدين إلى السماء في الدعاء، لما روى البخاري عن أنس قال: كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء<sup>(١)</sup>. وأنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه.

وفي حديث لأنس «وفرغ الرسول ﷺ ورفع الناس أيديهم» وقد روي عن رسول الله ﷺ قريب من ثلاثين حديثا في رفع اليدين في الاستسقاء. وذكر الأئمة: أنه يدعو سرا وجهرا، فإذا دعا سرا دعا الناس سرا، فيكون أبلغ في البعد عن الرياء. وإذا دعا جهرا آمن الناس على دعاء الإمام<sup>(٢)</sup>.

ولهذا يستحب أن يدعو بعض الدعاء سرا، وبعضه جهرا، ويستقبل القبلة في دعائه متضرعا خاشعا متذللا تابيا.

#### الاستسقاء بالصالحين:

٢٠ - اتفق جمهور الفقهاء على استحباب الاستسقاء بأقارب النبي ﷺ، وبالصالحين من المسلمين الذين عرفوا بالقوى والاستقامة، لأن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس وقال: «اللهم إنا كنا إذا قحطنا توسلنا إليك بنبيك فتسقينا، وإنا نتوسل بعم نبينا فاسقنا، فيسقون»<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث: «كان رسول الله ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٧/٢ - ط السلفية).

(٢) المجموع للنسوي ٥/ ٧٩، والطحاوي ص ٣٥٩، والخفي ٢/ ٢٨٩، والشرح الصغير ١/ ٤٠٠

(٣) تقدم تحريجه (ف ٣)

عقل المعنى في ذلك، وهو التنازل بقلب الرداء، ليقلب الله ما بهم من الجسد إلى الخصب. وهو خاص بالرجال دون النساء عند الجميع.

وقال محمد بن الحسن من الحنفية، وابن المسيب، وعروة، والثوري، والليث: إن تحويل الرداء مختص بالإمام فقط دون المأموم، لأنه نقل عن النبي ﷺ دون أصحابه. <sup>(١)</sup>

وقال أبو حنيفة: لا يسن قلب الرداء، لأنه دعاء فلا يستحب تحويل الرداء فيه، كسائر الأدعية. <sup>(٢)</sup>

#### كيفية قلب الرداء :

٢٢ - قال الحنابلة، والمالكية، وهو رأي للشافعية، وقول أبان بن عثمان، وعمر بن عبد العزيز، وهشام بن إسحاق، وأبو بكر بن محمد بن حزم: <sup>(٣)</sup> يقلب المستسقون أردبتهم، فيجعلون ما على اليمين على اليسار، وما على اليسار على اليمين، ودليلهم في ذلك ما روى أبو داود بإسناده عن عبدالله بن زيد، أن النبي ﷺ «حول رداءه، وجعل عطافه الأيمن على عاتقه الأيسر، وجعل عطافه الأيسر على عاتقه الأيمن». وفي حديث أبي هريرة نحو ذلك، وقد نقل تحويل الرداء جماعة، كلهم نقلوه بهذه الصفة، ولم ينقل عن أحد منهم أنه جعل أعلاه أسفله.

وقال محمد بن الحسن من الحنفية، والشافعية في

وروي أن معاوية استسقى بيزيد بن الأسود فقال:

« اللهم إنا نستسقي بخيرنا وأفضلنا، اللهم إنا نستسقي بيزيد بن الأسود. يازيد ارفع يديك إلى الله تعالى، فرفع يديه ورفع الناس أيديهم، فثارت سحابة من المغرب كأنها ترس، وهب لها ريح، فسقوا حتى كاد الناس ألا يبلغوا منازلهم. <sup>(١)</sup> »

التوسل بالعمل الصالح :  
ويستحب أن يتوسل كل في نفسه بما قدم من عمل صالح.

واستدل على هذا بحديث ابن عمر في الصحيحين عن رسول الله ﷺ في قصة أصحاب الغار، وهم الثلاثة الذين آووا إلى الغار، فأطبقت عليهم صخرة، فتوسل كل واحد بصالح عمله، فكشف الله عنهم الصخرة، وقشع الغمة، وخرجوا يمشون. <sup>(٢)</sup>

#### تحويل الرداء في الاستسقاء :

٢١ - قال الشافعية، والحنابلة، والمالكية: <sup>(٣)</sup> يستحب تحويل الرداء للإمام والمأموم، لفعل الرسول ﷺ له، ولأن ما فعله الرسول ﷺ ثبت في حق غيره، ما لم يقم دليل على اختصاصه به. وقد

(١) المجموع للتوحي ٦٥/٥، والطحاوي ص ٣٦٠، والمغني ٢٩٥/٢. والحديث تقدم ترجمته (٣٢)

(٢) حديث : قصة أصحاب الغار. أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٠٦-٥٠٥/٦ ط ٢٠٩٩-٢١٠٠ ط ٢٠٩٩). وسلم (٤/٢٠٩٩-٢١٠٠ ط ٢٠٩٩). عيسى الحلبي.

(٣) المجموع للتوحي ٨٥/٥، والمغني ٤٨٩/٢، والشرح الصغير ٥٤٠-٥٣٩/١

(١) شرح المتابة على هامش فتح القدير ٤٤٠/١، والمغني ٢٨٩/٢

(٢) شرح المتابة على هامش فتح القدير ٤٤٠/١

(٣) للمغني ٢٩٠/٢، والشرح الصغير ٥٣٩/١-٥٤٠، والمجموع للتوحي ٨٥/٥

﴿حاجته﴾، وكان ذلك في الصلاة المكتوبة. <sup>(١)</sup>  
قال الشافعي: فإذا جاز في المكتوبة غيرها أولى.  
الرأي الثاني: لا يستحب الاستسقاء بالصلاة  
إلا بخروج الإمام، أو رجل من قبله. وهو رأي  
للحنابلة والحنفية، فإذا خرجوا بغير إذن الإمام  
دعوا وانصرفوا بلا صلاة ولا خطبة. <sup>(٢)</sup>

من يستحب خروجهم، ومن يجوز، ومن يكره:  
٢٥ - يستحب عند المذاهب الأربعة خروج  
الشيوخ والضعفاء والصبيان والعجزة وغير ذات  
الهيئة من النساء.

وقال المالكية: بخروج من يعقل من الصبيان، أما  
من لا يعقل فيكره خروجهم مع الجماعة للصلاة.  
واستدلوا بخروج من ذكر بقول الرسول عليه  
الصلاة والسلام: «هل تنصرون وترزقون إلا  
بضعفائكم». <sup>(٣)</sup>

إخراج الدواب في الاستسقاء:

٢٦ - في المسألة ثلاثة آراء:

الأول: يستحب إخراج الدواب، لأنه قد  
تكون السقيا بسببهم. وهو قول الحنفية، ورأي  
للشافعية، لقول رسول الله ﷺ: «لولا عباد الله

الرأي الراجح: <sup>(١)</sup> إن كان الرداء ملوثاً بأن كان  
جبة يجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على  
الأيمن، وإن كان الرداء مبرعاً يجعل أعلاه أسفله،  
وأسفله أعلاه، لما روي عن النبي ﷺ: «أنه  
استسقى وعليه رداء، فأراد أن يجعل أسفلها  
أعلىها، فلما ثقلت عليه جعل العطف الذي في  
الأيسر على عاتقه الأيمن، والذي على الأيمن  
على عاتقه الأيسر»، ويبدأ بتحويل الرداء عند  
البدء بالدعاء والتضرع إلى الله تعالى. <sup>(٢)</sup>

### المستسقون

٢٣ - اتفق الفقهاء على أن السنة خروج الإمام  
للاستسقاء مع الناس، فإذا تخلف فقد أساء بترك  
السنة، ولا قضاء عليه.

تخلف الإمام عن الاستسقاء:

٢٤ - في مسألة تخلف الإمام رأيان:

الرأي الأول: وهو رأي الشافعية، ورأي  
للحنابلة: إذا تخلف الإمام عن الاستسقاء أناب  
عنه. فإذا لم ينب لم يترك الناس الاستسقاء،  
وقدموا أحدهم للصلاة، كما إذا خلت الأمصار من  
الولادة قدموا أحدهم للجمعة والعيد والكسوف،  
كما قدم الناس أبا بكر رضي الله عنه حين ذهب  
النبي ﷺ ليصلح بين بني عمرو بن عوف، وقدموا  
عبد الرحمن بن عوف في غزوة تبوك حين تأخر النبي

(١) شرح المنهاية على هامش فتح القدير ١/ ٤٤٠، والمجموع  
للنووي ٨٥/ ٥

(٢) الشرح الصغير ١/ ٥٣٩، والمفني ٢/ ٢٨٨، والمجموع للنووي  
٨٥/ ٥، وابن عابدين ١/ ٧٩٦

(١) الحديث رواه مسلم ٣١٧/ ١ - ٣١٨ ط حسي الحلبي.  
(٢) المجموع للنووي ٥/ ٦٤، ٩٤، وبدائع الصنائع ١/ ٢٨٢ ط  
الطبرقات العلمية، وابن عابدين ١/ ٧٩١، والمفني ٢/ ٢٩٤  
(٣) المجموع للنووي ٥/ ٧٠، والطحاوي ص ٣٦٠، والشرح  
الكبير على المفني ٢/ ٢٨٧ ط المنار، والتاج والإكليل على هامش  
الخطاب ٢/ ٢٠٦، وحاشية العدوي على الشرح الصغير  
١/ ٥٣٨. وحديث: «هل تنصرون وترزقون إلا  
بضعفائكم...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٦/ ٨٨) - ط  
السلفية.

قربا قالوا : هذا حصل بدعائنا وإجابتنا ، وإن خرجوا لم يمنعوا ، لأنهم يطلبون أرزاقهم من ربهم فلا يمنعون من ذلك ، ولا يعمد أن يجيبهم الله تعالى ، لأنه قد ضمن أرزاقهم في الدنيا ، كما ضمن أرزاق المؤمنين . ولكن يؤمرون بالانفراد عن المسلمين ، لأنه لا يؤمن أن يصيبهم بعذاب فيعم من حضرهم . ولا يخرجون وحدهم ، فإنه لا يؤمن أن يتفق نزول الغيث يوم خروجهم وحدهم ، فيكون أعظم فتنة لهم ، وربما افتتن غيرهم .<sup>(١)</sup>

الرأي الثاني : وهو للحنفية ، ورأي للمالكية ، قال به أشهب وابن حبيب : لا يحضر الزمي والكافر الاستسقاء ، ولا يخرج له ، لأنه لا يتقرب إلى الله تعالى بدعائه . والاستسقاء لاستنزال الرحمة ، وهي لا تنزل عليهم ، ويمنعون من الخروج ، لاحتمال أن يسقوا فتفتن به الضعفاء والعوام .<sup>(٢)</sup>

## استسلام

التعريف :

١ - الاستسلام في اللغة : الانقياد والخضوع للغير .<sup>(٣)</sup>

- (١) نهاية المحتاج ٤٠٩/٢ ، والمجموع للتنووي ٧١/٥ ، والمغني ٢٩٨/٢ ، والحرشي ١٠٩/٢  
(٢) الطحطاوي ص ٣٦٠ ، والحرشي ١٠٩/٢  
(٣) تاج العروس ولسان العرب مادة : (سلم) بتصريف

ركع ، وصبيان رضع ، وبهائم رتع لصب عليكم العذاب صباهم رص رصا .

ولما روى الإمام أحمد أن سليمان عليه السلام «خرج بالناس يستقي ، فإذا هونملة رافعة بعض قوائمها إلى السماء . فقال : ارجعوا فقد استجب لكم من أجل هذه النملة»<sup>(١)</sup> وقال أصحاب هذا الرأي : إذا أقيمت في المسجد ، أوقفت الدواب عند باب المسجد .

الثاني : لا يستحب إخراج البهائم ، لأن النبي ﷺ لم يفعل . وهو قول الحنابلة ، والمالكية ، ورأي للشافعية .<sup>(٢)</sup>

الثالث : لا يستحب ولا يكره ، وهو رأي ثالث للشافعية .<sup>(٣)</sup>

خروج الكفار وأهل الذمة :

٢٧ - في المسألة رأيان :

الأول : وهو للمالكية ، والشافعية ، والحنابلة : لا يستحب خروج الكفار وأهل الذمة ، بل يكره ، ولكن إذا خرجوا مع الناس في يومهم ، وانفردوا في مكان وحدهم لم يمنعوا . وحجة ما استدلوا به أنه لا يستحب إخراج أهل الذمة والكفار ، لأنهم أعداء الله الذين كفروا به ويدلوا نعمة الله كفرا ، فهم بعيدون من الإجابة . وإن أضيف المسلمون

- (١) الطحطاوي ص ٣٦١ ، والمجموع للتنووي ٦٦/٥ - ٧١/٥ وحديث : «دلو عبادك ركع وصبيان رضع وبهائم رتع . . . أعرجه الطيراي والبهائم ، وضفء الذمهي والهمشي (أيض الغدير ٣٤٤/٥ - طبع المكتبة التجارية) .  
(٢) حاشية الصاوي على الشرح الصغير ٥٣٨/١ ، والشرح الكبير على المغني ٢٨٧/٢ ، والمجموع للتنووي ٧١/٥  
(٣) المجموع للتنووي ٧١/٥

ويستعمل الفقهاء كلمة «استسلام» بهذا المعنى أيضا. <sup>(١)</sup>  
ويعبرون أيضا عن الاستسلام بـ «النزول على الحكم وقبول الجزية».

## استشارة

انظر : شورى

## استشراف

التعريف :

١ - الاستشراف في اللغة : وضع اليد على الحاجب للنظر، كالذي يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء. وأصله من الشرف : العلو، وأشرفت عليه بالالف : اطلعت عليه. <sup>(١)</sup>

ويستعمله الفقهاء بمعنى : التطلع إلى الشيء، كما في استشراف الأضحية. <sup>(٢)</sup> وهو في الأمثال بأن يقول : سيعت إلى فلان ، أولعه يبعث، وإن لم يسأل.

وقال أحمد : الاستشراف بالقلب وإن لم يتعرض، قيل له : إن هذا شديد، قال : وإن كان شديدا فهو هكذا، قيل له : فإن كان الرجل لم يرد في أن يرسل إلي شيئا، إلا أنه قد عرض بقلبي، فقلت : عسى أن يبعث إلي، قال : هذا إشراف،

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :  
٢ - أ - استسلام العدو سواء أكان كافرا - ما لم يكن من مشركي العرب - أم مسلما باغيا موجب للكف عن قتاله. <sup>(٣)</sup>  
وقد أفاض الفقهاء في الحديث عن ذلك في كتاب الجهاد، وفي كتاب البيعة.

٣ - ب - لا يجوز للمسلم أن يستسلم لعدوه الظالم - سواء كان مسلما أو كافرا - إلا أن يخاف على نفسه، أو على عضو من أعضائه، ولا يجد حيلة للحفاظ عليهما إلا بالاستسلام، فيجوز له الاستسلام حينئذ.

وقد ذكر الفقهاء في كتاب الجهاد : أنه لا يجوز للمسلمين الاستسلام لعدوهم في ساحة المعركة إلا بهذا الشرط. <sup>(٤)</sup>

وذكروا في كتاب الصيال : أنه لا يجوز للمصول عليه أن يستسلم للصائل إلا بهذا الشرط أيضا. <sup>(٥)</sup>

وذكروا في كتاب الإكراه : أن الإكراه على بعض الأفعال، لا تترتب آثاره إلا إذا كان الاستسلام للمكروه (بكسر الراء) بهذا الشرط. <sup>(٦)</sup>

(١) حاشية عميرة ٢٠٧/٤ طبع مطبعي البابي الحلبي.  
(٢) فتح القدير شرح الهداية ٢٨٢/٢ طبع بولاق، والمفني لابن قدامة المقدسي ٤٧٩/٨ الطبعة الثالثة طبع المنار، وتفسير النسفي ٢٤٢/١ طبع عيسى البابي الحلبي.

(٣) فتح القدير ٢٩٦/٤

(٤) حاشية عميرة ٢٠٧/٤

(٥) فتح القدير ٢٩٨/٧

(١) مهابة ابن الأثير، والمصباح المنير، والمصباح مادة : (شرف).  
(٢) البحر الرائق ٢٠١/٨ ط القدسية، ومعني ابن قدامة ٦٢٥/٨ ط الثالثة.

التحدث في النفس من غير سؤال - ثلاثة آراء:  
٤ - أ - جواز القبول وعلمه، غير أن من الفقهاء من أطلق ذلك، ومنهم من جعله لمن ملك أفضل من نصاب، وقال قوم: إن ذلك خاص بعطية غير السلطان.

واستدلوا بحديث حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: «سألت رسول الله ﷺ فأعطاني، ثم سألته فأعطاني، ثم سألته فأعطاني، ثم قال: يا حكيم إن هذا المال حلوة خضرة، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف لم يبارك فيه، وكان كالذي يأكل ولا يشبع، واليد العليا خير من اليد السفلى. قال حكيم: فقلت: يا رسول الله والذي بعثك بالحق لا أرزأ<sup>(١)</sup> أحدا بعدك شيئا حتى أفارق الدنيا، فكان أبو بكر رضي الله عنه يدعو حكيمًا ليعطيه العطاء فيأبى أن يقبل منه شيئا، ثم إن عمر رضي الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقبله، فقال: يا معشر المسلمين أشهدكم على حكيم أني أعرض عليه حقه الذي قسم الله له في هذا الفيء فيأبى أن يأخذه، فلم يرزأ حكيم أحدا من الناس بعد رسول الله ﷺ حتى توفي» رواه البخاري. (٢)

٥ - ب - وجوب الأخذ، وحرمة الرد، لحديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء، فأقول: أعطه أفقرمي، فقال رسول الله ﷺ: خله، وما جاءك من هذا المال وأنت غير سائل ولا

فإذا جاءك من غير أن تحسه، ولا خطر على قلبك، فهذا الآن ليس فيه إشراف» (١)

وقال البعض: الاستشراف هو: التعرض للسؤال. (٢)

### الحكم الإجمالي:

٢ - ينبغي استشراف الأصحية لتعرف سلامتها من العيوب المانعة من الإجزاء، لحديث علي رضي الله تعالى عنه وأمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن، وألا نصحي بمقابلة، ولا مدابرة، ولا شرقاء، ولا خرقاء. رواه أبو داود والنسائي وغيرهما، وصححه الترمذي. (٣)

٣ - أما الاستشراف في الأموال: فإن كان بالقلب فلا يؤخذ الإنسان عليه، لأن الله عز وجل تجاوز هذه الأمة عما حدثت به أنفسها، ما لم ينطق به لسان أو تعملة جارحة، وما اعتقله القلب من المعاصي - غير الكفر - فليس يشيء حتى يعمل به، وخطرات النفس متجاوز عنها بالإجماع.

وعند أحمد: الاستشراف بالقلب كالاعتراض باللسان. (٤)

وللعلماء في قبول المال دون استشراف - بمعنى

(١) القرطبي ٣/٣٤٦ ط دار الكتب المصرية، والزواجر ١/١٨٧ ط دار المعرفة، والفروع ١/٩٤٤ ط أمير قطر.

(٢) الشيرازي على النهاية ٦/١٧٠ ط الخليلي.

(٣) البحر الرائق ٨/٢٠١ ط العلمية، والمغني لابن قدامة ٨/٦٢٥ الطبعة الثالثة، ومطالب أولى النهي ٢/٤٦٦

(والمقابلة) الشاة التي ينقطع من أذننها قطعة ولا تبين، وهي معقولة من قدام، فإن كانت من أعسر فهي (المدابرة)، و(الشرقاء) هي الشاة المشقوق الأذنين والمصباح.

(٤) تفسير القرطبي ٣/٣٤٦ ط دار الكتب المصرية، والزواجر ١/١٨٧ ط دار المعرفة، ولوائح الأنوار ص ١٣٧ ط الخليلي، والفروع ١/٩٤٤

(١) أصل الرزة: التنصص، ومعنى «لم يرزأ» أي لم ينقص أحدا شيئا بالأخذ منه (المجموع ٦/٢٤٥ - ٢٤٦)

(٢) المجموع ٦/٢٤٥، ٢٤٦ ط المنيرية، والبحر الرائق ٢/٢٦٩ ط العلمية، والفروع ١/٩٤٣

أداء الشهادة، قال تعالى: (وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ)<sup>(١)</sup>

واستعمل في القتل في سبيل الله، فيقال: استشهد: قتل في سبيل الله.<sup>(٢)</sup>

وفي اصطلاح الفقهاء لا يخرج استعمالهم عن هذين المعنيين.<sup>(٣)</sup>

ويستعمل الفقهاء في الغالب لفظة إشهاد، ويراد بها: الاستشهاد على حق من الحقوق.<sup>(٤)</sup>

#### الحكم الإجمالي :

٢- الاستشهاد- بمعنى طلب الشهادة- يختلف من حق إلى حق، لذا يختلف الحكم تبعاً للمواطن، ومن تلك المواطن: الاستشهاد في الرجعة، فهو مستحب عند الحنفية، والخائبة، وفي قول عند الشافعية،<sup>(٥)</sup> ومندوب عند المالكية،<sup>(٦)</sup> وواجب في قول آخر عند الشافعية.<sup>(٧)</sup>

#### مواطن البحث :

٣- يفصل الفقهاء أحكام الاستشهاد بالنسبة لكل مسألة في موضعها، ومن تلك المواطن: النكاح، والرجعة، والوصية، والزنا، واللفظة، واللفظ،

مشرف فخلذه، وما لا فلا تبعه نفسك، قال: فكان سالم لا يسأل أحدا شيئاً، ولا يرد شيئاً أعطيه» رواه البخاري ومسلم.<sup>(١)</sup>

٦- ج- استحباب الأخذ، وحمل النصوص المذكورة للوجوب على الاستحباب، غير أن منهم من أطلق، ومنهم من قصره على عطية غير السلطان.

جاء في شرح مسلم: «الصحيح الذي عليه الجمهور: يستحب القبول في غير عطية السلطان، وأما عطية السلطان فحرمها قوم، وأباحها قوم، وكرهها قوم، قال: والصحيح إن غلب الحرام فيها في يد السلطان حرمت، وإلا أبيح، إن لم يكن في القابض مانع من الاستحقاق».<sup>(٢)</sup>

٧- والاستشراف بمعنى التمرض للسؤال، لا تختلف أحكامه عن أحكام السؤال. (ر: سؤال).

#### مواطن البحث :

٨- يتكلم الفقهاء عن الاستشراف في صدقة التطوع، وفي الأضحية، وفي الخطر والإباحة.

## استشهاد

#### التعريف :

١- الاستشهاد في اللغة: طلب الشهادة من الشهود، فيقال: استشده: إذا سأله تحمل أو

(١) المجموع ٦/ ٢٤٥، والفروع ١/ ٩٤٣

(٢) الفروع ١/ ٩٤٤

(١) سورة البقرة/ ٢٨٢

(٢) لسان العرب للمصيط، وتاج الروس، والصحاح، مادة: (شهد).

(٣) طلبة الطلبة ص ١٣٢ ط دار الطباعة العامرة.

(٤) طلبة الطلبة ص ١٣٧، والتفهم للمستعذب مع المهذب ٢/ ٣٢٥ ط مصطفى الحلبي.

(٥) فتح القدير ٣/ ١٦٢ ط بولاق، والمهذب ٢/ ١٠٤ ط مصطفى الحلبي، والإقناع ٤/ ٦٦ ط دار المعرفة.

(٦) الشرح الصغير ٢/ ٦١٦

(٧) للمهذب ٢/ ١٠٤



الآلفاظ ذات الصلة :

أ - الاقتباس :

٢ - الاقتباس له معان عدة أهمها : طلب القبس ، وهو الشعلة من النار ، فإذا كان بهذا المعنى فهو يختلف عن الاستصحاب ، كما ظهر من التعريف . والفرق واضح بين طلب الشعلة ، وإيقاد الشيء لتكون لنا شعلة ، فالإيقاد سابق لطلب الشعلة .<sup>(١)</sup>

أما كون الاقتباس بمعنى تضمين المتكلم كلامه - شعرا كان أو نثرا - شيئا من القرآن الكريم ، أو الحديث النبوي الشريف ، على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث ، فهو بعيد جدا عن معنى الاستصحاب .

ب - الاستضاءة :

٣ - الاستضاءة مصدر : استضاء . والاستضاءة : طلب الضوء . يقال : استضاء بالنار : أي استنار بها ، أي انتفع بضوئها ،<sup>(٢)</sup> فإيقاد السراج غير الانتفاع بضوئه ، إذ أنه يكون سابقا للاستضاءة .<sup>(٣)</sup>

حكم الاستصحاب :

٤ - يختلف حكم الاستصحاب باختلاف ما يستصحب به ، والمكان الذي يستصحب فيه ، فإن كان ما يستصحب به ظاهرا فبهاء ، ولا يفرق بين ما هو نجس وما هو متنجس ، وما إذا كان في المسجد وما إذا كان في غيره .

أ - فإن كان ما يستصحب به نجسا بعينه ، كشحم

(١) الكليات ٢٥٣/١

(٢) الكليات لأبي البهاء ٢٥٣/١

(٣) القروى في اللغة ص ٣٠٧ ط بيروت ، والشرح الصغير ٩/ ط دار المعارف .

وكتاب القاضي للقاضي ، وغيرها عند الكلام عن الاستصحاب ، أو الإشهاد فيها .

٤ - أما الاستعمال الثاني - بمعنى القتل في سبيل الله - فراجع في تفصيل ذلك إلى الجناز ، عند الكلام عن غسل الميت وعدم غسله . والجهد ، عند الحديث عن فضل القتل في سبيل الله .

## استصحاب

التعريف :

١ - الاستصحاب في اللغة : مصدر استصحب بمعنى : أوقد المصباح ، وهو الذي يشتمل منه الضوء . واستصحب بالزيت ونحوه : أي أمد به مصباحه ، كما في حديث جابر في السؤال عن شحم الميتة . . . ويستصحب بها الناس : أي يشعلون بها سرجهم<sup>(١)</sup>

ولم يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى ،<sup>(٢)</sup> فقد ورد في طلبه الطلبة<sup>(٣)</sup> الاستصحاب بالدهن : إيقاد المصباح ، وهو السراج . وفي المصباح المنير<sup>(٤)</sup> استصبحت بالمصباح ، واستصبحت بالدهن : نورت به المصباح .

(١) لسان العرب ، وتاج العروس ، والمصباح ، والقاموس المحي ، والمعجم الوسيط مادة : ( ص ح ) ، والنهاية في غريب الحديث ٧/٣ ، وحديث ويستصحب بها الناس . . . أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/٤٢٤ - ط السلفية) وفي أوله قول رسول الله ﷺ . وإن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام .

(٢) المغرب في ترتيب المغرب .

(٣) طلبه الطلبة ص ٩

(٤) المصباح المنير مادة : (ص ح)

يمكن الانتفاع به من غير ضرر، فجاز كالطاهر .  
وقد جاء عن النبي ﷺ في المعجن الذي عجن بهاء  
من آبار ثمود أنه « نهام عن أكله، وأمرهم أن  
يعلفوه النواضح »<sup>(١)</sup> (الإبل التي يستقى عليها)  
وهذا الوقود ليس بميتة، ولا هو من شحومها  
فيتناوله الحبر.<sup>(٢)</sup>

حكم استعمال خلفاءها :

٥ - إذا استصبح بالمتنجس ، أو النجس فلا بأس  
بدخانه أو رساده عند الحنفية والمالكية ، إذا لم يكن  
يعلق بالثياب ، وذلك لأصمحلل النجاسة بالنار،  
وزوال أثرها ، فمجرد الملاقاة لا ينجس ، بل ينجس  
إذا علق . والظاهر أن المراد بالعلق أن يظهر أثره ،  
أما مجرد الرائحة فلا . وكذلك يرون أن العلة في  
جواز الانتفاع هي التغير وانقلاب الحقيقة ، وأنه  
يفتي به لليلوي.<sup>(٣)</sup>

أما الشافعية والحنابلة فيرون أن المتنجس  
كالنجس،<sup>(٤)</sup> لأنه جزء يستحيل منه ، والاستحالة  
لا تطهر ، فإن علق شيء وكان يسيرا عفي عنه ،  
لأنه لا يمكن التحرز منه فاشبه دم البراغيث ، وإن  
كان كثيرا لم يعف عنه.<sup>(٥)</sup> وقيل أيضا بأن دخان  
النجاسة نجس ، ولا شك أن ما ينفصل من

الخنزير ، أو شحم الميتة ، فجمهور الفقهاء على  
حرمة الاستصحاب به ،<sup>(٦)</sup> سواء أكان في المسجد أم  
في غيره ، وذلك للأدلة التالية :

أولا : إن النبي ﷺ لما سئل عن الانتفاع  
بشحم الميتة باستصحاب وغيره قال : « لا ، هو  
حرام ».<sup>(٧)</sup>

ثانيا : وقوله ﷺ : « لا تنتفعوا من الميتة  
بشيء ».<sup>(٨)</sup>

ثالثا : ولأنه مظنة التلوث به ، ولكراهة دخان  
النجاسة.<sup>(٩)</sup>

ب - وإن كان متنجسا ، أي أن الوقود طاهر في  
الأصل ، وأصابته نجاسة ، فإن كان الاستصحاب به  
في المسجد فجمهور الفقهاء على عدم جواز  
ذلك.<sup>(١٠)</sup>

أما إن كان الاستصحاب بالمتنجس في غير  
المسجد ، فيجوز عند جمهور الفقهاء<sup>(١١)</sup> لأن الوقود

(١) ابن عابدين ٢٢٠/١ ط بولاق ، والخطاب ١١٧/١-١١٩ ط  
ليبيا ، وإعلام الساجد للزركشي ص ٣٦١ ط القاهرة ، والقواعد  
لاين رجب ص ١٩٢ ط الصدق الحيرة ، والمغني ٦/٦١٠  
(٢) نيل الأوطار ١٦١/٥ ط الحلبي ، وحديث : « سئل من  
الانتفاع ... أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/٤٢٤ ط  
السلفية) .

(٣) نيل الأوطار ١٦١/٥ ط الحلبي ، وحديث لا تنتفعوا من الميتة  
بشيء ... رواه ابن وهب في مسنده ، وفي إسناده زعقة بن  
صالح ، وهو ضعيف . (تلخيص الخبير ١/٤٨ ط شركة  
الطباعة الفنية) .

(٤) حاشية ابن عابدين ٢٢٠/١ ، والخطاب ١١٧/١-١١٩ ،  
وإعلام الساجد للزركشي ص ٣٦١ ، والقواعد لاين رجب  
ص ١٩٢ .

(٥) حاشية ابن عابدين ٢٢٠/١ ، وجواهر الإكليل ١/١٠ ،  
٢/٢٠٣ ط الحلبي ، وإعلام الساجد ص ٣٦١ .

(٦) حاشية ابن عابدين ٢٢٠/١ ، وجواهر الإكليل ١/١٠ ،  
٢/٢٠٣ ، وإعلام الساجد ص ٣٦١ ، وقيلوى ابن تيمية  
٨٣/٢١ ، ٦٠٨ ط الرياض .

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري ٦/٢٩٣ ط عبدالرحمن عماد) .

(٢) للمغني ٦٠٨/٨-٦١٠ ط الرياض .

(٣) حاشية ابن عابدين ٢١٠/١ ، ٢١٦ ، والخطاب ١٠٧/١ ،  
١٢٠ ، وفتح الباري ١١/٨٥-٨٦ نشر دار البحوث بالرياض ،  
والآداب الشرعية لابن مفلح ٣/٢٦١ ط المنار ، وشرح الزرقاني  
للموطأ ٤/٣٠٢ ط الاستقامة .

(٤) للجصاص ٢/٥٣٠ ط العاصمة ، والمغني ٨/٦١٠ ط الرياض ،  
ومتنهى الإيرادات ١/٤٣ ط دار العروبة .

(٥) للمغني ٨/٦١٠

وأما في الاصطلاح، فقد عرف بعدة تعريفات منها ما عرفه به الأسنوي بقوله: الاستصحاب عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمن الآتي، بناء على ثبوته في الزمن الأول. <sup>(١)</sup> ومثاله: أن المتوضئ ييقن يبقى على وضوئه وإن شك في نقض طهارته.

#### الألفاظ ذات الصلة :

##### الإباحة :

٢ - الإباحة الأصلية - بمعنى براءة الذمة - نوع من أنواع الاستصحاب، وهي ما يسمى باستصحاب العدم الأصلي، <sup>(٢)</sup> وأما الإباحة التي هي قسم من أقسام الحكم التكليفي، فهي مغايرة للاستصحاب، إذ الاستصحاب - عند من يقول به - نوع من الأدلة التي تثبت بها الإباحة وغيرها من الأحكام.

#### أنواع الاستصحاب :

٣ - للاستصحاب أنواع ثلاثة متفق عليها، هي: <sup>(٣)</sup>

أ - استصحاب العدم الأصلي، كنفى وجوب صلاة سادسة، ونفي وجوب صوم شوال.

ب - استصحاب العموم إلى أن يرد المخصص، كبقاء العموم في قوله تعالى: (وَسَحَرَمُ الرِّثَا)، <sup>(٤)</sup> واستصحاب النص إلى أن يرد ناسخ،

السدخان يؤثر في الحيطان، وذلك يؤدي إلى تنجيسها فلا يجوز. <sup>(١)</sup> وينظر تفصيل هذا في (نجاسة).

#### آداب الاستصحاب :

٦ - يستحب عند جمهور الفقهاء إطفاء المصباح عند النوم، خوفا من الحريق المحتمل بالغفلة، فإن وجدت الغفلة حصل النهي. وقد وردت أحاديث كثيرة للرسول ﷺ تدل على هذا، منها حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «حَمَرُوا الْأَنْيَةَ (أي غطوها) وَأَجِفُوا الْأَبْوَابَ (أي أغلقوها) وَأَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ، فَإِنَّ الْفَوَاسِقَ رُبَّمَا جَرَّتْ الْفَتِيلَةَ، فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ». <sup>(٢)</sup>

قال ابن مفلح: يستحب إطفاء النار عند النوم، لأنها علو مزوم يزمام لا يؤمن لها في حالة نوم الإنسان. أما إن جعل المصباح في شيء معلق أو على شيء لا يمكن الفواسق والهوام التسلق إليه فلا أرى بذلك بأسا. <sup>(٣)</sup>

## استصحاب

#### التعريف :

١ - الاستصحاب في اللغة: الملازمة، يقال: استصحب الكتاب وغيره: حملته بصحبي. <sup>(٤)</sup>

(١) إعلام الساجد ص ٣٦١

(٢) فتح الباري ١١/ ٨٥ - ٨٦ ط السلفية، وشرح الزرقاني للموطأ ٣٠٢/٤

(٣) الآداب الشرعية لابن مفلح ٣/ ٣٦١

(٤) القاموس والمصباح الثبر. مادة: (صحب)

(١) نهاية السؤل في شرح مناهج الأصول ١١٢/٣ مطبعة التوليق الأدبية.

(٢) المستصفى ١/ ٢١٨ طبعة بولاق.

(٣) المستصفى ١/ ٢١٧ وما بعدها، والإبهاج ٣/ ١١٠

(٤) سورة البقرة / ٢٧٥

وعليه ثبتت القاعدة الفقهية المشهورة : (الأصل بقاء ما كان على ما كان، حتى يقوم الدليل على خلافه) والقاعدة : (ما ثبت باليقين لا يزول بالشك).<sup>(١)</sup>

## استصلاح

التعريف :

١ - الاستصلاح في اللغة : نقيض الاستفساد.<sup>(٢)</sup>

وعند الأصوليين : استنباط الحكم في واقعة لا نص فيها ولا إجماع، بناء على مصلحة عامة لا دليل على اعتبارها ولا إلغائها. ويعبر عنه أيضا بالمصلحة المرسلة.

٢ - والمصلحة في اللغة : ضد المفسدة .

وفي الاصطلاح عند الغزالي : المحافظة على مقاصد الشرع الخمسة.<sup>(٣)</sup>

٣ - والمصالح المرسلة : ما لا يشهد لها أصل بالاعتبار ولا بالإلغاء، لا بالنص ولا بالإجماع، ولا يترتب الحكم على وفقه.<sup>(٤)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاستحسان :

٤ - عرفه الأصوليون بتعاريف كثيرة، المختار منها : العدول إلى خلاف النظر بدليل أقوى منه،

(١) مجلة الأحكام العدلية مادة : (٤ - ١٠)

(٢) لسان العرب - مادة : (صلح)

(٣) المستصفى ١/ ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٦ ط بولاق، وشرح جمع الجوامع ٢/ ٢٨٤ ط مصطفى الحلبي.

(٤) ابن الحاجب ٢/ ٢٨٩ ط الكلية الأزهرية ١٢٩٣ هـ

كوجوب جلد كل قاذف زوجا أو غيره، إلى أن ورد النسخ الجزئي بالنسبة للزوج دون غيره .

ج - استصحاب حكم دل الشرع على ثبوته ودوامه، كالملك عند جريان العقد الذي يفيد التمليك، وكشغل الذمة عند جريان إتلاف أو إلزام، فيبقى الملك والدين إلى أن يثبت زوالها بسبب مشروع .

وهناك نوعان آخران للاستصحاب يختلف في حجيتها، وموضع تفصيلها الملحق الأصولي .

حجيتها :

٤ - يختلف الأصوليون في حجية الاستصحاب على أقوال أشهرها :<sup>(١)</sup>

أ - قال المالكية، وأكثر الشافعية، والحنابلة بحجيتها مطلقا، أي في النفي والإثبات .

ب - وقال أكثر الحنفية، والمتكلمين بعدم حجيتها مطلقا .

ج - ومنهم من قال بحجيتها في النفي دون الإثبات، وهم أكثر المتأخرين من الحنفية .

وهناك أسئلة أخرى موضعها وتفصيلها في الملحق الأصولي .

مرتبته في الحجية :

٥ - الاستصحاب - عند من يقول بحجيتها - هو آخر دليل يلجأ إليه المجتهد، لمصرقة حكم ما يعرض عليه، ولهذا قال الفقهاء : إنه آخر مدار الفتوى،<sup>(٢)</sup>

(١) إرشاد الفحول من ٢٣٨ وما بعدها، والإجماع على البيهقي

١١١/٢

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٣٦

وقد وضع بعضهم قيوداً لجواز الأخذ به ، وبيان ذلك كله في الملحق الأصولي ، عند الكلام عن المصلحة المرسله<sup>(١)</sup>.

كدخول الحجام من غير تقييد بزمان مكث ، ولا مقدار ماء ، لدليل العرف<sup>(٢)</sup> .  
وعلى ذلك فالاستحسان يكون في مقابلة قياس بقياس ، أو بمقابلة نص بقاعدة عامة ، والاستصلاح ليس كذلك .

## استصناع

التعريف :

١ - الاستصناع في اللغة : مصدر استصنع الشيء : أي دعه إلى صنعه ، ويقال : اصطنع فلان باباً : إذا سأل رجلاً أن يصنع له باباً ، كما يقال : اكتتب أي أمر أن يكتب له<sup>(٣)</sup> .

وفي الاصطلاح هو على ما عرفه بعض الحنفية : عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل<sup>(٤)</sup> . فإذا قال شخص لأخر من أهل الصنائع : اصنع لي الشيء الفلاني بكذا درهما ، وقبل الصانع ذلك ، انعقد استصناعها عند الحنفية<sup>(٥)</sup> ، وكذلك الحنابلة ، حيث يستفاد من كلامهم أن الاستصناع : بيع سلعة ليست عنده على غير وجه السلم ، فيرجع في هذا كله عندهم

ب - القياس :

٥ - وهو مساواة المسكوت عنه بالمنصوص عليه في علة الحكم<sup>(٦)</sup> .

فالفرق بين الاستصلاح وبين القياس : أن للقياس أصلاً يقاس الفرع عليه ، في حين أنه ليس للاستصلاح هذا الأصل .

أقسام المناسبات المرسل :

٦ - المناسبات الذي يقوم عليه الاستصلاح ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أ - إما أن يعتبره الشارع بأي نوع من أنواع الاعتبارات .

ب - وإما أن يلغيه .

ج - وإما أن يسكت عنه . والآخر هو الاستصلاح<sup>(٧)</sup> .

حجية الاستصلاح :

٧ - تختلف في حجيته على مذاهب كثيرة ، والحق أنه ما من مذهب من المذاهب إلا يأخذ به إجمالا ،

(١) مجلة السور ٣/٢٥ ، وتقرير الشريبي على جمع الجوامع ٢/٢٨٣ ، والتوضيح ٢/٣٩٦ ، وتيسير التحرير ٣/٣١٤ ، والمستصفى ١/٢٨٤ ، ٣١٥ ، وإرشاد الفحول ٢/٢٤٢ .  
(٢) لسان العرب والصحاح وتاج العروس مادة : ( صنع ) .

(٣) البائع للمكسائي ٦/٢٦٧٧ ط الإمام .

(٤) اليسوط للسرغسي ١٢/١٣٨ ط السمادة ، ونقطة الفقهاء

(٥) ٢/٥٣٨ ط الأولى جلمة دمشق ، ومجلة الأحكام المالية -

المادة ٣٨٨

(١) ابن الحاجب ٢/٢٨٢

(٢) مسلم الثبوت ٢/٢٤٦

(٣) تقرير الشريبي على جمع الجوامع ٢/٢٨٣ ، والتوضيح ٢/٣٩٦

وحاشية السعد على شرح ابن الحاجب ٢/٢٤٣

ب - السلم ( في الصناعات ) :

٣ - السلم في الصناعات هو نوع من أنواع السلم ،  
إذ أن السلم إما أن يكون بالصناعات أو  
بالمزروعات ، أو غير ذلك . والسلم هو : وشراء  
آجل بعاجل<sup>(١)</sup>

فالاستصناع يتفق مع السلم بصورة كبيرة ،  
فالآجل الذي في السلم هو ما وصف في الذمة ، وما  
يؤكد هذا جعل الحنفية مبحث الاستصناع ضمن  
مبحث السلم ، وهو ما فعله المالكية والشافعية ، إلا  
أن السلم عام للمصنوع وغيره ، والاستصناع  
خاص بما اشترط فيه الصنع ، والسلم يشترط فيه  
تعجيل الثمن ، في حين أن الاستصناع التعجيل  
- فيه عند أكثر الحنفية - ليس بشرط .<sup>(٢)</sup>

ج - الجمالة :

٤ - الجمالة هي : التزام عوض معلوم على عمل  
معين أو مجهول عسر علمه ، وهي عقد على  
عمل .<sup>(٣)</sup> فالجمالة تتفق مع الاستصناع في أنها  
عقدان شرط فيهما العمل . ويفترقان في أن الجمالة  
عامة في الصناعات وغيرها ، إلا أن الاستصناع  
خاص في الصناعات ، كما أن الجمالة العمل فيها  
قد يكون معلوما ، وقد يكون مجهولا ، في حين أن  
الاستصناع لابد أن يكون معلوما .

معنى الاستصناع :

٥ - اختلف المشايخ فيه ، فقال بعضهم : هو  
مواعدة وليس بيع . وقال بعضهم : هو بيع لكن

(١) حاشية ابن عابدين ٢١٢/٤ ط ٣ بلاق .

(٢) فتح القدير ٣٥٥/٥ ، والبدائع ٣٦٧/٦ ، والمبسوط

١٣٨/١٢ وما بعدها .

(٣) البجيرمي على شرح الخطيب ٢٣٨/٣ ط مصطفى عماد .

إلى البيع وشروطه عند الكلام عن البيع  
بالصناعة .<sup>(١)</sup>

أما المالكية والشافعية: فقد ألحقوه بالسلم ،  
فيؤخذ تصريحه وأحكامه من السلم ، عند الكلام  
عن السلف في الشيء للمسلم للغير من  
الصناعات .<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإجارة ( على الصنع ) :

٢ - الإجارة على الصنع هي عند بعض الفقهاء :  
بيع عمل تكون العين فيه تبعا .<sup>(٣)</sup> فالإجارة على  
الصنع تتفق مع الاستصناع في كون العمل على  
العامل ، وهو الصانع في الاستصناع ، والأجير في  
الإجارة على الصنع . ويفترقان في محل البيع . ففي  
الإجارة على الصنع : المحل هو العمل ، أما في  
الاستصناع : فهو العين الموصوفة في الذمة ، لا بيع  
العمل .<sup>(٤)</sup> وفرق آخر هو أن الإجارة على الصنع  
تكون بشرط: أن يقدم المستأجر للعامل «المادة» ،  
فالعامل على العامل ، والمادة من المستأجر ، أما في  
الاستصناع: فالمادة والعمل من الصانع .

(١) كشاف القناع ١٣٢/٣ ط أنصار السنة المحمدية ، والإيضاح

٣٠٠/٤ ط أنصار السنة المحمدية ، والفروع ٤٥٨/٢ ط  
النفار .

(٢) الخطيب ٥١٤/٤ ، ٥٣٩ ط النجاشي ، والمبدوءة ١٨/٩ ط  
السادة ، والمقدمات ١٩٣/٢ ط السادة ، والشرح الصغير  
٢٨٧/٣ ط دار المعارف ، والأم ١٣١/٣ وما بعدها ط دار  
المعرفة ، وروضة الطالبين ٢٦/٤ وما بعدها ط المكتب  
الإسلامي ، والمهلب ٢٩٧/١ - ٢٩٨ ط حسي الحلي .

(٣) المبسوط ٨٤/١٥ ط دار المعرفة بيروت .

(٤) حاشية ابن عابدين ٢٢٥/٥ ط مصطفى الحلي .

محضة،<sup>(١)</sup> وقيل: إنه إجارة ابتداء، بيع انتهاء.<sup>(٢)</sup>

صفة الاستصناع (حكمه التكليفي):

٧ - الاستصناع - باعتباره عقداً مستقلاً - مشروع عند أكثر الحنفية على سبيل الاستحسان،<sup>(٣)</sup> ومنعه زفر من الحنفية أخذاً بالقياس، لأنه يبيع المعلوم.<sup>(٤)</sup> ووجه الاستحسان: استصناع الرسول ﷺ الخاتم،<sup>(٥)</sup> والإجماع من لدن رسول الله ﷺ دون نكير،<sup>(٦)</sup> وتعامل الناس بهذا العقد والحاجة الماسة إليه.

ونفس الخنابلة على أنه لا يصح استصناع سلعة، لأنه يبيع ما ليس عنده على وجه غير السلم، وقيل: يصح بيعه إلى المشتري إن صح جمع بين بيع وإجارة منه بعقد واحد، لأنه يبيع وسلم.<sup>(٧)</sup>

حكمة مشروعية الاستصناع:

٨ - الاستصناع شرع لسد حاجات الناس ومتطلباتهم، نظراً لتطور الصناعات تطوراً كبيراً،

للمشتري فيه خيار، وهو الصحيح، بدليل أن محمداً رحمه الله ذكر في جوازه القياس والاستحسان، وذلك لا يكون في العذات. وكذا أثبت فيه خيار الرؤية، وأنه يختص بالبياعات. وكذا يجري فيه التقاضي، وأن ما يتقاضى فيه الواجب، لا الموعود.<sup>(٨)</sup>

وهناك رأي عند بعض الحنفية أنه وعد،<sup>(٩)</sup> وذلك لأن الصانع له ألا يعمل، وبدلك كان ارتباطه مع المستصنع ارتباط وعد لا عقد، لأن كل ما لا يلزم به الصانع مع إلزام نفسه به يكون وعداً لا عقداً، لأن الصانع لا يجبر على العمل بخلاف السلم، فإنه مجبر بما التزم به، ولأن المستصنع له الحق في عدم تقبل ما يأتي به الصانع من مصنع، وله أن يرجع عما استصنعه قبل تمامه ورؤيته، وهذا علامة أنه وعد لا عقد.<sup>(١٠)</sup>

الاستصناع بيع أم إجارة:

٦ - يرى أكثر الحنفية والخنابلة أن الاستصناع بيع. فقد عد الحنفية أنواع البيوع، وذكروا منها الاستصناع، على أنه يبيع عين شرط فيه العمل،<sup>(١١)</sup> أو هو بيع لكن للمشتري خيار الرؤية،<sup>(١٢)</sup> فهو بيع إلا أنه ليس على إطلاقه، فخالف البيع المطلق في اشتراط العمل في الاستصناع، والمعروف أن البيع لا يشترط فيه العمل. وقال بعض الحنفية: إن الاستصناع إجارة

(١) البدائع ٢/٥ ط الأولى.

(٢) فتح القدير ٣٥٥/٥، والمبسوط ١٣٨/١٢ وما بعدها.

(٣) فتح القدير ٣٥٥/٥

(٤) المبسوط ٨٤/١٥ وما بعدها، والإتصاف ٣٠٠/٤

(٥) البدائع ٢٦٧٧/٦

(١) فتح القدير ٣٥٦/٥

(٢) فتح القدير ٣٥٦/٥، وحاشية ابن عابدين ٢١٣/٤

(٣) البدائع ٢٦٧٨/٦، وشرح فتح القدير ٣٥٥/٥، ومحنة الفقهاء ٥٣٨/٢، والفتاوى السنية ٥٧/٢ ط الحيرية.

(٤) فتح القدير ٣٥٥/٥

(٥) روى البخاري اصطلاح الرسول ﷺ للمخاتم في الأيمان والنتلور (فتح الباري ٤٥٤/١١ ط مبد الرحمن محمد)، وفي البداية في غريب الحديث ٥٧/٣ ط عيسى الحلبي متناصه و اصطلاح الرسول ﷺ خاتماً من ذهب، قال ابن الأثير: أي أمر أن يصنع له كما تقول: اكتب أي أمر أن يكتب له، وقال صاحب الاختيار ص ١٨٧ ط الثيرة: هذا حديث صحيح ثابت، وله طرق في الصحاح عدة.

(٦) البدائع ٢٦٧٨/٦

(٧) الإتصاف ٣٠٠/٤

لا على الصنعة. <sup>(١)</sup> ويسرون أن المتفق عليه أن الاستصناع ثبت فيه للمستصنع خيار الرؤية ، وخيار الرؤية لا يكون إلا في بيع العين ، فدل ذلك على أن المبيع هو العين لا الصنعة. <sup>(٢)</sup> ومن الحنفية من يرى أن المعقود عليه في الاستصناع هو العمل ، <sup>(٣)</sup> وذلك لأن عقد الاستصناع ينشأ عن أنه عقد على عمل ، فالاستصناع طلب العمل لغة ، والأشياء التي تستصنع بمنزلة الآلة للعمل ، <sup>(٤)</sup> ولولم يكن عقد الاستصناع عقد عمل لما جاز أن يفرد بالتسمية .

الشروط الخاصة للاستصناع :

١١ - للاستصناع شروط هي :

أ - أن يكون المستصنع فيه معلوما ، وذلك ببيان الجنس والنوع والقدرة . والاستصناع يستلزم شيئين هما : العين والعمل ، وكلاهما يطلب من الصانع .

ب - أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس ، لأن ما لا تعامل فيه يرجع فيه للقياس فيحمل على السلم ويأخذ أحكامه. <sup>(٥)</sup>

ج - عدم ضرب الأجل : اختلف في هذا الشرط ، فمن الحنفية من يرى أنه يشترط في عقد

الصانع يحصل له الارتفاق ببيع ما يتكرر من صناعة هي وفق الشروط التي وضع عليها المستصنع في المواصفات والمقاييس ، والمستصنع يحصل له الارتفاق بسد حاجياته وفق ما يراه مناسبا لنفسه وبدنه وماله ، أما الموجود في السوق من المصنوعات السابقة الصنع فقد لا تسد حاجات الإنسان . فلا بد من الذهاب إلى من لديه الخبرة والابتكار .

أركان الاستصناع :

أركان الاستصناع هي : العاقدان ، والمحل ، والصيغة .

٩ - أما الصيغة ، أو الإيجاب والقبول فهي : كل ما يدل على رضا الحائنين « البائع والمشتري » <sup>(١)</sup> ومثالا هنا : اصنع لي كذا ، ونحو هذه العبارة لفظا أو كتابة .

١٠ - وأما محل الاستصناع فقد اختلف فقهاء الحنفية فيه ، هل هو العين أو العمل ؟ فجمهور الحنفية على أن العين هي المعقود عليه ، وذلك لأنه لو استصنع رجل في عين يسلمها له الصانع بعد استكمال ما يطلبه المستصنع ، سواء أكانت الصنعة قد تمت بفعل الصانع أم بفعل غيره بعد العقد فإن العقد يلزم ، ولا ترد العين لصانعها إلا بخيار الرؤية . فلو كان العقد واردا على صنعة الصانع أي « عمله » لما صح العقد إذا تمت الصنعة بصنع غيره . وهذا دليل على أن العقد يتوجه على العين

(١) المبسوط ١٢/١٣٩ ، وقصص القنبر ٥/٣٥٥ ، وحاشية الشرنبلالي على الدرر ٢/١٩٨ مع حاشية مثلا محسرو - ط محمد أحمد كامل .

(٢) المبسوط ١٢/١٣٩ .

(٣) قصص القنبر ٥/٣٥٥ وما بعدها ، والدرر شرح الدرر ٢/١٩٨ وما بعدها ط ١ محمد أحمد كامل .

(٤) المبسوط ١٢/١٣٩ .

(٥) البدائع ٦/٢٦٨ ، وقصص القنبر ٥/٣٥٥ - ٣٥٦ .

(١) الاختيار ٢/٤ ط مصطفى الحلي ، والشرح الصغير ٣/١٤ ، والمهذب ١/٥٧ ، وكشاف الفتاوى ٣/١١٥ وما بعدها .



المتفق عليها أم غير موافق . وذهب أبو يوسف إلى أنه إن تم صنعه - وكان مطابقاً للأوصاف المتفق عليها - يكون عقداً لازماً ، وأما إن كان غير مطابق لها فهو غير لازم عند الجميع ، لثبوت خيار فوات الوصف <sup>(١)</sup> .

ما ينتهي به عقد الاستصناع :

١٣ - ينتهي الاستصناع بتسليم الصنع ، وتسليم العين ، وقبولها ، وقبض الثمن . كذلك ينتهي الاستصناع بموت أحد العاقدين ، لشبهه بالإجارة <sup>(٢)</sup> .

## استطابة

التعريف :

١ - الطَّيِّب لغة : خلاف الخبيث ، يقال : شيء طيب : أي طاهر نظيف <sup>(٣)</sup> .  
والاستطابة : مصدر استطاب ، بمعنى : رآه طيباً ، ومن معانيها : الاستنجا ، لأن المستنحي يظهر المكان وينظفه من النجس ، فتطيب نفسه بذلك <sup>(٤)</sup> .

(١) فتح القدير ٥/٣٥٥-٣٥٦ ، ومجلة الأحكام العدلية المادة ٣٩٧ . واللجنة ترجع رأي أبي يوسف الذي أخذت به المجلة ، وتصرى لزوم عقد الاستصناع ، لا بترتب على استقلال أحد الطرفين بفسخه من المضار إلا إذا جاء على خلاف الوصف المتفق عليه

(٢) فتح القدير ٥/٣٥٦

(٣) المغرب مادة : (طيب)

(٤) المصباح للثير ولسان العرب مادة : (طيب) .

الاستصناع خلوه من الأجل ، فإذا ذكر الأجل في الاستصناع صار سلباً ، ويعتبر فيه شرائط السلم <sup>(١)</sup> .

وقد استدلوأ على اشتراط عدم ضرب الأجل في الاستصناع : بأن السلم عقد على مبيع في الذمة مؤجلاً . فإذا ما ضرب في الاستصناع أجل صار بمعنى السلم ولو كانت الصيغة استصناعاً <sup>(٢)</sup> .  
ويأن التأجيل يختص بالديون ، لأنه وضع لتأخير المطالبة ، وتأخير المطالبة إنما يكون في عقد فيه مطالبة ، وليس ذلك إلا في السلم ، إذ لا دين في الاستصناع <sup>(٣)</sup> .

وتخالف في ذلك أبو يوسف ومحمد ، إذ أن العرف عندهما جرى بضرب الأجل في الاستصناع ، والاستصناع إنما جاز للتعامل ، ومن مراعاة التعامل بين الناس رأى الصاحبان : أن الاستصناع قد تعورف فيه على ضرب الأجل ، فلا يتحول إلى السلم بوجود الأجل <sup>(٤)</sup> . وعندهما : أن الاستصناع إذا أريد يحمل على حقيقته ، فإن كلام المتعاقدين يحمل على مقتضاه ، وإذا كان كذلك فالأجل يحمل على الاستعجال لا الاستمهال ، خروجاً من خلاف أبي حنيفة <sup>(٥)</sup> .

الآثار العامة للاستصناع :

١٢ - الاستصناع عقد غير لازم عند أكثر الحنفية ، سواء تم أم لم يتم ، وسواء أكان موافقاً للمصنفات

(١) البدائع ٦/٢٦٧٨

(٢) تحفة الفقهاء ٢/٣٩٩

(٣) المبسوط ١٢/١٤٠

(٤) المبسوط ١٢/١٣٩

(٥) الدرر شرح الدرر ٢/١٩٨ ، وحاشية ابن عابدين ٤٣/٢٢١

وبالمعلاط بلاق ، والبدائع ٦/٢٦٧٩

وإذا كانت الاستطاعة والقدرة بمعنى واحد ، فإنه يجدر بنا أن نشوه أن الفقهاء يستعملون كلتا الكلمتين: استطاعة ، قدرة . وأن الأصوليين يستعملون كلمة (قدرة) . قال في فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت : اعلم أن القدرة المتعلقة بالفعل المستجمعة لجميع الشرائط التي يوجد الفعل بها أو يخلق الله تعالى عندها ، تسمى : استطاعة <sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :  
الإطاقة :

٢ - لا خلاف في المعنى بين استطاعة وإطاقة ، إذ أن كل كلمة منهما تدل على غاية مقدور القادر ، واستفراغ وسعه في المقدور . <sup>(٢)</sup> إلا أن ما يفرقها عن ( القدرة ) في الاستعمال اللغوي هو : أن القدرة ليست لغاية المقدور ، ولذلك يوصف الله تعالى بالقادر ، ولا يوصف بالمطيع أو المستطيع . <sup>(٣)</sup>

الاستطاعة شرط للتكليف :

٣ - اتفق الفقهاء على أن الاستطاعة شرط للتكليف ، <sup>(٤)</sup> فلا يجوز التكليف بها لا استطاع عادة ، دل على ذلك كثير من نصوص القرآن والسنة ، فقال جل شأنه : ( لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) ، <sup>(٥)</sup> وقال ﷺ : ( إخوانكم خولكم ، جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده

ويطلق الفقهاء الاستطابة على الاستنجاء ، ويجعلون الكلمتين مترادفتين . قال ابن قدامة في المغني : «الاستطابة هي : الاستنجاء بالماء أو الأحجار ، سمي استطابة لأنه يطيب جسده بإزالة الخبث عنه» . <sup>(١)</sup>

وقد وردت استطابة بمعنى حلق العانة في حديث خبيب بن عدي لما أرادوا قتله أنه قال لامرأة عقبه بن الحارث : «ابغيني حديدة أستطيب بها» . <sup>(٢)</sup>

٢ - ولأحكام الاستطابة بمعنى الاستنجاء (ر) : استنجاء . ولأحكامها بمعنى حلق العانة (ر) : استحداد .

## استطاعة

التعريف :

١ - الاستطاعة في اللغة : القدرة على الشيء . <sup>(١)</sup> والقدرة : هي صفة بها إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل . <sup>(٢)</sup>

وهي عند الفقهاء كذلك ، فهم يقولون مثلاً : الاستطاعة شرط لجوب الحج .

(١) للمفني ١/ ١٤٩ ط الحارث الثالثة .

(٢) الفائق في غريب الحديث ٢/ ١٨١ ط حسي الحلي ١٣٦٦ هـ ، والنهاية لابن الأثير مادة : (طيب) ٣/ ١٤٩

(٣) لسان العرب مادة (طوح) .

(٤) فواتح الرحموت ١/ ١٣٧

(١) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ١/ ١٣٦

(٢) الفروق في اللغة ص ١٠٣ طبع دار الأفاق - بيروت

(٣) الفروق في اللغة ص ١٠٣

(٤) مسلم الثبوت ١/ ١٣٥

(٥) سورة البقرة ٢٣٣

### أنواع الاستطاعة :

٥ - يمكن تقسيم الاستطاعة إلى عدة تقسيمات بحسب أنواعها :

التقسيم الأول : استطاعة مالية ، واستطاعة بدنية .

٦ - الاستطاعة المالية : يشترط توافرها فيها يلي :

أولاً : في أداء الواجبات المالية المحضمة ، كالزكاة ، وصدقة الفطر ، والهدي في الحج ، والنفقة ، والجزية ، والكفارات المالية ، والنذر المالي ، والكفالة بالمال ، ونحو ذلك .

ثانياً : في الواجبات البدنية التي يتوقف القيام بها على الاستطاعة المالية ، كقدرة فاقد الماء على شرائه بثمن المثل للوضوء أو الغسل ، وقدرة فاقد ما يستر به عورته على شراء ثوب بثمن المثل ليصلي فيه ، وقدرة مريد الحج على توفير الزاد والراحلة ونفقة العيال ، وقد فصل ذلك الفقهاء في الأبواب المذكورة .

٧ - أما الاستطاعة البدنية : فإنها مشترطة في وجوب الواجبات البدنية ، كوجوب الطهارة ، وأداء الصلاة على الوجه الأكمل ، وفي الصوم ، وفي الحج ، وفي النذر البدني كالصلاة والصوم ، وفي الكفارات البدنية كالصيام ، وفي النكاح ، وفي الخضانة ، وفي الجهاد ، وقد فصلت أحكام ذلك في الأبواب المذكورة في كتب الفقه .

التقسيم الثاني : استطاعة بالنفس ، واستطاعة بالغير .

٨ - الاستطاعة بالنفس : تكون بقدرة الملوك على القيام بها كلف به بنفسه من غير افتقار إلى غيره .

٩ - والاستطاعة بالغير : هي قدرة الملوك على

فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفهم ما يغلبهم ، فإن كلفتمهم فأعينهم <sup>(١)</sup> . وقد حكى في عمدة القاري عند كلامه على هذا الحديث الاتفاق على تحريم التكليف بغير المستطاع <sup>(٢)</sup> .

وإذا صدر التكليف حين الاستطاعة ، ثم فقدت هذه الاستطاعة حين الأداء ، أوقف هذا التكليف إلى حين الاستطاعة <sup>(٣)</sup> . فقد كلف الله تعالى من أراد الصلاة بالوضوء ، فإن لم يستطعه سقط عنه الوضوء ، وصير إلى البدل ، وهو التيمم . وكلف الحائض في يمينه بكفارة الإطعام أو الكسوة أو الإعتاق ، فإن لم يستطع واحدا منها حين الأداء سقطت عنه وصير إلى البدل ، وهو الصيام . وكلف المسلم بالحج ، فإن لم يستطعه حين الأداء للمرض ، أو فقد نفقة ، أو غير ذلك ، سقط هذا التكليف إلى حين الاستطاعة .

وتجده ذلك مبسوطا في أبوابه من كتب الفقه ، وفي مبحث الحكم من كتب الأصول .

### شرط الاستطاعة :

٤ - وشرط تحقق الاستطاعة وجودها حقيقة لا حكما . ومعنى وجودها حقيقة وجود القدرة على الفعل من غير تعسر <sup>(٤)</sup> ، ومعنى وجودها حكما القدرة على الأداء بتعسر .

(١) أخرجه البخاري ( فتح الباري ١ / ٨٤ - ط السلفية ) ومسلم ١٢٨٣ / ٣ - ط حسي الحلبي ، كلاهما في كتاب الإيمان .

(٢) عمدة القاري ١ / ٢٠٨ .

(٣) فوائد الرحموت ١ / ١٢٧ .

(٤) الطحاوي على مراتب الفلاح ص ٢٣٤ .

والأعمى والشيخ الكبير إذا وجدا من عينيهما على أداء أفعال الحج .

التقسيم الثالث : - وهو للحنفية - استطاعة ممكنة ، واستطاعة ميسرة :

١٠ - الاستطاعة الممكنة مفسرة بسلامة الآلات وصحة الأسباب ، وارتفاع الموانع ، إذ عديم الرجلين لا يستطيع المشي ، ومن حبسه عدولا يستطيع الحج وهكذا .

والاستطاعة الممكنة شرط في أداء الواجب عينا ، فإن فاتت لا يسقط الواجب عن الذمة بفواتها . ولا يشترط توفرها في قضاء الواجب ، لأن اشتراطها لتحقق التكليف ، وقد وجد ، فإذا لم يتكرر الوجوب لا يجب تكرار الاستطاعة التي هي شرط الوجوب .

١١ - أما الاستطاعة الميسرة ، فهي قدرة الإنسان على الفعل بسهولة ويسر .

والاستطاعة الميسرة شرط في وجوب بعض الواجبات المشروطة بها ، حتى لو فاتت هذه القدرة سقط الواجب عن الذمة . فالزكاة واجبة بالقدرة الميسرة ، ومن وجوه اليسر فيها : أنها قليل من كثير ، وتؤدي مرة واحدة في الحول ، ولهذا التيسير سقط وجوبها بهلاك النصاب ، إذ لو وجبت مع الهلاك انقلب اليسر عسرا .<sup>(١)</sup>

اختلاف الاستطاعة من شخص لآخر ، ومن عمل لآخر :

١٢ - الاستطاعة تختلف من شخص إلى شخص آخر ، فتجاء عمل معين قد يكون شخص مستطيعا

(١) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ١/ ١٣٧ ، ١٤٠

القيام بها كلف به بإعانة غيره ، وعدم قدرته بنفسه .

وهذا النوع من الاستطاعة اختلف الفقهاء في تحقق شرط التكليف به :

فالجمهور من الفقهاء يعتبرون المستطيع بغيره مكلفا بمقتضى هذه الاستطاعة ، ذهب إلى ذلك المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وأبي يوسف وعمر ، لأن المستطيع بغيره يعتبر قادرا على الأداء .

وعند أبي حنيفة : المستطيع بغيره عاجز وغير مستطيع ، لأن العبد يكلف بقدرة نفسه لا بقدرة غيره ، ولأنه يعد قادرا إذا اختص بحالة تهيء له الفعل متى أراد ، وهذا لا يتحقق بقدرة غيره .

ويستثني أبو حنيفة من ذلك حالتين : الحالة الأولى : ما إذا وجد من كانت إعانته واجبة عليه ، كولدته ونخامه .

الحالة الثانية : ما إذا وجد من إذا استعان به أعاتنه من غير منه ، كزوجته ، فإنه يكون قادرا بقدرة هؤلاء .<sup>(١)</sup>

وقد أورد الفقهاء ذلك في كثير من أبواب الفقه . واختلفوا في حكمها ، ومنها :

العاجز عن الوضوء إذا وجد من عينه . والعاجز عن التوجه إلى القبلة إذا وجد من من يوجهه إليها .

والأعمى إذا وجد من يقوده إلى صلاة الجمعة والجماعة .

(١) البحر الرائق ١/ ١٤٧ - ١٤٨ ، ٣٠٢ ، وحاشية ابن عابدين ١/ ٢٩٠ ، ٤٧٠ ، وبساية المحاج ١/ ٤٠٨ ، والمغني ١/ ٢٤٠ ، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١/ ١١٣

المقصود بالوقت، هل هو وقت الصلاة أو الوقت مطلقاً ؟ أي غير مقيد بكونه وقت صلاة، فيشمل ما بين طلوع الشمس والزوال على قولين : أظهرهما : أنه وقت الصلاة ، لأن غير وقت الصلاة لا عبرة بمفارقته وملازمته، إذ ليس هو مخاطباً حينئذ بالصلاة .<sup>(١)</sup>

والوضوء واجب لوقت كل صلاة عند الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة . وذلك لما روي عن النبي ﷺ في المستحاضة : « أنها تتوضأ لكل صلاة » .<sup>(٢)</sup> ويتنقض الوضوء بخروج الوقت عند الشافعية ، والحنابلة ، وأبي حنيفة ومحمد . ويتنقض عند زفر بدخول الوقت . وبأيها عند أبي يوسف . أما المالكية : فعندهم أن الوضوء لا ينتقض ، وهو ( أي الوضوء ) غير واجب ولا مستحب لمن لازمه الحدث كل الوقت ، ومستحب فقط لمن لازمه الحدث أكثر الوقت أنصفه ، وقيل : إن لازمه نصفه وجب الوضوء لكل صلاة .<sup>(٣)</sup>

له ، وشخص آخر غير مستطيع له ، كالمرض بأنواعه التي يختلف أثرها على القدرة . كما تختلف استطاعة من عمل إلى عمل ، فالأعرج غير مستطيع للجهد بالنفس ، ولكنه مستطيع للجهد بالمال ، ومستطيع لأداء صلاة الجمعة وهكذا .

## استطلاق البطن

التعريف :

١ - استطلاق البطن في اللغة : هو تشيئه ، وكثرة خروج ما فيه .<sup>(١)</sup> والمعنى الاصطلاحي هو المعنى اللغوي ، فقد عرفه الفقهاء بقوله : استطلاق البطن هو : جريان ما فيه من الغائط .<sup>(٢)</sup>

الحكم الإجمالي :

٢ - استطلاق البطن من الأعذار التي تبيح العبادة مع وجود العذر . وشروط اعتباره عذراً هو : أن يستوعب وجوده تمام وقت صلاة مفروضة . وهذا عند الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

وعند المالكية : يعتبر عذراً إن لازم الحدث كل الوقت ، أو أغلبه ، أو نصفه . ويختلف المالكية في

(١) الخطاب ٢٩٣/١

(٢) حديث : « أنها تتوضأ ... » أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث جد علي بن ثابت عن النبي ﷺ بلفظ : قال في المستحاضة : « تدع الصلاة أيام أتراتها ، ثم يتنصل وتتوضأ عند كل صلاة وتصوم وتصل » قال صاحب تلخيص الحبير ( ١٦٩/١ ط شركة الطباعة الفنية ) : « وإسناده ضعيف » ورواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة من حديث عائشة بلفظ : « ثم اغتسل وتوضأ لكل صلاة ثم صلى » نيل الأوطار ٣٤٧/١ - ٣٤٨ نقر دار الجليل بيروت ورواه الدارقطني وضعفه ، والطبراني في معجمه الصغير ، وابن حبان في صحيحه ( نسب الرواية ٢٠٠/١ ، ٢٠٢ ) .

(٣) الاختيار ٢٩/١ ، ٣٠ ، وابن عابدين ٢٠٢/١ ، والمجموع ٥٤١/٣ ، والمغني ٣٤١/١ ومنع الجليل ٦٥/١ ، والخطاب ٢٩١/١

(١) لسان العرب مادة : ( طلق )

(٢) ابن عابدين ٢٠٢/١

والإجارة على الاستظلال ذكروها في الإجارة ، عند الكلام عن شروطها . والجلوس بين الشمس والظل ذكر في الآداب الشرعية للمجالس ، عند الكلام عن النوم والجلوس بين الشمس والظل . والنذر بترك الاستظلال ذكر في النذر ، عند الكلام عن النذر المباح .

## استظلال

التعريف :

١ - الاستظلال في اللغة : طلب الظل ، والظل هو : كل ما لم تصل إليه الشمس .<sup>(١)</sup>  
وفي الاصطلاح : هو قصد الانتفاع بالظل .<sup>(٢)</sup>

## استظهار

الحكم الإجمالي :

٢ - الاستظلال عموماً - سواء تحت شجرة أو جدار أو سقف وما كان في معناه - مباح لكل مسلم عزم أو غير عزم انفاقاً . أما الاستظلال للمحرم في المحتمل خاصة - وما كان في معناه - فقد اختلف الفقهاء فيه ، فمنهم من جوزوه مطلقاً ، وهم الشافعية ،<sup>(٣)</sup> ومنهم من اشترط ألا يصيب رأسه أو وجهه ، وهم الحنفية . . . .<sup>(٤)</sup> ، وكره ذلك المالكية ، وأجانباً<sup>(٥)</sup> .

مواطن البحث :

٣ - الاستظلال في الإحرام موطنه مبحث الحج ، عند الكلام عن المحرم : ما يجوز له وما لا يجوز .

(١) لسان العرب مادة : ( ظل ) ، والكليات لأبي البقاء ١/ ٢٦٦ ، ٢٧٧/٣

(٢) ابن عابدين ١٦٨/٢ ط المار الثالثة .

(٣) مغني المحتاج ١/ ٥١٨ ط مصطفى الحلبي .

(٤) حاشية ابن عابدين ١٦٤/٢ ط بولاق الثالثة .

(٥) المذينة ١/ ٤٠٨ تصوير دار صادر ، والمغني ٣/ ٣٠٧ ط الرياض .

(١) لسان العرب مادة : « ظهر » .

وثانيها : أن القراءة عن ظهر قلب أفضل ، ونسب إلى أبي محمد بن عبد السلام .  
وثالثها : واختاره النووي ، أن القارئ من حفظه إن كان يحصل له من التدبر والتفكير جمع القرآن أكثر مما يحصل له من المصحف بالقراءة من الحفظ أفضل ، وإن استويا فمن المصحف أفضل .

وبقية مباحث الاستظهار ننظر تحت عنوان (تلاوة).

يمين الاستظهار :

٣ - ذكر بعض الفقهاء يمين الاستظهار ، وفسرها الدسوقي المالكي بأنها مقوية للحكم فقط ، فلا ينقض الحكم بدونها .<sup>(١)</sup> وأما ما يتوقف عليه الحكم فويمين القضاء ، أو يمين الاستبراء . ويحلف المدعي يمين الاستظهار إذا ادعى على ميت أو غائب ، وأقام شاهدين بالحق .<sup>(٢)</sup>

فمن يمين الاستظهار ما قال الرملي الشافعي : أنه لو ادعى من لزمته الزكاة عن استولى عليهم البغاة دفع الزكاة إلى البغاة ، فإنه يصدق بلا يمين لبساء الزكاة على التخفيف ، ويندب الاستظهار بيمينه على صدقه إذا اتهم ، خروجاً من خلاف من أوجبها .<sup>(٣)</sup>

وذكر المالكية في المرأة تريد الفراق من زوجها الغائب لعدم النفقة ، فإن كانت الغيبة بعيدة

المرأة ، واستمر بها الدم فإنها تقعد أيامها للحيض ، فإذا انقضت استظهرت بثلاثة أيام ، تقعد فيها للحيض ولا تصلي ، ثم تغتسل وتصلي . قال الأزهرى : ومعنى الاستظهار في قولهم هذا : الاحتياط والاستيثاق .<sup>(١)</sup>

ويستعمل الفقهاء الاستظهار بالمعاني الثلاثة السابقة .

الحكم الإجمالي :

استظهار القرآن :

٢ - في كون استظهار القرآن أفضل من قراءته من المصحف ثلاثة أقوال للعلماء :

أولها : أن القراءة في المصحف أفضل من استظهاره ، ونسبه النووي إلى الشافعية ، وقال : إنه المشهور عن السلف . ووجهه : أن النظر في المصحف عبادة . واحتج له الزركشي والسيوطي برواية أبي عبيد بسنده مرفوعاً : « فضل قراءة القرآن نظراً على من يقرؤه ظاهراً كفضل الفريضة على النافلة » . قال السيوطي : سنده صحيح .<sup>(٢)</sup>

(١) المرجع السابق .

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/٤٦١ - ٤٦٣ ط حسي الحلبي ١٣٧٦ هـ ، والإيمان للسيوطي ١/١٠٨ ط مصطفى الحلبي ، والأدكار للنووي ص ١٠٠ ط مصطفى الحلبي . وما يتصل بهذا ما ذكره بعض العلماء : أن استيعاب القرآن أفضل من قراءته ، وانظر مصطلح : « استيعاب » . وحديث : « فضل قراءة القرآن ... » أخرجه أبو حيد في فضائله من بعض الصحابة ، ورواه أبو نعيم ، والطبراني ، والدبلي ، وفيه بقية المروء بالندلس ( فيض القدير ٤/٤٣٧ ط المكتبة التجارية ١٣٥٩ هـ ) وقال السيوطي : سنده صحيح

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤/١٦٢

(٢) الدسوقي على الشرح الكبير ٤/٢٢٧

(٣) نهاية المحتاج ٧/٣٩٢

#### استظهار ٤

أجلها القاضي بحسب ما يراه ، فإذا انقضت المدة  
استظهر عليها باليمين .<sup>(١)</sup>  
والحنفية ، والحنابلة ذكروا استحلاف المدعي  
إذا ادعى على ميت أو غائب وأقام بينة .<sup>(٢)</sup>  
موطن البحث :  
٤ - يذكر الفقهاء يمين الاستظهار في مباحث  
الدعوى ، ومباحث القضاء ، والقضاء على  
الغائب .  
وأما الاستظهار - بمعنى الاستعانة - فتذكر  
أحكامه تحت عنوان : ( استعانة ) . ويذكر  
الاستظهار - بمعنى الاحتياط - في مباحث  
الحيف ، وانظر ( احتياط ) .



(١) تبصرة الأحكام بجامع فتح المعين المالك ١/ ١٣٢ ، والخطاب  
٢١٦ ، ١٤٩/٦

(٢) ابن عابدين ٤/ ٣٤٦ ، ٤٢٣ ط ١٢٧٢ هـ ، ومجلة الأحكام  
المعدلة للمدة ١٧٤٦ ، والمفتي ٩/ ١٠٩ ، ١١٠



# تراجم الفقهاء

الواردة اسمائهم في الجزء الثالث



ع  
أ

ونسبه. كان فقيها محدثا روى عن خاله مالك وآخرين. أقدم من لقي عبد العزيز الماجشون. روى عنه البخاري ومسلم وإسماعيل القاضي وغيرهم. قال صاحب الديباج: عمله الصدق لا بأس به وكان مفضلا. وقال ابن حجر: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه.

[شجرة النور الزكية ٥٦، وتهذيب التهذيب ٣١٠/١، والديباج المذهب ص ٩٢، وميزان الاعتدال ٢٢٢/١].

الآمدي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي زيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

أبان بن عثمان (١٠٥هـ - ١٠٥هـ)

ابن أبي شريف (٨٢٢ - ٩٠٦هـ)

هو محمد بن محمد بن أبي بكر، أبو المعالي، كمال الدين، الشهير بابن أبي شريف. ولد وتوفي في بيت المقدس. كان فقيها شافعيًا، عالما بالأصول ومصطلح الحديث. تردد على القاهرة مرات، ورحل إلى الأناضول في طلب العلم. تفقه على الشيخ زين الدين ماهر، والشيخ عماد الدين بن شرف وسمع الحديث على ابن حجر، والمحجب الطبري، وأبي الفتح المرافي. درس وألقى، وتولى مشيخة الخانقاه الصلاحية، ثم أضيف إليه التكلم عليها وعلى المدرسة الجوهريّة وغيرها.

من تصانيفه : «الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع»، و«الفرائد في حل شرح المعقائد» و«المسامرة على المسامرة».

[الكواكب السائرة ١١/١، وشذرات الذهب ٢٩/٨، والإعلام للزركلي ٢٨١/٧].

ابن أبي شيبة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي ليلى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي موسى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

هو أبان بن عثمان بن عفان أبو سعيد الأموي القرشي، ويقال : أبو عبد الله. تابعي من رواة الحديث الثقات، ومن فقهاء المدينة أهل الفتوى. مولده ووفاته في المدينة. روي عن أبيه وزيد بن ثابت وأسامة بن زيد. وعنه ابنه عبد الرحمن وعمر بن العزيز وأبو الزناد والزهري.

وشارك في وقعة الجمل مع عائشة، وتقدم عند خلفاء بني أمية فتولى إمارة المدينة سنة ٧٦ - ٨٣ هـ. كان أول من كتب في السيرة النبوية.

[تهذيب التهذيب ٩٧/١، والأعلام ٢٧/١، وطبقات ابن سعد ١٥١/٢ والعبر ١٢٩/١].

إبراهيم النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم الوائلي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤١

ابن أبان :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي أويس (٢ - ٢٢٦هـ)

هو إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس بن مالك، أبو عبد الله الأصبحي، المدني، ابن أخت الإمام مالك

ابن الأثير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن بدران (١٣٤٦ هـ)

هو عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد، المعروف بابن بدران. من أهل دوما ثم دمشق. فقيه، أصولي، أديب، مؤرخ، مشارك في أنواع من العلوم. ولد بدوما بقرب دمشق، وعاش وتوفي بدمشق. ولي إفتاء الحنابلة، وانصرف مدة إلى البحث مما بقي من الآثار في مهاني دمشق القديمة.

من تصانيفه: «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل»، و«نزهة خاطر العاطر»، شرح روضة الناظر لابن قدامة، و«ذيل حليقات الحنابلة» لابن الجوزي، و«الكواكب النورية».

[معجم المؤلفين ٢٨٣/٥، والأعلام ١٦٢/٤، وفهرس التيمورية ٢/٢٩٩].

ابن بطال:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تيمية:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن حجر عسقلاني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن جرير: هو محمد بن جرير

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

ابن جماعة (٧٢٥ - ٧٩٠ هـ)

هو إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد بن سعد الله بن جماعة، برهان الدين، أبولسحاق. فقيه، وقاض، ومفسر. ولد بمصر، ودرس عند علماء عصره كيجي بن المهري، ويوسف الدلاصي، والذهبي، وغيرهم. وأضيف إليه

التدريس بعد وفاة العلائي، ثم تولى القضاء بالديار المصرية، وإلى انتهت رئاسة العلماء في زمانه فلم يكن أحد يدانيه في سعة الصدر وكثرة البذل وقيام الحرمة وقمع أهل الفساد ومع المشاركة الجيدة في العلوم. ولي خطابة بيت المقدس بعد والده.

من تصانيفه: «الفوائد القدسية والفرائد العطرة» و«معجم المؤلفين ٧/١»، و«الدرر الكامنة ٤٠/١».

ابن جماعة (٩٩٤ - ٧٩٧ هـ)

هو عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، عز الدين، أبو عمر. من أهل دمشق، الإمام المفتي الفقيه المدرس بالحدائق الحافظ. مشارك في بعض العلوم.

حضر على عمر بن القواس وأبي الفضل بن عساكر والعز الفراء بدمشق، وأجاز له أحمد بن أبي عصرون وغيره. وولى قضاء الديار المصرية مدة طويلة وجعل الناصر إليه تعيين قضاة الشام. ولد بدمشق، وتوفي بمكة.

من تصانيفه: «هداية السالك إلى مذاهب الأربعة في المناسك»، و«المناسك الصغرى»، و«نزهة الألباب فيما لا يوجد في كتاب».

[شذرات الذهب ٢٠٨/٦، والدرر الكامنة ٣٧٨/٢، والأعلام ١٥١/٤، ومعجم المؤلفين ٢٥٧/٥].

ابن الحاج (٧٣٧ - ٩ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد، أبو عبد الله العبدري. نسبته إلى قبيلة عبد الله. يعرف بابن الحاج، من أهل فاس، نزيل مصر. توفي في القاهرة من أعيان المالكية، كان قاضياً فقيهاً عارفاً بمذهب الإمام مالك، أخذ الفقه عن أعلام منهم أبو إسحاق الطباطبائي، وصحب أباه محمد بن أبي حمزة، وعنه أخذ الشيخ عبد الله المنوفي، والشيخ خليل وغيرهما. أصبح شريفاً في آخر عمره وأقعد.

من تصانيفه: «مدخل الشرح الشريفة»، و«شمس الأثوار»، و«كنوز الأسرار».

[الديباج المذهب ص ٣٢٧، والدرر الكامنة ٣٢٧/٤، وشجرة النور الزكية ص ٢١٨، والأعلام للزركلي ٢٦٤/٧].

ابن حبيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حجر العسقلاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حجر المهيتمي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

ابن الحنفية : ر : محمد بن الحنفية

ابن الحارث : ر : عبدالحق الأشبيلي.

ابن رجب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رشد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن زرقون (٥٠٢ - ٥٨٦ هـ)

هو محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد، الأنصاري، أبو عبد الله، المعروف بابن زرقون. فقيه، محدث، ولد في شريش، واستقر بأشبيلية وبها مات. سمع أباه، وأبا عمران بن أبي تليد، وأبا القاسم بن الأبرش وغيرهم قال الذهبي : كان سيد الأندلس في وقته. ولي قضاء سبتة، فحمدت سيرته ونزاهته، وكان أحد سروات الرجال، حافظاً للفقه مبرزاً فيه، وكان الناس يرحلون إليه للأخذ عنه والسماع منه لعلو روايته.

من آثاره : «كتاب الأنوار» جمع فيه المنتقى والاستذكار، و«كتاب جمع فيه بين مصنف الترمذي وسنن أبي داود».

[الديباج ٢٨٥، والأعلام ١٠/٧، ومعجم المؤلفين ٢٥/١٠].

ابن زياد (٢٣٤ - ٣١٩ هـ)

هو أحمد بن أحمد بن زياد أبو جعفر الفارسي القيرواني، فقيه مالكي. من أهل أفريقية، كان عالماً بالوثائق، وله فيه عشرة أجزاء. سمع من ابن عبدوس وأبي جعفر الألبلي وعبد بن يحيى وغيرهم. وصحب القاضي ابن مسكين وغيره من الكبار سمع منه ابن الحارث وأبو العرب وخلق كثير.

من تصانيفه : «كتاب في مواقيت الصلاة»، و«كتاب في أحكام القرآن» في عشرة أجزاء.

[الديباج ص ٣٧، وشجرة النور الزكية ص ٨١].

ابن سحنون (٢٠٢ - ٢٥٦ هـ)

هو محمد بن عبد السلام بن سعيد بن حبيب، أبو عبد الله، التنوخي. فقيه مالكي مناظر. لم يكن في عصره أحد أجمع لفنون العلم منه. من أهل القيروان. كان كرم اليد، وجيهاً عند الملوك، عالي الهمة، وتوفي بالساحل، ونقل إلى القيروان فدفن فيها.

من تصانيفه : «آداب المعلمين»، و«اجوبة محمد بن سحنون»، و«الرسالة السحنونية»، و«الجامع» في فنون العلم والفقه.

[رياض النفوس ص ٥٠٤، والأعلام ٧/٧٦].

ابن سريج :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن سلمة :

ر : إياس بن سلمة.

ابن سماعه (١٣٠ - ٢٣٣ هـ)

هو محمد بن سماعه بن عبد الله بن هلال، أبو عبد الله، التميمي. فقيه، محدث، أصولي حافظ. حدث عن الليث (ابن سعد وأبي يوسف وعبد، وأخذ الفقه عنها وعن الحسن (ابن زياد، وكتب التوادع عن أبي يوسف وعبد. ولي

## ابن السَّيِّ

### (ملحق) تراجم الفقهاء

#### ابن عابن عبدالحكم

من تصانيفه : «الذخائر الأشرفية في ألغاز الحفنية» ،  
«زهرة الرياض» ، «رسالة في الفقه» ، و«غريب  
القرآن» ، و«تفصيل عقد الفرائد» .  
[شذرات الذهب ٩٨/٨ ، ومعجم المؤلفين ٧٧/٥ ،  
والأعلام ٤٧/٤ ، والفوائد البنية ١١٣] .

#### ابن الصباغ (٤٠٥ - ٤٧٧ هـ)

هو عبدالميد محمد بن عبدالواحد ، أبونصر ، المعروف  
بابن الصباغ . ولد وتوفي ببغداد . كان فقيها شافعيًا ،  
أصوليًا محققًا ، وكان يضاهاه أبا إسحاق الشيرازي وقد  
تقدم عليه في معرفة المذهب . تولى التدريس بالمدرسة  
النظامية ببغداد أول ما فتحت . تفقه على القاضي أبي  
الطيب ، وسمع الحديث من أبي علي بن شاذان وأبي  
الحسين بن الفضل ، وروى عنه الخطيب في التاريخ ،  
وأبو بكر بن عبدالباقى الأنصاري ، وأبو القاسم  
السمرقندي .

من تصانيفه : «تذكرة العالم» ، و«العدة» ،  
و«الكامل» ، و«الشامل» .

[طبقات الشافعية للسبكي ٢٣٠/٣ ، وفيات  
الأعيان ٣٨٥/٢ ، والأعلام للزركلي ١٣٢/٤] .

ابن عابدين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عباس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبدالبر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤٠٠

ابن عبدالحكم : هداية بن عبدالحكم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

#### ابن عبدالحكم (١٨٢ - ٢٦٨ هـ)

هو محمد بن عبدالله بن عبدالحكم ، أبوعبدالله .  
حدث ، حافظ ، فقيه على مذهب مالك . من أهل مصر .  
ولازم الإمام الشافعي ، ثم رجع إلى مذهب مالك ، فقيه  
عصره سمع من أبيه وابن وهب وابن القاسم وغيرهم . وكنه

القضاء هارون الرشيد ببغداد ، وتفقه عليه أبوجعفر أحمد بن  
أبي عمران شيخ الطحاوي وأبو علي الرازي وغيرها . قال  
الصيمري : «وهو من الحفاظ الثقات» .  
من آثاره : «أدب القاضي» و«المحاضر  
والسجلات» ، و«النوادر» .

[الفوائد البنية ١٧٠ ، والجواهر المنجية ٥٨/٢ ،  
والأعلام ٢٣/٧ ، ومعجم المؤلفين ٥٧/١٠ ، وتهذيب  
التهذيب ٢٠٤/٩] .

#### ابن السَّيِّ (٣٩٤ - ٤٠٥ هـ)

هو أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط ،  
القيصري ، أبوبكر ، المعروف بابن السَّيِّ . حدث ،  
حافظ ، صاحب النسائي . كان رجلاً صالحاً ، فقيهاً  
شافعيًا . عاش بضعا وثلاثين سنة ، وسمع من النسائي ،  
وعمر بن أبي عبدالله البغدادي وأبي خليفة ، وغيرهم .

من تصانيفه : «كتاب عمل اليوم والليلة» ، و«غضر  
النسائي وسماه «المجتبى» ، و«الإيجاز» في الحديث ،  
و«كتاب القناعة» ، وغيرها .

[طبقات الشافعية ٩٦/٢ ، وشذرات الذهب  
١٤٢/٣ ، ومعجم المؤلفين ٨٠/٢] .

ابن سيرين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شبرمة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

#### ابن الشَّحَنَة (٨٥١ - ٩٢١ هـ)

هو عبدالبر بن محمد بن محمد بن حمود بن الشحنة ، أبو  
البركات ، سري الدين . قاض فقيه حنفي ، أصولي ،  
مشارك في أنواع من العلوم . ولد ببلد ، وانتقل إلى  
القاهرة ، وتولى قضاء حلب ثم قضاء القاهرة ، وصار  
جليس السلطان النوري وسيمره وتوفي بحلب .

## ابن عبد السلام

## (ملحق) تراجم الفقهاء

## ابن عقيل الحنبلي

رحل إلى بلاد كثيرة، وسمع الكثير من نحو ألف وثلاثمائة شيخ وثمانين امرأة، وتفقه بدمشق وبغداد.  
قال الحافظ السمعاني: هو كثير العلم غزير الفضل حافظ ثقة.

من تصانيفه الكثيرة: «تاريخ دمشق الكبير»، و«الإشراف على معرفة الأطراف»، و«كشف المغطى في فضل المطا».

[شذرات الذهب ٢٣٩/٤، وتذكرة الحفاظ ١١٨/٤، ومعجم المؤلفين ٦٩/٧ والأعلام ٨٢/٥، وطبقات الشافعية الكبرى ٢٧٣/٤].

ابن عطية:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن عثري (٣٦٢-٤٠٩ هـ)

هو أحمد بن محمد، أبوسهل، الزوزني، ويعرف بابن عثري. فقيه من فقهاء الشافعية. نسبت إلى زوزن (وهي بلدة كبيرة حسنة بين هراة ونيسابور).

من تصانيفه: «جمع الجوامع» اختصره من كتب الشافعية. وذكر السبكي في الطبقات أنه جمع في هذا الكتاب القديم والبسوط والأمالى ورواية الزني في الجامع الكبير والمختصر.

[طبقات الشافعية الكبرى ٢٢٧/٢، وطبقات الشافعية لابن هداية ٢٨، والأعلام ٢٠١/١، ومعجم المؤلفين ١٠٣/٢].

ابن عقيل الحنبلي (٤٣١-٥١٣ هـ)

هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل، أبو الوفاء، البغدادي، الظفري. الحنبلي. يعرف بابن عقيل. فقيه، أصولي، مقريء، وأفظ، وتفقه على القاضي أبي علي وغيره. وأخذ علم الكلام عن أبي علي بن الوليد وأبي القاسم بن التبان وغيره. وروى عن أبي محمد الجوهري. قال السليسي: ما رأيت مثله وما يقدر أحد أن يتكلم معه لغزارة علمه وبلاغة كلامه وقوة حجته.

أبو عبد الرحمن وأبو بكر النيسابوري وأبو حاتم الرازي وأبو جعفر الطبري وغيرهم. انتهت إليه الرياسة في العلم بمصر، وحل في فتحة القول بخلق القرآن، فلم يجب لما طلبوه فرقأ في مصر. وتوفي بها.

من تصانيفه: «أحكام القرآن»، و«رد على فقهاء العراق»، و«أدب القضاء» و«الوشائق والشروط»، و«السنن على مذهب الشافعي».

[شجرة النور الزكية ص ٦٧، وشذرات الذهب ١٥٤/٢، ومعجم المؤلفين ٢٢٢/١، والأعلام ٤/٧].

ابن عبد السلام:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عثري (٢٧٧-٣٦٥ هـ)

هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن المبارك، وأبو أحمد، الجرجاني. ويعرف بابن القطان. علامة بالحديث ورجاله. أخذ عن أكثر من ألف شيخ. واشتبر بين علماء الحديث بابن عدي. سمع بهلوك بن إسحاق الأنباري ومحمد بن عثمان بن أبي سويد وأبا عبد الرحمن النسائي وغيرهم. وعنه أبو العباس بن عقدة شيخه وأبوسعيد الماليني ومحمد بن عبد الله بن عبد كويه وغيرهم. من تصانيفه: «الكامل في معرفة ضمفاه المحدثين»، و«الانتصار» على مختصر الزني في فروع الفقه، و«علل الحديث» و«معجم» في أساء شيوخه.

[تذكرة الحفاظ ١٤٣/٣، وشذرات الذهب ٥١/٣، والأعلام ٣٩/٤، ومعجم المؤلفين ٨٢/٦].

ابن العربي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عرفة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عساكر (٤٩٩-٥٧١ هـ)

هو علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله، أبو القاسم، ثقة الدين، الدمشقي، الشافعي المعروف بابن عساكر. كان محدث الديار الشامية. حافظ، فقيه، مؤرخ،

ابن عمر

(ملحق) تراجم الفقهاء

ابن مسعود

من تصانيفه : «تفصيل العبادات على نعيم الجنات»، و«كتاب الفنون» بقيت منه أجزاء، وهو في أربعمائة جزء. قال الذهبي في تاريخه : «كتاب الفنون لم يصنف في الدنيا أكبر منه، و«الفصول» في فقه الحنابلة، و«الفرق».

[شذرات الذهب ٣٥/٤، ومرة الجنان ٢٠٤/٣، والأعلام ١٢٩/٥، ومعجم المؤلفين ١٥١/٧].

ابن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن فرحون:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن القاسم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن القاص:

ر: أحمد بن أبي أحمد.

ابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦هـ)

هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة، أبوعمد، الدينوري. من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين، عالم مشارك في أنواع من العلوم، كاللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه وغريب الحديث والشعر والفقه والأخبار وأيام الناس وغير ذلك. سكن بغداد وحدث بها وولي قضاء دينور.

من تصانيفه : «تأويل غتلف الحديث»، «الإمامة والسياسة»، و«مشكل القرآن»، و«المسائل والأجوبة»، و«المشبه من الحديث والقرآن».

[شذرات الذهب ١٦٩/٢، والنجوم الزاهرة ٧٥/٣، وتذكرة الحفاظ ١٨٥/٢، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٨١/٤، والأعلام ٢٨٠/٤].

ابن قدامة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن القطان، هو عبدالله بن عدي:

ر: ابن عدي.

ابن القيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن كمال باشا (١٢٠٠ - ١٢٤٠هـ)

هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين. قاض من العلماء بالحديث ورجاله.

قال الساجي: قلما يوجد فن من الفنون وليس لابن كمال باشا مصنف فيه. تركي الأصل، مستعرب. تعلم في أدنة، ثم صار مدرسا بمدرسة علي بك، واسكوري الخليفة والتمان والسلطان بايز يد خان بأدنة، ثم صار قاضيا بها، ثم صار مفتيا بالآستانة إلى أن مات.

من تصانيفه : «إيضاح الإصلاح»، في فقه الحنفية، و«تغيير التنقيح» في أصول الفقه، و«مجموعة رسائل» تشغل على ٣٦ رسالة، و«طبقات الفقهاء».

[الفوائد البية ص ٢١، والشقائق النعمانية ٢٢٦/١، الكواكب السائرة ١٠٧/٢، والأعلام ١٣٠/١]

ابن كنان (١٠٧٤ - ١١٥٣هـ)

هو محمد بن عيسى بن محمد بن محمد بن كنان، الحنبلي، الصالحي، الدمشقي، الخططي. مؤرخ مشارك في بعض العلوم. نشأ في كنف والده، ولما توفي والده صار مكانه شيخا وبقي إلى أن مات. توفي بدمشق.

من تصانيفه : «الحوادث اليومية»، و«المروج السنديسية»، و«حداائق الياسمين» و«الاكتفاء في مصطلح الملوك والخلفاء».

[سلك الدرر ٨٥/٤، ومعجم المؤلفين ١٠٨/١١، والأعلام ٢١٦/٧].

ابن الماجشون:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن المتعالي:

ر: المحامي.

ابن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠



ابن مفلح :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن مكرم :

ر : محمد بن مكرم .

ابن المنذر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١ هـ)

هو محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل الأنصاري ،  
الرو ينفسي الإفر يقي . الإمام اللغوي الحجة . خدم في  
ديوان الإنشاء بالقاهرة . ثم ولي القضاء في طرابلس ، وعاد  
إلى مصر فتوفي بها . وقال الصفي : لا أعرف في كتب  
الأدب شيئاً إلا وقد اختصره .

من تصانيفه : «لسان العرب» ، و«ختار الأفاني» ،  
و«مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر» ، و«لطائف  
الذخيرة» ، و«مختصر تاريخ بغداد» .  
[شذرات الذهب ٢٩/٦ ، وفوات الوفيات ٤٩٦/٤ ،  
والأعلام ٣٢٩/٧] .

ابن المواز :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

ابن نافع (١٨٩ - ٢ هـ)

هو عبدالله بن نافع مولى بن أبي نافع الصائغ ،  
الخزومي مولاهم ، أبو محمد ، المدني . فقيه ، من كبار  
أصحاب الإمام مالك ، وأحد أئمة الفتوى بالمدينة . صاحب  
مالكا أربعين سنة ، وثقة به . وكان أصم لا يسمع . وكان  
أشهب يكتب لنفسه وله ، روى عن مالك والليث  
وعبدالله بن عمر العمري وعبدالله بن نافع وغيرهم . وعنه  
سلمة بن شبيب والحسن بن علي الخلال وأحمد بن صالح  
المصري وغيرهم .  
من آثاره : «تفسير الموطأ» .

[الديباج المذهب ص ١٣١ ، وشجرة النور الزكية ص  
٥٥ ، ومعجم المؤلفين ١٥٨/٦ ، وتهذيب التهذيب ٥٠/٦] .

ابن النجار الحنبلي :

ر : الفتحي .

ابن نجيم :

هو زين الدين تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن نجيم :

هو عمر بن إبراهيم تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن الهمام : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو إسحاق الأسفرائيني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو أمانة الباهلي (١ - ٨١ هـ)

هو سدي بن عجلان بن وهب ، أبو أمانة ، الباهلي .  
غلبت عليه كنيته . صحابي . كان مع علي في «صفين» .  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وعثمان  
وعلي وأبي عبيدة ومعاذ وأبي الدرداء وعبد الله بن الصامت  
 وغيرهم رضي الله عنهم . روى عنه أبو سلام الأسود ومحمد  
ابن زياد الأفاني وخالد بن معدان وغيرهم . توفي في  
أرض حمص . وهو آخر من مات من الصحابة بالشام . له  
في الصحيحين ٢٥٠ حديثاً .

[الإصابة ١٨٢/٢ ، والاستيعاب ٧٣٦/٢ ، وطبقات

ابن سعد ٤١١/٧ والأعلام ٢٩١/٣] .

أبو البقاء الكفوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو بكر الرازي (الجصاص) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو بكر الحنبلي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر الصديق :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر بن العربي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

أبو نود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو حازم (١٤٠ هـ)

هو سلمة بن دينار، أبو حازم، ويقال له الأعرج. عالم المدينة وقاضياً وشيخها. روى عن سهل بن سعد الساعدي وأبي أمامة بن سهل وسعيد بن المسيب وغيرهم. وعنه الزهري وصبيد الله بن عمر وسليمان بن بلال وغيرهم.

كان زاهداً عابداً، بحث إليه سليمان بن عبد الملك ليأثبه، فقال : إن كانت له حاجة فليأت، وأما أنا فإني إليه حاجة.

[تذييب التذييب ١٤٣/٣ وصفة الصفوة ٨٨/٢ وتذكرة الحفاظ ١٢٥/١ والأعلام ١٧١/٣].

أبو الحسن الكرخي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

أبو الحسن المغربي (١١٩٩ هـ)

هو أبو الحسن بن عمر بن علي القلعي، المغربي، المالكي. فقيه، أصولي، متكلم، متلقي. من أهل المغرب، قدم مصر سنة ١١٥٤ هـ. وحضر أشياخ الوقت كالبليدي والملوي والجهري والصعيد. تولى مشيخة الماربة مرتين أو ثلاثاً بشهادة وصرامة، كان وافر الحرمة، نافذ الكلمة، معدود من المشايخ الكبار.

من تصانيفه : «حاشية على السلم» للأخضري في المنطق، و«شرح على ديباجة شرح العقيدة المسماة بأم الجواهرين للسبكي»، و«بلوغ القصد بتحقيق مباحث الحمد»، و«ذيل الفوائد» و«فوائد الزوائد» على كتاب - الفوائد والصلوات والفوائد.

[شجرة النور الزكية ص ٣٤٣، ومعجم المؤلفين ٢٦٧/٣، وفهرس التيمورية ٧٤/١].

أبو الحسن بن المرزبان (٣٦٦ هـ)

هو علي بن أحد بن المرزبان، أبو الحسن بن المرزبان، البغدادي، الشافعي. فقيه درس ببغداد، أحد أئمة المذهب الشافعي وأصحاب الجوه، قال الخطيب : كان أحد الشيخ الأفاضل، قال ودرس عليه الشيخ أبو حامد أول قدومه ببغداد.

[شذرات الذهب ٥٦/٣، والمؤلفين ١٢/٧].

أبو الحسن المعتزلي (٤٣٦ هـ)

هو محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسن، البصري المعتزلي. أصولي، متكلم. أحد أئمة المعتزلة. قال ابن خلكان : كان جيد الكلام ملبح العبارة غزير المادة إمام وقته. وقال الخطيب البغدادي : له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته، وله تصانيف فائقة في الأصول. ولد في البصرة وسكن بغداد. وتوفي بها.

من تصانيفه : «المتمد» في أصول الفقه، و«تصنيف الأدلة»، و«غرر الأدلة»، كلها في الأصول.

[شذرات الذهب ٢٥٩/٣، ووفيات الأعيان ٦٠٩/١، والنجوم الزاهرة ٣٨/٥، ومعجم المؤلفين ٢٠/١١، والأعلام ١٦١/٧].

أبو حنيفة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الدرداء (٣٢٢ هـ)

هو صوير بن مالك بن قيس بن أمية، أبو الدرداء الأنصاري. من بني الخزرج صحابي، كان قبل البعثة تاجراً في المدينة، ولما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة والنسك. ولله معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو أول قاض بها. قال ابن الجزري :

كان من العلماء الحكماء. وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف. مات بالشام، له في كتب الحديث ١٧٩ حديثاً. [الاستيعاب ١٢٧٧/٣، والإصابة ٤٥/٣، وأسد الغابة ١٥٩/٤، والأعلام ٢٨١/٥].

## أبورافع (٣-٤٣٥هـ)

هو أسلم، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو رافع، غلبت عليه كنيته. واختلف في اسمه، فقيل: أسلم، وهو أشهر ما قيل فيه. وقيل: اسمه إبراهيم. وقيل: اسمه هرمز. والله أعلم. كان قبطياً، وكان عبداً للعباس بن عبدالمطلب فوهبه للنبي صلى الله عليه وسلم، فلما بشر أبو رافع النبي صلى الله عليه وسلم بإسلام العباس اعتقه.

شهد أبو رافع أحداً وما يمهدها. مات بالمدينة أتر خلائفة عثمان رضي الله عنه. [أسد الغابة ٧٧/١، والاستيعاب ٨٣/١، والإصابة ١٥/١].

## أبو السعود (٨٩٨-٩٨٢هـ)

هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، أبو السعود. فقيه حنفي، وأصولي ومفسر، وشاعر. ولد بموضع قرب القسطنطينية. كان عارفاً باللغات العربية والفارسية والتركية. درس ودرس في بلاد متعددة، وتقلد القضاء في بروسة فالقسطنطينية فالروم إيلي، وأضيف إليه الإفتاء سنة ٩٥٢هـ. انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، وكان حاضر الذهن سريع البديهة.

من تصانيفه: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» في تفسير القرآن، و«تأقيت لأجناد» في فروع الفقه الحنفي، و«تحفة الطلاب» و«رسالة في المسح على الحنطين».

[الفوائد البية ص ٨١، وشذرات الذهب ٣٩٨/٨، والأعلام ٢٨٨/٧، ومعجم المؤلفين ٣٠١/١١، والحد

المنظوم في ذكر أفاضل الروم، مطبوع بياض وفيات الأعيان ٢٨٢/٢ وما بعدها].

أبوسعيد الخدرى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

## أبوسليمان الجوزجاني (٢-٢٠٠هـ)

هو موسى بن سليمان، أبوسليمان الجوزجاني، ثم البغدادي، الحنفي. أصله من «جوزجان» من كوريلخ أفغانستان. فقيه، صاحب عمدة بن الحسن، وأخذ الفقه عنه. عرض عليه المأمون القضاء، فقال: يا أمير المؤمنين أحفظ حقوق الله في القضاء ولا تول على أمانتك مثلي، فأني والله غير مأمون بالغضب، ولا أرضى لنفسي أن أحكم في عبادته، فأعفاه.

من تصانيفه: «السيرة الصغرى»، و«الصلاة»، و«الرهن»، و«نوادير الفتاوى» في فروع الحنفية.

[الجواهر المضية ١٨٦/٢، ومعجم المؤلفين ٣٩/١٣، والفوائد البية ص ٢١٦، والأعلام ٢٧٢/٨، وتاج التراجم ص ٧٤].

## أبوسهل (كان حياً قبل ١٨٩هـ)

هو موسى بن نصير، أو ابن نصر الرازي، أبوسهل. فقيه، من أصحاب محمد بن الحسن الشيباني. تفقه عليه أبو علي الدقاق وأبوسعيد البردعي. روى الحديث عن عبد الرحمن بن مفرأه أبي زهير، وهو آخر من روي الحديث عنه.

من تصانيفه: «كتاب الشفعة»، و«كتاب الخراج» وهو يدعي في بابه.

[الجواهر المضية ١٨٨/٢، وتاج التراجم ص ٧٤، والفوائد ص ٢١٦، ومعجم المؤلفين ٤٩/١٣].

## أبو طالب (٢-٢٤٤هـ)

هو أحمد بن حيد، أبو طالب المشكاني. روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، وكان أحد يكرمه ويعظمه. روى عنه أبو محمد فوزان، وذكره ابن عيسى وغيرهما. وذكره أبوبكر الخلال فقال: صاحب أحد قديماً إلى أن مات.

## أبو طلحة

وكان رجلاً صالحاً، فقيراً صبوراً على الفقر، فطمه أبو عبد الله مذهب القنوع والاحتراف.  
[طبقات الحنابلة ٣٩/١، ومناقب الإمام أحمد بن حنبل ص ٥٠٦].

أبو طلحة (٣٩ ق هـ - ٤٣٤ هـ)

هو زيد بن سهل بن الأسود بن حزام البخاري الأنصاري. صحابي من الشجعان الرماة المدودين في الجاهلية والإسلام. ولد في المدينة. ولما ظهر الإسلام كان من كبار أنصاره، فشهد العقبة بدرأً وأحدًا والحندي وسائر المشاهد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث. روى عنه ربيه أنس بن مالك، وصداؤه بن عباس، وابنه عباد، وغيرهم. وتوفي في المدينة.  
[تهذيب ابن عساكر ٤/٦، وصفة الصفوة ١٩٠/١، والاستيعاب ٥٥٣/٢، والأعلام ١٩٧/٣].

أبو عبيدة بن الجراح :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤

أبو عبيد القاسم بن سلام :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو علي السنجي (؟ - ٤٢٧ وقيل ٤٣٠ هـ)

هو الحسين بن شعيب بن محمد أبو علي السنجي، الشافعي، فقيه مرموق عصره نسبت إلى سنج (من قرى مرو). أخذ الفقه بخراسان عن أبي بكر القفال المروزي وأبو محمد الجويني وغيرهما.

من تصانيفه : «شرح التلخيص» لأبي العباس بن القاص، وكتاب «المجموع» و«شرح مختصر المزني»، و«شرح الفروع» لابن الحديد. وكلها في فروع الفقه الشافعي. رجع سند الشافعي.

[وفيات الأعيان ٤٠١/١، وطبقات الشافعية لابن هداية الله ٤٨، والأعلام ٢٥٨/٢، ومجمع المؤلفين ١١/٤، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٦٦١].

## (ملحق) تراجم الفقهاء

أبو الفضل الموصلي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

أبو قلابة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو الليث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو مسعود (؟ - ٤٠ هـ)

هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة، أبو مسعود، الأنصاري من الخزرج، صحابي مشهور بكنيته يعرف بأبي مسعود البديري، لأنه رضي الله عنه كان يسكن بدرأً شهد العقبة وأحدًا وما بعدها، واختلفوا في شهوده بدرأً، فقال الأكثر نزلهما فنسب إليها، وجزم البخاري بأنه شهدا، وكان قد نزل الكوفة وسكنها، واستخلفه علي رضي الله عنه في خروجه إلى صفين عليها.

[الإصابة ٤٩٠/٢، والاستيعاب ١٠٧٤/٣، وطبقات

ابن سعد ١٢٦/٢، والأعلام ٢٧/٥، وتهذيب التهذيب ٢٤٧/٧].

أبو موسى الأشعري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو نصر بن الصباغ :

ر : ابن الصباغ.

أبو هريرة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو علي الفراء :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

أبو يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

## أبي بن كعب (٢-٢١٩ هـ)

الذي يعظ ويذكر القصص، عرف أبوه بالقاص لأنه دخل بلاد الديلم وقص على الناس الأخبار الرغبة في الجهاد، ثم دخل بلاد الروم غازياً فبينما هو يقص لحقه وجد ونخشة فأتاه الله تعالى.

من تصانيفه: «التلخيص في فروع الفقه الشافعي»، و«أدب القاضي»، و«كتاب المواقيت»، و«فتاوى». [شذرات الذهب ٣٣٩/٢، والأعلام ٨٦/١، ومعجم المؤلفين ١٤٩/١، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٥٢/٢، ومعجم المطبوعات ص ٤٧٩].

## أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

## الأرموي (٢-٩٣١ هـ)

لعله عرقته بن محمد الأرموي زين الدين الدمشقي، الشافعي، قُرَئِيٌّ، حاسب.

من تصانيفه: «حاشية على نزهة النظر»، و«شرح منظومة الوهاب» للرمزي في الحساب. [معجم المؤلفين ٢٧٩/٦، وهدية المارفين ٦٦٣/١].

## الأزهري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

## إسحاق بن راهويه:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

## أسماء بنت أبي بكر الصديق:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤٠

## الإستوي (٧٠٤-٧٧٢ هـ)

هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي، أبو محمد الإسنوي، الشافعي، جال الدين. فقيه أصولي، مفسر، مؤرخ. ولد بإسنا من صعيد مصر. قدم القاهرة سنة ٧٢١ هـ. ومع

هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، أبو المنذر، من بني النجار، من الخزرج، صحابي، أنصاري كان من كتاب الوحي، وشهد بدرأ وأحدًا والحندي والمجاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يفتي على عهده، وشهد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقعة الجابية، وأمره عثمان رضي الله عنه بجمع القرآن، فاشترك في جمعه. وله في الصحيحين وغيرهما ١٦٤ حديثاً وأثنى النبي صلى الله عليه وسلم بين أبي بن كعب وطلحة بن عبيد الله رضي الله عنهما، وعن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: اقرأ أثنى أبي بن كعب. [الاستيعاب ٦٥/١، والإصابة ١٩/١، وأسد الغابة ٩٩/١، وطبقات ابن سعد ٤٩٨/٣، والأعلام ٧٨/١].

## الأتاسي (١٢٥٣-١٣٢٦ هـ)

هو خالد بن محمد بن عبد الستار الأتاسي. فقيه، شاعر كان مفتي حمص، ومولده وفاته بها اشتغل بالفقه والأدب. صنف «شرح مجلة الأحكام الشرعية» من كتاب البيوع إلى مادة (١٧٢٨)، وأكمله ولده محمد طاهر، فطبع في ٦ مجلدات.

وله «الأجوبة النفائس في حكم ما اندرس من المقابر والمساجد والمدارس». [الأعلام ٢٩٨/٢، ومعجم المؤلفين ١٧/٤].

## الأثرم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

## الأجهوري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

## أحمد بن أبي أحمد (٩-٣٣٥ هـ)

هو أحمد بن أبي أحمد، الطبري الشافعي، المعروف بابن القاص. فقيه، تفقه على أبي المباس بن سريج. تفقه به أهل طبرستان، وقال ابن السمعاني: والقاص هو

## أشهب

### (ملحق) تراجم الفقهاء

#### إياس بن سلمة

من أعلم أصحاب الشافعي. ولد في جوين مجتمع على إصمته وغازته، فقه على والده، وأتى على جميع مصنفاته وتصرف فيها حتى زاد عليه في التحقيق والتدقيق. جاور بمكة أربع سنين وبالمدينة يدرس ويفتي ويجمع طرق المذهب، فلها قيل له إمام الحرمين. وتولى الخطابة بمدرسة النظامية بمدينة نيسابور، وفوض إليه الأوقاف وبقي على ذلك ثلاثين سنة.

له مصنفات كثيرة، منها: «نهاية المطلب في دراية المذهب» في فقه الشافعية، و«الشامل» في أصول الدين، و«الإرشاد» في أصول الدين، و«البرهان» في أصول الفقه.

[وفيات الأعيان ٣/٣٤١، وطبقات الشافعية ٢/٤٩٦، والأعلام ٤/٣٠٦].

#### أم هانئ :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

#### أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

الأوزاعي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

#### إياس بن سلمة (٩ - ١١٩ هـ)

هو إياس بن سلمة بن الأكوع الأسلمي، أبو سلمة، يقال أبو بكر المدني. روى عن أبيه وابن لعمار بن ياسر. وعنه ابنه سعيد ومحمد وعكرمة بن عمار وعمر بن راشد وغيرهم.

قال ابن معين والعجلي والنسائي : ثقة، وقال ابن سعد : توفي بالمدينة وهو ابن ٧٧ سنة، وكان ثقة، وله أحاديث كثيرة، وذكره ابن حبان : في الثقات.

[تهذيب التهذيب ١/٣٨٨، وشذرات الذهب ١/١٥٦، وطبقات ابن سعد ٥/٥٥٥].

الحديث. واشتغل بأنواع العلوم، وأخذ الفقه عن الزنكلوني والسنباطي والسبكي والقزويني وغيرهم. انتهت إليه رئاست الشافعية، وولى الحسبة وتصدى للاشتغال والتصنيف.

من تصانيفه : «المبهمات على الروضة» في الفقه، و«الأشباه والنظائر»، و«الهداية إلى أوهام الكفاية»، و«عراز الحافل»، و«مطالع الدقائق»، و«الجواهر المضيئة في شرح المقدّمات الحربية».

[شذرات الذهب ٦/٢٢٣، والبدر الطالع ١/٣٥٢، والدرر الكامنة ٢/٣٥٤، والأعلام ٤/١١٩، ومعجم المؤلفين ٢٠٣/٢].

#### أشهب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

#### أصمغ :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

#### أفضل الدين الخوافي (٥٩٠ - ٦٤٦ هـ)

هو محمد بن نامور بن عبد الملك، أفضل الدين الخوافي الشافعي، أبو عبد الله. حكيم، منطقي، طبيب، مشارك في العلوم الشرعية، وبالف في علوم الأوائل حتى تفرد برئاسة ذلك في زمانه. وولى القضاء بمصر وأعمالها، وافتى. وتوفي بالقاهرة.

من تصانيفه : «الموجز»، و«الإسرار»، و«مختصر نهاية الأمل في الجمل»، و«مقالة في الحدود والرسم» و«ادوار الحميات».

[طبقات الشافعية ٥/٤٣، وشذرات الذهب ٥/٢٣٦، ومعجم المؤلفين ١٢/٧٣، وهدية العارفين ١٢٣/٢].

#### إمام الحرمين (١٩ - ٤٧٨ هـ)

هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، الملقب ضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين.

بلاد الروم وصار إماماً وخطيباً بجامع السلطان محمد  
ومدرسا بدار القراء.

من تصانيفه : «ملتقى الأبحر»، و«تحفة الأخبار على  
الدر المختار شرح تنوير الأبصار»، و«غنية المتطلي في  
شرح منية المصلي»، و«تلخيص الفتاوى التاتارخانية»،  
و«تلخيص القاموس المحيط».

[شذرات الذهب ٣٠٨/٨، والكواكب السائرة  
٧٧/٢، ومعجم المؤلفين ٨٠/١، والأعلام ٦٤/١،  
والشقائق النعمانية ص ٢٩٥].

الرهان بن جماعة :

ر : ابن جماعة.

البساطي (٧٦٠ - ٨٤٢ هـ)

هو محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله، المعروف  
بالبساطي. نسبت إلى بساط وهي قرية من قرى الغربية  
بمصر، توفي في القاهرة. كان فقيها مالكيًا، قاضيًا. انتقل  
إلى القاهرة فتشقه وذاع صيته، لازم الزين جماعة،  
والشيخ قنبر العجمي. تخرج به كثيرون، وتراحم العلماء  
من سائر المذاهب والطوائف في الأخذ منه تولى قضاء  
المالكية بالديار المصرية، وولي تدريس الفقه بالشيخونية  
والصاحبية وغيرها من المدارس.

من تصانيفه : «المغني» في الفقه، و«شفاء الغليل  
في [شرح] مختصر الشيخ خليل»، و«حاشية على  
المطول».

[الضوء اللامع ٥/٧، وشذرات الذهب ٢٤٥/٧،  
والأعلام للزركلي ٢٢٨/٦].

البغوي :

تقدمت ترجمته في ٣٤٣/١

بلال بن الحارث (٩ - ٦٠ هـ)

هو بلال بن الحارث بن حاصم بن سعيد المزني،  
أبو عبد الرحمن. صحابي شجاع من أهل المدينة. أسلم سنة  
(هـ) ٥. أنطعه النبي صلى الله عليه وسلم المقيوقان

## ب

البايزي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

الباجي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

الباقلاني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البخاري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البركوي (٩٢٩ - ٩٨١ هـ)

هو محمد بن بركة، محيي الدين البركوي، البرومي،  
الحنفي. فقيه، مفسر، محدث واعظ، نحوي، مشارك في  
غير ذلك. وبنى مدرسة في قسبة بركي وقضى تدريسها  
إليه، فكان يدرس فيها تارة ويحظ أخرى - فانتفع الناس  
بما كان يلقيه عليهم من دروس الوهظ، وانتفع الطلبة مما  
كان يلقيه عليهم من دروس العلم.

من تصانيفه : «إنقاذ المالكين في عدم جواز الأجزاء  
بالاجرة»، في الفقه و«إيقاظ النائم ولها الما القاصر ين»،  
و«حاشية شرح الوقاية لصدر الشريعة» و«ذخر المتأهلين  
والنساء في تعريف الأطعمة والدعاء».

[معجم المؤلفين ١٢٤/٩، والمجددون في الإسلام  
٣٧٧، وهدية العارفين ٢٥٢/٢].

البرهان الحلبي (٩ - ٩٥٦ هـ)

هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي. فقيه حنفي،  
من أهل حلب، تشقه بها، ارتحل إلى مصر وقرأ على  
علمائها في الحديث والتفسير والأصول والفروع، ثم إلى

البهوتي : منصور بن يونس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

بزي بن حكيم (٩-٩١هـ)

هو بزي بن حكيم بن معاوية بن حيدة أبو عبد الملك القشيري البصري. روى عن أبيه وزاوية بن أوفى وهشام ابن عروة وغيرهم. وعنه سليمان التيمي وجري بن حازم وحاد بن زيد ويحيى القطان وغيرهم.

وثقه ابن المديني، ويحيى، والنسائي. قال أبو زرعة : صالح. وقال البخاري : يختلفون فيه، وقال ابن عدي : لم أزل حديثاً منكراً.

[تهذيب التهذيب ٤٩٨/١، وميزان الاعتدال ٣٥٣/١، وتهذيب الأسماء واللغات ١٣٧/١].

## ت

الترمذي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

القرطاسي (٩-١٣٥هـ)

هو محمد بن صالح بن محمد بن عبد الله بن أحمد الغزي، القرطاسي من فقهاء الحنفية، فريسي، نحوي، أديب، شاعر. وبرع في شبابه وقد أخذ ببلده غزة عن والده وعن ابن الحب، ثم رحل إلى القاهرة. وثقه بها على الشهاب أحمد الشوبري والحسن الشرنبلالي والشيخ يحيى الدين الغزالي وغيرهم، وأخذ الحديث عن الشيخ عامر الشبراوي والشيخ عبد الجواد الجنبلاطي وغيرهم ورجع إلى بلده وقد بلغ غاية الفضل.

من تصانيفه الكثيرة : «شرح الرحبية» في الفرائض، و«ضوء الإنسان في تفصيل الإنسان»، و«ألفية في النحو»، و«منظومة في المنسوخات».

صاحب لواء «مسرنة» يوم الفتح، وكان يسكن وراء المدينة، ثم تحول إلى البصرة. ثم شهد غزو أفريقيا مع عبدة الله بن سعد بن أبي سرح، فكار حامل لواء مزينة يومش. روى عنه ابنه الحارث وعلمة بن وقاص. وتوفي في آخر خلافة معاوية عن ٨٠ عاماً.

[الإصابة ١٦٤/١، وأسد الغابة ٢٠٥/١، وطبقات ابن سعد ٢٧٢/١، والأعلام ٤٩/٢].

البلقيني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البثاني (١١٣٣-١١٩٤هـ)

هو محمد بن الحسن بن مسعود بن علي، أبو عبد الله، البثاني. فقيه، منطقي، مشارك في بعض العلوم. كان خطيباً في فاس.

من تصانيفه : «الفتح الرباني» حاشية على شرح الزرقاني على متن خليل في الفقه المالكي، و«حاشية على شرح السنوسي»، و«شرح على السلم» كلاهما في المنطق.

[معجم المؤلفين ٢٢١/٩، والأعلام ٣٢٣/٦، وهدية العارفين ٣٤٢/٢].

البندنجي (٤٠٧-٤٩٥هـ)

هو محمد بن هبة الله بن ثابت، أبو نصر البندنجي، الشافعي. نزيل مكة ويعرف بفقهاء الحرم. فقيه من كبار الشافعية. مولده ببندنج قرب بغداد ووفاته بذي القرنين باليمن. وقد سمع الحديث. وحدث عنه اسماعيل بن محمد الحافظ وغيره.

من تصانيفه : «الجامع»، و«المتمم» وكلاهما في فروع الفقه الشافعي.

[طبقات الشافعية الكبرى ٨٥/٣، وطبقات الشافعية لابن عذبة الله ٦٥، ومعجم المؤلفين ٨٩/١٢، والأعلام ٣٥٥/٧].



[خلاصة الأثير ٣/٤٧٥، ومعجم المؤلفين ١٠/٨٧،  
والأعلام ٧/٣٢٢].

## ج

تميم الداوي (٤٠ هـ - ٤١ هـ)

هو تميم بن أوس بن حارثة بن سؤد الدلري، أبورية. صحابي، نسبته إلى الدار بن هانيث من لحم. كان راهب أهل عصره وعابد أهل فلسطين، فأسلم سنة ٩ هـ وروي أنه قرأ القرآن في ركعة، وروي أنه اشترى رداءه بألف درهم، وكان يصلي بأصحابه فيه، ويلبسه في الليلة التي يرجعونها ليلة القدر، ويقوم فيه بالليل إلى الصلاة، وكان تميم أول من قص على الناس بأمر عمر رضي الله عنه، وروى عن عبدالله بن وهب وسليمان بن عامر وعطاء بن يزيد اللخشي وغيرهم، وروى عنه النبي صلى الله عليه وسلم حديث الجساسة الذي أخرجه مسلم بمسكن المدينة ثم انتقل إلى الشام، فنزل بيت المقدس، روى له البخاري ومسلم ١٨ حديثاً.

[الاستيعاب ١/١٩٣، وأسد الغابة ١/٢١٥، وتهذيب ابن عساكر ٣/٣٤٤، وتهذيب التهذيب ١/٥١١، والأعلام ٧/٧١].

التناوي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

جابر بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

جابر بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

جبر بن مطعم (٩ - ٥٨ هـ)

هو جبر بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، يكنى أبا محمد، وقيل أبا عدي، صحابي. كان من علماء قریش وساداتهم، وكان يؤخذ عنه النسب، وكان يقول: أخذت النسب عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقدم على النبي صلى الله عليه وسلم في فداء أسارى بدر فقال: «لو كان الشيخ أبوك حياً فأنا فيهم لشفعناه» وكان للمطعم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يد. قال: فسمعتهم يقرأون الطور. فكان ذلك أول ما دخل الإيمان في قلبي وأسلم جبر بن الحديبية والفتح، له ٦٠ حديثاً.

[الإصابة ١/٢٢٥، والأعلام ٢/١٠٣، وأسد الغابة ١/٢٧١، والاستيعاب ١/٢٣٢، وتهذيب التهذيب ٢/٦٣].

الخصاص :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

جعفر بن محمد (٨٠ - ١٤٨ هـ)

هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب م أبو عبد الله. الهاشمي، المدني الملقب الصادق أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق

## ث

الثوري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

حرب الفجار، وكان صديقاً للنبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وبعدها، اعتنق في الجاهلية مائة رقية، وحل على مائة بعير، وفعل مثل ذلك في الإسلام، وكان من سادات قريش في الجاهلية والإسلام، عالماً بالنسب. أسلم يوم الفتح له في كتب الحديث ٤٠ حديثاً، عاش ستين سنة في الجاهلية وستين سنة في الإسلام، وتوفي بالمدينة، ودفن في داره.

[تهذيب التهذيب ٤٧٧/٢، والإصابة ٣٤٩/١، والاستيعاب ٣٦٢/١، وأسد الغابة ٤٠/٢، وشذرات الذهب ٦٠/١، والأعلام ٢٩٨/٢].

الحلواني:

تقدمت ترجمته في ج ١ / ٣٤٨

حنة (٩ - ٩)

هي حنة بنت جحش الأسدية، أنخت أم المؤمنين زينب. وكانت زوج مصعب بن عمير، وقتل عنها يوم أحد، فتزوجها طلحة بن عبيد الله. كانت من المبايعات، وشهدت أحداً فكانت تسقي العطشى وتحمل الجرحى وتداوهم.

روت عن النبي صلى الله عليه وسلم. روى عنها ابنها عمران بن طلحة.

[أسد الغابة ٤٢٨/٥، والإصابة ٢٧٥/٤، والاستيعاب ١٨١٣/٤، تهذيب الاسماء واللقاب ٣٣٩/٢].

# خ

خبيب بن عدي (٩ - ٣هـ)

هو خبيب بن عدي بن مالك، الأنصاري، من الأوس، صحابي شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأسر يوم الرجيع في سبعة نفر فقتلوا، وأسر خبيب، وزيد بن الدثنة.

رضي الله عنهم. روى عن أبيه والقاسم بن محمد ونافع وعطاء ومحمد بن المذكر والزهرى وغيرهم. روى عنه محمد بن اسحاق ويحيى الأنصاري ومالك والسيانان وشعبة ويحيى القطان. قال مصعب الزبيري: كان مالك لا يروي عنه حتى يضمه إلى آخر. وقال ابن اللبدي: سئل يحيى بن سعيد عنه فقال في نفسي منه شيء. وقال اسحاق بن راهويه: قلت للشافعي كيف جعفر بن محمد عندك، فقال: ثقة في مناظرة جرت بينها. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من سادات أهل البيت فقهياً وعلماً وفضلاً.

[تهذيب التهذيب ١٠٣/٢، وتهذيب الاسماء واللغات ١٤٩/١].

# ح

الحاكم:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

الحاكم الشهيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحجاوي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

حذيفة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

الحسن البصري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن زياد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

حكيم بن حزام (٩ - ٥٤هـ)

هو حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد، أبو خالد، صحابي، قرشي، وهو ابن أخي خديجة أم المؤمنين. شهد

خواهر زاده (٩-٤٨٣ و قبل ٤٣٣ هـ)

هو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسن أبوبكر، البخاري، الحنفي، المعروف بخواهر زاده. فقيه حنفي، نحوي كان شيخ الأحناف فيا وواء النهر. مولده ووفاته في بخارى. كان فاضلا مائلا إلى الحديث وأهله. سمع الكثير وكتبه بخطه، ولم يكن يجرؤ من يجري مجراه من أصحاب أبي حنيفة في الحديث وكتابته.

من آثاره: «المبسوط» في ١٥ مجلدًا، و«شرح الجامع الكبير للشيباني» و«شرح مختصر القدوري»، و«التجسس» في الفقه.

[الجواهر المضيئة ٤٩/٢، والفوائد الهية ١٦٣، والأعلام ٣٣٢/٦، ومعجم المؤلفين ٢٥٣/٩، وتاج التراجم ٤٦].

## د

الدار قطني (٣٠٦-٣٨٥ هـ)

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن، البغدادي الدار قطني، نسبته إلى دار القطن عمله ببغداد. إمام كبير ومحدث حافظ، وفقيه، ومفتي. سمع الحديث من أبي القاسم البغوي وخلق كثير ببغداد والكوفة والبصرة وأسط. وتوفي ببغداد، ودفن قريباً من معروف الكرخي.

من تصانيفه الكثيرة: كتاب «السنن»، و«العلل الواردة في الأحاديث النبوية» و«المنجني من السنن الماثورة»، و«المختلف والمؤلف» في أسباه الرجال. [شذرات الذهب ١١٦/٣، وتذكرة الحفاظ ١٨٦/٣، ومعجم المؤلفين ١٥٧/٧، والأعلام ١٣٠/٥].

داود الطائي (٩-١٦٥ و قبل ١٦٠ هـ)

داود بن نصير أو نصر، أبو سليمان، الطائي، الكوفي. فقيه محدث متصرف شغل نفسه بالعلم، ودرس الفقه، ثم

وانطلق المشركون بها إلى مكة فباعوها، ثم خرجوا به من الحرم ليقنطروه، فقال: دعوني أصلي ركعتين. ثم قال: اللهم أحصهم عدواً، واقتلهم بدءاً، ولا تبق منهم أحداً. [أسد الشهابة ١٠٣/٢، والاستيعاب ٤٤٠/٢، والإصابة ٤٧٨/١، وطبقات ابن سعد ٥٥/٢].

الخرفي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخرفي ٢:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخصاف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٩٣ هـ)

هو أحمد بن علي بن ثابت، أبوبكر، الشهير بالخطيب البغدادي. ولد وتوفي في بغداد. أحد مشاهير الحفاظ والمؤرخين. كان حنبلي المذهب ثم أصبح شافعيًا يتكلم في أصحاب أحمد و يقدح فيهم. رحل إلى البصرة، ونيسابور وأصبهان وهمدان والشام والحجاز. سمي الخطيب لأنه كان يخطب بدرب ربحان. تفقه على أبي طالب الطبري وغيره من أصحاب الشيخ أبي حامد الأسفراييني، وسمع بمكة على القاضي أبي عبد الله القاضي. روى عنه من شيوخه أبوبكر البرقاني، وأبو القاسم الأزهرى وغيرهما.

من تصانيفه: «تاريخ بغداد»، و«الكفاية في علم الرواية»، و«الفوائد المنتخبة».

[طبقات الشافعية للسبكي ١٢/٣، والبداية والنهاية ١٠١/١٢، وشذرات الذهب ٣١١/٣].

الخطيب الشربيني: الشربيني:

تقدمت ترجمته في ج ٣٥٦/١

خليل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

## داود (الظاهري)

## (ملحق) تراجم الفقهاء

## الزجاج

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ظهور بن رافع .  
وعنه ابنه عبد الرحمن وابنه رفاعه والسائب بن يزيد وسعيد  
ابن المسيب وغيرهم .  
توفي في المدينة متأثراً من جراحه . له ٧٨ حديثاً .  
[الإصابة ١/٤٩٥ ، وتهذيب التهذيب ٣/٢٢٩ ،  
والأعلام ٣/٣٥٠] .

### الرافعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

### ربيعه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

### الرملي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

### الرهوني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

اختار الثرلة والحلوة . أصله من خراسان ، ومولده بالكوفة .  
كان في أيام المهدي العباسي . سمع عبد الملك بن حمير ،  
وحبيب بن أبي حمزة ، وسليمان الأعمش . روى عنه  
اسماعيل بن علي ، ومصعب بن المقدام ، وأبو نعيم الفضل  
ابن دكين وغيرهم . قال أحد معاصريه ، لو كان داود في  
الأمم الماضية لقص الله تعالى شيئاً من خبره . وله أخبار  
مع أمراء عصره وعلمائه .

[وفيات الأعيان ٢/٢٩٢ ، والجواهر المضية ١/٢٣٩ ،  
وتاريخ بغداد ٨/٣٤٧ ، والأعلام ٣/١١ ، وحلية الأولياء  
٧/٣٣٥] .

## داود (الظاهري) (٢٠١ - ٢٧٠ هـ)

هو داود بن علي بن خلف الأصماني ، أبوسليمان أحد  
الأئمة المجتهدين . تنسب إليه الطائفة الظاهرية : سميت  
بذلك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل  
والرأي والقياس وكان داود أول من سبج بهذا  
القول ولد بالكوفة ، سكن بغداد وانتهت إليه رئاسة العلم  
بها وبها توفي .

[الأعلام ٣/٨٠ ، والأنساب للسماعني ص ٣٧٧ ،  
والجواهر المضية ٢/٤١٩] .

### الدردير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

### الدسوقي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

ز

## الزاهد البخاري :

ر : محمد بن عبد الرحمن

## الزجاج (٢٤١ - ٣١١ هـ)

هو إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل ، أبو إسحاق ،  
النحوي ، اللخوي ، المفسر . أقدم أصحاب المبرد قراءةً  
عليه ، وقال ابن خلكان : كان من أهل العلم والأدب  
والدين المتين . أخذ الأدب عن المبرد وثعلب ، وكان يخرط  
الزجاج ثم تركه واشتغل بالأدب ، فنسب إليه ، واختص

ر

## رافع بن خديج (١٢ ق هـ - ٧٤ هـ)

هو رافع بن خديج بن رافع بن عدي ، أبو عبد الله ،  
الأنصاري الأوسي الحارثي ، صحابي شهد أحداً والخندق ،

بصحبة الزبير عبيد الله بن سليمان وعلم ولده القاسم الأدب ولما استوزر القاسم أفاد بطريقه مالا جز يلا .  
من تصانيفه : «معاني القرآن» ، و«الاشتقاق» ، و«خلق الانسان» ، و«الامالي» .  
[وفيات الاعيان ٣١/١ ، وشذرات الذهب ٢/٢٥٩ ، والأعلام ٣٣/١ ، ومعجم المؤلفين ٣٣/١] .

من تصانيفه : «التيان في علم البيان» ، و«المنج المفيد في أحكام التوكيد» ، و«ناية التأميل في أسرار التنزيل» في التفسير .  
[طبقات الشافعية الكبرى ١٣٣/٥ ، ومعجم المؤلفين ٢٠٩/٦ ، والأعلام ٣٢٥/٤ ، وشذرات الذهب ٥/٢٥٤] .  
الزهري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن الدثينة (٩-٤٣هـ)

هو زيد بن الدثينة بن معاوية بن عبيد بن عامر الأنصاري والحزرجي . صحابي ، شهد بدرًا وأحدًا ، وأرسله النبي صلى الله عليه وسلم في سرية عاصم بن ثابت ، وتحيب بن عدي ، وأمره المشركون يوم الرجيع مع خبيب بن عدي ، فبيع بمكة من صفوان بن أمية ليقتله بأبيه ، ولما أرادوا قتله ، قال له أبوسفيان : يا زيد أتحب أن محمدًا عندنا الآن مكانك فتضرب عنقه وأنت في أهلك ؟ فقال : والله ما أحب أن محمدًا الآن في مكانه الذي هو فيه تصيبه شوكه تؤذي به وأني جالس في أهلي . فقال أبوسفيان : ما رأيت أحدًا من الناس يحب أحدًا كحب أصحاب محمد محمدًا .

[الإصابة ٥٦٥/١ وأسد الغابة ٢/٢٢٩ ،

والاستيعاب ٥٥٣/٢ ، وطبقات ابن سعد ٢/٥٥] .

الزيلي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زوين حَبِيش (٩-٨٣هـ)

هو زوين حبش بن حباشة بن أوس بن بلال ، الأسدي ، أبو مريم ، ويقال أبو مطرف الكوفي . تابعي ، من جلدته . أدرك الجاهلية والإسلام ، ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم . كان عالمًا بالقرآن ، فاضلاً . وروى عن عمر وعثمان وعلى وأبي ذر وغيرهم . وعنه إبراهيم النخعي وعاصم بن بهدلة وعدي بن ثابت والشعبي . قال ابن معين : ثقة وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث . وعاش مئة وعشرين سنة .

[تهذيب التهذيب ٣/٣٢١ ، وأسد الغابة ٢/٢٠٠ ، والإصابة ٥٧٧/١ ، والأعلام ٤٣/٣ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١/١٩٦] .

الزركشي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٢

زفر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزملكانني (٩-٦٥١هـ)

هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري ، الزملكانني بفتح الزاء واللام والميم الساكنة نسبت إلى زملكان قرية بوطبة دمشق — السَّكَاكِي — نسبة إلى بيع السمك — الشافعي ، أبو محمد كمال الدين أبو المكارم ، عالم ، أديب ، متميز في علوم عدة ، ولي القضاء بصرخند ، ودرس ببعلبك .

س

سالم بن عبدالله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٢

السبكي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

السجاوندي (٢ - ٦٠٠ وقيل ٥٧٠٠)

هو محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور، سراج الدين، أبوطاهر السجاوندي الحنفي. فقيه، مفسر، فريقي، حاسب.

من أكاره : « السراجية » في الفرائض، و« التجنيس » في الحساب، و« عين المعاني في تفسير السبع المثاني »، و« رسالة في الجبر والمقابلة »، و« ذخائر النثار في اخبار السيد المختار » صلى الله عليه وسلم.

[الجواهر المضية ١١٩/٢، ومعجم المؤلفين ١١/٢٢٢، وهدية العارفين ١٠٦/٢، وتاج التراجم ٥٧].

سحنون : هو عبد السلام بن سعيد،

تقدمت ترجمته في ١٢/٢

السرخسي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعد بن أبي وقاص :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السعد التفتازاني : ر : التفتازاني :

تقدمت ترجمته ٣٤٤/١

سعيد بن جبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سلمان الفارسي (٢ - ٣٦ هـ)

يقال سلمان بن الإسلام، وسلمان الحنفي أبو عبد الله، ولا يعرف اسم أبيه بفارس أصله من رامهرمز، وقيل من أمصهان. كان أبوه ذا رئاسة، وخرج هو يطلب الهدى فلانم بعض علماء النصارى ثم خرج إلى يثرب بإشارة بعضهم. فأسر واسترق وقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأسلم وجاهد معه. وكان ذا رأي. وهو الذي أشار بحضر الخندق. ثم شهد المشاهد وبض الفتح. ولى إمرة

المدائن حتى توفي.

تشرب بعض الرويات إلى أنه جاوز ٢٥٠ عاماً، وقال الذهبي : ظهر لي أنه ماجاوز ٨٠.

[الإصابة ٦٠/٢، والاستيعاب ٦٣٤/٢، الأعلام ١٦٩/٣، وأسد الغابة ٣٢٨/٢].

السرفندي : ر : أبو الليث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

السندی (٢ - ١١٣٦ هـ)

هو محمد بن عبد الهادي السندي، أبو الحسن. فقيه حنفي، عالم بالحديث والتفسير والعربية. ولد بالسند وبها نشأ. وأرسل إلى الحرمين، فأخذ بها عن جملة من الشيوخ كالسيد محمد البرزنجي والملا إبراهيم الكوراني وغيرهما، ودرس بالحرم الشريف النبوي، واشتهر بالفضل والذكاء والصلاح فسمع الحديث عن البابلي وغيره من الواردين. وتوفي بالمدينة.

من تصانيفه الكثيرة : « شرح مسند الإمام أحد بن حنبل »، وله شروح على الكتب الستة، وشرح على الهداية، و« حاشية على فتح القدير »، و« حاشية على البيضاوي ».

[سلك الدرر ٦٦/٤، ومعجم المؤلفين ٢٤٣/٣، ومجانب الآثار ٨٨/١، ومعجم المطبوعات ١٠٥٦].

السيوطي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

ش

الشاطبي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشافعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الجامع الأزهر بمصر. نسبته إلى شنشور (من قرى المنوفية).

من تصانيفه: «فتح القريب المحجب بشرح الترتيب»، في الفرائض، و«بغية الراغب في شرح مرشد الطالب»، و«الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية».

[مجم المؤلفين ١٢٨/٦، والأعلام ٢٧٣/٤].

الشوري (٩-١٠٦٦هـ)

هو أحمد بن أحمد الخطيب الشوري المصري. نسبة إلى قرية شُور بمصر) فقيه حنفي، عالم ومشارك في بعض العلوم. انتهت إليه رئاسة الخفنية بالقاهرة. وأخذ الفقه عن علي بن غانم المقدسي وعبدالله الشعريري وعمر بن نجيم والشمس الرلمي وغيرهم. وأخذ عنه الشيخ عبدالغني النابلسي وغيره من العلماء.

[خلاصة الأثر ١/١٧٤].

شيبان (٩-٩)

هو شيبان بن مالك، أبو يحيى، الأنصاري السلمي. قال مسلم وابن حبان: له صحة، وقال البغوي: سكن الكوفة: روي المحدثون عنه أنه قال: «دخلت المسجد فاستندت إلى حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتحننت فقال: أبو يحيى: قلت: أبو يحيى. قال: هلم إلى الغداء. قلت: إني أريد الصوم، قال: وأنا أريد الصوم، ولكن مؤذنا هذا في بصره سوء وأنه أذن قبل أن يطلع الفجر».

[الإصابة ١٦٠/٢، والاستيعاب ٧٠٦/٢،

وطبقات ابن سعد ٣٦/٦].

الشيخ تقي الدين:

ر: ابن تيمية

الشبراملسي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥ الشرييني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشرنيلالي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشريف الأرموي:

ر: الأرموي.

شرح:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شريك النخعي (٩٥-١٧٧هـ)

هو شريك بن عبدالله بن الحارث النخعي، الكوفي، أبو عبدالله. عالم بالحديث فقيه أحد الأئمة الأعلام، اشتهر بقوة ذكائه وسرعة بديته. مولده في بخارى، ووفاته بالكوفة. استقضاها المنصور العباسي على الكوفة سنة ١٥٣هـ، ثم عزله، وأعادته المهدي، فزله موسى الهادي، وكان عادلا في قضائه. حدث عن أبي صفرة وزيد بن علاقة وسماك بن حرب وغيرهم، وذكر إسحاق الأزرقي أنه أخذ عنه تسعة آلاف حديث، وقال ابن المبارك: هو أعلم بمحدث أهل بلده.

[تذكرة الحفاظ ٢١٤/١، ووفيات الأعيان

١٦٩/٢، والأعلام ٣٢٩/٣].

الشعبي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشعراني:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشنشوري (٩٣٥-٩٩٩هـ)

هو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن علي العجمي، جال الدين، الشنشوري، الأثري. فَرَضِي، محدث، من فقهاء الشافعية، كان خطيب

الشيخ خليل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الشيخ الكمال بن أبي شريف :

ر : ابن أبي شريف

صاحب كشاف القناع :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

صاحب اللسان :

ر : محمد بن مكرم.

صاحب مسلم الثبوت :

ر : محب الله عبد الشكور : تقدمت ترجمته في ١ ص

٣٦٩

صاحب المغني :

ر : ابن قدامة : تقدمت ترجمته في ١ ص ٣٣٣

صاحب المنار : هو عبدالله بن أحمد النسفي :

تقدمت ترجمته في ١ ص ٣٧٢

صالح (٢٠٣ - ٢٩٥ هـ)

هو صالح بن أحمد بن حنبل الشيباني ، أبو الفضل . قاض ، ولي القضاء بأصبهان . سمع أباه وعلي بن المديني وأبا الوليد الطيالسي وإبراهيم بن الفضل الدارع .

روى عنه ابنه زهير وأبو القاسم البغوي ومحمد بن جعفر الخراطي وغيرهم قال ابن أبي حاتم : صدوق . [شذرات الذهب ١٤٩/٢ ، وطبقات الخنابلة ص ١٢٦ ، والأعلام ٢٧٣/٣ وابن عساكر ٣٦٢/٦] .

الصاوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

صدر الإسلام :

يطلق عند الأحناف على شارح «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» أبو اليسر البزدوي : تقدمت ترجمته ٣٤٣/١ . و يطلق أيضا على محمد الدين : عبدالله بن محمود الموصلي . ر : الموصلي . [الجواهر المضية ٣٧٧/٢ ، ٤٤٩] .

## ص

الصاحبان :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٧

صاحب الاختيار : هو عبدالله الموصلي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

صاحب التاج والإكليل :

ر : المؤلف .

صاحب التلخيص :

ر : أحمد بن أبي أحمد .

صاحب جمع الجوامع :

ر : ابن عفريس .

صاحب الدر المختار :

ر : الحسكفي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صاحب الدر المنقذ :

ر : الحسكفي .

صاحب السراجية

ر : السجاوندي

صاحب شرح روضة الناظر :

ر : ابن بدران .

صاحب العدة :

ر : عبد الرحمن بن محمد الفزواني .



## صدر الشريعة (؟ - ٧٤٧ هـ)

هو عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد،  
المحبوبي، الحنفي، صدر الشريعة الأصغر. فقيه،  
أصولي، جدلي، محدث، مفسر، نحوي، لغوي،  
أديب، بياني، متكلم، منطقي.

أخذ العلم عن جده محمود وعن أبي جده أحمد  
صدر الشريعة وصاحب (تلقيح العقول في الفروق)  
وعن شمس الأئمة الزرنجي وشمس الأئمة السرخسي  
وعن شمس الأئمة الحلواني وغيرهم.

من تصانيفه: «شرح الوقاية»، «النقاية»،  
مختصر الوقاية»، «والتنقيح»، وشرحه «التوضيح»  
في أصول الفقه، و«تعديل العلوم».

[الفوائد البهية ص ١٠٩، ومعجم المؤلفين  
٢٤٦/٦، والأعلام ٣٥٤/٤].

صديق، صاحب قرآن وفرائض. وقال ابن قانع:  
ضعيف يشيع، وقال ابن حبان: كان فقيها عالماً  
بالفرائض.  
[تهذيب التهذيب ٤/٤٥٦، وطبقات ابن سعد  
٤١٥/٦].

## ط

## طاووس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

## الطرطوشي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

## ع

## ض

## الضحاك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

## ضرار بن صرد (؟ - ٢٢٩ هـ)

هو ضرار بن صرد التميمي، أبو نعيم الطحان  
الكوفي. أحد رواة الحديث، صدوق، له أوهام.  
كان متعبداً. روى عن أبي حازم والدروري وعلي  
ابن هاشم وحفص بن غياث وغيرهم. وعنه البخاري  
وأبو حاتم، ومحمد بن الربيع وأبو زرعة، وعلي بن  
عبد العزيز البخاري وغيرهم. قال البخاري  
والنسائي: متروك الحديث. وقال أبو حاتم:

## عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

## عاصم بن ثابت (؟ - ٤٤ هـ)

هو عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح قيس بن  
عصمة، أبو سليمان الأنصاري، الأوسي. صحابي،  
من السابقين الأولين من الأنصار، شهد بدرًا وأحدًا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأخى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بينه وبين عبدالله بن جحش.  
واستشهد يوم الرجيع، ورثاه حسان بن ثابت.

[الإصابة ٢/٢٤٤، وطبقات الكبرى ٣/٤٦٢، والاستيعاب ٢/٧٧٩].

عامر الشعبي : ر: الشعبي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

عامر بن فهيرة ( ٩ - ٤ هـ )

هو عامر بن فهيرة، أبو عمرو، صحابي مولى أبي بكر الصديق، كان مولداً من مولدي الأزد، مملوكاً للطفيل بن عبد الله، فأسلم وهو مملوك، فاشتراه أبو بكر من الطفيل، فاعتقه، وأسلم قبل أن يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم، وقبل أن يدعوها إلى الإسلام. وكان رفيق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق في هجرتهم إلى المدينة. وشهد بدراً وأحداً، ثم قُتل يوم بدر معونة.

[الاستيعاب ٢/٧٩٦، والإصابة ٢/٢٥٦،

وطبقات ابن سعد ٣/٢٣٠].

العباس بن المطلب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبد البر بن الشحنة :

ر : ابن الشحنة.

عبد الحق الأشبيلي ( ٥١٠ - ٥٨١ هـ )

هو عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، أبو محمد، المعروف بابن الخطاط. ولد بأشبيلية، وتوفي ببجاية. كان فقيهاً، حافظاً، عالماً بالحديث، ورجاله وعلمه. نزل ببجاية وقت فتنة الأندلس، فثبت بها علمه. روي عن شريح بن محمد، وأبي الحكم بن برحان، وغيرهم. وروى عنه أبو الحسن المافري.

من تصانيفه : «المعتل من الحديث»، و«الأحكام الكبرى»، و«الأحكام الصغرى»، و«العاقبة في ذكر الموت».

[فتاوى الوفيات للكتبي ١/٥١٨، وشذرات الذهب ٤/٢٧١، وتهذيب الأسماء واللغات ١/٢٩٢، والأعلام للزركلي ٤/٥٢].

عبد الرحمن بن أبي ليلى ( ٩ - ٨٣ هـ )

هو عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار بن بلال بن بليل، أبوعيسى. تابعي جليل، ولد في عهد عمر رضي الله عنه. روى عن عمر وعثمان وعلي وسعد وأبي بن كعب وابن مسعود وغيرهم. وروى عنه ابنه عيسى وبهاجد وابن سيرين والشعبي وثابت وآخرون من التابعين، واتفقوا على توثيقه وجلالته. أدرك عشرين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم من الأنصار.

[الإصابة ٢/٤٢٠، وطبقات ابن سعد

١٠٩/٦، وتهذيب الأسماء واللغات ١/٣٠٣].

عبد الرحمن بن عوف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤١٦

عبد الرحمن بن مهدي ( ١٣٥ - ١٩٨ هـ )

هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري اللؤلؤي، أبو سعيد البصري. من كبار حفاظ الحديث. مولده ووفاته في البصرة. قال الشافعي : لا أعرف له نظيراً في الدنيا. روى عن أمين بن نابل وجري بن حازم وعكرمة بن عمار وغيرهم. وعنه ابن المبارك وهو من شيوخه وابن وهب وهو أكبر منه وابنه موسى وأحمد وغيرهم.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان من الحفاظ المتقنين وأهل الروع في الدين ممن حفظ جميع وتفقه وصنف وحدث.

له تصانيف في الحديث.

[تهذيب التهذيب ٦/٢٧٩، وحلية الأولياء

وروى عنه أخوه عباد بن تميم وسعيد بن المسيب وغيرهما. له ٤٨ حديثاً. قتل في وقعة الحرة. [الاستيعاب ٩١٣/٣، والإصابة ٣١٢/٢، والأعلام ٢١٩/٤، وتهذيب التهذيب ٢٢٣/٥].

عبدالله بن عباس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

عبدالله بن عدي :

ر : ابن عدي .

عبدالله بن عمر :

ر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبدالله بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عقبة بن عبدالله السلمي (؟ - ٨٧ وقيل ٧٢ هـ)

هو عقبة بن عبدالله السلمي، وقيل لعقبة بن عبد بدون إضافة، أبوالوليد، صحابي عداة في أهل حمص، يقال كان اسمه (عقلة) وقيل (نشة) فغيره النبي صلى الله عليه وسلم.

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعنه ابنه يحيى وحكيم بن عمير وراشد بن سعد وغيرهم. قال الواقدي : هو آخر من مات بالشام من الصحابة.

[الإصابة ٤٥٤/٢، وتهذيب التهذيب ٩٨/٧، وطبقات ابن سعد ٤١٣/٧].

عثمان بن عفان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

العدوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

عروة بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤١٧

عز الدين بن عبدالله السلام :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

٣/٩، والأعلام ١١٥/٤، ومعجم المؤلفين ١٩٦/٥].

عبدعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبدالله بن أحمد (٢١٣ - ٢٩٠ هـ)

هو عبدالله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، البغدادي، أبو عبد الرحمن. حافظ الحديث، من أهل بغداد. روى عن أبيه، وابن معين، وأحمد بن منيع البخوي، وداود بن رشيد، وأبي الربيع الزهراني، وأبي بكر بن شيبة، وأحمد بن خارجة وغيرهم. وعنه النسائي، وابن صاعد، والطبراني، وأبو عوانة، وأبو بكر الشافعي وغيرهم. قال النسائي : ثقة.

من تصانيفه : «الزوائد» على كتاب الزهد لأبيه، و«زوائد المسند» زاد به على مسند أبيه نحو عشرة آلاف حديث، و«كتاب السنة».

[تهذيب التهذيب ١٤١/٥، وطبقات الحفاظ ٢٨٨، وطبقات الحنابلة ١٨٠/١، والأعلام ١٨٩/٤، ومعجم المؤلفين ٢٩٦/٦].

عبدالله بن زيد (٧ ق هـ - ٦٣ هـ)

هو عبدالله بن زيد بن عاصم بن كعب، أبو محمد، الأنصاري، المدني. وقيل المازني. صحابي. كان شجاعاً. اختلف في شهوده بداراً وبه جزم أبراهم الحاكم وابن منده. وقال ابن عبد البر : شهد أحداً وغيرها ولم يشهد بداراً. وهو الذي قتل مسيلة الكذاب فيما ذكر خليفة بن خياط وغيره، وكان مسيلة قد قتل أخاه حبيب بن زيد. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الوضوء، وغيره.

## عكرمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

## علقمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

## علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

## علي البصري (؟ - ؟)

هو علي بن عيسى البصري. قال الإمام سراج الدين الفرضي في مختصره في فصل ذوي الأرحام في الصنف الثاني «أولاهم بالميراث أقرهم إلى الميت من أي جهة كان، وعند الاستواء فن كان يدلي لوأرث فهو أولى عند أبي سهل الفرضي وأبي الفضل الحنفا وعلي بن عيسى البصري» ولم نجد له ذكراً في غير هذا الموضع. [الجواهر المنصية ١/٣٦٨].

## عمار بن ياسر (٥٧ ق هـ - ٣٧ هـ)

هو عمار بن ياسر بن هاشم بن مالك، الكنانتي الملحجي النعمي القططاني، أبو اليقظان. صحابي، من الولاة الشجعان ذوي الرأي، وهو أحد السابقين إلى الإسلام والجهريه، هاجر إلى المدينة، وشهد بدرأ وأحدًا واخندق وبيعة الرضوان. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلقبه «الطيب الطيب»، وشهد الجمل وصفين مع علي، وقتل بصفتين.

[الاستيعاب ٣/١١٣، وطبقات ابن سعد ٣/٢٤٦، والأعلام ٥/٣٦١].

## عمر بن الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

## عمر بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

## عمرو بن عيسى (؟ - ؟)

هو عمرو بن عيسى بن عمار بن خالد السلمي، يكنى أبا نجيح، ويقال أبو شبيب. صحابي. أسلم قديماً في أول

الإسلام. روي عنه من وجوه أنه قال : ألقى في روعي أن عبادة الأوثان باطل، فسمعت رجلاً، فقال : يا عمرو : إن بكمة رجلاً يقول كما تقول، قال : فأقبلت إلى مكة، فوجدته عند الكعبة يهلل الله. فقلت : من أنت ؟ فقال : رسول الله، فقلت : وم أرسلت ؟ قال : أن تعبد الله وحده لا تشرك به شيئاً، وتكسر الأوثان، وتحقن الدماء، قلت من مملك على هذا ؟ قال : حر وصيد، يعني أبا بكر وبلال، فقلت : أبسط يدك أبايعك على الإسلام.

روى عنه من الصحابة عبدالله بن مسعود، وأبو أمامة الباهلي وسهل بن سعد. ومن التابعين أبو إدريس الخولاني وغيره.

[الاستيعاب ٣/١١٩٢، وأسد الغابة ٤/١٢٠،

والإصابة ٣/٥].

## العيني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

## غ

## الغزالي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

## ف

## فاطمة الزهراء (١٨ ق هـ - ١١ هـ)

هي فاطمة بنت محمد رسول الله «صلى الله عليه وسلم» الهاشمية القرشية، وأمها خديجة بنت خويلد. من نابهات قر يش. تزوجها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب،

وولدت له الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب.

وعاشت بعد أبيها ستة أشهر. وهي أول من جعل له  
النش في الإسلام. ولقطة ١٨ حديثاً.

وللسيوطي: «الشفر الباسمة في مناقب السيدة  
فاطمة»، ولعمري النصر «فاطمة بنت عمدة».

[أسد الغنابة ٥١٩/٥، والإصابة ٣٧٧/٤،  
والاستيعاب ١٨٩٣/٤، والأعلام ٣٢٩/٥].

الفتوحى (؟ - ١٠٨٨ هـ)

هو محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي بن إبراهيم  
البهوتي، المصري، الفتوحى، المعروف بابن النجار. وأخذ  
العلم عن كبار علماء عصره كعبد الرحمن البهوتي الحنبلي  
ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي. وكان الشبراملسي يحله  
ويشفي عليه وقال الشعراني: صحته أربعين سنة، فما  
رأيت عليه شيئاً يشينه. تولى وظيفة قاضي قضاة الحنابلة  
بمصر.

من تصانيفه: «حواش على كتاب منتهى الإرادات»  
في الفقه، و«شرح الكوكب المنير» في علم الأصول،  
و«حاشية على شرح عصام الدين السمرقندي» في  
البلاغة، و«التحفة» في السيرة النبوية.

[معجم المؤلفين ٢٩٤/٨، والأعلام ٢٣٣/٦،  
وخلاصة الأثر ٣٩٠/٣].

الفخر الرازي:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

القاضي أبو يعلى:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي حسين:

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

قاضيخان:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القاضي عبد الوهاب (٣٦٢ - ٤٢٢ هـ)

هو عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد، أبو محمد،  
الشملي، البغدادي، المالكي، فقيه، أديب، من فقهاء  
المالكية. ولد ببغداد، وأقام بها. وولي القضاء في اسعد،  
وباداريا (في العراق).

من تصانيفه: «التلقيح» في فقه المالكية، و«عيون  
المسائل»، و«النصرة للمذهب مالك»، و«شرح المدونة»،  
و«الإشراف على مسائل الخلاف».

[شجرة النور الزكية ص ١٠٣، وشذرات الذهب  
٢٢٣/٣، وطبقات الفقهاء ص ١٤٣، ومعجم المؤلفين

٢٢٩/٦، والأعلام ٣٣٥/٤].

قتادة:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القرطبي:

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القليوبي:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

## ق

القاسم بن سلام، أبو عبيد:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

القاسم بن محمد:

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

الكاساني:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

## الكرخي

## ( ملحق ) تراجم الفقهاء

## محمد بن عبدالحكم

الكرخي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٦

الحسن بن أبي السري وغيرهما . وسمع منه محمد بن جرير وابنه أبو الفضل .

من تصانيفه : « كتاب المجموع » في عدة مجلدات ، و« التجريد » ، و« المحقق » ، و« اللباب » وكلها في الفقه الشافعي .

[طبقات الشافعية ٢٠/٣ ، وطبقات الفقهاء ص ١٠٨ ، ومصحح المؤلفين ٧٤/٢ ، والأعلام ١/٢٠٤ ، وطبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٤٤] .

أشلي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

محمد بن جرير الطبري :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

محمد بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

محمد بن الحنفية ( ٢١ - ٨١ هـ )

هو محمد بن علي بن أبي طالب ، أبو القاسم ، المعروف بابن الحنفية ، أحد الأبطال الأشداء في صدر الإسلام . وهو أخو الحسن والحسين من الأب . أمه خولة بنت جعفر من بني حنيفة . كان واسع العلم ، ورعا . وهو من كبار التابعين دخل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وسمع عثمان وأباه رضي الله عنهما . روى عنه بنوه الحسن وعبدالله وإبراهيم وعون وجماعات من التابعين . وللخطيب علي بن الحسين الهاشمي النجفي كتاب « محمد بن الحنفية » في سيرته .

[طبقات ابن سعد ٦٦/٥ ، والأعلام ١٥٢/٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ٨٨/١ ، وحلية الأولياء ١٧٤/٣] .

محمد بن سيرين : ر : ابن سيرين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

محمد بن عبدالحكم : هو محمد بن عبدالله بن عبدالحكم :

ر : ابن عبدالحكم .

ل

الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

م

المازري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المنذلي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

مجاهد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الحاملي ( ٣٦٨ - ٤١٥ هـ وقيل ٤١٤ هـ )

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم ، أبو الحسن ، البغدادي ، الشافعي ، المعروف بالحاملي وقيل : المعروف بابن الحاملي . فقيه شافعي ، قال الخطيب : برع في الفقه ورزق من الذكاء وحسن الفهم ما أرى فيه على أثرانه . ببغداد المولد والوفاء . سمع من محمد بن المنذر وأبي

و«تحاف السادة التحقين» في شرح إحياء العلوم للزفالي،  
و«أسانيد الكتب الستة»، و«مقد الجواهر المنيفة في أدلة  
مذهب الإمام أبي حنيفة».  
[الأعلام ٧/٢٩٧، ومعجم المؤلفين ١١/٢٨٢،  
ومعجم المطبوعات ١٧٢٦].

المرداوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المريغنياني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مروان بن الحكم :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

المزني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسروق (٩-٦٣ وقيل ٦٢)

هو مسروق الأجدع بن مالك بن أمية الحمداني، ثم  
الدواعي، أبو عائشة تابعي ثقة، من أهل اليمن. قدم المدينة  
في أيام أبي بكر رضي الله عنه، وسكن الكوفة. وروى  
عن أبي بكر وعمر وعائشة ومعاذ وابن مسعود رضي الله  
عنهم. روى عنه الشعبي والنخعي وأبو الفتح وغيرهم.  
قال الشعبي: ما رأيت أطلب للعلم منه. وكان أهمل  
بالتقوى من شريع، وشريع أبصر منه بالقضاء.  
[الإصابة ٣/٤٩٢، والأعلام ٨/١٠٨، وأسد الغاية  
٤/٢٥٤، وطبقات ابن سعد ٤/١١٣].

مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المسناوي (٩-١١٣٦ هـ)

هو محمد بن أحمد الدلائلي المسناوي، البكري،  
المالكي، أبو عبدالله. فقيه، مشارك في بعض العلوم. كان  
يفتي ويدرس بفاس.  
من تصانيفه: «الاستنبابة في إمامة الصلاة»،  
و«كتاب الرد على من زعم عدم مشروعية القبض في  
الصلاة في النقل»، و«صرف الهمّة إلى شرح اللمّة».

محمد بن عبدالرحمن البخاري (٩-٥٤٦ هـ)

هو محمد بن عبدالرحمن بن أحمد، أبو عبدالله،  
البخاري، علاء الدين الملقب بالزاهد من أهل بخارى.  
فقيه أصولي، متكلم، مفسر، تفقه على أبي نصر  
أحمد بن عبدالرحمن، وحدث عنه. قال السمعاني: كان  
فقيها فاضلا مفتيا مذاكرا أصوليا متكلمًا. ومحمد بن  
عبدالرحمن هذا من مشايخ صاحب الهداية وقد ذكره في  
مشيخته وقال أجاز لي.  
من تصانيفه: «تفسير القرآن»، قيل أكثر من ألف  
جزء.

[الجواهر المضية ٢/٧٦، والفوائد البية ١٧٥، ومعجم  
المؤلفين ١٠/١٣٣، والأعلام ٧/٦٤].

محمد بن علي بن الحسين (٥٦-١١٤ هـ)

هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب،  
أبو جعفر. كان من فقهاء المدينة. وقيل له الباق، لأنه بقر  
العلم أي شقه وعرف أصله وخفيته وتوسع فيه.  
روى عن أبيه وجديه الحسن والحسين وجابر وابن عمر  
وغيرهم. وروى عنه عطاء وابن جريج وابنه جعفر وأبو  
حنيفة والأوزاعي والزهرى وغيرهم. وثقه الزهري وغيره.  
وذكره النسائي في فقهاء التابعين وأهل المدينة.  
[طبقات الحفاظ ص ٤٩، وتذيب التذيب ٩/٣٥٠،  
والعبر ١/١٤٢، وشذرات الذهب ١/١٤٩، وحلية الأولياء  
٣/١٨٠].

المقرئى الزبيدي (١١٤٥-١٢٠٥ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني،  
الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بالمقرئى. علامة في اللغة  
والحديث والرجال والأنساب. مشارك في عدة علوم، من  
كبار المصنفين. أصله من واسط (في العراق) ومولده  
بالهند (في بلجرام) ومتشبه في زيب (باليمن) رحل إلى  
الحجاز، وأقام بمصر، فاشتر فضله، وتوفي بالطاعون بمصر  
في شعبان.  
من تصانيفه: «تاج العروس في شرح القاموس»،

[مجمع المؤلفين ٣٥٩/٨، وهديّة العارفين ٣١٧/٢،

وإيضاح المكنون ٦٧/٢، ٢٦٧].

المسور بن مخزومة :

تقدّمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

مطرف :

تقدّمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

معاذ بن جبل :

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معاوية بن حيدة (؟ - ؟)

هو معاوية بن حيدة بن معاوية بن قشير بن كعب.

وفد على النبي صلى الله عليه وسلم، فأسلم وصحبه وسأله

عن أشياء. سكن البصرة، وفزا خراسان، ومات بها.

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعنه ابنه

حكيم وهرة بن روم اللخمي وحيد البزني. وأخرج له

أصحاب السنن.

[أسد الغابة ٣٨٥/٤، والإصابة ٤٣٢/٣،

والاستيعاب ١٤١٥/٣، وتهذيب التهذيب ٢٠٥/١٠،

وطبقات ابن سعد ٣٥٧/٧].

معاوية بن أبي سفيان :

تقدّمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

المغيرة بن شعبة :

تقدّمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

مكحول :

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

المؤدّب (؟ - ٨٩٧ هـ)

هو محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف

المبدي، قيل العبدوسي، الغرناطي، أبو عبد الله،

المروّف بالمؤدّب. من أهل غرناطة. فقيه مالكي، كان عالم

غرناطة وإمامها ومفتيًا في وقته. أخذ عن جلة، كأبي

القاسم بن سراج ومحمد بن عاصم وغيرهما. وعنه أخذ

جماعة منهم الشيخ الدوق وأبو الحسن الزقاق وأحمد بن داود

وغيرهم.

من تصانيفه : «التاج والإكليل شرح مختصر خليل»،

في الفقه، و«سنن المهتدين في مقامات الدين».

[نبيل الابتهاج ص ٣٢٤، وشجرة النور الزكية ص

٢٦٢، والضوء اللامع ٩٨/١٠، والأعلام ٣٠/٨].

الموصلي :

تقدّمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

## ن

النخعي : إبراهيم النخعي :

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النسائي :

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

النسفي :

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

نعم بن حماد (؟ - ٢٢٩ وقيل ٢٢٧ هـ)

هو نعم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي،

أبو عبد الله. محدث، فريضي. أول من جمع «المسند» في

الحديث. كان عالما بالفرائض. ولد في مرو الروذ. وأقام

مدة في العراق والحجاز يطلب الحديث ثم سكن مصر ولم

يزل فيها إلى أن حل إلى العراق في خلافة المتصم،

وماتن بخلق القرآن، فلم يجب، وقيد ومات في الحبس.

من كتبه : «الفتن والملاحم».

[شذرات الذهب ٦٧/٢، وميزان الاعتدال ٢٦٩/٤،

ومجمع المؤلفين ١١٣/١٣، والأعلام ١٤/٩].

نوح بن درّاج (؟ - ١٨٢ هـ)

هو نوح بن درّاج، أبو محمد، الكوفي، النخعي. فقيه،

تلقّنه على أبي حنيفة وزفر قال الخطيب : وكان نوح بن

درّاج قاضي الكوفة، وأصبحت عيناه فكان يقضي وهو



[تهذيب التهذيب ٣٢/١١، وطبقات ابن سعد ٤٧٥/٧ وشذرات الذهب ٣٩/٢].

أعشى، واستمر ثلاث سنين لا يعلم أحد بعماه، وتوفي وهو قاضي الجانب الشرقي من بغداد. وروى عن أبي حنيفة والأعمش وسعيد بن منصور.  
[الجواهر المحضية ٢٠٢/٢، وتاريخ بغداد ٣٩٥/١٣ والأعلام ٢٧/٩].

النووي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

و

وكيع بن الجراح (١٢٩ - ١٩٧ هـ)

هو وكيع بن الجراح بن ملح، أبوسفیان، الرضاسي. فقيه حافظ للحديث. واشترى حتى عد محدث العراق في عصره، وأراد الرشيد أن يوليّه قضاء الكوفة، فامتنع ورعاً. سمح هشام بن حروة والأعمش والأوزاعي وغيرهم. وروى عنه ابن المبارك مع تقدمه وأحمد وابن المديني ويحيى ابن معين وغيرهم.  
من تصانيفه: «تفسير القرآن»، و«السنن»، و«المعرفة والتاريخ». [تذكرة الحفاظ ٢٨٢/١، وحلية الأولياء ٣٦٨/٨، والجواهر المحضية ٢٠٨/٢، والأعلام ١٣٥/١].

هـ

الهرزي (٤٠١ - ٤ هـ)

هو أحمد بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن، أبوصيد المروزي الفاشاني. المؤدب، كان من العلماء الأكابر، واشتغل علي أبي منصور الأهرزي، وبه انتفع. المروزي بفتح الهاء والراء نسبة إلى هراة وهي إحدى مدن خراسان. والفاشاني: وهي قرية من قرى هراة.  
من تصانيفه: «كتاب الغريبين» في غريب القرآن وغريب الحديث.  
[وفيات الأعيان ٧٩/١، والأعلام ٢٠٣/١، وبغية الرواة ٣٧١/١].

هشام بن اسماعيل (٤١٧ - ٤ هـ)

هو هشام بن إسماعيل بن يحيى بن سليمان، أبو عبدالملك، ويقال الخزازي، الدمشقي. فقيه، حنفي. روى عن الوليد بن مسلم وهقل بن زياد والوليد بن مزيد واسماعيل بن عبدالله بن سماعة وغيرهم. روى عنه أبوصعيد القاسم بن سلام ومحمد بن عبدالله بن عمار والبيخاري ويزيد بن محمد وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وغيرهم. وقال ابن عمار: ما رأيت يدمشق أفضل منه. وقال أبو حاتم كان شيخاً صالحاً. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

ي

يحيى بن آدم (٤٠٣ - ٤ هـ)

هو يحيى بن آدم بن سليمان القرشي الأموي، أبو زكريا، ينعت بالأحول. من ثقات أهل الحديث، فقيه، واسع العلم. من أهل الكوفة. روى عن يونس بن أبي إسحاق وصيسى بن طهمان والثوري. وعنه أحمد وإسحاق ويحيى والحسن بن علي، وثقه ابن معين والنسائي، وقال أبو داود: ذاك أوحده الناس.

من آثاره : كتاب «الحراج» ، و«الفرانض» ، و«الزوال» .  
[تذكرة الحفاظ ١/٣٢٧، وشذرات الذهب ٢/٨، ومجمع المؤلفين ١٣/١٨٥، والأعلام ٩/١٦٠، وتهذيب التهذيب ١١/١٧٥، وتهذيب الأسماء واللغة ٢/١٥٠] .

### يحيى بن أكرم (١٥٩ - ٢٤٢ هـ)

يحيى بن أكرم بن محمد بن قطن، التميمي، الأسدي، المروزي، أبو محمد، القاضي المشهور. فقيه صدوق، عالمي الشهرة، كثير الأدب، حسن المعارضة، ذكر الخطيب في تاريخه أن يحيى بن أكرم ولي قضاء البصرة، ثم قضاء القضاة ببغداد وأضاف إليه تدبير محكمة المأمون. وذكر ابن خلكان : كان كتب يحيى في الفقه أجل كتب، فتركها الناس لعلوها. سمع عبدالله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، وغيرهما. وروى عنه أبو عيسى الترمذي وغيره. وله كتب في «الأصول»، وكتاب أواده على العراقيين سماه «التنبيه»، وبينه وبين داود بن علي منازعات. وتوفي بالرقة من قرى المدينة.  
[وفيات الأعيان ٥/١٩٧، وتهذيب التهذيب ١١/١٧٩، وتاريخ بغداد ١٤/١٩١، والأعلام ٥/١٦٧، والخواهر المحض ٢/٢١٠، والفوائد البية ٢٢٤] .

### يزيد بن الأسود (٩ - ٢)

هو يزيد بن الأسود الخزاعي، (و يقال السوائي) العامري، أبو جابر، صحابي. روى عنه ابنه جابر، قال : شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فضليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته انحرف فإذا هو برجلين في آخر يات القوم لم يصليا معه فقال : مامنعكما أن تصليا معنا. فقالا : يا رسول الله إنا كنا صلينا في رحالكما، قال : فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكما نافلة. أخرجه أصحاب السنن الثلاثة.

[الاستيعاب ٤/١٥٧١، وأسد الغاية ٥/١٠٣، والإصابة ٣/٣٥١، وتهذيب التهذيب ١١/٣١٣] .

### يزيد بن هارون (١١٨ - ٢٠٦ هـ)

هو يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت، أبو خالد، السلمي بالولاء. من حفاظ الحديث الثقات. مولده وفاته بواسط. كان واسع العلم بالدين، كبير الشأن أصله من بخارى، كان يقول : أحفظ أربعة وعشرين ألف حديث بإسنادها. سمع من عاصم الأحول، ويحيى بن سعيد، وسليمان التميمي، وغيرهم. وروى عنه أحمد وابن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن الفرات وغيرهم.  
[تذكرة الحفاظ ١/٢٩٢، وتهذيب التهذيب ١١/٣٦٦، وطبقات الحفاظ ١٣٢، والأعلام ٩/٢٤٧] .



## فهرس تفصیلی



### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٦-٥	إرادة	٩-١
٥	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة : النية ، الرضا ، الاختيار	٣
٥	الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث	٥
٥	ما يعبر به عن الإرادة	٦
٦	الإرادة والتصرفات	٧
٧-٦	إراقة	٤-١
٦	التعريف	١
٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٦	أ - إراقة الدم	٢
٧	ب - إراقة النجاسات	٣
٧	ج - إراقة المنى	٤
٨	أراك	
٨	إربة	٣-١
٨	التعريف	١
٨	الألفاظ ذات الصلة ، غير أولى الإربة	٢
٨	الحكم الإجمالي	٣
٩	أرت	
٩	ارتثا	٣-١
٩	التعريف	١
٩	الحكم الإجمالي	٢
٩	مواطن البحث	٣
٩	ارتداد	
٩	ارتزاق	

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦-٩	ارتفاع	١-٢٤
٩	التعريف	١
١٠	الألفاظ ذات الصلة : الاختصاص ،	٢
	الحياة أو الحوز ، الحقوق	
١٠	صفته ( الحكم التكليفي )	٥
١١	أنواعه من حيث قابلية رجوع المرفق	٦
١١	أسباب الارتفاع	٧
١١	الارتفاع بالمنافع العامة والأولوية فيه	٨
١٥-١٣	حقوق الارتفاع عند الحنفية	١٩-١٠
١٣	الشرب	١١
١٣	مسيل الماء	١٢
١٣	حق التسييل	١٣
١٤	الطريق	١٤
١٤	حق المرور	١٥
١٤	حق التعلي	١٦
١٤	حق الجوار	١٧
١٥	التصرف في حقوق الارتفاع	٢٠
١٦	أحكام رجوع المرفق وأثره على الارتفاع	٢٤
٨٠-١٧	إرث	١٥٩-١
١٧	التعريف	١
١٧	أهمية الإرث	٢
١٧	علاقة الإرث بالفقه	٣
١٨	دليل مشروعيته	٤
١٨	التدرج في تشريع الميراث	٥
١٩	الحقوق المتعلقة بالتركة والترتيب بينها	٦

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١	أركان الإرث	١٢
٢٢	شروط الميراث	١٣
٢٢	أسباب الإرث	١٤
٢٢-٢٨	موانع الإرث	٢٣-١٥
٢٣	الرق	١٦
٢٣	القتل	١٧
٢٤	اختلاف الدينين	١٨
٢٦	اختلاف الدين بين غير المسلمين	٢٠
٢٨	الدور الحكمي	٢٣
٢٩	المستحقون للتركة	٢٤
٢٩	الفروض المقدرة	٢٥
٣٠	أصحاب الفروض	٢٦
٣٠	أحوال الأب في الميراث	٢٧
٣١	ميراث الأم	٢٨
٣٢	حالات الجلد الصحيح	٢٩
٣٢	أ- عند عدم الإخوة	٢٩
٣٣	ب- الجلد مع الإخوة	٣٠
٣٤	نصيب الجلد مع الإخوة	٣١
٣٥	ميراث الجدات	٣٣
٣٦	ميراث الزوجين	٣٥
٣٦	أحوال الزوج	٣٦
٣٦	حالات الزوجة	٣٧
٣٧	أحوال البنات	٣٩
٣٨	أحوال بنات الابن	٤٠
٣٩	أحوال الأخوات الشقيقات	٤٢

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٤٠	أحوال الاخوات لأب	٤٣
٤١	ميراث أولاد الأم	٤٤
٤٢	الإرث بالعصوية	٤٥
٤٣	العصبة بالغير	٤٩
٤٤	العصبة مع الغير	٥٠
٤٤	الإرث بالعصوية السببية	٥١
٤٤	ولاء الموالاة	٥٢
٤٥	بيت المال	٥٣
٤٥	الحجب	٥٤
٤٧	العول	٥٦
٤٩	الإرث بالرد	٦٣
٥٠	أدلة القائلين بالرد	٦٦
٥١	أقسام مسائل الرد	٦٩
٥٣	ميراث ذوي الأرحام	٧٤
٥٣	أدلة المانعين	٧٦
٥٤	أدلة القائلين بتوريث ذوي الأرحام	٧٧
٥٥	كيفية التوريث بين الأصناف	٨١
٥٦	كيفية توريث كل صنف	٨٢
٥٦	الصنف الأول	٨٢
٥٧	الصنف الثاني	٨٦
٥٨	الصنف الثالث	٨٩
٦٠	الصنف الرابع	٩٢
٦٠	كيفية توريث أولاد الصنف الرابع	٩٥
٦١	مذهب أهل التنزيل	٩٨
٦٢	مذهب أهل الرحم	١٠٠



### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٦٢	إرث ذوي الارحام مع أحد الزوجين	١٠١
٦٢	الميراث من جهتين	١٠٣
٦٣	ميراث الخنثى	١٠٤
٦٥	ميراث الحمل	١٠٩
٦٨	ميراث المفقود	١١٦
٦٩	ميراث الأسير	١٢٢
٧٠	ميراث الغرقى والحرقى والمدمى	١٢٤
٧٠	ميراث ولد الزنى	١٢٥
٧١	ميراث ولد اللعان والمتلاعنين	١٢٦
٧١	استحقاق المقر له بالنسب على الغير	١٢٧
٧٢	الموصى له بأكثر من الثلث ولا وارث له	١٣٠
٧٣	التخارج	١٣١
٧٣	المناسخة	١٣٤
٧٤	حساب الموارث	١٣٨
٧٥	الملقيات من مسائل الميراث	١٤٧
٧٧	الغراوان ، أو الغريمتان ، أو الغريبتان ، أو العمريتان	١٥١
٧٨	الخرفاء	١٥٤
٧٨	المروانية	١٥٥
٧٩	الحمزية	١٥٦
٧٩	الدينارية	١٥٧
٧٩	الامتحان	١٥٨
٧٩	المأمونية	١٥٩
٨٠ - ٨١	إرجاف	٤ - ١
٨٠	التعريف	١
٨٠	الألفاظ ذات الصلة : التخذيل ، الإشاعة	٢

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	المصنوع	الفقرات
٨٠	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٤
٩١-٨١	أرحام	٢٥-١
٨١	التعريف	١
٨٢	الصفة ( الحكم التكليفي )	٣
٨٢	صلة الأرحام	٣
٨٢	صلة الأبوين	٤
٨٣	صلة الأقارب	٥
٨٣	من تطلب صلته من الأرحام	٦
٨٤	الصلة مع اختلاف الدين	٧
٨٤	درجات الصلة	٨
٨٤	بم تحصل الصلة ؟	٩
٨٥	حكمة تشريع الصلة	١٠
٨٥	قطع الرحم	١١
٨٥	حكم قطع الرحم	١٢
٨٦	تقديم الأرحام فيما يلزم الميت	١٣
٨٦	المبة للأرحام	١٤
٨٧	إرث الأرحام	١٥
٨٧	الوصية للأرحام	١٦
٨٩	المحرمات من الأرحام	١٩
٨٩	نفقة الأرحام	٢٠
٨٩	نفقة الأرحام	٢٠
٨٩	النظر واللمس والخفوة بالنسبة للمحارم	٢١
٩٠	ولاية الأرحام للنكاح	٢٢

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٩٠	الرحمة في الحدود والتعازير	٢٣
٩٠	شهادة ذوي الأرحام والقضاء لهم	٢٤
٩٠	عتق الأرحام	٢٥
٩٢-٩١	إرداف	٣-١
٩١	التعريف	١
٩١	الحكم الإجمالي	٢
٩٢	الضمان بالإرداف	٣
٩٢-١٠٤	إرسال	١٧-١
٩٢	التعريف	١
٩٢	الإرسال في الحديث	٢
٩٣	أقسام وحكم الحديث المرسل	٣
٩٤-٩٥	أولا : الإرسال بمعنى الإرخاء	٥-٤
٩٤	كيفية وضع اليدين في الصلاة	٤
٩٥	إرسال العذبة من العمامة والتحنك بها	٥
٩٥-١٠٠	ثانيا : الإرسال بمعنى بعث الرسول	١٢-٦
٩٥	الإرسال في النكاح	٦
٩٦	الإرسال لنظر المخطوبة	٧
٩٦	الإرسال في الطلاق	٨
٩٦	الإرسال في التصرفات المالية	٩
٩٦	الإرسال في عقود المعاوضات	٩
٩٧	ملكية الشيء المرسل	١٠
٩٧	الضمان في الإرسال	١١
٩٩	أثر الإرسال في قبول الشهادة للمرسل أو عليه	١٢
١٠٠-١٠٢	ثالثا : الإرسال بمعنى الأعمال	١٣
١٠٠	حكم ضمان ما أتلفته الحيوانات والمواشي المرسلة	١٣

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠٢	الإرسال في القبض والعزل	١٤
١٠٣	الرجوع عن الإرسال	١٥
١٠٣	الإرسال بمعنى التسليط	١٦
١٠٤	رابعاً : الإرسال بمعنى التخلية	١٧
١٠٤-١٠٥	أروش	٧-١
١٠٤	التعريف	١
١٠٤	الألفاظ ذات الصلة : حكومة العدل ، الدية	٢
١٠٤	الحكم الإجمالي	٤
١٠٥	أنواع الأروش	٦-٥
١٠٥	أ- أروش جراح الحرة	٥
١٠٥	ب- أروش جراح اللمي	٦
١٠٥	تعدد الأروش	٧
١٠٦-١٠٧	إرصاد	٥-١
١٠٦	التعريف	١
١٠٦	الألفاظ ذات الصلة : النصح	٢
١٠٦	الحكم الإجمالي	٣
١٠٧	مواطن البحث	٥
١٠٧-١١٢	إرصاد	١٦-١
١٠٧	التعريف	١
١١١-١٠٧	أولاً : الإرصاد بمعنى (تخصيص بعض أراضي بيت المال لبعض مصارفه)	١٤-٢
١٠٧	الألفاظ ذات الصلة : الوقف ، الإقطاع ، الحمى	٢
١٠٨	صفته (حكمه التكليفي)	٥
١٠٨-١١١	أركان الارصاد	١٣-٦
١٠٩	الأول : المرصد (بكسر الصاد)	٧

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠٩	الثاني : المُرْصَد ( بفتح الصاد )	٨
١٠٩	الثالث : المرصد عليه	٩
١١٠	الرابع : الصيغة	١٢
١١١	آثار الإرصاء	١٤
١١١ - ١١٢	ثانيا : الإرصاء بمعنى تخصيص ريع الوقف لسداد ديونه	١٥ - ١٦
١١٢ - ١١٩	أرض	١ - ٢٩
١١٢	التعريف	١
١١٢ - ١١٤	طهارة الأرض وتطهيرها والتطهير بها	٢ - ٩
١١٢	طهارة الأرض	٢
١١٢	تطهير الأرض من النجاسة	٣
١١٣ - ١١٤	التطهير بالأرض	٦ - ٩
١١٣	الاستحجار	٦
١١٣	تطهير النعل بالأرض	٧
١١٤	التتريب في تطهير نجاسة الكلب	٨
١١٤	التطهير بالتراب وغيره من أجزاء الأرض	٩
١١٤	الصلاة على الأرض	١٠
١١٤ - ١١٥	أرض العذاب	١١ - ١٦
١١٤	حكم دخول تلك المواضع	١٢
١١٥	حكم التطهر والتطهير بيائها	١٣
١١٥	حكم الانتفاع بيائها في غير الطهارة	١٤
١١٥	حكم التيمم بترابها	١٥
١١٥	حكم الصلاة فيها	١٦
١١٥	زكاة ما يخرج من الأرض	١٧
١١٥	التصرف في أرض المناسك	١٨
١١٥	مكان الإحرام	١٨

### فهرس الجزء الثالث

الفقرات	العنوان	الصفحة
١٩	ملكية الأرض	١١٦
٢٠	التصرف في الأرض الموقوفة	١١٦
٢١	حكم إجارة الأرض	١١٦
٢٢	ما يكرى به (العوض)	١١٧
٢٣	كراؤها بالطعام وما تنبت الأرض	١١٧
٢٩ - ٢٤	الأرض المفتوحة	١١٧ - ١٩
٢٤	الأرض التي فتحت صلحا	١١٧
٢٥	الأرض التي فتحت عنوة	١١٨
٢٧	الأرض التي أسلم أهلها عليها	١١٩
٢٨	أرض العشر	١١٩
٢٩	أرض الخراج	١١٩
	أرض الحرب	١١٩
١٧ - ١	أرض الحوز	١١٩ - ١٢٦
١	التعريف	١١٩
٥ - ٣	الألفاظ ذات الصلة : مشد المسكة ،	١٢٠
	أرض التتيار ، الإرصاء	
٦	مشروعيتها	١٢١
٧	ما يعتبر من أرض الحوز	١٢١
١٧ - ١٠	تصرف الإمام في أرض الحوز	١٢٢ - ١٢٦
١٠	دفعها للزراع ، مع بقاء رقبته	١٢٢
١١	بيع الإمام أرض الحوز وحق مشترها في التصرف	١٢٣
١٢	الوظيفة في المبيع من أرض الحوز	١٢٣
١٣	شراء الإمام لنفسه من أرض الحوز	١٢٤
١٤	وقف الإمام أرض الحوز التي بأيدي المتفعين	١٢٤
١٥	إقطاع الإمام شيئا من أرض الحوز	١٢٥

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٢٥	انتقال الحق في الانتفاع بأرض الحوز	١٦
١٢٥	نزع أرض الحوز ممن هي بيده	١٧
١٢٦	أرض العذاب	
١٢٦ - ١٣٥	أرض العرب	١ - ٢٤
١٢٦	التعريف	١
١٢٧	الأحكام الخاصة بجزيرة العرب	٢
١٢٧	ما يمنع الكفار من سكناه من أرض العرب	٣
١٢٩	بحر الجزيرة العربية ومافيه من الجزر	٦
١٣٠	شمول المنع لجميع الكفار	٧
١٣٠ - ١٣٢	دخول الكافر أرض العرب لغير الإقامة والامستيطان	٨ - ١٧
١٣١	تجاوز المدة المأذون فيها	١٣
١٣١	أ - الدين	١٤
١٣١	ب - بيع البضاعة	١٥
١٣١	ج - المرض	١٦
١٣٢	ما يشترط لدخول الكفار أرض العرب	١٧
١٣٢	تملك أهل الذمة شيئاً من أرض العرب	١٨
١٣٢	إقامة الكفار فيها سوى الحجاز من أرض العرب	١٩
١٣٢	دفن الكفار بأرض العرب	٢٠
١٣٣	دور العبادة للكفار في أرض العرب	٢١
١٣٣	أخذ الخراج من أرض العرب	٢٢
١٣٥	حى النبي ﷺ	٢٤
١٣٥	إرضاع	
١٣٥ - ١٣٦	إرفاق	١ - ٣
١٣٥	التعريف	١
١٣٦	الألفاظ ذات الصلة : الارتفاع	٢

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٣٦	الحكم الإجمالي	٣
١٣٦	إرقاب	
١٣٦	إزار	
١٣٦ - ١٣٨	إزالة	١ - ٥
١٣٦	التعريف	١
١٣٧	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
١٣٨ - ١٤١	أزلام	١ - ٦
١٣٨	التعريف	١
١٣٩	تعظيم العرب للأزلام	٣
١٣٩ - ١٤٠	الحكم الإجمالي	٤ - ٥
١٣٩	أ - حكم صنعها واقتنائها والتعامل فيها	٤
١٤٠	ب - أهي طاهرة أم نجسة ؟	٥
١٤٠	مواطن البحث	٦
١٤١ - ١٤٢	إساءة	١ - ٥
١٤١	التعريف	١
١٤١	الألفاظ ذات الصلة : الضرر ، التعدي	٢ - ٣
١٤٢	الحكم الإجمالي	٤
١٤٢	مواطن البحث	٥
١٤٢ - ١٤٣	إسباغ	١ - ٥
١٤٢	التعريف	١
١٤٢	الألفاظ ذات الصلة : الإسبال ، الإسراف	٢
١٤٣	الحكم الإجمالي	٤
١٤٣	مواطن البحث	٥



فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٤٣ - ١٤٤	إسبال	١ - ٥
١٤٣	التمريف	١
١٤٣	الألفاظ ذات الصلة : اشتغال الصباء والإعفاء	٢
١٤٤	الحكم الإجمالي	٤
١٤٤	مواطن البحث	٥
١٤٤	استشجار	
١٤٤ - ١٥٩	استثذان	١ - ٤٢
١٤٤	التمريف	١
١٤٥	صفته ( حكمه التكليفي )	٢
١٤٥ - ١٥٢	أولا : الاستثذان لدخول البيوت	٣ - ١٨
١٤٥	أ - المكان المراد دخوله	٣
١٤٩	ب - الشخص المستأذن	١١
١٤٩	ج - صيغة الاستثذان	١٣
١٥٠	د - آداب الاستثذان	١٥
١٥٢ - ١٥٨	ثانيا : الاستثذان للتصرف في ملك الغير أو حقه	١٩ - ٣٩
١٥٢	أ - الاستثذان لدخول الأملاك الممنوعة	٢٠
١٥٢	ب - استثذان المرأة لإدخال الغير إلى بيت زوجها	٢١
١٥٣	ج - الاستثذان للأكل من ثمر البستان وشرب لبن الماشية	٢٢
١٥٣	د - استثذان المرأة زوجها في التبرع من ماله	٢٣
١٥٤	هـ - استثذان من عليه حق صاحب الحق	٢٤
١٥٤	و - استثذان الطبيب في التطبيب	٢٥
١٥٤	ز - إذن السلطان لإقامة الجمعة	٢٦
١٥٥	ح - استثذان المرقؤ وس رئيسه	٢٧
١٥٥	ط - استثذان المرأة زوجها المخروج من منزله	٢٨

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٥٦	ي - استئذان الأبوين فيها يكرهانه	٢٩
١٥٦	ك - الاستئذان في العزل عن الزوجة	٣٠
١٥٧	ل - استئذان المرأة زوجها في صوم التطوع	٣١
١٥٧	م - استئذان المرأة زوجها في ارضاع غير ولدها	٣٢
١٥٧	ن - استئذان الرجل زوجته للمبيت عند غيرها في ليلتها	٣٣
١٥٧	س - استئذان الضيف المضيف للانصراف	٣٤
١٥٧	ع - استئذان الرجل للجلوس على تكرمته في بيته	٣٥
١٥٧	ف - استئذان الشخصين للجلوس بينهما	٣٦
١٥٧	ص - الاستئذان للنظر في كتاب غيره	٣٧
١٥٨	ق - استئذان المرأة زوجها فيها تنفقه من مالها	٣٨
١٥٨	ر - ما لا يحتاج أصلا الى استئذان	٣٩
١٥٨ - ١٥٩	ما يسقط فيه الاستئذان لسبب :	٤٠ - ٤٢
١٥٨	أ - تعذر الإذن	٤٠
١٥٩	ب - دفع الضرر	٤١
١٥٩	ج - الحصول على حق لا يمكن الحصول عليه بالاستئذان .	٤٢
١٥٩ - ١٦٠	استسار	٤ - ١
١٥٩	التعريف	١
١٥٩	الألفاظ ذات الصلة : الاستسلام	١
١٥٩	الحكم الإجمالي	٣
١٦٠	مواطن البحث	٤
١٦٠ - ١٦١	استسار	٣ - ١
١٦٠	التعريف	١
١٦٠	الألفاظ ذات الصلة : الاستئذان	٢
١٦٠	الحكم الإجمالي	٣
١٦١	استسار	٥ - ١
١٦١	التعريف	١

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦١	الألفاظ ذات الصلة، العهد، الذمة، الاستجارة	٢
١٦١	الحكم الإجمالي	٥
١٦٢	استثناس	٥-١
١٦٢	التعريف	١
١٦٢	الألفاظ ذات الصلة : الاستئذان	٢
١٦٢	أولا : بمعنى الاستئذان	٣
١٦٢	الحكم الإجمالي	٣
١٦٢	ثانيا : بمعنى اطمنان القلب	٤
١٦٢	ثالثا : بمعنى ذهاب التورحش	٥
١٦٣-١٦٦	استئناف	١٤-١
١٦٣	التعريف	١
١٦٣	الألفاظ ذات الصلة : البناء ، الاستقبال ،	٢
	الابتداء ، الإعادة ، القضاء	
١٦٤	صفته ( الحكم التكليفي )	٧
١٦٤-١٦٦	مواطن الاستئناف	١٤-٨
١٦٤	الاستئناف في الرضوء	٨
١٦٤	الاستئناف في الغسل	٩
١٦٥	الاستئناف في الأذان والإقامة	١٠
١٦٥	الاستئناف في الصلاة	١١
١٦٥	الاستئناف في التيمم	١٢
١٦٥	الاستئناف في الكفارات	١٣
١٦٥	الاستئناف في العلة	١٤
١٦٦	أمنار	
١٦٦	استباق	
١٦٦-١٦٧	استبداد	

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦٦	التعريف	١
١٦٦	الألفاظ ذات الصلة : استقلال ، مشورة	٢
١٦٦	صفته ( الحكم التكليفي )	٤
١٦٧	استبدال	
١٦٧ - ١٧٤	استبراء	١ - ٣٠
١٦٧	التعريف	١
١٦٧ - ١٦٩	أولا : الاستبراء في الطهارة	٢ - ١١
١٦٧	الألفاظ ذات الصلة : الاستنقاء ،	٣
	الاستنجا ، الامتنزاه ، الاستنار	
١٦٨	صفته ( الحكم التكليفي )	٧
١٦٨	حكمة تشريعه	٩
١٦٩	كيفية الاستبراء	١٠
١٦٩	آداب الاستبراء	١١
١٦٩ - ١٧٤	ثانيا : الاستبراء في النسب	١٢ - ٣٠
١٧٠	الألفاظ ذات الصلة : العدة	١٤
١٧٠	استبراء الحرة	١٦
١٧١	حكمة تشريع الاستبراء	١٨
١٧١ - ١٧٣	استبراء الأمة :	١٩ - ٢٣
١٧١	أ - عند حصول الملك للتي يقصد وطؤها	١٩
١٧٢	ب - قصد تزويج الأمة	٢٠
١٧٢	ج - زوال الملك بالموت أو العتق	٢١
١٧٢	د - زوال الملك بالبيع	٢٢
١٧٣	هـ - الاستبراء بسوء الظن	٢٣
١٧٣ - ١٧٤	مدة الاستبراء	٢٤ - ٢٧
١٧٣	استبراء الحرة	٢٤

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٣	استبراء الأمة الحائض	٢٥
١٧٣	استبراء الحامل	٢٦
١٧٤	استبراء الأمة التي لا تحيض لصغير أو كبر	٢٧
١٧٤	الاستمتاع بالأمة المستبرأة	٢٨
١٧٤	أثر العقد والوطء زمن الاستبراء	٢٩
١٧٤	إحداد المستبرأة	٣٠
١٧٤ - ١٧٥	استبضاع	٣ - ١
١٧٤	التعريف	١
١٧٥	الحكم الإجمالي لنكاح الاستبضاع	٢
١٧٥	الاستبضاع في التجارات	٣
١٧٥ - ١٧٦	استتابة	٥ - ١
١٧٥	التعريف	١
١٧٥	صفته ( الحكم التكليفي )	٢
١٧٥	استتابة الزناقة والباطنية	٣
١٧٦	استتابة الساحر	٤
١٧٦	استتابة تارك الفرض	٥
١٧٦ - ١٨٢	استتار	١٤ - ١
١٧٦	التعريف	١
١٧٧	صفته ( الحكم التكليفي )	٢
١٧٧	الاستتار ( بمعنى اتخاذ المصلى سترة )	٣
١٧٧	الاستتار حين الجماع	٤
١٧٨	ما يخل بالاستتار	٥
١٧٨	الآثار المرتبة على ترك الاستتار في الجماع	٦
١٧٨	الاستتار عند قضاء الحاجة	٧
١٧٩ - ١٨١	الاستتار حين الاغتسال	١٠ - ٨

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٩	أ- وجوب الاستتار عن لا يحل له النظر إليه	٨
١٨٠	ب- استتار المفتسل بحضور الزوجة	٩
١٨٠	استتار المفتسل منفردا	١٠
١٨١	استتار المرأة المتزينة	١١
١٨١	الاستتار من عمل الفاحشة	١٢
١٨٢	أثر الاستتار بالمعصية	١٤
١٨٢ - ١٨٣	استتار	٨ - ١
١٨٢	التعريف	١
١٨٢	الألفاظ ذات الصلة : الانتفاع ، الاستغلال	٢
١٨٣	صفته ( الحكم التكليفي )	٤
١٨٣	أركان الاستتار	٥
١٨٣	ملك الشجرة	٧
١٨٣	طريق الاستتار	٨
١٨٤ - ١٩٧	استثناء	٢٨ - ١
١٨٤	التعريف	١
١٨٥	الألفاظ ذات الصلة : التخصيص ، النسخ ، الشرط	٢
١٨٥	القاعدة الأصلية في الاستثناء	٥
١٨٦	أنواع الاستثناء	٦
١٨٧	صيغة الاستثناء	٧
١٨٧	أ - ألفاظ الاستثناء	٧
١٨٧	ب - الاستثناء بالمشيئة ونحوها	٨
١٨٧	استثناء عشرين بينهما حرف الشك	٩
١٨٨	الاستثناء بعد جمل متعاطفة	١٠
١٨٩	الاستثناء بعد المفردات المتعاطفة	١٢
١٨٩	الاستثناء العرفي بعد المتعاطفات	١٣

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٨٩	الاستثناء بعد الاستثناء	١٤
١٨٩ - ١٩٤	شروط الاستثناء	١٥ - ٢٢
١٨٩	الشرط الأول	١٦
١٩٠	الشرط الثاني	١٧
١٩١	استثناء الأكثر والأقل	١٨
١٩١	الشرط الثالث	١٩
١٩٢	الشرط الرابع : التلطف بالاستثناء	٢٠
١٩٣	الشرط الخامس : القصد	٢٢
١٩٤	جهالة المستثنى بيلاً وأخواتها	٢٣
١٩٥	ما يثبت نية حكم الاستثناء الحقيقي	٢٥
١٩٥	ما يثبت فيه حكم الاستثناء بالمشيئة	٢٦
١٩٧	استحجار	١ - ٢
١٩٧	التعريف	١
١٩٧	صفته ( الحكم التكليفي )	٢
١٩٧ - ٢١٣	استحاضة	١ - ٣٣
١٩٧	التعريف	١
١٩٧	الألفاظ ذات الصلة : الحيض ، النفاس	٢
١٩٨	الاستمرار عند الحنفية	٥
١٩٨	الاستمرار في المعتادة	٦
١٩٨	الاستمرار في المبتدأة	٧
١٩٩	حالات الاستمرار في المبتدأة	٨
٢٠٠	استحاضة المبتدأة بالحيض والمبتدأة بالحمل	٩
٢٠٣ - ٢٠٥	استحاضة ذات العادة :	١٥ - ١٩
٢٠٣	أ- ذات العادة بالحيض	١٥
٢٠٥	ب- ذات العادة في النفاس	١٩

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٥	استحاضة من ليس لها عادة معروفة	٢٠
٢٠٦	استحاضة المتحيرة	٢١
٢٠٦	ما تراه المرأة الحامل من الدم أثناء حملها	٢٢
٢٠٧	ما تراه المرأة من الدم بين الولادتين (إن كانت حاملا بتوأمين)	٢٣
٢٠٨-٢١٣	أحكام المستحاضة :	٢٥-٢٣
٢٠٩	ما تمتنع عنه المستحاضة	٢٦
٢٠٩	طهارة المستحاضة	٢٧
٢١٠	حكم ما يسيل من دم المستحاضة على الثوب	٢٨
٢١٠	متى يلزم المستحاضة أن تغتسل	٢٩
٢١١	وضوء المستحاضة وعبادتها	٣٠
٢١٢	برء المستحاضة وشفاءها	٣٢
٢١٣	عدة المستحاضة	٣٣
٢١٣-٢١٤	استحالة	١-٤
٢١٣	التعريف	١
٢١٣	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢١٣	الاستعمال الفقهي الأول	٢
٢١٣	الاستعمال الفقهي الثاني	٣
٢١٤	الاستعمال الأصولي	٤
٢١٤-٢١٦	استحباب	١-٣
٢١٤	التعريف	١
٢١٥	حكم المستحب	٣
٢١٦-٢١٨	استحداد	١-١٠
٢١٦	التعريف	١
٢١٦	الألفاظ ذات الصلة : الإحداد ، التنور <sup>٤</sup>	٢



### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٦	حكمه التكليفي	٤
٢١٦	دليل مشروعيته	٥
٢١٧	ما يتحقق به الاستعداد	٦
٢١٧	وقت الاستعداد	٧
٢١٧	الاستعانة بالآخرين في الاستعداد	٨
٢١٧	آداب الاستعداد	٩
٢١٨	مؤارة الشعر المزال أو إتلافه	١٠
٢١٨ - ٢١٩	استحسان	٦-١
٢١٨	التعريف	١
٢١٨	حجية الاستحسان عند الأصوليين	٢
٢١٨ - ٢١٩	أقسام الاستحسان	٦-٣
٢١٩	أولا - استحسان الأثر أو السنة	٣
٢١٩	ثانيا - استحسان الإجماع	٤
٢١٩	ثالثا استحسان الضرورة	٥
٢١٩	رابعا - الاستحسان القياسي	٦
٢١٩ - ٢٣٦	استحقاق	٦-١
٢١٩	التعريف	١
٢٢٠	الألفاظ ذات الصلة : التملك	٢
٢٢٠	حكم الاستحقاق	٣
٢٢٠	اثبات الاستحقاق	٤
٢٢٠	ما يظهر به الاستحقاق	٥
٢٢١	موانع الاستحقاق	٦
٢٢١	شروط الحكم بالاستحقاق	٧
٢٢١ - ٢٢٦	الاستحقاق في البيع	١٥-٨
٢٢١	علم المشتري باستحقاق المبيع	٨

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٢٢	استحقاق المبيع كله	٩
٢٢٢	الرجوع بالثمن	١٠
٢٢٢	استحقاق بعض المبيع	١١
٢٢٣	استحقاق الثمن	١٣
٢٢٤	زيادة المبيع المستحق	١٤
٢٢٥	استحقاق الأرض المشتراة	١٥
٢٢٦	الاستحقاق في الصرف	١٦
٢٢٦	استحقاق المرهون	١٧
٢٢٧	تلف المرهون المستحق في يد المرتبه	١٩
٢٢٧	استحقاق المرهون بعد بيع العدل له	٢٠
٢٢٨	استحقاق ما باعه المفلس	٢١
٢٢٩	الاستحقاق في الصلح	٢٢
٢٢٩	استحقاق عروض الصلح عن دم العمد	٢٣
٢٢٩	ضمان الدرك	٢٤
٢٣٠	الاستحقاق في الشفعة	٢٥
٢٣٠	الاستحقاق في المساقاة	٢٦
٢٣١ - ٢٣٣	الاستحقاق في الإجارة :	٢٧ - ٣٠
٢٣١	استحقاق العين المكتراة	٢٧
٢٣٢	تلف العين المستحقة المكتراة	٢٨
٢٣٢	استحقاق الأجرة	٢٩
٢٣٣	استحقاق الأرض التي بها غراس أوبناء للمستأجر	٣٠
٢٣٣	استحقاق الهبة بعد التلف	٣١
٢٣٤	استحقاق الموصى به	٣٢
٢٣٤	استحقاق الصداق	٣٣
٢٣٤	استحقاق العروض في الخلع	٣٤

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٣٥	استحقاق الأضحية	٣٥
٢٣٥	استحقاق بعض المقسوم	٣٦
٢٣٦ - ٢٣٧	استحلال	٣ - ١
٢٣٦	التعريف	١
٢٣٦	الحكم الإجمالي	٢
٢٣٧	مواطن البحث	٣
٢٣٧ - ٢٤١	استحياء	١٠ - ١
٢٣٧	التعريف	١
٢٣٨	الألفاظ ذات الصلة : إحياء	٢
٢٣٨	صفته ( الحكم التكليفي )	٣
٢٣٨ - ٢٤٠، المستحي.		٦ - ٤
٢٣٨	استحياء الإنسان نفسه	٤
٢٣٩	استحياء الإنسان غيره	٦
٢٤٠	المستحيا	٧
٢٤٠	وسائل الاستحياء	٨
٢٤١	الإجبار على الاستحياء	٩
٢٤١	وجوب الاستحياء في الزمن الذي يتسع له	١٠
٢٤١ - ٢٤٧	استخارة	٢٣ - ١
٢٤١	التعريف	١
٢٤١	الألفاظ ذات الصلة : الطيرة ، الفأل ، الرؤيا ، الاستقسام ، الاستفتاح	٢
٢٤٢	صفتها ( حكمها التكليفي )	٧
٢٤٢	حكمة مشروعيتها	٨

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٤٢	سببها ( ما يجري فيه الاستخارة ) -	٩
٢٤٣	متى يبدأ الاستخارة	١٠
٢٤٣	الاستشارة قبل الاستخارة	١١
٢٤٣	كيفية الاستخارة	١٢
٢٤٤	وقت الاستخارة	١٣
٢٤٤	كيفية صلاة الاستخارة	١٤
٢٤٥	القراءة في صلاة الاستخارة	١٥
٢٤٥	دعاء الاستخارة	١٦
٢٤٥	استقبال القبلة في الدعاء	١٧
٢٤٥	موطن دعاء الاستخارة	١٨
٢٤٦	ما يطلب من المستخير	١٩
٢٤٦	تكرار الاستخارة	٢٠
٢٤٦	النية في الاستخارة	٢١
٢٤٦ - ٢٤٧	أثر الاستخارة	٢٢ - ٢٣
٢٤٦	أ - علامات القبول	٢٢
٢٤٧	ب - علامات عدم القبول	٢٣
٢٤٧ - ٢٤٨	استخدام	١ - ٥
٢٤٧	التعريف	١
٢٤٧	الألفاظ ذات الصلة : الاستعانة ، الاستجار	٢
٢٤٧	الحكم الإجمالي	٤
٢٤٨ - ٢٥١	استخفاف	١ - ١١
٢٤٨	التعريف	١
٢٤٨	حكمه التكليفي	٢
٢٤٨	ما يكون به الاستخفاف	
٢٤٩	الاستخفاف بالله تعالى	٣

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٤٩	حكم الاستخفاف بالله تعالى	٤
٢٤٩	الاستخفاف بالانبياء	٥
٢٤٩	حكم الاستخفاف بالانبياء	٦
٢٥٠	حكم الاستخفاف بالملائكة	٨
٢٥١	حكم الاستخفاف بالكتب والصحف السماوية	٩
٢٥١	الاستخفاف بالأحكام الشرعية	١٠
٢٥١	الاستخفاف بالأزمة والأمكنة الفاضلة وغيرها	١١
٢٥١ - ٢٦٢	استخلاف	١ - ٣٣
٢٥١	التعريف	١
٢٥٢	الألفاظ ذات الصلة (التوكيل)	٢
٢٥٢	صفة الاستخلاف ( حكمه التكليفي )	٣
٢٥٢ - ٢٥٥	أولا : الاستخلاف في الصلاة	٤ - ١٠
٢٥٣	كيفية الاستخلاف	٥
٢٥٣	أسباب الاستخلاف	٦
٢٥٥ - ٢٦١	ثانيا : الاستخلاف لإقامة الجمعة ونحوها	١١ - ٣١
٢٥٥	الاستخلاف في أثناء خطبة الجمعة	١٢
٢٥٦	الاستخلاف في صلاة الجمعة	١٣
٢٥٧	الاستخلاف في العيدين	١٨
٢٥٨	الاستخلاف في صلاة الجنائز	١٩
٢٥٨	الاستخلاف في صلاة الخوف	٢٠
٢٥٩	من يحق له الاستخلاف	٢٣
٢٥٩	من يصح استخلافه ، وأفعال المستخلف	٢٧
٢٦١ - ٢٦٢	ثالثا : استخلاف القاضي	٣٢ - ٣٣
٢٦٢	ما يثبت به الاستخلاف في القضاء	٣٣

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٢ - ٢٦٩	استدانة	١ - ٢٣
٢٦٢	التعريف	١
٢٦٢	الألفاظ ذات الصلة : الاستقراض ، الاستلاف	٢
٢٦٢	صفة الاستدانة ( حكمها التكليفي )	٤
٢٦٣	صيغة الاستدانة	٥
٢٦٣ - ٢٦٥	الأسباب الباعثة على الاستدانة	٦ - ١١
٢٦٣ - ٢٦٤	أولا : الاستدانة لحقوق الله تعالى	٦
٢٦٤ - ٢٦٥	ثانيا : الاستدانة لأداء حقوق العباد	٧ - ١١
٢٦٤	أ - الاستدانة لحق النفس	٧
٢٦٤	ب - الاستدانة لحق الغير	٨
٢٦٤	أولا - الاستدانة لوفاء الدين	٨
٢٦٤	ثانيا - الاستدانة للنفقة على الزوجة	٩
٢٦٥	ثالثا - الاستدانة للإتفاق على الاولاد والأقارب	١٠
٢٦٥	الاستدانة ليتمحض المال حلالا	١١
٢٦٥ - ٢٦٧	شروط صحة الاستدانة	١٢ - ١٤
٢٦٥	الشرط الأول - عدم انتفاع الدائن	١٢
٢٦٧	الشرط الثاني - عدم انضمام عذ' آخر	١٤
٢٦٧	الاستدانة من بيت المال ، وبيت المال ، ونحوه ، كالوقف	١٥
٢٦٨ - ٢٦٩	آثار الاستدانة	١٦ - ٢٢
٢٦٨	أ - ثبوت الملك	١٦
٢٦٨	ب - حق المطالبة ، وحق الاستيفاء	١٧
٢٦٨	ج - حق المنع من السفر	١٨
٢٦٨	د - حق ملازمة المدين	١٩
٢٦٩	هـ - طلب الإجبار على الوفاء	٢٠

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٩	و- الحجر على المدين المفلس	٢١
٢٦٩	اختلاف الدائن والمدين	٢٣
٢٦٩ - ٢٧٧	استدراك	١ - ١٤
٢٦٩	التعريف	١
٢٧٠	الألفاظ ذات الصلة : الإضراب ، الاستثناء ، القضاء ، الاعادة ، التدارك ، الإصلاح ، الاستئناف	٢
٢٧٢ - ٢٧٤	القسم الأول	٩ - ١٠
	الاستدراك القولي بـ « لكن » وأخواتها	
٢٧٢	صريح الاستدراك : لكن ، لكن ، بل ، على ، أدوات الاستثناء	٩
٢٧٣	شروط الاستدراك	١٠
٢٧٤ - ٢٧٧	القسم الثاني	١١ - ١٤
	الاستدراك بمعنى تلافى النقص والقصور	١١
٢٧٥	أولا : الاستدراك بمعنى تلافى النقص عن الأوضاع الشرعية	١٢
٢٧٥	ثانيا : تلافى القصور في الإخبار والإنشاء	١٤
٢٧٧ - ٢٧٩	استدلال	١ - ٤
٢٧٧	التعريف	١
٢٧٩	مواطن البحث	٤
٢٧٩ - ٢٨١	استراق السمع	١ - ٦
٢٧٩	التعريف	١
٢٧٩	الألفاظ ذات الصلة : التجسس ، التحسس	٢
٢٨٠	الحكم التكليفي	٤
٢٨٠	عقوبة استراق السمع	٦

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٨١ - ٢٨٢	استرجاع	١ - ٥
٢٨١	التعريف	١
٢٨١	متى يشرع الاسترجاع عند المصيبة ؟	٢
	ومتى لا يشرع ؟	
٢٨٢	حكمه التكليفي	٥
٢٨٢ - ٢٩٦	استرداد	١ - ٣٦
٢٨٢	التعريف	١
٢٨٢	الألفاظ ذات الصلة : رد - ارجاع - استرجاع	٢
٢٨٣	صفته ( حكمه التكليفي )	٤
٢٨٣ - ٢٨٩	أسباب حق الاسترداد	٥ - ١٧
٢٨٣	أولا : الاستحقاق	٥
٢٨٣	ثانيا : التصرفات التي لا تلزم	٦
٢٨٥	ثالثا : العقد الموقوف عند عدم الإجازة	٩
٢٨٥	رابعا : فساد العقد	١٠
٢٨٦	خامسا : انتهاء مدة العقد	١٣
٢٨٧	سادسا : الإقالة	١٤
٢٨٧	سابعا : الإفلاس	١٥
٢٨٨	ثامنا : الموت	١٦
٢٨٩	تاسعا : الرشد	١٧
٢٨٩	صفحة الاسترداد	١٨
٢٨٩ - ٢٩٢	كيفية الاسترداد	١٩ - ٢٦
٢٨٩	الأول : استرداد عين الشيء	١٩
٢٩٠	أولا : بالنسبة للبيع الفاسد والفصص	٢٠
٢٩٠	أ - التغيير بالزيادة	٢١
٢٩١	ب - التغيير بالتقصص	٢٢
٢٩١	ج - التغيير بالصورة والشكل	٢٣
٢٩١	د - التغيير بالفرض والبناء في الأرض	٢٤
٢٩١	ثانيا : بالنسبة للمهبة	٢٥



### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٩٢	الثاني : الإلتلاف بواسطة المستحق	٢٦
٢٩٣	من له حق الاسترداد	٢٧
٢٩٣ - ٢٩٥	موانع الاسترداد	٢٩ - ٣٤
٢٩٣	أولا : سقوط الحق في استرداد العين والضمان	
٢٩٣	أ - حكم الشرع	٣٠
٢٩٤	ب - التصرف والإلتلاف	٣١
٢٩٤	ج - التلف	٣٢
٢٩٤	ثانيا : سقوط الحق في استرداد العين	٣٣
	مع بقاء الحق في الضمان	
٢٩٥	ثالثا : سقوط الحق في استرداد العين والضمان قضاء لا ديانة	٣٤
٢٩٥	عودة حق الاسترداد بعد زوال المانع	٣٥
٢٩٥	أثر الاسترداد	٣٦
٢٩٦ - ٢٩٧	استرسال	١ - ٥
٢٩٦	التعريف	١
٢٩٦	الحكم الإجمالي	٢ - ٤
٢٩٦	أولا - بالنسبة للبيع	٢
٢٩٧	ثانيا - بالنسبة للمصيد	٣
٢٩٧	ثالثا - بالنسبة للولاء	٤
٢٩٧	مواطن البحث	٥
٢٩٧ - ٣٠٢	استرقاق	١ - ٢٧
٢٩٧	التعريف	١
٢٩٧	الألفاظ ذات الصلة : الأسر ، السبي	٢
٢٩٧	الحكم التكليفي للاسترقاق	٣
٢٩٨	حكمة تشريع الاسترقاق	٤
٢٩٨	من له حق الاسترقاق	٦
٢٩٩ - ٣٠١	أسباب الاسترقاق	٧ - ١٤
٢٩٩	أولا : من يضرب عليه الرق	٧

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٩٩	أ- الأسرى من الذين اشتركوا في حرب المسلمين فعلا	٨
٢٩٩	ب- الأسرى من الذين أخذوا في الحرب عن لا يجوز قتلهم ، كالنساء والذرياري وغيرهم	٩
٣٠٠	ج- استرقاق من أسلم من الأسرى أو السبي	١٠
٣٠٠	د- المرأة المرتدة في بلاد الإسلام	١١
٣٠٠	هـ- استرقاق الذمي الناقض للذمة	١٢
٣٠٠	و- الحرابي الذي دخل إلينا بغير أمان	١٣
٣٠١	ز- التولد من الرقيقة	١٤
٣٠١	انتهاء الاسترقاق	١٥
٣٠١	آثار الاسترقاق	١٦
٣٠٢-٣٠٣	استسقاء	٥-١
٣٠٢	التعريف	١
٣٠٢	الحكم الإجمالي	٢
٣٠٣	مواطن البحث	٥
٣٠٤-٣١٧	استسقاء	٢٧-١
٣٠٤	التعريف	١
٣٠٤	صفته ( حكمه التكليفي )	٢
٣٠٥	دليل المشروعية	٣
٣٠٦	حكمة المشروعية	٤
٣٠٦	أسباب الاستسقاء	٥
٣٠٧	أنواعه وأفضله	٦
٣٠٨	وقت الاستسقاء	٧
٣٠٩	مكان الاستسقاء	٨
٣٠٩	الآداب السابقة على الاستسقاء	٩
٣١٠	الصيام قبل الاستسقاء	١٠
٣١٠	الصدقة قبل الاستسقاء	١١
٣١٠	آداب شخصية	١٢

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣١٠	الاستسقاء بالدعاء	١٣
٣١١	الاستسقاء بالدعاء والصلاة	١٤
٣١١	تقديم الصلاة على الخطبة وتأخيرها	١٥
٣١٢	كيفية صلاة الاستسقاء	١٦
٣١٢	كيفية الخطبة ومستحباتها	١٧
٣١٣	صنيع الدعاء الماثورة	١٨
٣١٤	رفع اليدين في الدعاء في الاستسقاء	١٩
٣١٤	الاستسقاء بالصالحين	٢٠
٣١٥	التوسل بالعمل الصالح	٢١
٣١٥	تحويل الرداء في الاستسقاء	٢٢
٣١٥	كيفية تقليب الرداء	٢٢
٣١٦-٣١٧	المستسقون	٢٣-٢٧
٣١٦	تحلف الإمام عن الاستسقاء	٢٤
٣١٦	من يستحب خروجهم ، ومن يجوز ومن يكره	٢٥
٣١٦	إخراج الدواب في الاستسقاء	٢٦
٣١٧	خروج الكفار وأهل الذمة	٢٧
٣١٧-٣١٨	استسلام	١-٣
٣١٧	التعريف	١
٣١٨	الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث	٢
٣١٨	استشارة	
٣١٨-٣٢٠	استشراق	١-٨
٣١٨	التعريف	١
٣١٩	الحكم الإجمالي	٢
٣٢٠	مواطن البحث	٨
٣٢٠-٣٢١	استشهاد	١-٤
٣٢٠	التعريف	١
٣٢٠	الحكم الإجمالي	٢
٣٢٠	مواطن البحث	٣

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢٣ - ٣٢١	استصحاب	١ - ٦
٣٢١	التعريف	١
٣٢١	الألفاظ ذات الصلة : الاقتباس ، الاستضاءة	٢
٣٢١	حكم الاستصحاب	٤
٣٢٢	حكم استعمال مخلفاتها	٥
٣٢٣	آداب الاستصحاب	٦
٣٢٤ - ٣٢٣	استصحاب	١ - ٥
٣٢٣	التعريف	١
٣٢٣	الألفاظ ذات الصلة : الإباحة	٢
٣٢٣	أنواع الاستصحاب	٣
٣٢٤	حجته	٤
٣٢٤	مرتبه في الحجية	٥
٣٢٤ - ٣٢٥	استصلاح	١ - ٧
٣٢٤	التعريف	١
٣٢٤	الألفاظ ذات الصلة : الاستحسان ، والقياس	٤
٣٢٥	أقسام المناسب المرسل	٦
٣٢٥	حجية الاستصلاح	٧
٣٢٥ - ٣٢٩	استصناع	١ - ١٣
٣٢٥	التعريف	١
٣٢٦	الألفاظ ذات الصلة : الإجارة (على الصنع) ، السلم (في الصناعات) ، الجمالة	٢
٣٢٦	معنى الاستصناع	٥
٣٢٧	الاستصناع بيع أم إجارة	٦
٣٢٧	صفة الاستصناع (حكمه التكليفي)	٧
٣٢٧	حكمة مشروعية الاستصناع	٨
٣٢٨	أركان الاستصناع	٩
٣٢٨	الشروط الخاصة للاستصناع	١١

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢٩	الأثار العامة للاستصناع	١٢
٣٢٩	ما ينتهي به عقد الاستصناع	١٣
٣٣٠ - ٣٢٩	استطاعة	٢-١
٣٢٩	التعريف	١
٣٣٣ - ٣٣٠	استطاعة	١٢-١
٣٣٠	التعريف	١
٣٣٠	الألفاظ ذات الصلة : الإطاعة	٢
٣٣٠	الاستطاعة شرط للتكليف	٣
٣٣١	شرط الاستطاعة	٤
٣٣٢ - ٣٣١	أنواع الاستطاعة :	١١-٥
٣٣١	التقسيم الأول : استطاعة مالية	٦
	واستطاعة بدنية	
٣٣١	التقسيم الثاني : استطاعة بالنفس ،	٨
	واستطاعة بالغير	
٣٣٢	التقسيم الثالث : استطاعة ممكنة	١٠
	واستطاعة ميسرة	
٣٣٢	اختلاف الاستطاعة من شخص لآخر،	١٢
	ومن عمل لآخر	
٣٣٣	استطلاق البطن	٢-١
٣٣٣	التعريف	١
٣٣٤	الحكم الإجمالي	٢
٣٣٤	استغلال	٣-١
٣٣٤	التعريف	١
٣٣٤	الحكم الإجمالي	٢
٣٣٤	مواطن البحث	٣

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٣٤ - ٣٣٦	استظهار	١ - ٤
٣٣٤	التعريف	١
٣٣٥	الحكم الإجمالي	
٣٣٥	استظهار القرآن	٢
٣٣٥	يمين الاستظهار	٣
٣٣٦	مواطن البحث	٤
٣٣٧ - ٣٧٠	تراجع الفقهاء	
	الواردة اسماءهم في الجزء الثالث	















Bibliotheca Alexandrina



0597420